التكشيف الاقتصادى للتراث

الصادرات موضوع رقم (۱۱۳م)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران إشراف أ . د / على جمعة محمد

فهرس محتویات ملف (۱۳۹) الشفعة (۲)

موضوع (۱۱۳)

الصفحة	الموضوع	
	" الزركشي ، خبايا الزوايا مست	
	١ – لو لم يحضر من الشركاء الا واحد فقال : لا آخذ الا قدر حصتي ، بطل حقه في	
	الشفعة ، وبخلافه لو قال الحاضر في القسامة لا أحلف الا بقدر حصتي ، لايبطل حقه	
	ص٣٠٢	
	٢ - لاخلاف أن البينة اذا شهدت للشفيع بالملك ثبت حقه في الشفعة ص٣٠٣	
	* الزركشي ، المنثور في القواعد مسم	
	١ – لو اشترى رجل شقصا فيه الشـفعة ، وقـال اشـتريته بـألف ، وقـال الشـفيع : بــل	
	بخمسمائة ، فالقول قول المشترى ج١ ص١٥١	
	٢ - رأى الفقهاء في الاختلاف بين المشترى والشفيع في الثمن ج١ ص١٥١ ، ١٥٢	
	٣ - يخير الشفيع بين الأخذ بالشفعة والـترك ، وليس لـه أحـذ بعـض الشـقص وتـرك	
	الباقي ج١ ص٢٥٦	
	٤ - الشفعاء المجتمعون كل منهم يستحق الشفة بكمالها ، فلو عفا أحدهم سقط	
	حقه ويخير الآخر بين أخذ الجميع أو تركه ج١ ص٢٨٦	
	٥ - مسائل في الشفعة ورأى الفقهاء فيها ج١ ص٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٥، ٣٦٧،	
	۸۲۳، ۸۸۸ ج۲ ص۲۲۲ ج۳ ص۸۸، ۱۶۳، ۴۵۹	
	 ٦ - الحيلة في ابطال شفعة الحوار مباحة قبل العقد وبعده لأنه حيلة في ابطال ما ليس 	
	بواجب ج٢ ص٩٩	
	 ٧ – اذا كانت الحيلة في ابطال الشفعة بالمشاركة بعد وجوبها لا تحل ج٢ ص٩٩ مــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	٨-ثبوت الشفعة بعد زوال ملك الشفيع يسقط الحق بالشفة،الزوال الضررج٢ ص١٩٩٠	
	 ٩ - لو عفى عن بعض المأخوذ بالشفعة سقطت كلها ، ولا يتبعض لنا فيه من ابقاء 	
	الضرر ج٢ ص٢٠١	

* ابن العربي ، عارضة الأحودي بشرح صحيح الترمذي

- ١ قال النبي (ص) : اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ج١ ص١٢٩
- ٢ قال رسول الله (ص) الجار أحق بشفعته ينتظر به وان كان غائبًا اذا كان طريقهما
 - واحدا ج٦ ص١٢٩ ، ١٣٢
- ٣ قضى رسول الله (ص) بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفـت
 - الطرق فلا شفعة ج٦ ص١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٥
- ٤ الشفعة في اللغة ضم شئ واحد إلى آخر فيكونان اثنين ، والشريك يضمه إلى
 نفسه نصيب شريكه يعتبر شافعا ج٦ ص ١٣٠٠
 - ٥ لا شفعة في الحمام والبيدر ج٦ ص١٣٣٠

* البغوى ، شرح السنة محممت

١ – آراء العلماء في الشفعة ج٨ ص٢٣٩ – ٢٤٦

" السيوطي ، جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير مرك

- ١ الجار أحق بشفعة جاره ج٢ ص٢٠ ، ٢١
- ٢ جواز الشفعة فيما لم يقسم ج٢ ص٣٤٣
 - ٣ حق الشفعة لا يورث ج٢ ص٤٤٣
- ٤ يستحق الصبي الشفعة وتبقى له حتى يدرك ج٢ ص٣٦٨

* الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

- ١ الخلطة والشركة في ملك المبيع سبب الشفعة ج٦ ص٢٦٨١ ٢٦٨٢
 - ٢ شركة ملك المبيع ج٦ ص٢٦٨١ ، ٢٦٨٣
 - ٣ شركة حقوق المبيع ج٦ ص٢٦٨١
 - ٤ تثبيت الشفعة في غير المقسوم ج٦ ص٢٦٨٢
 - ٥ حق الشفعة يثبت لدفع أذى الغريب ج٦ ص٢٦٨٤
 - ٦ أسباب استحقاق الشفعة ج٦ ص٢٦٨٤ ، ٢٦٨٧ ٢٦٩٦ ٢٦٩٢
 - ٧ شروط وجوب الشفعة ج٦ ص٢٦٩٦ ٢٧٠٩
 - ٨ يتأكد حق الششفعة في الطلب ج٦ ٢٧١٠ ٢٧١١

```
١١-لا يجبر الشفيع على أخذ العروض ويأخذ ما استحق بالشفعة ج١٢ ص٦٨- ٧٠
١٢-يلزم الشفيع بأحذ كل الشفعة اذا لم يرغب شركاؤه بالشفعة ج١٢ ص٧٠ - ٧٧
                      ١٣ - لا شفعة فيما لا يحتمل القسمة ج١٢ ص٧٧ - ٧٤
                          ١٤ - لا شفعة في البئر والطريق ج١٢ ص٧٧ - ٧٥
                  ١٥ - لا شفعة في ساحة دار قسمت بيوتها ج١٢ ص٧٦ ، ٧٦
                   ١٦ - لا شفعة حتى يثبت البيع للمشترى ج١٢ ص٧٦ - ٧٧
             ١٧ - يستحق الشفعة من استحق ملكا بالميراث ج١٢ ص٧٧ - ٨٠
                        ١٨ - تثبت الشفعة في مال الميت ج١٢ ص٨١ - ٨٤
                            ١٩ - لا شفعة في الحيوانات ج١٢ ص٨٤ - ٨٦
                         " الهيشمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد مسمر .
                     ١ - الرسول (ص) قضى بالشفعة بين الشركاء ج٤ ص٥٩ ١
                        ۲ - النبي (ص) يقول : لا شفعة لنصراني ج٤ ص١٥٩
                                             " الدارمي ، سن الدارمي
١ - عن جابر عن النبي (ص) في الشفعة اذا كان طريقهما واحدا قال : ينظر بهـــا وان
                                           كان صاحبها غائبا ج٢ ص٢٧٣
٢ - عن حابر قال : قضى رسول الله (ص) بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربعة أو
حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فان شاء أحمد وان شاء ترك
٣ - لا يحل للشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أحذ وإن شاء ترك ، فإن
                                    باع فلم يؤذنه فهو أحق به ج٢ ص٢٧٤
٤ - عن الحسن قال : وصى اليتيم ياحذ له بالشفعة والغائب على شفعته ج٢ص٩٠٤
                                                   السمعاني ، الأنساب
                     ١ - قال رسول الله(ص) الجار أحق بصقبه ج١٠ ص١٤٥
                          " السمناني ، روضة القضاة وطريق النجاة محمس
```

p - شروط طلب الشفعة ج٦ ٢٧١١ ، ٢٧١٢ - ٢٧١٤ . ١ - الاشهاد على طلب الشفعة شرط لتوثيق الحق ج٦ ص٢٧١٤ ١١ - يستقر الحق اذا حاء الشفيع بالطلب ج٦ ص١٤ ٢٧١٥ - ٢٧١٥ ۱۲ - ما يبطل به حق الشفعة ج٦ ص٥٢٧١ - ٢٧٢١ ١٣ - لا يملك الشفيع الشفعة قبل أخذها ج٦ ص٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٢ ١٤ - يجوز أن برد الشفيع الشفعة بخيار الرؤية والعيب ج٦ ص٢٧٢٤ ١٥ - يملك الشفيع الشفعة بقضاء القاضى ج٦ ص٢٧٢٤ - ٢٧٢٨ ١٦ - يملك الشفيع الشفعة بالتراضي ج٦ ص٢٧٢٠ ، ٢٧٢٩ ١٧ - يملك الشفيع الشفعة نقدا أو مشلا كما تملك به المشترى ج٦ص٢٧٣٢،٢٧٣٢ ١٨ - يثبت حق الشفيع في العقار وما يتصل به ولا يثبت بالمنقول ج٦ص٢٧٣٩٥ ١٩ - الأحذ بالشفعة بمنزلة الشراء من المشترى ج٦ ص٠٢٧٤ الكاندهلوي ، أوجز المسالك إلى موطأ مالك مسرح ١ - حواز الشفعة في العقار للشريك في الملك ج١٢ ص٤٦ - ٤٩ ، ٥٤ - ٥٥ ٢ - الرسول(ص) قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء ج١٦ ص٤٩ - ٥١ ٣ - جواز الشفعة للجار ج١٢ ص٥٦ - ٥٤ ٤ - جواز الشفعة بين الشركاء ج١٢ ص٤٩ ، ٥٥ ، ٥٥ ٥ - جواز أخذ الشفعة في الهبة اذا أعطى الموهوب عوضا ج١٢ ص٥٦ - ٥٨ ج١٢ ص٥٩ ، ٥٩ ٧ - لا تنقطع الشفعة بالغياب ج١٢ ص٥٩ - ٦١ ٨ - الشفعة بين الشركاء تقسم بينهم على قدر حصصهم ج١٢ ص٦٢ - ٦٥ ٩ - يعطى المشترى قيمة ما عمر اذا أخذت الأرض من يده بالشفعة لمستحقها ج۱۲ ص ۲۵ - ۸۰ ، ۸۰ - ۸۱ . ١ - لا تحوز الاقالة في البيع اذا علم أحد المتبايعين برغبة الشفيع في الأخذ بالشـفعة ج۱۲ ص۹۲ ، ۱۸

- * السمناني، روضة القضاة وطريق النجاة مست
- ١ وضعت الشفعة لدفع الضرر عن الشريك والجار ولهذا وجبت في العقـار خاصـة
 - ج۲ ص۲۱۸
- ٢ في القياس لا تجب الشفعة لأنه أخذ مال الغمير بغير رضاه ، والاستحســـان أنهـــا
 - تجب لدفع الضرر ج٢ ص١٦٨
- عال النبي (ص) انما الشفعة فيما لم يقسم ، فاذا وقعت الحدود وهدمت الطرق
 فلا شفعة ج٢ ص٨١٨ ، ٨١٨
- عن النبى (ص) أنه قال: الجار أحق بسقه، والسقب القسرب
- _ ه – روى عن النبى (ص) أنه قال : الحار ُحق بشفعة حاره ، ينتظر بها وان كان غالبًا
 - اذا كان طريقهما واحدا ج٢ ص٨١٨
 - ٦ الشفعة واحبة في حميع ما بيع من العقار دون غيره ج٢ ص٨١٩ . ٨٢٠
 - ٧ لا شفعة اذا كان الخيار للبائع ، لأنه لم يرغب عن ملكه ج٢ ص٨٢٠
- ٨ اذا كان الخيار للمشترى وجبت الشفعة لأن خياره لا يمنع من خروج الملك عن
 البائع ج٢ ص٨٢٠
- ٩ خيار الرؤية والعيب لا يمنع الشفعة ، وحالف الشافعي هذا القول ج٢ ص٨٢١
 - 4 1 1 شفعة في البيع الفاسد مادام حق النقض قائما فيه ج 1 1
- ١١ اذا خرج المبيع عن ملكه إلى غيره ، فالشفيع بالخيار ، ان شاء أحمده بالثمن
 وان شاء رد البيع وأخذه بقيمته من الأول ج٢ ص ٨٢١ ٨٢٢
- ۱۲ مسائل في الشفعة ، ورأى الفقهاء فيها ج٢ ص٨٢٨ ٨٢٨ ، ٨٣٣
- ١٣ لا شفعة في الهبة بشرط العوض . وقال زفر : تجب الشفعة بنفس عقد الهبة اذا
 - کان ذلك على عوض ج٢ ص٨٢٣
- ١٤ لا شفعة فيما لا يجوز بيعه ، كالوقوف والرباطات والمساجد والمقابر والآبار
 - ١٥ لا شفعة في دور مكة في قول أبي حنيفة ج٢ ص٨٢٤
- ۱۵ السواد وأرض الخراج معلوكان ، يجوز بيعهما وتجب الشفعة فيهما . وقال
 - الشافعي : لا يجوز ذلك ج٢ ص٨٢٤ ، ٨٢٥
- ١٧ وجوب الشفعة يتبع حـواز بيـع الأرض في المشـاع والمقسـوم ، فمـا حـازبيع

- حملته حاز بيع بعضه ج٢ ص٥٢٥
- ١٨ الأصناف الذين تحب لهم الشفعة ج٢ ص٨٢٥
- ١٩ روى عن عثمان بن عفان أنه قــال : لا شـفعة لذمــى علــى مســلم . وهــو قــول
 - شريح والحنابلة ج٢ ص٨٢٥
- ٢ تستحق الشفعة بالشركة في العبيع ثم بالشركة في حقوقه ، ثم بالجوار الأقرب
- فالأقوب ج٢ ص٨٢٦ ٢١ - قال الشافعي : لا شفعة الا في متاع يحتمل القسمة اما ما لا يقسم مـن العقــار
 - فلا شفعة فيه في احد قوليه ج٢ ص٨٢٧ ٢٢ – رأى الفقهاء في الشفعة للقريب والبعيد من نفس السوق ج٢ ص٨٢٧
 - ٢٣ تجب الشفعة بعقد البيع ، وتستحق بالطلب وتملك بالأخذ ج٢ ص٨٢٨
- ٢٤ الطلب في الشفعة أن يشهد عند أول ساعة يعلم بالبيع . ولابــد من اعـــلام مــن
 - تطلب منه الشفعة ج٢ ص٨٢٩
 - ٢٥ رأى الفقهاء في فرية الطلب في الشفعة ج٢ ص٨٢٩
 - ٢٦ ما يبطل الشفعة عند وجوبها ج٢ ص٨٣٢
 - ۲۷ ابطال الحق في الشفعة اسقاط ج۲ ص۸۳۶ ۱۳۰۰ - القال الحام
 - ٢٨ لا يقضى القاضى بالشفعة حتى يكون المال حاضر ج٢ ص٨٣٦
 - ٢٩ رأى الفقهاء في الشفيع هل له نقض ما بني المشترى ج٢ ص٨٣٨
 - ٣٠ الحكم في اختلاف المشترى والشفيع في الثمن ج٢ ص٨٤١
- ٣١ رأى الفقها في اختلاف المشترى والشفيع في قيمة البناء ج٢ ص١٨٤٣ ٨٤٣
- ٣٢ اذا مات الشفيع بطلت الشفعة ، وقال الشافعي : لا تبطل وهـو كحيـار الغيـب
- ٣٣ اتفق الجميع ان للأب أن يأخذ الشفعة لولده الصغير ، واختلفوا هل له اسـقـاطها
 - ج۲ ص۸٤٣
 - ٣٤ المشترى اذا كان شفيعا فهو مثل سائر الشفعاء في ذلك ج٢ ص١٤٤
 - ° الكرابيسي ، الفروق
- ١ اذا كان للدار شفيعان فسلم أحدهما الشفعة لم يكن للآخر الا أن يأخذها كلها
 - أو يدعها ج٢ ص١١٦

٢ - المشترى اذا باع الدار من احر فللشفيع أن يأحذها بالثمن الأول ، وينقبض البيح
 الثاني ج١ ص٣٢١ ، ٣٢٨ ج٢ ص١١١٧

 ٣ - اذا بلغ الشفيع شراء نصف المار فسلم الشفعة ، ثم تبين له أنه اشترى المار جميعها ، كان له الشفعة ج٢ ص١١٨

ع - اذا بلغ الشفيع شراء الدار كلها فسلم الشفعة ، ثم علم أنه اشترى النصف كان

تسليمه حائزا ج٢ ص١١٨

ه – اذا اشترى دارا فغرق بناؤها وانهدم ، لو يكن للشفيع أن ياخذ الأرض الاّ بجميــع

الثمن ، ولو غرق بعض الأرض أخذ الباقى بحصته من الثمن ج٢ ص١٩ ٥ ٣ – ليس للوكيل بالبيع أن يأخذ ما باعه بالشفعة لنفسه ، وللوكيل بالشراء بــأن يـأخذ

٧ – مسائل في الشفعة ، ورأى الفقهاء فيهاج٢ ص١٢٠ – ١٣٤

 Λ – اذا صالح من الشفعة على مال لايحب شئ وبطلت الشفعة ج Λ ص Λ ، Λ

۹ – حکم من اشتری دارا ولها شفیعان ج۲ ص۱۲۷

. ١ - يأخذ الشفيع بايجاب البائع ، بدليل أن البائع لو أقر بالبيع وأنكره المشترى كان

للشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة ج٢ ص١٣٠ ، ١٣١

١١ - لو اتفق البائع والمشترى أن البيع فاسد ، لم يبطل حق الشفيع ج٢ ص٨٧
 ١٢ - اذا سلم الشفيع الشفعة بعد البيع ، وهو لا يعلم بالبيع فتسليمه حائز ، ولو ساوم

الشفيع المشترى وهو لا يعلم بالشراء لم تبطل شفعته ج٢ ص١٣٠

١٣ - تسليم الشفعة صريحا ، اسقاط الحق ، فيسترى فيه العلم والجهل . والمساومة
 ليست بصريحة في ابطال الشفعة ج٢ ص١٣٠٠

يا - اذا اختلف الشفيع والمشترى في الثمن فالقول قول المشترى ولا يتحالفان ج٢ص١٢٣

* الهيتمي ، تحقة المحتاج بشرح المنهاج مس

۱ – الشفعة شرعا حق تعلك قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك
 بعوض لدفع ضرر مؤنة القسعة واستحداث العرافق وغيرهاج٢ ص٢٥٥

٣ - لا تثبت الشفعة في منقول وان بيع مع أرض ج٢ ص٢٥٥

٤ – مسائل في الشفعة ، ورأى الفقهاء فيها ج٢ ص٢٥٥ – ٢٦٣

- قضى رسول الله (ص) بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربعه (الربع هــو الــدار)
 ج٢ص٣٥٥

 ٦ - لا شفعة في حجرة مشتركة باع أحدهما نصيبه منها وقد بنيت علمي سقف غير مشترك ج٢ ص٣٥٥

٧ - ما لاتجب فيه الشفعة ج٢ ص٥٥٥ - ٢٥٧

٨ - لا شفعة الا لشريك في العقار المأخوذ ولو كان ذميا ومكاتبا مع سيده
 ٢٥٦٥٢٢

9 - لا يشترط فــى استحقاق التملك بالشفعة حكــم حــاكم ولا احضــار الثمــن ولا
 حضــر المشترى ولا رضاه ج٢ ص٢٥٧

١٠ - يشترط في حصول الملك بالشفعة لفظ من الشفيع كتملكت أو أحدت بالشفعة

ج۲ ص۲۰۸

١١ - حكم الاختلاف بين المشترى والشفى في الثمن ج٢ ص٢٥٩ - ٢٦٣

فهرس محتويات ملف (۱۳۹) الصادرات

موضوع (۱۱۳م)

الصفحة	الموضوع
	* ياقوت الحموى ، معجم البلدان 🖊
	١ - تصدير الأردن للسكر إلى بلاد المشرق ج١ ص١٤٧
	٢ – اسيوط في مصر تصدر الأفيون إلى انحاء العالم ج١ ص١٩٣ ، ١٩٤
	٣ – الشام تصدر الخشب إلى مصر ج٢ ص٦٨
	٤ - الحظيرة من أعمال بغداد تصدر ثياب الكرباس إلى مختلف البلاد ج٢ ص٢٧٤
	٥ – مرباط مدينة ظفار تصدر الصمغ إلى مختلف البلدان ج٥ ص٩٧
	۲ - المنستير في تونس تصدر الملح ج٥ ص٢١٠



الموسوعية مماعدة عيت التراث الفقهي ع

قح الأوقاف والشئون الإسلامية

خبايا الزوايا

بدر الدين محمد بن بهادر ٥٤٧ – ٧٩٤ ه

حقعت عبالعاني عبالعاني

راجب الد*كتورعبدال*تارأبوغدة

بساب الشفعنسة (١)

٣١٣ - مسألة

لو لم يحضر من الشركاء الا واحد ، فقال : لا آخذ الا قسدر حصتي ، بطل حصتي (٢) ، لا يبطل حقه ، حتى اذا قدم الغائب يحلف معه . والفرق (١) : أن الشفعة اذا تعرضت للأخذ ، فالتأخير تقصير مفوت ، والقسامة لا تبطل بالتأخير . ذكره في باب القسامة (°) . وهي غير مسألة الوجهين المذكورة في هذا الياب (¹) ، خلافا لمر تر دد في ذلك ^(٧) . .

لغة : شفعت الركمة : جملتها تنتين ، ومن هنا اشتتت (الشفعة) لان صاحبها يشفع ما له بها-وهي أسم للبلك المشفوع ، وتستعبل بمعنى النبلك لذلك اللك . المباح المني : ٣١٧ : مادة (شفعت) .

وشرعا : حق تبلك البيم تهرا بيثل النص أو تبيته .

شرح ألنهاج للبحلي مع حاشية تليوبي : ٢/٢ ، ونتع الوهاب : ٢٢٧/١ . وسشروعينها تال جمهور العلماء .

متح المزيز : ٢٦٢/١١ ، نيل الاوطار : ٥/٢٧٠ .

(٧) القسامة : بالفتح : الايمان تتسم على أولياء التنبل أذا أدعوا الدم .

يقال : تتل غلان بالتسامة : إذا أجنبهت جماعة من أولياء النتيل ، غادموا على رجل أنه تتسسل صاحبهم ، ومعهم دليل دون البينة ، محلفوا خصين ببينا أن المدعى عليه تتل صاحبهم ، مهسؤلاه الذين يتسمون على دعواهم يسمون 9 تصابة) .

المعباح الني : ٥٠٣ مادة : (تصبته) . (٢) أي : كأن يكون أولياء المتتول خمسا وعشرين فيطف كل وأحد منهم يبينين فقط .

(١) أي : بين الشفعة والتسامة .

(٥) الروضة : ١٩/١٠ .

(١) وهذه السالة من كيا تال ألراضي :

وهل له الاخذ الى حضور الشريكين اذا جملنا الشفعة على النوم !

أهدهما : وبه قال ابن ابي هريرة : لا ، لتمكنه من الاخذ .

وأصحهما عن الشيخ أبي حامد ، ويحكي عن ابن سريج وأبي اسحاق : نعم ، لاته تأخير بالعلم ،

لأن له غرضا ظاهراً في أن لا يؤخذ ما يؤخذ منه ، وأذا أخذ الكل ثم حضر أحد الفائبين أخذ منه النصف بنصف الثبن ، كما أو لم يكن الاشفيمان ، غاذا حضر الثالث عله أن يأخذ من كل واحد منهما ثلث ما في يده ، وهيئذ يحصل الاستواء ، ويستتر ملكم .

عتم العزيز : ١٠٣/٥١) ، الروضة : ١٠٣/٥ .

m ف- د - (نيـه) .

٣١٤ _ سالة

لا خلاف أن البينة اذا شهدت للشفيع بالملك ثبت حقه في الشفعة ، ولو شهدت له بالبد دون الملك ، فهل يثبت حمَّه في الشَّفعة ؟ وجهان في الحاوي (١) . واختلاف كلام الرافعي محكي في الصلح ^(٢) أول الفصل الثالث في التنازع عن الشيخ ^(٢) أبي حامد : ما يفتضي ترجيح النبو^{ت (١)} .

وذكر في آخر الايلاء (٥) عدم الثبوت (١) . وقد نبه عليه في الكفاية هنا .

١ _ بثبت حقه في الشفعة ، ۲ _ لايثبت حته غيها .

(٢) ورد في فتح المزيز : ٢٢٠/١٠ ، والروشة : ٢٢٣/٤ و ٢٢٤ -

(7) (أَلْشِيخَ } متملت من ــ ز ــ ، ــ ك ــ وأثبت في ــ د ــ وهي زيادة لا بد منها للتعرفة بــين

الشيخ أبي حابد الاسترابيني والتلفي أبي حابد الجروروذي . لأن الاول يتيد بالشيخ والثاني يتيد بالتاضي ، انظر تهذيب الإسماء واللفات ق أ ج ٢١١/٢ ٠

()) وعبارته و لاما لا نحكم باللك الا بظاهر اليد ، ولا دلالة للبد على اختلاف السبب وأجاده ، فيسا يعرف الحاكم المنتلات والاتحاد ، والى تول من يرجع ، ومن الذي يتيم البينة عليه 1 : 1.هـ. غتم العزيز: السفحة السابقة .

(٥) ورد في نتج العزيز مفطوط في دأر الكتب برتم (٦٠) ج: ٩ ق: ٢٩ ب ٠

(٦) الا أن الأبام النووي عتب على كلام الراغمي في كتاب الشفعة بتوله : ة تلت : هذا الذي اختاره ، هو السواب ، وقد تطع به مكذا التاضي أبو الطبب في تعليته € 1.ه. ولم يذكر النووي في آخر الأبلاد شيئا اكتاء بترجيحه هنا . غالذي ببدو راجحاً هنا هو ما

ذهب اليه الراغمي وألنووي في الشفعة بن ترجيح لبوت حتى الشفعة لصاهب اليد -

٣١٣ - مسألة

لو لم يحضر من الشركاء الا واحد ، فقال : لا آخذ الا قسدر حصلي ، بطل حقه من الشفعة بخــ لاف ما لو قال: الحاضر في القســـامة (١) لا أحلف إلا بقدر حصتي (٢) ، لا يبطل حقه ، حتى اذا قدم الغائب يحلف معه . والفرق (١) : أن الشفعة اذا تعرضت للأخذ، فالتأخير تقصير مفوت، والقسامة لا تبطل بالتأخير . ذكره في باب القسامة (٥) . وهي غير مسألة الوجهين المذكورة في هذا الباب (١) ، خلافيا لمن تر دد في ذلك ^(٧) .

لغة : شقعت الركمة : جعلتها تنتين ، ومن هنا اشتقت (الشفعة) لأن صاحبها يشقع ما له بها. وهي اسم للملك المشهوع ، وتستعبل بيعني التبلك لذلك اللك .

الصباح المني : ٣١٧ : مادة (شفعت) .

وشرعا : حق تبلك البيم تهرا ببثل الثمن أو تبيته .

شرح ألنهاج للمحلي مع هاشية تليوبي : ٢٢/٦ ، وقتع الوهاب : ٢٣٧/١ . ومبشروعيتها قال جمهور العلماء .

غتم العزيز : ٢٦٣/١١ ، نيل الاوطاء : ٢٧٢/٥ . (٢) التسامة : بالنتح : الايمان تتسم على أولياء التثيل أذا أدعوا الدم .

يتال : قتل غلان بالتسامة : آذا أجنمت جماعة من أولياء التنيل ، غادعوا على رجل أنه تتسل صاهبهم ، ومعهم دليل دون البينة ، مطلوا خصيين ببينا أن المدعى عليه تتل صاهبهم ، مهسؤلاء الذين يتسبون على دعواهم يسبون ﴿ تسابة ﴾ .

المباح اللم : ٥٠٣ مادة : (تسبته) .

(٣) أي ، كأن يكون أولياء المتتول خمسا وعشرين نيطف كل واحد منهم بهينين غلط .

(٤) أي : بين الشفعة والتسامة . (٥) الروضة : ١٩/١٠ .

(١) وهذه المسألة هي كينا قال ألزاعمي :

وهل له الاغذ الى حضور الشريكين اذا جملنا الشنمة على النوم !

أهدهما : وبه قال ابن أبي هريرة : لا ؛ لتبكنه من الاخذ . 🏲

وأسحمها عن الشيخ أبي حامد ، ويحكى عن ابن سريج وأبي أسحاق : نمم ، لاته ناخير بالعلم ، لأن له غرضا ظاهرا في أن لا يؤخذ بها يؤخذ بنه ، وأذا أخذ الكل ثم حضر أحد الغالبين أخذ بنه النصف بنصف الثبن ، كما لو لم يكن الاشتبعان ، غاذا حضر الثالث عله أن يأخذ من كل وأهد منهما ثلث ما في يده ، وحينئذ يحصل الاستواء ، ويستتر ملكهم .

عتم المزيز : ١٠٣/٥١) ، الروضة : ١٠٣/٠ .

o ف- د - (بيه) .

لا خلاف أن البينة اذا شهدت للشفيع بالملك ثبت حقه في الشفعة ، ولو شهدت له باليد دون الملك ، فهل يثبت حقه في انشفعة ؟ وجهان في الحاوي (١) . واختلاف كلام الرافعي محكي في الصلح ^(١) أول الفصل الثالث في التنازع عن الشيخ ^(٢) أبي حامد : ما يقتضي ترجيح الثبو^{ت (١)} .

وذكر في آخر الايلاء ^(ه) عدم الثبوت (١) . وقد نبه عليه في الكفاية هنا .

١ _ يُبِت حته في الشفعة ، ٢ _ لايئيت حته نبها .

(٢) ورد في غنج العزيز : ٢٢٠/١٠ ، والروضة : ٢٢٣/٤ و ٢٢٤ ٠

(؟) (أَلْشَيْخَ) سَعْلَتَ مِن ــ ز ــ ؟ ــ ك ــ والبُنتُ في ــ د ــ وهي زيادة لا بد منها للتعرفة بسين الشيخ أبي حابد الاسترابيني والتاضي أبي حابد المروروذي • لأن الأولَّ يتيد بالشيخ والثاني يقيد

بالتاضي ، انظر تهذيب الإسماء واللغات في أ ج ٢١١/٢ •

()) ومبارته و لاما لا نحكم باللك الا بقاهر اليد ، ولا دلالة لليد على اختلاف السبب وأبجاده ، فيسا يمرف الحاكم الاختلاف والاتحاد ، والى تول من يرجع ، ومن الذي يتيم البيئة عليه 1 ، 1.هـ. غنع العزيز: الصفحة السابقة .

(ه) ورَد في فتح العزيز مخطوط في دأر الكتب برتم (٦٠) ج: ٩ ق: ٣٩ ب -(٦) الا أن الإمام النووي عتب على كلام المراضعي في كتاب الشفعة بتوله :

﴿ تلت : هذا الذي اختاره ، هو الصواب ، وقد تطع به هكذا التاضي أبو الطيب في تعليته » أ.ه. ولم يذكر النووي في آخر الأيلاء شيئا اكتماء بترجيحه هنا . مالذي ببدو راجعاً هنا هو ما ذهب اليه الرامعي والنووي في الشفعة بن ترجيح لبوت حتى الشفعة لصاحب البد -



ورارة الأوقاف والشيئون لاسيلامية

المنبية ورفي القواع الم

أعما*ل موكيبوعية ميشاعدة* يحقيق التراث العسقهي

أ....أ

حنت عنه الدكتورتيسيرفائق أجمد محود لاجكته

لدكتور عبداليت ارابوغذة

يدعي " براءة الذمة الموافقة للاصل وضابط المسائل ما دكرناه وهمو ان كان الاختلاف في ضم لفظ العوض بعد الانفاق على اتحاد " لفظ اللافظ فالقول قول الآخد والا فالقول قول الآخر . فإن قلت ولم جرى الحلاف في مسألة القرض والمتهب والمضطر " ولم يجرِ" في مسألتي العتق ، والحلم . . قلت : وذكر ابن الصباغ ضابطا لبعض هذه الصور وهو " ان الدافع اما ان يخالف الظاهر أولا ، فإن لم يخالف الظاهر فهو المصدِّق كها لو دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال بهو قرض وقال المدفوع اليه بهة فالمصدِّق للدافع ، وكمسألة ما لو كان عليه الفان أبحدها رهن . أما اذا كان قول الدافع يخالف الظاهر صدق المدفوع اليه كها لو عجل زكاته " وتنازع هو والقابض في أنه شرط التعجيل فالمصدق الفقير الأن الدافع يخالف قوله الظاهر فإن الزكاة ظاهرة في الوجوب والمعجلة ليست بزكاة في الخال فلم يقبل " قوله .

* اذا اختلف الغارم والمغروم له في القيمة فالقول قول الغارم *

لان الاصل براءة ذمته من الزيادة ما لم يعارضه أصل اخر . واحترز بهذا القيد عمن يدعمي بقاء حياة الملفوف حيث تلزمه (١٠ المدية وكذلك (١٠)

ومن فروع القاعدة :

لوكان رأس مال "السلم جزافا وجوزناه وهو الاصح ثم اتفق الفسخ وتنازعا في قدره فالقول للمسلم اليه لانه غارم قاله الرافعي . ولو اختلف الغاصب والمالك في قيمة المغصوب بعد تلفه صدق الغاصب . ولو اختلف الشريكان "افي قيمة العبد وقد اعتق احدهما نصيه وتلف العبد فالمصدق المعتق على الاظهر لانه الغارم . ولو اشترى عبدين فتلف احدهما في يد المشتري واقتضى الحال تقسيط الثمن على القيمتين كرد " بعيب ونحوه واختلف المتبابعان في قيمة التالف فادعى المشتري ما يقتضي زيادة فيا يسترجع فقولان اصحها ان القول للبائع لان الاصل بقاء ملكه على الثمن فلا ننزع عنه "الا بما اقر به ولو تلف احد العبدين قبل التبض واقتضى الحال تقسيلا الثمن واختلفا في الثمن فينبغي ان لا يكون القول وللبائع جزماً لعدم المعارض ولو اختلفا في النمن فينبغي ان لا يكون القول ولا المشترى جزماً لعدم المعارض ولو اختلفا في قيمته فالقول قول المشترى جزماً

ولو رد المبيع بعيب واختلفا في الثمن فقال ابن ابى هريرة يتحالفان والاصح قول البائع لأنه غارم . ولو تقايلا ثم اختلفا في الثمن فالاصح كذلك وقبل للمشتري وقبل يتحالفان .

نعم لو اشترى شقصاً فيه الشفعة وقال اشتريته بألف وقال الشفيع بل بخمسائة الله فالقول قول المشتري. قال الشيخ ابسو جامد: وانجا لم

ىظائرە .

⁽١) هكذا في (د) وفي الاصل ،

⁽٢) هكذا في (د) وفي الاصل ، ب

⁽٣) في (ب ، د) و والمضطر والعهب ه .

⁽٤) هكذا في (ب ، د) وفي الاصل ، بجري . .

⁽٥) هده انكلمه في (د) ، وقال ، .

 ⁽٦) هكذا في (د) وفي الاصل ، دفع زكاته ، وفي (ب،) ، عجل زكوته ، ولعل الصواب في هذه .
 العبارة ، عجل دفع زكاته ،

⁽٧) هكذا في (ب) وقي الاصل ، د ويفد ۽ .

⁽٨) في (د) ، ينزمه ، .

⁽٩) في (د) في (د) و ولذلك ه .

⁽١) هكذا في (ب، د) وفي الاصل؛ المال، .

⁽٢) هذه الكلمه ساقطه من (د) . "

⁽٣) هكذا في (ب، د) وفي الأصل؛ لرد، .

⁽ ٤) ذكرت هذه الكلمه (عنه) في (د) وفي الاصل ، ب يوجد مكانها كلمه و ثمته ، ولعل تمام العبارة من مجموع هذه النسخ ، لا نتوع ثمته عنه ه .

⁽٥) في (ب، د) وتحالفاً . .

⁽٦) هكذا في (ب) وفي الاصل، د، بخمسايه، .

يدعي " براءة الذمة الموافقة للاصل وضابط المسائل ما ذكرناه ,وهمو ان كان الاختلاف في ضم لفظ العوض بعد الاتفاق على اتحاد " نفظ اللافظ فالقول قول الآخر . فإن قلت ,ولم جرى الخلاف في مسألة القرض والمنهب والمضطر " ولم يجر" في مسالتي العتق ، والخلع . . . قلت : وذكر ابن الصباغ ضابطا لبعض هذه الصور وهو (" ان الدافع اما ان يخالف الظاهر أو لا ، فإن لم يخالف الظاهر فهو المسدّق كها لو دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال هو قرض وقال المدفوع اليه ،همة فالمصدّق الدافع ، وكمسألة ما لو كان عليه الفان باحدها رهن . أما اذا كان قول الدافع يخالف الظاهر صدق المدفوع اليه كها لو عجل زكاته " وتنازع هو والقابض في أنه شرط التعجيل فالمصدق الفقير الأن الدافع يخالف قوله الظاهر فإن الزكاة ظاهرة في الوجوب والمعجلة ليست بزكاة في الخال فلم يقبل " قوله .

* اذا اختلف الغارم والمغروم له في القيمة فالقول قول الغارم *

لان الاصل براءة ذمته من الزيادة ما لم يعارضه أصل اخر . واحترز بهذا القيد عمن يدعي بقاء حياة الملفوف حيث تلزمه (١٠ الـدية وكذلك (١٠)

ومن فروع القاعدة :

لو كان رأس مال "السلم جزافا وجوزناه وهو الاصح ثم اتفق الفسخ وتنازعا في قدره فالقول للمسلم اليه لانه غارم قاله الرافعي . ولو اختلف الغاصب والمالك في قيمة المغصوب بعد تلفه صدق الغاصب . ولو اختلف الشريكان "افي قيمة العبد وقد اعتق احدهما نصيه وتلف العبد فالمصدق المعتق على الأظهر لانه الغارم . ولو اشترى عبدين فتلف احدهما في يد المشتري واقتضى الحال تقسيط الثمن على القيمتين كرد "ابعيب ونحوه واختلف المتباهان في قيمة التالف فادعى المشتري ما يقتضي زيادة فيا يسترجع فقولان اصحها ان القول للبائع لان الاصل بقاء ملكه على الثمن فلا ننزع عنه "الابما اقربه ولو تلف احد العبدين قبل القبض واقتضى الحال تقسيد الثمن واختلفا في الثمن فينبغي ان لا يكون القول قول البائع جزماً لعدم المعارض ولو اختلفا "ا وانفسخ البيم والمبيم تالف واختلفا في قيمته فالقول قول المشترى جزما .

ولو رد المبيع بعيب واختلفا في الثمن فقال ابنَ ابى هريرة يتحالفان والاصح قول البائع لأنه غارم . ولو تقايلا ثم اختلفا في الثمن فالاصح كذلك وقيل للمشتري وقيل يتحالفان .

نعم لو اشترى شقصاً فيه الشفعة وقال اشتريته بألف وقال الشفيع بل بخمسائة " فالقول قول المشتري . قال الشيخ ابـوجامـد: وانجا لم

⁽١) مكذا في (د) وفي الاصل،

ر) معدد في ر د) وفي الاصل ، ب (٢) هكذا في (د) وفي الاصل ، ب

⁽٣) في (ب ، د) ، والمضطر والعهب .

⁽٢) في (ب، د) و والمصطر والعهب ! . (٤) هكذا في (ب، د) وفي الاصل د يجري ! .

⁽o) هذه الكلمه في (د) ؛ وقال » .

رم) لمكذا في (د) وفي الاصل ، دفع زكاته ، وفي (ب ¢ ، عجل زيرته ، ولعل الصواب في هذه ·

⁾ هکدا و (د) وفي الاصل : دفع رفاه ، وفي (ب يه , صبن رحوله ، ونعل العسوب يه . العبارة : عجل دفع زكاته » .

⁽٧) هكذا في (ب) وفي الاصل ، د ا يفد ا

⁽۸) في (د) ، يلزمه ،

 ⁽٩) في (د) في (د) و ولذلك .

⁽١) هكذا في (ب، د) وفي الاصل و المال. .

⁽٢) هذه الكلمه ساقطه من (د).

⁽٣) هكذا في (ب، د) وفي الأصل؛ لرد، .

^(\$) ذكرت هذه الكلمه (عنه) في (د) وفي الاصل ، ب يوجد مكانها كلمه (ثمت ، ولعل تمام العبارة من مجموع هذه النسخ و لا ننز ع ثمنه عنه ، ﴿

⁽٥) في (ب، د) وتحالفاً و .

⁽٦) هكذا في (ب) وفي الاصل ، د ، بخمسايه ، .

يجعل ١٠٠ القول قول الشفيع في قدر الثمن وان كان غارما لان القول قول الغارم في حالة التلف لانه يغرم ولا يملك بالغرامة مالا 🌣 فلهذا كان القول قوله وليس كذلك في مسألتنا لانه ليس بغارم يعني حقيقة وانما يبذل 🌣 بدلا يملك به 😬 شِقصًا لغيره فلم يكن القول قوله في بدل يملك به ما هو ملك لغيره.وهذا كله فيما اذا اتلف شيئا تجب قيمته في ذمته فيكون القول قوله في قدره . فأما اذا كان ينزع ملك غيره ببدل يبذله فلا يكون القول قوله في قدر ذلك البدل ولهذا لم يجعلوا القول قول المشتري في الثمن عند الاختلاف مع البائع منه لأنه ينزع الملك من البائع فلم يجعل القول قوله في قدر البدل كما قاله القـاضي (الحسين) " وغيره في باب الشفعة . والضابط لهذه ٧٠ الصور انا ننظر في مدعى المقـدار في الثمـن او القيمـة فان وجدناه اجنبياعن العقد كالشفيع فالقول قول حصمه جزما وان لم يكن أجنبياعن ذلك فاما ان يكون المدعي يريد بدعواه ازالة ملك خصمه عما هو في ملكه او لا . . . ان كان الأول ولم يعارضه تلف تحت يد المدعي و فالقول قول من يراد ازالة ملكه كها سبق وان عارضه تلف تحت يد المدعي ٣٠ ، من غير ان يكون غارما جرى القولان وان كان غارما فلا يجرى القولان ويجيء وجه ضعيف حتى في صورة الاقالة وهذا كله اذا لم يكن هناك عقد قائم فإن كان جاء التحالف في الاقالة على وجه ضعيف وان لم يكن هناك ازالة ملك ١٠٠ خصمه فالقول قول الغارم

> (١) في (د) و نجعل ، . (٢) هذه الكلمة ساقطه من الاصل وذكرت في (ب ، د) .

(٢) هذه الكلمة ساقطه من الاصل ودكرت في (ب، د)

(٣) في (د) و يبدل ۽ . (٤) هذه الكلمة ذكات في (

(٤) هذه الكلمة ذكرت في (ي) وسقطت من الاصل ، د .

(٥) هكذا في (ب، د) وفي الاصل وحسين و.

(٦) هكذا في (ُ بُ ، د) وفي الاصلُّ ، لهذا ، .

(٧) الكلام المشار اليه في القوسين والذي بعد كلمة (المدعمي) وقبل كلمتى (مـن غـير) سافـط من الاصل ، د وموجود في (ب) .

(A) هذه الكلمة ذكرت في (ب ، د) ولم تذكر في الاصل .

كالغصوب (" والعوارى حتى في صورة التحالف والمبيع تالف وان اخذ " شبها من هذا ومن الذي قبله جرى القولان كما في صورة العتق .

* اذا اختلف المتعاقدان وادعى احدهما الى دفع العقد والآخر الى امساكه

فالاصح اجابة من طلب الامساك مع الرجوع بارش القديم بائعا كان او مشتريا لما فيه من تقرير العقد وابقائه الا في صورة : وهي ما " اذا اطلع على عيب الثوب بعد صيغه فاراد البائع اعطاء الارش واراد المشتري رد الشوب واخذ قيمة الصبغ فالاصح ان المجاب هو البائع ولو كان بالعكس فوجهان قال الرافعي قضية ايراد الائمة ان المجاب ايضا البائع واهمل في " (الروضة) هذا التصحيح ".

* اذا اختلفا في الصحة والفساد فالقول قول مدعي الصحة بيمينة في الاظهر (٢) *

قال (القفال) ٣٠ واصلها تعقيب الاقرار بما يرفعه .

ولا ختلافهها مراتب:

(الأولى) ان يختلفاً في صفة العقد فيدعي احدهما وجوده على وجه مفسد

⁽١) ق (د) و كالمغصوب، .

⁽٢) في (د) و أحدث ۽ .

⁽٣) هكذا في (ب، د) وفي الاصل؛ وادعى، ...

^(£) هذه الكمه ساقطه من الاصل وذكرت في (ب د) .

⁽ه) في (ب، د) ١ من ١ .

⁽٦) في (ب، د) ه الترجيح ه .

⁽٧) هاتان الكلمتان سقطتا من الاصل وذكرتا في (ب، د) .

⁽ ٨) هكذا في (ب ، د) وفي الاصل و الرافعي ۽ .

شاء ، ولا يخرج نصف صاع عن هذا والنصف الأخر عن الآخر .

وأما جزاء الصيد ، فلو أدى ثلث شأة ، وأطعم بقدر ثلث شأة وصام الباقي منها ففي البحر في باب (" كفارة الظهار ، قال القضال فيه وجهان (ووجه) " الجواز أنه قد يجب الثلث فيه ابتداء دون الكل بخلاف الكفارة قال : وهذا أقيس عندي (وأشبه) " بالمذهب .

وفي الفروق للشيخ (أبي محمد)⁽¹⁾ ، لو فضل في الفطرة عن قوت الرجل بعض اصاع (1) لزمه ، لا مكان تصور تبعيض الصاع ، كما في مالكي العبد ، فان تصور مثله في الكفارة الحقناما بصدقة الفطر ، وذلك مثل جزاء الصيد ، ويتصور وجوب بعضه بتلف (1) الصيد أو جرحه ، فاذا وجب عليه جزاء صيد (2) جاز أن يحصل (1) بعضه من النعم وبعضه من الطعام .

قال الفاضي الحسين في فتاويه والشفيع نحير بين الأخذ بالشفعة والترك فلو أراد أخذ (" بعض الشقص ، فليس له ذلك .

ولو اشترى معيين صفقة تخير بين ردهها ، أو تركهها (١٠٠٠. وليس له رد أحدهما وترك الآخر .

قال: ولو ادعى على رجل عشرة ""، فقال المدعي عليه أقر بخمسة ، وأحلف بخمسة له ذلك ، ولو قال أنا أحلف على خسة وأرد "اليمين في خسة

(۱) في (د) (كتاب) . (۳) في (د) (كتاب) . (۳) كذا لم در درو في الأصل (قاس) .

(٣) مكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (قاس) . (٤) مكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (أبو عمد) .

(ه) المساق (ع) (المساق) . (۱) في (ب) و(د) (المساق) . (د) في (د) (المساق) . (د) في (د) (المساق) . (د

... (٧) منبداً في (ب) و(د) وفي الأصل (الصيد) . (٨) في (ب) و(د) (بجمل) . (٩) مذه الكلمة ذكرت في (د) وسقطت من الأصل و(ب) .

(۱۰) نی (ب) (وترکهها) ·

(١٠) ي (ب) (يوطعه) . (١١) في (ب) (بعشرة) . (١٢) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (وأراد) .

فليس له ذلك .

ورأيت لبعض المتأخرين تجويزه .

والفرق ، أنه في (الأولى) " حصل مقصود المدعى في " القبض ، وفي الثانية خلافه " ومنها أن الشرع ، خير المتوضى بين غسل الرجلين والمسح على الخف . فلو " اراد أن يغسل احدى " الرجلين ، ويمسح على الأخرى لم يجز جزم به الرافعي وغيره . ومنها في زكاة الفطر ، اذا خيرناه بين الأجناس ، فليس له اخراجها من جنسين ، وان كان أحدهما أعلى من الواجب ، كما اذا وجب

الشعير وأخرج " نصف صاع منه ، ونصف صاع من الحنطة . قال الرافعي

وهذا كله عند اتحاد الدافع ، فلو تعدد ٣٠ كها لوكان لهما عبد ٩٠ وهما غتلفا القوت فالأصح أنه يخرج كل واحد منهها نصف صاع من قوته ، لأنـه لم يبعض ما عليه وطرد ابن سريج المنع . وقال المخرج عنـه واحـد ، فلا يبعض

ومثله ، لوقتل ثلاثة (۱) محرومون ظبية (۱۰) فعليهم جزاء واحد (۱۱) يخير فيه بين شاة ، أو صيام إو اطعام ، فلو أخرج أحدهم ثلث شاة وأطعم الثاني بقيمة شاة ، وصام الآخر عدل ذلك ، فإنه يجزئ اتفاقا .

ولوكان القاتل لها واحدا °''لم يجزئه على أحد الوجهين قاله في الكفاية . وما نقله من الاتفاق ممنوع .

> (١) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (الأول) . (٢) في (ب) (من) . (٣) في (ب) و(د) (بخلافه) . (4) في (د) (ولو) . (م) كذا في در من در در الله الدار الله (() في (د) (فالخد) .

(ه) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (احد') . (٦) في (ب) (فاخرج) . ﴿ (٧) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (تعذر) . (٨) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (عبدا) .

(٩) في (ب) (ثلثة) . (١١) في (د) (جزاء الصيد واحد) . (١٣) مكذا في (ب) ورد) وفي الأصل (له واحد) .

YOY -

- 707-

الله)<" ، قال التركة بينهما ، لأن الوارث يقوم مقام المورث ، والمورث لو أقر على التعاقب كانا (من) أنه ما له على السواء قال : والمذهب المشهور الأول .

ومنه : لوقتل جماعة مرتباً قتل بالأول (وللباقين) ألديات . ولوقتل أحد الأخوين الأب والآخر الأم مرتباً ، ولا زوجية ، فهل يقدم الأول ، أم يقتص من المبتدي بالقتل وجهان أصحهما في الروضة الثاني .

ومنه الستحاضة المعيزة (التي) " ترى الدم على نوعين فالضعيف استحاضة والقوى حيض ، فيقدم الأمسود ، ثم الأحمر ثم الأشقر ثم الأصفر ويرجح نوصفتين على (ذي)(*) صفة ، فإن استويا رجع الأسبق ، قاله المتولي ، وقال الرافعي إنه موضع تأمل ، قال ابن الرفعة ، ولعل مراده أنه ينبغي عند انفراد كل صفة أن (يعول)(٢ على اللون ، لأنه الذي جاء به .

(الخبر الصحيح) " :

ومنه : لو باع شقصاً مشفوعاً ولم يعلم الشفيع حتى حجر على المشتري ،

- (١) هذه الجملة الدعائية ذكرت في (ب) .
 - (٢) في (ب) (في)
- (٣) في (د) (وللباقي) · (٤) هكذا في (د) (وفي الأصل (ب) (الذي) .
- (ه) مكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (نوي) .
- (٦) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (يقول) .
- (٧) الحبر الذي فيه التعويل على اللون أخرجه أبو داود في سننه عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبش أنها كانت تستحاض فقال لها النبي صل الله عليه وسلم وعل آله وصحبه وسلم (إذا كان دم الحيضة فإنه دم أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة) فإذا كان الأعر فتوضي وصل فإنما هو عرق) وفي سنن أبي داود رواية أخرى ببذا المعنى عن عروة عن عائشة أنظر سنن أبــو داود بشرحه المنهل العذب جـ ٣ ص ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ وفي سنن أبي داود أيضاً قال مكحول (إن النساء لا يخفى عليهن الحيضة إن دمها أسود غليظ فإذا ذهب ذلك وصارت صفرة رقيقة رفيعة فإنها مستحاضة فلتغتسل ولتصلي) . أنظر سنن أبي داود جـ ٣ ص ٨٨ ولهذا الحديث عدة طرق في سنن النسائي في الجزء الأول ص ١٢٣ ، ١٨١ ، ١٨١ ، ١٨٢ و ١٨٥ .

الروضة في باب التفليس أنه يأخذه الشفيع ، لأن حقه سابق ، فإنه ثبت بالبيع وحق البائع ثبت بالإفلاس (فقدم)(أ) الأسبق .

ومنه إلو باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس ووجد البائع عين ماله وهو مرهون لـم يرجع ، لأن حق المرتهن سابق لحقه ، (فانه) $^{
m m}$ تعلق (بالمال)* بعقد الرهن وحتى البائع تعلمق بالمال بنفس الحجر،والرهـن سابـق (والإعسار)" مِتَأْخُر .

ومنه : لو وكل رجلاً في بيع عبده ووكل آخر (بعتقه) " ، قال الدبيلي في أدب القضاءفعندنا من سبـق فلـه الحـكم ، فإن باع قبـل العتـق لـم يعتـق وإن (عتق) ٣٠ قبل البيع عتق ، وقال المزنى في المثنون تبطل الوكالة بالبيع . لأن العتق ينافي البيع ، فإن حصل (العتق والبيع) ﴿ فِي حالة واحدة بطلاً جميعاً وإن أشكل أتمرع ، فإن خرجت على العتنق نفذ أو على البيع فقــولان : أصــحهما (لا

ومنه الو قذف امرأة فقال يا زانية يا بنت الزانية وجب حدان ويحد لها أولا قبل أمها لسبقها به ، وقيل : يقرع والمذهب الأول .

ومنه : لو استرق الحربي وغنم ما له وعليه دين لمسلم أو نعى وفي اللين من ماله المغنوم (ثم)(١٠٠مما فضل للغانمين ، لأن حق الغانمين إنما تعلَّق بما له بعد شغله

(١) هكذا في (د) وفي الأصل و(ب) (وأفلس) . (٢) في (د) (يقدم)

(٤) في (ب) (المال). (٣) في (ب) (فان) .

(٥) هكذا في (ب) وفي الأصل و(د) (والإعصار) . (١) في (د) (عنقه) .

(٨) في (ب ، د) (البيع والعتق) . (٧) في (ب) و(د) (أعتق) . · (١٠) هذه الكلمة ساقطة من (د) . (٩) في (د) (تصح) .

- 141 -

يقع عنه أم يبطل وجهان : وإن أذن له فهل تلغو التسمية وجهان ، فإن قلنا لا ، وقع عن الاذن ، وهل يكون الثمن المدفوع قرضاً أو هبة ، وجهان .

* تصرف الحاكم هل هو حكم *

حتى إذا عقد نكاحاً أو بيعاً مختلفاً فيه هل يستلزم صدورُه منه الحكم بصحته حتى لا يجوز لغيره نقضه كها لوعقده غيره ، ثم حكم هو به أم لا ؟

قال الرافعي في الكلام على ميراث المفقود:ان القسمة إن كانت بالقاضي فقسمته تتضمن الحكم بالموت.وفي باب القسمة ، إذا اعترفوا بالاشتراك في ملك عند الحاكم لا يقسم بينهم ، إلا ببينة تشهد بملكهم على الصحيح ، لئلا يتمسكوا بقسمته على ثبوت الملك لهم . وعبارة الشافعي في الأم مصرحة به ، حيث قال وان ﺃﺭﺩﺗﻢ (ﻗﺴﻤﻰ)('' ، ﻓﺄﺗﻮﺍ ﺑﺎﻟﺒﻴﻨﺔ ﻋﻠﻰ ﺃﺻﻞ ﺣﻘﻮﻗﻜﻢ ﻓﻴﻬـﺎ ﻭﺫﻟﻚ ﺃﻧـﻰ (ان)('' قسمت بلا بينة فجئتم بشهود يشهدون (أني) أن قسمت بينكم هذه الدار إلى حاكم غيري ، كان (بسببها) (الله يجعلها حكماً مني لكم انتهى .

وكلام الجرجاني مصرح بأنه ليس بحكم ، (فانه) ٧٠ علل منع إجابة الحاكم الشركاء ، إذا طلبوا منه القسمة (بأن) ١٠٠ من الناس من يرى قسمة الحاكم حكماً منه بالملك فلا يأمن أن يكون لغيرهما فيرفع إلى حاكم بعـده فيحـكم لهما بالملك ، فقوله من الناس صريح في أنا لا نقول به ، ونبَّ الماوردي على أن هذا حيث لا منازع فإن كان لم يجز له الحكم باليد ، إلا ببينة يشهد لها قولاً واحداً ، لأن قسمة الحاكم إثبات لملكها. واليد توجب إثبات التصرف لا إثبات الملك. ونبه الدارمي على أن الخلاف فيا إذا لم يعلمه لها ، فان علم قضى (له)™ قطعاً .

(١) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل (قسمتي).

(٢) في (د) (اله) . (٣) في (د) (أن) .

 (٤) في (ب) (تشبها) وفي (د) تشبها . (٥) في (د) (فأن) .

(٦) هكذا في (ب) وفي الأصل و(د) (وأن) . (٧) في (ب) (به) .

وذكر الرافعي في كتاب الشفعة ، أنه لو (كان عقـار) ١٠٠ بـين شريكين ، فغاب أحدهما ورأينا نصيبه في يد ثالث ، فادعى الحاضر أنـك اشتريتـه ولي فيه الشفعة وأقر بأنه اشتراه من الغائب فهل للمدعي أخذه وجهان : أصحهما نعسم لتصادقهما على البيع ، ويكتب القاضي في السجل أنه أثبت الشفعة بإقرارهما ، فإذا قدم الغائب فهو على جحته .

وأما إذا قلنا لا يقسم فقسم ولا بينة لم ينقض حكمه ، إلا ببينة _

ومثله ما ذكره القاضيان الحسين والماوردي وغيرهما أن المفلس (ان) "، تولى بيع أمواله فذاك ، وإن كان الباثع هو الحاكم ، فلا يجوز حتى تشهد عنده بينة بملكه لها ولا (تكفي) " فيها يده واعترافه .

ومثله ما ذكره ابن الصلاح في فتاويه أن الخلاف في جواز العقد بالمستورين محله إذا كان العاقـد غـير حاكم ، فإن باشره (الحـاكم لـم) ⁽¹⁾ ينعقـد (بهما)⁽¹⁾ قطماً ، بل لا بد من العدالة الباطنة أي ، لأن الحكم بالصحمة (لا يجــوز بمستورين)(١٠) ، لكن هذه طريقة حكاها المتولي ، وقال الصحيح لا فرق بينه وبين

واعلم أن الرافعي (رحمه الله) ١٠٠ ، ذكر في كتاب النكاح ما يوهم أنه ليس بحكم ، فإنه نقل عن النص أن السلطان لا يزوج التي تدعى غيبة وليها حتى يشهد شاهدان أنه ليس لها ولي (خاص) ﴿ حاضر ، وأنها خلية عن النكاح والعدة ، فمنهم من قال (أنه واجب ومنهم من قال)١٠٠ يستحب ، فإن الرجوع في العقود

(١) في (د) (كان له عقار) .

(٢) في (د) (إذا) . (٣) في (د) (يكفي) . (٤) في (د) (الحاكم له لم)

(a) في (د) (يها) .

(٦) في (د) (لا يجوز الا بمستورين) . (٧) هذه الجملة الدعائية ذكرت في (ب) (A) هذه الكلمة ذكرت في (ب) وسقطت من الاصل و(د) .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (د) .

الغرماء بمال المفلس واختاره صاحب المطلب وعلى الأول فيستثنى لو أدى) $^{(*)}$ لوارثه $^{(*)}$ قسط ما ورث انفك $^{(*)}$ نصيبه .

الثانية :

تعلق الزكاة بالمال (والصحيح أنه تعلق شركة بمعنى أن الفقراء ينتقل اليهم مقدار الزكاة ويصيرون شركاء رب المال (٩٠) وفي قول كالرهن ، وفي قول كالجاني (قاعدة) :

من تصرف في عين فيها علقة لغيره فله حالات :

الأول:

أن تكون العلقة ناجزة مستقرة "، ، قال الشيخ أسو حاصد ان ثبت " باختياره لم ينفذ تصرفه قطعا إلا باذن صاحب العلقة كبيع المرهون وكذا كل " عين استحق حبسها لحق الحابس كالقصار ونحوه ، وان " ثبت بغير إختياره فقولان أصحهها المنع أيضا كبيع العبد الجاني جناية متعلقة برقبته .

ومثله بيّع الزكوى بعد الحول قبل إخراج الزكوة وقلنا بالأصح إنـه تعلـق شركة فالأظهر البطلان في قدر الزكاة والصحة في الباقي .

والثاني

أن تكون العلقة منتظرة فلا نظر اليها بل ينفذ تصرفه نظرا للحال ومن ذلك تصرف الروجة في جميع الصداق صحيح قبل الدخول مع تعرض نصفه للسقوط

- 411-

(٢) في (ب) ، (د) (وارث) . ز	(١) ما بين القوسين ساقط من (د) .	
(٤) ما بين القوسين ساقط من (د)	(٣) في (د) (ابنك)	
(١) في (د) (يشت)	(٥) في (د) (باجره تستغرقه)	
(٨) في (ب) ، (د) (فان) .	(٧) في (د) (وكل كذا .	

وتصرف الولد فيا وهبه والده مع تمكنه بالرجوع وتصرف المشتري في الشقص صحيح مع تمكن الشفيع من نقضه ولا يمتنع بيع الشقص الذي للشريك فيه حق الشفعة قبل استئذائه وان كان حراما كذا قاله (الفارقي) في فوائد (المهذب) (لنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الشريك حتى يعرض على شريكه لناخذه الله الد الله عليه وسلم عن بيع الشريك حتى يعرض على شريكه للاخذه الله و لذر الله .

وقال ابن الرفعة لم أظفر به عن أحد من أصحابنا والخبر لا محيص عنه .

قلت: وقريب من هذه مفارقة أحد المتبايعين الآخر " في المجلس بغير الذنه خشية أن يفسخ " الآخر اطلق ابن الصباغ ان العقد يلزم وقال الرافعي هذا إذا أمكنه متابعته فان لم يتمكن ففي المهذب انه يبطل خيار الهارب دون الآخر وعلى الأول هل يعصى " الهارب نقل ١ ابن التلمساني) " أن بعض أصحابناً

⁽۱) هو أبو على الحسين أبن أبراهيم الفارقي ولد بميافارقين عاشر شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وأربعها لا تنقط على الكاروني تم على السنيخ أبي اسحاق الشيرازي ولازم أبن الصباغ من مصنفاته فوائد المهذب وهو في مجلدين نقله عنه تلميده أبن أبي عصرون توفي الفارقي بواسط في يوم الاربعاء الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة ثهان وعشريين وخسيالة عن خس وتسعين سنة . إنظر أبن خلكان جدا و ص٤٥٩ . طبقسات الاستوى جـ٢ ص١٩٥٠ ، ص٢٥٩ كشف انظنون جـ٢ ص١٩٢ - الأعلام للزركلي جـ٢ ص١٩٥٠ .

⁽٢) في (د) (المذهب) .
(٣) في (د) (المذهب) .
(٩) نهيه صل الله عليه وسلم عن بهع الشريك حتى يعرض على شريكه ليانحذه أو يذرجاء ذلك في
حديث رواه الحاكم في المستدرك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها ولفظه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من كان له شريك في حائط فلا يبيع نصيه من ذلك حتى يعرضه على شريكه . انظر

رم، معدة برك ، (م) وبي برصل يعلقي . (٩) هو شرف الدين التلمساتي كان اما أي (٩) هو شرف الدين ابو عمد عبد الله بن عمد ابن علي الفهري المعروف بابن التلمساتي كان اما أي الفقة والأصلين من مصنفاته شرحان على المعالم للامام الرازي وشرح متوسط على التنبيه يسمى بالمغنى ، أما وفاته فقال صاحب كشف الطنون وصاحب ايضاع الكنون أنه توفي سنة أربع وأربعين وسنانة تطور كشف الطنون جـ م ص١٧٦٠ ـ طبقات ابن السبكي الاستوي جـ ا ص٣١٦٠ ، ص٣١٦ حسن المحاضرة للسيوطي حد ص٣١٦ م ٣٣١٠

قال بعصيانه لإ بطاله على صاحبه حقا لازما .

قلت : ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم (لا يحل له ان يفارقه خشية أن يستقيله) (١) لكن صح عن ابن عمر فعله مع انه راوى أصل (حديث الخيار) (١) لكن الأحذ بالزائد أولى ، وإذا ٣٠ ثبت التحرم في مسألة الشفعة السابقة مع أن حقه من الأخذ لا يسقط بذلك فأولى أن ينهى عما يسقطحقه بالكلية . تعلق الدين (" بالعبد : أما أن يجب بغير رضا المستحق كأرش الجناية وبدل المتلف يتعلق ٧٠ برقبته ، وان أتلف شيئا لم يتعلق بكسبه في الأصح .

وأما أن يجب برضا المستحق دون السيد كبدل المبيع والقرض ، إذا أتلفهما وكالصداق، فلا يتعلق إلا بذمة العبد، ولا يطالب به "، إلا إذا اعتق ٣ ولو كوتب ١٠٠٠ لم يطالب به على الذهب.

واما أن يجب برضا السيد والمستحق وهو قسمان : نكاح ومال : فها يلزمه

(١) قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقيله اخرجه النسائي الترمذي وأبو داود والدارقطني عن عمور بن شعيب عن أبيه عن جده انظر سنن الترمذي جـ٥ ص٢٥٦ ــ سنن أبي داود بتعليقات الشيخ احمد سعد على جـ٢ ص٢٤٥ (الطبعة الأولى) ـ سنن النسائسي جـ٧ ص٢٥١ ، ص٢٥٢ ـ سنن الدار قطني جـ٣ ص٥٠ ، ٥١ .

(٢) حديث الخيار اخرجه البخاري ومسلم وغيرها من أصحاب السنن ورواية البخاري لهذا الحديث هي عن ابن عمر رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (ان التبايعين بالخيار في بيعها ما لم يتفرقا أو يكون البيع خيارا) . . . الحديث . انظر فتع الباري في هذا الحديث والأوجه التي روى بها جـ٤ ص٢٦٠ آلي ص ٢٦٨ ـ وانظر صحيح مسلم جـ١٠ ص١٧٣ الي ص١٧٥ وانظر سنن الترمذي جـ٥ ص٢٥٤ وما بعدها _ وابن مرجه جـ٢ ص٧٣٥ ، ص ٧٣٦ والنسائي جـ٧ ص ٢٤٨

(٤) في (ب) (الديون) .

(A) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (برثت).

(٣) في (د) (فاذا) .

(٥) في (ب) (فيتعلق) .

(٧) في (ب) و (د) (عتق) .

(٦) هذه الكلمة ساقطة من (د).

وما يلزمه من المال ('' كدين ('' المعاملة والقرض والضهان يتعلـق بذمته وكسبه دون رقبته ولا يجتمع التعلق بالرقبة مع الذمة .

ولهذا ، لو أقر العبد بدين جناية كغصب وصدقه السيد تعلق برقبته . فلو تبع 🍈 فيه وبقى شيء من الدين ، لا يتبع به ، اذا عتق على الجديد . وان شئت فقل جناية العبد على ثلاثة أقسام:

: ⁽¹⁾(أحد ها

ما يتعلق برقبته في الأصح وهو (") أن يثبت بتصديق السيد ، أو بقيام بينة أو يقر بما يوجب القصاص ، فعفا المستحق على مال .

ما يتعلق بذمته في الأصح .

من النكاح يتعلق بذمته وبجميع أكسابه .

ومنه الـزكاة، إذا أتلفها المكاتب فهي تتعلق بذمته في الأصح ، وكذلك ديون المعاملة في الكتابة ، اذا عجزه " السيد فان (صاحب التقريب) " حكى قولا

(١) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (ذلك) .

(٢) في (د) (لدين) . (٣) مُكذا في (ب) وفي الأصل (بلغ) . وفي (د) (بيع) .

(٤) في (ب) (أحديها) .

(۵) في (د) (وهي) .

(٦) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (عجز) .

(٧) هو القاسم بن القفال الكبير الشاشي وهو مصنف التقريب ، كان إماما جليلا حافظا برع في حياة أبيه أما كتابه التقريب ، فهو شرح على المختصر وهو قريب في حجمه من شرح الرافعي . وقدائنــي عليه البيهتي وإمام الحرمين قال صاحب كشف الظنون وقد نسبه بعضهم الى القفال الشاشي وهو غلط، لأنه والد المؤلف ـ توفي صاحب التقريب كما في هداية العارفين في حدود سنة اربعها نة وكانت وفلة

والده سنة ست وثلاثمين وثلثهائـة ـ انظـر هدية العارفـين جـ١ ص٨٢٧ ـ كشف الظنــون جـ١و ص٤٦٦ _ طبقات ابن هداية الله ص ٣٨ طبقات العبادي ص١٠٦ _ ابن خلكان جـ٣ ص ٣٣٨ .

- 277

أن لا يبنى على الإحتياط، فلو أصدق الولى عن الطفل عيناً من ماله أكثر من مهر المثل ، صحَّ فيها ﴿ فِي قدرة ﴿ مهر ﴿ المثل ، وبطل فِي الزائد على وجه ولم يخرجوه على تفريق الصفقة .

أن يورد على الجملة ، ليخرج ما لوقال أجرتك كل شهر بدرهم ، فإنه لا يصح في سائر الشهور قطعاً ، وهل يصح في الشهر الأول وجهان : أصحهما لا وهكذا لوقال صمنت نفقة الزوجة ، فالضان في سائر الآيام فاسد ، وهل يصح في نفقة يومها أم لا . قال المتولي المذهب أنه لا يصح بناء على مسألة الاجازة .

الصفقة تفرق في الثمن ، كها تفرق في المثمن وهذا عما ﴿ لَم يَتَعَرْضُوا له ، بل اقتضى كلامهم في باب (التحالف) " انها لا تفرق فيه فيها اذا اختلفا في الصحة والفساد بأن قال بعتك بألف فقـال بل بألف وخمر ، لكن قالـوا في باب الشفعة فيها اذا خرج بعض المسمى مستحقاً بطل البيع في القـدر ، وفي الباقـي خلاف تفريق الصفقة في الابتداء ، وبذلك يصح ما ذكرنا .

* التقديم *

يقدم في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها .

فيقدم للقضاء من هو أكثر تفطناً لوجوه (الحجج)(أ) والأحكام . 🖺

(٢) هذه الكلمة ساقطة من (د) . (ن في (ب) (منها) . (٣) هذه الكلمة ساقطت من (ب) رَعِي فِي (د) (فَيَا) · (٦) في (د) (الحج) · (ه) في (د) (التخالف)

وفي الحروب من هو أعلم بمكايدها وأشد إقداماً عليها وأعرف بسياسته

وفي أمانة (١) الحكم من هو أعلم بتذبير الأيتام ، وتنمية أموالهم (١) .

وقد يكون الواحد ناقصاً في باب كاملاً في غيره ، كالمرأة ناقصة في الحروب كاملة في حضانة الطفل.

قال في البحر ، وإذا أجتمع عراة ٣٠ وهناك ثُوب وأراد مالكه إعارته لهم فالأولى أن يبدأ بالنساء ، ثم بالرجال ، لأن عورتهـن اغلـظ وآكد حرمــة ، فكان (١) البداءة بسترها أولى .

ومن هذا تقديم الفقيه على القارىء في الصلاة ، لأنه أعلم بإقامة اركان الصلاة ودرء مفسداتها ().

وقدم الإمام على الجميع للمصلحة العامة ، فإنها تقدم على الناصة .

واستشكل على هذه القاعدة التقديم بالمكان كمالك الدار ، وإمام المسجد ، فإن ٥٠ المكان لا مدخل له في مصلحة الصلاة ، فكان رعايتها أولى من رعاية حق المالك والأمام .

ولهذا ، اذا اجتمعت فضيلة تتعلق بنفس العبادة ، وفضيلة تتعلق بمكانهــا قدم ما يتعلق بنفس العبادة ، وإنما خرجوا عن هذا بدليل خاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم (لا يُؤَمَّنَّ الرجلُ في سلطانه إلا بإذنه) .

(٢) ي (ب) (ما لهم).

 (٤) مكدا في (ب) و(د) وفي الأصل (وكان) . (٣) في (د) (وان) . (٥) مكذا في (ب) وفي الأصل و(د) (مفسدتها) .

(٣) في (د) (غزاة) .

- 744 -

ولهذا لوكان له على شخص دين ومعه قدره فقط فانه (يؤ خذ وان)(١) تضرر

ولوكان له عشر دار (لا)⁽¹⁾ يصلح للسكني والباقي لأخر وطلب صاحب الأكثر القسمة أجيب في الأصح وان كان فيه ضرر شريكه .

ومن هذا ثبوت الشفعة في الشقص وينفذ تصرف المشتري موقوفا على إسقاط الشفعة .

ولو باعه شيئا وسلمه إلى المشتري فوهنه ثم أفلس فليس للبائع الرجوع في عين ماله ، لأن في ذلك إضراراً بالمرتهن ٥٠ والضرر لا يزال بالضرد .

ولو اشترى أرضا (فغرس)(" فيها أو بنى ، ثم أفلس فليس للبائع الرجوع فيها ويبقى الغراس والبناء للعفلس في الأظهر ، لأنه ينقص قيستها ويضر بالفلس والغرماء ، والضرر لا يزال (بالضرر)(*)

ولوكانت المرأة ضيقة المحل والرجل كبير الآلة ¥ يمكنه وطؤها إلا بافضائها لم و . يمكن من الوطع

* الضيان

أسباب الضمان أربعة :

عقد ، ويد ، واتلاف ، وحيلولة .

(1) فِي (د) (يۇخىد منه وا^ن) . (٢) مَذه الكلمة ساتطة من (ب، د). (٤) في (د) (يغرس) (۴)) في (د) (المرتهن) ره) في (ب ، د) (بمثله)٠ - 411-

الأول :

العقد كالبيع والثمن المعين قبل القبض والسلم والاجارة ونحوها .

الثاني :

(اليد)(١) وهي ضربان

يد غير مؤتمنة كيد الغاصب والمستمام والمستعير والمشتسري فاسمدا ، ر وكذلك)^(۱) الأجير على قول .

ويد أمانة كالوديعة والشركة والمضاربة والوكالة ونحوها إذا وقع منها التعدي صارت اليد يد ضيان فيضمن إذا تلفت بنفسها ، كما لو لم يكن مؤتمنا .

قال الجرجاني في التحرير الموجب لضيان المال خسة :

أحدها : القبض للسموم ·

الثاني : القبض عن البيع الفاسد .

الثالث: العارية .

الرابع: (الاتلافات) (* بمباشرة أو (سبب) (* .

الخامس : التعدي بالغصب أو (بالتصرف)(·· في الأمانة أو (بالتفريط)(·) في ردها

(1) هكذا في (ب ، د) وفي الاصل (يد) . (۲) في (ب ، د) (وكذا) .

(٤) في (ب) تسبب) (ه) مكذا في (ب ، د) وفي الأصل (التصرف) .

(أ) مكذا في (ب ، د) وفي الأصلّ (بالتوسط) .

(٣) في (د) (الاتلاف) .

ولهذا لوكان له على شخص دين ومعه قدره فقط فانه (يؤخذ وان)(" تضرر

ولوكان له عشر دار (لا) " يصلح للسكني والباقي لأخر وطلب صاحب الأكثر القسمة أجيب في الأصح وان كان فيه ضرر شريكه .

ومن هذا ثبوت الشفعة في الشقص وينقذ تصرف المشتري موقوفا على إسقاط الشفعة .

ولو باعه شيئا وسلمه إلى المشترى فرهنه ثم أفلس فليس للبائع الرجوع في عين ماله ، لأن في ذلك إضراراً بالمرتهن ۞ والضرر لا يزال بالضرر .

ولو اشترى أرضا (فغرس)(" فيها أو بني ، ثم أفلس فليس للبائع الرجوع فيها ويبقى الغراس والبناء لَلْمَفْلُس فِي الأظهر ، لأنه ينقصَ قيمتها ويضرُ بالفلس والغرماء ، والضرر لا يزال (بالضرر) " .

ولوكانت المرأة ضيقة المحل والرجل كبير الآلة لا يمكنه وطؤها إلا بافضائها لم وي. يُكُن من الوطع .

* الضمان *

أسباب الضهان أربعة :

عقد ، ويد ، واتلاف ، وحيلولة .

 في (د) (يؤخذ منه وان) . (٢) هذه الكلمة ساقطة من (ب ، د) .

(٣)) في (د) (المرتهن) (ه) في (ب، د) (بثله).

(٤) في (د) (يغرس)

الأول :

العقد كالبيع والثمن المعين قبل القبض والسلم والاجارة ونحوها .

(اليد)(١) وهي ضربان:

يد غير مؤتمنة كيد الغاصب والمستام والمستعير والمشتري فاسدا ، (وكذلك)(١) الأجير على قول .

ويد أمانة كالوديعة والشركة والمضاربة والوكالة ونحوها إذا وقع منها التعدي صارت اليد يد ضمان فيضمن إذا تلفت بنفسها ، كما لو لم يكن مؤتمنا .

قال الجرجاني في التحرير الموجب لضيان المال خمسة :

أحدها : القبض للسموم .

الثاني: القبض عن البيع الفاسد.

الثالث: العارية.

الرابع : (الاتلافات) (٣ بمباشرة أو (سبب) ٥٠٠٠ .

الخامس : التعدي بالغصب أو (بالتصرف) ^(ه) في الأمانة أو (بالتفريط) ^(١) في ردها

(١) هكذا في (ب ، د) وفي الاصل (يد) .

(٣) في (د) (الاتلاف). (٢) في (ب، د) (وكذا) . (٤) ق (ب) تسبب)

(٥) هكذا في (ب ، د) وفي الأصل (التصرف) .

(أ) هكذا في (ب ، د) وفي الأصل (بالتوسط) .

الأحوال انتهى .

وتوجيهه أن المطلق انما يستحق والشطر "، فاذا وجده وفائتا"، غرمت له بدله وهو مثل نصفه ان كان مثليا وقيمة نصفه ان كان متقوما . وقولهم ان التشقيص عيب مسلّم ٣ ، (لكن") الزوج لم يثبت له شرعا الا الشقص ولم تتلفه عليه الزوجة .

فان قبل:الشريك اذا أتلف المشترك المتقوم يغرم قيمة النصف أو نصف

قلنا نصف القيمة بخلاف الزوجة لأنه لم يصادف اتلافها الا ملكها لأنها تملك الجميع بمجرد العقد وانما الدخول شرط لاستقرار الملك وهكذا القول في نظيره من الغصب، لو غصب شريك نصيب شريكه في عبد مثلا وتلف في يد الغاصب فالواجب على الشريك الغاصب نصف القيمة وخالف بعضهم في ذلك كله وقال الواجب قيمة نصيب شريكه لا نظير نصيب شريكه من قيمة العبد، فلمو كانت الشركة على التنصيف كان الواجب قيمة النصف لا نصف القيمة .

وكذا في الشفعة، لو اشترى شقصا مشفوعا بنصف عبد مثلا فالواجب على الشفيع قيمة نصف العبد، لأن البيع انما وقع على نصفه ولا يجب على الشفيع نصف القيمة ، وقد نبه صاحب الروضة على قريب من ذلك في الوصايا، وأما مسألة الصداق وما نقل عن النص والجمهور أنه ويطالبها ٥٠٠ بنصف القيمة فلعله عنــد الاستواء، أما اذا اختلف فهو محل التوقف.على أنه يمكن الفرق وهو أنه في صورة الإصداق لا يتعين حقه عند الطلاق قبل الدخول في نصف والصداق ١٠٠ مطلقا

(٤) في (د) ۽ تحللنا ۽

(٢) في الأصل ((ب) و(د) و الصداق ، وقد أثبت مكانها و العقد ، ليكون الكلام ملائهاً .

بدليل أنه لو كان زائداً فللزوجة أن تدفع له البدل ويدل على هذا وأنه () و انفسخ

(العقد")، قبل الدخول بسبب حادث كالرضاع وردتها والصداق زائد انــه ليس

للزوج الا القيمة فلها وتخيلنا تعلقه ٣٠) بالقيمة كلها وتخيلنا ١١٥) عند والشطر ١١٥)

النصف وبهذا تنفصل صورة الاصداق عن نظائرها .

(١) هذه الكلمة ساقطة من (ب) و(د)

(٣) في (د) و يختلفان لعلقه »

(ه) في (ب) و التشطير ،

⁽١) في (د) و التشطير ،

⁽٣) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل وعيب غير مسلم ، (٤) هذه الكلمة ساقط من (د)

⁽ه) في (د) و يطالبهما ،

⁽٦) في (ب) و المصدق ،

⁽٦) في (د) و الشطر المهم قهراً تعلقه ه (٧) في (ب) و بقيمة ١

ومنها لو وقف الجنب تحت ميزاب أو نزل عليه سيل كفاه في الأصح . ومنها الغريق هل يكفي غرفة عن الغسل أو يجب غسله وجهان أصحهما أنه لا يجب .

ومنها لودفن بلا غسل فنزل في القبر ماء فغرقه فهل يكفي عن نبشه وغسله وجهان حكاهما القاضي الحسين ، قال ابن الرفعة ولعلهما الوجهان قبلهما .

ومنها لو وقع جلد الميتة في مدبغة كفي .

* د ما » " شرط فيه العدد إذا تكرر الواحد منه هل يقوم مقام اثنين فيه *

هو على ثلاثة أقسام :

أحدها بما لا د يجرئ ٣٥ قطعاكما لوشهد في قضية ثم أعاد الشهادة و لا ٣٥ يقوم مقام الشاهد الأخر .

ثانيها بما يجزئ قطعا كما لودفع إلى فقير مدا في كفارة ثم إشتراه ودفعه إلى آخر أجزأه قطعا .

(الثالث ع (¹⁾ ما فيه خلاف والأصح الجواز .

« فمنه »؟ لو استعمل الحجر في الاستنجاء فلم يتلوث « ثم استعمله » «» ثانيا وثالثا أجزأ في و الأصح ، ™ .

- 187-

- (١) هذه الكلمة ساقطة من (د).
 - (٢) هذه الكلمة ساقطة من (د) .
 - (٣) في (د) د ولا ، . (٤) في (د) و والثالث ۽ .
- (a) في (ب) و(د) و فمنها a . (٦) هكذا في (ب) وفي (د) و ثم استعملهم ، وسقطتا من الأصل.
 - (٧) في (ب) و(د) و الصحيح » .

ولو رمى بحصاة ثم أخذها ورمى بها و وهكذا ٢٠٠٠ سبعا فالأصح و في الروضة ع⁽¹⁾ الإجزاء وصححه الرافعي في الشرح الصغير وحكاه في شرح المهذب عن اتفاق الأصحاب ، وقال ابن الصلاح الأقوى أنه لا يجزئه ، وقال الامام أنه

* د ما » صلح للحل لا يصلح للعقد *

كها لوتحرم بالصلاة ثم شك في صحة النية فأتى بتكبيره مع النية لا تنعقد الصلاة بها ، لأن من ضرورة العقد الحل .

ومن ثم حكى الشيخ أبو على و وجها أن المشتري ، (ا) للشقص إذا تصرف فيه بعقد يوجب تنفيذه كان مبطلا للشفعة ويستحيل أن يُثبت الشفعة ما يبطلهــا وزيفه الامام بأن حقوق الأملاك لا تتلقى من أحكام النيات في العبلدات ، ويرد على الامام أن الذمي إذا استولد الأمة المسلمة المملوكة ولابنه ٥٠٠ المسلسم فانه يملكها ولا يأتي و فيها ه[™] الرجه في عنق مستولدة الكافر تسلم,لئلا يؤدي إلى أن يكون شيء واحد مقتضيا للادخال في و الملك مقتضيا ه™ للاخراج عن الملك وهو الاستيلاء و وكذلك ٤ (*) يستحيل أن يكون و البيع ٤ (*) مبطلا للشفعة مثبتا لها .

⁽١) في (ب) و(د) و وهكذا ، وفي الأصل و وكذا ، وقد اخترنا ما ورد في (ب) و(د) . (٢) في (ب) و(د) و في أصل الروضة ،

 ⁽٣) هذه الكلمة ساقطة من الأصل وذكرت في (ب) و(د)

 ⁽٤) مكذا في (ب) و(د) وفي الأصل و وجهان المشتري ١ .

⁽ه) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل و ربيه ، . (٦) في صلب (ب) و فيه ، وفي هامشها و فيها ، كما في الأصل و(د) وفوقها و ن . خ ، .

[﴿]٧﴾ هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل ﴿ الملك أو مقتضياً ﴾ .

 ⁽A) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل و ولذلك ع .

⁽٩) مكذا في (ب) و(د) وفي الأصل و المبيع ، .

ولد الولد جدهم مع فقد أبيهم كما يرئون أباهم ولوكان الأب موجودا لم يرثوه .

ومنها ولاية النكاح فيلي الجد فيها بعد الأب مقدما على الابن وكذلك ولاية المال والحضانة والرجوع في الهبة والاستئذان في الجهلا .

ومنها الوقف على الولد لا يدخل فيه ولد الولد في الأصح فان لم يكن الا أولاد أولاد تعينوا قطعا .

* بـــاب لا

لا يكره السلواك الا للصائم بعد الزوال ومن كان يخشى منه أن يدمى فمه
 وقد أقبل على الصلاة ولا ماء عنده .

* لا أثر للزيادة (المتصلة) (١٠ الا في الصداق وقد سبقت (في حرف

الزاي) (")

* لا يتولى أحد طرفي النصرف الا الأب والجد في مال الطفل وكذلك تملك

(الملتقط) (") وبيع الظافر ما أخذ من جنس حقه فأنه يتولى البيع وقبض الثمن واقباضه من نفسه وكذلك قبضه لجنس حقه قائم فيه مقام قابض ومقبض وصبق في اتحاد القابض (صور) (") أخرى .

• لا يثبت للشخص على نفسه شيء .

ومن ثم لوكان المشتري شريكا في الشقص المشفوع فان الشفعة بينه وبين الشريك الآخر على المذهب لا بمعنى أنه أخذ من نفسه بل بمعنى أنـه دفـع عن

ولو كان عليه قصاص لمورثه اذا مات مورثه لا يثبت له قصاص على نفسه لاستحالة أن يثبت للانسان على نفسه شيء وإذا امتنع سقط في حقه واذا سقط في حقه سقط في حتى مورثه لأنه لا يتبعض . ومن ثم لو مات وعليه دين لمورثه .

لا يثبت له على عبده دين سبقت في (باب)^(ه).

⁽١) في (د) (المنفصلة) . (٣) (أي في الزيادة المتصلة تتبع الأصل إلا في الصداق) . (٣) في (ب) (اللقيط) .

⁽٤) مُكذًا في (ب) وفي الأصل و(د) (صورة). (٥) في الأصل و(ب) و(د) يوجد بياض بعد كلمة (باب) وبالرجوع إلى ما سبق نجد أن هذه القاعدة (ه) في الأصل و(ب) و(د) يوجد بياض بعد كلمة (السيد لا يثبت له على عبده دين ابتداء إلا في مسقت في حرف السين المهملة وذلك في قاعدة (السيد لا يثبت له على عبده دين ابتداء إلا في

قلت أما مسألة الخلع فقد ذكرها الاصحاب وأخذوه من أنه ، لو وقع لكان تعليقا قبل الملك وفيه نظر ، لانها تعود بما بقى من عدد الطلاق (فالطلاق)^ لو قيل بوقوعه فهو المملوك الذي كان في النكاح الاول تعليقا قبل الملك ، فالقول بعدم عود الصفة فيه نظر ، لأن التعليق والصفة كلاهما حال الملك وانمـا تخلل بينهما فلينظر الى أنها هل (تمنع)" الوقوع أم لا .

قال القاضي : وأما الحيلة المانعة لانعقاد اليمين ، فكـمن حلف كان بمينه على نيته دون ما يُظن به ، الا اذا حلَّه الحاسم. هذا على الذا كان (فيا)(" هو حق عندهم يأما ما هو حق عند الحاكم ظلم عند الحالف كالحنفي يعتقد شفعة الجوار والحالف لا يعتقدها مجلف (لا يستحق)(* علي الشفعة ، وينوي على قول نفسه فإنه يكون بارا في بمينه قال : وعلى هذا كل الأبمان عند الحاكم • ومن الناس من قال (ان)(١٠) النية (فيه)(١٠) (نية)(١٠) المستحلف أبدا ، وهذا غلط. وأما من حلف لنفسه فالنية نيته أبداً ، فاذا نوى غير ما نطق به ، وكان (سَاتُعًا)^{١٨} بُرُ فِي يمينه يفكل من حلف على فعل كان قد فعله أنه ما فعله ونوى أنه ما فعله على ظهر الكعبة كان بارَّأْ في بمينه ، وكذا غير هذا مما له اسم في اللغة ، فقال ان دخلت الدار فنسائي طوالق ، ونوى (نساءٌ لا امرأته)(، أو قال كُلُّ جارية لي حرة ونــوى بذلك السفن صح (فلو)(١٠٠٠ قال لها ان تزوجت عليك فأنت طالق ونوى بعليك

على ظَهرك أو على رقبتك لم يحنث ، فان حلف بالطلاق الله يعلم ما فعل شيئا ، وجعل ما بمعنى الذي لا النافية صح.(ولو)١٠٥ قالت له زوجته طلقت فلانة ثلاثا ، فقال نِعم ونوى بنُعُم إِبِلَ بني فلان لِم تطلق ، وكذا لو قال بِنعام بِعني نَعام البر صح ، وإذا حلف ما كاتبت فلانا ولا عرفته ولاشفعت له ولا سألته حاجة قط ونوى بالكتابة كتابة العبيد وما جعلته عريفًا ، (وما شفعت شفعته)(") وما (سألته)(" حاجة يعني (شجرة)(⁴ صغيرة في البئر يقال لها الحاجة لم يحنث.هذا آخر كلام القاضي أبي الطيب.

وقال الروياني في التلخيص:الحيلة في ابطال شفعة الجوار مباحة قبل العقد وبعده ، لانها حيلة في ابطال ما ليس بواجب .

وأما الحيلة في ابطال الشفعة بالمشاركة ، فان كان بعد وجوبها لا يحل له ، (وان)(١٠ كان قبل (وجوبها)(١٠ ، قال ابن سريج يكره ذلك ، فان فعــل ذلك صح ، وقال أبو بكر الصيرفي (يباح)٣٠ ، وقال البندنيجي في المعتمد تجوز الحيلة في اسقاط الشفعة ، وقال آخر : لا تجوز ، لانها شرعت لدفع (الضرر) 🗥 ، والحيلة تمنع دفع (الضرر)(* ، قلنا انما يجب زوال الضرر عن الشفيع بالأخذ بالشفعة عند وجودها (بكيالها) (١٠٠ ، (فأما) (١٠١ اذا لم توجد (٢٠٠ ، فلا يقال ان

⁽١) في (ب) و(الطلاق)

⁽٢) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (بمتنع) (٣) لفظ (فها) ذكر في هامش (ب) وسقط من صلبها ومن الأصل و(د) .

⁽٤) في (د) (المتحق) .

⁽a) هذه الكلمة ساقطة (ب) و (د) .

 ⁽٦) هذه الكلمة ذكرت في (د) وساقطة من الأصل و(ب)

⁽٧) هذه الكلمة ساقطة من (د) .

⁽٨) هكذاً في (ب) وفي الأصل (شائعاً) وفي (د) (سابقاً) .

⁽٩) في (ب) (نساء القرابة) ويمكن أن تكون العبارة بنهامها أخذا من النسخ (نساء القرابة لا امرأته) .

⁽١٠) في (ب) و (د) (ولو) .

⁽١) هذه الكلمة ساقطة من (د).

⁽٢) في (ب) و (د) (وما شققت شقته) .

⁽٣) في (ب) (سأله) .

⁽٤) في (ب) و (د) (سخرة) .

⁽٥) في (ب) (فان) .

⁽٦) في (د) (دخولها) .

⁽٧) هكذا في (د) وفي الأصل و(ب) (مباح) ·

⁽٨) هكذا في الأصل و(د) وهامش (ب) وفي صلب النسخة (ب) (الضرورة) . (٩) في (ب) (الضرورة) .

⁽١٠) هذه الكلمة ذكرت في (د) وساقطة من الأصل و(ب) ·

⁽١١) هذه الكلمة ساقطة من (د) .

⁽١٢) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (يؤخذ) .

و بابقائها() ، على الأصح ، أو يمنعه من الطم عند المتولي خلافاً للامام ، ولا يرتفع عنه الضمان بابراء المالك على الأصح .

ولوحفرها في الطريق لمصلحة عامة ، فلا بد من اذن الامام ، فلو لم يأذن ثم أقره الامام على ذلك ينزل منزلة الحفر أبتداء حتى لا يضمن بالواقع فيها ذكره الشيخ أبو حامد في تعليقه ، ومثله ما اذا حفرها لمصلحة نفسه ، ثم أذن الامام ولا

* السراية *

حقيقتها (النفوذ (١)) في المضاف اليه ، ثم تسرى الى باقيه ، كما في العتق بالاتفاق ، وكذا في الطلاق على الأصح ، وقيل « انــه " ، من باب التعبــير « بالبعض عن الكل" ، وأيد الرافعي الأول ، بأنه لو أضاف الطلاق الى عضو مبان منها لا يقع ولو كان بطريق التعبير بالبعض عن الكل لم يفرق بين البائن ، والمتصل ، وقد يقال في جُوَّابِهِ المراد بالتعبير بالجزء عن الكل بجزئها الحقيقي .

وهذا ليس كذلك بدليل عدم نقض الوضوء به .

فإن قلت: انه جزؤها مجازاً باعتبار ما كان بدليل تحريم النظر لعضوها

قيل بكان الأصل التحريم في أعضائها ، فاستصحب التحريم ، وأما في الطلاق فالأصل العصمة ، ولا ينشأ (عدمها ١٠٠) بمجاز ضعيف ، (ومما ١٠٠٠)

> (١) هكذا في (ب) وفي الأصل ، ببقائها ، وفي (د) ، بارتفاعها ، . (٢) هكذا في (ب) وفي الأصل و (د) و التفرد ،

> > (٣) في (د) د له ۽

(٤) في (د) و عن البعض بالكل و .

(a) في (د) و عدتها a.

(٦) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل و وما ع.

ولو عفي عن بعض القصاص سقطكله .

ومثله لوعفي عن بعض المأخوذ بالشفعة سقطت كلها ، ولا يتبعض لما فيه من ابقاء الضرر، ثم قال الأصحاب ما قبل التعليق من التصرفات صلح اضافته الى بعض محل « ذلك") التصرف كالعتاق والطلاق وما لا فلا يُكالنكاح والرجعة .

يؤ يده ، أن البغوي قال لو أبين شعر الأمة ، ثم عتقت لم يكن عورة ، والعتق لا

يتعدى الى المنفصل ، وكذلك الطلاق ، لا يقع على المنفصل ، ووقد يسري

الرق" ، فيا اذا اختار الامام رق بعض أسير ، للمصلحة ، فانه يجوز في الأصح فان منعنا سرى المرق لباقيه ، قال ١٠٠ الرافعي ، ، وكان يجوز أن يقال لا يرق شيء .

قال الامام:الا في مسألة واحدة ، وهي الايلاء ، فانه يقبــل التعليق ، ولا تصح اضافته الى بعض المحل ، الا ﴿ فِي ** ، الفرج ، وفي الحقيقة لا يستدرك لأن مرادهم صحة (الاضافة (*) ، الى البعض في الجملة ، (لا (*) ، في جميع آحاده ، والايلاء يضاف الى بعض خاص ، واستدرك و القاضي البارزي ٥٠٠ الرصية ، ، فانه يصح تعليقها ، ولا يصح أن تضافٍ إلى بعض المحل ، ذكره ، في (*) التمييز ويستدرك (عليها (١) ، صور :

منها!ان تعليق الفسخ لا يجوز ، فاذا اشترى عبدين فوجد بأحدهما عيباً وقلنا لا يجوز افراد المعيب بالرد ، فلو رده كان رداً لهما على وجه .

(١) في (ب) و يسري الرق وقد يسري الرق ، وفي (د) و فقد يسري الرق وقد لا يسري و الرق .

(٢) في (د) و قال الامام الرافعي . (٣) في (د) و تلك ، .

(٤) هَذه الكلمة ساقطة من (ب) و(د)

(ه) في (د) و الأمانة ، . راحى في (د) د الأنه

(٧) هكذا في (ب) و(د) وفي الأصل و القاضي الحسين زي الوصية ، وستأتي ترجمة البارزي في ص ٩٧٩

 (A) هذه الكلمة ساقطة من (د) . (٩) في (د) وعليه ،

والحول ، ويجوز التقديم بعد وجود النصاب وقبل الحول ، والمعنى فيه أن الحكم له و استناد (*) ، إلى السبب وهو مركب وقد وجد جزؤ ، والأخر في حكم الموجود ، قال القاضي الحسين في باب الزكاة,وأجمعنا على أن المتعة تجب بالطلاق ثم لو أعطى المتعة قبل الطلاق ثم طلق ، فانه يجوز ويقع عن المتعة ، فكذلك الزكاة .

ومنه زكاة الفطر يجوز تعجيلها في جميع رمضان ، لأنهـا وجبـت بأمـرين يختصان به ادراك رمضان والفطر ولا يجوز قبل رمضان (للتقدم ") على السبب ويجوز للحامل تقديم الفدية على ًالفطر ، ولا تدفع الا فدية يوم واحد كها لا يعجل الا زكاة عام ، نعم لو أراد تعجيل الفدية (لتأخر $^{
m m}$ ، قضاء رمضان الى ما بعد رمضان آخر قبل مجيء ذلك الثاني ، ففي صحته وجهان ، قال النــووي : وهــو كتعجيل كفارة الحنث (لمعصية (١)) .

والثالث : أن تجب بأسباب ككفارة الظهار على قول ابن أبي هريرة وجبت بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ، ويمتنع تقديمها على الظهار والعود ، وخالفه الجمهور وقالوا تجب بالعود والظهار شرط أوعكسه أبو بهما ثلاثة أوجه فإن قلنا ﴿ بِهَا فَلَا يَجُوزُ * ﴾ تقديمها على الظهار ، ويجوز على العود .

ومثله وجوب الغسل من الحيض والنفاس بأسباب ثلاثة بالخروج والانقطاع والقيام الى الصلاة على وجه حكاه النـووي في شرح المهـذب ، والمحـروف أنـه

(بسبين (١)) كما سبق . البحث الخامس

(إذا زال (°°) السبب هل يزول مسببه إن كان من حقوق الله و تعالى ع(۱) لم

(١) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (إسناد) .

(٢) في (د) و للتقديم ، . (٣) في (ب) و ليؤخر ٥.

(٤) مَكذا في (ب) و(د) وفي الأصل و المعصية ، .

(a) هكذا في (ب) وفي الأصل و(د) و سببان لا يجوز ؛ (٧) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل و ادراك ع .

(٦) في (د) و ليس ۽ .

يزل ، والا زال غالباً .

فمن الأول المحرم يجب عليه إرسال الصيد المملوك له ، فلو لم يرسله حتى تحلل وجب عليه ارساله في الأصح ، لأنه يستحق الارسال ، فلا يرتفع هذا الاستحقاق بتعديه بالامساك .

ومنه لو ذبح المحرم صيداً وقلنا بالقديم أنه لا يكون ميتة فيحل لغيره وهل يحل له بعد زوال الاحرام وجهان : اصحهما لا .

ومنه الخمر الذي بجب اراقتهاع اذا خللت بصنعة آدمي لا تسقط وجـوب الحاكم بهدم الدار و التي ") أعلاها الذمي على المسلم ، فباعها من مسلم أنه لا يسقطحق الهدم ، لكن لو أسلم عبد لكافرثم أسلم السيد لا نأمره بازالة الملك عنه لزوال المانع بالاسلام .

ومن الثاني:ما لوعلم بالعيب بعد زواله يوخيار العتيقة بعد عتـق زوجهـا وثبوت الشفعة بعد زوال ملك الشفيع ، كل ذلك يسقط الحق في الأصح لزوال الضرر ، وكان ينبغي فيما اذا لم يعلم بالعيب حتى زال أن يثبت له الرد ولا نظر الى ما طرأ من الزوال ، لأنه لما زال في ملك المشتري كان نعمة حدثت في ملـكه ، والخلاف الحاصل بالعيب قد قابله جزء من الثمن ، لأنه انما بذل الثمن في مقابلة سليم، ولم يحصل وقطعوا في عيوب النكاح بنفي الخيار اذا زاالت قبل الفسخ ، وأجروا خلافاً في عيوب ٩ البيع ٣٠ ٩.ومنه لوحفر بثراً في أرض غيره تعدياً ضمن ما وقع فيها ، الا أن ينقطع العدوان بأن اشتراها من مالكهـــا ﴿ أَو رَضِّي * * وَ المالك

⁽۱) هذه الكلمة لم تذكر في (ب) و (د) .

⁽٢) مكذا في (ب) و (د) وفي الأصل و الذي ٥.

⁽٤) مَكذا في (ب) و(د) وفي الأصل و أوغيره تعدياً ضمن ما وقع فيها الا أن ينقطع العدوان ضي ، فغي الأصل كلام مكرر بعد كلمة ، أو ، وقبل كلمة ، رضي ، وسقوط الراء من كلمة رضي .

قلت أما مسالة الخلع فقد ذكرها الاصحاب وأخذوه من أنه ، لو وقع لكان تعليقا قبل الملك وفيه نظر ، لانها تعود بما بقى من عدد الطلاق (فالطلاق)(١٠ لو قيل بوقوعه فهو المملوك الذي كان في النكاح الاول تعليقا قبل الملك ، فالقول بعدم عود الصفة فيه نظر ، لأن التعليق والصفة كلاهما حال الملك وانمــا تخلل بينهما فلينظر الى أنها هل (تمنع)(" الوقوع أم لا .

قال القاضي: وأما الحيلة الماتعة لانعقاد اليمين، فكمن حلف كان يمينه على نيته دون ما يُظن به ، الا اذا حلَّفه الحاكم تنذا ، اذا كان (فيما)(" هو حق عندهم يأماً ما هو حق عند الحاكم ظلم عند الحالف كالحنفي يعتقد شفعة الجوار والحالف لا يعتقدها بحلف (لا يستحق)(* علي الشفعة ، وينوي على قول نفسه فإنه يكون بارا في بمينه قال : وعلى هذا كل الأيمان عند الحاكم ، ومن الناس من قال (ان) $^{(0)}$ النية (فيه) $^{(1)}$ (نية $^{(0)}$ المستحلف أبدا ، وهذا غله. وأصا من حلف لنفسه فالنية نيته أبداً ، فاذا نوى غير ما نطق به ، وكان (سائغًا) ١٠٥ بُرُّ في يمينه يفكل من حلف على فعل كان قد فعله أنه ما فعله ونوى أنه ما فعله على ظهر الكعبة كان بارَّأْ في بمينه ، وكذا غير هذا بما له اسم في اللغة ، فقال ان دخلت الدار فنسائي طوالق ، ونوى (نساءٌ لا امرأته)** ، أو قال كل جارية لي حرة ونــوى بذلك السفن صح (فلو)(١٠٠ قال لها ان تزوجت عليك فأنت طالق ونوى بعليك

على ظهرك أو على رقبتك لم بحنث ، فان حلف بالطلاق الله يعلم ما فعل شيئا ، وجعل ما بمعنى الذي لا النافية صح.(ولو)`` قالت له زوجته بطلقتَ فلانة ثلاثا ، فقال بعم ونوى بنُعُم إبِلَ بني فلان لِم تطلق ، وكذا لو قال بنعام بعني نُعام البر صح ، وإذا حلف ما كاتبت فلانا ولا عرفته ولاشفعت لهولا سألته حاجة قط ،ونوى بالكتابة كتابة العبيد وما جعلته عريفا ، (وما شفعت شفعته)(⁽¹⁾ وما (سألته)⁽⁴⁾ حاجة يعني (شجرة)(⁴⁾ صغيرة في البئر يقال لها الحاجة لم يحنث.هذا آخر كلام القاضي أبى الطيب.

وقال الروياني في التلخيص:الحيلة في ابطال شفعة الجوار مباحة قبل العقد وبعده ، لانها حيلة في ابطال ما ليس بواجب .

وأما الحيلة في ابطال الشفعة بالمشاركة ، فان كان بعد وجوبها لا يحل له ، (وان)(١٠ كان قبل (وجوبها)(١٠ ، قال ابن سريج يكره ذلك ، فان فعــل ذلك صح ، وقال أبو بكر الصيرفي (يباح)" ، وقال البندنيجي في المعتمد تجوز الحيلة في اسقاط الشفعة ، وقال آخر : لا تجوز ، لإنها شرعت لدفع (الضرر) 🗥 ، والحيلة تمنع دفع (الضرر)\" ، قلنا انما يجب زوال الضرر عن الشفيع بالأخذ بالشفعة عند وجودها (بكها لها) ^(۱۰) (فأما ^(۱۱) اذا لم توجد^(۱۱) ، فلا يقال ان

⁽١) في (ب) و(الطلاق)

⁽٢) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (يمتنع) .

 ⁽٣) لفظ (فها) ذكر في هامش (ب) وسقط من صلبها ومن الأصل و(د)

 ⁽٤) في (د) (المستحق) .
 (٥) هذه الكلمة ساقطة من ا) و (د) .

⁽٦) هذه الكلمة ذكرت في (د) وساقطة من الأصل و(ب) .

⁽٧) هذه الكلمة ساقطة من (د) .

⁽A) هكذا في (ب) وفي الأصل (شائعا) وفي (د) (سابقا) .

⁽٩) في (ب) (نساء القرابة) ويمكن أن تكون العبارة بنهامها أخذا من النسخ (نساء القرابة لا امرأته) . (۱۰) في (ب) و (د) (ولو) .

⁽¹⁾ هذه الكلمة ساقطة من (د) .

 ⁽٢) في (ب) و (د) (وما شققت شقته) .

⁽٣) في (ب) (سأله).

⁽٤) في (ب) و (د) (سخرة) ·

⁽ه) في (ب) (فان) .

⁽٦) في (د) (دخولها) . (٧) مكذا في (د) وفي الأصل و(ب) (ماح) .

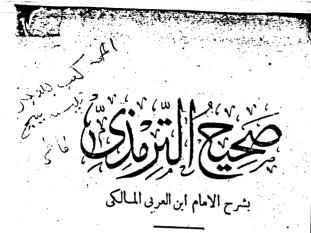
⁽٨) هكذا في الأصل و(د) وهامش (ب) وفي صلب النسخة (ب) (الضرورة) .

⁽٩) في (ب) (الضرورة) .

⁽١٠) هذه الكلمة ذكرت في (د) وساقطة من الأصل و(ب) ·

⁽١١) هذه الكلمة ساقطة من (د) .

⁽١٢) مُكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (يؤخذ) .



والرفاق

طبع على تفقة عباروام مجمت النازي

الطبعة الأولى

نة ١٩٥٠ هجرية - سنة ١٩٢١ ميلادية

المطبعة المصت ترتبا بالازهر ادارة مرممة فيدالللب 144

يُسمِّى بَيْنَ وَلَده فِي النَّحْلِ وَالْمَطَّيَّةِ يَعْنِي الذِّكُرُ وَالْأَنْتَى سَوَاءً إِذْ فَرْ سُفْيَانَ النَّورِي وَقَالَ بَعْضُهُم النَّسُويَةُ بِينَ الْوَلَدُ أَنْ يُعْطَى الذِّكُرُ مَنْ حَظُ الْأُنْدَيْنِ مِثْلَ قِسْمَةِ الْمِيرَاتِ وَهُوقَةِلُ أَحَمَدُ وَالدِّقَ

﴿ إِلَى مَاجَاءَ فِي الشُّفَعَةِ . وَرَثِنَا عَلَى بُنْ حَجْرَ حَدَّثَنَا

وسلم ارجعه لأن الأب يحوزله أن يرجع فيها وهب لولده فأعلمه "نبي صلى الله عليه وسلم بذلك ليرفع صِـذا الجائز تغيير قلب الاولاد الذي هو مكروه لاحرام (الرابعة) أنَّه جعل له أن يتصرف في مال ولنه بالفيض والمعاملات من نفسه وبالنبيه من غيره (الخامسة) حجة اشهاد الحاكم وان كان لايحكم بعلمه وذلك لينقطع الاعذار اذا شهد الشود بما يعلم الحاكم (السادسة) قوله هـذا جور بريد عن طريق الأفضل وقد بترك الانصلُ لما هو أولى منه حسب ماراه المسلم أو لاترى الى أني بكر كيف وهب لعائشة احدى وعشربن وسقاً ولم سب لغيرها من وإده أمثالها (السابعة) قوله فسو بينهم في العطبة ظر. بعض الناس أن المسوية بينهم تعديل الذكر مع الاتني في القدر الذي حكم الله به من جمل الذكر كالاثنين منهم أحمد واسحاق وهمذا لايصح لأن حال الموت المىال لغيره والمرأة معرضة معدة لأن ينفق علمها زوجها فكون في مؤنة سواه وأما حاله الحبة فلا تلزم له النسوية بين الأجانب والبنين فكيف بين البنين ولا كلام لهم على

كتاب الشفعة

ذكر أبو عيسي من أحاديثها أربعة الأول الحديث الصحيح عن جار فال

الله الله عَلَيْهُ عَن سَعِيد عَن قَتَادَةً عَن الْحَسَن عَن سَمْرَةً قَالَ قَالَ رَسُولُ أَنَّ مَا إِنَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ جَارُ الدَّارِ أُحَقُّ بِالدَّارِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَن المرد وَأَبِي رَافِع وَأَنْسَ ﴿ قَالَ إِنْ عَلَيْنَيْ خَدِيثُ مَمْرَةً حَدِيثُ حَدِيثُ حَدِيثُ و روى عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عَن النَّيْ صَلَّى أَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُثْلُهُ وَرُوى عَنْ سَعِيدُ عَنْ قَتَادَةَ عَن إِلَّىن عَن سَمْرَةَ عَن النَّبِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحِيحُ عَنْدَ أَهْلِ اللَّهُ حَدِيثُ الْحَسَنِ عَن سَمْرَةً وَلاَ نَعْرِفُ حَدِيثَ قَتَادَةً عَنْ أَنِّسِ الْآ وَ خَدِيثُ عِيسَى بِن يُونُسَ وَحَدِيثُ عَبِد أَنَّهُ بِن عَبِد الرَّحْنِ الطَّانْفي وَ عُمْرُو بِنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَيهِ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَي هَذَا الْبَاب وَحَدِيثَ حَسَنْ وَرَوَى الْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةً عَنْ عَرُو بْنِ الشَّرِيد عَنْ

ملى الله عليه وسلم اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة الآني) حديث الحسن عن سمرة جار الدار أحق بالدار (للثالث) حديث عن الجار أحق بشفعته ينتظر به وان كان غانبا اذا كان طريقهما واحمدا الله عن ابن عباس الشريك شفيع والشفاعة في كل شي. (الاسناد) لل العاري و مسلم عن جار أن النبي صلى الله عليه و سلم تضى بالشفعة في كل للبيسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة هـذا لفظ البخاري وَقَالَ مَسْلُمْ تَضَى وَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهَالِيهِ وَسَلَّمَ فَكُلُّ شَرَّكَمْ تَقْسَمُ فَي أُرضَأُو (۹ - ترمذی - ۱)

يُسُوى بَيْنَ وَلَده فِي النَّحْلِ وَالْمَطَيَّةِ يَعْنَى الذَّكُرُ وَالْأَنْشَ سَوَادُ رَهُو قَالَ اللَّهِ عَن سُفْيَانَ النَّوْرِيُّ وَقَالَ بَعْضُهُمُ النَّسُويَةُ بَيْنَ الْوَادِ أَنْ يُعْطَى الذَّكُرُ مِنْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمَ جَارُ الدَّارِ أَحْقَى بِالدَّارِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَن حَظْ الْأَنْشَيْنَ مَثْلَ قَسْمَةَ الْمِرَكَ وَهُوَقِيْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ حَظْ الْأَنْشَيْنِ مَثْلَ قَسْمَةَ الْمِرَكَ وَهُوَقِيْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ

﴿ إِنْ عَلَى اللَّهُ عَلَى

وسلم ارجعه لآن الآب بحد زله أن برجع فيها وهب لولده فأعلمه النبي صلى الله وسلم بذلك ليرفع سهذا الجائز تغيير قلب الآه لاد الذي هو مكر بولا لاحرام (الرابعة) أنه جعمل له أن يتصرف في مال ولده بالفيض والمعاملات من نفسه وبالنديه من غييره (الحامسة) حجة اشهاد الحاكم وأن كان لايحكم بعلمه وذلك لينقطع الاعذار اذا شهد الشود بما يعلمه الحاكم (السادسة) قوله هذا جور بريد عن طريق الأفضل وقد يترك الانضل لما هو أولى منه حب مابراه المسلم أو لاترى الى أي بكر كف وهب لعائشة احدى وعشرين وسقا ولم بهب لغيرها من ولده أشالها (السابعة) قوله فسو بينهم في العطبة ظرب بعض الناس أن انتسوية ينهم تعديل الذكر مع الآئي في القدر الذي حكم الله به من جعل الذكر كالآثابين منهم أحمد واسحاق وهذا لا يصح لأن حال الموت المال لغيره والمرأة معرضة معدة لآن ينفق علها زوجها فكون في مؤنة سواه وأما حال الحابة فلا تلزم له النسوية بين الإجانب والبين فكيف بين البنين ولا كلام لهم على هذه الذكرة

كتاب الشفعة

ذكر أبو عيسى من أحاديثها أربعة الاول الحديث الصحيح عن جار فل

أَن عُلَةً عَن سَعِد عَن قَادَةً عَن الْحَسَن عَن سَمَرَةً قَالَ قَالَ رَسُولُ مَلَّ الله الله وَ الله الله وَ الله الله وَ وَرَوى عَلَى حَدَيثُ سَمْرةً حَديثُ حَدَيثُ حَديثُ عَن قَادَةً عَن وَ الله عَلَى وَالله وَ الله عَرُوبَةَ عَن قَادَةً عَن عَن الله عَلَى الله عَلَيْهُ وَسَلّمُ مَلْهُ وَرُوكَ عَن سَعِيدُ عَنْ قَادَةً عَن عَن الله عَن الله عَن الله عَلَيْهُ وَسَلّمُ وَالصّحِبُ عَندَ أَهُل الله عَن الله عَن الله عَن الله وَ ا

صلى الله عليه وسلم اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أن) حديث الحسن عن سمرة جار الدار أحق بالدار (الثالث) حديث عن الجار أحق بشفعته ينتظر به وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا أيع) عن ابن عباس الشريك شفيع والشفاعة فى كل شي. (الاسناد) المنازي و مسلم عن جار أن الني صلى الله عليه وسلم تضى بالشفعة فى كل المنازي مسلم عن جار أن الني صلى الله عليه وسلم تضى بالشفعة فى كل المنازي مسلم قضى رسول الله صلى القعليه وسلم فى كل شركة لم تقسم فى أرض أو

(۹ - ترمذی - ۱)

مَّ مَا اللهُ مَنْ وَسَلِّمَ أَذَا وَقَدَى الْحُدُودُ وَصَرَفَتِ الْطُرِقِ فَلَا شَفَعَةُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمَ أَذَا وَقَدَى الْحُدُودُ وَصَرَفَتِ الْطُرِقِ فَلَا شَفَعَةُ وَ مَا اَبُوعِيْنِينَ هَذَا حَدِيثُ حَسَنَ صَحِيحٍ وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُم مُرْسَلَاعَنِ إِنِّي سَلَّمَةً عِن النَّبِّي صَلَّى أَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عَنْدَ بَعْض أَعْل العلم من أصحاب الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَهُمْ عَمْرِ بِنِ الْحَطَّابِ وَعَمَانُ أَبِنْ عَمَّانَ وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ فَقَهَا. النَّابِينَ مثلُ عُمْرِ بِن عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغِيرِه وَهُو قُولُ أَهُلِ الْمَدَيْنَةِ مُنْهُمْ يَحِي بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِي وَرَبِيْعَةُ بِنَ أَنِي عَبْدِ الرَّحْنِ وَمَالِكُ مِنْ أَسَ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِي وَأَحْدُ وَاسْحَقُ لاَ رَوْنَ

وصرفت الطرق فلا شفعة وهذا بيان شاف ونني عام لما بعد ذلك (الثانية) قوله الجار أحق بصقبه رواه أبو رافع حين قال للسور ائستر مني بيتي اللذبن في دارك فقال في آخره لولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بصقبه مابعتهما منك يعني بهذا الثمن والجار فياللغة هو الشريك الخالط في الآصل ولذلك سميت الزوجة جارة والصقب القرب وهوقرب الشركة نأما قرب المساحة التي بين الدارين أو اتصال جدار بجدار فليس بصقب بوجب مُ شَفَعَةً كما لوكان ينهما طريق أو فضاء يسير وقدكان بيت أبي رافع في الدار ولم تصرف طريق ولا وقعت حدود بل كانت الساحة بيبهما والطريق واحدة لهما وقد قيل معنى قوله الجار أحق بصقبه يعنى في الهـدية والمراعاة والمبرة لافي الشفعة بمـا تقدم من الأدلة (الناك) قوله في ظل مالم بقسم دليل على أن ذلك مختص بمـا تتأتى قسمتــه ومالا تتأ.

المُفْعَةَ الَّا الْخَلَيْطُ وَلَا يَرُونَ الْحَارِ شَفْعَةَ انَا لَمْ يَكُنْ خَلِيطًاوَ قَالَ بَعْضُ أَهُلُ الْعَلْمُ مِنْ أَضَحَابِ النَّبِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهُمُ الشَّفْعَةُ للْجَارِ وَأُحْتَجُوا بِالْحَدِيثِ ٱلْمُرُوعِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ جَارُ الدُّارِ أَحْقُ بِالَّدَارِ وَقَالَ الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبْنِ الْلَارَكَ وَأَهْلِ الْكُوفَة

و الشب مَاجَاءَ أَنَّ الشَّرِيكَ شَفِيعٌ . وَرَثْنَا يُوسُفُ بَنَّ عِلْمَى خَدَّنَا الْفَصْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِي خَمْزَةَ الشُّكِّرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزيز

في القسمة من العقار لانكون فيه شفعة كالخام والبيدر وقال بعض المدنيين على ملك يقسم ويشفع فيه ويرده أن ذلك ضرر وفساد من طلب القسمة على قسه وعلى شريكه فلا يلتفت إليه (الرابعة) قوله جار الدار أحق بدار الجار حديث ضعيف وان كان قد خرجه أبوا داود لكن ضعفه أبو عيسي وغيره وتكلموا فى رواية عبد الملك ابن أبي سليمان فلا يحتج بمثله وقوله ينتظر بشفت وار كان غائبا أمر لابلزم باجماع الامة لافيها قسم أو لم يقسم ﴿ الحَّامَــة ﴾ قوله لايحـل له أن يبعه حتى يأذنه في رواية مسلم ليس بمتمكن إضبط لانه لو كان حراما لما نفذ وانما كان يفسخ لانمن عمل عملاحرمه إلله لم يكن له مضافا فان قبل فتراه مردودا بأخذ الشفيع له قلنا لو أخذه من لله البائع بعد رده لكان فسخا وانما يأخذه من المشتري وذلك تحقيق لشرائه

سُفْيَانَ النَّورِي وَقَالَ بَعْضُهُم النَّسُويَةُ بَيْنَ الْوَادِ أَنْ يُعطَى الذِّكُو مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَارُ الدَّارِ أَحْقَى بِالدَّارِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنِ حَظٌّ الْأَنْدَيْنِ مثلَ قَسْمَة الْمِيرَاتُ وَهُوَةُولُ أَحْمَدُ وَاسْحَقَ

* ﴿ إِلَى مَاجَا. فِي الشُّفْعَةِ • مِرْتِنَ عَلَى بِنُ حُجْرِ حَدُّنَا اللَّهِ

وسلم ارجعه لأن آلاب بجوزله أن يرجع فيما وهب لولده فأعله النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ليرفع صدًا الجائز تغيير قلب الآه لاد الذي هو مكروة لاحرام (الرابعة) أنه جعـل له أن يتصرف في مال ولده بالقبض والمعاملات مِن نفسه وبالنديه من غيره (الحامسة) حجة اشهاد الحاكم وان كان لايحكم بعلمه وذلك لينقطع الاعذار اذا شهد الشهود بما يعلم الحاكم (السادسة) قوله هذا جور بريد عن طريق الافضل وقد يترك الانضلُ لما هو أولى منه حسب ماراه المسلم أو لاترى الى أن بكر كف وهب لعائشة احدى وعشرين وسقا ولم يهب لغيرها من ولده أمالها (السابعة) قوله فسو بينهم في العطية ظر_ بعض الناس أن التسوية بينهم تعديل الذكر مع الاتي في القدر الذي حكم الله به من جعل الذكر كالأندين منهم أحمد واسحاق وهذا لأيصح لأن حال الموت المال لغيره والمرأة معرضة معدة لان ينفق علمها زوجها فتكون في مؤنة سواه وأما حاله الحلة فلا تلزم له التسوية بين الآجانب والبنين فكيف بين البنين ولا كلام لهم على

كتاب الشفعة

ذكر أبو عيسى من أحادثها أربعة الأول الحديث الصحيح عن جار قل

يُسُوى بَيْنَ وَلَدِه فِي النَّحْلِ وَالْمِطَّيَّةِ يَعْنِي الذِّكُرُ وَالْأُنْنَي سَوَاء وَهُو قُرْلَ مَرِيدُ وَأَبِي رافع وَأَنس ﴿ وَآلَ الْوَعْلِيثِي حَدِيثُ سَمْرَةَ حَديثُ حَدِيثُ مَ وَرَوى عيسَى مِنْ يُونَسَ عَن سَعِيد مِنْ أَبِي عَرُوبَهُ عَن قَادَةً عَن عَن النِّي صَلَّى أَلَهُ عَلَيه وَسَلَّمَ مِثْلُهُ وَرُوى عَنسَعِيد عَن قَالَمَة عَن ن عَن سَمْرَةَ عَنِ النِّي صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحِيحُ عَنْدَ أَهْلِ حديثُ الْحَسَن عَن سَمْرَةَ وَلاَ نَعْرفُ حَديثَ قَتَادَةً عَن أَنَس الله خديث عيسَى بن يُونُسَ وَحديثُ عَبد ألله بن عبد الرَّحْن الطَّالْفي عُرُو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَاب عَدِيدٌ حَسَنُ وَرَوى الرّاهِيمُ بِنُ مَيْسَرَةً عَنْ عَمْرِو بِنِ الشّرِيدِ عَنْ

صلى الله عليه وسلم اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة في حديث الحسن عن سمرة جار الدار أحق بالدار (للثالث) حديث عن الجارأحق بشفعته ينتظر به وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحمدا أَبِع) عن ابن عباس الشريك شفيك والشفاعة في كل شيء (الاسناد) عارى و مسلم عن جار أن الني صلى الله عليه و سلم نضى بالشفعة في كل يعم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلأشفعة هذا لفظ البخاري وَ اللَّهُ مَسْلِمُ قَضَى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل شركة لم تقسم في أرض أو (١- ترمذى - ١)

إِنَّ أَبِي سُلْمَاتَ هُ لَذَا الْخَدِيثَ وَرُويَ عَنِ أَبِنِ الْلْبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ الْمُ اللَّهِ الْعَلْمَ وَالْعَمَلُ عَلَى اللَّهُ وَالْعَمَلُ عَلَى اللَّهُ وَالْعَمَلُ عَلَى الْخَدِيثُ عَنْدَ أَهْلُ الْعَلْمُ أَنَّ الرُّجُلَ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ وَانْ كَانَ عَالِبًا الْخَدِيثُ عَنْدَ أَهْلُ الْعَلْمُ أَنَّ الرُّجُلَ أَحَقًّ بِشُفْعَتِهِ وَانْ كَانَ عَالِبًا

إِنَّ قَدَمَ قَلَهُ ٱلشُّفْعَةُ وَانْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ

مَاجَا اذَا حُدَّت الْمُدُودُ وَوَقَعَت السَّهَامُ فَلَا شُفْعَة السَّهَامُ فَلَا شُفْعَة وَالْمُورِي وَقَعَت السَّهَامُ فَلَا شُفْعَة وَالْمُرِي وَلَا الْمُرَى وَلَكُن مُعْدَلُ عَنِ الرَّهُرِي وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا لَا اللَّهُ اللَّهُ الل

أَنِي سَلَمَةً بن عَد الرِّحْنِ عَن جَابِرِ بن عَبد أَلَّلَهُ قَالَ قَالَ رُسُولُ اللهِ اللهِ اللهِ قَالَ قَالَ رُسُولُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

على ثلاثة أقوال (الاول) الما تعبد لا يعقل معناها فانه قطع ملك المسلم اختياره وقد فعل مايجوز له فعله واختاره ابن الجويني (الثاني) أنه لضرر والمتسهة وما يلزم فيها من النفقة (الثالث) ضرر الجوار والصحبة قاله حنية وانحيا فر ابن الجويني الى التعبد لانه رأى أن مؤنة القسمة لايزيل برها الاشفعة تفرد الشفيع بالكل بعدها فأما شقص من أشقاص فان تعبد فيه ومؤنة القسمة باقية ورأى أن ضرر الخلطة يرفعه السلطان بالقسمة في الشركة وبالكف في الجوار والمقاربة مع أن الجوار لا يتحصر حسب في الشاكلة وهذا كله قد أوعبنا القول فيه في مسائل الحلاف بغاية الإنجيق وليس في الله فان المعول على الحديث الصحيح تضى الني صلى الله عليه وسلم في قل مالم يقسم وهذا يدل قطما على انها بين الحلطاء الذين تفضلهم في قل مالم يقسم وهذا يدل قطما على انها بين الحلطاء الذين تفضلهم في قوليس المجاره منا مدخل بحال وأكد ذلك بقوله اذا وقعت الحدود

أَبِي رَافِعِ عَنِ النِّيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمَ قَالَ سَمِعْتُ مُحَدِّاً يَقُولُ لِلْأَ الْحَدِيثَيْنِ عَنْدَى صَحِيتُ هِ الْمُحَدِثُيْنِ عَنْدَى صَحِيتُ مَا جَا. فِي الشَّفْعَةِ للغَائبِ . صَرَّتُ فَتَيْبَةً حَدَّثَاً خَالَدُنْ

ربع و فى رواية أو ربعة أو حائط لايحلله أن بيبع حتى يؤذن شريكه فان شله أخذ وان شاء ترك فان باعه و لم يؤذنه فيو أحق به ويحوه لان داودو فى البخارى الجمار أحق بصفقته (عربيته) الصقب القرب ويكتب بالصاد والسبن والربع المذل و تأنيثه ربعة و الحائط البستان الحاوى الشجر نحل أو حواه (الاحكام) فى مسائل (الاولى) ان الشفعة لما كانت فى العربية عارة عن ضم شى. واحد الى آخر فيكو نان اثنين كان الشريك بضمه الى نصه في من شريك كان شافعا وكانت شفعة أى تثنية واحد و تبغيفه

ç

صلى الله عليه وسلم اذا و قعت المُحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ه قَ لَا يُوعينني هذا حديث حسن حجيح وقد رواه بعضهم مرسلاعن إلى سَلَه عن النّي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند بعض أهل العم من أصحاب الني صلى الله عليه وسلم والعمل عمر بن الخطاب وعمان أن عقان وبه يقول بعض فقها والتابعين مثل عمر بن عبد العزيز وغيره وهو قول أهل المدينة منهم نحى بن سعيد الأنصاري وربيعة بن أبي عبد الرّحن و مالك بن أس وبه يقول الشافعي وأحد واسحق لا يرون

وصرفت الطرق فلا شفعة وهذا بيان شاف ونني عام لما بعد ذلك (الثانة) قوله الجارأحق بصقبه رواه أبو رافع حين قال للسورائستر منى بيتى اللذب فيدارك فقال في آخره لولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجارأحق بصقبه مابعتهما منك يعنى بهذا الثمن والجار وباللغة هو الشريك المخالط في الأصل ولذلك سميت الزوجة جارة والصقب القرب وهوقرب الشركة فأما قرب المساحة التى بين الدارين أو اتصال جدار بحدار فليس بصقب بوجب شفعة كما لو كارب بيهما طريق أو فضاء يسير وقد كان بيت أنى رافع فى الدار ولم تصرف طريق ولا وقعت حدود بل كانت الساحة بيهما والطريق واحدة لهما وقد قبل معنى قوله الجار أحق بصقبه يعنى في والطريق واحدة لهما وقد قبل معنى قوله الجار أحق بصقبه يعنى في المدية والمراعاة والمبرة لافي الشفعة بما تقدم من الأدلة (الثالثة) قوله في كل مالم يقسم دليل على أن ذلك مختص بما تأتى قسمته ومالا تأت

النفية الا النخليط وَلا بَرَوْنَ اللَجَارِ شُفْعَة انَالُمْ بَكُنْ خَلِيطَاوَقَالَ بَعْضُ النَّجَارِ أَشْفَعَة انَالُمْ بَكُنْ خَلِيطَاوَقَالَ بَعْضُ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ الشَّفْعَةُ اللَّجَارِ أَخَلَطُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ جَارُ النَّجْوِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ جَارُ النَّجْوِ اللَّهِ اللَّهُ وَسَلَّمَ قَالَ جَارُ النَّوْرِيّ وَأَنْنِ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّه

ا مَاجَاءَ أَنَّ الشَّرِيكَ شَفِيعٌ · مَرْثُ يُوسُفُ بُ مَا عَنْ أَبِي مَرْزَةً السُّكِّرِيَّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ

القسمة من العقار لاتكون فيه شفعة كالحام والبيدر وقال بعض المدنيين على ملك يقسم ويشفع فيه ويرده أن ذلك ضرر وفساد من طلب القسمة على أقسه وعلى شريكه فلا يلتفت إليه (الرابعة) قوله جار الدار أحق بدار الجار خليب ضعف وأن كان قد خرجه أبوا داود لكن ضعفه أبو عيسى وغيره وتكلموا في رواية عبد الملك ابن أبي سليان فلا يحتج بمثله وقوله ينتظر فضفته وال كان غائبا أمر لايلزم باجاع الامة لافيا قسم أو لم يقسم الخاسة) قوله لايحل له أن يبعه حتى يأذنه في رواية مسلم ليس بمتمكن الشبط لانه لو كان حراما لما نفذ وانما كان يفسخ لانمن عمل عملاحرمه الشركين له مضافا فان قبل فتراه مردودا بأخذ الشفيع له قانا لو أخذه من المشترى وذلك تحقيق لشرائه والمائه

اللَّهُ عَلَيْهُ مُاجَاءً فِي الْلَقَطَةُ وَضَالَةً ٱلْابِلِ وَٱلْغَمَ • عَرْثُ أُمِّيِّهُ وَ أَنَّا الْمُعِلُ بِن جَعْفَرِ عَن رَبِيعَةً بِن أَبِي عَدِ الرَّحْنِ عَن يَزِيدُ مَولَى النَّعْثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدُ ٱلْجُهَنِّي أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ

ينيي بأن صحيحه أنه مرسل وهو عندنا حجة وانميا المراد به في كل شيء تتأتي القسمة والتحديد وقد روى أبوا داود عن جابر أنما جعل النبي صلى ألله عله وسلم الشفعة في كل مالم يقسم وكلة انما للحصر وتحقيق المسأله أن النفي الخصيص والتنصيص في قوله فاذا وقعت الحدود أو صرفت الطرق أولى من العموم الذي ذكره

باب اللقطة والضالة

ذكر حديث يزيد مولى المنبعث عن زيد وحديث يسر بن سعيد عن يزيد حديث أنى بن كعب و فلها حسن صبح وموضع جميع الاحاديث في النيرين فِمنه العارضة أن تقف على بعض المراد وتلم بما يدل على ما بقي لمنكان من أهل الاجتهاد في النظر فيستدل على مابقي أو البحث عن مسطور هاحتي يستوفي الطلوب (الاسناد) في أحاديث اللقطة وهي سبع (الأول) حـديث يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد (الثاني)حديث بسر بن سعيد عن زيد (الثالث)

آنِ رُفَيْع عَن أَنْ أَبِي مُلْكَةَ عَن أَنِي عَالِسَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّرِيكُ شَفيعٌ وَالشُّفعَةُ في كُلِّ شَيْ ﴿ قَالَ الرَّعَلِينَي مُلَّا حديث لا نَعْرِفُهُ مثلَ الله من حديث أبي حَرزة السَّكْري وَقَد روى غَيْرُ وَاحد عَنْ عَد الْمَرْيِرِ مَنْ رَفِّع عَنْ أَبْنِ أَبِي مُلِّكُمَّ عَنِ النَّبِّي صَلَّى أَنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ مُرسَلًّا وَهَذَا أَصَحْ . حَرَثُ عَنَّادُ جَدَّنَا أَبُو بِكُرِ بن عَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِنِ رُفِّعٍ عَنِ أَنِي أَلِي مُلِّكَةً عَنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِحُوهُ بَهْنَاهُ وَلَيْسَ فِيهِ عَن أَبْنِ عَبَّاسٍ وَهَكَذَا رَوَى غَير وَاحد عَنْ عَد الْعَزِيزِ بِن رَفِع مثلَ لَهُذَا لَيْسَ فِيه عَن أَنْ عَبَّاسَ وَلَهُ اللَّهِ أُصَحْ مِنْ حَديثِ أَنِي مَرْزَةً وَأَبُو حَرْزَةً ثَقَةً كُمْكُنُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَّأُ مِنْ غَيْرِ أَبِي خَرْزَةً . وَرَثْنَ هَنَّادُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ الْمَزِيزِ

وعليه ترتيب المسائل والمعنى فيه عندى أنه نهى عن البيع لا لمعنى في الاركان فصار كخطبة الآخ على أخبه وبيعه له فتوسط الشارح يحكمته الامر وأخرجه من يد المشترى اذكوفسخه ربمــا كان الشريك لايريده مجمع في الايقاء للبــع وأعطاء حق الاخذ الشفيع بين الحكمين (السادسة) قضى بالشفعة فيا لم يقسم أرض أو ربعة أو حائط دليل على انه لاتعلق لما بالعروض التي لاتأتي القسمة فيها بحال ومن ذهب الى ذلك فقد خنى عليه معنى الحديث وطريق الشريعة فان قيل فقد قال في الحديث المتقدم الشفعة في كل شيء قلنا غمزه أبو

وَ أَن سُلَمَانَ هُذَا الْخَديثَ وَرُوىَ عَن أَنْ الْلُأَرَكُ عَنْ سُفَيَانَ وَرَى قَالَ عَبُدُ ٱلمَّاكُ بْنُ أَن سُلَّمَانَ مِيزَانٌ يَدَّى فِي الْعُلْمِ وَٱلْعَمَلُ عَلَى مِنْ اللَّهُ مِنْ عَنْدَ أَهْلُ الْعُلْمُ أَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ وَانْ كَانَ غَالَبًا

وَانْ تَطَاوَلُ ذَلَكَ الشَّفْعَةُ وَانْ تَطَاوَلَ ذَلَكَ

مَاجَاءَ اذَا حُدَّت الْخُدُودُ وَوَقَعَت السَّهَامُ فَلَا شُفْعَة وَعَدَى مِنْ مُنِدُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرِّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمُر عَنِ الزَّهْرِي أَبِي سَلَتَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْنِ عَنْ جَابِر بْنِ عَبْدِ أَلَّهُ قَالَ قَالَ رُسُولُ أَلَّهُ

الوحدة وهو أمر أثبته الشارع برخمته رخصة لاستدراك الضرر واختلف على ثلاثة أقوال (الاول) انها تعبد لا يعقل معناها فانه قطع ملك المسلم اختياره وقد فعل مايجوز له فعله واختاره ابن الجويني (الثاني) أنه اضرر قه القسمة وما يلزم فيها من النفقة (الثالث)ضرر الجوار والصحبة قاله يُحْمَفُهُ وَانْمُمَا فَرَ ابْنَ الْجُوبِنِي إلى التعبد لأنه رأى أن مؤنَّة القسمة لايزيل ورما الاشفعة تفرد الشفيع بالكل بعدها فأما شقص من أشقاص فان فينة فيه ومؤنة القسمة باقية ورأى أن ضرر الخلطة يرفعه السلطان بالقسمة قَالَشركة وبالكف في الجوار والمقاربة مع أن الجوار لا ينحصر حسب يُّاه وهذا كله قد أوعبنا القول فيه في مسائل آلحلاف بغاية التحابُق وليس لج اله فان المعول على الحديث الصحيح قضي الني صلى الله عليه وسلم علمة في كل مالم بقسم وهذا بدل قطعا على آنها بين الخلطاء الذين تفضلهم منة وليس للجارهها مدخل محال وأكد ذلك بقوله اذا وقعت الحــدود

أَنِي رَافِعٍ عَنِ النِّي صَلَّى أَللَّهِ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ فَالَ سَمَعْتُ مُحَدًّا يَقُولُ عَلِمُ الحديثين عندى صحيح

 إِنَّ مَاجًا. فَهِ الشُّفْعَة لَلْغَائب مَرْشَ فُتِيبَةٌ حَدَّثَنَا عَالُهُ نَنْ عَبْدَالله الْوَاسطَى عَنْ عَبْدِ الْمُلْكِينِ أَبِي سُلْمِانَ عَنْ عَطَاءَ عَنْ جَارِ قَالَ قَالَ ۖ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ الْجَارُ أَحَقَّ بِشُفْعَتِهِ يَنْتَظُرُ بِهِ وَانْكَانَ غَاثَبًا اذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحْدًا ﴿ وَكَالَوُعَيْنَتَى هَٰذَا حَدَيْثُ غَرِيْبُ وَلَا نَعَلُمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَديثَ غَيْرَ عَبْدِ الْمَاكُ أَنْ أَبِي سُلْمَانَ عَنْ عَطَّا. عَن جَارِ وَقَدْ تَكُلُّمُ شُعِبُهُ فَعَد الْمَلَكُ مِن أَنِي سُلْبَانَ مِن أَجل هذَا الْحَديث وَعَبُدُ الْمَاكُ هُوَ ثَقَةً مَأْمُونٌ عَنْدَ أَهْلِ الْحَديثِ لَانَعْلَمُ أَحَدًا تَكَأَمَ فِيهِ غَيْر شُعْبَةً مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَديث وَقَدْ رَوَى وَكَيْعٌ عَنْ شُعْبَةً عَنْ عَدْ الْلَّك

ربع وفى رواية أو ربعة أو حائط لإيحاله أن بيبع حتى يؤذن شريكه فان ال أخذ وانشاء ترك فانباعه و لم يؤذنه فهو أحق به ونحوه لابي داودو في البخاري الجار أحق بصفقته (عربيته) الصقب القرب ويكتب بالصاد والسين والربع المنزل وتأنيثه ربعة والحائط البستان الحاوى للشجر نخل أو سواه (الاحكام) في مسائل (الاولى) ان الشفعة لما كانت في العربية عارة عن ضم شي. واحمد الى آخر فيكونان اثنين كان الشريك بضمه الى نف نصيب شريكه كارس شافعا وكانت شفية أي تثنية واحد وتنفيه

صَلَى اللهُ عَلَيهِ وَسُلَمَ آذاً وَقَعت الْحُدُودُ وَصُرَفت الْقُوْقَ فَلا شُفَّعةً * قَالَ أَوْعَدْنَيْ هَذَا حَدِيثُ حَسَنْ صَعِيحٍ وَقَدْ رَوَاهُ بَعضهم مرسلاعَن إِنِي سَلَّمَةً عِنِ الَّذِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْل أَلْعُلُمُ مِنْ أَصْحَابِ الَّذِيِّ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهُمْ عُمْرٍ بُنُ الْخُطَّابِ وَعَمَانُ أَنْ عَفَانَ وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ فَقَهَا. التَّابِعِينَ مثلُ عُمَرَ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغِيرِه وَهُوَ قُولُ أَهُلُ الْمُدَيَّةِ مُهُم يَحِي بن سَعِيد الْانْصَارِي وَربيعة بن أَنِي عَبْدِ الرَّحْنِ وَمَالِكُ مِنْ أَس وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِي وَأَحْمَدُ وَاسْحَقَ لَا بِرُونَ

وصرفت الطرق فلا شفعة وهذا بيان شاف ونني عام لما بعد ذلك (الثانية) قوله الجارأحق بصقبه رواه أبو رافع حين قال للسور اشــــتر مني بيني اللذبن في دارك فقال في آخره لولا أن رسول اقه صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بصقبه مابعتهما منك يعني بهذا الثن والجار في اللغة هو الشريك المخالط في الاصل ولذلك سميت الزوجة جارة والصقب القرب وهوقرب الشركة فأما قرب المساحة التي بين الدارين أو اتصال جدار بجدار فليس بصقب بوجب شفعة كما لوكان بيهما طريق أو فضاء يسير وقدكان بيت أبي رافع في الدار ولم تصرف طريق ولا وقعت حـدود بل كانت الساحـة بيهـما والطريق واحدة لمها وقد قبل معنى قوله الجار أحق بصقبه يعنى في الهـدية والمراعاة والمبرة لافى الشفعة بمـا تقدم من الادلة (الثالثة) قوله في كل مالم يقسم دليل على أن ذلك مختص بمـا تتأتى قسمتـــه ومالا تتأتَّ

السُفْعَةَ الَّا الْخَلِط وَلَا يَرُونَ لَلْجَارِ شُفْعَةَ اذَا لَمْ يَكُنْ خَلِطًاوَقَالَ بَعْضُ مَ الْعَلْمُ مِنْ أَضَابِ النِّي صَلَّى أَلَهُ عَلْمُ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهُمُ الشَّفْعَةُ لَلْجَارِ وَأُحْتِمُوا بِالْحَدِيثِ ٱلْمُرُفُوعِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ جَارُ الدار أحق بالدَّار وَقَالَ الْجَارُ أَحَقْ بِسَقَبِهِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيُّ وَأَبْنِ

الْلَارَكَ وَأَهْلِ الْكُوفَة الشَّريكَ شَفيتُ ، وَرَثُ الشَّريكَ شَفيتُ ، وَرَثُ الوسُفُ بَنْ عَنِي خَدُّنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِي خَرْزَةَ السُّكِّرِي عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ

القسمة من العقار لاتكون فيه شفعة كالحام والبيدر وقال بعض المدنيين على ملك يقسم ويشفع فيه ويرده أن ذلك ضرر وفساد من طلب القسمة على قَسِمه وعلى شريكه فلا يلتفت إليه (الرابعة) قوله جار الدار أحق.دار الجار وان كان قد خرجه أبوا داود لكن ضعفه أبو عيسي وغيره وتكلموا فى رواية عبد الملك ابن أبي سليمان فلا يحتج بمثله وقوله ينتظر وشفعته وارس كان غاثبا أمر لايلزم باجماع الأمة لافيها قسم أولم يقسم (الخامسة) قوله لايحـل له أن يبعه حتى يأذنه في رواية مسلم ليس بمتمكن إضبط لانه لو كان حراما لما نفذ و أنما كان يفسخ لان من عمل عملاحرمه إلله لم يكن له مضافا فان قيل فتراه مردودا بأخد الشفيع له قلنا لو أخمد من لله البائع بعد رده لكان فسخا وانما يأخذه من المشترى وذلك تحقيق لشرائه



تأليف

الإمام المحديث لمفسلفقيه عبي السنة أبي محائحسين بن مسيعود لفراد لبغوي الإمام المحديث لمفسلفقيه عبي السنة أبي محائحسين بن مسيعود لفراد لبغوي الإمام المحديث المعالم ال

خته وعلق عليه وخرّج أماديثه شعيب <u>الأ</u>رنا ؤوط

المكتب الاسلامي

وقال الشعبي: إذا ساق دابة فانعها ، فهو ضامن لما أصابت وإن كان خلفها مترسلاً لم يضمن (() ولو غلبته الدابة ، فاتلفت شيئاً ، فلشافعي فيه قولان ، وقد صبح عن الذي ياللج أنه قال: « مجرع العجاء مجار ، والمعدن مجبار ، والبيشر مجبار ، (() وأراد بالمعدن والبير: أن يستاجر الرجل قوماً لمعملوا في معدن له ، فانهار المعدن عليم ، أو استاجر رجلاً ليعفو له بيراً في ملكه ، فانهارت عليه ، فدماؤهم تعدر ، لأنهم اعانوا على قتل أنفسم ، وقيل: أراد بالبير أن يحفير الرجل بيراً في ملك نفسه أو في موات ، فتردى فيها إنسان ، فهلك ، فهو هدر ، وإن كانت في داره بير ، فأذن لإنسان بدخولها ، فدخل ، فسقط فيها ، لا ضان عليه إلا أن مكون للا ، أو ألداخل أعمى ، أو كانت مغطاة ، ولم يُعلمه بها ضمن الدية عاقلته ولاقود .

و رُوي و والنار مجار ؟ " قبل : هو تصعف ، وليما هو د البئر جبار ؟ وإن صع ، فتأويله النار يوقدها الرَّجل في ملكه ، فتطير ْ بها الربح إلى مال لغيره من حث لا يمكنه ردُّها ، فهو هدر .

قال الإمام : وهذا إذا أوقدها في وقت سُكون الربع ، ثم هُبت الربع ، نان أوقد في أرض فلاة مملوكة له في وقت هبوب الرباح ولا

(۱) علقه البخاري ۲۲۷/۱۲ ایضا ، وقال الحافظ : وصله سعید بن منصور وابن ابي شیبة من طریق اشعاعیل بن سالم ، عن الشعبي قال : إذا ساق الرجل الدابة واتعبها ، فاصابت إنسانا فهدو ضامن ، فان كان خلفها مترسلا (اي : يعشي على هيئته) فليس عليه ضعان فيما اصابت .

(٢) متفق عليه من حديث ابي هربرة .

(٣) اخرجه أبو داوود (٩٩٤) في الديات : باب في النار تعدى ،
 وابن ماجة (٢٦٧٦) في الديات باب الجبار ، وإسناده قوي .

حائلَ ثَمَّ يَنْهَا مِن أَن تطيرُها الربحُ ، فتصيب زرع الغير ، فيضمن ، كما لو رمي من ملكه نارأ إلى مال الغير فأحرقه

وقال أبو عبيد على قوله (المعدنُ جبار): وهذا أصل لكل عامل ممل مملا بكراه ، فعطب فيه أنه تعدر لاضان على من استعداد إلا أنهم إذا كانوا جماعة ، ضمن بعضهم لبعض على قدر حصصهم من الدية ، ومن هذا لو أن رجلين تعدما حائطاً ، فسقط عليها ، فقتل أحدها ، كان على عافة الذي لم يمت نصف الدية لورثة الميت ، ويسقط النصف ، لأن المليت أعان على قتل نقسه .

ولو مال حائط إلى الطويق ، فسقط فأصاب إنساناً ، لم يضمن عند بعضهم وهو قول الشافعي ، إلا أن يبنيه مائلاً ، فيضمن ، لأن المبل حادث لم يكن منه فيه تعد ، وقال بعضهم : إن تقدم إله رجل ، وأشهد ، فلم يدم حتى سقط ، ضمن ما أصابه ، وهو قول إراهيم النعمي ، وأصحاب الرامي .

اسب

الشفعة

71٧٠ – أخبرنا عبد الومّاب بن محد الكياتي ، أنا عبد العزيز بن أحد الحلال ، نا أبو العباس الأمم (ح) وأنا أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد الله ابن أحمد الله الله أنا أبو مسعود محمد بن أحمد بن يونس الحطيب ، نا محمد بن يعتوب الأمم (ح) وأخبرنا أبو حامد أحمد بن عبد الله السالمي وأبو الفضل محمد بن أحمد العارف قالا : أنا أبو بكو الحيري ، نا أبو العباس الأمم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، نا سعد بن سالم القداح ، أنا ان جويج ، عن أبي الزبيد

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، عَنِ النَّبِيِّ وَيَطْلِحُهِ أَنَّهُ قَالَ : الشُّفْعَةُ وَيَهَا لَمُ شُفْعَةً ، .

هذا حدیث منفق علی صعنه ۱۱۰ . آخوجه تمسلم عن محمد بن عبدالله ابن نمیر وغیره ، عن عبد الله بن إدریس ، عن ابن جویج تمعناه ، واخوجه محمد من طویق آیی سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر .

٣١٧١ _ أنا عبد الواحد بن أحمد المليعي ، أنا أحمد بن عبد اله الشَّعيمي ، أنا محد بن يوسف ، ثنا عبد الواحد أنا محمد ، عن الزهوي ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ : قَضَى النَّبِيُّ وَيَلِيَّةُ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلُّ مَا لَمْ يُقْطِيَّهُ الطُّرْقُ '''، كُلُّ مَا لَمْ يُقْسَمْ ، قَإِذا وَقَعَتِ الْخُدُودُ ، وَصُرِفَتِ الطُّرْقُ '''، وَلَمْ يَقَتِ الطُّرْقُ '''، وَلَا يُشْفَقُ ، .

وَقَالَ عَبْدُ الْزُزَاقِ عَنْ مَعْمَر : ﴿ فِي كُلُّ مَالٍ لَمْ يُقْسَم ﴾ .

(1) الشافعي ٢١١/٢ ، والبخاري ٢٦./٢ في اول الشفعة ، وفي البيوع : باب بيع الشربك من شريكه ، وباب بيع الارض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم ، وفي الشركة : باب الشركة في الارضين ، وباب إذا قسم الشركاء الدور او غيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة ، وفي الحيل : باب في الهبة والشفعة ، ومسلم (١٦٠٨) في المساقاة : باب الشفعة ،

(٢) قال الحافظ : اي : بينت مصارف الطرق وشوارعها كانه مسن التصرف ، او من التعريف ، وقال ابن مالك : معناه خلصت وبانت وهـو مشتق من الصرف بكسر الصاد : الخالص من كل شيء . وابن ماجة (٢٦٧٦) في الدبات : باب الجبار ، وإسناده قوي .

هذا حديث صحيح (١٠ . قبل : الشفعة اشتقاقها من الزَّبادة ، وهي أن يضم المأخوذ إلى ما عنده فيشفعه ، أي : يزيده .

قال الإمام: اتنقى أهلُ العلم على ثبوت الشفعة الشريك في الرّبع المنقسم إذا باع أحدُ الشركاء نصيه قبل القسمة ، فللماقين أحمدُ الشفعة بمثل الشمن الذي وقع عليه البيعُ ، وإن باع بيهيء متقوم من قوب أو عبد ، فأخذه بقيمة ما باعه به .

واختلفوا في ثبوت الشفعة للجار ، فذهب أكثر أهل العلم من أصحاب النبي مِرَالِيّةٍ ، ومن بعدهم إلى أن لا شفعة للجار ، وأنها تختص بالمشاع دون المقسوم ، هذا قول همر وعثان رضي الله عنها ، وهو قول أهل المدينة سعد بن المسيب ، ومُسلّبان بن يسار ، وعمو بن عبد العزيز ، والزهوي ويحيى بن سعد الأنصاري ، ودبيعة بن أبي عبد الرحمن ، وهو مذهب مالك والأوزاعي والشافعي ، وأحمد وإسحاق وأبي ثور .

وذهب قوم من أصحاب النبي بِتَلِيْقِ وغيرهم إلى تُبوت الشفعة العار ، وهو قول الثوري ، وابن المبارك ، وأصحاب الرأي ، غير أنهم قالوا : الشريك ممقدم على الجار ، وأحتجوا بما

٢١٧٧ _ أخبرنا أبو حامد أحمد بن عبد الله الصّالحي ، أنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيوي ، أنا حاجب بن أحمد الطوسي ، نا عبد الرحيم ابن منيب ، نا سُفيان ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن عموو بن السمريد

شرح السنة ج٨ - م - ١٦

⁽١) اخرجه البخاري ٤/٣٣٩ في البيوع : باب بيع الارض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم ، واخرجه ابو داوود (٣٥١٤) في البيوع : باب في الشفعة .

هذا حديث صحيح أخرجه محد (۱) عن محمد بن يوسف ، عن سُفيان . وللسقب عن سُفيان . وللسقب عن الله بن القرب منه ، وللسقب في هذا الحديث ذكر الشفعة ، فيحتمل أن يكون المراد منه الشفعة ويحتمل أنه أحق بالبر والمعونة ، كما روي عن عائشة ، قالت : قلت : ولي البر والمعونة ، كما روي عن عائشة ، قالت : قلت : بابل أن يا جارين فإلى أيها أهدي ، قال : وإلى أقربها منك بابل ، (۱) وإن كان المراد منه الشفعة ، فيحمل الجار على الشريك جمعاً بين الجبرين ، وامم الجاز قد يقع على الشريك ، لأنه يجاور شويك باكثر من عاورة الجار ، فإن الجار لا بساكنه ، والشريك يساكنه في الدار

قال الإمام : يدُّل عليه أنه قال : ﴿ أَحَى ﴾ وهذه اللفظة تستعمل فيمن لا يكون ُ غيره أحق منه ، والشريك بهذه الصفة أحق من غيره ، وليس غيره أحق منه ُ ، ورُوي عن عبد الملك بن أبي سليان ، عن عطاه عن جابر قال : قال رسول الله يَهِلِينَّ : ﴿ الجَارُ أَحَقُ بِشُغْمَةَ جَاره مُنتظر بِما وإن كان غاتباً إذا كان طريقُها واحداً ﴾ ("وهذا حديث لم يروه أحد

غير عبد الملك بن أبي مُسلمان ، وتكلم سُعبة في عبدالملك من أجل هذا الحديث ''.
وقال الشافعي : يخاف أن لا يكون محفوظاً ، وأبو سلمة حافظ ، وكذلك
أبو الزبير ، ولا مُعارض حديثها بجديث عبد الملك '' ومحتج من يثبت الشفعة في المقسوم إذا كان الطريق مُمثر كأ جذا ، وبقوله : إذا وقعت الحدود ،

(١) هو من كلام الترمذي عقب إخراجه الحديث وتمامه : وعَمَّدُ الملك هو ثقة مامون عند أهل الحديث لا نعلم احدا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث ، وروى عن ابن المبارك ، عن سفيان الثورى قال : عبد الملك ابن ابي سليمان ميزآن _ يعنى في العلم _ وقاً ابن الجوزي في «التنقيح» فيما نقله الزيلعي عنه في « نصب الراية » ١٧٤/٤ : واعلم أن حديث عبــــد الملك ابن ابي سليمان حديث صحيح ، ولا منافاة بينه وبين رواية جاسر المشهورة وهي « الشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة » فان في حديث عبد الملك إذا كان طريقها وأحدا ، وحديث جابر المشهور لم منف فيه استحقاق الشفعة إلابشرط تصرف الطرق، فنقول: إذا اشترك الجاران في المنافع كالبئر ، أو السطح أو الطريق ، فالجاد أحق بسقب جاده لحديث عبد الملك ، وإذا لم يشتركا في شيء من المنافع ، فلا شفعة لحديث جابر المشهور ، وطعن شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث لا يقدم فيه فانه ثقة ، وشعبة لم يكن من الحذاق في الفقه ، لبجمع بين الاحاديث اذا ظهر تعارضها ، إنما كان حافظا ، وغير شعبة انما طعن فيه تبعاً لشعبة وقسد احتج بعبد الملك مسلم في « صحيحه » ، واستشهد به البخاري ، ويشبه ان يكون إنما لم يخرجا حديثه هذا لتفرده به ، وإنكار الأئمة عليه فيه ، وجعله بعضهم رأيا لعطاء ادرجه عن اللك في الحديث . ووثقه أحمد والنسائي وابن معين والعجلى ، وقال الخطيب : لقد أساء شعبة حيث حدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي ، وترك التحديث عن عبد اللك بن أبي سليمان ، فإن العرزمي لم يختلف أهل الاثر في سقوط روايته ، وعبد الملك ثناؤهم عليه مستفيض.

(٢) ونص كلام الشافعي رحمه الله في « اختلاف الحديث » ٢٣٤/٣ بهامش « الام » : قيل : سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول : نخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظا ، قال : ومن أين أ قلت : إنها دواه عسن جابر بن عبد الله ، وقد روى أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد

⁽۱) هو في « صحيحه » ۲۰۰۷/۱۲ في الحيل: باب في الهبة والشفعة وباب احتيال العامل ليهدى له ، وفي الشفعة: باب عرض الشفعة على صاحبه قبل البيم.

سرب. (۳) اخرجه ابو داوود (۳۵۱۸) ، والترمذي (۱۳۲۹) وابن ماجــة (۲۶۹۶) وإسناده قوی ، وقال الترمذي : حسن غریب .

وصرفت الطرق ، والمواد منه الطربق في المشاع ، فإن الطربق في المشاع يكون شائعاً بين الشركاء ، فكل واحد يدخل من حيث بشاء ، فإذا قسم العقار بينهم ، منع كل واحد منهم أن يتطرق سيئاً من حق صاحبه ، فتصير الطربق بالقسمة مصروفة .

ولو كان بين الشريكين بير ، أو حمام ، أو طاحونة لا مجتمل القسمة ، فياع أحدُمها نصيبة ، فلا شفعة للآخو عند مالك والشافعي ، لأن الشفعة للدفع مؤنة المقاسمة ، ولا يَلمعته ما ممنا مؤنة المقاسمة ، وعند الثوري وأبي حيفة تثبت ، وإله ذهب ابن مربح لموه المثاركة فها يتأبد ضرره كل في المنقسم .

وتثبت الشفعة للذمي على المسلم ، وكان الشعبي لا يرى الشفعة للنمي .

إب

عرض الدار على الشريك قبل البسع

٣١٧٣ _ أخبرنا عبد الواحد بن أحد المليحي ، أنا أبو محمد عبد الرحن بن أبي شويح ، أنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي نا على بن الجعد ، أنا زهير بن معاوية ، عن أبي الزبير

الله مفسرا أن رسول الله صلى الشعليه وسلم قال: «الشفعة فيها له يقسم، فاذا وقعت الحدود فلا شفعة » وأبو سلمة من الحفاظ ، وروى أبو الزبير - وهو من الحفاظ - عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ، ويخالف ما روى عبد الملك .

ُيُودْنَ شَوِيكُهُ ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَهُ ، وَإِنْ كُوهَ تَوَكَهُ . . مَنا حديث صحيح أخوجه مسلم(١١ ، عن أحمد بن يونس ، ويحيى بن محمى ، عن زمير .

الربع والربعة : المنزل الذي يربّع ُ به الإنسان ويتوطنه .

ويُروى عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قبال رسول الله يَرَاقِينَ : والشُّفعة في كل شرك ربعة ، أو حائط لا يصلح أن ببيع حق يُردُونَ مريك ، افإذا باع ولم يُردُونِه ، فهُو أحق به حتى يُردُونِه ، فقيه دلل على أن الشفعة لا تثبت إلا في العقار والأراضي ، وهو قول عامة أهل العلم ، فإن كان فها أحجار وأبنية ، فيثبت للشفيع أخذ الها تنعا للأرض.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن الشفعة تشيّت في جميع الأدوال المشتركة من العروض والحيوان وغيرها ، لما رُوي عن ابن أبي ملي كه ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله عليه : والشويك شفيع ، والشفعة في كل شيء ، (١٦) وهذا الحديث غير ثابت مسنداً ، إنما هو عن ابن أبي مليكة ، عن النبي عليه مسا

وفي الحديث دليل على أنه ليس للبائع أن محتلل لإبطال حق الشفيع وإذا أراد البيع ، فعله أن يعوض على الشريك ، فإن رغب فيه ، لم مختر عليه غيره ، فلو أخبره ، فتوك ، أو عفا عن الشفعة ، فلا يبطل به حقه عن

⁽١) (١٦.٨) في المساقاة: باب الشفعة ، وقد صرح أبو السربير في الحديدي روايات مسلم وهي الرواية التي سيذكرها المصنف بعد هذا الحديث فانتفت شبهة التدليس ، ؛

والكت سبه التعليس .

(٢) أخرجه الترمذي (١٣٧١) في الاحكام : باب ما جاء أن الشريك .

شغيع ، والطحاوي في « مماني الآثار » ٢٢٨/٢ ورجاله ثقات ، وإسناده صحيح ، واخرجه الطحاوي إيضا موصولا من طريق ابن جريج ، عسن عطاء ، عن جابر قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شسره .

الشفعة ، لأنه عفو قبل ثبوت الحق ، فإذا يسع ، فله أخذه عند بعض أهل السلم . وقال الحمكم : إذا أذن له وقال السيع ، فبلا شفعة له ، وقال الشعبي : من ببعت شفعت وهو شاهد لا يغيرها ، فلا شفعة له ، أما بعد السيع إذا علم به الشفيع ، فالأخذ يكون على الفور ، فإن أخو مع الإمكان بطل حقه ، وقبل : لا يبطل ما لم يض بلائة أيام ، وقبل : لا يبطل أبدأ ما لم يوض به ، أمّا إذا كان غائباً لم يعلم بالسع ، فهو على فشفعته وإن طالت المدة .

إب

وضع الخشب على حدار الحار

٣١٧٤ – أخبرنا أبو الحين الشّيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنــا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبد الرحمن الأعرج

عَنْ أَبِي هُمَرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ﴿ لاَ يَمْنَعُ أَحَدُكُمُ جَارَهُ أَنِ يَغُونُ أَبُو بَارَهُ أَنْ يَغُوذَ 'حَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ ، قَالَ : ثُمُ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةً : مَالِي أَرَاكُمُ عَنْها مُعْرِضِينَ ؟ ! وَاللهِ لأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكُمْ .

هذا حديث منفق على صعته(١) أخرجه محمد عن عبد الله بن مسلمة ،

وأخرجه ُ مُسلم عن مجيى بن مجيى ، كلاهما عن مالك .

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا : إذا بنى الرَّجل بناهُ ، فاحتاج فيه إلى أن يضع رأس الحُثب على جدار الجار ، فليس الجار مَعْهُ ، وإله ذهب الثافعي في القدم''' ، وهو قول أحمد

وذهب الأكثرون إلى أنه لا يجبر الجار عليه ، والحسبر محمول على الندب والاستجاب ، وحسن الجوار ، وهو قول مالك ، وأصحاب الرأي وعامة أهل العلم . وقال الشافعي في الجديد : هذا كما ردي عن سمرة بن جندب أنه كان له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار ومع الرجل أهلك ، وكان سمرة يدخل إلى نخله ، فيناذ في به ، فطلب إليه أن يبيعه فأبى ، فأنى النبي بين فذكر ذلك له ، فطلب إليه النبي بين أن يناقله فأبى ، فأبى ، فطلب إليه أن يناقله فأبى ، فابى ، فطلب إليه أن يناقله فابى ، فال : وفه له ولك كذا وكذا ، أمراً رغه فيه ، فابى ، فقال : وفه له كولك كذا وكذا ، أمراً رغه فيه ، فابى ، فقال :

قوله: (عضد)، أي: طريقة من النغل، وقبل: إنما هو عضيد، والعضيد من النخل: جدّع ثمّتناولُ والعضيد من النخل: جدّع ثمّتناولُ منه، فهو عضيد، وهذا كان على سبيل الرّدع عن الإضرار لا على سبيل الحمّة ، لأنهُ ليس في الحديث أنه قلع نخلهُ ، وهذا كما روي أن الضحاك

 ⁽۱) « الموطأ » ۲/٥/۲ في الاقضية : باب القضاء في المرفق ،
 والبخاري ٥٧٩/٥ في المظالم : باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في
 داره ، ومسلم (١٦٠٩) في المساقاة : باب غرز الخشب في جدار الجار .

 ⁽١) وقد جزم به الترمذي • وابن عبد البر • وهو نصه في «البويطي»
 قال البيهقي : لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلاعمومات
 لا يستنكر أن نخصها .

⁽⁷⁾ أخرجه أبو داوود (٢٦٢٦) في الاقشية من حديث حماد عن واصل مولى أبي عيينة ؟ قال : سمعت أبا جعفر محمد بن على الباقر يحدث عن سموة بن جندب ورجاله ثقات إلا أن المندري قال : في سماع الباقر مسن سموة بن جندب نظر ؛ وقد نقل من مولده ووفاة سمرة ما يتعدر معسه سماعه منه ؛ وقبل فيه ما يمكن معه السماع منه .

م المعروف بالجامع الكيثير المعروف بالجامع الكيثير الإنام جلال الدين السيوني

١٠ - ١٠٢٩٨ : « النَّيِّبُ أَحَقُ بِنَفْسِها من وَلَيِّهَا والْبِكُر تُسْتَأْذَنُ وَصَمْتُهَا إِفْرارُهَا ».

كر عن أبى حنيفة عن مالك عن عبدالله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس .

« ال مع الحــيم »

ا -۱۰۲۹۹ : «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِه) . عب خ د ن ه حب عن أبى رافع ، ط عب ك ه قط ق عن الشريد بن سويد ، طب عن يزيد بن الأسود (وورد من حديث سعد بن مالك رواه الطبراني في الأوسط وفي سنده عبد الكريم أبو أمية ضعيف) ".

٢ - ١٠٣٠٠ : « الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ مَا كَانَ » .
 طس والخرائطى في مكارم الأخلاق عن ابن عمر
 (وفي سنده عبيد بن كثير التمار ضعيف) (")

٣ - ١٠٣٠١ : ﴿ الْنَجَارُ ۚ اَحَقَّ بِشُفْعَة جَارِهِ يُنْتَظَرُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا واحداً ،

(۱) الحديث في الصغير برقم ٣٦٠٧ ورمز له بالصحة. والزيادة بن القوسين من هامش مرتضى . (والصقب) قال ابن الأثير في الهابة معناه : القرب والملاصقة والمراد به الشفعة . انظر الهابة جـ ٣ ص ٤١ (٢) الريادة من هامش مرتضى جـ

عب طحم والدارمي د ت حسن غريب ، " ن ه ق عن جابر " .

٤-١٠٣٠٢ : ﴿ اللَّهَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِه ^{'''} مَاكَانَ أَخْوَجُ ·

• حم الله ضريح عن الشريد ابن اسويد .

حط فى الجامع عن على [ورواه الطبراني من حديث رافع بن حديج بزيادة : واتَّخِلُوا ذكرَ الله عزَّ أُوجَلَّ تجارةً يأْتِكُمُ الرزق مِنْ غَيْر بضَاعة (٢)] .

(۱) الحديث في الصغير برقم ٣٦٠٨. قال المناوى: قال أحمد حديث منكر. وقال الرمدى: سألت عنه البخارى فقال لاأعلم أحدا رواه عن عطاء غير عبد الملك تفرد به وقال آبن معين : لم يروه غير عبد الملك وأنكروه عليه . وقال الصدر المناوى: عبد الملك خرج له مسلم واستشهد به البخارى ولم نخرجا له هذا إالحديث لتفرده به وإنكار الأثمة عليه فيه : وقوله (ينتظر مها) على البناء للمفول ، ومعناه ينتظر عقه من الشفعة ، وروى بالبناء للفاعل ، ومعناه ينتظر مها الصبى حتى يبلغ ، ا ه من المناوى : ولا السقب : بالسن والصاد في الأصل : القرب . انظر المهابة

ح۲ ص ۲۷۷

Ô

١١٠٠٤ : ﴿ الشَّرْكُ أَخْفَى فِي ` دَبِيب (النَّمْل (١١) اللَّه على الصَّفَا ، وَلَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكُفْرِ إِلاَّ تَرْكُ الصَّلاَةِ » .

حل عن ابن عباس.

٢٩ ــ ١١٠٠٥ : ٢٠ الشَّرُودَةُ يُرَدُّ ١١٠ عد في عن أبي هريرة (٢٠)

٣٠-٢١٠٠ : ﴿ الشُّعْرُ كَلاَّمٌ "بِمَنْزِلَة الْكَلاَّمِ [فَحَسنُهُ حَسَنُ الْكَلامِ . وَقَبِيحُهُ قَبِيُح الْكَلامِ اللهِ

قط في الأفراد . في عن عائشة . خ في الأدب . أطس وابن الجوزي في الواهيات عن ابن عمروا ، الشافعي في عن عروة مرسلا (۲)

(١) الذر : النمل الأحمر الصغير واحدتها ذرة ، وسئل ثعلب عنها فقال : إن مائة تملة وزن حبة ، والذرة واحدة منها . انظر النهاية

.. ومابن القوسين زيادة من الظاهرية .

(٢) الحديث في الصغير برقم ٤٩٣٦ عن أبي هريرة ورمز له بالضعف قال المناوي (الشرود برد) يعني إذا اشترى إنسان دابة كبدنة وغيرها فوجدها شروداً له الرد ، فإنه عيب ينقص القيمة نقصا ظاهرا ، وقال فيه عبد السلام ابن عجلان قال ابن حجر : ضعيف .

(٣) الحديث في الصغير برقم ٤٩٣٩ برواية البخاري في الأدب والطبراني في الأوسط عن ابن عمرو ، وأبو يعلى عن عائشة ورمز له بالحسن : قال=

١١٠٠٧ : ﴿ الشَّفَعَاءُ خَمْسَةً : الْقُرْآنُ ، وَالرَّحَمُ ، وَالْأَمَانَةُ ، ونَسِيُّكُمْ، وَأَهْلُ مِلْتِكُم ۚ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه (۱) الديلمي عن أبي هريرة .

« الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ » . ١١٠٠٨ - ٣٢

 ه . بز عن ابن عمر بإستاد نهيف. وقال أبوزعة : حديث منكر ، وقال البيهتي : ليس بثابت

« الشُّفْعَةُ فِيما لَمْ يُفْسَمُ ، الشُّفْعَةُ ولِيما لَمْ يُفْسَمُ ، فإذا لَوْقَعَتْ الحُدُودُ وصُرِّفَتْ الطُّرُقُ فَلاَ شُفَعَةً " ال

=المناوى : (خد – طس) وكذا أبو يعلى عن (ابن عمرو) بن العاص، قال الطبراني : لا يروى إلا سِلما السند ، قال في الأذكار إسناده حسن ، وقال الهشمي إسناده حسن ، وقال ابن حجر في الفتح بعد ماعزاه للبخاري في الأدب : سنده ضعيف ، أما رواية (ع) عن عائشة فقد قال الهيثمي فيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وثقه دحم وجاعة ، وضعفه ابن معين وجاعة ، وبقية رجاله رجال الصحيح .

(١) الحديث في الصغير برقم ٤٩٤٢ عن أبي هريرة ولم يرمز له يشيء قال المناوى : فيه عبد الله بن داود قال الذهبي : ضعفوه ، وعبد الملك بن عمر قال أحمد : مضطرب الحديث وقال ابن معنن : مختلط . والحديث ساقط من التونسية .

(٢) سبق التعليق على مثل هذا الحديث قريبا ، وهو من هامش مرتضى ت (٣) ذكر في صحيح الترمذي عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ــ إذا وقعت الجلود وصرفت الطرق فلا شفعة . قال=

مالك والشافعي . ق عن الزهرى عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب مرسلا . حب . ق . كر (عنه) إ عنهما عن أبي هريرة ، والشافعي . ق عن جابر .

٣٤-١١٠١٠ : « الشَّفْعَةُ لا تَرِثُ ولا تُورَثُ » . عد . ق عن ابن عمر .

٣٥-١١٠١١ : « الشفَّعَهُ في العَبِيدِ وفي كُلِّ شيءِ »

(َقَ) وضعفه عن ابن عباس (۱۱ .

٣٦-١١٠١٢ : « الشَّفْعةُ أُولَى من الجار ، والجارُوْأُولَى من الحَسَبِ ».

عب عن الشعبي مرسلا

= أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح ورواه بعضهم مرسلا عن أبي سلمة : انظر الترمذي ح ١ ص ٢٥٧ أبواب الاحكام (باب ما جاء في الشفعة) وماين القوسين ساقط من الظاهرية .

(۱) الحديث في الصغير برقم ٤٩٤٥ عن ابن عباس ورمز له بالضعف. قال المناوى : ورواه الرمذى بلفظ (الشفعة في كل شيء) وقال بعضهم: وصله غير ثابت . ومايين القوسين ساقط من الظاهرية :

٣٧-١١٠١٣ : « الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ في بَطْن أُمَّهِ ، والسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَقِي بَطْنها » .

البزار والطبراني في الصغير ورجال البزار رجال الصحيح عن أبي هريرة (١٠٠٠).

٣٨-١١٠١٤ : « الشَّقَىُّ مَنْ أَذْرَكَتْهُ السَّاعَةُ حَلَّا لَمْ يَمُتْ ».

الديلمي عن ابن عمر

٣٩_١١٠١ : (الشَّمْسُ تَطْلُعُ وَمَعها قرَن الشَّيْطان ، فإذا ارْتَفَعَتْ فارَقَها ، فإذا اسْتَوَتْ قارَنها ،

(۱) ذكر الحديث في مجمع الزوائد بلفظه عن أبي هريرة وعقب عليه الهيثمي بقوله : رواها البزار والطبراني في الصغير ورجال البزار رجالالصحيحانظر مجمع الزوائدج/ ص١٩٦ كتابالقدر(بابمايكتبعلي العبد في في بطن أمه) والحديث من هامش مرتضى الم

(٢) الحديث في الصغير برقم ٤٩٤٧ ولفظه [(الشي كل الشي من أُوكته الساعة حيا لم بمت) ورمز له بالضعف . قال المناوى : « الشي كل الشي الخ ، لأن الساعة لإتقوم إلا على شرار الحلق ، وقال شارحه حسن غرب .

صَبَرَ عن المَعْصِيَةِ كَتَبَ اللهُ له يَسْعَمِائَةِ دَرَجَةِ ، ما بَيْنَ اللَّرَجَتَيْنِ كما بَيْنَ تُخُوم ِ الأَرْضِينَ إلى مُنْتَهَى العَرْشِ مَرَّتَنْنَ ».

أبو الشيخ والديلمي عن على (١)

ن ﴿ ﴿ ١١٠٦٨ : ﴿ الصَّبِيُّ عَلَى شُفْعَتِهِ حَتَّى يُدْرِكَ ﴾ فإذا أَدْرَكَ فإِنْ شاءَ أَخذُوإِنْ شاءَ تَرَكَ ﴾ .

طس . طص . ق وضعفه عن جابر (۲)

٢١ - ١١٠٦٩ : ﴿ الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ حَمْسَ عَشْرَةَ أَتِيمَتْ عَلَيْهِ الحُدُّودُ ﴾ .

ق في الخلافيات وضعفه عن أنس .

(۱) الحديث فى الصغير برقم ۱۳۷٥ ورمز له بالضعف وهو برواية ابن أبى الدنيا فى الصبر وابن حبان فى كتاب الثواب عن على . قال المناوى قال ابن الحوزى : والحديث موضوع .

(۲) الحديث في الصغير برقم ۱۳۹ ه ورمز له بالضعف . قال المناوى :
 ورواه عنه الديلمي أيضا :

والحديث في مجمع الزوائد ح٤ ص ١٥٩ باب الشفعة وقال : رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه عبد الله بن بزيع وهو ضعيف ، والمسألة خلافية : انظر نيل الأوطار شرح منتي الأخبار حه ص٢٨٥ كتاب الشفعة :

٢٧ _ ١١٠٧٠ : « الصَّبَى الَّذِي لَهُ أَبُ تُمْسَحُ رَأْسُهُ إِلَى قُدَّامٍ » .

خ فى تاريخه وابن عساكر عن محمد بن سلمان ابن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال خ : منقطع (۱)

٢٣ - ١١٠٧١ : ﴿ الصَّخْرَةُ صَخْرَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ عَلَى نَخْلَةً ، والنَّخْلَةُ على نَهْرِ مِن أَنْهَارِ الجَنَّةِ وَتَحْتُ النَّخْلَةِ آسِية بِنْتُ مُزاجِمِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ ، وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَان يُنظَمان سُمُوط أَهْلِ الجَنَّةِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ ، .

طب عن عباده بن الصامت .

(۱) فى الظاهرية (عسح) بدل (عسح) ، والحديث فى الصغير برقم ١٣٨ و برواية البخارى فى التاريخ عن ابن عباس ورمز له بالضعف قال المناوى : (الذى له أب) أى حى عسح رأسه ندبا من أمام إلى خلف واليتم الذى مات أبوه وإن كان له أم عسح من خلف إلى قدام لأنه أبلغ فى الإيناس به .

(۲) الحديث في الصغير برقم ١٤٠٠ ورمز له بالضعف : ولل المناوى قال الهيشي : فيه محلد بن محمد الرعبي وهذا الحديث من منكراته ، وفي الميزان محمد الرعبي ، قال ابن عدى : حدث بالأباطيل فن ذلك هذا الحير وساقه إلى آخر ما هنا ثم قال – أعنى الذهبي – رواه الحطيب في فضائل القدس بإسناد مظلم وهو كذب ظاهر . اه وسموط جمع سمط بكسر السين وهو حيط النظم وقلادة أطول من المختقة ، انظر القاموس،



للملامة الفقيه علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاسساني الحنفي المترفى عام ٥٨٧ه هـ

> النــاشر زڪريا على يوسف

مطبعة الامام ١٣ شارع محدكريم بالقلعة بالقساهرة

وأما بند الفراغ من العمل قبل أن يراه المسصنع فكذلك - تيكان للصانع أن يبيمه نمن شياء ، كذا ذكر في الأميل لأن العالد ما وقع على عين المهمرل بل على مثله في الذمة لمسلح كرنا انه لو اشترى من مكان آخر وسلم البه جاز . ولو باعه الصانع وأراد المستصنع أن ينقض البيع ليس له ذلك ، ولو استهلكم قبل الرؤية فهو كالبائع اذا استهلَّكُ المبيع قبل التسليم .كذا قال أبو يرسف . فأما اذا أحضر الصانع العين على الصفة المنسروخة فقد سقط خبيار الصانع وللمتصنع الخيار لأن الصانع بائع ما لم يره فلا خيار له ، وأما المستصنع في ترى ما لم يره فكان له الخيار ، وإنما كان كذلك لا أن الم قود عليه وان كان معدوماً حقيقة فقد ألحق بالمرجود ليمكن القول بجواز العقد، ولا ن الحيسار كان ثابتاً لحما قبل الاحضار لمما ذكرنا أن العقد ذير لازم فالصانع بالاحضار الماقدين إذا أسقط أحدهما خياره انه يبقى خيار الآخر ، كذا هذا

هذا جواب ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم وروى عن أبي حنيفة رحمه الله ان لكل وا- يد منها الحبار ، وروى عن أبي يوسن اله لا خيار لهما جميهاً

هُ ﴿ وَأَنِّهِ رَوَانِهَ أَنْ يُوسِفُ أَنْ الصَّائِعِ قَدَ أَفْسَدَ مَنَاعُهُ وَقَطْعِ جَلَّهُ وَجَاءُ بَالَّ مِلْ على الصفة الشرواة ، فلوكان للستصنع الامتناع من أخذه لكان فيه اضرار بالصانع بخلاف دا اذا تطع الجلد ولم يعمل، فقال المستصنع لا أريد لانا لا ندري أن العمل يقع على الصفة المشروطة أولا فلم يكن الامتناع منه أضرارا

وجه رواية أبي حنية وحمه الله ان في تخيير كل واحد منهما دفع الضرر عنه والدواجب، والصبح المر الرواية لان في اثبات الخيار الصانع ما شرع له الاستصناء وهو دفع حاجة المستصنع. لا نهمتي ثبت الخيار للصانع فكل مافرغ عنه يتبعه من غير المستصنع فلا تندفع حاجة المستصنع

وقول أبي يوسف ان الصانع يتضرر بإثبات الخيار للستصنع مسلم

ولك ضرر المستصنع بالطال الحيار فوقيضرر الصانع باثبات الحيار المستصنع لان المسنوع إذا لم يلاممه وطولب بثمنه لا يمكمه بيع المصنوع من غيره بتيمة مله ولا يتعذر ذلك على التمانع لكثرة عارسته وانصابه لذلك. ولأن المستصنع إذا غرم ثمنه ولم تندفع حاجه لم يحصــــــل ما شرع له الاستصناع وهو الدفار. حاجته فلا بدمن اثبات الحيار له وانه سبحانه وتعالى المرفق.

فان سلم الى حداد حديداً إيعمل له اناء معلوما بأجر معلوم أو جلماً إلى خناف ليعمل له خفاً معلوما بأجر معلوم فذلك جار ولا خيار فيه . لأن هذا ليس باستصناع بل هو استنجار فكان جائزاً فان عمل كما أمر استحق الاجر . وان فسد فله أنَّ يضمنه حديداً مثله لانه ال أفسده فكأؤه أُخَذ حديداً له واتخز منه آنية من غير إذنه والاناء للصانع لأن المضمونات تعلل بالضمان.

كتاب الشفعة

الكلام في هذا الكناب يقع في مواضع: في يسان سبب ثبوت حتى الشفعة وفى بيان شرائط ثبوت حق الشفعة ، وفى بيان ما يتأكد به حق الشفعة ويستقر وفي بيان ما يَبطُّلُ به حق الشفعة بعد ثبرته ، وفي بيان ما يملك به المشفوع فبه وفى بيان طريقالتمليكوبيان كيفيته وفى بيانشرط التملكوفى بيان ما يتمالك يه وفي بيان المنملكوفي بيان المتملكمنه ؛ وفي بيان -كم اختلاف الشفيع والمشترى وفي بيان الحيلة في إبطال الشفعة ؛ وفي بيان أنها مكروهة أم لا .

أما سبب وجوب الشفعة فالكلام فيه في مرضعين (أحدهما) في بيان ماهية السبب (والثاني) في بيان كيفيته .

أما الأول فسبب وجوب الشفعة أحد الاشياء الثلاثة : الشركة في ملك المبيح والحلطة وهي الشركة فيحقوق الملك والجوار وان شئت قلت أحد الشيئين : سركة والجوار ، ثم الشركة نوعان : شركة في ملك المبيء ، وشركة في حقوقه دُّمْرِبِ والطريق وهذا عند أصحابًا رضي الله عنهم ، وقال الشافعي السبب هو و أ أشركة في ملك المبيع لا غير فلا تجب الشفعة عنده بالخلطة ولا بالجوار .

احتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : انهَا الشفَّـة في الحديث أثبات الشفعة في غير المقسرم ونفيها في المقسرم لأن كلية انعا لاثبات المذكور ونني ما عداه وآخره نني الشفعة على وقرع الحدود وصرف الطرق والحدود بين الجارين واقعة والطرق مصروفة فكانت آلثنمة منفية ؛ ولانالاخذ بالشفعة تملك مال المشترى من غير رضاه وعصمة ملكه وكون التملك اضراراً يمنع من ذلك فكان يتبغي أن لا يثبت حق الا خدد أصلا الا أنا عرفنا ثبرته فيها لم يقسم بالنص غير معقرل المعنى فبق الامر في المقسوم على الاصل أو ثبت معلولا بدفع ضرر خاص وهو ضرر القسمة لكونه ضرراً لازما لا يمكن دفعه الا بالشفعة، فأما ضرر الجوار فليس بلازم بل هو ممكن الدفء بالرفع ال السلطان والمقابله بنفسه فلا حاجة الى دفعه بالشفعة .

ولنا ماروي أنه سئل رسول الله على الله عليه وسلم عن أرض بيعت وليس لها شريك ولهأ جار ؛ فقال عليه الصلاة السلام الجار أحق بشفعتها (١٤٥٢) وهذا نص في الباب •

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الجار أحق بصقبه (١٤٥٣) بشفة (١٤٥٤) وهذا نصَّ في البــاب ، ولا أن حق الشفعة بسبب الشركة أنماً يثبت لدفع أذى الدخيل وضرره وذلك متوقع الوجرد عند المجــاورة فورود الشرع هناك يكون ورودا هنا دلالة ؛ وتعليل النص بعمرر القسمة غير سديد ؛ لان القسمة ليست بضرر بل هي تكميل منـافع الملك وهي ضرر غير واجب الدفع ؛ لان القسمة مشروعة ؛ ولهذا لم تجب الشفعة بسبب الشركة في العروض دفعا لضرر القسمة

وأما قوله يمكن دفع الضرر بالمقابلة بنفسه والمرافعة الى السلطان فنقول :أ وتد لا يندفع بذلك ؛ ولو اندفع فالمقابلة والمرافعة في نفسها ضور وضرر الجار السوء يكثر وجوده في كل ساعة فيبق في صرر دائم .

وأما الحديث فليس في صدره نني الشفعة عن المقسوم، لا نكلة (انعا) لاتقتضى نقى غير المذكور . قال الله تبارك وتعالى . انما أنا بسر منلكم ، ومذا لا ينغي أن يكون غيره عليه الصلاة والسلام بشرأ مثله وآخره حجة عليه . لانه علن عليه الصلاة والسلام سقوط الشفعة بشرطين : وقوع الحمدود وصرف الطرق والمعلق بشرطين لأيترك عاند وجود أحدهما وعنده يسقط بشرط واحد وهو وقوع الحسدود وان لم تصرف الطرق . ثم هر مؤول وتأويله فاذا وقات الحدود فتبايلت وصرفت الطرق فتباعدت فلإشفمة أو لاشفعة مع وجرد من لم ينفصل حدد وطريقه أو فلا شنعة بالقسمة كما لا شاعة بالرد بخيّار الرؤية ، لأن في القسمة معنى المبادلة فكان مُرضع الاشكال فأخبر أنه لا شفعة ليزول الاشكال والله سحانه وتعالى أعلم بالصواب .

وأما بيان كيفية السبب فالكلام فيه في موضعين (أحدهما) يعم حال انفراد الاساب واجتماعها (والثاني) يخص حالة الاحتماع .

أما الذي يعم الحالين جميعاً فهو أن السبب أصل الشركة لإ تدردا وأصل الجوار لا قدره حتى لو كان للدار شريك واحد أو جار واحد أخــذكل الدار بالشفعة كثر شركته وجواره أو قل .

وعلى هذا يخرج قول أصحابنا رضي الله عنهم في قسمة الشفعة بين الشركاء عند اتحاد السبب وهو الشركة أو الجوار أنها تقسم على عـدد الرؤوس لا على قدر الشركة ، وعند الشــافعي رحمه الله على قدر الشركة في ملك المبيع حتى لو كانت الدار بين ثلاثة نفر لاحــــدهم نصفها وللآخر ثلثها ولآخر سدسها فباع ماحب الصف نصيبه كانت الشنعة بين الباقين نصفين عندنا على عدد الرؤس وعده أثلاثا ثلثاه لصاحب النلث وثلثه لصاحب السدس على تدر الشركة

وجه قوله أن حق الشفعة من حُقوق الملك أنا أنه "بت لتكميل منافع الملك فبنقدر بقدر الملك كالثمرة والغلة •

ولنا أن المسبب في موضع الشركة أصل الشركة وقد استريا فيه فيستويان في

وأما بـد النراغ من العمل قبل أن يراد المسصنع فكذلك - ي كان الصائع أن يبيعه عن شياء ، كذا ذكر في الأصل لأن العالم ما وقع على عين المعمرل بل على مثله في الذمة ﴿ أَ ذَكُرُنَا أَنَّهُ لُو أَشْتَرَى مِنْ مَكَانَ آخَرُ وَسُلِّمُ اللَّهِ جَازَ ولو باعه الصانع وأراد المستصنع أن ينقض البيع ليس له ذلك ، ولو استبلكم قبل الرؤية فهوكالبـائع اذا استهلَّكُ المبيع قبل التسليم، كذا قال أبو يوسف، وللستصنع الخيار لآن الصانع بائع ما لم يره ولا خيار له ، وأما المستصنع فم يترى ما لم يره فكان له الخيار ، وإنماكان كذلك لائن المعقود عليه وانكان معدوماً حتميَّة فقد ألحق بالمرجود اليمكن القول بجواز العقد، ولا أن الحيــار كان ثابتاً لهما قبل الاحضار لما ذكرنا أن العقد ذير لازم فالصانع بالاحضار العاقدين إذا أسقط أحدهما خياره انه يبقى خيار الآخر ،كذا هذا

هذا جواب ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله عهم وروى عن أبي حنيفة رحمه الله ان لكل وا- د منها الحسار ، وروى عن أبي يوسف انه لا خيار لهما جميهاً

• وجدرواية أني يُوسف أن الصانع قد أفسد مناغه وقطع جلده وجاء بالـمل. على الصفة المشرو لة ، فلوكان للستصنع الامتساع من أُخِذُه لكَان فيه اضرار بالصانع بخلاف .ا اذا تطع الجلد ولم يعمل ، فقال المستصنع لا أريد لا نا لا ندري أن العمل يتع على الصفة المشروطة أولا فلم يكن الامتناع منه اضرارا بصاحبه فنبت الخبار

وجه رواية أبي حديد رحمه الله ان في تخيير كل واحد منهما دفع الضرر عنه وانه واجب؛ والصحيح نا در الرواية لان في اثبات الحيار للصانع ما شرع له الاستصناع وهو دفع حاجة المستصنع. لا زدمتي ثبت الحيار للصانع فكل مأفرخ عنه يتبعه من غير المستصنع فلا تندفع حاجة المستصنع

وقول أبي يوسف ان الصانع يتضرر بإثبات الحيار للستصدع مــــ

ولك ضرر المستصنع بابطال الخيار فوق ضرر الصافع باثبات الخيار المستصنع لأن المسنوع إذا لم يلائمه وطواب بثمنه لا يعكمه بيع المصنوع من غيره بقيمة منله ولا يتعذر ذلك على الصانع لكثرة ممارسته وانصابه لذلك. ولأن المستصنع إذا غرم ثمنه ولم تندفع حاجته لم يحصــــــل ما شرع له الاستصناع وهر اندفاح حاجته فلا يد من اثبات الخيار له وانه سبحانه وتعالى المرفق.

فانسلم الي حداد حديداً لجعمل له اناء معلوما بأجر معملوم أو جلداً إلى خناف ليعمل له خَمَّا معلومًا بأجر معلوم فذلك جاز ولا خيار فيه ، لأن هذا ليس باستصناع بل هو استنجار فكان جائزاً فان عمل كما أمر استحق الاجر ، وان فسد فله أن يضمنه حديداً مثله. لانه اا أفسده فكأنه أخذ حديداً له واتخذ منه آنية من غير إذنه والاناء للصانع لأن المضمونات تملك بالضمان . `

-- كتاب الشفعد

الكلام في هذا الكناب يقع في مواضع : في بيــان سبب ثبوت حق الشفعة وفي بيان شرائط ثبوت حق الشفعة ، وفي بيان ما يتأكد به حق الشفعة ويستقر وفي بيان ما يبطل به حق الشفعة بعد ثبرته ، وفي بيان ما يملك به المشفوع فيه وفى بيان طريقالتمليكوبيان كيفيته وفى بيانشرط التملكوفى بيان ما يتملك به 🚡 وفي بيان المتملكوفي بيان المتملكمنه ؛ وفي بيان حكم اختلاف الشفيع والمشترى وفي بيان الحيلة في إبطال الشفعة ؛ وفي بيان أنها مكروهة أم لا .

أماسبب وجرب الشفعة فالكلام فيه في مرضعين (أحدهما) في بيان ماهية السبب (والثان) في بيان كيفيته .

أما الأول فسبب وجوب الشفعة أحد الاشياء الثلاثة : الشركة في ملك المبيع والحلطة وهي الشركة في حقوق الملك والجوار وان شنت قلت أحد الشيئين : -رَهُ وَالْجُوارِ ، ثُمُ الشركة نوعان : شركة في ملك المبيء ، وشركة في حقوقه كَشْرِب والطريق وهذا عند أصحابنا رضي الله عنهم ، وقال الشافقي السبب هو تشركة في ملك اللبيع لا غير ولا تجب الشفعة عنده بالخلطة ولا بالجوارير.

احتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسالم أنه قال: انها الشغـة فر الحديث أثبات الشفعة في غير المقسرم ونفيا في المقسرم لا نكلية أنها لاثبات المذكور ونني ما عداه وآخره نني التنفعة لابد وقرع الحددود وصرف الطرق والحدود بين الجاربن واقعة والطرق مصروفة فكانت الشفعة منفية ؛ ولان الاخذ بالشفعة تملك ملك المشترى من غير رضاه وعصمة ملكه وكون التملك اضراراً يمنع من ذلك فكالدينبغي أن لا يثبت حق الانحــذ أصلا الا أنا عرفنا ثبرته فيها لَم يَقْسَمُ بِالنَّصُ غَيْرِ مُعَقِّرِكُ المُعَنَى فَبَقَ الْأَمْرُ فَى المُقْسُومُ عَلَى الْأَصْلُ أَو ثبت معلولا بدفع ضرر خاص وهو ضرر القسمة لكونه ضررآ لازما لا يمكن دفعه الا بالشفعة ، فأما ضرر الجوار فليس بلازم بل هو ممكن الدف بالرفع الى السلطان والمةابله بنفسه فلا حاجة الى دفعه بالشفعة .

ولنا ما روى أنه سنل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أرض بيعت وليس لها شريك ولها جار ؛ فقال عليه الصلاة السلام الجار أحق بشفعتها (١٤٥٢) وهذا نص في الباب •

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الجار أحق بصقبه (١٤٥٣) بشفعته (١٤٥٤) وهذا نص في البـاب ، ولا ن حق الشفعة بسبب الشركة انماً يثبت لدفع أذى الدخيل وضرره وذلك متوقع الوجرد عند الجحاورة فورود الشرع هنَّاكُ يَكُونَ ورودًا هنا دَلَالَةً ؛ وتعليلَ النَّصُ بِخَبْرِرِ القَسْمَةُ غَيْرِ سَدِيدٍ ؛ لأنَّ القسمة ليست بضرر بل هي تكيل منافع الملك وهي ضرر غير واجب الدفع ؛ لان القسمة مشروعة ؛ ولهذا لم تجب الشفعة بسبب الشركة في العروضُ دفعا لضرر القسمة

وأما توله يعكن دفع الضرر بالمقابلة بنفسه والمرافعة الىالسلطان فنقرك الم وتد لا يندفع بذلك ؛ ولو اندفع فالمقابلة والمرافعة في نفسها ضور وضرر الجار السوء يكثر.وجوده فى كل ساعة فيبقى فى ضرر دائم .

وأما الحديث قليس في صدره نني الشفعة عن المُقسوم ، لا ن كانة (الما) . لاتفتضى فني غير المذكور . قال الله تبارك وتعالى , انما أنا بشر مثلكم ، وهذا لا ينني أن يكون غيره عليه الصلاة والسلام بشرآ منله وآخره حجة عليه . لانه

علق عليه الصلاة والسلام سقوط الشفعة بشرطين : وقوع الحسدود وصرف الطرق والمعلق بشرطين لايترك عاد وجود أحدهما وعاده يدقمط بشرط واحد وهر وقوع الحمدود وان لم تصرف الطرق . ثم هر مؤول وتأويله فاذا وقات الحدود فتباينت وصرفت الطرق فنباعدت فلإ شفعة أو لا شفعة مع وجرد من لم ينفصل حده وطريقه أو فلا شفعة بالقسمة كما لا شامة بالرد بخيّار الرؤية ، لأن في القسمة معنى المبادلة فكان موضع الاشكال فأخبر أنه لا شفعة ليزول الاشكال والله سحانه وتعالى أعلم بالصواب .

وأما بيان كيفية السبب فالكلام فيه في موضعين (أحدهما) يعم حالُ انفراد الاسباب واجتماعها (والنابي) يخص حالة الاجتماع .

أما الذي يعم الحُالين جميعاً فهو أن السبب أصل الشركة لا تدرها وأصل الجوار لا قدره حتى لو كان للدار شريك واحد أو جار واحد أخـذكل الدار بالشفعة كثر شركته وجواره أو قل .

وعلى هذا يخرج قول أصحابنا رضي أنَّ عنهم في قدمة الشفعة بين الشركاء عند اتحاد السبب وهو الشركة أو الجوار أنها تقسم على عـدد الرؤوس لا على قدر الشركة ، وعند الشنافعي رحمه الله على قدر الشركة في ملك المبيع حتى لو كانت الدار بين ثلاثة نفر لاحـــــدهم نصفها وللآخر ثلثها ولآخر سدَّسها فباع ماحب الصف نصيبه كانت الشفعة بين الباقين نصفين عندنا على عدد الرؤس وعنده أثلاثا ثلثاه لصاحب النلث وثمانه لصاحب السدس على تدر الشركة

وجه قوله أن حق الشفعة من حقوق الملك له أنه "بت لتكميل منافع الماك

فتندر بقدر الملككالتمرة والغلة • ولنا أن السبب في موضع الشركة أصل الشركة وقد استريا فيه فيستويان في

وأما بعد الفراغ من العمل قبل أن يراد المستصنع فكذلك - ي كان الصافع أن يبيعه ممن شباء . كذا ذكر في الأصل لائن اليتدما وقع على عين المحرل بل على مثله فى الذمة لمرَّذ كرنا إنه لو اشترى من مكان آخر وسَـلم اليه جاز ، ولو باعد الصانع وأراد المستصنع أن ينقض البيع ليس له ذلك ، ولو استهلكم قبل الرؤية فهوكالبائع أذا استهلك المبيع قبل التسليم .كذا قال أبو يرسف ، وللمستصنع الخيار لآن الصانع بائع ما لم يره فلا خيار لة ، وأما المستصنع فَيْ بَرَى مَا لَمْ يَرِهُ فَكَانَ لَهُ الْحَيَارِ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلْكُ لا ثَنَ الْمِنْقُودُ عليه وان كانّ معدوماً حقيقة فقد ألحق بالمرجود ليمكن القرل بجواز العقد ، ولا ن الحيــار كِان ثابتاً لهما قبل الاحضار لما ذكرنا أن العقد ذير لازم فالصانع بالاحضار العاقدين إذا أسقط أحدهما خياره اله يبق خيار آلآخر ، كذا هذا

هذا جواب ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم أبي يوسف الله لاخيار لهما جميعاً

وبحدرواية أن يوسف أن الصانع قد أفسد مناغه وتطع جلاه وجاء بالسمل على الصفة المشروعة ، فلوكان للستصنع الامتساع من أخذه لكان فيه اضرأر بالصانع بخلاف ١٠ اذا تطع الجلد ولم يعمل ، فقال المستصنع لا أريد لا نا لا ندري أن السمل ينمع على الصفة المشروطة أولا فلم يكن الامتناع منه اضرارا بصاحبه فنبت الحيار

وجه رواية أبي حديدً رحمه الله ان في تخيير كل واحد منهما دفع الضرر عنه وانه وأجب. والصحيح قاءر الرواية لائن في اثبات الحيار للصانع ما شرع له الاستصناع وهو دفع حاجة المستصنع. لا نهمتي ثبت الحيار الصانع فكل مافرخ عنه يتبعه من غير المستصنع فلا تندَّفع حاجة المستصنع

وقول أنى يوسف ان الصانع يتضرر بإثبات الخيار للسنصنع مسلم

ولكن ضرر المستصنع بابطال الخيار فوقاضرر الصانع باثبات ألخيار المستصنع لان المصنوع إذا لم يَلاَئِمه وطولب بثمنه لا يمكه بيَّع للصنوع أن غيره بنَّيمةً منله ولا يتعذر ذلك علىالصانع لكثرة مارسته وانصابه لذلك. ولأن المستصنع إذا غرم ثمنه ولم تندفع حاجبه لم يحصــــــل ما شرع له الاستصناع وهر الدفاج حاجته فلا يد من اثبات الخيار له وانه سبحانه وتعالى المرفل.

فَأَنْ سَلِّمُ اللَّهُ جِدَادٌ حَدِيدًا لَيْعَمَلُ لَهُ إِنَّاءُ مَعْلُومًا فِأَجْرُ مُعْلُومٌ أَوْ جَلَّهُ إِلَى خذاف ليعمل له خذاً معلوما بأجر معلوم فذلك جار ولا خيار فيه ، لأن هذا لبس باستصناع بل هو استنجار فكان جائزاً فان عمل كما أمر استحق الاجر ، وان فسد فله أنَّ يضمنه حديداً مثله لانه لما أفسده فكأنه أخذ حديداً له وانخذ منه آنية من غير إذنه والاناء للصانع لأن المصمونات تعلك بالضمان .

كتال الشفعة

الكلام في هذا الكتاب يقع في مواضع : في بيــان سبب تبوت حق الشفعة وفي بيان شرّائط ثبوت حق الشَّفعة ، وفي بيان ما يتأكد به حق الشَّفعة ويستقر وفَ*يَانَ مَا يَبْطُلُ بِهِ حَقَّ الشَّفْعَةُ بِهِدْ ثُهِرَتُهُ ، وَفَيْ بِيَانَ مَا يَمْلُكُ بِهِ المُشْفُوعُ فَيْهُ وفى بيان طريقالتمليك وبيان كيفيته وفى بيانشرط التملكوفى بيان ما يتملك يه وفي بيان المتملكوفي بيان المتملكمنه ؛ وفي بيان حكم اختلاف الشفيع والمشتريَّ. وفي بيان الحيلة في إبطال الشفعة ؛ وفي بيان أنها مكروهة أم لا .

أما سبب وجوب الشفعة فالكلام فيه في مرضعين (أحدهما) في بيان ماهية السبب (والثاني) في بيان كيفيته .

أما الأول فسبب وجوب الشفعة أحد الاشياء الثلاثة: الشركة في ملك المبيح والخلطة وهي الشركة في حقوق الملك والجوار وان شنت قلت أحد النبينين : -رَهُ وَالْجُوارَ ، ثُمُ الشركة نوعان : شركة في ملك المبيع ، وشركة في حَقِرَقُهِ كَاشَرِب والطِريق وهذا عند أصحابنا رضي الله عنهم، وقال الشافعي السبب هو أشركة فى ملك المبيع لا غير فلا تجب النفعة عندٍه بالخلطة ولا بالجولور. احتج بما روى عن رسول الله على الله عليه وسالم أنه قال: انها الشفة في مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة (١٤٥١) فعسدر الحديث اثبات الشفعة في غير المقسرم ونفها في المقسرم لائن كلية إنها لاثبات المذكور ونني ما عبداد وآخره نني الشفعة عالم وقع الحسدود وصرف الطرق والحدود بين الجارين واقعة والطرق مصروفة فكانت الشفعة منفية ؛ ولان الاخذ بالشفعة تملك مال المشترى من غير رضاه وعصمة ملكه وكون التملك اضراراً يمنع من ذلك فكان ينبعى أن لا يثبت حق الانحد أصلا الا أنا عرفنا ثبرته فيما لم يقسم بالنص غير معقول المعنى فيق الامر في المقسوم على الاصل أو ثبت معلو لا بدفع ضرر خاص وهو ضرر القسمة لكونه ضرراً لازما لا يمكن دفعه الا بالشفعة ، فأما ضرر الجوار فليس بلازم بل هو ممكن الدفع بالرفع الى السلطان والمةابله بنفسه فلا حاجة الى دفعه بالشفعة ،

ولنا ما روى أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أرض بيعت وليس لها شريك ولها جار ؛ فقال عليه الصلاة السلام الجار أحق بشفعتها (١٤٥٢) وهذا نص في الباب .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الجار أحق بصقبه (١٤٥٣) والصقب الملاصق أي أحق بما يليه وبما يقرب منه ؛ وروى الجسار أحق بشفة له (١٤٥٤) وهذا نص في الباب ، ولا أن حق الشفعة بسبب الشركة انعال ينبت لدفع أذى الدخيل وضرره وذلك متوقع الوجرد عند المجاورة فورود الشرع هناك يكون ورودا هنا دلالة ؛ وتعليل النص بخمرر القسمة غير سديد ؛ لأن القسمة لبست بضرر بل هي تكيل منافع الملك وهي ضرر غير واجب الدفع ؛ لان القسمة مشروعة ؛ ولهذا لم تجب الشفعة بسبب الشركة في العروض دفعا لضرر القسمة

وأما توله يمكن دفع الضرر بالمقابلة بنفسه والمرافعة الى السلطان فنقو^{ل إ} وتد لا يندفع بذلك ؛ ولو اندفع فالمقابلة والمرافعة فى نفسها ضرر وضرر الجار السو. يكثر وجرده فى كل ساعة فيبقى فى ضرر دائم .

وأما الحديث فليس في صدره نبي الشذمة عن المتسرم . لأن كانة (انما) لا تفتضى نني غير المذكور . قال الفقبارك وتعالى ، انما أنا بشر مللكم ، وهذا لا ينتي أن يكون غيره عليه الصادة والسلام بشراً مثله وآخره حجة عليه . لانه عليه الصلاة والسلام بشراً مثله وآخره حجة عليه . لانه علم الصلاة والسلام بشرطين : وقوع الحمدود وصرف الطرق والمعلن بشرطين لا يقرك عند وجود أحدهما وعنده يسقط بشرط واحد وهر وقوع الحمدود وان لم تصرف الطرق . ثم هر مؤول وتأويله فاذا وقت الحدود فتباينت وصرفت الطرق فتباعدت فلا شفعة أو لا شفعة مع وجرد من لم ينفصل حدد وطريقه أو فلا شفعة بالقسمة كما لا شفعة مارد بخيار الرؤية ، لم ينفصل حدد وطريقه أو فلا شفعة بالقسمة كما لا شفعة بالرد بخيار الرؤية ، لائن في القسمة معني المبادلة فكان موضع الاشكال فأخبر أنه لا شفعة ليزول الاشكال واقد سيحانه وتعالى أعلم بالصواب .

وأما بيان كيفية السبب فالكلام فيه في موضعين (أحدهما) يعم حال انفراد الاسباب واجتماعها (والنافي) يخص حالة الاجتماع.

أما الذى يعم الحالين جميعاً فهر أن السبب أصل الشركة لا قدرها وأصل الجوار لا قدره حتى لو كان للدار شريك واحد أو جار وا-د أخـذكل الدار الشفعة كثر شركته وجواره أو قل .

وعلى هذا يخرج قول أصحابنا رضى الله عنهم فى قسمة الشفعة بين الشركا، عند اتحاد السبب وهو الشركة أو الجوار أنها تقسم على عمدد الرؤوس لا على قدر الشركة ، وعند الشافعى رحمه الله على قدر الشركة فى ملك المبيع حتى لو كانت الدار بين ثلاثة نفر لاحسدهم نصفها وللآخر ثلثها ولآخر سدسها فباع ماحب النصف نصيبه كانت الشفعة بين الباقين نصفين عندنا على عدد الرؤس وعدد أثلاثا ثلثاد لصاحب النلث و ثائه لصاحب السدس على تدر الشركة

وجه قوله أن حق الشفعة من حُقوق الملك أرَّنه "بت اسكيل منافع الملك المُّنة والغلة .

ولنا أن السبب في موضع الشركة أصل الشركة وقد استويا فيه فيستويان في

الاستحقاق، والدليل على أن السبب أصل الشركة دلالة الإجماع والمعقرل؛ أما دلالة الاجماع فلأن الشفيع إذا كان واحداً بأخذ كل الدار بالشفعة ، ولوكان السبب قدر الشركة لتقدر حتى الا خذ بقدرها .

وأما المعقول فلأن حق الشفعة إنها يثبت لدفع أذى الدخيل وضرره والضرر لا يندفع إلا بأخــذكل الدار بالشفعة فدل أن حبب الاستحقاق في الشركة هر أصل الشركة وقد استويا فيه فبعد ذلك لا يخلو : إما أن يأخذأحدهما الكل دون صاحبه ، واما أن يأخذ كل واحد منهما الكل لا سبيل إلى الا ول ، لا نه ليس أحدهما بأولى من صاحبه ولا سبيل الى النانى لاستحالة تملك دار واحدة في زمان واحد من اثنين على الكمال فننصف بينهما عملا بكمالالسبب بقدر الامكان ومثل هذا جائز فان من هلك عن ابنين كان ميراثه بينهما نصفين ، لان بنوة كل واحد منهما سبب لاستحقاق كل الميراث الا أنه لا يمكن إثبات الملك في مال واحد لكل واحد منهما على الكمال لتضايق المحل فينصف بينهما فكذا هذا .

وكذلك إذا كان لدار واحسدة شفيعان جاران جوارهما على النفاوت بأن كان جوار أحدهما بخمسة أسداس الدار وجوار الآخر لسدسها كانت الشفعة بينهما نصفين لاستواتهما في سبب الاستحقاق وهو أصل الجوار .

للآخر أن يأخـذكل الدار بالشفعة لوجود سبب الاستحقاق لاكل في حق كل واحد منهما واتما القسمة للتزاحم والتعارض على مابينا فاذا أسقط أحدهما زال التراحم والتعارض فظهر حق الآخر في الكل فيأخذ الكل .

وكذلك لوكان الشفعاء جماعة فأسقط بعضهم حقه فللباقين أن يأخذوا الكل

ولوكان للدار شفيعان وأحسدهما غامب فللماضران أن يأخذكل الدار بالشفعة لان سبب ثبوت الحق على الكمال وجد في -قه وقد تأكد حقه بالطالب ولم يعرف تأكد حقالنائب لانه محتمل يحتمل أن يطلب، ويحتمل أن لايطلب

إو يعرض فلم يقع التعارض والتراحم فلا يمنع الحاضر من استيقاء حقهالنا ب الله كالم الماكد والعدم بل يقضي له بالكل عملاً بكمال السب من غير تعارض : مخلاف ما اذا كان لرجلين على رجل ألف درهم فبلك الرجل وزك ألف درهم وأحمد صاحبي الدين غائب أنه لا يسلم الى الحاطر الاخمسمائة زان هناك حقكل واحد منهما يساوي حق الآخر في التأكد فيقسم بينهما على سرية لوقوع التعارض والتزاحم.

وكذلك لوكان للدار شفعاء بعضهم غائب . وبعضهم حاضر يقضى بالدار بن الحضور على علىدرؤسهم لما قلنا ، ولو جعل بعضهم نصبه لبعض لم يصح جمله في حتى غيره وسقط حق الجاعل وقسمت على عدد رؤس من بقى ؛ لا ن حن الشفعة مما لا يحتمل النقل لانه ليس بأمر ثابت في المحل فيطل الجعل في حق غيره وسقط حقه لكون الجعل دليال الاعراض وبقىكل الداربين الباقين مقسمونها على عدد الرؤس لما ذكرنا .

ولوكان أحدهم حاضراً وتمضى له بكل الدار ثم جاء آخر يقضى له بنصف ما في يد الحــــاضر ، فإن جاء ثالث يقضي له بثلث ما في يدكل منهما لوقوع المارض والتزاحم لاستوا. الكل في سبب ثبرت ألحق وتأكده فيقسم بينهم على السوية .

ولو أخذ الحاضر الكل ثم تدم النائب وأراد أن يأخذ النصف ، فقال له الحماضر أنا أسلم لك الكل ، فإما أن تأخذ أو تدع فليس له ذلك وللذى تدم أن يأخذ النصف ، لار__ القاضي لما قضى للحاضر كمل الدار تضمن قضاؤه بغلان حق الغائب عن النصف وصــار الغائب مقضيا علمية في ضمن القضاء نسائر بالكل فبدذلك وان بطل القضاء لكن الحق بعدما بطل لا يتصور ت د. . ولو قضى بالدار للحاضر ثم وجد به عيباً فرده ثم تدمالغالب فليس له مَا يَحْدُ بِالبِيعِ الأولى الا نصف الدار سموا، كان الرد بالعيب بقضا، أو بغير فسا. . وسراً . كان قبل القبض أو بعده لما ذكرنا أنه لما قضى القاضي للحاضر كمر الدار بالشفعة فقد أبطل حق النسائب عن النصف وصار هو مقضياً عليه

الاستحقاق، والدليل على أن السبب أصل الشركة دلالة الاجمل والمعقول؛ أما دلالة الاجماع فلأن الشفيع إذا كان واحداً بأخذ كل الدار بالشفعة ، ولوكان السبب قدر الشركة لتقدر حق الأخذ بقدرها .

وأما المعقول فلأن حق الشفعة إنها يثبت لدفع أذى الدخيل وضرره وأنضرر لا يندفع إلا بأخــذ كل الدار بالشفعة فدل أنَّ سبب الاستحدَّاق في الشركة هو أصل الشركة وقد استويا فيه فبعد ذلك لا يخلو : إذا أن يأخذأحدهما الكل دون صاحبه ، واما أن يأخذ كل واحد منهما الكل لا سبيل إلى الا ول ، لا نه ليس أحدهما بأولى من صاحبه ولا سبيل الى النانى لاستحالة تملك دار واحـدة في زمان واحد من اثنين على الكمال فننصف بينهما عملا بكمالالسبب بقدر الامكان ومثل هذا جائز فان من هلك عن ابنين كان ميراثه بينهما نصفين ، لان بنوة كل وَاحد منهما سبب لاستحقاق كل الميراث الا أنه لا يمكن إثبات الملك في مال واحد لكل واحد منهما على الكمال لنضايق المحل فينصف بينهما فكذا هذا".

وكذلك إذا كان لدار واحمدة شفيعان جاران جوارهما على النفاوت بأن كان جوار أحدهما بخمسة أسداس الدار وجوار الآخر لسدسها كانت الشفعة يينهما نصفين لاستوائهما في سبب الاستحقاق وهو أصل الجوار .

وعلى هذا مخرج ما إذا كان للدار شفيعان فأسقط أحدهما الشفعة أن للآخر أن يأخـذكل الدار بالشفعة لوجود سبب الاستحقاق لاكل في حقكل واحد منهما وانما القسمة للتزاحم والتعارض على مابينا فاذا أسقط أحدهما زال التراحم والتعارض فظهر حق الآخر في الكل فيأخذ الكل .

وكذلك لوكان الشفعا. جماعة فأسقط بعضهم حقه فللباقين أن يأخذوا الكل

ولوكان للدار شفيعان وأحسدهما غائب فللحاضران أن يأخذكل الدار بالشفعة لان سبب ثبوت الحق علىالكمال وجد في حقه وقد تأكد حقه بالطاب ولم يعرف تأكد حقالة أثب لانه محتمل يحتمل أن يطلب، ويحتمل أن لايطلب

أو يعرض فلم يقع التعارض والتزاحم فلا يمنع الحاضر من استيفاء حقّهالثابت للنا كد بحق يحتمل الناكد والعدم بل يقضى له بالكل عملا بكمال السبب من غير تعارض . بخلاف ما اذا كان لرجلين على رجل ألف درهم فهلك الرجل وترك ألف درهم وأحمد صاحى الدين غائب أنه لا يسلم الى الحاضر الاخمسمائة لائن هناك حقكل واحد منهما يساوى حق الآخر في التأكد فيقسم بينهما على السوية لوقوع التعارض والتزاحم .

وكذلك لو كان للدار شفعاء بعضهم غائب، وبعضهم حاضر يقضي بالدار بين الحصور على عدد رؤسهم لما قلنا ، ولو جمل بعضهم نصيبه لبعض لم يصح جعله في حتى غيره وسقط حق الجاعل وقسمت على عدد رؤس من بقي ؛ لأن حق الشفعة مما لا يحتمل النقل لانه ليس بأمر ثابت في المحل فبطل الجعل في حق غيره وسقط حقه لكون الجعل دليـــــل الاعراض وبقىكل الدار بين الباقين فيقسمونها على عدد الرؤس لما ذكرنا .

ولوكان أحدهم حاضراً فتضي له بكل الدار ثم جاء آخر يقضي له بنصف ما في يد الحـــاضر ، فإن جاء ثالث يقضي له بثلث مافي يدكل منهما لوقوع العارض والتراحم لاستواء الكل في سبب ثبرت الحق وتأكده فيقسم بينهم على السوية .

ولو أخذ الحاضر الكل ثم تدم الغائب وأراد أن يأخذ النصف ، فقال له الحماضر أنا أسلم لك الكل ، فإما أن تأخذ أو تدع فليس له ذلك وللذى قدم أن يأخذ النصف ، لار. الةاضي لما قضى للحاصُّر كمل الدار تضمن قضاؤه بطلان حق الغائب عن النصف وصبار الغائب مقضيا علية في ضمن القضاء للحاضر بالكما فعد ذلك وان بطل القضاء لكن الحق بعد ما بطل لا يتصور عرده . ولو قضى بالدار الحاضر ثم وجد به عيباً فرده ثم تدمالغائب فليس له - يأخذ بالبيع الاول الانصف الدار سوا. كان الرد بالعبب بقضاء أو بغير فَسَاء . وسراءً كان قبل القبض أو بعده لما ذكرنا أنه لما قضى القاضي الحاضر بكر الدار بالشفعة فقد أبطل حق النبائب عن النصف وصار هو مقضيا عليه

ضرورة القضاء على المذترى فبطلت شفعته في دندا النصف فلا محتمل العود : سراءكان الرد بالعب بنضاء أو بغير قضاء لانه انها بطل-قه فىالنصف بالقضاء بالشفعة وبالرد بالعب لا يتبين أن القضاء بالشفعة لم يكن. وكماذا يستوى فيه الرد قبل القبض وبعده لما قينا .

ولو أراد الغائب أن يأخذ كل الدار بالشفعة برد الحاضر بالعيب ويدع البيع الأول ينظر ان كان الرد بغير قضاء فله ذلك : لأن الرد بغير قضاء بيع مطلق فكان بيما جديداً في حق الشفعة فأخذ الكل بالشفعة كما يأخــذ بالبيع المبتدأ هكذا ذكر محمـــــد وأطلق الجواب ولم يفصل بينها إذا كان الرد بالعب قبل الةبض أو بعده ؛ من مشايخنا من قال ما ذكر من الجواب مجمول على ما بعض القبض، لأن الردقبل القبض بدير تضاء بيع جـديد وبيع العقار قبل القبض وأبي يرسف رحمها الله .

ومنهم من قال : يستقيم على مذهب الكال لأن رضا النيفيع ههنا غير معتبر لكونه مجبوراً في التمليك فكان رضاه ملحقاً بالعدم، وانكان بقضاء فليس له أن يأخذ لإنه فسخ مطلق ورفع العقد من الأصل كأنه لم يكن والآخذ بالشفعة

ولو أطلع الحـاضر على عيب قبل أن يقضى له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدَّم الغائب فان شا. أخذ الكمل وان شا. ترك ، لأن القياضي إذا لم يقض بالشفعة للحاضر لم يطل حق الغـائب بل بقى فى كل الدار لوجود سبب استحقاق الـكمل الا أنه لم يظهر لمزاحمة الحساضر في الكل وبالتسليم زالت المزاحمة فظهر حق

ولو رد الحاضر الدار بالعيب بعد ما قضى له بالشفعة ثم حضر شفيعان أخذا ثلثي الدار بالشفعة والحكم في الاثنين والنلاث سـوا. يسقط حق الغائب بقدر حصة الحاضر لما قلنا .٠

وكذا لوكمان الشفيع الحاضر اشترى الدار من المشترى ثم حضر الغائب ؛

فان شاء أخذكل الدار بالبيع الأول . وان شــاء أخذكاما بالبيع النانى ؛ أما الأخذ بالبيع الأول فلأن حق الحاضر في الشفعة قد بطل بالشراء من المشترى لكرن الثيراء منه دليل الاعراض فزالت المزاحمة للوجبة للقسمة فبقرحق الغامب ن كل الدُّر فيأخذ الكل بالبيع الأول، ان شياء بخلاف الشفيع إذا اشترى الدار المشغوعة من صاحبها أنه لاتبطل شفعته لأن البطلان بالاقدام علىالشراء ولا حق له قبل الشراء ليبطل به .

وأما الأخذ بالبيع الثاني فلأن البيع الثاني وجد ولا حق للحاضر في الشفعة لصيرورته معرضا بالشراء فيظهر حق الآخذ بالكل جولوكان المشترى الأول شفيعًا للدار فاشتراها الشفيع الحاضر منه ثم قدم الغائب ، فإن شاء أُخذ نصف الدار بالبيع الاول ، وان شا. أخذكاما بالبيع الثاني .

أما أخد النصف بالبيع الأول فلأن المشترى الأول لم يثبت له حق قبل الشراء حتى يكون بشرائه معرضاً عنه ، فإذا باعه من الشفيع الحـاضر لم يثبت للنائب إلا مقدار ما كان يخصه بالمزاحه مع الاول وهو النصف .

وأما أخذ الكل بالعقد الناني فلأن السبب عند البيع الأول أوجب الشفعة للكل في الدار ، وقد بطل حق الشفيع الحياضر بالشرَّاء لكون الشراء دليل الاعراض فبقي حق المشترى الاول والغـــالب في كُل الدار ؛ فيقسم بينهما للتراحم فيأخذ النامب نصف الدار بالبيع الاول إن شاء ، وان شاء أخذ الكل بالعقد الثانى ، لان السبب عند العقد النانى أوجب للشفيع حق الشفعة ثم بطل حَقَ الشَّفيع الحاضر عند العقد الأول ، ولم يتعلق باقدامه على الشراء الناني بعقده حق لاعراضه ، فكان للغائب أن يأخذكل الدار بالعقد الناني .

ولوكان المشترى الاول أجنبيا اشترادا بألف فباعها من أجنى بألفين ، ثم - ضر الشفيع ، فالشفيع بالخيرار إن شاء أخذ بالبيع الاول ، وإن شاء أخذ بالبيخ النانى لوجرد سبب الاستحقاق وشرطه عندكل واحد مزالبيعينا فكان إ الخيار ، فإن أخذ بالبيع الاثول سلم الثمن الى المشترى الاثول ، والعهدة عليهُ

19/ 3/

م ۲۲۸۸ و یسترد المشتری النانی اللی من الا ول : وان أخذ بالبیع و ینفسخ البیع النانی و یسترد المشتری النانی غیر أنه ان وجد المشتری النانی والدار النانی تم البیعان جمیعاً والعهدة علی النانی سواء کان المشتری الاول حاضراً أو غانبا وان فی یده فله أن یأخذ بالبیع النانی سواء کان المشتری الا ول والنانی : أراد أن یأخذ بالبیع الاول فلیس له ذلك حتی خضر المشتری الا ول والنانی : هکذا ذکر الفاضی الامام الاسبیجایی علیه الرحمة فی شرحه مختصر الطحاوی ولم یحك خلافاً م

وذكر الكرخى عليه الرحمة أن هذا قول أبى حنيفة ومحمد علمهما الرحمة ، وعند أبى يوسف رحمه الله حضرة الاول ليست بشرط وللشفيع أن يأخمذ من الذى في يده ويدفع اليه ألفاً ويقال له اتبع الاول وخذ منه ألفاً وإنكان النانى اشتراه بألف يؤخذ منه ويدفع اليه ألفاً .

وجه قول أبي يوسف أن حق الشفعة حق متعلق بعين الدار فلا يشترط لاستيفائه حضرة المشترى .

مسيد حسور الله المستخد من غير حضرة المشترى الاول يكون قضاء على الغانب وجه قولها أن الاخد من غير حضرة المشترى الاول على المشترى الاول على الان الاخد بالبيع الاول يوجب انفساخ البيع الاول على المشترى الاول على ما نذكره في موضعه إن شاء الله تبارك و تعالى فيكون قضاء على الغائب من غير أن يكون عنه خضم حاضر وأنه لا يحوز ؛ وقوله حق الشفعة متعلق بالعين عنر غ بل لاحق في العين وانها الشابت حق المملك على المشترى فلا بد من حضرته ، ولوكان المشترى باع نصف الدار ولم يبع جميعها فجاء الشفيع وأراد حضرته ، ولوكان المشترى باع نصف الدار ويطل البيع في النصف الثاني من المشترى ، لانه تبين أنه الناني بالبيع الاول انفسخ البيع في النصف الثاني من المشترى ، لانه تبين أنه الكال بالبيع الاول انفسخ البيع في النصف الثاني من المشترى ، لانه تبين أنه

تقدم على حق الشفيع فى قدر النصف . وان أراد أن يأخـذ النصف بالبيع الثانى فله ذلك . لان شرط الاستحقاق وهو البيع وجد فىالنصف وبطلت شفعته فى النصف الذى فى يد المشتمرى الاول لوجود دليل الإعراض .

ولوكان المشترى لم يبع الدار ولكنه وهبها من رجل أو تصدق بها على رجل وقبضها الموهوب له أو المتصدق عليه ثم حضر الشفيع والمشترى والموهوب له حاضر أن أخذها الشفيع بالبيع لا بالهبة لأن كون العقد معاوضة من شرائط الاستحقاق على ما نذكره إن شا. أن تمالى . ولا بد من حضرة المشترى حتى لو حضر الشفيع ووجد الموهوب له فلاخصومة معه حتى يجد المشترى فيأخذها بالبيع الأول والنمن للمشترى و تبطل الهبة كذا ذكر القاضى من غير خلاف .

وأما الكرخى فقد جعله على الخلاف الذي ذكرنا أن الذي فى يده الدار وهو الموهوب له لم يكن خصما عنسدهما ، وعند أبي يوسف يكون خصما كما في الله المسلم ، ولو وهب المشترى فصف الدار مقسوما وسلمه إلى الموهوب له ثم حضر التفيع وأراد أن يأخذ النصف الباقى بنصف الثمن ليس له ذلك ولكمية بأخذ جميع الدار بجميع الثمن أو يدع لأن فى أخذ البعض دون البعض تفريق الصفقة على المشترى وإذا أخذ الكل بطلت الهبة وكان النمن كله للشترى لا للوهوب له على المشترى لا للوهوب له

ولو اشترى داراً بألف ثم باعها بألفين فعلم الشفيع بالبيع الشانى ولم يعلم بالبيع الأول كان بألف بالبيع الأول كان بألف بالبيع الأول فاخذها بقضاء أو بغير قضاء ثم علم أن البيع الأول كان بألف فليس له أن ينقض أخذه لإنه لما أخذها بالبيع النانى فقد ملكها وحق التعليك بالبيع الأولى بعد تبيوت الملك له لا يتصور فسقط حقه فى الشفعة فى البيع الاول ضرورة ثبوت الملك له والثابت ضرورة يستوى فيه العلم والجمل .

فان اشترادا بألف ثم زاده فى الثمن ألفاً فعلم الشفيع بالالفين ولم يعلم أن الالف زيادة فاخذها بألفين ، فإذا أخذ بقضاء القساصى أبطل الفاضى الزيادة وقتى له بالالف ؛ لان الزيادة غير ثابتة شرعاً فى حق الشفيع فكان القضاء الزيادة قتناء بما ليس بثابت فيبطلها القاضى ، وأن أخذها بغير قضاء فليس له أن ينقض أخذه ؛ لان الاخدذ بغير قضاء بمنزلة شراء مبتدأ فسقط حقه في الشفعة .

ولوكان المشترى حـين اشتراه بألف ناقضه البيع ثم اشتراه بألفين فأخذ

p) 3

الشفيع بألفين ولم يعلم بالبيع الأول ثم علم به لم يكن له أن ينقضه ، سمراءكان بقضاء أو بغير قضاء لانه اجتمع بيعان لا يمكن الاخذ بهما ، فأذا أخذ بأحدهما انتقض الآخر والله عزوجل أعلم .

وإذا كان للدار جاران أحـدهما غالب والاخر حاضر فغاصم الحاضر الى قاض لا يرى الشفعة بالجوار فأبطل شفعته ثم حضر النسائب فداصمه الى قاض يرى الشفعة قضى له بجميع الدار لان قضاء القاضىالاول صادف محل الاجتهاد فنفذ و بطلت شفعة الحاضر فبقى حقالفائب في كل الدار لوجود سبب استحقاق الكل فيأخذ الكل بالشفعة ؛ ولو كان القاضي الا ول قال : أبطلت كل الشفعة التي تنعلق بهذا البيع لم تبطل شفعة النائب كذا قاله محمد وهو صحيح لا ثه قضاء على النائب وأنه لا يجرز والله سبحانه وتعالى اعلم •

وأما الذي يحص حالة الاجتماع فهو أرف أسباب استحقاق الشفعة اذا اجتمعت يراعي فها الترتيت فيقدم الاقوى فالاقوى فيقدمالشريك على الخليط والخليط على الجار لما روى عن رسول الله (ص) أنه قال : الشريك أحق من الخليط والخليط أحق من غيره (١٤٥٥) ولان المؤثر في ثبوت حق الشفعه هو دفع ضرر الدخيل وأذاه وسبب وصولالضرر والاذى دو الاتصال والاتصال على هذه المراتب فالاتصال بالشركة في عـين المبيع أقوى مِن الاتصال بالخلط والاتصال بالخلط أقوى من الاتصال بالجوار ، والترجيح بقوَّة النأثير ترجيح صحيح ، فإن سلم الشريك وجبت للخليط ٠

وان اجتمع خليطان يتمدم الا خص على الا عم ، وان سلم الخليط وجبت * للجار ال قلنا ، وهذا جواب ظاهر الرواية ، وروى عن أبي يوسف أنه اذا سلم الشريك فلا شفعة لغيره •

وجه رواية أبيوسف أن الحق عند البيع كان للشريك لا لنيره ، ألا ترى أن غيره لا يملك المطالبة فاذا سلم سقط الحقُّ أصلا ؛ والصحيح يزواب ظاهر الرواية لا نكل واحد من هذه الا شياء النلاثة سبب صالح الاستحقاق الا أنه يرجح البعض على البعض لقوة في الـأثير على ما بينا ، فاذا سلم السريك التحقت

شركته بالعدم وجعلت كأنها لم تكن فيراعي الترتيب في البــاقى كما لو اجتمعت الحلطة والجوار ابتداء.

وبيان هذا في مسائل دار بين رجلين في سكة غير نافذة طريقها من هذه السكة باع أحدهما نصيبه فالشفمة لشريكه لان شركته في دينٌ الدار وشركة أهل السكة في الحقوق فكان الشريك في عين الدار أولى بالشفعة ، فاذا سلم فالشفعة لاهلالسكة كلهم يستوي فيتالملاصق وغير الملاصق لانهم كلهم خلطاء فيالطريق فان سلموا فالشفعة للجار الملاصق .

وعلى ما روى عن أبي يوسف إذا سـلم الشريك سقطت الشفعة أصلا : ولو انشمبت من هذه السكة سكة أخرى غمير نافذة فبيات دار فيها فالشفعة لا هل هذه السكة خاصة ، لا أن خلطة أهل هــذه السكة السفلي أخص من خلطة أهل السكة العلميا ، ولو ببعت دار في السكة العلميا استوى في شفعتها أهل السيكة العلميا وأدلالسكة السفلي ، لان خلطتهم فيالسكة العليا سراء فيستوون في الاستحقاق

وقال محمد رحمه الله : أهل الدرب يستحقونِ الشفعة بالطريق إذا كان ملكهم أوكان وا. غير مملوك ، أما إذا كان ملكا لهم فظاهر لوجود الخلطة وهي الشركة في الطريق، وأما إذا كان فناء غير مملوك فلأنهم أخص به من غيرهم فكان في معنى للملوك ، وان كانت السكه نافئة فبيعت دار فيهـــا فلا شفعة إلا الجار للاصق لان الشركة العامة إماحة معنى لما قلنا .

وان كان مملوكا فهو في حكم غير النافذ والطريق النافذ الذي لا يستحق به الشفيمة مالا يملك أهله سده ، لا نه إذا كان كذلك يتعلق به حق جميع المسلمين فكانت شركته عامة فبشبه الاباحة .

وعلى هذا يخرج النهر 'إذا كان صغيراً يستى منه أراضى معدودة أوكروم م دودة فيع أرض منها أوكرم ان الشركاء في النهر كلم شفعاء يستوى الاصق وغير الملادق لاستوائهم في الخلطة وهي الشركة في الشرب، وأن كانُ أسركبيراً فالشفرة للجار الملاصق بمنزلة الشوارع •

واختاف في الحد الفاصل بين الصغير والكبير ، قال أبوحنينة ومحمد رحمهما الله اذا كان تجرى فيه السفن فهو كبير وان كان لا تجرى فهو صنير : وروى عن أبي يو هب رحمه الله أنه قال: لا أستطيع أن أحد هذا بحد هو عندي على ما أرى حين يقع ذلك •

وروى عن أبي يرسف رحمه الله رواية أخرى أنه ان كان يسقى منه مراحان أو ثلاثة أو بستانان أو ثلاثة ، ففيه الشفعة وما زاد على ذلك ولا ، كذا ذكر الكرخي رضياله عنه الاختلاف بين أصحابنا والقاضي لم يذكر خلافهم وانها ذكر اختلاف المشايخ رحمهم الله ، قال بعضهم : ان كان شركاء النهر بحيث يحصون فهو صنير ، وأن كانوا لا محصون فيوكبير ، وقال بعضهم : ان كانوا مائة فما دومهم فهر صغير وان كانوا أكثر من مائة فهو كبير ، وقال بعضهم هو مفرَّضَ الى رأى القاضي ، فإن رآه صغيراً قضى بالشنبية لا هله وإن رآه كبيراً قضي بها للجار الملاصق •

ولو نزع من هذا النهر نهر آخر فيهٔ أرضون أو بساتين وكروم فبيع أرض أو بستان شربه من هذا النهر النازع فأهل هذا النهر أحق بالشفية من أهل النهر الكبير ، ألا ترى أنهم مختصون بشرب النهر النــازغ فكانوا أولى كما في السكة المنشعبة من سكة غير نافذة ، ولو بيعت أرض على النهر الكبير كان أهله وأهل النهر النازع في الشفعة سواء لاستوائهم في الشرب .

قال محمد رحمه الله : في قراح واحد في وسط ساقية جارية شرب هذا القراح. منها من الجانبين فبيع القراح فجاء شفيعان أ- دهما بلي دنه الناحية في القراح، والاخريل الجانب الاخر ، قال هما شفيعان في القراح وليست الساتية بحالة ، لان الساقية منحقوق هذا القراح فلا يعتبر فاصلا كآلحاً اط الممتد ، ولو كانت هذه الساقية بجوار القراح ويشرب منها أان جريب من هذا التراح فأصحاب الساقية أحق بالشفعة من الجار لا تهم شركاء في الشرب ، والشريك مقدم على الجار لما مر والله سبحانه وتعالى أعلم •

وعلى هذا يخرج ما روى عن أبي يوسف أنه قال في دار بين رجلين ولرجليُّ

فيها طريق فباع أحدهما لصيبه من الدار أن الشريك أحق بالشفعة من صاحب الط يق لان الشريك في عين العقار أحق من الخليط .

وكذلك إذا كانت الدار بين رجلين ولا حدهما حائط بأرضه في الدار بينه وبين آخر فباع الذي له شركة في الحائط تصيبه من الدار والحائط فائشه مك في الدار أحق بشفعة الدار والشريك في الحائط أولى بالحائط . لان الشريك في ا الحائط ليس بشريك في الدار بل هو جار لبقية الدار والشريك مقدم على الجار وكذلك دار بين رجلين ولا حدهما بثر في الدار بينه وبين آخر فساء الذي له

شركة في البئر نصيبه من الدار والبئر فالشريك في الدار أحق بشفعة الدار : والشريك في البَّمَ أحق بالبَّمَر لمـا ذكرنا أن الشريك في البَرْ جار لبقية الدار والشريك مقدم على الجار .

وكذلك سفل بين رجلين ولا مدهما علو عليه بينه وبين آخر فباع الذي له نسيب في السفل والعلو نصيبه فلشريكه في السفل الشفعة في السفل وآشريكه في العلو الشنعة في العلو و لاشفعة لشريكه في السفل في العلو و لا الشريكة في العلو في السفا لان شريكه في السفل جار العلو وشريكه في حقوق العلو ، وانكان طريق الـ لمو فيه ايس بشريك له في العلو والشريك في عندين البقعة أو ماهو في معنى البقعة مقدم على الجار والشريك في الحقوق وشريكه في العلرَ جار للسفل أو شريكه في المقوق إذا كان طريق العلو في تلك الدار ولا شركة له في عدين البقعة فكان اشريك في عين البقعة أولى .

ولوكان لرجل علو على دار والمريقه فيهما وبتمية الدار لآخر فباع صاحب أسلو العلو بطريقه فالقياس أن لا شفعة الصحاحب السفل في العلم . وفي الاستحسان تجب .

وجه القياس أن من شرائط وجوب الشفعة أن يكون المبيع عقاراً والعلم المراجع الشفعة أن يكون المبيع عقاراً والعلم مُ قَبِلُ فَالِمْ تَجِبُ فِيهِ الشَّفَعَةِ كَمَا لَا تَجِبُ فِي سَائَرُ المُنْقُولَاتِ .

م٧ بدائع ٦ ام ، حر

وجه الاستحان أن العلو فى معنى العقار ، لأن حق الباء على السفار حق الراء على السفار حق الإزم لا يحتمل الحلاك فكان ملحقا بالعقار الذي لا يحتمل الحلاك فكان ملحقا بالعقار في على حكمه ، ولو كان طريق هن العلو فى دار رجل آخر فبيع العلم فضاحب فيعطى حكمه ، ولو كان طريق هن العلو من صاحب الدار التي عليها العلو لا ن فيها الطريق أولى بشفعة العلو من صاحب الدار التي عليها العلو بالدار التي عليها العلو جار والشريك مقدم على الجار ، فإن سلم صاحب الطريق الشفعة ، فان لم العلو جار والشريك مقدم على الجار ، فإن سلم صاحب العلو بالجرار لا نه جاره يكن للعلو جار ملاصق أخذه بالشفعة مع صاحب السفل لا بهما جاران ، وان كان للعلو جار ملاصق أخذه بالشفعة مع صاحب السفل لا بهما جاران ، وان كان للعلو جار العلو ملاصق أخذه بالشفعة مع صاحب السفل لا بهما جاران ، وان كان للعلو جار العلو ملاصق أو بين العلو وبين مسكنه طائفة من الدار فلا شفعة وان لم يكن جار العلو ملاصق أو بين العلو وبين مسكنه طائفة من الدار فلا شفعة

له لانه ليس بحار .
ولو باع صاحب السفل السفل كان صاحب العلو شفيعاً لا نه جاره وليس
ولو باع صاحب السفل السفل كان صاحب
شريكه وهو كدارين متجاورتين لا حدهما خشب على حائط الاخر ان صاحب
شريكه وهو كدارين متجاورتين لا حدهما خشب على حائط الاخر الله الدار التي
الحشب لا يستحق الا بالجوار ولا يستحق بالحشب شيئاً ، ولو بيعت الدار الله شريك في
فيها طريق العلو فصاحب العلو أولى بشفعة الدار من الجار ، لا نه شريك في
الحقوق فكان مقدما على الجار .

وي عن أبي يوسف أنه قال في ببت عليه غرفتان إحداهما فرق الاخرى وروى عن أبي يوسف أنه قال في ببت عليه غرفتان إحداهما فرق الاخرى وليس بينهما شركة في الطريق فبساغ صا بولكل غرفة طريق في دار أخرى وليس بينهما شركة في العام والمارو والسبت الاوسط بينه وسلم صاحب الطريق فالشفة لصاحب العلم كانت الشفعة السفل جميعاً لاستوائهما في الجوار، فإن باغ صاحب العلم كانت الشفعة للأوسط دون الاسفل، لان الجوار له لا للاسفل.

للاوسط دون الاسلام ، من مور وسف أنه قال في دار فيها مسيل ما الرجا وعلى هذا بخرج ما روى عن أبي يوسف أنه قال في دار فيها مسيل المسلك كالشرب آخر فيعت الدار كانت له الشفعة بالحرار لا بالشركة للآخر فيه فصار كعائه لا شركة للآخر فيه فصار كعائه لا من صاحب المسيل مختص بعسيل المساء لا شركة للآخر فيه فصار كعائه للماحب المسيل في الاخرى ، ولو أن حائطا بين دارى رجلين والحائم لماحب احدى الدارين في الحائط أولى بالحائط من الجار وبقية الداريات

بالجرار معالجار بينهما ، هكذا روى عن أبىيوسف وزفر رحمهما الله ، وروى دن أبى يوسف رواية أخرى أن الشريك فى الحائط أولى بجميع الدار .

وجه هذه الرواية أن الشريك فى الحائط شريك فى بعض المبيع فكان أولى من الجار الذى لا شركة لهكالشريك فى الشرب والطريق .

وجه الرواية الاولى أن الشريك في الحائط شريك لكن في بقعة معينة وهي ما تحت الحائط لا في بقية الدار بل هو جار في بقية الدار فكان أولى بما هو شريك فيه وبقية الدار بينه وبين الحجار الآخر لاستوائهما في الحجوار ، وكذلك الدار لرجل فها بيت بينه وبين غيره فياع الرجل الدار وطلب الجار الشفعة وعلمها الشريك في البيت فصاحب الشركة في البيت أولى بالبيت وبقية الدار يبنها نصفان .

قال الكرخى عليه الرحمة: وأصح الروايات عن أبى يوسف أن الشريك في نفس المبيع في الحائط أولى ببقية الدار من الجار لما ذكرنا من تحقق الشركة في نفس المبيع والشريك مقدم على الجار قال: وعن محمد مسئلة تدل على أن الشريك في الحائط أن أولى فانه قال في حائط بين دارين لكل وأحسد منهما عليه خشبة ولا يعلم أن الحائظ بينهما إلا بالحشبة فبيعت إحدى الدارين قال: فإن أقام الاخر بينة أن الحائط بينهما فهو أحتى من الجار لانه شريك وان لم يقم بينة لم أجعله شريكا ، وقوله: أحق من الجار أي أحق بالجميع لا بالحائط خاصة ، وهذا هو مقتضى داهر هذا الاطلاق .

وروى عن أبى يوسف فيمن اشترى حائطاً بأرضه ثم اشترى ما بق من الدار ثم طلب جار الحائط الشفعة فله الشفعة فى الحائط ولا شفعة له فيا بتى من الدار الانه لم يكنى جاراً لبقية الدار وقت البيع إذ الحائط حائل بين ملكه وبقية الدار فلا تجب الشفعة له .

وروى من أبى يرسف فى دار بين رجلين لرجل فيها طريق فساح أحترهما السيهما المريق السيهمن الدار فشريكه فى الدار أحق بالشفعة فى الدار ، ولصاحب الطريق الشفقة فى الطريق ، لان الطريق إذا كان معينا كان بمنزلة الحائط على ماذكرنا في ١٦٦٦ وهذا على الرواية التى تقول الشريك فى الحالط جار فى بقية الدار على ما ذكرنا فها تقدم والدّأعلم .

فسئل ک

وأما شرائط وجو بالشفعة فأنواع : منها عقد المماوضة وهو البيع أو ماهو في معنداه فلا تجب الشفعة فيها ليس ببيع ولا بعنى البيع حتى لا تجب بالحمة والصدقة والميراث والوصية ، لان الاخذ بالشفعة يملك على المأخود منه بعثل ما ملك هو . فإذا انعدم معنى المماوضة فلو أخذ الشفيع ، فاما أن يأخذ بالقيمة واما أن يأخذ مجانا بلا عوض لا سبيل الى الاول ، لان المأخوذ منه لم يملكه بالتي عة ولا سبيل الى اللاول ، لان المأخوذ منه لم يملكه بالتي عنه الله التانى ؛ لان الحد على النبرع ليس بعشروع فامتنع الاخذ أصلا ، وان كانت الحب قبرط العوض . فإن تقابضا وجبت الشفعة لوجود منى المماوضة عند التقابض ، وأن قبض أحدهما دون الاخر فلا شفعة عند أصحابنا الثلاثة .

وعند زفر تجب الشفعة بنفس العقد . وهذا بسأء على أصل وهو أن الحبة بشرط العوض عندنا تبرع ابتداء معاوضة انتها. وعده معاوضة ابتداء وانتهاء ودلائل هذا الإصل في كتاب الحلبة خكرها هناك ان شاء الله تعالى .

ولو وهب عقاراً من غير شرط العوض ثم أن الموهوب له عوضه من ذلك داراً فلا شفعة في الدارين لا في دار الهبة ولا في دار العوض ، لا أن اعطاء عدار العرض هبة مبتدأة الا انها اختصت بالمنع من الرجوع الا أس تكون عدر شا حقيقة بدليل أنه لو وهب عشرة دراهم فعرضه بخصة جاز ، ولوكان عرضا حقيقة لما جاز ، لا نه يكون رباً دل أن النابي ليس بعوض عن الا ول حقيقة فل يكن هذا معاوضة بلكان من سبدأة فلم تجب به الشفعة وتجب الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح سواء كان السلح على الدار عن اقرار أو اذكار أو في الدار التي هي بدل الصلح سواء كان السلح على الدار عن اقرار أو اذكار أو سكوت لوجود معنى المعاوضة .

أما في الصلح عن اقرار فظاهر ؛ لا ف المدعى ملك المدعى في حق المدعى

والدعى عليه فكانت الدار آلتي هي بدل الصلح عرضاً عن ملك البت في حقهما حيماً فيتحقق معني المعاوضة في هذا الصلح .

وأما فى الصلح عن انكار فلأن عند المدعى أنه أخذ الدار درضا عن ملكم الدابت ، فكان الصلح معاوضة فى حقه . وكان الشفيع فيها حق الشفعة . وكذا فى الصلح عن سكرت المدعى علية ، لان المدعى انكان بحقاً فى دعواهكان بدل الصلح عوضاً عن ملكة حقيقة . وانكان مبطلاكان عوضاً عن ملكة فى زعمه وكمنة المحلومة فى زعمه ، وكمنة اتجب الشفعة فى الدار المصالح عنها عن إلم الوضة فى هذا الصلح من الجانبين جميعاً .

وأما عن انكار فلا تجب به الشفعة ، لا أن فى زعم المدعى عليه أن الدار المدعاة ملك ، وانها بذل المال لدفع الخصومة الباطله فلا يتحقق معنى المعاوصة فى حقه ، فلم يكن للشفيح أن يأخذها منه بالشفعة للحال ، ولكنه يقوم مفام المدعى فى إقامة الحجة فإن أقام البينة على صحب البد أن الداركانت للمدعى أو حلف المذعى عليه فنكل ، فله الشفعة لانه تبين أن الصلح وقع معاوضة حقيقة وان لم تقم له الحجة فلا شفعة له .

وكذلك لا تجب الشفعة فى الدار المصالح عنها من سكوت ؛ لان المدعى ان كان عقا فى دعواه كان الصلح معاوضة فتجب الشفعة ، وان كان مبطلا لم يكن ماوحة فى حق المدعى عليه فلاتجب الشفعة مع الاحتمال ، لان الحكم كم لا يثبت بدون شرطه لا يثبت مع وجود الشك فى شرطه ، لان غدير الشابت بيقين لا يثبت بالشك .

ولوكان بدل الصلح منافع فلا شفعه في الدار المصالح عنها : سيراءكان التسلم عن انكار أو اقرار ، لان بدل الصلح ليس بدين مال فل يكن هذا الصلح ما وهذا من شرائط ثبيت الشفعه على ما فذكره أن شاء الله تمالى .

ولل اصطلحا على أن يأخذ المدعى عليه الدار ويعطيه داراً أخرى ، فانكان

1.31

وهذا على الرواية التي تقول الشريك في الحامط جار في بقية الدار على ما ذكرنا فيها تقدم والشأعلي

وأما شِرائط وجوبالشفعة فأنواع : منها عقد المالوضة وهو البيع أو ماهو في معنـــاه ولا تجب الشفعة فيما ليس ببيع ولا بمعنى البيع حتى لا تَجب بالحبة والصدقة والميراث والوصية ، لآن الاخذ بالشفعة يملك على المأخوذ منه بعثل ما ملك هو . فإذا انعدم معنى المعاوضة فلو أخذ الشفيع ، فاما أن يأخذ بالقيمة واما أن يأخذ بجانا بلا عرض لا سبيل الى الاول ، لآن المأخوذ منه لم يملكه عند بالقيمة ولا سببًا إلى التانى؛ لان آلحد على التبرع ليس بمشروع فامتنع الاخذ أصلاً . وانكانت الحبـــة بشرط العوض . فان تقابضاً وجبت الشفعة لوجرد منى المعاوضة عند التقابض ، وأن قبض أحدهما دون الآخر فلا شفعة عند أصحابنا الثلاثة .

وعند زفر تجب الشُّفعة بنفس العقد . وهذا بنياء على أصل وهو أن الحبة بشرط العوض عندنا تبرع ابتداء ماوضة انهار وعدد معاوضة ابتدار وانتمار ودلامل هذا الإسل في كتاب الهيئة لذَكْرُوا هناك أن شاء ألله تعالى .

ولو وهب عقاراً من غير شرط العوض أثم أن الموهوب له عوضه من ذلك داراً فلا شفعة في الدارين لا في دار الهبية ولا في دار العوض ، لا أن اعطاء دار العوض هذ مبتدأة الا إنها اختصت بالمنع من الرجوع الا أرب تبكون عرضاً حقيقة بدليل أنه لو وهب عشرة دراهم فمرضه تخمسة جاز ، ولوكان عرضا حقيقة لما جاز ، لا نه يكون رباً دل أن النابي ليس بعوض عن الإ ول حقيقة فلم يكن هذا معاوضة بلكان من ستدأة فلم تجب به الشفعة وتجب الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح سوا. كان التملح على الدار عن اقرار أو انكار أو سكوت لوجود معنى المعاوضة .

أما في الصلح عن أقرار فظاهر ؛ لا أن المدعى ملك المدعى في حق المدعى

والمدعى عليه فكانت الدار التي هي بدل الصلح عوضاً عن ملك نابت في حقهما حبيعاً فيتحقق معنى المعاوضة في هذا الصلح .

وأما في الصلح عن انكار فلأن عند المدعى أنه أخذ الدار عرضا عن ملكم الـ ابت ، فكان الصَّلَّح معاوضة في حقه . وكان الشَّفيع فيها حق الشَّفعة . وكذا نى الصلح عن سكوت المدعى علية ، لان المدعى انكان يحفاً في دعواه كان بدل الصلح عوضاً عن ملكه حقيقة . وانكان مبطلاكان عوضاً عن ملكه في زعمه فبتحقق معنى المعاوضة في زعمه ، وكهذا تجبُّ الشَّفعة في الدَّار المصالح عنها عن إقرار لوجود معنى الماوضة في هذا الصلح من الجانبين جميعاً .

وأما عن انكار فلا تجب به الشفعة ، لأن في زعم المدعى عليـــه أن الدار المدعاة ملكه ، وانها بذل المال لدف الخصومة الباطله فلا يتحقق معنى المعاوصة ف حقه ، فلم يكن للشفيح أن يأخـذها منه بالشفعة للحال ، ولكنه يقوم منام المدعى في إقامة الحجة فَإِنْ أَقَامُ البينة على صحب البد أن الداركانت للمدعى أو حلف المدعى عليه فنكل ، فله الشفعة لانه تبين أن الصلح وقع معاوضة حقيقة وان لم تقم له الحجة فلا شفعة له .

وكذلك لا تجب الشفعة في الدار الصالح عنها من سكوت ؛ لأن المدعى ان كان محقا في دعواه كان الصلح معاوضة فنجب الشفية . وان كان مطلا لم يكن ماوضة في حق المدعى عليه فلاتجبالشفعة مع الاحتبال ، لان الحكم كما لايثبت بدون شرطه لا يثبت مع وجود الشك في شرطه ، لان غــير النــابــ يــقين

ولوكان بدل الصلح منسافع فلا شفعة في الدار المصالح عنها ؛ سـرا.كان السلح عن انكار أو اقرار ، لأن بدل الصلح ليس بدين الل فل يكن هذا الصلح ماوضة عين المال بعين المـال ، وهذا من شرائط ثبرت الشفعه على ما نذكرُه إن شاء الله تعالى .

ولو اصطلحاً على أن يأخذ المدعى عليه الدار ويعطيه داراً أخرى ، فانكان PARSE

الصلح من انكار تجب في كل واحدة من الدارين الشفعه بقيمه الدار الاخرى لان الصلح إذا كان عن انكار كان الصلح على معاوضه دار بدار ، وان كان عن إقرارً لا يصح الصلح ولاتجبالشفعة في الدارين جميعًا لا تهما جميعًا ملك المدعى

ولو اشترى داراً فسلم الشفيع الشفعة ، ثم رد المشترى الدار بخيــار رؤية أو شرط قبل القبض أو بعده . فأراد الشفيع أن يأخمذ الدلر بالشفعه بسبب الردلم يكن له ذلك ، لا أن الرد بخيار الرؤية والشرط ليس في معنى البيع .

ألا ترى أنه يرد من غير رضا البـائع ، بل هو فسخ محض في حق الكل ، ورفع العقد من الاصل كأنه لم يكن فيعود اليه قديم ملكه فلم يتحقق معنى البيع

وكذا لو رد عليه بعيب قبل القبض أو بعده بقضاء القــــاضي ، لان الرد بقضاء القاضى فسخ مطلق . وان كانٍ بغير قضاء القاضى فللشفيع الشفعه ، لان الرد بغير قضا. بيع جديد في حق ثالث ، وكذا الاقالة قبل القبض أو بعده لانها بيع جديد في حق ثالث ولا تجب الشفعه في القسمه ، وار. كان فيها معنى المعاوضة لا نهما ليست بمعاوضة محضة بل فيها مدى الاقرار والقييز ، ألا ترى أنه يجرى فيها الجبر فلم تبكن معناوضه مطلقه فلا تجب فيها الشفعه كما إذا صالح عن دم عمد على دار أنه لا نجب الشفعه .

ومنها معاوضه المال بالمال فلا تجب في معاوضه المال بغير المال لان الاخذ بالشفعة تملك بعثل ما تملك به المشترى. فلو وجبت في مداوضة المـال بغير المال فإما أن يأخذ بما تملك به المشترى ولا سبيل اليه لانه تملك بالقصاص واما أن يأخـذ بقيمه الدار ولا سبيل اليه أيضًا . لا ن المشترى لم يتملك به فامتنع التملك أصلا

وعلى هذا مخرج ما إذا صالح عن دم الدمد على دار أنه لا تجب الشفعه لان القصاص ليس بمال فلم توجد ماوضه المال بالمال. وكذا لو صالح من جنايه توجب القصاص فيما دون النفس على دار لما قلنا .

ولوصالح من جناية توجب الارش دون القصاص على دار تجب فيها الشفعة إلارش لوجرد معاوضة المال بالمال. وكذا لو أعتق عبداً على دار . لان العتق ليس بمال فلم توجد معاوضة المال بالمال .

ومنها معاوضة عين المال بعين المال فلا تجب في معاوضة عين المال بما ليس بهين المال لما ذكرنا أن التملك بما تملكه به المشترى غمير ممكن والتملك بعين إنمال ليس تملكا بما تملك به المشترى فامتنع أصلا .

وعلى هــذا يخرج ما إذا جدل الدار مهراً بأن تروج على دار أو جعلما بدل لخلع بأن خالع امرأته على دار أو جعلها أجرة فى الاجارات بأن استأجر بدار لان هذا معاوَضة المال بالمنفعة ، لان حكم الاجارة ثبت في المنقعة ، وكذا حكم النكاح وهو الصحيح على ماعرف في مسائل النكاح من الحلاف والمنفعة ليست بدال. رهذا عند أصحابنا رحمهم الله .

وقال الشافعي رحمه الله : هذا ليس بشرط وتجب الشفعة في هـذه المواضع فأخذها الشفيع بقيمة البضع وهي مهر المثل في النكاح والخلع ، وفي الاجارة

وجه قوله أن الاخذ بالشفعة تملك بمثل ماتملك به المشترى عند الامكان وعندالتعذر تقام قيمته مقــــامه ، ألا ترى أنه لو اشترى داراً بعبد فالشفيع . أخذدا بقيمةالعبد لتعذر الاخذ بمثله إذ لا مثل له فتقرم قيمته مقامه كذا ههنا والمافع تنقوم بالعقد بلا خلاف فتقام قيمة العوض مقامة .

ولنا أن المنافع في الاُصل لا قيمة لها على أصول أصحابنا ، والاُصل فيها أنَّ لا تكون مضمونة ، لا أن الشيء يضمن بمثله في الاصل والعرض لا يماثل ـ ٠٠٠ . ولهمذا قالوا أنها لا تضمن بالغصب والاتلاف الا أنهما تنقوم بالعقد شرائر الضرورة ولحاجة الناس فبقي ما وراء ذلك على الاصل فلا يظهر تقومها

وَلُو تَرُوجَ امرأة على دار على أن ترد المرأة عليه ألفاً فلا شفعة في شي. من

وأذاه على سبيل اللزوم، وذلك يوجد فيما يحتمل القسمة وفيها لا يحتمل القسمة على السواء، وعنده وجبت معلولة بدفع ضرر خاص، وهو ضرر القسمة فلا يحدى إلى ما لا يحتمل القسمة و هذا مع انه تعليل لمنع التعدية قد أبطلناه فيما تقدم. وروى على النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إنما الشفعة فيها لم يقسم من غير فصل (١٤٥٧) وإذا يبع سفل عقار دون علوه أو علوه دون سفله أو يبعا جميعاً وجبت الشفعة. أما السفل فلا شك فيه لأنه عقسار، وأما العلو بدون اسفل فتجب فيه الشاعة إذا كان العلو قائم الستحسانا، لأن حق البناء على السفل

متعلق به على سبيل التأييد فصار بمعنى العقار فتجب فيه الشفعة ولو انهدم العلوثم بيع السفل وجبت الشفعة لصاحب العلو عند أبي يوسف وعند محمد لا شفعة له . ذكره محمد في الزيادات

وجه قول أبى يوسف أن البناء وإن بطل فحق البناء قائم وأنه حق متملق بالبغعة على سبيل الاستقرار والتأييد فكان بمنزلة البقعة

وجه قول محمد أن التسفعة انما تجب إما بالشركة فى الملك أو الحقرق أو بحرار الملك ولم يوجد شى. من ذلك ، أما الشركة فظاهر الانتفا. وكذا الجوار . لأن الجواركان بالبنا. وقد زال البنا. ذلا تجب الشفعة

﴿ وَذَكُرُ فِى الزيادات فِيمَنَ بَاعَ عَلَواۤ فَاحَمَرَقَ قَبَلِ النَّسَلَمِ بِطَلَ البَّيْعِ . هَكَذَا ذَكُرُ وَلِمْ يَحْكُ خَلَافاً مِنْ مُشَايِخِنَا رحمهم الله مِنْ قال هذا قوله

فأما على أصل أبي يوسف ينبغى أن لايبطل لأنه يجعل في حق البناء بمنزلة المرصة فصار كأنه باع العرصة مع البناء فاحترق البناء

ومنها زوال ملك البائع عن المبيع ، لآن الشفيع يعلك المبيع على المشترى بعثل ما ملك به : فإذا لم يزل ملك البائع استحال تملك الشترى فاستحال تملك الشفيع فلا تجب الشفعة فى المبيع بسرط خيار البائع ، لآن خيساره يعنع زوال لمبيع عن ملكه حتى لو أسقط خياره وجبت الشفعة لأنه تبين أن المبيع زال عن ملكه من حين وجود المبيع ، ولو كان الحيار للشترى تجب الشفئة الآن خيباره لا يعنع زوال المبيع عن ملك البائع وحق الشفعة يقف عليه ، ولو كان الحيار المستمري ولو كان الحيار المستمري الشفئة الأن خيباره المبيع عن ملك البائع وحق الشفعة يقف عليه ، ولو كان الحيار المستمري الشفائة الأن الحيار المستمري المستمري الشفطة المستمري المستمري الشفة المستمري المستمري المستمري المستمري المستمري المستمري المستمري المستمرين المستمري المستمري المستمري المستمرين المستمري المستمرين ال

الدار عند أبى حنيفة رحمه ائته ، وقال أبو يبرسف ومحمد رحمهما الله تجب الشفعة في حصة الآلف . في حصة الآلف . وجه قولهما أن الدار بعضها مهر وبعضها صبح فلتن تعددر إيجاب الشفعة في

حسة المهر أمكن إبجابها في حصة المبيع فنجب في حصنه . وجه قول أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يمكن إبجاب الشفعة في حصة المبيع

رو تروير كل ما ياع داره من المرأة بمهر المثل تجب فيها الشفعة ، لأن هذا مبيع مبنداً فجب به الشفعة ، ولو تزوجها على دار أو تزوجها على غير مسمى ثم فرض لها داره مهراً لاتجب فيها الشفعة ، لان النرض منه ليس ببيع بل هو تقدر المهر فلا تجب الشفعة .

ومنها أن يكرن المبيع عقاراً أو ما هو بمعناه ، فانكان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلما. رضي الله عنهم وقال مالك رضى الله عنه هذا ليس بشرط وتجب الشفعة في السفن .

وجه قراله أن السفينه أحـد المسكنين فنجب فيها الشفعه كما تجب في ١١ كن الآخر وهو العقار .

ولنا ما روى عن رسول الله (ص) أنه قال: إلا فى ربع أو حائط (١٤٥٦) لان الشفعه فى العقار ما وجبت لكونه مسكنا وانها وجبت لحرف أذى الدخيل وضرره على سبيل الدوام وذلك لا يتحقق الافى العقار ولا تجب الافى العقار أو ما فى معناه وهو العلو على ما نذكره أن شاء الله تعمل ؛ سواء كان العقار عا يحتمل القسمة أو لا يحتملها كالحمام والرحا والبئر والنهر والعين والدور الصفار عند أصحابنا رحمهم الله .

وقال الشافعي لاتجب الشفعه الا في عقار يحتمل القسمه والكلام فيه يرجع الى أصل تقدم ذكره وهو أن الشفعه عندنا وجبت معلولة بدفع ضرر الدخيل لهما لم تجب الشفعة لاجل خيارالبائع ؛ ولو شرط البائع الحيار للشفيع فلا شفعة له لأن شرط الخيار للتبفيع شرط لنفسه وانه يمنح وجرب الشفعة ، فإن أجاز الشفيع البيع جاز ولا شُّفعة ، لأن البيع تم من جمته فصار كأنه باع ابتدا. وإن فسخ البيع قلا شفعة له لأنّ ملك البائع لم يزل والحيلة للشفيع فىذلك أن لايفسخ ولا يجيز حتى يجيز البانع أو يجوز هو بمضى المــــدة فتكرن له الشفعة وخيار العبب والرؤية لا يمنع وجوب الشفعة لأنه لا يمنع زوال ملك البائع

> ومنها زوال حق البائع فلا تجب الشقعة في المشترى شراء فاسداً ، لأن للبائع حق النقض والرد إلى ملكه رُّداً للفساد ؛ وفي ايجاب الشفعة تقرير الفساد ؛ حتى لو سقط حق النسخ بأسباب مسقطة للفسخ كالزيادة وزوال ملك المشترى ونحو ذلك كان للشفيع أن يأخذ بالشفعه لأن المانع قيام الفسخ وقد زال : كما لو باع بشرط الخيار له ثم أسقط الخيار وجبت الشفعه لزوال المانع من الوجوب وهو الخيار ، فكذا هذا

> ولو باعها المشترى شراء فاسداً بيعاً صحيحاً فجاء الشفيع فهو بالخيــار ان شاء أخذها بالبيع الاول وان شاء أخذها بالبيع الناني لان حق الشفيع ثابت عندكل واحد من البيعين لوجرد سبب الثبوب عنمد كل واحد مهما وشرائطه فكان له الخيار غير أنه ان أخذبالبيع الثانى أخذ بالثمن ، وان أخذ بالبيع الاول أخذ بقيمه المبيع يوم القبض لا والشفيع يتملك باتملك به المشترى والمشترى النانى تملك بالثن لائن البيع الثانى صحيح والبيغ الصحيح يفيد الملك بالمسمى وهو الثمن والمشترى الاول تملك المبيـع بقيمته لائن البيع الفاسـد يفيد الملك بقيمه- المبيع لابالثمن وانها تعتبر قيمته يوم القبض لائن المبيع بيعاً فاسداً مضمون

> وعلى هذا الاصل يخرج قول أبي حنيفه رضي الله عنه فيمن اشترى أرضاً شرا. فاسداً فبني عليها انه يثبت للشفيع حق الشفعه . لا أن حق البائع في القبض قد زال بالبناء وبطل فزال المانع من وجرب الشفعة . وعنـد أبي يوسف ومحمد رحمها الله لا ينبت لا ن حق البائع لم يبطل بالبناء فكان المانع قائما م

وعلى هذا يخرج قرل أبي حنينه رحمه الله في المريض اذا باع الدار من وارثه بعثل قيمتها وشفيهما أجني انه لاشفعه له لأن يبع المريض مرض الموت عينا من أعيان ماله لوارثه فاسد عنمده الا اذا أجاز الرَّرثة . وان كان بعثل القيمه ولا شفعه له في البيع الفاسد الا اذا أجاز فنجب الشفعه

ولر باعها من أجنى بمثل قيمتها والرارث شفيعها لا شفعه الرارث عنده أبطنا لاأنه يصيركأنه باعهامنالوارث ابتداء لتحول ملك الضفقهاليه أو لنقدير صَفَقَهِيَّ أُخْرَى مِعِ الوارث وذلك فاسند عنده . وعندهما تجب الشَّفْعَه للوارثُ لآن العقد جائز .

هذا اذا باع بمثل القيمه فأما اذا باع وحالى بأن باعها بالفين وقيمتها ثلاثة آلاف فإن باعها من الوارث وشفيعها أجنبي فلا شك أنه لاشفعه عندأ فتحنيفه عليه الرحمـه لان بيعها من الوارث بمثل القيمه فاسد عنده فبالمحاباة أولى ولا شفعه في البيع الفاسد وعندهماالبيع جائز ولكن يدفع قدرالمحاباة فتجب الشفعه ولم باع من أُجني فكذلك لا شفعه للوارث عنـد أبي حنيفه رحمه الله . لا ن تنفيع بأخذها بتلك الصفقه بالتحرل اليه أوبصفقه مبتدأةمقدرة بيهما فكان يا من الوارث بالحاباة . وسواء أجازت الورثة أو لم يحيزوا لان الاجازة عنها العقد الموقوف والشراء وتع نافذاً من المشتمرى لان المحاباة قدر الثلث

وأما عندهما فتمد اختلفت الروايات فيــــه . فى رواية كتاب الشفعه من الأمل والجامع لا شفعه له . وفي رواية كتاب الوصايا له الشفعه . وهي من مان الجامع تعرف ثمه أن شاء الله تعالى

ومنها ملك الشفيع وقبق الشراء في اله ار التي يأخذها بالشفعة - لان سبب مستناق جوار الملك والسبب انها ينعقد سببا عند وجود الشرط والانعقباد و المدعلي الرجود فإذا لم يوجد عند البيع كيف ينعقد سبيا فلا شفعة له بدار كالم سكها بالإجارة لإالاعارة ولا بدار باعها قبل الشراء ولا بدار جعلها مسجداً

ولا بدار جملها وقفاً وقضى القاضي بجوازه أو لم يقض على قول من بجيز الوَّقف لانه زال ملكه عنها لا إلى أحد . ومنها ظهور ملكه للشترى عند الانكار بحجة مطَّمَةً وهي البينة ، وأهدَّذا في الحقيقة شرط ظهور الحقِّ لا شرط "ببوته . وعلى هذِا يُخرِج ما إذا أنكر المشترى كون الدار التي يشفع بها ملوكة للشفيع انه ليس له أرب يأخذ بالشفعة حتى يقيم البينة انها داره ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وإحدى الروايتين عن أبي يوسف

وروى عنه رواية أخرى أن هنذا ليس بشرط والقول قرل الشفيع ولا يحتاج الى إقامة البينة ، وهو قول زفر والشافعي رحمهما الله

وجه هـــــــذه الرواية أن الملك كان ثابتاً للشفيع في هذه الدار لوجرد سبب الثَّمُوتِ ، وَمَا ثُلِّتَ يَبَقَ إِلَى أَنْ يُوجِدُ الْمَرْيِلُ ، وَلَأَنَّ اللَّهِ دَلِيلِ الملك ، ألا ترى أن مِن رأى شيئاً في يد انسان حِل له أن يشهد له بالملك دل أن البد دليل الملك من حيث الظاهر فكان الملك ثابتاً للشفيع ظاهراً

وجعناهر الرواية أن سبب ثبوت الحكم لا يوحب بقاءه ، وإنما البقاء بمكم استصحاب الحال لا يصلح للإلزام على الغير كحياة المفقود وحرية الشهود ونحو ذلك ، والحاجة ههنا إلى آلزام المشترى فلا يظهر الملك في حق المشترى .

وقوله السد دلَّيل الملك ، قلنا إن سلم ذلك فالثابت بالسد ملك يظَّبر في حق الدفع لا في حق الاستحقاق على الغير ، والحاجة همنا الى ألاستحقاق على المشترى ولا يكني الملك الثابت بظاهر اليد

وذكر عن أبي يوسف فيمن ادعى على آخر داراً وأقام البينة على أن همذه الداركانت في يد أبيه مات وهي في يده أنه يقضي له بالدار ، فإن جاء يطلب بما شفعة دار أخرى إلى جنها لم يقض له بالشفعة حتى يقيم البينة على الملك لم يجعل القضاء ُ الله قضاء بالملك على الاطلاق حيث لم يرجب به الشفعة

وعلى هـذا يخرج ما ذكر عن محمد أنه قال في حائط بين دارين لكل وا-له أ منها عليه خشبة ولا يعلم أن الحائط بينهما الا بالخشبة ، فبيعت احدى الدارين انه ان أقام الآخر بينة أن الحائط بينهما فهو أحق من الجار لا نه شريك وان لم

يتم بينة لم أجعله شريكاً ، لأن ملك الحائط بينهما لم يثبت الا بظاهر الاستعبال بالخُشبة والملك النابت بعثل هـذا الظاهر لا يكنى لاستحقاق الشفعة . قال ولو أقر البائع قبل البيسع أن الحائط بينهما لم أجمل له زيمذا شفعة بمنزلة دار في يد رجل أقرَ أنهـا لآخر فبيعت الى جنبها دار فطلب آلمقر له الشفعه فلا شفعة له حتى يقم البينة أن الدار داره لأن الملك في المرضعين جميعًا ثبت بالاقرار وانه حجة قاصَّرة فيظهر في حق المُمْر في المسئلة الأولى ، وفي المسئلة الشانيه يظهر في حق المقر له خاصه ولا يتعدى ال<u>ى المشترى</u>

﴾ وذكر في المنتق عن أبي يوسف في رجل في يده دار عرف القاضي انها له فبيعت دار الى جنب داره . فقال الشفيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعه دارى هذه لفلان وقد بعتها منه منذ سنه ؛ وقال هذا في وقت يقدر على الأخذبالشفه أوْ طلبها لنفسه ؛ قال لا شفعه له في الدار حتى يقيم المقر له بينه على المشترى. أما المقر فلا شك انه لا شفعه له لأنه لا ملك له وقت البيع في الدا. يإقراره

وأما المقر له فلما ذكرنا أن الملك النابت بالاقرار ليس بنابت بحجه مطالمه لكرن الاقرار حجه قاصرة فلا يظهر في حق الاستحقاق على المشترى

وذكر الخصاف في اسقله الشفطه أن البائع اذاأقر بسهم من الدار للمشترى ثم باغ منه بقيه الدار أن الجار لا يستحق الشفعه لائن المشترى صبار شريك البانع في ذلك السهم والشريك مندم على الجار. ومن أصحابنا منخطأ الخصاف في هذا وقال تجب الشفعه للجار ، لا أن شركة المُشتَرى لم تثبت الا بالاقرار من البائع، والاقرار حجه قاصرة فلا يظهر فى حق الجار فكان على شفعته، وكان يستدل بمسئلة الحائط، والله سبحانه وتعالى أعلم

ومنها أن لا تكون الدار المشفوعه ملكا للشفيع وقت البيع ، فإن كانب لم نَعِبِ الشَّفْعَةُ لاستِجَالَةً تَمَلُكُ الْانْسَانُ مَالَ نَفْسَهُ . وعلى هَمْذَا يَخْرِجُ مَا اذَا بِاعْ ١ ﴿ ﴿ إِلَّ ا المأذون دار والمولى شفيعهاانه ان لم يكن عليه دين فلا شفعه للمولى لا نها ملك المولى والعبدد كالوكيل عنه بالبيسع فلا تنبت له الشفعه . وأن كان عليه وديخ فله ﴿ وَكُورُ

الشفعة لا أن المولى لا يملك كسب عبده المأذون المديون فكان بمنزلة الا مجنى وكذا إذا باع المولى داراً والمأذون شفيهما وعليه دين فله الشنعة لان الانخذ بالشفعن مترَّلة الشرَّاء من المه ترى وشراءكل واحد منهما من، احبه جائز وان

ولو اشترى المأذون داراً والمولى شفيعها فإنكان عليه دين فلمولاه الشفعة لاً ن الملك بالشراء لم يقع للمولى وإن لم يكن عليه دين فلا يستحق الاخذ بالشقة أ ٧ ن الملك يقع له ، وكذا أذا اشترى المولى داراً والمأذون شفيه مَا فإن كان عليه دين فلير الشفعة وان لم يكن فلا يتصور الاخذ بالشفعة لمــا قلنا

وأما المكاتب اذا باع أو اشترى دار والمولى شفيهما فله أن يأخذ بالشفعة سواءكان عليه دين أو لم يكن لا نه فيما يبيع ويشترى مع المولىبمنزلة الا جني لا نه حريداً ، ألا ترى أنه لاسبيل لمولاه على ما في يده فكان في دوق ما في يده ملحقاً بسائر الاجانب والله سيحانه وتعالى أعلم

ومنها عدم الرضّا من الشفيع بالبيع وحكمه ، فإن رضي بالبيع أو بحكمه فلا شفعة له لان حق الشفعة انها يثبت له دفعاً لضرر المشترى ، فإذا رضي بالشراء أو يحكمه فقــد رضي بضرر جواره فلا يستحق الدفع بالشفعة ، ثم الرضــا قدّ يكون صريحاً وقد يكون دلالة .

أما الصريح فلا يشكل ، وأما الدلالة فنحو أن يبيع الشفيع الدار المشفوع فيها بأن وكله صاحب الدار ببيعها فباعها فلا شفعة له ، لا ن بيسع الشفيع دلالة الرضا بالعقد وثبرت حكمه وهو الملك للشترى ، وكذلك المضارب إذا بآع داراً من مال المضاربة ورب المال شفيعها بدار له أخرى فلا شفعة لرب الدار سوا. كان فى الدار ربح أو لم يكن

أما اذا لم يكن فيها ربج فلأن المضارب وكيله بالبيع والرضا بالتوكيل بالبيع رضا بالبيع وحكمه ضرورة وانه يمنع وجوب الشفعه وان كان فيهاريج . أما في حمه ورب المال فلما ذكرنا من وجود دلالة الرضا بالبيع في حصتها

وأما في حصة المضارب فلأنه تمتى امتنع الوجرب في حصة رب المال . فلو ثبت في حصة المضارب لآدي إلى تفريق الصفقة على المشتري وأنه لا يجوز . ولان المشتري صار شريكا للمضارب والشريك مقدم على الجار .

ولوكان الشفيع وكيلا بشراء الدار المشفوع فيها فاشترى لمركاء فللشفيع الشفعة ، لأن الشراء لغيره لا يكزن فرق الشراء لنفسه والشراء لنفسه لا يمنع وجوب الشفعة حتى لو اشتترى الدار المشفوع فيها أثم حضر شفيع آخركان آه أن يأخذ النصف بالشفعة فالشراء لغيره لأن لا يمنع الوجوب أولى .

ولو باع رب المــال داراً لنفسه والمضارب شفيعها بدار من المضاربة ، فإن كان في يده من مال المضاربة وفاء بنمن الدار لم تجب الشفعة لأن الأخذ إذ ذاك يقع لرب المـــــال وقد وجد منه دلالة الرضا بثبرت الملك للشقرى وأنه يمنع وجوب الشفعة ، وار لم يكن في يده وفاء ، فان لم يكن في الدار ربح فالا شــفعة أبِيناً لأن الْآخذ يقع لرب المـال ، وان كان فيها ربح فللمضارب أن يأخذها بالشفعة لنفسه لان له نصيبا في ذلك ولم يرجد منه الرضا سقرط حقه .

وارِ اشترى أجنبي داراً إلى جنب دار المضاربة ، فانكان في يد المضارب وفا. بالنمن فله أن يأخذها بالشفعة للمصاربة وله أن يسلم الثيفعة لأن حق الاحذ له فيملك تسليمه وان لم يكن في يده وفاء ؛ فإن كان في الدُّأُر رَجُّ فالشُّفَّة لرب المال والمضارب جميعاً ، لان الدار مشتركة بينهما ، وان لم يكن فيها ربح فالشفعة لرب المال حاصة ؛ لان الدار ملكه خاصة والشفعة من حقرق الملك .

وعلى هذا يخرج ما إذا باع الدار على أن يضمن له الشفيع الثمن من المشترى فننمن وهو حاضر حتى جاز البيع أنه لا شفعة للشفيع لا رُن ضمان الثمن من المشترى دلالة الرضا بالشرا، وحكمه ، لا ثن تهام العقد وأبرامه يتعلق به فكان دليل الرضاء

وكذا لو اشترى المشترى الدار على أن يضمن الشفيع الدرك عن البائم فنسمن لإهو حاضر حتى جاز البيع أنه لا شفعة الشفيع لائه لما ضمن الدرك فقد ﴿ وَمُ

صار راضيا بالعقد وحكمه ودو الملك للشترى فلم تجب الشفية ، وأما اسلام الشفيع فليس بشرط لوجوب الشفعة فتجب لا هل الذمة فيها بينهم وللذم على المسلم. لأن هذا حق التملك على المشتمن بمنزلة الشراء منه والكافر والمسلم في ذلك سوا. لانه من الأمور الدنيوية •

وروى عن شريح أنه تضي بالشفعة لذمي على مسلم فكتب الى سيدنا عمر رضي الله تعمال عنه فأجازه ، وكان ذلك بمحضر من الصحابة الكرام رضي الله

تمالى عنهم فيكون ذلك اجماعا . ولو اشترى دمى من دمى داراً بخمر أو خنزير وشفيعها دمى أو مسلم وجبت الشفعه عند أصحابنا رحمم الله ، وقال الشافعي رحمه الله : لا تجب بناء على أن ذلك ليس بمال عنده أصــلا حَتَى لم يكن مضمونًا بالاتلاق أصلاً ، ومن شرط وحِوبِ الشَّفعَه معاوضة المال بالمال وعندنا هو مال متقوم في حقَّ أهل الذُّمة بدئرلة الحل والشاة لنا ، ثم أذا وجبت الشَّفعه . فإن كان الشَّفيع ذميا أخلَّذ الدار بمثل الخر وبقيمه الحنزير ، لأن الخر عندهم من ذوات الآمنال كالحل والخنزير ليس من ذوات الامثال بل من ذوات التهم كالشاة ، وإن كان مسلما أخذها بتيمه الخر والخنزير ، لا ن الا خذ تملك والمسلم ليس من أهل تملك الخر والخزي؛ ومن تعذر عليه العلك بالعين تعلك بالقيمة كما لو كان الشراء والعقل والبلوغ والعمدالة فنجب الشفعه للمأذون والمكاتب ومعنق البعض والنسران وللصبيان والمجانين وأهل البغي ، لا نه حتىمبنى على الملكوهؤلاممن أهل ثبوت الملك لهم الا أن الحصم فما يجب الصي أو عليه وليه الذي يتصرف في ماله من الاب ووصيه والجد لاب ووصيه والقاضي ووصي القاضي ، فإذا أ ييعت دار والصي شفيعها كان لوليه أن يطالب بالشفعه ويأخذ له لان الاخذ بالشفعه بمنزلة الشراء من المشدَّري والرِّلي يُملك ذلك كما يُملك الشراء. فإنَّ مَ سلم الشفعة صح التسليم ولا شفعة للصبي اذا بلغ عند أبي حنيفه وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وعند محمد وزفر رحمهما الله : لا يصح تسليمه والصي على

وجه قوله أن هذا حق ثبت للصي نظراً فابطاله لا يكرن نظراً فيحقه ومثل والابراء عن كفالته بنفس أو مال .

ولان حنينة وأبي يوسف رحمهما الله مأذكرنا أن الأخلذ بالشفعة بمنزلة الشراء فتسليمه امتناع من الشراء وللولى ولاية الامتناع من الشراء ، ألا ترى ا ان من قال بعت هذا الذيء لفلان الصي لا يلزم الولى القبول؛ وهذا لأن الولى يتصرف في مال الصبي على وجه المصلحة والمصلحة قد تكون في الثنراء وقدتكون في تركه والولى أعلم لذلك فيفوض اليه

وعلى هذا الخـلاف إذا سكت الولى أو الوصى عن الطلب أنه يبطل حق الشفعة عند أبي حنيفة وأبي يرسف رحمهما الله ؛ وعند محمـد وزفر رحمهما الله ـ لا يبطل ، وذكر في نوادر أبي وسف رحمالله فيمن اشترى داراً وابنه الصغير شفيعها كان له أن يأخذ لابنه الصنير بالشفعة ، فإن لم يأخذ وسلم لنفسه جاز . لأن الشراء لا ينافي الاخذ بالشفعة لأن كل وا- د منهما تملك بعوض ، ولهذا لوكان وكيلا بالشراء لغيره كان له أن يأخـذ بالشفعة لنفسه فلأن يملك الآخذ لابنه أولى ، وإذا ملك الآخذ ملك التسليم لأنه امتناع عن الأخذ .

ولو باع داراً لنفسه وابنه شفيعها لم يكن له أن يأخذ بالشفعة ، لأن الأحذ بالشنعة تملك والبيع تمليك فينانى التملك ، ولهذا لا يملك الوكيل بالبيع لنيره أن يأخذ بالشفعة وإذا لم يملك الاخذ لم يملك التسليم فلم يصح تسليمه وتوقف إلى -ين بلوغ الصيكا إذا لم يكن له ولى .

وأما الوصى إذا اشترى داراً لنفسه والصبى شفيعها لم يكن له أن يأخذ بالشفعة للصغير ، ولو سملم الشفعة فالصغير على شفعته ، وكذأ اذا باع لأنه ملك الدار باشراء لنفسه فيا لإخمذ بالتفعه للصنير يريد تمليك ما ملكه من الصنير والرصى لا يماك تمليك مال المدير الا اذا كان فيه نفع ظاهر له واذا المريملك الأخذ بالشفعة لم يكن سكرته من الطلب تسلما الشفعة فبق حق الطبكير فثر الشفه يأخذه إذا بلغ والله سبحانه وتعالى أعلم . م ٨ بدائع ٦

فصل کے

وأما بيان ما يتأكد به حق الشفعة ويستقر فقول وبالله تعالى التوفيق: أنه يتأكد ويستقر بالطلب. والكلام فىالطلب فى مراضع فى ياتج وتتالطلب وفى بيان شروطه وفى يان كيفيته وفى بيان حكمه .

أما وقته فالطلب نوعان طلب مواثبه وطلب تقرير ، أما طلب المواثبه فوقته وقت علم الشفيع بالبيع حتى لو سكت عن الطلب بعد البيع قبدل العلم به لم تبطل شفعته ، لا نه ترك الطلب قبل وقت الطلب فلا يضره ثم دلمه بالبيع قد يحصل بسماعه بالبيع بنفسه وقد يحصل بإخبار غيره لكن هل يشترط فيدال مدد والهدالة اختمف أصحابنا رحموم الله فيه ، فقال أبو حنيفه رضى الله عنه : يشترط أحد هذين ، أما العدد في الخبر رجازن أو رجل وامر أتان ، واما العدالة ، وقال أبو يوسف ومحمد لا يشترط فيه العدد ولا المدالة حتى لو أخبره وا- مد بالشفعه عدلا كان أو فاسقاً حراً أو عبداً ماذوناً بالغياً أو صباً ذكراً أو أثني فيكت عدلا كان أو فاسقاً حراً أو عبداً ماذوناً بالغياً أو صباً ذكراً أو أثني فيكت على واية على بطلب على دو اية المحد بطلب على اختلافهم عن واية عبد بطلب على اختلافهم عن عبد بطلب وعن جنايه العبد وعن عبر المزلى على ما نذكر في كتاب الركالة ، عبداً يقرلان العدد والعدالة ساقطاً الاعتبار شرعاً في المعاملات ، وهذا من باب المعاملة فلا يشترط فيه العدد ولا العدالة ،

المعاملة در يسارت ولا بي حنيفه رضى الله عنه أن هذا اخبار فيه معنى الالزام ، ألا ترى أن حتى الشفيع يبطل لو لم يطلب بعد الحتر فأشبه الشهادة فيعتبر فيه أحيد شرالى الشهادة وهو العدد أو الدالة

ولو أخبر المشترى الشفيع بنفسا فقال تد اشتريته فلم يطلب شفعته ، وأن لم يكن المشترى عبدلا كذا روى عن أن حنيفه : لأن المشترى خصم وعدالة لم يكن المشترى عبدلا كذا روى عن أن حنيفه : لأن المشترى أنها النجير أنه الحصم ليست بشرط فى الحصومات ، وقالوا فى الخبيرة اذا تبانها النجير أنه لا يشترط فى الخبر العدد ولا العدالة .

والفرق لابى حنيفة رحمه الله أن الاخبار عن التخيير ليس فى معنى الشهادة لحلود عن إلزام حكم فلم يعتبر فيه أحد شرطىالشهادة بخلاف الاخبار عن البيح في باب الشفعة على ما بينا والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما شرطه فهو أن يكون على فور العلم بالبيع اذا كان قادرا عليه حتى لو علم بالبيع وسكت عن الطلب مع القدرة عليه بطل حق الشفعة في رواية الاصل وروى عن محمد رحمه الله أنه على المجلس كخيار المخيرة وخيسار القبول مالم يقم عن المجلس أو يتشاعَل عن الطلب وحمل آخر لا تبطل شفعته وله أن يطلب وذكر الكرخي رحمه الله أن هذا أصح الروايتين .

وجه هذه الرواية أن حق الشفعة ثبت نظراً للشفيع دفعاً للضرر عنه فيحتاج الى التأمل ان هذه الدار هل تصلح ببشل هذا الثمن وأنه هل يتضرر بجوار هذا المشترى فيأخذ بالشفة أو لا ينضرر فيترك وهذا لا يصر بدون العلم بالبيع والحاجة الى النامل شرط المجلس في جانب الخيرة والقبول كذا همنا .

وجد رواية الا صل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:
الشفعة لمن واثبها (-١٤٥٨) وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال انها الشفعة
كنشط عقال ان قيد مكانه ثبت والا ذهب (١٤٥٩) وفى بعض الروايات: انها
الشفعة كحل عقال ان قيد مكانه ثبت والا فاللوم عليه ; ولانه حق ضعيف
مترلزل لئبرته على خلافى القياس اذ الا خذ بالشفعة تعلك مال معصوم بنير
اذن ماليكم لخوف ضرر يحتمل الوجود والعدم فلا يستقر الا بالطلب
على المواثبة .

وأوا الاشهاد فليس بشرط لصحة الطلب حتى لو طلب على المواثبة ولم يشهد صح طلبه فيا بينه وبين الله سبحانه و توالى جلت عظمته وانها الاشهاد الاظهار عند الحضومة على تقدير الانكار لان من الجائز أن المشترى لا يصدق الشفيع في الطلب أو لا يصدق في الفرر ويكرن القول قوله فيحاج الى الاظهار بالبينة عند القاضى على تقدير عدم التصديق لائه شرط صحة الطلب. ونظيره من أخذ لنظة ليردها على صاحبها فهلكت في يده لا ضمان عليه فيا بينه وبين الله تبارك

10 (12)

وأُما بيان ما يتأكد به حق الشفعة ويستقر فنقرل وبالله تعالى النوفيق : أنه ينأكد ويستقر بالطلب. والكلام فىالطلب فى مواضع فى يان﴿تَالطَابُ وفي بيان شروطه وفي بيان كيفيته وفي بيان حكمه ٠ أما وقته فالطلب نوعان طلب مواثبه وطلب تقرير ، أما طلب المواثبه فرقته

وقت علم الشفيع بالبيع حتى لو سكت عن الطلب بعد البيع قبــل العلم به لم تبطل شَهْمَتُهُ ، لا نُهُ تَرَكُ الطُّلُبُ قَبَلُ وقت الطُّلُبُ فَلا يَضَرُهُ ثُمْ دَلِمُهُ بِالْبَيْعِ قَد يُحصُّل بسهاعه بالبيع بنفسه وقد يحصل بإخبار غيره لكنهل يشترط فندال مد والمدالة

اختيف أصحابنا رحمهم الله فيه ، فقال أبو حنيفه رضى الله عنه : يشترط أحد هذين، أما العــدد في المخبر رجازن أو رجل وامرأتان، واما العــدالة، وقال أبو يوسف ومحمد لا يشترط فيه العدد ولا المدالة حتى لو أخبره وا- بـ بالشفعه عدلا كان أو فاسقاً حراً أو عبداً ماذوناً بالغاً أو صباً ذكراً أو أنى فسكت

ولم يطلب على فور الخبر على روايه- الأصل أو لم يطلب في المجلس على رواية محمدُ بطلت شفعته عندهما اذا ظهر كرن الحبر صدقاً ، وهـذا على اختارهم عن عول الوكيل وعن جنايه العبد وعن عجر المرل على ما نذكر في كتاب الركالة ،

فهما يقرلان العدد والعدالة ساقطا الاعتبار شرعاً في الماملات ، وهذا من باب المغاملة فلا يشترط فيه العدد ولا العدالة •

ولا بي حنيفه رضي الله عنه أن هذا اخبار فيه معنى الالزام ، ألا ترى أن حتى الشفيع يبطل لو لم يطلب بعد الخبر فأشبه الشهادة فيعتبر فيه أحمد شركى الشهادة وهو العدد أو أل دالة .

ولو أخبر المشترى الشفيع بنفسه فقال تد اشتريته فلم يطلب شفعته ، وان لم يكن المشترى عــدلا كذا روى عر أبي حنيفه ؛ لأن المشترى خصم وعدالة الخصم ليست بشرط في الخصومات ، وقالوا في المخدرة اذا بلتها النحير أنه لا يشترط في الخبر الدد ولا العدالة .

والفرق لابي حنيفة رحمه الله أن الاخبار عن التخبير ليس في معنى الشهادة لحُلوه عن إلزام حكم فلم يعتبر فيه أحد شرطىالشهادة بخلاف الاخبار عن البيح في بآب الشفعة على ما بينا والله سيحانه وتعالى أعلم

وأما شرطه فهو أن يكون على فور العلم بالبيع اذا كان قادرا عليــه حتى لو علم بالبيع وسكت عن الطلب مع القدرة عليه بطلُّ حق الشفعة في رواية الاصل وروى عن محمد رحمه الله أنه على الجلس كخيار المخيرة وخيــار القبول مالم يقم

عن المجلس أو يتشاغل عن الطلب بدل آخر لا تبطل شفعته وله أن يطلب: وذكر الكرخي رحم الله أن هذا أصح الروايتين . وجه هذه الرواية أن حقالتيفعة ثبت نظراً للشفيع دفعاً للضرر عنه فيحتاج

الى التأمل ان هذه الدار هل تصلح بمثل هذا الثمن وآنه هل يتضرر بجرار هذا المشتري فيأخذ بالشفةأو لايضرر فيترك وهذا لايمح مدوناأهم بالبيعوا لحاجة الى التأمل شرط المجلس في جانب المخيرة والقبول كذا همنا .

وجه رواية الاصل ما روى عن رسبول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : الشفعة لمن واثبها (١٤٥٨) وروى هنه عليه الصلاة والسلام أنه قال أنها الشفعة كنشط عقال ان قيد مكانه ثبت والا ذهب (١٤٥٩) وفي بعض الروايات : انها الشفعة كحل عقــــال ان قيد مكانه ثبت والا فاللوم عليه ؛ ولانه حق ضعيف متزلزل لثمرته على خلاف القياس اذ الاخذ بالشفعة تعلك مال معصوم بغير انن بالكم لخزف ضرر يحتمل الوجود والعندم فلا يستقر الا بالطلب على المواثبة .

وأما الاشهاد فليس بشرط لصحة الطلب حتى لو علمب علىالمواثبة ولم يشهد صع طلبه فيها بينه وبين الله سبحانه وتعالى جلت عظمته وانها الاشهاد الإظهار تند الخصرمة على تقدير الانكار لاأن من الجائز أن المشترى لا يصدق الشفيع ف الطلب أو لا يصدق في الفرر ويكرن القول قوله فيحتاج الى الاظهار بالبينة عد القاضي على تقدر عدم النصديق لا نه شرط صحة الطلُّب. ونظيره من أخذ

نطة ايردها على صاحبها فها كت في يده لا ضمان عليه فيا بينه وبين ألله أبارك ما المرا

وتمالي وأنها الحاجة الى الإشهاد؛ عند أبي حنيفة رضي الله عينه لتوثيق الا مخذ للردِ على تقدير الانكار الـ أنه شرط البراءة عن الضمان حتى لو صدقه صاحبها في ذلك ثم طلب منه الضان ليس له ذلك بالاجماع كذا هذا .

واذا طلب على المرَّاثية فانكان هناك شهود أشهدهم وتوثق الطلب: وان لم يكن بحضرته من ينهده فبعث في طلب شهرد لم تبطن شفعته لما قلمنا أن الاشهاد لاظهار الطلب عد الحباجة اكم يصح الأشهاد على الطلب على رواية الذور فبطلت الشهادة على الفرر ضرورة وعلى رواية المجلس اذا قال وهو في المجلس ادعو ألى شهرداً أشهدهم فجاء الشهود فأشهدهم صح وترثق الطلب لائن المجلس قائم ، ولو أخبر ببيع الدار ؛ فقال الحمد لله قد ادعيت شفعتها أو سبحان الله قد ادعيت شفعتها فهر على شفعته على رواية محمد . لان هذا يذكر لافتتاح الكلام تركا به فلا يكون دليل الاعراض عن الطاب .

وكذا اذا سلم أو شمت العاطس لان ذلك ليس بعمل يدل على الاعراض ؛ ولهذا لم يبطل به خيار المخيرة؛ وكذلك أذا قال من ابتاعها وبكم بيعت لان الانسان قد يرضى بمجاورة انسان دون غيره وقد تصلح له الدار بثمن دون غيره فكان السؤال عن حال الجار ومقدار النمن من مندمات الطاب لا اعراضاً عنه وهذا كله على رواية اعتبار المجلس؛ فأما على رواية اعتبار النور تبطل شفعته في هذه المواضع لـ نقطاع الفور من غير ضرورة ٠

ولَّوَ أَخْبَرُ بِٱلْبَيْعِ وَهُو فَي الصَّلَاةَ فَمْنِي فَهَا فَالشَّفِيعِ لَا يَخُلُو مَنْ أَنْ يَكُونَ فَى الفرض أو في الواجب أو في السنه أو في النفل الطلُّق ، فان كان في الفرض لا تبطل شفعته ، لان قطعها حرام فكان معذوراً في ترك الطلب؛ وكمذا اذا كان في الواجب ، لأن الواجب ملحق بالفرض في حق العمل؛ وان كان في 👼 السنة فكذلك لان هذه السن الراتبة في منى الواجب سواء كانت السنة ركعتين أو أربعاً كالاربع قبل الظهر حتى لو أنهر بـ د ماصل كعتين فرصل مهما الشفع الناني بمنزلة صلاة واحدة واجبة .

وقال محمد : إذا بلغ الشفيع البيع فصلى بعد الجمعة أربعًا لم تبطل شقعته وأن

صلى أكثر من ذلك بطلت شفعنه . لأن الأربع بتسليمة واحدة سة فصــار كالركعتين والزيادة عليها ليست بسينة .

ن وذكر محمد رحمه الله في المخيرة إذا كانت في سالة النفل فرادت على ركعايين بطل خيارها لأن كل شفع من النطوع صلاة على -دة والنائب إذا علم بالشفعة فهو مثل الحاضر في الطلب والاشهاد . لانه قادر على الطلب الذي يتأكد به الحق وعلى الاشهاد الذي يتوثق به الطلب .

ولو وكل الغامب رجلًا ليأخذ له بالشفعة فذلك طلب منه ، لأن في التوكيل طلباً وزيادة ، وإذا طلب الغائب على المواثبة وأشهـد فله بعد ذلك من الأجل مندار المسافة التي يأتي الى حيث البائع أو المشترى أو الدار لا زيادة عليه لأن تأجيل هذا القدر للضرورة ولاضرورة للزيادة

· أما طلب النقرير فشرطه أن يكون على فور العلب الأول والاشهاد عليه ، فإذا طلب على المواثبة وأشهد على فوره ذلك شخصاً إلى حيث البائع أو المشترى أو الدار إذا كان قادراً عليه ، وتفصيل الكلام فيه أن المبيع إما أن يكرن في يد البائع وإما أن يكون في يد المشترى ، فإن كان في يد البــائع فالشفيع بالخيار ان شاء طلب من البائع وان شاء طلب من المشترى وان شاء طلب عند الدار

أما الطلب من البائع والمشترى فلأن كل واحد منهما خصم البائع باليب والمشترى بالملك فكانكل واحد منهما خصا ، فتسح الطلب منكل واحد منهما وأما الطلب عند الدار فلأن الحق متعلق بها ، فإن سكت عن الطلب من أحــد المتبايعين وعند الدار مع القدرة عليه أطلت شفعته أيَّنه فرط في الطلب ، وان كان في يد المشتمري فإن شاء طلب من المشتمري وان شاء عند الدار ، ولا يطلب من البائع لانه خرج من أن يكرن خصما لزوانى يده ولا ملك له فصـــار بدنزلة الاجني ولو لم يطلب من المشترى ولا عند الدار وشخص الى البائع للطالب منه والاشهاد بطلمت شفعته لوجود دليل الاعراض وفى الحقيقة لوجود دليا الرضا ولو تعاقد البامع والمشترى في غير الموضع الذي فيه الدار فايس على الشفيع أنه مرا مأتيهما ولكنة يطلب عند الدار ويشهد عليه الان الشفيع إذا كان بحنب الدار

والعاقدان غانبان تعينت الدار الطلب عندها والإشماد . فإن لم يطلب عنده ا شفعته بترك المراثبة إلى أن يزول الحائل

وأما الاشهاد على هذا الطلب فليس بشرط لصحته ،كما ليس بشرط لصحة طلب المواثبة وأنما هو لتوثيقه على تقدير الانكاركما في الطابّ الاول ، وكذا تسمية المبيع وتحديده ليس بشرط لصحة الطلب والاشهاد في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه شرط لا أن الطلب لا يصح إلا بعد العلم ، والعقار لا يصير معلو ، ا الا بالتحديد فلا يصح الطلب والاشهاد بدونه

وأما بيان كيفية الطلب فقد اختلف فيه عبارات المشايخ : عن محمد بن مقاتل الرازى رحمه الله أن الشفيع يقول طلبت الشفعة وأطلها وأناطالها . وعن محمد أبي جعفر الهندواني رحمه الله أنه لا براعي فيه ألفاظ الطلب ، بل لو أتى بلفظ يدل على الطلب أى لفظ كان يكني ، نحر أن يقول ادعيت الشفعة أو سألت الشفعة ونحو ذلك بما يدل على الطاب ، وهو الصحيح لا ن الحاجة الى الطاب ، ومنى الطلب يتأدى بكل لفظ يدل عليه سواءكان بلفظ الطلب أو بغيره

وأما حكم الطلب فهو استقرار الحق، فالشنفيع إذا أتى بطلبين صحيحين استقر الحق على وجه لا يبطل بتأخير المطالبة بالاخذ بالشفعة أبداً حتى يسقطها بلسانه ، وهو قول أبي حنيفة واحمدي الروايتين عن أبي يوسف ، وفي رواية أخرى قال : اذا ترك المخاصمة الى القاضى فى زمان يقدر فيه على المخاصمة بطلت شفعته ولم يؤقت فيه وقتاً ، وروى عنه انه قدره بها يراه القاضى

وقال محد وزفر رحمها الله نراذا مهى شهر بعدد الطاب ولم يطاب من غير عذر بطلت شفعته وهو رواية عن أبي يوسف أيضاً وجه قول عمد وزفر أن حق الشفعة ثبت لدفع الضرر عن الشفيع ولا بحول به

وشخص إلى العاقدين بطلت شفعته لوجرد الاعراضين الطاب، هذا إذا كان قادراً على الطلب من المشترى أو البائع أو عند الدار ، فأما إذا كان هناك حامل بأن كان بينهما نهر مخوف أو أرض مسبعة أو غير ذلك من الموانع لا تبطل

وجه قول أبي حنيفة عليه الرحمة إن الحق الشَّفيع قد ثبت بالطلبين، والاصل أن الحق منى ثبت لانسان لا يطل الا بإبطال ولم يُوجد لان تأخير المطاابة منه لا يكون إبطالا كتأخير استيفاء القصاص وسائر الديون

بعد تأخير الحصومة أبدأ اضرار بالمشترى ، لا نه لا يبنى ولا يغرس خوفاً من

النقض والقلع فينضرر به فأفي بد من النقدير بزمان لتلا يتضرر به فقدرنا بالشهر

Y نه أدنى الآجال ، فإذا مصى شهر ولم يطلب من غير عذر فقد فرط فى الطلب

وقوله يتضرر المشترى مموع فإنه إذا علم أن للشفيع أن يأخب ذ بالشفعة فالظاهر أن يمتنع من البنياء والنرس خوفًا من النقص والقلع ، فلمن فعل فهو الذي أضر بنفسه فلا يضاف ذلك الى الاخذ بالشفعة ولهذا لم يبطل حق الشفعة بنية الشفيع ، ولا يقال إن فيه ضرراً بالمشسترى بالامتناع من البناء والغرس الما قلنا ، كذا هذا .

﴿ فَصَلَ ﴾ وأما بيان ما يبطل به حق الشفعة بعد ثبرته فنقول وبالله النوفيق ما يبطل به حَق الشفعة بعــد ثبوته في الاصل نوعان : اختيــاري وضروري ، والانتماري نوعان: صريح وما يجرى مجرى الصريح ودلالة . أما الاول فنحر أن يقرِل الشفيع أبطلت الشُّفعة أو أسقطتها أو أبرآتك عنها أو سلمتها ، ونحر ذلك لا أن الشفعة خالص حقه فيملك التصرف فيها استيفاء واسقاماً كالابراء عن الدين والعفو عن القصاص ونحو ذلك سواء علم الشفيع بالبيع أو لم يعلم بعد أن كان بعد البيع ، لأن هذا اسقاط الحق صريحاً ، وصريح الآسقاط يستوى فِه العلم والجهل كالطلاق والإبراء عن الحقوق ، مختلاف الاسقاط من طريق الدلالة فإنه لا يسقط حقه ثمة الاالعلم،والفرق يذكر بعد دنا ولا يترح تسليم أشفعة قبل البيع لائه استاط الحق ، واسقاط الحق قبل وجو به ووجود سبب وجربه محال .

ولو أخبر بالبيع بقدر من الثمن أو جنس منه أو من فلان فسلم فظهر بخلافه

والعاقدان غائبان تعبنت الدار الطلب عنمدها والاشماد، فإن لم يطلب عنمدما وشخص إلى العاقدين بطلت شفعته لوجود الاعراض عن الطلب، هذا إذا كان قادراً على الطلب من المشترى أو البائع أو عند الدار ، فأما إذا كان هناك حائل بأنكان بينهما نهر مخوف أو أرض مسبعة أو غير ذلك من الموافع لا تبطل شفعته بترك المواثبة إلى أن يزول الحائل

وأما الاشهاد على هذا الطلب فليس بشرط لصحته ، كمَّ ليس بشرط لصحة طلب المواثبة وإنما هو لنوثيقه على تقدير الانكاركما في الطاب الاول ، وكذا تسمية المبيع وتحديده ليس بشرط لصحة الطاب والاشهاد في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه شرط لا ن الطلب لا يصح إلا بعــد العــلم ، والعقار لا يصير معلوما الا بالتحديد فلا يصح الطلب والاشهاد بدونه

وأما بيان كيفية الطلب فقد اختلف فيه عبارات المشايخ: عن محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله أن الشفيع يقول طلبت الشفعة وأطلبها وأناطالبها . وعن محمد أبي جعفر الهندواني رحمه الله أنه لا يراعي فيه ألفاظ الطلب ، بل لو أتى بلفظ يدل على الطلب أى لفظ كان يكني ، نحر أن يقرل ادعيت الشفعة أو سألت الشفعة ونحو ذلك مما يدل على الطاب ، وهو الصحيح لا ن الحاجة الى الطاب ، ومنى الطلب يتأدى بكل لفظ يدل عليه سواء كان بلفظ الطلب أو بغيره

وأما حكم الطلب فهو استقرار الحق ، فالشــفـِـع إذا أتى بطلبين صحيحين استقر الحق على وجه لايبطل بتأخير الطالبة بالاخذ بالذفعة أبدأ حتى يسقطها بلسانه ، وهو قول أبي حنيفة واحـدى الروايتين عن أبي يوسف ، وفي رواية أخرى قال : اذا ترك المخاصمة الى القاضى فى زمان يقدر فيه على المخاصمة بطلت شفعته ولم يؤقت فيه وقتاً ، وروى عنه أنه قدره بها يراه القاضي

وقال محمد وزفر رحمهما الله : اذا مضى شهر بعــد الطاب.ولم يطاب من غير عذر بطلت شفعته وهو رواية عن أبي يوسف أيضاً

وجه قول محمد وزفر أن حق الشفعة ثبت لدفع الضرر عن الشفيع ولا بجون

دُفع الضرر عن الانسان على وجه يتضمن الاضرار بغيره وفي إبقاء هذا الحق بعد تأخير الحصومة أبدأ اضرار بالمشترى ، لا نه لا يني ولا يغرس خوفاً من النقض والقلع فيتضرر مي فلا بد من النقدير بزمان لتلا يتضرر به فقدرنا بالشهر لا نه أدنى الآجال ، فإذا مضى شهر ولم يطلب من غير عدر فقد فرط فى الطلب

وجه قول أبي حنيفة عليه الرحمة إن الحقالشفيع قد ثبت بالطلبين ، والاصل أن الحق متى ثبت لانسان لا يبطل الا بإبطال ولم يوجد لا ن تأخير المطالبة منه لا يكون إبطالا كتأخير استيفاء القصاص وسائر الدون

وقوله يتضرر المشترى ممنوع فإنه إذا علم أن للشفيع أن يأخسنذ بالشفعة فالظاهر أن يمتنع من البناء والنرس خرفًا من النقض والقلع، فلئن فعل فهو الذي أضر بنفسه فلا يضاف ذلك الى الاخذ بالشفعة ولهذا لم يبطل حق الشفعة إنيبة الشفيع ، ولا يقال إن فيه ضرراً بالمشــترى بالامتناع من البنا. والغرس

﴿ فَصَلَ ﴾ وأما بيان ما يبطل به حق الشفعة بعد ثبرته فنقول وبالله التوفيق ما يبطل به حق الشفعة بعـد ثبوته في الاصل نوعان : اختيـاري وضروري ، الاختياري نوعان: صريح وما يجرى مجرى الضريح وداالة. أما الاول فنحر أن يقرِل الشفيع أبطلت الشفعة أو أسقطتها أو أبرأتك عنها أو سلمتها . ونحرِ ذلك لا أن الشفعة خالص حقه فيملك التصرف فها استيفا. واسقاطا كالابراء عن الدين والعفو عن القصاص ونحو ذلك سوا. علم الشفيع بالبيع أو لم يعلم بعد ان كان بعد البيع ، لا ن هذا اسقاط الحق صريحاً ، وصريح الاسقاط يستوى ـ فِهِ العلم والجهل كالطلاق والابراء عن الحقوق ، بخـلاف الاسقاط من طريق الدلالة فإنه لا يسقط حقه ثمة الاالعلم،والفرق يذكر بعد هذا ولا يتسح تسلم أُسْفَعَةً قبلَ البيعُ لا نه استماط الحق ، واسقاط الحق قبل وجو به ووجود سبب

ولو أَخَبر بالبيع بقدر من الثمن أو جنس منه أو من ذلان فسلم فظهر بخلافه

والعاقدان غانبان تعينت الدار الطلب عندها والاشهاد ، فإن لم يطلب عنده ا وشخص إلى العاقدين بطلت شفعته لوجود الاعراض، الطاب، هذا إذا كان قادراً على الطلب من المشترى أو البائع أو عند الدار ، فأما إذا كان هناك حائل بأنكان بينهما نهر مخوف أو أرض مسعة أو غير ذلك من الموافع لا تبطل شفعته بترك المواثبة إلى أن يزول الحائل

وأما الإشهاد على هَذا الطلب فليس بشرط لصحته ،كما ليس بشرط لصحة عَلَمُ المُواثبَةِ وَإِنَّمَا هُو لَتُوثِيقُهُ عَلَى تَقْدِيرُ الْانْكَارِكُمْ فِي الطَّلْبِ الْاول ، وكذا تسمية المبيع وتحديله ليس بشرط لصحة الطاب والاشهاد في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه شرط لا ن الطلب لا يصح إلا بعــد العــلم ، والعقار لا يصير معلوما الا بالتحديد فلا يصح الطلب والاشهاد بدونه

وأما بيان كيفية الطلب فقد اختاف قبه عبارات المشايخ: عن محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله أن الشَّفيع يقول علبت الشفعة وأطلبها وأناطالبها. وعن محمد أبي جعفر الهندواني رحمه الله أنه لا يراعي فيه ألفاظ الطلب ، بل لو أتى بلفظ يدل على الطلب أي لفظ كان يكني ، نحر أن يقول ادعيت الشفعة أو سألت الشفعة ونحو ذلك مما يدل على الطاب ، وهو الصحيح لان الحاجة الى الطاب ، ومنى الطلب يتأدى بكل لفظ يدل عليه سواء كان بلفظ الطلب أو بنيره

وأما حكم الطلب فهو استقرار الحق، فالشفيع إذا أتى بطلبين صحيحين استقر الحق على وجه لايبطل بتأخير الطالبة بالاخذ بالشفعة أبدأ حتى يسقطها بلسانه ، وهو قول أبي حنيفة واحمدي الروايتين عن أبي يوسف ، وفي رواية أخرى قال : اذا ترك المخاصمة الى القاضى فى زمان يقدر فيه على المخاصمة بطلت شفعته ولم يؤقت فيه وقتاً ، وروى عنه انه قدره يا يراه القاضي

وقال محمد وزفر رحمهما الله : اذا معنى شهر بعــد الطاب ولم يطاب من غيرًا عذر بطلت شفعته وهو رواية عن أبي يوسف أيضاً وجه قول محمد وزفر أن حق الشفعة ثبت لدفع الصرر عن الشفيع ولا يجوزي

ولو أخبر بالبيع بقدر من الثمن أو جنس منه أو من فلان فسلم فظهر بخلافه

دفع الضرر عن الانسان على وجه يتضمن الاضرار بغيره وفي إبقاء هذا الحق بعدُّ تأخير الحصومة أبداً اضرار بالمشترى ، لا نه لا يبني ولا يغرس خوفاً من . النقض والقلع فينضرر به فلا بد من النقدير بزمان لئلا يتضرر به فقدرنا بالشهر لائه أدنى الآجال . فإذا مضى شهر ولم يطلب من غير عدر فقد فرط فى الطلب

وجه قول أى حنيفة عليه الرحمة إن الحقالشفيع قد ثبت بالطلبين . والاصل أن الحق متى ثبت لانسان لا يبطل الا بإبطال ولم يوجد لا ْن تأخير المطآلبة منه لا يكون إبطالا كنأخير استيفاء القصاص وسائر الدنون

فالظاهر أن يمتنع من البنـا. والغرس خوفا من النقض والقلع ، فلئن فعل فمو الذي أضر بنفسة فلا يضاف ذلك الى الاخذ بالشفعة ولهذا لم يبطل حق الشفعة بيبة الشفيع ، ولا يقال إن فيه ضرراً بالمشـترى بالامتناع من البناء والغرس الما قلنا ، كذا هذا .

﴿ فَصَلَ ﴾ وأما بيانَ ما يبطل به حق الشفعة بـد ثبرته فنقول وبالله التوفيق ما يبطل به حق الشفعة بعــد ثبوته في الاصل نوعان : اختيــاري وضروري ، ّ والاختياري نوعان: صرَّع وما يجري مجري الضريح ودلالة . أما الا ول فنحو أن يقرِل الثنفيع أبطلت الشفعة أو أسقطتها أو أبرأتك عنها أو سلمتها ، ونحرِ ذلك لائن الشفعة خالص حقه فيملك التصرف فيها استيفاء واسقاطا كالابراء عن الدين والعفو عن القصَّاص ونحو ذلك سواء علم الشفيع بالبيع أو لم يعلم بعد ـ أن كان بعد البيع ، لان هذا اسقاط الحق صريحاً ، وصريح الاسقاط يستوى فِهِ العَلمِ وَالْجَمِلِ كَالْطَلَاقُ وَالْآبِرَاءَ عَنَّ الْحَقَّوْقُ ، بخيلاف الاسقاط مَنْ طَرِيقً الدلالة فإنه لا يسقط جَقَةٍ ثمة آلا العلم،والفرق يذكر بعد دنـا ولا يه ح تسلم أُسْنَعَةً قبل البيع لانه إستماط الحق ، واسقاط الحق قبل وجربه ووجُود سبب وجوبه محال . هل يصح تسليمه فالأصل فى جنس هذه المسائل ان ينظر ان كان لايختات غرض الشفيع فى التسليم صح التسليم وبطلت شفعته . وان كان يختلف غرضه لم يصح وهو على شفعته لأن غرضه فى التسليم اذا لم يختلف بين ما أخبر به وبين ما يبع به وقع التسليم بحصلا لفرضه فصح ، واذا اختلف غرضه فى التسليم لم يقع التسليم بحصلا لفرضه فلم يصح التسليم .

وبيان هذا فى مسائل: اذا أخبر أن الدار بيعت بألف درهم فسلم ، ثم تبين أنها بيعت بألفين فلا شفعة له لأن تسليمه كان لاستكنار والثمن فإذا لم تصلح له بأقل الثمنين فبأكثرهما أولى فحصل غرضه بالتسلم فبطلت شفعته

ولو أخبر أنها بيعت بألف فسلم ثم تبين أنها بيعت بخمسهائة فله الشفعة لأن التسليم عند كثرة الثمن لا يدل على التسليم عند قلته فلم يحصل غرضه بالتسليم فيق على شفعته . ولو أخبر أنها بيعت بألف درهم ثم تبين انها بيعت بمائة دينار فإن كانت قيمتها ألفاً أو أكثر فلا شفعة له ، وأن كانت أقال فهو على شفعته عند أصحابنا الثلاثة رضى الله عنهم . وقال زفر رحمه الله له الشفعة في الوجهين جميعاً وجه قول زفر أن الدراهم والدنائير جنسان مختلفان حقيقة ؛ واعتبار الحقائق هو الاصل ، والغرض يختلف باختلاف الجنس ، لا نه قد تيسر عليه جنس ويتدفر عليه الاخر فلم يقع التسليم محصلا لغرضه فيه على شفعته ، كما لو أخبر أنها بيعت بشعير قيمته مثل فيعة الحنطة

ولنا أن الدراهم والدنانير فى حق الثمنية كجنس واحد لا نها أنهان الاشياء وقيمتها تقوم الاشياء بها تقويماً واحداً ، أعنى أنها تقوم بهذا مرة وبذاك أخرى ، وانما يختلفان فى القدر لا غير فوجب اعتبار قدر قيمتهما فى الكثرة والقلة ، كما اذا أخبر أنها بيعت بألف درهم أو بمائة دينار فسلم ثم تبين أنها بيعت بحنظة بأكثر أو بأقل على ما بينا ، كذا هدذا ، بخلاف ما اذا أخبر أنها بيعت بحنظة فسلم ثم تبين أنها بيعت بدير قيمته مثل قيمة الحنطة أو أقل أو أكثر ، لأن هناك اختلف ، اذ الحنطة والبعير جنسان مختلفان على الاطلاق واختلاف الجنس يوجب اختلاف الغرض فلم يصح التسليم

4414

ولو أخبر أنها بيعت بأنف درهم نسلم ثم تبين أنها بيعت بعكيل أو بموزون سوى الدراهم والدنافير أو عددى متقارب فالشفعة قائمة لان النمن الذي وقع به البيع اذا كان من ذوات الامثال فالشفيع يأخذ بمثل وأنه جنس آخر غير الجنس الذي أخبر به الشفيع فاختلف الغرض

ولو أخبر أنها بيعت بألف فسلم ، ثم تبين أنها بيعت بعرض وما ليس من ذوات الامثال . فإن كانت قبيمة مثل الالف أو أكثر صبح تسليمه ، وان كانت أفل لم يصح تسليمه وله الشفعة ، لاأن الشفيع همنا يأخذ الدار بقيمة العرض لانه لا مثل له وقيمته دراهم أو دنانير ، فكان الاختلاف راجماً الى الندر . فأشبه الالن والالفين والالف وخسائة على ما مر .

ولو أخبر بشراء نصف الدار فسلم ثم ترين أنه اشترى الجميع فله الشفعة . ولو أخبر بشراء الجميع فسلم ثم تهين انه اشترى النصف فالتسليم جائز ولا شفة له . هذا هو الرواية المشهورة فى الفصلين ، وقد روى الجواب فهما علىالقلب وهو أن التسليم فى النصف يكون تسليما فى الكل ، والتسليم فى الكل لا يكون تسليما فى النصف .

وجه هذه الرواية أن تسليم النصف لمجزه عن الثن ، ومن عجز عن القليل كان عن الكثير أعجز . فأما العجز عن الكثير لا يدل على المجز عن القليل

وجه ألرواية المشهورة أن النسليم فى النصف للاحتراز عن الضرر ، وهو ضرر الشركة ، وهذا لا يرجد فى الكل فاختلف النرض فلم يصح النسليم فبق على شفعته ، واذا صح تسليم الكل فقد سلم البعض ضرورة لا له داخل فى النكل فصار بتسليم الكل مسلماً للنصف ، لا أن الشركة عيب فكان التسليم بدون العب من طريق الاولى

ولو أخير أن المشترى زيد فسلم ثم تبين أنه عمرو فهو على شفعته لانالتسليم للأمن عنم العمرر ، والاثمن عن ضرر زيد لا يدل على الاثمن عن ضرر عمرو والمرام المنظمة التاس في الجوار مستحد المنطقة الناس في الجوار مستحد المنطقة المناس في الجوار مستحد المنطقة المناس في الجوار مستحد المناس في المجوار المناس في ولو أخبر أن المشترى زيد فسلم ثم تبين أنه زيد وعمرو كان له أن يأخذ نصيب عمرو قبق له الشفعة في نصيبه ، ولو نصيب عمرو قبق له الشفعة في نصيبه ، ولو أهر أن الدار بيعت بألف درهم فسلم ثم أن البائع حط عن المشترى الحط كان له الشفعة . لان الحط يلتحق بأصل العقد فنين أن البيع وقبل المشترى الحط كان مخصماته فساركا إذا أخبر أنها بيعت بالف فسلم ثم تبين أنها ولو لم يقبل الحط لم تجب الشفعة ، لان الحط لم يصح إذا لم يقبل فلم يتبين أنها بيعت بالشفعة .

ولو باع الشفيع دارد التي يشفع بها بعد شراء المشترى هل تبطل شفعته ، فهذا لا يخلر اما ان كان البيع باتا ، واما ان كان فيه شرط الحيار ، فان كان باتا فهذا لا يخلر اما ان باع كل الدار . واما ان باع جزا منها ، فان باع كلما بطلت شفعته لان سبب الحق هو جرار الملك وقد زال سواء علم بالشراء أو لم يعلم لان هذا لان سبب الحق هو جرار الملك وقد زال سواء علم بالشراء أو لم يعلم لان هذا في معنى صريح الاسقاط ، لان ابطال سبب الحق ابطال الحق فيستوى فيه العلم والجبل ، فان رجعت الدار الى ملكم بعيب بقضاء أو بنير قضاء أو بغير رؤية أو بخيار شرط للمشترى فليس له أن يأخذ بالشفعة ، لان الحق قد بطل فلا يعود أو بخيار شرط للمشترى فليس له أن يأخذ بالشفعة ، لان الحق قد بطل فلا يعود الا سبب جديد .

وكذلك لو باعها الشفيع بيماً فاسداً وقبضها المشترى بطلت شفعته لزوال خسب الحق وهو جوار الملك ؛ فإن نقض البيع فلا شفعة له لما ذكرنا أن الحق بعدمابطل لا يعردالا بسبب جديدوان باعجز أمن داره فإن ياع جزأ شا تعامنها فله الشفعة بما بق لان ما بق يصلح لاستحقاق الشفعة ابتداء فأولى أن يصلح للبقاء ، لان الما بق يصلح لاستحقاق الشفعة ابتداء فأولى أن يصلح للبقاء ، لان الما بق أسل من الابتداء .

وان باع جزأ معينا بيتا أو حجرة فانكان ذلك لا يلي الدار التي فيها الشفعة فانكان ذلك لا يلي الدار التي فيها الشفعة فكذلك لا ن السبب وهو جوار الملك قائم، وانكان بما يلي تلك الدار، فان المنفرق حدود الدار التي فيها الشفعة ، لا ن آلجوار قد زال وان المنفرق حدها شيء ملاصق لما يتي من الدار فهو على شفعته لما ذكرنا أن هذا بتي من الدار فهو على شفعته لما ذكرنا أن هذا القدر يصلح الإستحق أولى ، وانكان فيها القدر يصلح الإستحق أولى ، وانكان فيها القدر يصلح الاستحق أولى ، وانكان فيها

خيار الشرط. فان كان الحيار البيائع وهو الدفيع فهو على شفعته مالم يوجب البيع لان السبب وهو جوار الملك قائم، لا ن خيار البيائع يمنع زوال المبيع عن ملك فان طاب الشفعة فى مدة الحيار كان ذلك منه نقضا البيع . لان طاب الشفعة دليل استبقاء الملك فى المبيع وذلك اسقاط للخيار ونقض للبيع ، وان كون الحيار للشترى بطلت شفعته ، لان الدار خرجت عن ملكه بلا خلاف فرال سبب الحق وهو جوار الملك .

وان كان الشفيع شريكا وجاراً فباع نصيبه الذي يشفع به كان له أن يطلب الشفعة بالجوار ، لا نه ان بطل أحمد السبين وهو الشركة فقد بتى الآخر وهو الجوار ، ولهذا استحق به ابتداء فلأن يبقى به الاستحقاق أولى .

ولو صـــالح المشترى الشفيع من الشفعة على مال لم يجز الصلح ولم يثبت العوض وبطل حق الشفعة . أما بطلان الصلح فلانعدام ثبوت الحق في المجل . لان النابت للشفيع حق التملك وأنه عبارة عن ولاية التملك وأنها معنى قائم بالشفيع فلم يصح الاعتباض عنه فبطل الصلح ولم يجب العوض .

وأما بطلان حق الشفيع في الشفعة فلأنه أسقطه بالصلح فالصلح وان لم يصح فاسقاط حق الشفعة صحيح . لان صحته لا تقف على العرض بل هو شيء من الاموال لا يصلح غوضاً عنه فالتحق ذكر العرهش بالقدم فصار كأنه سلم بلا عدض .

وعلى هذا اذا قال الزوج للمديرة اختاريني بألف درهم. فقالت اخترتك أم يجب العوض وبطل خيارها . وكمذلك العنين اذا قال لامرأته بعد ما أخبرت بعبب العنة اختاري ترك الفسخ بالعنة بألف فقالت اخترت بطل خيارها ولم يجب العوض : وفي الكفالة بالنفس اذا أسدقطها بعرض روايتان : في رواية لا يجب العوض و تبطل الكفالة كما في الشفعة وفي رواية لا تبطل الكفالة .

وجهه الرواية الا ولى أنه أسقط الكفالة بعوض فالاعتباضُ ان لم يصح فالاسقاط صحيح لا ن صحته لا تقف على العوض

101:31

المرض ولم يابت العوض وجه الرواية الآخري أنه ما رضى بالسقوط إلا بعرض ولم يابت العوض وجه الرواية الآخري أنه ما رضى بالسقوط أن يوجد من الشفيع ولا يسقط، وأما بطلان الشفعة من طريق الدلالة فو أن يوجد من الشفعة ما يدل على رضاد بال قدوحكمه للشترى وهو ثبوت الملك له ، لآن حق الشفاة على يعطل بسريح الرضا فيبطل يدلالة الرضا أيضاً ؛ وذلك نحو ما إذا علم بالشراء قترك العلم على الفور من غير عذر أو قام عن المجلس أو تشاغل عن الطلب بعمل آخر على اختلاف الروايتين ، لآن ترك الطلب مع القدرة عليه دايل الرضا العدل الرساسة على الديل الرساسة على الديل الرساسة المسلمة القدرة عليه دايل الرساسة المسلمة الشهرة عليه دايل الرساسة المسلمة القدرة عليه دايل الرساسة المسلمة المسلمة

وكذا إذا ساومالشفيع الدار منالمشترى أو سأله أن يوليه إياها أو استأجرها الشفيع من المشترى أو أخذها مزارعة أو معاملة وذلك كله بعد علمه بالشراء ؛ لا ن ذلك كله دليل الرضا ، أما المساومة فلأنها طلب تعليك بعقد جديد وأنه دليل الرضا بعلك المتعلك .

وكذلك النولية لأنها تملك بعثل الثمن الأول من غير زيادة ولانقصان وانها دليل الرضا بملك المتملك .

وأما الاستنجار والآخف معاملة أو مزارعة فلأنها تقرير لملك المشترى وأما الاستنجار والآخف معاملة أو مزارعة فلأنها تقرير لملك المشترى فيكانت دليل الرصا بعلكه فرق بين هذا وبين الفصل الأول حيث شرط همنا علم الشفيع بالشراء لبطلان حق الشفعة وهناك لم يشترط وانها كان كذلك ، لأن السقوط في الفصل الاول بصريح الاسقاط والاسقاط تصرف في نفس الحق فيستدعى ثبوت الحق لا غير كالطلاق والعتاق والابراء عن الديون والسقوط همنا بطريق الدلالة وهي دلالة الرضا لا بالتصرف في محال الحق بل في محل آخر والتصرف في عالم بالبيع إذ الرضا بالشيء والتصرف في عال وانه عز وجل أعلم بدون العلم به محال وانه عز وجل أعلم .

ولو سلم الشفعة فى النصف وطلت فى الكل لا نه لما سلم فى النصف وطل حقه فى النصف المسلم فيه بصريح الاسقاط ووطل حقه فى النصف الباقى لانه لا يملك تفريق الصفقة على المشترى فوطلت شفعته فى الكل ، ولو طلب نصف العالم

بالشنعة هـل يكرن ذلك تسلمها منه الشفعة فى الكل ، اختلف فيه أبو يوسف ومحد . قال أبويرسف لا يكرن تسلمها ، وقال محمد يكون تسلمها فى الكل إلا أن يكون سبق منمه طلب الكل بالشفعة فلم يسلم له المشترى ، فقال له حيننذ أعطنى نصفها على أن أسلم لك النصف الباقى فان هذا لا يكون تسلمها .

وجه قول محمد أنه لما طلب النصف بالشفية فقد أبطل حقه في النصف الآخر ، لا أنه ترك الطلب فيه مع القددرة عليه وذا دليل الرضا فبطل حقه فيه فيجال حقه في النصف المطلوب ضرورة تعسفر تفريق الصنفة على المشترى . بخلاف ما إذا كان سبق منه الطلب في الكل ، لا أنه لما طلب في الكل فقد تشرر حقه في الكل ولم يكن قوله بعد ذلك أعاني النصف على أن أسلم لك النصف الباقي تسليا ، يخلاف ما اذا قال ابتداء لان الحق لم يتقرر بعد .

وجه قول أبى يوسف أن الحق ثبت له فى كل الدار والحق اذا ثبت لا يسقط الإستاط. ولم يوجد فيق كما كان أن شاء أخذ الكل بالشفعة وأن شاء ترك . وجواب محمد رحمه الله عن هذا أنه وجد منه الاسقاط فى النصف الذى لم يطلبه من طربت الدلالة على ما بينا والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما الضرورى فنحو أن يمرت الشفيع بعد الطلبين قبل الا خد بالشفعة فبطل شفعته وهذا عندنا ، وعند الشافعي رحمهاته لا تبطل ولوارثه حق الاخف، وقب المسئلة أرب خيار الشفعة هل يررث عندنا لا يورث وعنده يورث ، والكلام فيه من الجانبين على نحو الكلام في حيار الشرط ، وسيأتى ذكره في كتاب البيوع ولا يبطل بموت المشترى والشفيع أن يأخذ من وارثه لان الشفعة حق على المشترى ، ألا ترى أنه مجبور عليه في التملك فلا يسقط بموته كحق الرد بالعيب والله شبحانه و تعالى أعلم .

﴿ فَصَلَ ﴾ وأما بيان مايملك به المشفوع فيه فنقولو بالفالتوفيق المشفوع فيه يملكي بالقلك وهو تفسير الاخذ بالشفوة فلا ملك للشفيع قبل الإخذيل له ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ مَا اللَّهُ وَاللَّمُ اللَّهُ ل حَمَّ الاَنْجُذُ والتّملُكُ قبل الاخذ للشترى لوجود سبب الملك فيه وهو الشراء فله

أن يبني ويغرس ويهــــدم ويقلع ويؤاجر ويطيب له الاجر ويأكل من أبار الكرم ونحو ذلك، وكذا له أن يبيع ويهب ويرصى وإذا فعل ينفذ الا أن للشفيع أن ينقض ذلك بالاخذ بالشفعة . لان حقه سابق على تصرف المشترى فيمتنع اللزوم، ولو جعل المثنري الدار مسجداً أو مقبرة فللشكيم أرب يأخذها بالشفعة وينقض ما صنع للشترى ،كذا ذكر في الاصل ، وقال الحسن بن زياد

وجـه قوله أن المشترى تصرف في ملك نفسه فيفنذ كما لو باع الا أن البيع ونحوه مما يحتمل النقض بعد وجوده فنفذ ولم يلزم ، وهذه التصرفات مما لايحنمل الانقاضكالاعتاق فكان تفاذها لزومها .

ولنا أن تعلق حق الشفيع بالمبيع يمنع من طيرورته مسجداً ، لأن المسجد ما يكون خالصا لله تعـالى وتعلق حق العبد به يمنح خلوصه لله عز وجل فيمنع صيرورته مسجداً وله أن يأخذالدار المشتراة بالشَّقعة لوجودالسبب وهو جوأر الملك أو الشركة في ملك المبيع .

وعلى هذا بخرج ما إذا اشترى داراً ولهـا شفيع فبيعت دار إلى جنب هذه الدار فطالب المشترى بالشفعة وقضى له بها ثم حضر الشفيع يقضى له بالدار التي بجواره ويمضى القضاء في النانية للشترى، أما للشفيع فظاهر ، وأما للمشترى فلان الجوار كانْ ثابنا له وقت البيع والقضاء بالشفعة الا أنه بطل بـــد ذلك ال بأخذ الشفيع للدار بالشفعة ، وهذا لايرجب بطلان القضاء لانه تبين أن جوار الملك لم يكن ثابتا كن اشــترى داراً ولهــا شفيع فقضى له بالشفعة ثم باع داره التي بها يشفع أنه لا يبطل القصاء بالشفعة لما قلنا كذا هذا .

ولوكان الشفيع جارأ للدارين فالمسئلة بحالها فيقضى له بكل الدار الاولى وبالنصف من الناتية ، لا نه جار خاص للدار الأولى فيختص بشفعتها وهو مع المشترى جاران للدار السانية فيشتركان فى شفعتها وشراء المشترى لا يبطل حَقْهُ في الشفعة ، ولانه لا ينافيه بل يقرره على ما بينا فيما تقدم .

وروئ عن أبي يوسف رحمه الله فيمن اشترى نصف دار ثم اشترى رجليًّ

آخر نصفها الآخر فخاصة المشترى الاول فيقضى له بالشفعة بألشركة ثم خاصمه الجار في الشَّفعتين جميعاً أن الجــــار أحق بشفعة النصف الأول ولا حق له في النصف الثاني ، لانه جار للنصف الأول فيأخذه بالجوار والمشترى شريك عند بيع النصف الثاني لتبوت الملك له في النصف الآول بسبب الشراء وثبوت الحق لْتَشْفِيع فى النصف الاول لا يمنع ثبوت الملك للشَّترى فيه فكان شريكا عند يع النصف الثاني والشريك مقدم على الجار .

وكذلك لو اشترى نصفها ثم اشترى نصفها الآخر رجل آخر فلم مخاصمه فه حتى أخذ الجار النصف الاول فالجار أحق بالنصف الناني ، لان الملك وان ثلت للشتري الأول في الصف الاول لكنه قد بطل بأخذ الجار بالشفعة فبطل

ولو ورث رجل داراً فبيعت دار بجنها فأخذها بالشفعة ثم بيعت دار إلى جنب الناتية فأخذها بالثفعة ثم استحقت الدار الموروثة وطلب المستحق الشفعة فان المستحق يأخذ الدار الرانية والوارث أحق بالنالثة ، لأن بالاستحقاق تبين أن الدار التي يشفع بها الوارث كانت ملك المستحق فبين أنه أخذ الشانية بغير حق إذ تبين أنه لم يكن جاراً فكانت الشفعة في الثنانية للمستحق والوارث يكون أحق بالنالغة ، لا ن الملك كان نابنا للوارث عند بيع السالنة فكان السبب وهو جرار الملك ثابنا له عنده ثم بطل الاستحقاق وبطلان الملك لا يوجب بطلان النفعة وليس الشفيع أن ينقض قسمة المشترى حتى لو اشترى نصف دار من رجل مشاعا وقاسم المشترى البائع ثم حضر الشفيع فالقسمة ماضية ليس الشفيع أنْ يَقْصُهَا لِيَأْخَذُ نَصْفُهَا مِشَاعًا . سنواء كانت قسمته بقضاء أو بغير قضاء . لا ن القسمة من تهام القبض. ولهذا لم تصح هبة المشاع فيها يحتمل القسمة لان القبض شرط صحة الهبة والقبض على التمام لا يتحقق مع الشياع •

وإذا كانت القسمة من تمام القبض فالشفيع لا يملك نقض القبض بأن أشرى دارأ وقبضها ثم خضر الشفيع وأراد أن ينقض قبضه ليأخذها مثرالبائح أسطن ذلك وإذا إيملك تقض القبض لايملك نقض مابه تهام القبض وهو القسمة بخلاف وأما بتضاء القياضي فالكلام فيه في اللائة مواضع : في بيان كيفية النملك إنتماء بالشفعة، وفر يبارح شرط حراز القضاء بالشفعة. وفر بيان وقت

ألما الأول فالمبيع لا يخلو الها أن يكون في يد البائع . والها أن يكون في يد المتدرى ؛ قانكان في بد البائع ؛ ذكر الكرخي رحمه آلله أن القاضي إذا قضي أرزاءة ينتقض البيع الذي كان بيزالبائع وبين المشترى في المشهور من قولهم .

وروى عن أبى يرسف رحمه الله أنه لا ينقض . واختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : البيع لا ينتقض بل تتحول الصفقة إلى لشفيع . وقال باعتهم: يغنقض البيع الذي جَرى بين السائع والمشتري و الم الشفيع بيع آخر كأنه كان من البائع إيجابان أحدهما مع المشترى والآخر مع الشفيع . فأذا قضى القامني بالشفعة فقد قبل الشفيع الايجاب الذي أضيف اليه

وجه قول من قال بالتحول لا بالانتقاض أن البيع لو انتقض لنعذر الاخذ بالشفعة لانه من شرائط وجوب الشفعة فاذا انتقض لم يجب فتعذر الاخذ .

وجه قرل من قال أنه ينتاض نص محمد والمعقرل والا حكام ، أما الاول فند ذكر محمد رحمه الله وقال : انتقض البيع فيها بين البــائـع والمشترى . وهذا

وأما المعقول فمن وجهين : أحدهما أن القاضي إذا قضي بالشفعة قبل القبض فقد عجر المشترى عن قبض المبيع والعجر عن قبض المبيع يوجب بطللان البيع لحلود عن الغائدةكما إذا هلك المبيع تهل القبض ، والنساني أن الملك تهل الاُخذُ بالشفعة للمشترى لوجود آثار الملك في - قه على ما بينا فيها تقسدم ، ولو تحول الذال الشفيع لم يثبت الملك المشترن.

وأما الاحكام فان للثنيج أن يرد الدار على من أخذها منه بخيار الرؤية ،

ما إذا كانت الدار مشتركة بين النين بإن أ- دهما نصبيه من رجل فقاسم المشترو الشريك الذي ويوخم حصر التفيع له أن ينقض القسمة : لأن القسَّلة ومال ليست من جمله القبضر ألاتها من حكم البيع الاول إذا لبيع الاولكا أوجب الملك أُوجِبِ النِّسمة في المُشاعِ والبِيعِ الأولُّ لم يقع مع هذاً المُشترى الذي قدر قرَّا تكي هذه النسمة بحكم العقد بل بحكم الملك والنصرف بحكم الملك بماك الشميع وللشفيع أن يأخذ الندك الذي أصابالمشتري بالشاعة سواء وقع تصيب

المشترى من جانب الشفيع أو من جانب آخر . لانالشفعة وجبت له في النصف المشترى والنصف الذي أصاب المشترى هر المشترى . لان القسمة افراز . ولو وتح نصيب البائع من جانب الشفيع فباده بعد القسمة قبل طلب الشفيع الشنعة الآولى ثم طلب الشفيع فان قض القاض بالشفية الاخيرة جعل نصف البائع بين الشفرع وبين المشترى وقمنه بالشفعة الأولى وهي نصف المشترى الشفيع ، لان الشَّفيع مع المشترى جاران لنصف البِّائع والشَّفيع جار خاص

ولو بدأ فقضى للشفيع بالشفعة الاولى قضى له بالإخيرة أيضاً لانه ال قضى اه بالشفعة الأولى بطل حق جوار المشترى فلم بين له حق الإخياد بالشفعة لاستيناً. النُّن ، لأن الملك فيه لما كان يثبت بالتملك ببدلكان الانحذ بالشففة شراً، فيراعي فيه أحكام البيع والشراء وأنه سبحانه وتعالى أعلم.

وأما بيان طريق التملك بالشفعة . وبيــان كيفيته فالتملك بالشفعة يكرن بأحد طريقين ، أما بتسليم المشترى . وأما بقعناه آفاضي ، أما الأحاك بالتسايم بالبيع فظاهر ، لانالاخذ بتسليم المشتري . ضاه يبدل بيدلة الشفيع وهر الندن يفسر الشراء والشراء تعلك . وإذا رد عليه لا يعرد شراء المشترى، ولو تحرلت الصفقه إلىالشفيع لعاد شراء المشترى لا يعرد شراء المشترى ولما رد فقد والسالضرورة المشترى لانالتحركان لطرورة مراعاة حقالشفيع ؛ فينبنى أن يعود الشراء . ولانها لو تحولت اليه لصار المشترى وكبلا للشفيع ؛ لأن عقده يقع له ؛ ولو كان كذلك لما ثبت للشفيع خيار الرؤية اذاكان المشترى لأن عقده يقع له ؛ ولو كان كذلك لما ثبت للشفيع خيار الرؤية الوكبل ورضاه .

وكذلك لوكان الشراء بنمن مؤجل فأراد الشفيع أن يأخدها للحال يأخذ بنت مؤجل، وكذا لو اشتراها بنت مؤجل، وكذا لو اشتراها بنت مؤجل، وكذا لو اشتراها على ربيء من كل عبب بها عند البيع شم أخذها الشفيع فرجد بها عبيا فله أن يرددا على من أخذها منه .

ولو تحولت تلك الصفقة الى الشفيع لما ثبت له حق الردكا لم يثبت للمشترى فدلت هذه المسائل على أن شراء المشترى ينقض و يأخذها الشفيع بشراء مبتدأ بعد ايجاب مبتدأ مصاف اليه ، وقد خرج الجواب عن قولهم أن البيع لو انتقض لتعذر الآخذ بالشفعة لأنه لا يأخذ بذلك العقد لانتقاضه بل بعقد مبتدأ مقرر بين البائع وبين الشفيع على ما بدأ تقريره والله سبحانه وتعالى أعلم .

وان كان المبيع في يد المشترى أخـــد منه ودفع الثمن الى المشترى والبيع الا وقع على المشترى فيجعل كأنه اشترى منه ثم اذا الا و ل صحيح ، لا ن القلك وقع على المشترى فيجعل كأنه اشترى عليه ويسترد المشترى أخذ الدار من يد البائع يدفع الثمن الى البائع ان كان قد نقد ؛ وإن أخـــنها من يد المشترى دفع الثمن الى المشترى وكانت العهدة علىه لان العهدة هى حق الرجوع بالنمن عند الاستحقاق

فيكون على من قبض النمن .
وروى عن أبي يرسف رحد الله أن المشترى اذا كان نقد النمن ولم يقبض وروى عن أبي يرسف رحد الله أن الشفيع يأخذ الدار من البالع وينف الدار حتى قضى للشفيع بمحضر منها أن الشفيع يأخذ الدار من البالع وينف النمن الم النمن للمشترى والعهدة على المشترى . وان كان لم ينقد دفع الشفيع النمن الم البائع والعهدة على البائع لا نه اذا كان نقد النمن للبائع فالملك لا يقع على البائع أصلا لانه لا ملك له ولا بد أيضاً لبطلان حق الحبس بنقد النمن بل يقع على أصلا لانه لا ملك له ولا بد أيضاً لبطلان حق الحبس بنقد النمن بل يقع على

المشترى فيكون النمن له والعهدة عليه . وأذا كان لم ينقد فللبائع حتى الحبس ولا يتمكن الشفيع من قبض المار الا بدفع النمن الى البائع فكانت العهدة على النائع . وأما شرط جراز القضاء بالشفعة فحصرة المقضى عليه . لاأن القضاء . عد الغاف لا محمد

وحمه الكلام فيه أن المبيع اما أن يكرن في يد البائع . واما أن يكون في يد المشترى واما أن يكون في يد المشترى . فإنكان في يد المشترى . فإنكان في يد البائع فرا بد من حضرة البائع والمشترى فبالملك فكان كل واحد منهما خصم ، أما البائع فباليد : وأما المشترى فبالملك فكان كل واحد منهما مقضيا عليه فيشترط حضرتهما لئلا يكون قضاء على الفائب من غير أن يكون عنه خصم حاضر .

وأما ان كان فى يد المشترى فحضرة السائع ايست بشرط ويكننى بحضرة المشترى . لا ن البائع خرج من أن يكون خصما لزوال ملكة ويده عن البيع فدار كالاجنى ، وكذا حضرة الشفيع أو وكيله شرط جواز القضاء له بالشفعة لان القضاء على الغائب لا يجوز أيضاً ثم القاضى اذا تعنى بالشفعة يثبت الملك للشفيع ولا يقف ثبرت الملك له على التسليم ، لا ن المشفيع يثبت بعنزلة الشراء والشراء الصحيح يوجب الملك بنفسه .

وأما وقت القضاء بالشفعة فوقته وقت المنازعة والمطاابة بها فاذا طالبه بها فاضله بها فاضله بها يقضى القياضى له بالشفعة سبواء حضر النمن أولا في ظاهر الرواية ، ولا شفيع يقضى القياضى له بالشفعة بمنزلة الشراء من المئترى وللبياع حق حبس المبيع لاستيفاء النما في بالشفعة بمنزلة الشراء من المئترى وللبياع حق حبس المبيع لاستيفاء النمن فان أبي أن ينقد خبسه القاضى . لانه ظهر ظلمه بالامتناع من أيفاء النمن أنه واجب عليه فيحبسه ولا ينقض الشفعة كالمشترى اذا امتنع من أيفاء النمن أنه حبس ولا ينقض البيع ، وأن طلب أجلا لنقد النمن أجله يوما أو يودين أو حبس ولا ينقض البيع ، وأن طلب أجلا لنقد النمن أجله يوما أو يودين أو خبسه ولا يحبسه ولان الحبس جزاء الطلم بالمطل ولم يظهر مطله فان مضى المناح ولم ينقد حبسه ،

وأما سان شرط التملك فالمملك بالشفعة له شرطي. (أحدهما) رضا المسترى أو قدا، القاضي ، لان تعلك مال انغير مما لا سبيل البه في الشرع الا بالتراطي أو إنصاء القياضي فلا يثبت التملك بدونهما (والثاني) أن لا يتضمن التملك . تفريق الصفقة على المشدتون . فإن تصمن ايس له أن يتملك . لا ن في النفريل ضرراً بالمشترى وهو ضرر الشركة ودفع الضرر بالضرر متناقض .

وعل هذا بخرج ما اذا أراد الثنميع أن يأخلذ بعض المشترى بالشفعة دون بعن أنه هل يملك ذلك . فجملة الكلام فيه أن المشترى لا يخلر اما أن يكون بعنه بمنازاً عنالبعض ، واما أن لا يكون فان لم يكن بأن اشترى داراً واحدة وَارِادَ الشَّفَيْعِ أَنْ يَأْخَذَ بِصُمَّا بِالشَّفَعَةُ دُونَ البَّعْضُ أَوْ يَأْخَـذُ الْجَانَبِ الذِّي يَل الدار دون البَّاقي ليس له ذلك بلا خلاف بين أصحابنا ، ولكن يأخذ الكلُّ أو بدع لانه لو أخذ البعض دون البعض لنفرقت الصفقة على المشترى ، لان الملك له في كل الدار ثبت بقرل واحد فكان أخذ البعض تفريقاً فلا يعلمكم الشفيع وسواء اشَتَرَى واحد من واحــــد أو واحد من اثنين أو أكثر حتى لو أرآد الشنيع أن ياخذ نصيب أهم البائعين ليس له لما قلنا ، سواء كان المشترى قبض أو لم يقبض فى ظاهر الرواية عن أصحابنا ، وروى عنهم أن للشفيع أن يأخذ نصبِ أحد البائعين قبل القبض وليس له أن يأخذ من المشنرى نصيّب أحدهما بعد القيض

وجه هذه الرواية أن التملك قبيل القبض لا يتضمن معنى التفريق ، لا ُن حلك يقع على البائع وقد خرج نصيبه عن ماحكم فلا يلزمه ضرر النفريق وهو بُرِرِ الشَّرِكَةِ . بخلافَ مابعد القبض ؛ لاناله لك بعد القبض يتم على المشترى . ﴿ تَرَى أَنَ العَمِدَةُ عَلَيْهِ وَفِيهِ تَفْرِيقِ مَلَّكُهُ ، والصَّحِيْحُ جَرَابِ الرَّوايَّةِ ، لا ن كمنت قبل القبض للمشترى بصفقة واحدة فبملك نصيب أحبد الباءمين تفريق ملكه فيلزمه ضرر الشركة .

وقال محمد رحمه الله : ليس ينبغي للقــــاطي أن يقضي بالشفعة حتى بحضر الشنبع المثال ، فإن طلب أجلا أجله يوما أو يومدين أو ثلاثة أيام ولم يقض له بالشفعة . فان قضى بالشفعة ثم أبى الشفيع أن ينقد حبسه ، وهمذا عامى لبس باختلاف على الحنيقة وللقاض أن يقضي بالشفعة قبل احضار النمن بلا خلاف لان النظ محمد رحمه الله: ليس يفيغي للقاطئ أن يقضى بالشفعة حتى يحضرالشفيع نلمان، لا يدل على أنه ليس له أن يقضى بل هو إشـــــــارة إلى نوع احتياط واختيار الاول لاتستعمل لفظة لاينبغي الا في مثله ، ولهذا لو قضي جاز ونفذ قضاؤه نص عليه محمد وايس ذلك لكونه محل الاجتهاد ، ولان القضاء بعذدب الخالف في المجتهدات انها ينفذ بشريطة اعتقاد اصابته فيه وافضاء اجتهاده اليد وقد أطلق القضية في النفاذ من غمير هذا الشرط ، فدل أنه لا خلاف في المسئلة على التحقيق ثم ان ثبت الخلاف

فوجه قول محمد أن حق الشفعة أنها يثبت لدفع ضرر الدخيسل عن الشفيع والقصاء قبل احضار الثمن يتضمن الضرر بالمشترى لاحتمال افلاس الشفيع ودفعالضرر عنالانسان باضرار غيره متاقض فلا يقضى قبلالاحضار واكمن يؤجله يومين أو ثلاثة ان طلب الـ أجيل تدكينا له من نقد الثمن .

وجه ظاهر الرواية أن الشفيع يصير متعلمكا المشفرع فيه بمقنضى القضاء بالشفعة كان اشتراه منه والتعلك بالشراء لا يقف على احضار النمن كما في الشه أه المندأ.

وقال محمد رحمه الله : لو ضرب له القــــاضي أجلا : فقال له ان لم تأت بالثمن الموقت كذا فلاشفية لك فلم أت به بطلت شفعته .

وكذا اذا قال الشفيع إن لم أعطك الدن إلى وقت كذا فأنا بري. من الشفعة لان هذا تعليق اسقاط حق الشفعا بالشرط والاستا لمات بمبا يحتمل التعليق بالثيرط كالطلاق والعتاق ونحز ذلك .

وأما بيان شرط التملك فالتملك بالشفعة له شرخان، أحدهما) رضا المشقرى ا أو قصاء القاضي ، لانَ تملك مال الغير مما لا سبيل البه في الشرع الا بالغراضي أو بقضاء القياضي فلا يثبت النملك بدونهما ﴿ وَالنَّالَى ﴾ أن لا بتضمن النملك تعريق الصفقة على المشدتري . فإن تضمن ليس له أن يتملك . لاَن في النفريين ضرراً بالمشترى وهو ضرر الشركة ودفع الضرر بالضرر متناقض .

وعلى هذا يخرج ما اذا أراد الانفيع أن يأخلذ بعض المشترى بالشفعة دون بعن أنه هل يملكَ ذلك . فجملة الكلَّام فيه أن المشترى لا يخلو اما أن يكون . يعضه ممتازاً عن البعض . واما أن لا يكون فان لم يكن بأن اشترى داراً واحدة أراد الشفيع أن يأخذ بعضها بالشفعة دون البعض أو يأخمذ الجانب الذي يلى الدار دون آلباقي ليس له ذلك بلا خلاف بين أصحابنا ، ولكن يأخذ الكل أو يدع لانه لو أخذ البعض دون البعض لتفرقت الصفقة على المشترى ، لان الملك له في كل الدار ثبت بقرل واحد فكان أخذ البعض تفريَّقاً فلا يعلمكم الشفيع وسواء اشتری واحد من واحــــد أو وا-د من اثنين أو أكثر حتى لو أرآد الشنيع أن يأخذ نصيب أحد البُّأثعين أيس له لما قلنا ، سراءكان المشترى قبض أو لم يقبض في ظاهر الرواية عن أصحابنا ، وروى عنهم أن للشفيع أن يأخذ نصب أحد البائعين قبل القبض وليس له أن يأخذ من المشترى نصيب أحدهما

وجه هذه الرواية أن التملك قبل القبض لا ينضمن معنى التفريق، لا أن حلك يقع على البائع وقد خرج نصيبه عن ملكه فلا يلزمه ضرر النفريق وهو سر الشركة . بخلاف ما بعد القبض ؛ لانالته لك بعد القبض يتع على المشترى. ﴿ تَرَىٰ أَنَّ الْعَهِدَةُ عَلَيْهِ وَفِيهِ تَفْرِيقَ مَلَّكُهُ ، والصحيح جراب الرواية . لاأن أتثك قبل القبض للمشترى بصفقة واحددة فبملك نصيب أحدد الباتنين تفريق ملكه فيلزمه ضرر الشركة .

وقال محمد رحمه الله : ليس ينبغي للقــــاضي أن يقضي بالشفعة حتى بحضر التنفيع للمال . قان طلب أجلا أجله يوما أو يرمـين أو ثلاثة أيام ولم يقضر له بالشَّفَة . فان قطى بالشُّفعة ثم أبِّي الشَّفيع أن ينقد حبِّسه . وهمذا عمدي لبس باختلاف على الحقيقة وللقاض أن بقضي بالشفعة قبل احصار النمن بلا خلاف لان انظ محمد رحمه الله: ليس ينبغي لقاطي أن يقضي بالشفعة حتى يحضرالشفيع والحَتِيَارِ الاول لاتستعمل لفظة لاينبغي الا في مثله ، ولهذا لو تضي جاز ونفذ قَضَاؤُه نص عليه محمد وايس ذلك لكونه محل الاجتهاد ، ولان القضاء بعذدب المخالف في المجتهدات انها ينفذ بشريطة اعتقاد اصابته فيه وافضاء اجتهاده البه وقد أطلق القضية في النفاذ من غمير هذا الشرط ، فدل أنه لا خلاف في المسئلة على النحقيق ثم ان ثبت الخلاف

فوجه قول محم لد أن حق الشفعة أنها ينبت لدفع ضرر الدخيــل عن الشفيع والقضاء قبل احضار النمن يتعنمن الضرر بالمثقرى لاحتمال افلاس الشفيع ودفع الضرر عن الانسان باضرار غيره متناقض فلا يقضى قبل الاحصار ولكن يؤجله يومين أو ثلاثة ان طلب الأجيل تدكينا له من نقد الثمن .

وجه ظاهر الرواية أر. الشفيع يصير متعلمكا المشفوع فيه بمقنضى القضاء بالشفعة كان اشتراد منه والتعلمك بالشراء لا يغف على أحضار النمن كما في الشراء المبتدأ.

وقال محمد رحمه الله : لو ضرب له القـــاضي أجلا : فقال له ان لم تأت بالنمن الموقت كذا فلاشفهة لك فلم بأت به بطلت شفعته .

وكذا اذا قال الشفيع أن لم أعطك الدر الى وقت كذا فأنا بري. من الشفعة لائن هذا تعلمق استقاط حق الشفعة بالشرط والاستا لمات مما يجتمل التعلميق بالشرط كالطلاق والعناق ونحز ذلك . ١٧١٠ ولو اشترى رجلان من رجل حراً فللشفيع أن يأخذ قصيب أحد المشقرين ولو اشترى رجلان من رجل حراً فللشفيع أن يأخذ قصيب أحد المشقرة في توله, جبعاً . لان الاخذ ها الابتضمن الشريق لان الصفقة حصلت متفرقة وقعت وجودها اذ الملك في تصيب كل واحد منهما أبت بقوله فلم تتحد الصفة فلا يقع الانخذ تفريقا خصول النفرين قبله ، وسعواء كان بعد القبض أو لمذ فلا يقع الانخذ تفريقا خصول النفرين قبله ، وسعواء كان بعد القبض أو لمذ في ظاهر الرواية .

وروى أنه ليس لنشفيع أن يأخذ قبل القبض الا الكل وبعد القبض له أن يأخذ نصيب أحد المشتريين ·

وجه هذه الرواية أن أخد البعض قبل القبض يتضمن تفريق البدعلى البامي وحمه هذه الرواية أن أخد البعض قبل النامي وأن والتملك قبل القبض لا يتضمن النفريق . لا أن التملك يقم على البامي و أو أراد أن يقبض حصته دون صاحم لا يجوز . ألا ترس أن أحد المشتريين لو أراد أن يقبض حصته دون صاحم للسي له ذلك .

وجه ظاهر الرواية ما ذكرنا أن الصفةة حصلت منفرقة من الابتدا فلا يكون أخذ البعض تغريقاً لحصول النفريق قبل الاخذ، وقوله فيه تغريف فلا يكون أخذ البعض تمنوع فالشفيع يتملك نصيب أحمد المشتريين بالشفعة ولكه لا يغرق البد حتى لو نقد النمن ليس له أن يقبض أحمد النصفين ما بنقد الآخر كيلا يتفرق القبض. وسواء سعى لكل نصف نمنا على حمدة أو سعى للجمة ثمنا واحداً فالعبرة لاتحاد الصفقة وتعددها لا لاتحاد النمن وتعدده. لان المائة من النفريق دو الضرر والضرر ينشاعان اتحاد المنافقة لاعن اتحاد النمن وسواء كان المثقرة عن النفريق دو الضرر والضرر ينشاعن اتحاد الصفقة لاعن اتحاد النمن وسواء كان المثقرة والمنز والخبر واحداً بالشراء فاشترين الوكيل من رجلين فجاء الثقيع ليس له أن يأخذ نصيب أحد البائن فاشتريا من واحمد فللنابع أن يأخذ من واحمد رجلين فاشتريا من واحمد فللنابع أن يأخذ من واحمد أو من اثنين أو من ثلاثة .

حيى و . قال محمد رحمه الله : وانها أنظر في هذا المالمشترى ولا أنظر الى المشترى

وه. نظر صحيح ، لأن الأخذ بالشفعة منحقوق البيع وأنها راجعة إلىالوكيل وكانت المعرة لاتحاد الوكيل وتعدده دون الموكل واقه سبحانه وتعالى أعلم.

ولات العبر، مسدو يس المراكب و الدول بأن اشترى دارين صفقة وأحدة وانكان المشترى دارين صفقة وأحدة وانكان المشترى بعضه ممنازا عن البدس بأن كان شفيعاً لحمياً فليس في إذ النفيع أن يأخذ إحداهما دون الأخرى والكن ياخذهما جميعاً أو يدمهما ، وهذا قول أصحابنا الثلاثة رضى الله في ذلك ولكن يأخذهما جميعاً أو يدمهما أن يأخذ إحداهما بحصتها من الثمن المال عنبر ، وقال زفر رحمه الله أن يأخذ إحداهما بحصتها من الثمن المنافقة المناف

وجد قوله أن المانع من أخذ البعض دون البعض هو لزوم ضرر الشركة ولم يرجد همها لانفصال كل واحدة من الدارين عن الاخرى .

ونما أن الصفقة وقعت محتمعة ، لأن المشترى ملك الدارين بقبول واحمد
من بملك النفيع تفريقها كافى الدار الواحمة ، وقوله ليس فيه ضرر الشركة
من بحث النفيع تفريقها كافى الدار الواحمة ، وقوله ليس فيه ضرر آخر وهو أن الجمع بين الجميد والردى ، فى الصفقة معتماد
م، بحث الناس فلو ثبت له حق أخذ أحدهما لأخذ الجميد فيتضرر له المشترى لأن
الردى لا يشترى وحمد بعثل ما يشترى مع الجميد فيتضرر به ، وسواء كانت
الردى لا يشترى وحده بعثل ما يشترى مع الجميد فيتضرر به ، وسواء كانت
المار منا منا لمفى في الجانين ، فإن كان الشفيع شفيماً لاحداهما دون الأخرى
ووقى اليم صفقة واحدة فهل له أن يأخذ الكل بالشفعة ، روى عن أبي حنيفة
وبي اليم صفقة واحدة فهل له أن يأخذ الكل بالشفعة ، روى عن أبي حنيفة
المبدل له أن يأخذ إلا التي تجاوره بالحصة .

وكذا روى عن محمد فى الدارين المتلاصقين إذا كان الشفيع جاراً لاحداهما أن لبس له الشفعة إلا فيها يليه ، وكمذا قال محمد فى الا قرحة المتلاصقة وواحد منا ين أرض انسار في وليس بين الاقرحة طريق ولا نهر انها هى منساة أنه منسنة له إلا فى القراح الذى يليه خاصة .

وكداك فى القرية اذا بيعت بدورها وأراضها أن لكل شفيع أن يأخذ أم ح الدى بليه خاصة ، وروى الحسن عن أبى حنيفة رضى الله عنه أن للشفيع الله عنه أن للشفيع الله عنه أن الشفيع الله عنه الكله بالشفعة .

PAST

منه ده نى ، وأما قيمة الدار فلا تكرن منل العبد والنوب لا صورة ولا مه نى والناك بها لا يكون تملكا بالمنل فلا يتحقق معنى الأخذ بالسفعة ، ولو تبايعا داراً بدار فلشفيع كل واحدة من الدارينان يأخذها بفيستهالان الدارايست من

وعلى همذا يخرج ما لو اشترى داراً بعرض ولم ينقاعنا حتى هلك الدرض بطن البيع فيما بين البسائع والمشترى وللشفيع الشفعة . وكددك لوكان المشنرى قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك .

ذوات الأمثال فلا يمكن الآخذ بمثلها فيأخذ بقيدتها كمعيد والنوب.

أما بطلان البيع فيما بين البائع والمشترى فلأن العرض مبيع إذ المبيع في الاصل ما يتعين بالتعبين في البيع فكان مبيعاً ودلاك المبيع قبل التبيع فكان مبيعاً ودلاك المبيع قبل القبض يوجب بطلان البيع لتعذر التسليم بعد الهلاك فلم يكن في إيقاء العقد فائدة فيطل.

وأما بقاء الذفعة للشفيع فلأن الواجب عليه قيمة العرض لا عينه والقيمة مندور التسليم في حقه فكان بقاء العرض في - ق الشفيع وهلا كه بمنزلة واحدة أم الشفيع إنها يأخذ بما وجب بالهقد لا بما أعطى بدلا من الواجب لما ذكرنا أن الاخسة نبالشفعة يملك بمثل ما تملك به المشترى، والمشترى تملك المبيع بالمسمى وهو الواجب بالعقد فيأخذ الشفيع به حتى لو اشترى الدار بالدراهم والدنانير لا بالعرض، لأن الدراهم والدنانير لا بالعرض،

وأما العرض فانها أخذه البـائع بهقد آخر وهو الاستبدال فلم يكن واجباً بالنقد فصاركان البـائع اشترى بالثن عرضا ابندا. ثم حضر الشفيع ، ولوكان كذلك لكان يأخذ بالثن لا بالعرض كذا هذا والله عز وجل أعلم .

وار زاد المشترى البانع فى الثمن فالزيادة لا تلزم الشفيع . لأن الشفيع انها يأخذ بما وجب بالنقد والزيادة ماوجبت بالعقد فى حقالشفيع لاندامها وقت العقد قيقة الا أنها جعلت موجودة حنسد النقد فى حق المتعاقدين تصحيحا قال الكرخى رواية الحنين تدا، على أن قول أن حنيفة كان مثل قول محر. رحمه الله ثم رجع عن ذلك فجمله كالمدار الواحدة .

وجه الرواية الأولى أن سبب تبرت الحق وهر الجوار وجد فى أحدهما وهر ما يليه فلا يملك الا أخذ أحسدهما والصفقة وان وقعت مجتمعة ولكها أخنيفت الى شيئين أحدهما ثبت فيه حق الشفعة والآخر لم يثبت فيه حق الشفهة فله أن يأخذ ما ثبت فيه الحق كما اذا اشترى عقاراً أو منقر لا صفقة واحدة أنه مأخذ الدقار عاصة كذا هذا .

وجه الرواية الاخرى أن سبب الرجرب وان وجد فيما يليه دون البداقي لكن لا سبيل المأخذه خاصة بدون الباقى لما فيه من تفريق الصفقة فيأخذ مايليه قضيه للسبب ويأخذ الباقى ضرورة التحرز عن تفريق الصفقة .

﴿ فصل ﴾

وأما بيان ما يتملك به فنقول وبالله التوفيق: ثمن المشترى لا يخلو اما أن يكون مما له مثل كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقبار بة ؛ واما أن يكون مما لا مثل له كالمزروعات والمعدودات المتفاوتة كالثوب والعبد ونحو ذلك فان كان مما له مثل فالشفيع يأخذ بعثله ، لان فيه تحقيق منى الاخذ بالشفعة أذهو تمليك بعثل ما تملك به المشترى ؛ وأن كان مما لا مثل له يأخذ بقيمته سند عامة العلماء ، وقال أهل المدينة يأخذ بقيمة المشترى .

وجه قرلهم أن المصير الى قيمة المبيع عند تعذر ايجاب المسمى من النمن هر الا'صل فى الشريمة كما فى البيع الفاسد ، وهمها تعذر الا'خمذ بالمسمى فصار الى قيمة الدار والعقار .

ولنا أن الانحدد بالشفعة يملك بعثل ما تملك به المشترى ، فإن كان النعز الذي تملك به المشترى ، فإن كان النعز الذي تملك به المشترى من ذوات الانمثال كان الانحد بقيمته تملكا بالمثال معنى ، لان تبعثه مقدار ماليته بتقويم المةومين لحدًا سميت قيمته لقيامه مقامه فكان

لتصرفهما فلا يظهر الوجود في حق الشفيع فلم تبكن الزيادة نمناً في حقمه بن في كانت هبة مبتدأة فلا تتعلق بهما الشفعة كالهبة المبتدأة .

ولو حط البائع عن المشترى أو أبرأه عن البعض فالشابع بأخدا بها بق. لأن حط بعض التمن يلتحق بأصل الدقد ويظهر في حق الشفيع كان العقد ماورد إلا على هذا القدر بخلاف الزيادة فان التحاقها لا يظهر في حق الشفيع لما بيدا ولأن في تصحيح الزيادة ثمنا في حق الشفيع ضرراً به ولا ضرر عليه في الحط ولو حط جميع الثمن يأخذ الشفيع بجميع الثمن ولا يسقط عنه شيء الآن حط كل الثمن لا يلتحق بأصل العقد لأنه لو التحق في حقه بالدحدم فيأخذ بجميع الثمن في يسقط عنه شيء الأن حط كل الثمن لا يلتحق بأصل العقد وصح في حق الششترى وان كان إبراء له عن الثمن .

وار اشترى داراً بثمن مؤجل فالشفيع بالخيار إن شا، أخذها بثمن حال، وان شا، انتظر مضى الآجل فأخذ عند ذلك وليس له أن يأخذها للحال بثمن مؤجل، لأن الشفيع انها يأخذ بما وجب بالبيع والأجل لم يجب بالبيع وإنها وجب بالشرط والشرط لم يوجد فى حق الشفيع ، ولهذا لم يتبت خيار المذترى على أنه بالخيار لان ثبو ته بالشرط ولم يوجد من الثفيع، وكذا البراءة عن العيب لا تثبت فى حق الشفيع ؛ لان ثبوتها بالشرط ولم يوجد مع الشفيع كذا هذا ، وله أن يعتنع من الاخدذ فى الحال ، لان الشفيع غير على الاخذ بالشفعة .

وجه قوله الاول أن وقت الطآب هر وقت العلم بالبيع لا وقت حل الاجل ذنه أخره عن وقته من غير عدر فبطن الحق

وجه قوله الآخر أن الطلب لا يراد المينه بل للأكيد الحن والمائزاره والذكرد لا يراد لنفسه بل لامكان الالحذ وله أن لا يأخذ قبل حل الاجل فله أن لا يطلب قبل حله أيضاً واقه تعالى أعلم . "

﴿ فصل ﴾

وأما بيان ما يتملك بالشفعة فالذى يتملك الشفيع بالشفعة هو الذى ملك المشترى بالشراء سبواء ملكم أصلا أو تبعا بعد أن يكون متصلا وقت النملك بالشفعة وذلك نحو البناء والغرس والزرع والثمر وهذا استحسان ، والقياس أذ لا يؤخذ البناء والغرس والزرع والثمر بالشفعة .

وجه القيباس أن الشفيع أنما يتملك ما يثبت له فيه حق الشفعة وأنه يثبت في العقار لا في المنقول ، وهـذه الا شراء منقولة فلم يثبت فيها الحق فلا تتملك بالشفعة وخاصة الزرع والثمر ، لانهما مبيعان ومقصودان لا يدخلان في العقد من غير تسمية فلم يثبت الحق فيهما لا أصلا ولا تبعاً .

ولنا أن الحق اذا ثبت فى العقار ينبت فيها در تُسِع له ، لأن حكم النبع حكم الاصل ، وهذه الاشياء تابعة للعقار حالة الاتصال . أما البناء والغرس فظاهران لان قيامهما بالارض .

بقلا كان الزرع أو مستحدداً إذا كان متصلاً ، فأما إذا زال الاتصال ثم حضر الشفيع فلا سبيل لن نسيع عليه وانكان عينه قائمة سـوا.كان الزوال بآفة ٰسهاويةُ أو بِصَنْعِالمُشْتَرَى أَوْ الْآجَنِي ۚ لَانَ حَقِ الشَّفْعَةُ فَيَهْدُهُ الْإَشْيَاءُ انْعَا لَبْتُهُ مُدُولًا به عن القياس معلولا بالبعية وقد زالت النبعية بزولل الاتصال فيرد الحمكم فيه إلى أصل القياس وهل يسقط عن الشفيع حصته من التَّن ، دلما لا يخلو أما أن كان مما يدخل في الدقمد من غير تسمية وآما انكان مما لا يدخل فيه الا بالتسمية فإنكان مما يدخسل في العقد من غير تسمية كالبناء والشجر ينظر انكان زوال الاتصال بآفة سماوية بأن احترق البناء أو غرق أو حف شجر البستان لايسةط

وكذلك لو انهدمت الدار سراء بقي عين النقض أو هلك كذا ذكر القدوري رحمه الله في مختصره ، وسوى بينه و بين الغرق والحرق ، وفرق الكرخي رحمه الله فقال ان احترق أو غرق ولم يبق منه شيء لا يدقط شيء من النمن .

شي. من الثمن والشفيع بأخذ الا رض بجميع الثمن إن شاء أخذ وان شاء ترك

وان انهدم يسَقّط عن الشفيع حصته من النَّمَن ، وسنوى بينه وبين ما إذا المهدم بفعل المشقرى أو الاجنبي لكنه فرق بينهما من وجه آخر وهو أن هناك تعتبر قيمته متصلا فيقسم الثمن على قيمة البناء مبنياً وعلى قيمة الارض فبأخذ الأرض بحصتها من النمن ، وههنا يعتبر منفصلا ساقطا ويسقط ذلك القدر

والصحيح ما ذكره القدوري رحمه الله ، لأن البناء تبع والاتباع لاحمة لها من النمن إلا أن تصير مقصودة بالفعل وهو الاتلاف والقبض ولم يوجد، ولهذا لو احترق أو غرق لا يسقط شي. من النمن كذا هذا .

وان كان زوال الاتصال بفعل المشترى أو أجنبي بأن انهدم البناء أو قطع الشجر تسقط حصته من الثمن لانه صار مقصوداً بالاتلاف فصار له حصة من النمن كأطراف العبد ويقسم النمن على البناء مبنيا وعلى قيمة الا"رض لانه انتجا . : 1 - . أا الفرا. مضمه ناتله معلوه الهدموالهدم صادفه وهومبي فتعتب

ز يرمينيا بخلاف ما إذا انهدم بنفسة على رواية النكرخي رحمه الله لانه انهمم لإ بصنع أحد فيعتبر حاله يوم الانهدام، ولو لم يهدم المشترى البناء لكمه باعه بنير أرض ثم حضر الشفيع كان أحق بالبناء والارض فيأخذ وينتقفر البيع فى البناء لانهباع البناءوحق الشفيع متعلق به تبعأ للأرضلوجود الاتصال فكان-بيل من ابطال البيع كما لو باع الاصل وهو الارض ثم حضر الشفيع أن له أن يأخذ وينتقض البيع كما قلنا كذا هذا .

وانكان مما لا يدخل في العقد الا بالنسمية كالنمر والزرع يسقط عن الشفيع خصته من الثمن سراء كان زوال الاتصال بصنع العبد أو بآفة سماوية . بخلاف النصل الاول اذا ا- ترق البناء أو غرق أو انهدم على رواية القدوري رحمه الله أنه لايسقط شيء من الثمن ، لان البناء مبيع تبعاً لا مقصوداً لثبوت حكم البيع . فيها تبعاً لا مقصِوداً بالتسمية والاتباع مالها حصة من الثمن الا اذا صارت مقسودة بالفعل ولم يوجد ، فأما الثمر والزرع فكل واحد منهما مبيع مقصود

ألا يرى أنه لا يدخـل في العقد من غير تسمية فلا بدوأن يخصه شيء من النمن ، فإن هلك بهلك بحصته من النمن سواء هلك بنفسه أو بالاستهلاك لما قلنا وتدبر قيمته يوم النقد . لانه أخذ الحصة بالعقد فتعتبر قيمته يوم العقد فيقسم النان على قيمة الأرض وعلى قيمة الزرع وقت العقد لكنه كيف تعتم يتجيمتها بِومالعقد ، مفصولا نجذوذاً أم قامماً روى عن أبييوسف أنه تعتبر قيمة الزرح. وهو بقل مفصول ومجذوذ فيسقط عنه ذلك القدر .

وروى عن محمد فى النوادر أنه يعتبر قيمته قائماً فنقوم الارض وفيها الزرع والنعر وتقرم وليس فيها الزرع والثمر فيسقط عن الشفيع ما بين ذلك .

وجه قول محمد أن الزرع دخل فى العقد وهو متصل ويثبت الحق فيه وهو مُصَلِّ. وكذا الثمر فتعتبر قيمتها على صفة الاتصال على أن في اعتبار حالة أنانفطأت اضرارأ بالشفيع اذليس للمفصول والثمر الجحسندوذ كثير قيمة فينشرر به الشفيع .

..... وجه قول أبي يوسمت أن حق النشيئ إنها رقط بعد زوال الإنصال فنعتبر وجه قول أبي يوسمت أن حق النشيئ إنها رقط بعد زوال الإنصال فنعتبر قيمتها منفصلا لا متصلا .

وكذا لوكانت الأرض مبذورة ولم يطلع الزرع بعد تم طلع فقصله المشترى عند أبي يوسف يقديم النمن على قيمة البذر وعلى قيمة الأرض فيسقط قدر قيمة البذر عن النمن ، وعند محمد تقوم الأرض مبذورة وغيير مبذورة فيسقط عنه ما بين ذلك إذا آجر الشفيع الأرض مع الشجر بحصتها من النمن وبقيت النمرة في يد البائع هل يثبت الخيسار للمشترى ذكر محمد أن النمرة لازمة للمشترى في يد البائع هل يثبت الخيسار للمشترى ذكر محمد أن النمرة لازمة للمشترى في بد البائع هل يثبت الخيسار للمشترى خركم محمد أن النمرة لازمة للمشترى في بد البائع هل يثبت الخيسار للمشترى في حد أن النمرة لازمة للمشترى في بد البائع هل يثبت الخيسار للمشترى في حد أن النمرة لازمة للمشترى في بد البائع هل يثبت الخيسار للمشترى في بد البائع هل يشتر المسترى في بد البائع هل يثبت الخيسار للمشترى في بد البائع هل يشتر المسترى في بد البائع هل يتبد البائع هل يثبت الخيسار المسترى المسترى في بد البائع هل يثبت الخيسار للمشترى في بد البائع هل يتبد البائع هل يتبد البائع هل يشتر المسترى في بد البائع هل يثبت الخيسار المسترى في بد البائع هل يتبد البائع هل ي

ولوكان البائع أتماف النمرة قبل أن يأخذ الشفيع الأرض بالشفعة فألمثرى ولوكان البائع أتماف النمرة قبل أن يأخذ الشفيع الأرض بالشفعة فألمثرى بالخيار ، إن شاء أخذ الأرض بحصتها من النمام من غير رضاه وأنه يوجب الدرة فقد فرق الصفقة على المشترى قبل النمام من غير ضاه وأنه يوجب الحيار بخلاف ماإذا كان الشفيع أخذ الأرض بالشفعة لآن النفريق هاك حصل برضا المشترى ، لأن حق الشفيع كان ثابتا في الما خرد وأنه حق لازم فكان برضا المشترى راضيا به والنفريق المنافريق هاك لهرورة حق ثابت لازم شرعا فكان المشترى راضيا به والنفريق المرضى به لا يوجب وانه سبحانه وتعالى أعلم .

المرضى به لا يوجب والله سبعاله والمحال م هذا إذا كانت هذه المؤشياء أمرجردة عالد العقد متصلة بالعقار ودام الاتصاله هذا إذا كانت هذه المؤشياء أمرجردة عالد الشفيع ، فأما إذا لم تكن مرجودة عند العقد ووجدت بعده ثم حضر الشفيع ، فإن كان الحادث بما يابت حكم الين فيه تبعاً وهو الثمر بأن وقع البيع ولا ثمر في الشجر ثم أثمر بعده ثم حضر الشفيع فنا دام متصلا يأ خدد الشفيع مع الارض بالنمن الاول استحسانا لأن ثبت حكم البيع فيه تبعا لئبرته في الارض بواسطة الشجر فكان مبيعا تبعا فيئت ثبت حكم البيع فيه تبعا لئبرته في الارض بواسطة الشجر فكان مبيعا تبعا فيئت شبت حكم البيع فيه تبعا سراء حدث في يد المشترى أو في يد البائع لان الشفعة مرجودة في الشفيع أخذا لارض والشجر بالثمن الاولمان شاء وان شاء ترك و لا يسقطشي من أفر في الشفيع أخذا لارض والشجر بالثمن الاولمان شاء وان شاء ترك وكان زواله بغل أشفيع وسراء كان زواله بغلق أسلم وسراء كان زواله بغلق المؤلفة مي وسراء كان زواله بغلق وهر قائم بعد الزوال أو هالك أو كان زواله بغلق وسراء كان زواله بغلق المؤلفة على المؤلفة على الشفيع والمؤلفة المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة على والله بأفة سهاوية وهر قائم بعد الزوال أو هالك أو كان زواله بغلق والمؤلفة على المؤلفة على المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة على المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة الشهر المؤلفة ال

أما إذا كان بآفة سماوية وهو قائم أو هالك . لانه كان تبرا حالة الاتصال ولم يد عليه فعل يصير به مقصوداً والنبع لا يصير له حصة من النمن بدونه .

وأما إذا كان الزول بصنع العبد بأن جده المشترى وهو قائم أو هالك فلأنه إرد عليه العقد ولاالقبض ، وان كان حدث فى يد البائع فان كان الزوال بآفة سماوية وهو قائم أو هالك فكذلك أخذ الشفيع الارض والشجر بجميع النمن ان شاء لا أنه لم يوجد فعل يصير به مقصوداً فيقابله الثمن .

وان كان بفعل البائع بأن استهلكه يسقط عن الشفيع حصته من النمن له ورته مقصوداً بالإتلاف و وان كان الحادث بما لم يثبت فيه حكم البيع رأسا لا أصلا و لاتبعاً بأن بنى المشترى بنا أو غرس أو زرع ثم حضر الشفيع يقتى له بشفعة الأرض ويجبر المشترى على قلع البنا والغرس وتسليم الساحة الله الشفيع إلا إذا كان فى القلع نقصان الأرض فللشفيع الخيار إن شا أخذ الارض بالنمن والبنا والغرس بقيمته مقلوعاً وإن شا أجبر المشترى على القاع وهذا جواب ظاهر الوواية و

وروى عن أبى يوسف أنه لا يجبر المشترى على قلع البنا والنرس ولكمه بأخذ الأرض بثمنها والبنا والغرس بقيمته قائما غير مقلوع ان شا وان شا نرك . وبه أخذ الشافعي رضي الله عنه ٠

وأجمعوا على أن المشترى لو زرع فى الا رض ثم حضر الشفيع أنه لا يجبر المشترى على قلمه ولكنه ينتظر ادراك الزرع ثم يقضى له بالشفعة فيأخذ الارض بحمير النمن .

وجه رواية أبى يوسف رحمه الله أن فى الجبر على النةض ضرراً بالمشترى • مر ابطال تصرفه فى ملك وفيها قلنا مراعاة الجانبين •

ما جانب المشترى فظاهر ، لان فيه صيانة حقه عن الابطال ، وأما جانب اخد ، وأما جانب المشترى فظاهر ، لان فيه صيانة حقه لا ضرر فيه على أحد . وجه ظاهر الرواية أن حق الشفيع كان متعلقا بالارض قبل البناء ولم يبطل ُ الم

>1

ذاك بالبناء بل من فاذا فض له بالشامة فقد صاردًاك الحق ملكا له فيؤ مربتسليم ملكه اليه ولايمكنه النسليوالا بالنقض فيؤمر بالنقض ولهذا أمراا اصبوالمثمري عند الاستحقاق بالنقض كنا دنا ، قوله في النقض ضرر بالمشترى ، قلنا : ان كان فيه ضرر به فهو الذي أضر بنفسه حيث بني على محل تعلق به حق غـ يره . پ ولو أخذ الشفيع الأرض بالشفعة وبنى عليهما ثم استحقت وأمر الشفيع بنقتني البناء . فان الشَّمْيع يرجع على المشترى بالثمن ولا يرجع عليـه بقيمة البناء إن كان أخذ منه ولا على البائع أيضاً ان كان أخذ منه في ظَـاهـر الرواية . وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنَّه يرجع عليه .

وجه هذه الرواية أن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء من المشترى . ولوكان اشتراه لرجع عليه كذا اذا أخــــذه بالشفعة له الرجوع بقيمة البناء في الشراء لوجود النرور من البائع وضان السلامة للشنرى ، لأنَّ كُلُّ بانع خير للشنرى أنه يبيع منك نفسه وتسارط سالامة ما يبني فيه دلالة ، فاذا الم يسلم يدفع بحكم الضمان المشروط دلالة اذ ضمان الغرور ضمان الكمالة في الحُمْيَّة ولا غرور من المئتري في حلّ الشُّفيع ، لا نه مجرر على النملك منه وحلّ الرجوع بضمان الرور على المختار لا على ألمجبور كالجارية المأسورة اذا اشتراها رجل فأخذوا المالك القديم بالثمن واستولدها ثم استحقت من يده وقضي عليه بالعقر وقيفة الولد فانه يرجع على المشتري بالثمن الذي دفعه اليه وكة يرجع عليه بتبمة الولد ومثله اذا استُرلد جارية بالشراء ثم استحقت ، فإن المشترى رجع على بالمه بالثمن وبقيمة الولد لصيرورته منروراً من جهته ولا غرور من المشترى من الحربي لكونه بجبوراً في التعلك عليه بعا أخدة، من الحربي كذا هذا ؛ والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ فصــــل که

وأما بيان من يتملك منه الشقص المشفوع فيه فالشفيع يتملك من الذي في يده ان كان في يد البائع أخذه منه ونقده النمن والعهدة عَلَيه : وإن كان في يد المشترى أخذُهُ ودفع آلين اليه والعهدة عليه ، سنواء كان المشترى عافداً للفعة

أَرْ لِنَيْرِهِ بِأَنْ كَانَ وَكَالَا بِالشَّرَاءِ وَقَبْضَ الدَّارِ ثُمْ حَضَرَ الشَّفَعِ ؛ وهذا جراب ذاهر الرواية .

وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يأخذها من يد الوكيل .

وجه هذه الرواية أن الوكيل لم يشتر لنفسه وانها اشترى لموكله فلم يكن هو خصًا بل الحصم الموكل فلا يأخذ منه ولكن يقال له سلم الدار إلى الموكل . فاذا _إ يأخذها الشفيع منه .

وجه ظـاهر الرواية أن الشفعة من حقوق العقد وانها راجعة إلى الوكيل . والوكيل في الحقوق أصال بمنزلة المشترى لنفسه فكان خصم الشفيع فيأخذ "بدار منه بالثمن وكانت العهدة عليه ، وانكان الوكيل سـلم الدار إلى الموكل، ثم ولا خصومة للشفيع مع الوكيل؛ لا أنه بالتسلم إلى الموكل زالت يده عن الدار وَدَرِجِ مِنَ أَنْ يَكُرِنَّ خُصِهَا بِمِنْزِلَةَالْبِائْعِ إِذَا سَلَّمِ الدَّارِ الْحَالَمُشَمَّرَى أَنَّهُ لاخصومة نشفهُ مع البائع لما قلنا كذا عذا غمير أن الدار اذا كانت في يد البائع لم يكن خديا مالم بحضر المهٔ تمرى : واذا كانت في يد الوكيل يكون خصها . وأن لم يحضر المركل، لانالوكيل بالتوكيل قائم متمام الموكل والبائع ليس بقائم مقام المشترى لافدام ما توجب ذلك .

ولو قال المشترى قبل أن يخاصم الشفيع في الشفعة انها اشتريت لفلان وسلم آلبه ثم حضر الشفيع فالا خصومة بينه وبين المشترى ، لا ُنه أقر قبل أن يكونُ حصاً الشفيع فصح اقراره لانعدام النهمة فصاركمالوكانت الركالة معلومة ، واو أفر بذلك بعد ما عاصمه الشفيع لم تسقط الخصومة عنه لانه متهم في هذا الاقرار خيرورته خصها للشفيع فلا يتمبل في ابطال حقه .

ولو أقام بينة أنه قال قبل الشراء إنها اشترى لفلان لم تقبل بينته . لان هذه اعم لو صدقت لم تدفع الخصومة عنه ، لا نه لا يثبت بها الا الشراء لفلان م ۱۰ بدائع ٦ وبهزاً لا تندفع عنه الخصومة . ``

أوجزالمسالك مَوْلاَنَا مُحُدِزِكُتِ الْكَانْدُهُ لِمُوى

1 1947 - 2 1797

الطبعة الثالثة

كتاب الشفعة

كتاب الشفعة

يضم المجمة وسكون ألقاً. ﴿ وَغَالِمُ مَنْ حَرَكُهَا كُذَّا فَى الْفَتَحِ ، وقَالَ العَبِي : قَالَ صَاحب تنقيف الخلسان: الفقها، يضمون القاء والصواب الإسكان ، وعلى هذا لا ينبغي أن ينسب الفقها. إلى الفلط صريحا لرعاية الآدب، وكان ينبغي أن يقال الصواب الإسكان. أه. وفي القهستاني هي لغة فيلة بالضم بمنى المفيول لمنم للماك المشغول بملك . وفي الدر المختار هي لغة الضم • قال لهِن عابدين : أَفَادُ فَي المغربِ استمهالهُما في الممنيين ؛ وأنه لم يسمع من الشفعة فعل . وأما قولهم - الدار الذي يشفع بها فن استعمال الفقهاء ، أ هـ قال العين : الْحُرَافُ في اشتقاتِها في اللَّمَةُ على أقرال ، إما من الصَّمْ أو الزيادة أو التقوية أو الإعانة أو الشَّفاعة وكلُّ ذلك يوجد في حقَّ الشَّذيع. أمَّ والاكثر قالوا هي من الينم لغة - قال الزرةاني : هي لغة الضم على الشهر من شفعت الشيء ضمته فهوضم تصبب إلى تصاب وقيل: من الشفع ضدالوتر لانه ضم تصبب شريكة إلى نصبيه . وقيل من الزيادة لأنه يزيد ما يأخذه إلى ماله . وقيل : من الشماعة لأنه يتشفع بنصيبه إلى تصبب صاحبه.وقيل لانهمكانوا إذا باعالشريك حصته أنىالمجاور شافعا إلى المشترى ايوليه ما اشتراه وهذا أظهر ، ا هـ . قال الزيلمي : مأخوذ من الشفع وهو الضم صد الوتر ومنه شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم للذنبين لانه يعتمهم بها إلى الفائرين ، يقال شفع الرجل شفعا إذا كان فردا فصار ثانياً . والشفيع يضم المأخوذ إلى ملك فلذاك سمى شفعة . [ه . وقال ابن حرم : هي لفظة شرعية لم تعرف العرب معنا ها قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لم يعرفوا معنى الصلاة والزكاة ونحوهما حي سنها الشارع آذا في العبني . ثم اختلف في معناها شرعا أيضاً . قال المكرماني : الشفعة في الإصطلاح تماك قهري في العقار بعوض يثبت على الشريك القديم للحادث ، وقيل هو تملك العقار على مشترية جبرًا بمثل ثمنه ، وقال أصحابنا : هي تماك البقمةُ جرا على المشترى بما قام عليه كذا في العبني . وقال الحافظ : هي في الشرع إنتفال حصة شريك إلى شريك كانت انتفالية إلى أجنبي بمثل للدوض المسمى . وقال الزرقاسي : هي شرعا استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمن، اه وام يختلف الفقهاء في مشروعيتها حتى حكى الاجهاع عليه غير واحد من نقلة المذاهب، وقال الحافظان ابن حجر والعبني : لم مختلف العلماء في مشروعيتها [لا ما نقل عن أبي بكر الاصم من إنكار ها ، اه قال الموفق: هي تأبنة بالسنة والإجهاع ، أما السنة فما روى عنه أنه صلى أنه عليه وسلم قضى بالشفعة في الروايات ، وأما الإجهاعُ فقال ابن المنفر: أجمع أمل العلم على إثبات الدنوية الذيريك الذي لم يقاسم فيما بيع من أرض

بسالة

مايتع بم الشفعة

أو دار أو حالط ولا نعلم أحدا خالف هذا إلا الإصم فإنه قال : لانثبت الشفعة لأن في ذلك إضرارا بأر بابالأملاك. فإن المشترى إذا عاسم يؤخذ منه إذا ابناعه لم يبتعه ويتفاعدالشريك عن الشرا. فيستصر المالك وهذا لبس بشيء لمخالفته الآثار الثابتة والإجماع المتعقد قبله، أه.

بسم الله الرحمن الرحيم.

مكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية من تأخير النسمية عن الكتاب إلا في نسخة المنتقى نسما تقديم النسمية على الكذاب. قال الزرقاني : تقدم غير ما مرة أن الإمام تارة يقدم البسمة على كتاب، وتارة يؤخرها عنه تعنا، أه:

مايقع فيه الشفعة

هكذا في جميع النسخ المصرية ، وفي النسخ الحندية ما تقع به الشقعة بافظ به بدل فيه ، والاوجه الاول لاحكام وردت في الباب ، ولما سياني من الترجة الآتية ، قال الموفق : أن الشقعة تأبت على خلاف الاصل إذ هي انتزاع -لك المشترى بغير رضاء منه ، وإجبار له على المعاوضة لكن أثبتما الشرع لمصلحة راجحة فلا تثبت إلا بشروط أربعة ، أحدها: أن يكرن المال وشاعا غير ، قدوم أما الجار فلا شفعة له ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال الدوري وأصحاب الرأى الشفعة بالشركة ثم الشركة في الطريق ثم بالجرار ، الناني: أن يكون المبيع أرضا لانها التي تمقى على الدواع وكيدوم ضررها . وأما غيرها فينقسم قسمين ، أحدهما تثبت فيه الشفعة تبما للأرض وهو البناء والفراس بناع مع الارض فإنه يؤخذها بالشفعة تبما للأرض بغير تبما للأرض وهو البناء والفراس بناع مع الارض فإنه يؤخذها بالشفعة تبما للأرض ومن المنافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك : يؤخذ ذلك بالشفعة مع أصوله وأما ما يبع مفردا من الارض والنباب والسفن أو لاينقل مفردا من الارض والنباب والسفن أو لاينقل مفردا من الارض والمناب وإسحق وغيرهما لا شفعة في المنفولات ، واختلف عن مالك وعناء فقالا من ، وروى عن الدرى ورم قالا: إلى النبط عا يمكن قسعته ورم قالا: الدفرة في كل شء ح في النبوب ، الناك : أن يمكون المبيع عا يمكن قسعته ورم قالا: الدفرة في كل شء ح في النبوب ، الناك : أن يمكون المبيع عا يمكن قسعته

مانك ، عن أبن فمال ، عن سعيد بن الساب ، وعن أبي ساءً من عبد الرحمن ان موف ، أن رمول الله صل الله عليه وسلم . قفي بالثانية فيد لم يقدم بين الشركاء .

البيع إلى أجل . وأما الناني أيكم يأخذ فإن التبقيع لايخلو أن يكون واحدا أو أكز والمقذرع عالبه أبضأ يكون واحدا أو أكثر فإن كان آلشيني واحدا والمشفوع عليه واحدا فلا خلاف في أن الواجب على الشفيع أن بأخذ الـكل أو يدّع وإذا كان المشفوع عليه واحد والشذماء أكثر فإنهم اختلفوا فيه في موضعين أحدهما في كيفية قسمة المشفوع فيه بيتهم ، وثانهما إذا اختلفت أسباب شركهم هل مججب باضهم بعضا من الشفعة أم لا يَّ ، وأما الثالث أى متى يأخذ فإن الذي له الشفعة رجلان حاضر أو غاءب. فأما الغائب فأجمع العلماء على أنه على شفه ته ما لم يعلم ببيع شريكه ، واختلفوا إذا علم وهو غائب . وأما الحاضر فألفقها. اختلفوا في وقت وجوب الشقمة له فقال الشاهمي وأبو حنيفة : •ي على الذور بشرط العلم وإمكان الطب وعند مالك ايست على الفور بل وقت وجوبها متسع ، واختاف قوله في هذا الوقت هل هو محدود

(مالك عن ابن شهابً) الزهري (عن سعيد بن المسيب) التابعي الشهير (وعن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف) عطف على سعيد (أن رسولاته صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبدالبر: مرسل عن مالك لاكتر رواة المرطأ وغيرهم، ووصله عنه عبد الملك بن المأجشون وأبو عاصم النبل ويحيى بن أبي قتية وابن وهب بخلف فقالوا : عن أبي هريرة ، وذكر الطحاوي أن قنيبة أيضا وصلَّه عن مالك ، وكذا اختلف فيه رواة ابن شماب فرواه ابن اسحق عنه عن سعيد وحده عن أبي هريرة ويونس عنه عن سعيد ﴿ حده مرسلا ، ورواه معمر عن الزهرى عن أبي سلة عن جار ، قال أحمد : ورواية معمّر حسنة ، وقال ابن معين رواية مالك أحب إلى وأصح يعني مِرسلا عن أي سعيد وأي سلمة وأسند هذه الروايات كلها في النّبيد ثم قال: كان أبن شماب أكثر الناس بحثًا عن هذا الشأن فريما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم ، ومرة عن أحدهم بقدر نشاطه حين تحديثه ، وربما أدخل حديث بعضهم في بعضركم صنع في حديث الإفك وغيره وربما كسل فأرسل وربما إشرح فرصل ، فلذا اختلف عليه أصحآبه اختلافا كثيرًا ، ا هِ . قال الزرقاني : ومثله قال في مالكّ ، ا ه . قلت : وأخرجه البخاري برواية معمر عن الزهري عن أبي سلة عر جاير مرفوعا قال الحافظ: الخلف على الزهري في هذا الحديث فقال مالك عنه عن أبي سلة وابن المسيب مرسلاكذا رواه الشاقعي وغيره، ورواه أبو عاصم و الماجش ن عنه في صله عندكم أمر عبر بر أخر جهاليهين، ورواه ابن جريج عن الزهرى ليكنّ

فأما لايُمكن قسمته من العقاركا لحام الصفير والرحى الصفيرة والعراص الضبقة ، فمن أحمد فيه روايتان، إحداهما لاشفمة فيه وبه قال الشافعي ، والنانية فيها الشفعة وبه قال أبو حنيفة ، وعن مالك كالروايتين، الرابع: أن يكون الشقص منتقلا بعوض، أما المنتقل عوضكالهجة بغير ثواب والوصيةوالصدقة والإرث فلا شفَّمَة فيه، في قول عامة أهل العلم منهم ما للكوالشافعي، وأصحاب الرأى وحكى عن مالك رواية أخرى في المنتقل بهبة أو صدقة أن فيه الشفمة ويأخذه الشفيع بقيمته ، فأما المتنقل بعوض فينقسم قسمين أحدهما ماعوضه المالكالبيع فهذا فيه الشفعة بغير خلاف وكفلك كل عقد جرى مجرى البيع كالصلح عن الجنايات والهبة المشروط فيها النواب وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب الرأى ، آلثاني ما انتقل بعوض غير المال نحو أن يجمل الشقص مهرا أو عوضا في الخلع أو في الصلح عن دم العمد فظاهر كلام الحرقي أنه لاشفعة فيه وبه قال أبو ثور وأصحاب الرآى ، وقال آبن حامد تجب فيه الشفعة وبه قال مالك والشافعي، ا ه مختصرًا ، وهذا إجهال البحث فيه وسيأتي البسط في هذه المباحث في مواضعها وجعل شارح الكبير الشروط خمسة وزادنى الشروط المطالبة على الفور ساعة يعلم وهو نص أحمد وبه قال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة وعن أحمد رواية أخرى أنها على التراخي وهو قول مالك، أ هـ. وقال ابن رشد : في البداية أركانها أربعة الشافع والمشفوع عليه والمشفوع فيه وصفة الآخذ بالشفعة ، أما الأولَ أي الشافع فذهب مالك وَالشافعي وَأَهُلُ اللَّذِينَةُ إِلَى أَن لاشفعة إلا للشريك مالم يقاسم وقال أهل العراق الشفعة مرتبة فأولى الناس بها الشريك الذى لم يقاسم ثم الشريك المقاسم إذا بقيت في الطريق أو في الصحن شركة ثم الجار الملاصق ، وأما التاني أي المشفوع فيه فاتفق المسلمون على أنها واجبة في الدور والعقار والأرضين كلها ، واختلفوا فيما سوى ذلك ، وأما النالث أي المشفوع عليه فإنهم اتفقوا على أنه من انتقل إليه الملك بشراء من شريك غير مقاسم أو من جار عند من يرى الشفمة للجار ، واختلفوا فيمن انتقل إليه الملك بغير شراء فالمشهور عن مالك أن الشفعة إنما تجب إذا كان انتقال الملك بعوض كالبيع والصلح والمهر وأرش الجنايات وغير ذلك، وعنه رواية ثانية أنها تجب بكل ملك انتقل بموض أو بغير عوضكالهبة لغير النواب والصدقة ماعدا الميراث فإنه لا شفعة فيه عند الجميع باتفاق، اهـ ثم ماحكي من مذهب الحنفية وغيرهم بعد ذلك فقد تسايح فيه وأما الركن الرابع أى الآخذ بالشفعة فالنظر فيه بماذا يأخذ الشفيع وكم يأخذ ومنى يأخذُ ، أما الأول أى مِاذَا بِاحْدُ فَإِنْهُمُ اتْفَقُرا عَلَى أَنَّهُ بِأَخْذُ فِي البِّيمُ بِالنَّمَنُ إِنَّ كَانَ حَالًا ، واختلفوا إذا كان

مالك أنه بانه أن صيد بن السبب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة قال نسم الشفعة في الدور والأرذين ولا تكون إلابين الشركاء .

مالك أنه بنفه عن سليمان بن يسار مثل ذلك .

قال مالك في رخي اشترى شقصا مع قوم في أرض بميتوان عبدا ووليدة أو ما أشبه ذلك من العروض

(قال مالك وعلى ذلك) أى على الذى ذكر فى الحديث المرفوع من مسائل الشفعة التلائة من كونها فى العقار ، ومن كونه قابلا للقسمة ، ومن ننى الشفعة للجار (السنة النى لا اختلاف فيها عندنا) بالمدينة المنورة واقتصرت عامة الشراح كلام الامام مالك هذا على ننى الشفعة للجار فقط ، ولا وجه للتقصير على الواحد إذا ما تثبت بالحديث المبيائل الثلاثة وفى كلها أخذ الامام الحديث . المذكور قال الزرقانى: قال أحمد إذا اختلفت الأحاديث فالحجة فيا عمل به أهل المدينة ، ا ه .

(مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سنل) ببناء المجبول (عن الشفعة مل فيها من سنة) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) ان المسيب (نهم) ثابتة وهي أن (الشفعة) واجبة (في الدور) جمع دار (والارضين ولا تكون) الشفعة (إلا بين الشركاء) ولا تكون للجار . (مالك أنه بلغه عن سليان بن يسار) أيضاً (مثل ذلك) الذي بلغه عن سعيد بن المسيب وقد تقدم في كلام المغني أنه ذكر سليان فيمن في الشفعة للجار .

(قال مالك: في رجل اشترى شقصا) بكسر المعجمة وإسكان القاف وصاد مهملة أى قطمة كلت مشتركة (مع قوم) كانوا شركاه (في أرض) مثلا (بحيوان) متعلق باشترى (عبدا ووليدة) أى أمة بالجر بدل من حيوان (أو ما أشبه ذلك من العروض) بيان لما والمراد عا أشبهه: أن يكون التمن غير مثلى، قال الباجى: وهذا على ما قال إن من اشترى شقصا بعرض ثم جاء الشفيع فإن له أن يأخذه بقيمة ذلك العرض إذا كان غير مكيل ولاموزون ولا معدود، ثم جاء الشفيع فإن له أن يأخذه بقيمة ذلك العرض إذا كان غير مكيل ولاموزون ولا معدود، ومعنى ذلك أنه مما لا مثل له أما إن اشتراه المشترى بمكيل أو موزون أو معدود فإنما عليه مناه، اهد قال الموضى : إن الشفيع يأخذ الشقص من المشترى بالني الذي استقر عليه العقد ، لما روى في حديث جابر أن الني صلى انه عليه وسلم قال : هو أحق بالثمن رواه أبو إسحق الجوز جانى في كتابه ، ولان الشفيع إنما استحق الشقص بالبيع فكان مستحقا له بالثمن كالمشترى ، وإذا ثبت هذا فإنا ننظر في الثمن فإن كان دنانير أو دراهم أعطاه الشفيع مثله وإن كان كال لامثل له كالئياب

فجاه الشريك بأخذ تنمته بعد ذلك فرجد العبد أو الوليدة قد هلكا ولا يعلم أحد قدر فيشها فيقول المشترى قبمة العبد أو الوليدة مائة دينار ، ويقول صاحب النفعة بن قيمتم خسون دينارا ، قال مالك: يحلف المشترى أن قبمة ما المشترى به مائة دينار ، شم إن شه، أن يأخذ صاحب الشفعة أخذ أو يترك ، إلا أن يأتى الشبع ببينة أن قبمة العبد أو الوليدة دون ما قال المشترى .

والحيوان، فإن الشفيع يستحقالشقص بقيمة النن وهذا قول أكثر أهل العلوم بقول أصحابً الرأى والشافعي ، وحكى عن الحسن وسوار أن الشفعة لا تجب هاهنا لانها تجب بمثل النمن وهذا . لا مثل له فتعذر الآخذ فلم يجب كما لو جهل بالشمن، ولنا أنه أحد نوعي الثمن فجاز أن تنبيت به الشفعة في المبيع كالمثلى وما ذكروه لا يصح لأن المثل يكون من طريق الصورة ، ومن طريق القيمة كيدل المناف، فأما إن كان الثمن من المثليات غير الأنمان كالحبوب والادهان فقال أصحابنا: يأخذه الشفيع بمثله لأنه من ذوات الامثال فهو كالآثمان وبه يقول أصحاب الرأى وأصحاب الشافعي ، أ هَ . وفي الحداية من اشترى داراً بعرض أخذها الشفيع بقيمته لأنه من ذوات القم وإن اشراها بمكيل أو موزون أخذها بمثله ، والعددى المتقارب من ذوات الامثال ، ١ هـ . قال السرخسي : إذا اشترى داراً ابعبد بعينه فللشفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة العبد عندنا، وقال أهل المدينة: يأخذها بقيمة الدار إلى آخر ما بسط من دلائل الفريقين، وقد عرفت من كلام الباجي إذ قال: يأخذه بقيمة ذلك العرض وعليه يتفرع كلام الإمام مالك الآني من اختلافهما في قيمة العبد فلمل السرخسي أراد غيرهم من أهل المدينة ، (فجاءه الشريك) الشفيع (يأخذ) الشقص (بشفعته) هكذا في النسخ المصرية ، وفي الهندية يأخذ شفعته بالجار في أوَّله رأضافة الآخذ إلى الشفعة والمؤدى واحد (بعد ذلك) فكان الواجب عليه قيمته كاغرفت (فوجد العبد أو الوليدة) أيهما كان الثمن(قد هلسكا ولا يعلم أحد قدر قيمتهما) أي لا يثبت بالبينة فإن ثبت بها فلم يتقالدًاع (فيقول المشترى)كان (قيمة العبد أو الوليدة مائة هِيْر) مثلا (ويقول صاحب الشفعة) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك لفظ الشريك وهو بدل من صاحب الشفعة (بل قيمتها) أى الوليدة وكذا حكم العبد (خمسون دينارا) مثلا (قال مالك محلف المشترى) على (أن قيمة ما اشترى به) من العبد أو غيره (مائة دينار ثم) بعد حلفه (إن شاء أن يأخذ صاحب الشفعة) أى إن شاه الشفع أن يأخذها بما حلف (أخذ) به (أو يترك) الشفعة إن لم يرض بما حلف به المشترى (إلا أنَّ يأتَى الشفيع بينة) أي شاهدي عدل (إن قيمة العبد أو الوليدة) أي قيمة ما اشترى به المشترى (دون ما قال المشتري) أي أقل مما قاله. قال الزرقاني : فيأخذ بماشهدت به البينة وبهذا قال الجمهور والشانمي والكونيون لأن الشفيع طالب آخذ والمشتري مطلوب مأخوذ فوجبُ أن القول قوله يبمينه لأنه مدعى عليه ، والشَّمبع حيث لابينة وإلا عمل بها قاله

هُمَا لايُمكن قسمته من العقار كالحام الصغير والرحى الصغيرة والعراص الضيفة ، فمن أحمد فيه روايتان، إحداهما لانتفعة فيه وبه قال الشافعي ، والثنانية فيها الشفعة وبه قال أبر حنيفة ، وعن مالك كالروايتين، الرابع: أن يكون الشقص منتقلا بعرض، أما المنتقل عوضكالهـ.ة بغير ثواب والوصية والصدقة والإرث فلا شفعَة فيه ، في قول عامةً هل العلم مهم ما لك والشافعي. وأحمال الرأى وحكى عن مالك رواية أخرى فى المنتقل بهبة أو صدقة أن فيه الشفعة ويأخذه الشفيع بقيمته ، فأما المنتقل بعوض فينقسم قسمين أحدهما ماعوضه المال كالبيع فهذا فيه الشفمة بغير خلاف وكذلك كل عقد جرى مجرى البيع كالصلح عن الجنايات والحبة المشروط فيما التواب وبه يقول مالك والشانعي وأصبحاب الرأي ، الناني ما انتقل بعوض غير المال نحو أن يمدل الشقص مهرا أو عوضا في الخليم أو في الصلح عن دم العمد فظاهر كلام الحرقي أنه لاشفعة فيه وبه قال أبو أور وأصحاب الرآى ، وقال أبن حالت نحب فيه الشفعة وبه قال مالك والشافعي، أ ه مختصرًا ، وهذا إجهال البحث فيه وسيأتي البسط في هذه المباحث في مواضعها وجعل شارح النكبير الشروط خمسة وزادنى الشروط المطالبة على الفور ساعة يعلم وهو نص أحد وبه قال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة وعن أحد رواية أخرى أنها على الراخي وهو قول مالك، ا هـ. وقال ابن رشد : في البداية أركانها أربية الشافع والمشفوع عليه والمشفوع فيه وصفة الآخذ بالشفعة ، أما الأول أي الشافع فذهب مالك والشافعي وأهل المدينة إلى أن لاشفعة إلا الثيريك مالم يقاسم وقال أحل العراق الشفعة مرتبة فأولى ألناس بها الثيريك الذي لم يقاسم ثم الشريك المقاسم إذا بقيت في الطريق أو في الصحن شركة ثم الجار الملاصق ، وأما الثان أي المشفوع فيه فاتفق المسلمون على أنها واحبة في الدور والعقار والأرضين كلها ، واحتلفوا فيما سوى ذلك ، وأما الناك أى المشفوع عليه فإنهما تفقوا على أنه من انتقل إليه الملك بشراء من شريك غير مقاسم أو من جار عند من يرى الشفعة للجار ، واختلفوا فيمن انتقل إليه الملك بغير شراء فالمشهور عن ماك أن الشفعة [نما تجب إذا كان انتقال الملك بعرض كالبيع والصلح والمهر وأرش الجنايات وغير ذلك، وعنه رواية ثانية أنها تجب بكل ملك انتقل بعوض أو بغير عوض كآلهبة لغير النواب والصدقة ماعدا الميراث فإنه لا شفمة فيه عند الجميع باتفاق، اه ثم ماحكي من مذهب الحنفية وغيرهم بعد ذلك فقد تسامح فيه وأما الركن الرابع أي الاخذ بالشفعة فالنظر فيه بماذا يأخذ الشفيع وكم يأخذ ومنى يأخذ ، أما الأول أى عَاذًا يَاحَدُ فَإِسْمُ الْفَقُوا عَلَى أَنْهُ يَأْحُدُ فِي البِّيعِ بِالنِّن إِنْ كَانَ حَالًا ، واختلفوا إذا كان

مانك . عن ابن شباب ، عن سعيد بن السبب ، وعن أبي سانة بن عبد الرحمن مانك . عن ابن شباب ، عن سعيد بن السبب ، وعن أبي سانة بن عبد الشركة . ابن عوف ، أن رصول الله صال الله عايه وسلم ، قطبي بالشفية فيه لم يقدم بنين الشركة .

البيع إلى أجل. وأما النائى أى كم بأخذ فإن التفيع لإغلو أن يكون واحدا أو أكر والمدا والمشفوع عبه واحدا والمشفوع عبه واحدا والمشفوع عبه واحدا فلشفوع عبه واحد فلا خلاف في أن الراجب على الشفيع أن يأخذ المكل أو يدع وإذا كان المشفوع فيه يديم والشفاء أكر فراجم اختافوا فيه في موضعين أحدهما في كيفية قسمة المشفوع فيه يديم والشفاء أكر فراجم اختافوا فيه في موضعين أحدهما في الشفهة أم لا؟، وأما الناك وثانهما إذا اختلفت أصباب شركتهم هل مججب بعضهم بعضا من الشفقة أم لا؟، وأما الناك أى من يأخذ فإن الذي له الشفمة رجلان حاصر أو غاب، وأما الحاصر فالفاته الختلفوا في وقت أي مدل المر وإمكان الطاب وعند وجوب الشفمة له فقال الشاهمي وأبو حنيفة : هي على الدور بشرط العلم وإمكان الطاب وعند وجوب الشفمة له فقال الشاهمي وأبو حنيفة : هي على الدور بشرط العلم وأمكان الطاب وعند ما الله ليست على الفور بل وقت وجوبها متسع ، واختلف قوله في هذا الوقت هل هو محدود

(مالك عن ابن شهاب) الزهرى (عن سعيد بن المسبب) النابعى الشهير (وعن أو سلة ابن عبد الرحمن بن عوف) عطف على سعيد (أن رسولاته صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبدالبر: ابن عبد الرحمن بن عوف) عطف على سعيد (أن رسولاته صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد المحدود و المرحمة عند مالك لا كثر رواة الموطأ وغيرهم، ووصله عنه عبد المحادى أن تعبية وابن وهب بخلف فقالوا : عن أقى هريرة ، وذكر الطحارى أن قتبية المنابل ويحيى بن أبى تتبلة وابن وهب بخلف فقالوا : عن أقى هريرة ، وذكر الطحارى أن قتبية عن المنابل ، ورواه معدر عن الزهرى عن أبى سلة عن أبى سلة وابن همين رواية مالك أحب إلى وأصح يعنى عن جار ، فأن أحمد : ورواية معمر حسنة ، وأن ابن معين رواية مالك أحب إلى وأصح يعنى عن جار ، فأن أحمد وأن المعد وأبى سلة وأبند هذه الروايات كلها في النهبيد ثم قال : كان ابن شهاب مرسلا عن أبى سعيد وأبى سلة وأبنا اجتمه له في الحديث بعضوم في بعضر كن صنع في حديث عن أحده بقدر نشاطه حين تحديثه ، ورعا أحال حديث بعضوم في بعضر كا صنع في حديث عن أحده بقدر نشاطه حين تحديثه أن وشل ورعا أشرح فوصل ، فلذا اختلف على الزهرى فيذا الحديث كثيرا ، اه . قال الزوقان : ومثله يقال في مالك ، اه . قلت : وأخرجه البخارى برواية معمر عن الزهرى عن أبى سلة عراب مرفوعا قال الحافظ : اخلنف على الزهرى فيذا الحديث فقال مالك عنه عن أبى سلة عرابي المربي مرسلا كذا رواه الشافعي وغيره ، ورواه ابن جريج عن الزهرى لكن والماجود والماجود والماجود ورواه ابن جريج عن الزهرى لكن

قال عنهما أوعنأحدهما أخرجه أبو داود ، والمحفوظ روايته عن أبي سلة عن جابر موصو لا وعن ابن المسبب عن النبي صلى الله عنيه وسلم مرسلا وما سوى ذاك شذوذ عن روأه ويقوى طريقه عن أبي سلة تمن جابر متابعة يحبي بن أبي كثير له عن أبي سلمة عن جابر ١٠ هـ. (قضي) أى حكم (بالشدمة) بين الشتركا: ﴿ فِيمَا أَلَى فَى كُلُّ شَيْءٍ مَصْرَكَ بِيمُم (لَمْ يَقْسُم) ببناء الجهروك أى ام بقسم إلى الآن(بين الشركاء)و لفظ البخاري مزحديث جابر رضي الله عنه جعار سوال الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل مالم يقدم واستدل بعمومه من قال بعموم الشفعة للشريك في كل شيء . قال العبي : وروى عن عطاء أنه قال الشفعة في كل شيء حتى في النرب ، وحكم مقالة عطاء عن بعض الشافعية ومالك وأنكره القاضي أبو محمد . ا هـ . وحكى أبن رشد عن قوم أن الشمَّمة في كل شيء ماعدا المتكيل والموزون، قال الحافظ: صمدر الحديث بشعر بثبوتها في المنقولات وسباقه يشمر باختصاصها بالعقار وبما فيه العقار وقد أخذ بحومها فىكل شىء مالك فى رواية وهو قول عطاء وعن أحمد تثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات ، وروى البيبق من حديث ابن عباس مرقوعا الشفعة في كل شيء ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالإرسال : وخُرج الطعاوى له شاهدا من حديث جابر بإسناد لا بأس برواته ، اه . وماحكي عن مالك قالُّ الزرقائي: رد بأنه لايدرف عندأصحابه وماحكي عن أحمد فهو رواية عنه قال الموفق: قال ابن أبي موسى وقد روى عن أبني عبدالله رواية أخرى أن الشفعة واجبة فيما لاينقسم كالحجارة والسيف والحيوان وما في معنى ذلك ، قال أبو الحِمالِ عرب أحمد رواية أخرى أن الشفعة تجب في للبناء والغراس وأن بيسع مفرد أو هــــو قول مالك المموم قوله صل الله عليه وسلم للشفعة فيها لم يقدم ، ولان آبن أبي مليكة روى أن للسي صلى الله عليه وسلم قال: الشفمة في كلُّ شيء ، وثنا أن قولُه صلى أنه عليه وسلم الشفمة فيها لم يقسم إنما أراد ما لاينقسم منالارض بدليل قوله إذا وقِمت الحدود ، الحديث ، وَحديث ابنَ أَ بِي مَلِيكُ مُرَسَلُ لَمْ بَرُو فَيُ الكتب الموثوق جماً ، [هـ . والجهور عل أن المراه بالحديث العقار ، قال الحافظ : صدر الحديث يشعر بالعموم.رسياقه يشعر باختصاصها بالعقار ، وقال.الموفق: إنما أرادما لاينقسم من الارض بدليل قوله فإذا وقمت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ، (ه . و توضيح الاستدلال كما يفهـ من كلام الباجي أن قوله صلى الله عليه وسلم فيها لم يقدم يقتضي الشفعة أو جنس ما يقدم كم سيأتي في البحث الآفي وما ينقسم على ضربين، ضرب يقسم بالحدود كالأرضين وماديها من

المبانى والاشجار، وضرب ينقسم بغير حدود كالمكيل والموزرن والمدود وبعض المزروع فقوله صاياته عليهوسلم فإذا وقعت الحدود فلاشفية ، يقتضي إختصاص تعلق هذا الحكم بما يضرب فيه الحدود دون غيره مما لاتضرب فيه ، (ه . واستدل بالحديث أيضا على أنه لابد السبيع أن يكون تما يمكن قسمته ، ووجه الإستدلال ماقال الباجن : إن مالإبسح فيه القسمة فإنه لا يُعَالَ فيه مالم يقسم، كما لا يقال في الإنسان يثبت فيه حكم كذا مالم يقد "لأن ذلك يقتضي أن له حالة يقمم فيها ، أه . وإليه أشار ابن رشد إذ قال : فكأنه صلى الله عليه وسلم قال : الشفعة فيها تمكن _ فيه القسمة مادام لم يقدم ، وهذا الإستدلال بدليل الخطاب وقد أجمع عليه في هذا الموضع فقهاء الامصار مع اختلافهم في صحة الإستدلال به ، اه . والمسألة خلافية بين العلماء كما تقدم في أول الباب من كلام الموفق إذ قال : الشرط النالث أن يكون المبيع مما يمكن قسمته فأما مالا يمكن قسمته كالحامالصغير ، والرحىالصغيرة ، والعضادة ، والطريق الضيقة ، والعراص الضيقة ، فس أحد فيها روايتان ، إحداهما لاشفعة فيه ، وبه قال يحيى ابن سعيد وربيعة والشافعي ، والثانية نها الشفعة وهو قول أبى حنيفة والنورى وابن شريح ، وعن مالك كالروايتين ووجه هذا عموم قوله صلىانة عليه وسلما شفعة فيها لم يقسم وسائر الالفاظ العامة ، ولان الشفعة لإزالة ضرر المشاركة ، والضرر في هذا النوع أكثر لانه يتأبد ضرره والاول ظاهر المذهب ، لما روى عن الذي صلى الله عليه وسلم أنه قال لاشمعة في فنا. ولاطريق ولا منقبة ،والمنفبة الطريق الضبق رواه أبو الحطاب في روس المسائل ، وروى عن عنمان رضي الله عنه أنه قال : لاشفعة في بئر ولا محل ، اه . وسيأتي أثرغان رضي الله عنه في أول الباب الآتي وقال الدردير : الشفعة أخذ شريك عقارا ، والعقار هو الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فلا شفعة في حيوان أو عرض إلا تبما ، وشرط العقار الذي فيه بصفعة قبوله القسمة لا إن لم يقبلها أو قبلها بفساد كالحام ، وفي المدونة الإطلاق أى أنها نكون فيا ينقسم وغيرة لضرر الشركة الطارثة التي هي علة الآخذ بالشفعة وعمل به أي حكم بعض القضاة بالشفعة فيها لا ينقمم لكن المعول عليه هو الأول قال الدسوق: وهي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة ، والثاني لمالك أيضا رواه عنه بعض أصحابه ،اه . وفي الهدايةالشفعة واجبة فيالعقار وإن كان بما لايقدم ، وقال الشافعي لاشفعة فيا لايقسم، لأن الشفعة إنما وجبت دفعًا لمؤنة القسمة وهذا لا يتحقَّق فيما لا يقسم، ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل شي. عقار أو ربع إلى غير ذلك من العمومات ، ولان الشفمة سببها الاتصال في الملك والحسكة دفع ضرر سوء الجار وهو ينتظم القسمين ، ما يقسم ومالا يقسم وهو الحمام والرحى والير والطريق ، أ ه .

فإذا وقمت المدود بيلهم فلا شامة فيه .

﴿ فَإِذَا وَقَمَتَ الْحَدُودَ ﴾ جمع حد وهر هنا ما تنميز به الإملاك بعد النسمة وأصل الحمد المنع وزاد في حديث جابر عند البخاري: وصرفت الصرق، بضم الصاد المهملة وكسر الرا. مخففة ومثقلة أى بنيت مصارِّمًا وشوارعها (بينهم) أى بين الشركاء (فلا شفعة فيه) إستدل بذلك على مسألة أخرى خلافية بين العلماء ، وهي الشفعة للجار ، قال الباجي : هذا نص في أن لاشفعة في مال بعد قسمته وبهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة وسائر السكوفيين بإنبات الشفعة للجار ، والدليل على ماذهب إليه أهم المدينة قوله صلى أنه عليه وسلم المذكور ، فإن الحدود واقعة بين المتجاورين، أه. وقال الموفق : أما الجار فلا شفعة له ، وبه قال عمر وعبان وعمر بن عبد العزيز وابن المسبب وسلبان بن يسار والزهرى ويمى الانصارى وأبو الزناد وربيعة والمغيرة بن عد الرحن ومالك والأوزاعي والشانسي وإسحق وأبو ثور وابن المنفر ، وقال ابن شعرمة والثوري وابن أبي ليل وأصحاب الرأى الشفعة بالشركة ثم بالشركة بالطريق ثم بالجوار، وقال أبوحنيقة: يقدم الشريك فإن لم يكن وكانالطريق مشتركا كدرب لا ينفذ تثبت الشفعة لجمع أهل الدرب الأقرب فالأقرب ا هـ . قال ابن رشد: وعمدة أهل المدينة مرسل مالك المذكور يدى حديث الباب ، وكان أحمد ابن حنبل يقول حديث معمر عن الزهري عن أبي سلة أصح ما روى في الشفعة،وكان ابن معين يقول: مرسل مالك أحب إلى إذ كان مالك إنما رواه عن ابن شهاب موقوفا ، وقد جمل قوم هذا الإختلاف على ابن شهاب في استاده توهيئاله ، ووجه استولالهم من هــذا الاثر ما ذكر من أنه إذا وقعت الحدود فلا شفعة ، وذلك أنه إذا كانت الشفعة غير واجبة الشريك المقاسم فهى أخرى أن لا تكون واجبة للجار ، وأيضاً فإن الشريك المقاسم هو جار إذا قاسم ، وقالُ العبى وقال النخمى وشريح الناضى والثورى وعرو بن حريث والحسن بن حق وقنادة والحسن البصري وحاد بن أن سلهانوأبو حنينة وأبو يوسف وعمد: نجب الشفعة فىالأراض،والرباع والحوائط الشريك الذي لم يقاسم، "ممالشريك الذي قاسم و بق حق طريقه أو شربه، "مم للجار الملازق وهو الذي داره على ظهر الدار المتفوعة وبابه في سكة أخرى. وزاد ابن الدكافي عن الطبرى فيمن قال يشغعة الجار الشعي وابن سيرين والحسكم وطاوس ، ا ه . واختلف من يقول بالشفعة للجار فقال أصابنا الحنفية : لاشن لا للجار الملازق.وقال الحسنين حي للجار مطلقا بمدالشريك، وقال آخرون : الجار الذي تجب له الشفعة أربعون دارا حول الدار وقال آخرون : من كل جانب من جوانب الدار أربعون داراً ، وقال آخرون : هو كل من صلى معه صلاة الصبح في .. - الله الما المدينة كلهم جيران كذا في العيني ، ا هـ . واحتج من قال بالشفعة

للجار بأحاديث رويت عن رسول الله صلى الله عايه وسلم صريحة في ذلك ، منها ما روى أبورافع مولمبرسولالة صلى الله عليه وسلم قال: سمت رسوليات صلى الله عليه وسلم قال: الجار أحق بسقيه أخرجه البخارى بمواضع وأمو داود وابن ماجة وغيرهم، ومنها ما رواه سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: جار الدار أحق بالدار. رواه الترمذي وقال حديث حسن ^ريح، وأخرجه الطحاوى من ستة طرق صحاح أحدها مرسل، ومنها ما رواه الطحاوى بإسناد تحصيح عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جار الدار أحق بالدار ، وأخرجه البزار في مسنده، ومنها ما روى الطحاوى بسنده إلى على وعبد أنه بن مسعود أنهما قالا : قصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجوار ، وأخرجه ابن أبي شيبة عنهما بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجوار ، ومنها ما روى عمرو بن حريث أخرجه الطحاوى بإسناد صحبح مثل الذي قبله ، وأخرجه ابن أبي شبية موقوفًا على عمرو بن حريث ، ومنها ما روى جار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفية جاره فإن كان غانبا انتظر إذا كانطريقهما واحداً ، أخرجهالطحاوى من ثلاً عطرق صحاح ، وأخرجه أصحابالمان الأربية، ومنها ما روى الطحاوى بإسناده إلى عمر رضىانة عنه أنه كنب إلى شريح أن يقضى بالشفمة للجار الملازق ، وأخرجه ابن أبي شيبة نحوه كذا في العبي على البخارى ، وبسط في الكلام علىطرق هذه الروايات ، ومنها ما روى محمد في موطأه بإسناده ألى الشريد بن سويد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بصقبه ، قال الزرقاني : لو اقتصر في حديث الباب على قوله فإذا وقعت الحدود لكان قريا في الرد علمهم أى على القائلين بالشفعة للجوار لكن ضم إليه وصرفت الطرق ، فقال الجمهور . المراد بها التي كانت قبل الفسم ، وقال الحنفية المراد صُرف الطرق التي يشترك فيها الجار ، وببق النظر في أى النّار بلين أفتشر ، الله . وفي الفتح قال عباض: لو اقتصر في الحديث على القطعة الآولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجرار لكن أضاف إليها صرف الطرق والمترتب هل أمرين لا يلزم منه ترتبه هل أحدهما ، ا ه . وقال ابن التركاف هذا الحديث مخالف لذهبهم لانه علق الإنتفاء هل أمرين فقتضاه لو حصلت القسمة ولم تصرف الطرق بأنكان شريكا في الطريق أنه يكون له الشفعة ، أه. وقال الحافظ حكى أبن أبي حاتم عن أبيه أن قوله فإذا وقعت الحدود الله مدرج من كلام جابر ، وفيه نظر لان الأصل أن كلما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل ، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه انه رجم رفمها ، ا هـ . وتعقب العبي نظر الحافظ بأن أبا حاتم إمام في هذا النن ولو لم يثبت عنده الإدراج فيه لما قدم على الحدكم به ، أ ه .

قال مالك وعلى ذلك السنة التي لا احتلاف فيها عندنًا .

مالك أنه بانه أن سيد بن المسبب سئل عن الشفية هل فيها من سنة قال نسم الشفية في الدور والأرضين ولا تكون إلابين الشركاء .

مالك أنه بلغه عن سليمان بن يسار مثل دلك .

قال مالك في رجل اشترى كتقصا مع قوم في أرض بحيوان عبدا ووليدة أو ما أشبه ذوك من العروض

(قال مالك وعلى ذلك) أى على الذى ذكر فى الحديث المرفوع من مسائل الشفعة التلائة من كونها فى العقار ، ومن كو نه قابلا للقسمة ، ومن نق الشفعة الجار (السنة الى لا اختلاف فيها عندنا) بالمدينة المنورة واقتصرت عامة الشراح كلام الامام مالك هذا هل بنى الشفعة الجار فقط ، ولا وجه التقصير على الواحد إذا ما تثبت بالحديث المسائل الثلاثة وفى كلها أخذ الامام الحديث المذكور قال الزرقاني : قال أحمد إذا اختلفت الاحاديث قالحجة فيها على به أهل المدينة ، أه . (مالك أنه بلنه أن سعيد بن المسيب سئل) ببناء المجبول (عن الشفعة هل فيها من سنة) عن رسول الله صلى انته عليه وسلم (فقال) ابن المسيب (نعم) ثابتة وهي أن (الشفعة) واجبة (في الدور) جمع دار (والارضين ولا تكون) الشفعة (إلا بين الشركاء) ولا تكون المجار (مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب (مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب وقد تقدم في كلام المذي أنه ذكر سليان فيمن في الشفة المجار .

وقد تقدم فى كلام المذى أنه ذكر سليان فبدننى الشفعة الجاد .

(قال مالك : فى رجل اشترى شقصا) بكسر المعجمة وإسكان القاف وصاد مهملة أى قطمة كانسه مشتركة (مع قوم) كانوا شركاه (فى أرض) مثلا (بحيوان) متعلق باشترى (عبدا وليدة) أى أمة بالجر بدل من حيوان (أو ما أشبه ذلك من العروض) بيان لما والمراد يما أشبهه : أن يكون التن غير مثلى ، قال الباجى : وهذا على ما قال إن من اشترى شقصا بعرض ثم جاء الشفيع فإن له أن يأخذه بقيمة ذلك العرض إذا كان غير مكيل ولاموزون ولا معدود ، ثم جاء الشفيع فإن له أما إن اشتراه المشترى بمكيل أو موزون أو معدود فإنما عليه مثله، اهم. قال المرفق : إن الشفيع يأخذ الشقص من المشترى بالتن الذى استقر عليه المقد ، لما روى في حديث جابر أن الني صلى انه عليه وسلم قال : هو أحق بالتن رواه أبو إسحق الجوز جافى في كتابه ، ولان المفيع إنما استحق الشقص بالبيع فكان مستحقا له بالتن كالمشترى ، وإذا ثبت هذا فإنا نظر فى المين فإن كان دنائير أو دراهم أعطاه الشفيع مثله وإن كان ما لا مثل له كالثياب

فجاء الشريك بأخذ شفته بعد ذلك فوجد العبد أو الوليدة قد هلكا ولا يعلم أحد قدر فستسا فقال الشترى قسة العد أو الوليدة مائة دنار ، وقدل صاحب الثفعة بالرقيسيا خسون

قيسها فيقول المشترى قيمة العبد أو الوليدة مائة دينار، ويقول صاحب الشفعة بل قيمتها خسون دينار، ، عال مالك: يحلف المتترى أن فيمة ما اشترى به مائة دينار ، تم إن شاء أن يأخذ صاحب الشفعة أخذ أو يترك ، إلا أن يأتى الشفيع ببينة أن قيمة العبد أو الوليدة دون ما قال المشترى .

والحيوان ، فإن الشفيع يستحقالشقص بقيمة الثمن وهذا قول أكثر أهل العلم وبه يقول أصحاب الرأى والشافعي ، وحكى عن الحسن وسوار أن الشفعة لا تجب هاهنا لانها تجب بمثل الشمن وهذا لا مثل له فتعذر الاخذ فلم يجب كما لو جهل بالشمن ، ولنا أنه أحد نوعي الشمن فجاز أن تثبت

به الشفعة في المبيع كالمثل وما ذكروه لا يصح لآن المثل يكون من طريق الصورة ، ومن طريق القيمة كبدل المثلف، فأما إن كان الشن من المثلبات غير الأثمان كالحبوب والادهان فقال أصحابنا: يأخذه الشفيع بمثله لانه من ذوات الامثال فهو كالأثمان وبه يقول أصحاب الرأى وأصحاب الشافعي ، اه. وفي الحداية من اشترى داراً بعرض أخذها الشفيع بقيمته لانه من ذوات القيم وإن اشتراها يمكيل أو موزون أخذها يمثله ، والعددي المتقارب من ذوات الأمثال ، اه. قال

السرخسى: إذا اشترى داراً أبعبد بعينه فللشفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة العبد عندنا ، وقال أهل المدينة : يأخذها بقيمة الدار إلى آخر ما بسط من دلائل الفريقين ، وقد عرفت من كلام الباجى إذ قال : يأخذه بقيمة ذلك العرض وعليه يتفرع كلام الإمام مالك الآبى من اختلافهما في قيمة العبد فلعل السرخسى أراد غيرهم من أهل المدينة ، (فجاءه الشريك) الشفيع (يأخذ) الشقص (بدفعته) هكذا في النسخ المصرية ، وفي الهندية يأخذ شفعته بالجار في أوله وأضافة

الآخذ إلى الشفعة والمؤدى واحد (بعد ذلك) فكان الواجب عليه قيمته كاعرفت (فوجد العبد أو الوليدة) أيهما كان الشمن (قد هلكا ولا يعلم أحد قدر قيمتهما) أى لا يثبت بالبينة فإن ثبت بها فلم بيق النزاع (فيقول المشترى) كان (قيمة العبد أو الوليدة مائة دينار) مثلا فرقيق و صاحب الشفعة) زاد في النسخ المصربة بعد ذلك لفظ الشريك وهو بدل من صاحب الشفعة (بل قيمتها) أى الوليدة وكذا حكم العبد (محسون دينارا) مثلا (قال مالك محاف المشترى) على (أن قيمة ما اشترى به) من العبد أو غيره (مائة دينار أم) بعد حلفه (إن شاء أن يأخذ صاحب الشفعة) أى إن شاء الشفعة إن لم يرض بما حلف به

ما اشترى به المشترى (دون ما قال المشترى) أى أقل ما قاله،قال!لزرقانى : فيأخذ بماشهدت به البينة وبهذا قال الجمهور والشافعى والسكوفيون لآن الشفسع طالب آخذ والمشترى مطلوب مأخوذ فوجب أن القول قوله بيمينه لآنه مدعى عليه ، والشميع حيث لابينة وإلا عملهما قاله

المشترى (إلا أن يأتى الشفيع بدينة) أى شاهدى عدل (إن قبمة العبد أو الوليدة) أى قيمة

فأما لايمبكن قسمته من العقار كالحام الصغير والرحى الصغيرة والعراص الضيقة ، فمن أحمد فيه روايتان، إحداهما لاشنمة فيه وبه قال الشافعي ، والثانية فيها الشفعة وبه قال أبو حنيفة ، وعن مالك كالروايتين، الرابع: أن يكون الشقص منتقلا بمرض. أما المنتقل عوض كالهية

وأحماب الرأى وحكى عن مالك رواية أخرى في المنتقل جمبة أو صدقة أنَّ فيه الشفعة ويأخذه الشفيع بقيمته ، فأما المنتقل بعوض فينقسم قسمين أحدهما مأعوضه المال كالبيع فهذا فيه الشفعة بغير خلاف وكذلك كل عقد جرى البيع كالصلح عن الجنابات والهبة المشروط فيها الثواب و به يقول حالك والشافعي وأصحاب الرأي ، آآثاني ما انتقل بعوض غير المال نحو أَنْ عِمَلَ الشَّمَةِ مِهِمُ أَو عُوضًا فِي الخَلْمِ أَو فِي الصَّاحِ عَن دِمِ العَمْدِ فَظَاهُمُ كَلَامُ الحَرْقِي أَنْهُ لاشْفَعَةً فيه وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأى ، وقال أن حامد تحب فيه الشفية وبه قال مالك والشافعي ، أ ه مختصرًا ، وهذا إجهال البحث فيه وسيأتي البسط في هذه المباحث في مواضعها وجعل شارح الكبير الشروط خمسة وزادنى الشروط المطالبة على الفور ساعة يعلم وهو نص أحدوبه قالَ الثنافسي في الجديد وأبو حنيفة وعن أحمد رواية أخرى أنها على الراخي وهو قول مالك، أ هـ. وقال ابن رشد : في البداية أركانها أربعة الشافع والمشفوع عليه والمشفوع فيه وصفة الآخذ بالشفعة ، أما الأول أي الشافع فذهب مالك وَالشَافِينَ وَأَهُلَ المَدينَةُ إِلَى أَن لإشفعة إلا للثريك مالم يقاسم وقال أعل العرآق الشفعة مرتبة فأولم الناس بيا الثريك الذى لم يقاسم ثم الشريك المقاسم إذًا بقيت في الطريق أو في الصحن شركة ثم الجار الملاصقُ ، وأما الثاني أي المشفوع فيه فاتفق المسلمون على أنها واجبة في الدور والمقار والأرضين كلها ، واختلفوا فيما سوى ذلك ، وأما النالث أَى المشفوع عليه فإنهم انفقوا على أنه من انتقل إليه الملك بشراء من شريك غير مقاسم أو من جار عند من يرى الشفعة للجار ، واختلفوا قيمن انتقل إليه الملك بغير شراء فالمشهور عن مالك أن الشفعة إنما تجب إذا كان انتقال الملك بعوض كالبنع والصلح والمهر وأرش الجنايات وغير ذلك، وعنه رواية ثانية أنها تجب بكل ملك انتقل بموض أو يغير عوض كالهمبة لغير الثواب والصدقة ماعدا الميراث فإنه لا شفمة فيه عند الجميع باتفاق، أه. ثم ماحكي من مذهب الحنفية وغيرهم بعد ذلك فقد تسامح فيه وأما الركن الرابع أَى الآخذ بالشفعة فالنظر فيه بماذا يأخذ الشفيع وكم يأخذ ومتى يأخذ ، أما الأول اى بماذا يأخذ فإنهم انفقرا على أنه يأخذ في البيع بالنِّن إنَّ كان حالًا ، واختلفوا إذا كان

مانك ؛ عن ابن فعال ، عن سعيد بن السبب ، وعن أبي مذة بن عبد الرحمن ابن عوف . أن رحول الله صل الله عايه وسلم . قفى بالثانية فيه لم يقدم بهنا الشركاء .

البيع إلى أجل . وأما الثاني أي كم يأخذ فإن الشفيع لاغلو أن يكون واحدا أو أكثر والمشفرع عليه أيضاً يكون واحدا أو أكثر فإيتوكان الشفيع واحدا والمشفوع عليه واحدا ولا خلاف في أن الواجب على الشفيع أن يأخذ الـكمل أو يدع وإذا كان المشنوع عليه واحد والشفراء أكثر فإنهم اختلفوا فيه في موضعين أحدهما في كيفية فسمة المشفوع فيه بينهم ' وثانيمها إذا اختلفت أصباب شركتهم هل بمحب بعضهم بعضاً من الشفيمة أم لا ين وأما التالث أى مي ياخذ فإن الذي له الشفعة رجلان حاضر أو غاءب. فأما الذاب فأجع العداء على أنه على شفعته ما لم يعلم ببيع شريكم ، واختلفوا إذا علم وهو غالب ، وأما الحاضر فالفقها. اختلفوا في وقت ما لم يعلم ببيع شريكم ، واختلفوا إذا علم وهو غالب ، وجوب الشفيمة له فغال الشافعي وأبو حنيفة : هي على الغور بشرط العلم وإمكان الطاب وعند مالك ابست على الفور بل وقت وجوبها متسع ، واختلف قوله في هذا الوقت هل هو محدود م

ر مالك عن ابن شماب) الزهري (عن سعيد بن المسيب) النابعي الشهير (وعن أبي سلمة ابن عبد الرحن بن عوف) عطف على سعيد (أن رسولانه صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبدالبر: مرسل عن مالك لا كثر رواة الموطأ وغيرهم، ووصله عنه عبد الملك بن المأجشون وأبو عاصم النبيل ويحيي بن أبي قتلة وابن وهب مخلف فقالوا : عن أبي هريرةً ، وذكر الطحاوى أن قنيبةً أيضاً وصله عن مالك ، وكذا اختلف فيه رواة ابن شهاب فرواه ابن اسحق عنه عن سعيد وحده عن أبي هريرة ويونس عنه عن سميد وحده مرسلا ، ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلة عن جار ، قال أحد : ورواية مدر حسنة ، وقال ابن مدين رواية مالك أحب إلى وأصح يعنى مرسلا عن أن سعيد وأن سلمة وأسند هذه الروايات كلما في النميد ثم قال: كان أبن شمال أكثر الناس بحثًا عن هذا الشأن فربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عمم ، ومرة عن أحدهم بقدر نشاطه حين تحديثه ، ورعا أدخل حديث بعضهم في بعض كم صنع في حديث الإمك وغيره وربما كسل فأرسل وربما إشرح فوصل ، فلذا اختلف عليه أصحابه اختلافا كثيراً ، أهم. قال الزرقاني: ومثله قال في مالك ، أهم. قلت : وأخرجه البخاري برواية معمر عن المزهري عن أبي سلة عز جابر مرفوعا قال الحافظ: الخلنف على الزهري في هذا الحديث فقال مالك عنه عن أبي سلة وابن ألمسيب مرسلاكذا رواه الثافيي وغيره ، ورواه أبو عاصم والماجشون عنه فوصله بذكر أبي هريرة أخرجهالبيق ، ودواه ابن جريج عن الزهرى لسكنُ

قال مالك وعلى ذلك السُّنة التي لا اختلاف فيها عندنا .

ماك أنه بانه أن سعيد بن السبب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة قال نعم الشفعة

في الدور والأرضين ولا تكون إلابين الشركاء . مالك أنه بلغه عن مليان بن يسار مثل ذلك .

قال منه في رجل الشترى شقصا مع قوم في أرض بميزان عبدا ووليدة أو ما أشبه ذاك من العروض

(قال مالك وعلىذلك) أى على الذي ذكر في الحديث المرفوع من مسائل الشفعة الثلاثة من كونها فىالعقار ،ومن كونهةابلا للقسمة ، ومن نني الشفعة للجار (السنة الني لا اختلاف فيهاعندنا) بالمدينة المنورة واقتصرت عامة الشراح كلام الامام مالك هذا هل نني الشفعة للجار فقط ، ولا وجه للتقصير على الواحد إذا ما تثبت بالحديث المسائل الثلاثة وفى كلبا أخذ الامام الحديث المذكور قال الزرقاني : قال أحمد إذا اختلفت الاحاديث فالحجة فيما عمل به أهل المدينة ، أ ه . (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل) ببناء الجبول (عن الشفعة هل فيها من سنة) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) ابن المسيب (نعم) ثابتة وهي أن (الشفعة) واجبة (في الدور) جمع دار (والأرضين ولا تكون) الشفعة (إلا بين الشركاء) ولا تكون للجار . (مالك أنه بلغه عن سليان بن يسار) أيضاً (مثل ذلك) الذي بلغه عن سعيد بن المسيب وقد تقدم في كلام المغنى أنه ذكر سلمان فيمن نق الشفعة للجار .

(قال مالك: في رجل اشترى شقصا) بكسر المعجمة وإسكان القاف وصاد مهملة أى قطعة كانت مشتركة (مع قوم) كانوا شركا. (في أرض) مثلا (بحبوان)متعلق باشترى (عدا ووليدة) أى أمة بالجر بدل من حيوان (أو ما أشبه ذلك من العروض) بيان لمــا والمراد بما أشبهه : أن يكون النمن غير مثلي ، قال الباجي : وهذا على ما قال إن من اشترى شقصا بعرض ثم جا. الشفيع فإن له أن يأخذه بقيمة ذلك العرض إذا كان غير مكيل ولاموزون ولا معدود ، ومعنىذلك أنه بما لا مثلة أما إن اشتراه المشترى يمكيلأو موزونأو معدود فإنما عليه مثله،اه. قال الموفق : إن الشفيع يأخذ الشقص من المشترى بالنمن الذي استقر عليه العقد ، لما روى في حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: هو أحق بالنِّن رواه أبو إسحق الجوز جاني ف كتابه ، ولان التغييم إنما استحق الشقص بالبيح فكان مستحقاله بالين كالمشترى ، وإذا ثبت هذا فإنا ننظر في الثمن فإن كان دنانير أو دراهم أعطاه الشفيع مثله وإن كان بما لا مثل له كالثباب

فجار الشريك بأخذ ثفنته جد ذاك فوجد العبد أو الوليدة قد هلكا ولا يعلم أحد قدر قيمهما فيقول الشترى قيمة العبد أو الوليدة مائة دينار ، ويقول صاحب الثقمة بل قيمتها خسون دينارا ، قال مالك : يحلف المغرى أن قبية ما اشترى به مائة دينار ، ثم إن شا. أن يأخذ صاحب الشفعة أخذ أو يمرك ، إلا أن يأني الشفيع ببينة أن قيمة العبد أو الوليدة دون ما قال المشترى .

والحيران ، فإن الشفيع يستحقالشقص بقيمة النَّن وهذا قرل أكثر أهل العلم وبه ينشِّل أصحاب الرأى والشَّافعي، وحَلَّى عن الحسن وسوار أن الشَّفعة لا تجب هاهنا لانها تَجْب بثل النَّمْنُ وهذا لا مثل له فتعذر الآخذ فلم بجب كما لو جهل بالثمن ، ولنا أنه أحد نوعى الثمن فجاز أن تنبت به الشفعة في المبيع كالمثلي وما ذكروه لا يصح لآن المثل يكون من طريق الصورة ، ومن طريق التيمة كبدل المتلف، فأما إن كان الثمن من المثلبات غير الأثمان كالحبوب والادهان نقال أصحابنا: يأخذه الشفيع بمثله لانه من ذوات الامثال فهو كالائمان وبه يقول أصحاب الرأى وأصحاب الشافمي ، ا ه . وفي الهداية من اشرى داراً بعرض أخذها الشفيع بقيمته لأنه من دوات القيم ر إن اشتراها بمكيل أو موزور: أخذها بمثله ، والعددى المنقارب من فوات الإمثال · ا ه . قال السرخسي: إذا اشترى داراً ابعبد بعينه فللشفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة العبد عندنا، وقال أهل المدينة: يأخذها بقيمة الدار إلى آخر ما بسط من دلائل الفريقين، وقد عرفت من كلام الباجي إذ قال : يأخذه بقيمة ذلك العرض وعليه يتفرع كلام الإمام مالك الآتي من اختلافهما في قيمة العبد فلمل السرخسي أراد غيرهم من أهل المدينة ، (فجاءه الشريك) الشفيع (يأخذ) الشقص (بشفعته) هكذا في النسخ المصرية ، وفي الهندية يأخذ شفعته بالجار في أوَّله وأصافةً الاخذ إلى الشفعة والمؤدى وأحد (بعد ذلك) فكان الواجب عليه قيمته كاعرفت (فوجد العبد أو الوليدة) أجماكان التمن(قد هلكا ولا يعلم أحد قدر قبمهما) أي لا يثبت بالبيَّة فإن ثبت بها ظريق النزاع (فيقول المشترى)كان (فيمة العبد أو الوهيمة مائة دينار) مثلا (ويقول صاحب الشفعة) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك لفظ الشريك وهو بدل من صاحب الشفعة (بل قيمتها) أى الوليدة وكذا حكم العبد (خسون دينارا) مثلا (قال مالك يحلف المشترى) على (أن قيمة ما اشترى به) من العبد أو غيره (مائة دينار تم) بعد حلفه (إن شاء أن يأخذ صاحب الشفعة) أى إن شاء الشفع أن يأخذها بما حلف (أخذ) به (أو يترك) الشفعة إن لم يرض بما حلف به المشترى (إلا أنَّ يأتَى الشفيع بينة) أن شاهدى عدل (إن قمة العبد أو الوليدة) أي قيمة ما اشترى به المشترى (دون ما قال المشترى) أى أقل بما قاله. قال الزرقاني : فيأخذ بماشهدت به البينة وبهذا قال الجمهور والشافعي والسكوفيون لآن الشفسع طالب آخذ والمشترى مطلوب ماخوذ فوجب أن الفول قوله بيمينه لانه مدعى عليه ، والشميع حيث لابينة وإلا عمل بها قاله

قال مالك : ومن وهب هبة في دار أو أرض مشتركة ، فلم يلب منه ، ولم يطنبها ، فأراد شريكه أن يأخذها بقيدتها، فلبس ذلك له ما لم يلب، فإن أثيب فهو الشفيع بقيمة النواب.

أبو عمر ، ا ه . قلت : ما حكى من مذهب الكوفيين هو كذلك لكنه ليس عليه عندهم اليمين كا سياتى في كلام صاحب الهداية ، قال الموفق : الشفيع والمشترى إذا اختلفا في قدر النمو، فقال المشترى إشتريته عانة ، وقال الشفيع بل بخمسين ، فالقول قول المشترى، لأنه العاقد فهو أعرف بالثمن ولان الشفيم ملكم فلا ينزع من يده بالدعوى بغير بينة وبهذا قال الشافعي ، فأما إن كان الشفيع بينة حكم بها واستفى عن يمينه ، وإن أقام كل واحد منهما بينة إحتما تعارضهما فيصيران كمن لا بينة لها. وذكر الشريف أن البينة بينة الشفيع ويقتضيه منهما بينة إحتما تعارضها قول أبي حنيفة ، وقال صاحباه : البينة بينة المشترى، وإن قال المشترى لأعلم مبلغ الشمن فاقول قوله لان ما يدعيه ممكن لجواز أن يكون اشتراه جزافا أو بشمن في مبلغه، مبلغ الشمن فاقول قوله لان ما يدعيه ممكن لجواز أن يكون اشترى هقصا بعرض واختلفا في قيمته فإن كان موجودا عرضاه على المقومين وإن تعذر إحضاره فالقول قول المشترى كا لو اختلفا قدر الثمن، اه. وفي الهداية إن اختلف الشفيع والمشترى في الدمن فالقول قول المشترى كا لو ولا يتحالفان ، لان الشفيع إن كان مدعى عليه استحقاق الدار فالمشترى لا يدعى عليه شيئا التخيره بين الثرك والاخذ، ولا نص هاهنا فلا يتحالفان ، ولو أقاما البينة فالبينة الشفيع عند المنتقة ومحمد، وقال أبو بوسف: البينة بينة المشترى ، اه .

اي حنيمه وحمد، وهن ابو بوست سبد بيد المسترى المسترى والمن مشتركة عائما به) ضير (فل مالك ومن وهب شقصا) أى قطعة كانت (فى دار أو أرض مشتركة عائما به) ضير المفعول إلى الواهب (الموهوب له) قاعل أثاب (بها) أى بعرض الحبة (بالشقعة إن شاءوا ويدفعون من العروص (فإن الشبركاء باخذوجها) أى النطعة المذكورة الموهوبة (بالشقعة إن شاءوا ويدفعون إلى الموهوب له قيمة عثوبته) أى قيمة ما أثاب به الموهوب له الواهب إن كانت المثوبة عرضا (دنانير أو دراهم) بيان لقيمة المثوبة .

(قال مالك) مُكذا في جميع النسخ الهندية والمصربة ، إلا في نسخة الزرقاني (ومن وهب هبة في دار أو أرض مشتركة فلم يثب) بضم أوله (منها) أى بدلها يعنى لم يعط الموهوب له الواهب في دار أو أرض مشتركة فلم يشلب ألواهب المثوبة (فاراد شريكة أن ياخذها) أى الهبة للذكورة (بقيمتها) بالشفعة (فليس ذلك) جائزا (له ، ما) بمنى مادام (لم يثب عايما)

أى لم يعط النواب عليها (قان أثيب) الواهب (فهر) أى للوهوب (للشفيع) إن شاء أخذها ﴿ بَقِيمَةَ النَّوَابِ ﴾ الذي أخذ الواهب من الموهوب له ،قال الباجن : الهبة مكون على ضريين ، لغير النواب والثراب، فأما الحبة بغيرالنواب فهي كالصدقة، والظاهر من قول ما لك أنه الاشفعة فها، وفي مختصر ابن عبد الحمكم اختلف قول مالك في الشفعة في شقص يوهب لغير النواب، قال أبو محمد: فيها وفي الصدقة روايتان: إحداهما وجوب الشفعة ، والنانية إسفاطها ، وجه الناني أنه إنتقال ملك بفير عوض فلم تثبت فيه الشفعة كالنوارث ، ووجه الآول أنه إنتقال ملك حال الحياة فلم يمنع الشفعة فيه كالهمة للنواب، وعلى هذا إذا انعقدت الهمة على غير النراب فأثب فيه فني المدونة لا شفعة فيه ، ووجه ذلك أن الثراب عنها هبة مبتدأة فكان لها حكم الثانية ، وأما البهة التواب فالشفعة فيها ثابتة قولا واحدا سواء كان النواب نقدا أو عرضا لم وهذا يقتضى الآخذ بالشفعة بعد الإثابة ، وفي الموازية لاتجب الشفعة حتى يدفع الثواب أو يقضى به ، ا هـ . وهذا هو الشرط الرابع من شرائط الشفعة المتقدمة فى أول الباب ، قال الموفق: الشرط الرابع أن يكون شقصًا منتقلًا بعوض ، وأما المنتقل بغير عوض كالبية بغير ثواب والنسدقة والوصية والإرث فلأ شفعة فيه في قول عامة أهل العلم منهم مالك والشافعي وأصحاب الرأى ، وحكى عن مالك رواية أخرى في المنتقل جبة أو مدقة أن فيه الشفعة ويأخذه الثفيع بقيمته ، وحكى ذلك عن ابن أب ليلي ، لأن الشفعة ثبتت لإزالة ضرر الشركة ، وهذا موجود في الشركة كيفها كان والضرر اللاحق بالمنهب دون ضرر المشترى لان إقدام المشترى على شراء الشقص وبدله ماله فيه دلبل حاجه إليه فانتزاعه منه أعظم ضررا من أخذه ممن لم يوجد منه دليل الحاجة إليه ، ولنا أنه انتقل بغير عوض أشبه الميراتُ ، ولان عل الوقاق هوالبيع، والحبر ورد فيه وليس غيره في معناه لآن الشفيع يأخذه من المشترى عمثل السبب الذي انتقل به إليه ولا يمكن هذا في غيره ، ولان الدفيح يأخذه كُـقص مبمنه لا بقبعته وفى غيره يأخذه بقبعته قافترةا ، فأما المنتقل بعوض فينقسم قسمين . أحدهما ما عوضه المسال كالبيع فهذا فيه الشفعة بعير خلاف وهو في حديث جابر ، فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به ، وكذلك كل عقد جرى مجرى البيع كالصلح بمنى البيع ، والصلع عن الجنايات الموجبة للمال ، والهبة المشروط فيها النواب المملوم لآن ذلك يَع نثبت فيه أحكام البيع وهذا منها وبه يقول مالك والشافس وأصجاب الرأى إلا أن أباً حنيفة وأصحابه قالواً : لانتبع الشفعة في البية المشروط فيها نواب حتى يتقابضا ، لأن البية لانتبت إلا بالقبض فأشببت البيع بشرط الحيار ، ولنا أنه يملكها بعرض هو مال فلم يفتقر إلى الفيض في استحقاق الشفعة

قال مالك : في رجل اشترى شقطا في أرض مشتركة بدن إلى أجل ، فأراد الشريك ، أن يأخذها بالشفة ، قال مالك : إن كان سليا فله الشفة بذلك الذن ، إلى ذلك الأجل ، وإن كان ضرفا ألا يؤدى الذن إلى ذلك الأجل ، فإذا جاءم مجميل مل ثقة مثل الذي اشترى منه الشقص في الأرض المشتركة فذلك له .

كالبيع ولا يصع ما قالوه من اعتبار لفظ البية لأن العرض حسرف اللفظ عن مقتضاه وجعله عبارة عن البيع، والقسم النافي ما انتقل بعوض غير المال نحو أن يجعل الشقص مهرا. أو عوضا في الحلع أو في الصلع عن دم العمد فظاهر كلام الحرق أنه لا شفعة فيه وهذا قول أبي بكر وبه قال الحسن والشعبي وأبو ثور وأصحاب الرأى واختاره ابن المنفر، وقال ابن حامد: تجب فيه الشفعة وبه قال ابن شبرمة والحارث ومالك وابن أني ليلي والشافعي، اه. وفي الهداية إذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة في الدار التي ينزوج الرجل عليها أو يخالع المرأة بها أو يستأجر بها دارا أو يصالح بها عن دم عمد أو يعتق عليها عبدا، اه. وفي الدر المختار لا تثبت إلا في عقار ملك بعوض وخرج الهبة، هو مال وخرج المهر، لا في إرث وصدتة وهبة لا بعوض مشروط قال ابن عابدين: قوله خرج الهبة أن التي يشترط فيها العوض، اه. وعلم من هذا أن ما حكى ابن رشد في البداية من مذهب الحنفية أنه لا شفعة عندهم إلا في المبع فقط ليس بصحيح.

(قال مالك فى رجل اشترى شقصا) أى قطعة (فى أرض مشتركة بشمن) يؤديه المشترى (إلى أجل) يعنى اشتراه نسبة (فاراد الشريك) الشفيع (أن يأخذها بالشفعة ، قال مالك) فى السورة المذكورة (إن كان) الشفيع (مليا) أى غنيا لا يخاف منه أن لا يؤدى النمن إلى ذلك الأجل (فله الشفعة) أى يجوز له أخذها فالشفعة (بذلك النبن) الذى اشترى به المشترى (إلى الأجل) الذى اشترى به المشترى (إلى الأجل) الذى المثنى إلى ذلك الأجل) الذى عبنه المشترى (فإذا جاء هم) أى إلى الشركاء (محميل) أى كميل وضامن (ملى) غنى (ثقة) يكون الشفيع والكفيل فى الاعتباد (مثل الذى) أى مثل المشترى الذي الإرض المشتركة) يمنى يكون الشفيع والكفيل فى الإرض المشترى أن الشفيع والكفيل فى الإرض المشترى) منى بكون الشفيع والكفيل فى الإرض المشترى أن الن المنابعي المشترى الذي الكفيل متحبر أن يأن بالكفيل المشترى أن المنابعة له ، قال الباجى : وهذا كا قال إن من اشترى شقصا بثمن مترجل فإن الشنيع إنما يأخذه بمثل ذلك الدين إلى ذلك الاجل لأن من حكم الشفعة إنفاذها بمثل المؤن الأول فى قدره وصفته ، وقال أبو حنيفة والشافعى: ليس له الأخذ إلا بشمنه حالا

قال مالك : لاتقطع شقمة الذالب فميته وإن طالت غيبته ، وليس لذلك عندنا حد تقطّع إنه الشفعة .

أو الإنتظار إلى أن يحل الآجل فيأخذه بالنقد ، وقوله إن كان مليا فله الشفعة لما قدمناه من المائلة ، وهذا إذا تساويا في لللا والنفة ، وإن كان المشترى أتم غني من الشفيع وثفة قال أشهب في المجموعة والموازية . لم يكن الشفيع في مثل ملاّ المشترى فلبأت بجميل في مثل ثقة المشترى وملائه، وقال ابن المواز: والذي عندنا أنه ليس عليه حيل إذا كان مليا ثقة وإن كان الميناع أملاً منه ، وجه القول الأول ما يلزم من النساوي في الثمنين . فكذلك في الذمتين النتين هما تحلان لها لاسبا مع التأجيل ، ويؤيد هذا التأويل قوله يأن بحميل ثقة مثل الذي اشترى منه الشقص، قال محمد : ولم يشترط هذا في رواية ابن القاسم ، وعبد الملك عن مالك ، ووجه القول الناني أن التساوى إنما يحب بما يتعلق به الحسكم وهو الملأ أوالعدم فيعتبر بذلك دونالتفاصل إذ الذمم لا تكاد تنساوى ولا تأثير لها في الاخذ بالشفعة ، ولذلك لوكان الشفيع أنم ملأة وثقة الم يؤثر ذلك في أخذه بالشفعة ، ا ه . وفي الحلي وبقول مالك قال الشانعي في القديم ، وهو قول احمد ، رفال أبو حنيفة والشافعي في الجديد الراجح في مذهبه للشفيع الحيار بين أن يسجل الثمن وباخذ الشقص المشفوع وبين أن يصبر إلى حلولَ الآجل فيرد النَّمَنُّ ، وبأخذ الشَّفعة ، ١ ه. وقال الموفق: إذا كان الثمن مؤجلا أخذهالشفيع بذلك الاجل إن كان ملياً ، وإلا أقام ضيناً مليا وأخذ، وبه قال مالك وإسحق، وقال الثوري لاياخذها إلا بالنقد حالاً ، وقال أبوحنيفة لا يأخذها إلا بثمن حال أو ينتظر مضى الآجل ثم يأخذ، وعن الشانسي كذهبنا ، ومذهب أبي حنيفة لانه لا يمكنه الاخذ بالمؤجل لانه يقضي إلى أن يلزم المشترى قبول ذمة الشفيع . والذمم لاتنائل ولا يلزمه أن يأخذ بمثله حالا لئلا يلزمه أكثر بما يلزم المشترى فلم يتق إلا التخير ، ولنا أن الشفيع تابع للشترى في قدر الثمن وصفته والنَّاجيل من صفاته ولأن في الحلول زيادة على التأجيل قلم يلزم الشفيع ، وما ذكروه من اختلاف النعم فإنا لا نوجبها حتى توجد الملامة في الشفيع أوني ضمينه بحيث يتحفظ المال فلا يضر اختلافها فيها ورا. ذلك ، أ هـ. وبقول مالك ومن معه قال زفر كما في الهداية وفيها أيضا ولنا أن الأجل إنَّما يثبت بالشرط ، ولا شرط فيا بين الشفيع والبانع أو المبتاع ، وليس الرضاء به في حق المشترى رضاء به في حق الشفيع وليس الآجل وصف الثمن لأنه حق المشترى ولوكان وصفا له لتبعه فبكون حقا للبائع كالثمن ، وصاركا إذا اشترى شيئا بثمن مؤجل ثم ولاه غيره لايثبت الآجل إلابالذكر كذا هذا ، وقولهم لمن شاء صبر مراده الصبر عن الآخذ أما الطلب عليه في الحال حتى لو سكت عنه بطلت شفعته عند أبي حنيفة ومحمد ، خلافا لقول أبي يوسف الآخر ، أ ه .

عنه بعنت سقمه عند أن سيد . (قال مالك : ولاتقطع شفعة الغائب) بإضافة الشفعة إلى الغائب بالنصب مفعول لا تقطع (فيبته) مصدر مضاف إلى قاعله مرفوع على أنه قاعل لا تقطع (وإن طالت فيبته) وصلية قال مالك : في رجل اشترى شقصا في أرض مشتركة بنمن إلى أجل ، فأراد الشريك ، أن يأخذها بالشفة ، قال مالك : إن كان مليا قله الشفة بذلك الذن ، إلى ذلك الأجل ، وإن كان غوةا ألا يؤدى النِّن إلى ذلك الأجل ، فإذا جاءهم بحميل ملى ثقة مثل الذي اشترى منه الشقص في الأرض الشتركة فذلك له .

كالببع ولايصح ما قالوه من اعتبار لفظ البية لأن العوض صرف اللفظ عرهمقتصاه وجمله عبارة عن البيع، والقسم الناني ما انتقل بموض غير المال نحو أن يجعل الشقص مهرا أو عوضا في الحلح أو في الصلم عن دم المعدفظاهر كلام الحرق أنه لا شفعة فيه وهذا قول أبي بكر وبه قال الحسن والشعى وأبو ثور وأصحاب الرأى واختاره ابن المنذر ، وقال ابن حامد : تجب فيه الشفعة وبه قال ابن شبرمة والحارث ومالك وابن أبي ليلي والشافعي ، اه . وفى البداية إذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة فى الدار التى ينزوج الرجل عليها أو يخالع المرأة بها أو يستأجربها دارا أو يصالح بها عن دم عمد أو يعتق علمًا عبدًا ، أ هِ . وفي الدر المختار لـ تثبت إلا في عقار ملك بعوض و خرج الهبة ، هو مال وخرج المهر ، لا في لمرث وصدقة وهبة لا بعوض مشروط قال ابن عابدين : قوله خرج الهبة أى التي لم يشترط فيها العوض ، ا هـ . وعلم من هذا أن ما حكى ابن رشد في البداية من مذهب الحنفية أنه لا شفعة عندم إلا في المبيع فقط ليس بصحيح.

(قال مالك في رجل اشترى شقصا) أي قطعة (في أرض مشتركة بثمن) يؤديه المشترى (إلى أجل) يعني اشتراه نسيئة (فأراد الشريك) الشفيع (أن يأخذها بالشفعة ، قال مالك) في الصُّورة المذكورة (إن كان) الشفيع (مليا) أي غنياً لا يخاف منه أن لا يؤدي الثمن إلى ذلك الآجل (فله الشفعة) أي يحوز له أخذها بالشفعة (بذلك الذي) الذي اشترى به المشترى (إلى ذلك الآجل) الذي عينه المشترى (وإن كان) الشفيع (عنونًا) بصيفة المفعول أي بحاف منه (أن لا يؤدى النمن إلى ذلك الأجل) الذي عينه المشعري (فإذا جاءهم) أي إلى الشركاء (بحميل) أى كميل ومنامن (ملى) غنى (ثقة) يكون الشفيع والكفيل في الاعتباد (مثل الذي) أي مثل المشترى الذي (اشترى منه) أي من البائع (الشقص في الأرض المشتركة) يعني يكون الشفيع والكنيل في الإعتماد مثل المشترى (فذلك له) أى يجوز له أخذها بالشفعة بعد أن يأني بالكفيل الممتمد وإن لم يأت به فلا شفعة له ، قال الباجي : وهذا كما قال إن من اشترى شقصا بثمن مُرْجَلُ فَإِنْ الشَّفِيعِ إِنَّمَا يَأْخَذُهُ بَمْنُلُ ذَلْكَ الدِّينِ إِلَى ذَلْكَ الْآجِلُ لَأَنْ مِن حَكُم الشَّفَعَةُ إِنْهَادُهَا يمثل الثمن الأول في قدره وصفته ، وقال أبو حنيفة والشافعي : ليس له الآخذ إلا بثمنه حالا

قال مالك : لاتقطع شفعة الغائب غيته وإن طالت غيته ، وليس لذلك عندنا حد تقطع إليه الشفعة .

أو الإنتظار إلى أن يحل الآجل فيأخذه بالنقد ، وقوله إن كان ملياً فله الشفية لما قدمناه من المائلة ، وهذا إذا تساويا في الملأ والنقة ، وإن كان المشترى أنم غني من الشفيع وثمقة قال أشهب في الجموعة والموازية . لم يكن التنفيع في مثل ماذ المشترى فليأت بحميل في مثل ثقة المشترى وملائه، وقال ابن المواز: والذي عندنا أنه ابس عليه حيل إذا كان مليا ثمة وإن كان المبتاع أملًا منه ، وجه النول الأول ما يلزم من النساوي في النمنين . فِكذلك في الذمتين اللتين هما محلان لها لاسيا مع الناجيل ، ويؤيد هذا الناويل قوله يأن بحميل ثقة مثل الذي اشترى منه الشقص، قال محمد : وَلَمْ يَشْتَرُطُ هَذَا فَى رَوَايَةُ أَبِنَ القَاسِمِ ، وعبد الملكَ عَنْ مَالكُ ، ووجه القول الثاني أن النساوى إنما يحب بما يتعلق به الحكم وهو الملأ أوالعدم فيعتبر بذلك دون النفاضل إذ الذمم لا تـكاد تنساوى ولا تأثير لها في الاحذ بالشفعة ، ولذلك لوكان الشفيع أتم ملاة وثمَّة الم يؤثر ذلك في أخذه بالشفعة ، ا هـ . وفي الحيلي وبقول مالك قال الشانسي في القديم ، وهو قولُ احمد، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد الراجع في مذهبه الشفيع الحيار بين أنَّ يعجل النُّن ويأخذ الشقص المشفوع وبين أن يصبر إلى حلولَ الآجل فيرد الثمنَّ ، ويأخذ الشفعة ، ١ هـ . وقال الموفق: إذا كان النمن مؤجلا أخذهالشفيع بذلك الآجل إن كان مليا ، و[لا أقام ضينا مليا وأخذ، وبه قال مالك وإسحق، وقال الثورَى لايأخذها إلا بالنقد حالاً ، وقال أبو حنيفة لا يأخذها إلا شمن حال أو ينتظر مضى الآجل ثم يأخذ، وعن الشافعي كذهبنا ، ومذهب أبي حنيفة لانه لا يمكنه الاخذ بالمترجلُ لانه يفضى إلى أن يلزم المشترى قبول ذمة الشفيع." والدمم لانتهائل ولا يلزمه أن يأخذ بمثله حالا لئلا يلزمه أكثر نما يلزم المشترى فلم يبق إلا التخيير، ولنا أن الشفيع تابع للشترى في قدر الثمن وصفته والناجيل من صفاته ولأن في الحلول زيادة على التأجيل قلم يَلزم الشفيع ، وما ذكروه من اختلاف الندم فإنا لانوجبها حتى توجد الملاءة في الشفيع أو في ضينه بحيث يتحفظ المال فلا يضر اختلافها فيها ورا. ذلك ، ا هـ. وبقول مالك ومن معه قال زفر كما فى الهداية وفيها أيضا ولنا أن الاجل إنما يثبت بالشرط ، ولا شرط فيها بين الشفيع والبائع أو المبتاع ، وليس الرضاء به في حق المشترى رضاء به في حق الشفيع وليس الآجل وممف النمن لآنه حق المشترى ولوكان وصفا له لتبعه فيكون حمًّا للبانع كالثمن، وصاركا إذا اشترى شبئا بثمن مؤجل ثم ولاه غيره لايثبت الآجل إلابالذكر كذا هذا ، وقولهم لمن شاء صبر مراده الصبر عن الآخذ أما الطلب عليه في الحال حتى لو سكت عنه بطلت شفمته عند أبي حنيفة ومحمد ، خلافًا لقول أبي يوسف الآخر ، ا ه .

(قال مالك: ولاتقطع شدَّمة الغائب) بإضافة الشدَّمة إلى الغالب بالنصب مدَّمول لا تقطع (فيبته) معادر مضاف آلى قاعله مرفوع على أنه قاعل لا تقطع (وان طالت غيبته) وصلية

قول مالك وقول للشافعي إلا أن مالكا قال تنقطع بمضي سنة وعنه بمشي مدة يعلم أنه تارك لها وحكى عنرابن أن ليلي والدوري أن الحيار مقدر بثلاثة أيام وهر قول لشافعي لان الثلاث حد بهما خيار الشرط فصلحت حداً لهذا الحيار ، ولنا مارُوي ابن السَّهَان عَن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه رسلم : الشفعة كحل العقال ، وفي لفظ أبه قال : الشفعة كنشطة العقال ، إن قيدت ثبتت ، وإنْ تركت فالغرم على من تركها ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن واثبها رواه الفقياء في كنجم، ولانه خيار لدفع الضرر عن المال فمكان على الفور كخيار الرد بالعيب، ولأن إثباته علىالعراخي يضر بالمشترى لكونه لايستقر ملكه على المشترى ، ويمنعه من التصرف بعيارة خشية آخذه منه والتحديد بثلاثة أيام تمكم لادليل عليه ثم هو باطل بخيار الرد بالعيب وإذا تقرر هذا فقال ابن حامد يتقدر الحيار بالمجلس وهو قول أبي حنيفة فتي طالب في مجلس العلم ثبتت الشفعة وإن طال لان المجلس كله في حكم حالة المعقد بدليل أن القبض فيه لما يشترط فيه القبض كالقبض حالة العقد وظاهر كلام الحرقي أنه لايتقدر بالمجلس بل متى بادر فطالب عقيب عليه وإلا بطلت وهذا ظاهر كلزم أحمد وقول الشافعي لما ذكرتا من الحبر وعلى هذا فمَّى أخر المطالبة عن وقت العلم لمذر بطلت شفعته ثم قال والغائب له شفعة في قول أكثر أهل العلم روى ذلك عن شريح والحسن وعطاء وبه قال مالك واللبث والثورى والاوزاعى والشانعى والعنبرى وأححاب آلرأى وروى عن النحمى ليس للغائب شفعة وبه قال الحارث العكلى والبنى إلا للغامب القريب لأن إثبات الشفعة له يضر بالمشترى ، ولنا عوم قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيها لم يقسم ، وسائر الإحاديث وإذا ثبت هذا فإنه إذا لم يعلم بالبيع إلا وقت قدومه فله المطالبة ، وإن طالت غيبته لان هذا الخيار يثبت لإزالة الصرر عن المال فتراخى الزمان قبل العلم لايسقطه كالرد بالعيب ومي عام فحكمه في المطالبة حكم الحاضر في أنه إن طالب على الفور استعق وإلا بطلت شفعته، وإن علم وهو فى السفر فلم يشهد على مطالبته فلا شفعة له يعنى منى علم الغائب بالبيع وقدر على الإشهاد، وعلىالمطالبة فلم يفعل أن شفعته تسقط سواء قدر علىالنوكيل أو عجز عنه وهوظاهر كلام أحمد وهو وجه الشافسي والوجه الآخر لايحتاج للى الإشهاد، وقال الفاضي: اذا سار عقب علمالي البلد الذي فيه المشترى من غير إشهاد احتمل أن لا تبطل شفعته لان ظاهر سيره أنه الطلب وهر قول أصحاب الرأى والعنبرى وقول للشافعي وقال أصحاب الرأى له من الأجل بعد العام قدر السير فإن مضى الآجل قبل أن يبعث أو يطاب بطلت شفعته ، وقال العنبرى: له مسافة الطريق ذاهباً وجائباً ولاخلاف في أنه إذا عجز عن الإشهاد في سفره أن شفعته لاتسقط ، أ ه .

(و ليس لذلك ؛ أي لطول غيبته (عندنا حد) معين (تقطم) إذا انتهى (إليه الشفعة) قال الباجي : وهذا هل ما قال: إن الآخذ بالشفعة للشفيع ثابت مان يترك أو يظهر منه عايدل على الترك أو يأتي من طول المدةما يعلم منه أنه تارك للشفمة ، وُعندُ أَفِي حَنِيْقَةُوالشَّافَعِي [تَهاعلَّالْفُور، قالمالك: فيالموازية والجموعة لانقطع شفعة الغالب غيبته ولوطالت وإن لم يشهُّ في عُبيته أنه على شفعة وهذا إذا كانت غيبته بعيدة وإن كانت قريبة، قال أشهب في الكتابين: إن كانت غيبته قرية لامؤنة عليه في الشخوص فهو كالحاضر وأماالحاضر فقد قالالقاضيأ بومحمد عن مالك فيه روايتان ، إحداهماأنه لا حدلذلك والنانية أنله حداً ، وجه الروايةالأولى قوله صلى الله عليه وسلم: التدنمة فيها لم يقسم ، وهذا على عومه في الاوقات والاحوال ومنجهة المعنى أن هذا حقمتماني بالمال وكان المشترى عالما به ، و قادراً على إزالته عن نفسه بتوقيفه ، ووجه الرواية الثانية أن في ترك الشفيع على شفعته إضراراً بالمشترى ومنماً له من التصرف في ملسكم بالعبارة والإنفاق عليه ﴿ فكان له حد ينتهي إليه يأمن المبتاع عند انقطاع الشفمة فإذا قلنا بتحديد المسدة فقد روى ابن القاسم عن مالك السنة والسنتان قريب ، وروى أبن الماجشون عن مالك لايقطع الشفعة مضى السنة إلا أن يوقف، وقال لا أرى الحس سنين طولا وروى عن أصبع هوعلى شفعته المعتين ونحو ذلك فإذا قانا بالسنة وهو الاكثر من قول أصحابنا العراقيين فوجَّه ذلك أن السنة جعلت قدر القطع الاعدار في الغيبة وغيرها فإذا قلنا بالسنة فهل يكون لما قرب،نها حكمها قال أشهب : إذا غربت الشمس من آخر يوم السنة فلا شفعة له ، وروى أشهب عن مالك السنة قريب وهذا يقتضى نني هــــــذا النقدير ، وقال ابن ميسر : ماقارب السنة دخل في حكمها ، ا هـ . قال الزرقاني: إما إن كان حاضراً فهل حقه باق مطلقاً حتى يصرح بالإسقاط وهو قول مالك، قال الأجرى : وهو القياس لأنه حق ثابت له فببطلهم كموته، أولا شفعة له بعد سنة رواه أشهب عن مالك وبالغ فيه حتى قال إذا غربت الشمس من آخر أيام السنة فلا شفعة لكن المعتمد مذهبالمدونة أن ماقاربها له حكمها ، وفيه أنه الشهر والشهران أو ثلاثة أشهر أو أربع خلاف، ا هـ ، و تقدم في أولالباب من من كلام ابن رشد أن العلماء أجموا على أن الغالب على شفعته مالم يعلم ببيع شريكه ، قال واختلفوا إذا علم وهو غالب فقال قوم تسقط شفعته ، وقال قوم لاتسقط وهو مذهب مالك ، والحجة له ماروي عن الني صلى الله عليه وسلم في حديث جار أنه قال الجارأ حق بصقبه ينتظر بها إذا كان غائباً ، ا هـ . وقال الموقق الصحيح في المذهب أن حق الشفيمة على الفور إن طالب بها ساعة يعلم بالبيع وألا بطلت ، نص عليه أحمد وحِذا قرل ابن شبرمة والتي والاوزاعي وأبي حنيفة والعنبري والشانسي في أحد قوليه ، وحكى عن أحد رواية ثانية أن الشفعة على النراخي لاتسقط مالم يوجد منه مايدل على الرضا وهذا

قال مالك في الرجل ، يورث الأرض غراً من ولده ثم يولد لأحد النفر ثم يهك الأب فييغ أحد ولد الميت حق في تلك الأرض فإن أخا البائع أحق بشفته من عمومت شركا. أيه قال : وهذا الأمر عندنا .

قال مالك · الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم يأخذ كل إنسان مهم على قدر نصيبه لمن كان قابلا قلبلا ،

(قال مالك في الرجل) الذي هو زيد مثلًا (يورث) ببناء الفاعل (الأرض نفراً من ولده) يعنى يموت زيد ويرثه أولاده عمر وبكر وخالد مثلاً (شميولد) ببناء المجهول (لاحد النفر) من الأولاد المذكورة يعنى يولد لعمرو شاهد وعابد (ثم بملك الآب) أي عمرو فيرثه ولداه شاهد وأخره حصة الاب في الارض المذكورة (فيبيع أحدوله الميت) أي أحد من أولاد عمرو يعني بييع شاهد مثلاً (حقه) الذي كان (في تلكُّ الارض) الني وصلت إلى أبهم عمرو ومن أيه زيد ر فإن أخا البائع) وهو هابد (أحق بشفعته من عمومته) الذين كانوا (شركاء أييه) يَعْنِي أَنْ عَابِدًا أَحَقَ بِالشَّفْعَةُ مِنْ بَكُرُ وَخَالِمُ الَّذِينَ كَانُوا شَرْكًا. عَمْرُو في هذه الأرض ، قال للباجي: وهذا على ماقال إن الإخوة إذا ورثوا أرضاً فبتوني أحدهم عن ولد ورثوه ثم باع أحد الولد نصيبه فإن إخوة البائع أحق بشفعة ماباع من أعمالهم لأن شركتهم أخص فتختص بمضرة الشركة وتبعيض السهام وبسبب إزالة الصرو من القسمة فسكانت الشفعة بينهم أولى ، اه. وقال الموفق ، لو ورث أخوان دارا أو اشتريا بينهما نصفين أو غير ذلك فات أحدهما عن ابنين فباع أحدهما نصيبه فالشفعة بين أخبه وعمه وبهذا قال أبو حنيفة والهونى والشافعي في الجديد ، وَقَالَ فِى القديم: إن أخاه أحق بالشفعة وبه قال مالك . لأنأخاه أخص بشركته من العم لاشعراكهما في سبب الملك ، ولنا أنهما شريكان حال ثبوت الشفعة فسكانت الشفعة بينهما كما لو ملكواكلهم بسبب واحد ، ولأن الشفعة ثبتت لدفع ضرر الشريك الداخل على شركاته بسبب شركته وهذا يوجد في حق الكل ، ا ه . (قال) مَالَك (وهذا) الذي ذكر من أن شقيقه أحق بالشفية من الاعمام هو (الأمر) المعبول به (عندنا) بالمدينة المنورة وعلمت اختلاف الفقياء في ذلك .

(قال مالك الشفمة بين الشركاء) يعنى إذا كان الشفيع أكثر من واحد (على قدر حصفهم) في الآرض (يأخذ كل إنسان منهم على قدر نصيبه) يعنى (إن كان) نصيبه (قليلا فقليلا)

وان كان كثيراً فبقدره ، وذلك اذا تشاحوا فيها ، قال : فاما ان يشترى رجل من رجل

يَاخَذَ (وَإِنْ كَانَ) نَصِيبِه (كَثَيْراً فَبَقَدْرِه) مثلاً تَكُونُ دَارَ بِينَ ثَلَاثَةً لَاحدهم النصف ولآخر الثلث ولآخر السدس ، فباع صاحب النصف نصيبه ، فيأخذ صاحب الثلث ثلثي النصف ، وصاحب السدس ثلثه ، وإن باع صاحب النيك كانت بين الآخرين أرباعاً لصاحب النصف ثلاثة أرباعه وللآخر ربعه ، وإن باع صاحب السدس كانت بين الآخرين أخاسا لصاحب النصف ثلاثة أخماسه وللآخر خمساه ، قال الباجي : وهذا على حسب ماقال إن الشفعة بين الشركاء طي قدر مالهم من الأنصباء في المال المبيع بعضه وليست الشفعة على عدد الشركاء، قال ابن المواز: وقاله على بن أبي طالب ، قال أشهبُ : لأنالشفعة إنماوجيت لشركتهم لا لعددهمفرجب تفاصلهم. فيها بتفاضل الشركة ، أ ه . قال الموفق الصحيح في المذهبأناالشقص المشفوع إذا أخذه الشفعاءُ قسم بينهم على قدر أملا كهم اختاره أبو بكر ، وروى ذلك عن الحسن وابن سيرين وعطا. وبه قال مالك، وسوار والعنبري وإسحاق وأبو عبيد وهو أحد قولي الشافعي وعن أحمد رواية -ثانية أنه يقسم بينهم على عدد رؤوسهم اختارها ابن عقيل ، وروى ذلك عن النخمي والشعبي ، وبه قال ابن أنى ليلي و ابن شبرمة والنورى وأصحاب الرأىلان كل واحد منهم لو انفرد لاستحق الجميع فإذا اجتمعوا تساووا ، ولنا أنه حتى يستفاد بسبب الملك فـكان على قدر الاملاك ، ١ ﻫ . (وذلك) أي تقسيمهم على قدرحصهم (إذا تشاحوا) بتشدد الحاء المبعلة أي تنازعوا (فيها) قال الباجي: هذا يقتضي أنهم إن لم يتشاحوا جاز لهم أن يأخذا الشفعة على غير هذا وإن لم(١) يمط القليل من ذلك مثل مايعطي من كثر نصيبه أو أكثر ، وقد حكى القاضي أبو محمد لانجوز هبة الشفعة ولا بيمها والمشترى للشقص أحق بذلك بمن وهبه إياها الشفيع أو باعها منه والفرق بينه وبين هذه المسألة أن الموهوب له لا حق له في الشفعة والشفيع الذي أكثر من حقه هنا له حق في الشفعة وإنما صار له نصيبه بالمشاحة بمن يستحق بذلك استحقاقه ولو ترك جميعهم الشفعة لكان له أن يأخذ جميعها فلذلكجار أن يهبه شريكه بمضالشفمة أو جميعها ، لأنه في معني تركه الآخذ بها ، أ ه . وقال الموفق: إن وهب بعض الشركاء نصيبه من الشفعة بعض شركائه أو غيره لم يصح لآن ذلك عفو وليس بهبة فلم يصح لغير من هو عليه كالعفو عن القصاص أو هكذا في " الدر المختار إذ قال لو جعل بعض الشفعاء نصبه لبعض لم يصح وسقط حقه به لإعراضه ويتسم بين البقية (ذال) مالك (فأما أن يشغرى رجل) وهو خالد في مثالنا الآتي (من رجل)

⁽١) كذا ق الأميل والسواب وإن أعلى •

أكثر مافيه أنه شفيع تارك .فإن أراد الآخذ بالشفعة أخذ الـكل وإلابطلت الشفعة وهي عند المشترى بالشراء في بالشفعة ، ا ه . قال الموفق إن كان المشترى شريكا فللشفيع الآخر أن يأخذ بقدر تصيبه ، وجدًا قال أبو حنيفة والشافعي، وحكى عنالهمي والحسن واللبتي لاشفعة للآخر ـ لأنها ثبتت لدفع ضرر الشريك الداخل وهذا شركته متقدمة فلاضرر فى شراء وحكى ابن الصباغ عن هؤ لاء أن الشفعة كلما لغير المشترى ولاشيء للمشترى فيها لانها تستحق عليه فلا يستحقها على نفسه ، ولنا أنهما تساويا في الشركة فتساويا في الشفعة ، كما لو اشترى أجنى بل المشترى أولى لأنه قد ملك الشقص المشفوع وماذكرناه للقول الأول لايصح ، لأنالضرر يحصل بشراء هذا السهم المشفوع من غير نظر إلى المشترى، وقد حصل شراؤه، ولا يصح النابي أيضاً لاننا نقول إنه يأخذ من نفسه بالشفعة ، وإنما يمنع الشريك أن ياخذ تمدر حقه بالشفعة فيبتى على ملكه ، وإذا ثبت هذا فإن اشريك المشترىأخذ قدر نصيبه لا غير أو العفو، وإن قال المشترى قداسقطت شفعتي فخذالكل أو اترك لم بلزمه ذلك ، ولم يصع إسفاط المشترى لأن ملكم استقر على قدر حقه فجرى مجرى الشفيعين إذا أخذا بالشفعة ثم عنا أحدهما عن حقه ، ا ه . ثم قال الموفق: وإذا كان الشقص بين الشفعاء فترك بعضهم فليس للباقين إلا أخذ الجميع أو ترك الجميع وليس لهم أخذ البعض ، قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، وهذا قول عالك والشافعي وأصحاب الرأى ، ولأن في أخذ البعض إضرارا بالمشترى بتبعيض الصفقة عليه ، والضرر لا زال بالصرر لأن الشفعة إنما ثبتت على خلاف الأصل دفعا لضرر الشريك الداخل خوفًا من سوء ◆المشاركة ومؤنة القسمة فإذا أخذ بعض الشقص لم يندفع عنه الضرر فلم يتحقق المعنيالمجوز لمخالفة

حصته نقط ، ا ه .

(قال مالك في الرجل يشتري الأرض فيعمرها) بضم المم من العهارة (بالأصل) أي بأصل شجر (يضمه) أي الاصل (فيها) في الارض يعني يغرس فيها الاشجار (أو البغر) بالجر

الأصل ، ا ه . وقال ابن رشد: أما إذا كان الشافعون أكثر من واحد فأراد بعضهم أن يشفع

وسلم له الباق في البيوع فالجمهور على أن للشقرى أن يقول للشريك إما أن تشفع في الجميع.

أو تترك وأنه ليس له أن يشفع بحسب حظه إلا أن يوافقه المشترى على ذلك وأنه ليس

له أن يبعض الشفعة على المشترى إن لم يرض بتبعيض الصفقة ، وقال اصبع من أصحـاب

من شركاته حقه فيقول أحد الشركاء : أَدْ آخَذُ مِن الثَّفَة بَشَر حصَّى ، ويقول الشَّترى إن شنت أن تأخذ الشفعة كلما أسافتها إليك ، وان شنت أن تدع فنع ، فإن الشترى إذا خبره في هذا وأسلمه إليه فلبس لثقنيع الا أن يأخذ الثقمة كمها أو يسلمها إنه فإن أخذها مهو أحق بها وإلا فلا شيء له .

أى زيد (من شركاته حقه) أى نصيبه في المكان مثلاً يكون الدار مشتركا بين زيد وعمرو وبكر واشترى خالد نصيب زيد ، وأراد عمرو الشفعة لكنه لا يريد أن يشترى جميع مااشترى حالد عن زيد بل يريد أن يأخذ بالشفعة بقدر حصته وهي النلث ويقول خالد إما أن تشتري للكل أو تتركِ الشفعة فيلزم ذلك عرواً إما أن يشتري السكل أويترك الشفعة وليس له تفريق الصفقة فإن فيه حرجا على خالد (فيقول أحد الشركا.) المذكورين أي عمرو (أنا آخذ من الشفعة بقدر حصتي) دون حصص الشركاء الآخر (ويقول المشترى) خالد (إن شئت أن تأخذ الشفعة كلها) يعنى مااشتريته كله (أسلمنها إليك) كلها (وإن شنت أن تدع) أي تترك السكل (فدع) الشفعة (فإن المشرى) خالداً (إذا خبره) أى الشفيع عمرواً (في هذا وأسله) كله (إليه) إلى عمرو (فليس للشفيع) عمرو (إلا أن يأخذالشفعة كلَّها أو يسلمها) كلها (إليه) أىإلىالمشترى خاله (فإن أخذها)الشفيعُ عمرو (فهو أحق بها)لشفعته(وإلا) أى إن لم يأخذ السكل (فلا شيء له) قال صاحب المحلى: وبه قالَ أبو حنيفة وقال الباجي : يحتمل أن يريد بقوله فيشترى وجل من وجل من شركانه أن رجلا أجنيا اشترى من رجل من شركا - المالك فنسبه إليه بمعنى الملككما يقال صاحبه ومالكم، ويحتمل أن يريد به أن رجلا من الشركاء اشترى من رجل من شركاته فيكون ضم من شركاته عاندا إلى المشترى فإن كان المشترى من غير الشركاء فأراد رجل من جملة الشركاء أن يأخذ بقدر حصته من الشفعة ، فقالالمشترى إما أن تأخذ الجميع أو تدع الجميع فلا مخلو أن يكون سائر الشركاء غائبا أو حضوراً ، فإن كانوا حضوراً وأبوا الاخذلم بكنالشفيع إلا أن يأخذ الجميع أويقرك ، فإن أخذ لم يكن لاحد من الشركاء بعد النرك الدخول مهه . وإنكان أشراكه غيبا لم يكن للشفيع أن ياحد حصته دون حصة أشراكه الغيب حتى يقدموا . ثم قال : وأما إن كان المشترى أحد الشركا. فأراد أحد شركانه أن يأخذ الشفمة وسلمها سائرهم وقال الشفيع إنك شفيع معى وأنا أترك لك بقدر حصتك من الشفعة فلم أر فيه نصا إلا ماتحتمل هذه المسألة من التأويل ، قال الباجي: والذي عندى أن للشترى أن يلزم الشفيع بأخذ السكل أو الترك وليس الشفيع إلا ذلك لان المشترى

فهو أحق حا وإلا فلا شيء له .

أُكذيه (من شركانه حقه) أي نصيبه فيالمكان مثلاً يكون الدار مشتركا بين زيد وعمرو وبكر واشترى خالد نصيب زيد ، وأراد عمرو الشفعة لكنه لا يريد أن يشترى جميع مااشترى خالد عن زيد بل يريد أن يأخذ بالشفعة بقدر حصته وهي الثلث ويقول خالد إما أن تشتري الكل أو تترك الشفعة فيلزم ذلك عمرواً إما أن يشتري السكل أويترك الشفعة وليس له تفريق الصفقة فإن فيه جرجًا على خالد (فيقول أجد الشركاء) المذكورين أي ممرو (أنا آخذ من الشفعة بقدر حصتي) دون حصص الشركاء الآخر (ويقول المشترى) خاله (إن شئت أن تأخذ الشذمة كلها) يعنى مااشتريته كله (أسلمتها إليك) كلها (وإن شنت أن تدع) أي تترك الـكل (فدع) الشفمة (فإن المشترى) خالدا (إذا خيره) أي الشفيع عمرواً (في هذاً وأسله) كله (إليه) إلى عرو (فليس للشفيع) عمرو (إلا أن يأخذالشفعة كلها أو يسلماً) كلما (إليه) أى إلى المشترى خاله (فإن أخذها)الشفيع عرو (فهو أحق بهما)لشفعته(وإلا) أىإن لم يأخذ السكل(فلا شي. له) قال صاحب المحلى: وبه قال أبو حنيفة وقال الباجى : يحتمل أن يريد بقوله فيشترى رجل من رجل من شركائه أن رجلا أجنيا اشترى من رجل من شركا المالك فنسبه إليه بمعنى الملكيًا يقال صاحبه و مالك، و يحتمل أن يريد به أن رجلا من الشركاء اشترى من رجل من شركانه فيكون ضير من شركانه عاندا إلى المشترى فإن كان المشترى من غير الشركاء فأراد رجل من جملة الشركاء أن يأخذ بقدر حصته من الشفعة، فقال المشترى إما أن تأخذ الجميع أو تدع الجميع فلا يخلو أن يكون سائر الشركاء غائبا أو حضوراً ، فإن كانوا حضوراً وأبوا الاخذ لم يكنالشفيع إلا أن يأخذ الجميع أويقرك ، فإن أخذ لم يكن لأحد من الشركاء بعد النرك الدخول مهه . وإنكان أشراكه غيبا لم يكن للشفيع أن يأحذ حصته دون حصة أشراكه الغيب حتى يقدموا . ثم قال : وأما إن كان المشترى أحد الشركاء فأراد أحد شركانه أن يأخذ الشفعة وسلمها سائرهم وقال الشفيع إنك شفيع معى وأنا أترك لك بقدر حصتك من الشفعة فلم أر فيه نصا إلا ماتحتمل هذه المسألة من التأويل ، قال الباجي: والذي عندى أن للمشترى أن يلزم الشفيع بأخذ السكل أو الترك وليس للشفيع إلا ذلك لآن المشترى

قال مالك في الرجل يشتري الأرض فيصرها بالأصل يضعه فيها أو البشر

أكثر مافيه أنه شفيع تارك .فإن أراد الآخذ بالشفعة أخذ السكل وإلابطلت الشفعة وهي عند المشترى بالشراء لا بالشفعة . ا ه . قال المه فق إن كان المشترى شريكا فللشفيع الآخر أن يأخذ بقدر نصيبه ، وجنا قال أبو حنيفة والشافعي، وحكى عنالهمي والحسن واللبتي لاشفعة للآخر لأنها ثبتت لدفع ضرر الشريك الداخل وهذا شركته متقدمة فلاضرر فى شراء وحكى ابن الصباغ عن هؤلاء أن الشفعة كلها لغم المشترى ولاشيء للمشترى فيها لأنها تستحق عليه فلا يستحقها عا. نفسه ، ولنا أنهما تساويا في الشركة فتساويا في الشفعة ، كما لو اشترى أجنىبل المشترى أولى لأنه قد ملك الشقص المشفوع وماذكر ناه القول الأول لايصح ، لأن الضرر يحصل بشراء هذا السهم المشفوع من غير نظر إلى المُشترى. وقد حصل شراؤه، ولا يصح الناني أيضا لاننا نقول إنه يأخذ من نفسه بالشفعة ، وإنما يمنع الشريك أن ياخذ قدر حقه بالشفعة فيبتى على ملكه ، وإذا ثبت هذا فإن اشريك المشترى أخذ قدر نصيبه لا غير أو العفو، وإن قال المشترى قداسقطت شفعتي فخذالكل أو اترك لم يلزمه ذلك ، ولم يصح إسقاط المشترى لأن ملكه استقر على قدر حقه فجرى مجرى الشفيعين إذا أخذا بالشفعة ثم عَنا أحدهما عن حقه ، ا ه . ثم قال الموفق: وإذا كان الشقص بين الشفعاء فترك بعضهم فليس للباقين إلا أخذ الجميع أو ترك الجميع وليس لهم أخذ البعض ، قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، وهذا قول مالك والشافعي وأمحال الرأي، ولأن في أخذ العض إضرارا بالمشترى بتبعيض الصفقة عليه، والضرر لايزال بالصرر لان الشفعة إنما ثبتت على خلاف الاصل دفعا لضرر الشريك الداخل خوفًا من سوم المشاركة ومؤنة لم تسمة وذا أخذ بعض الشقص لم يندفع عنه الضرر فلم يتحقق المعنى المجوز لمخالفة الأصّل ، ا هـ . وقال ان رشد: أما إذا كان الشافعون أكثر من واحد فأراد بعضهم أن يشفع ـ وسلم له الباقى في البيوع فالجمهور على أن للشقرى أن يقول للشريك إما أن تشفع في الجميع أو تترك وأنه ليس له أن يشفع بحسب حظه إلا أن يوافقه المشترى على ذلك وأنه ليس له أن يبعض الشفعة على المشترى إن لم يرض بنبعيض الصفقة ، وقال اصبع من أصحاب

(قال مالك فى الرجل يشترى الارض فيممرها) بضم الميم من المهارة (بالاصل) أى بأصل شجر (يضمه) أي الأصل (فيها) في الارض يعني يغرس فيها الاشجار (أو البغر) بالجر يحفرها تم يأتي رجل قيدرك فيها حَمَّا فبريد أن يأخذها بالثانية فإنه لاشفية له فيها إلاأن يبطيه قيبة ماعر فإن أعطى قيبة ماعر كان أحق بثقبته ، وإلا فلا ثنفية له فيها .

عطفا على الاصل أي يعمرها بالبِّر (يحفرها) بكسر الفاء (ثم بأتى رجل) شفيع (فيدرك فيها "جمعًا ﴾ له بالشفعة (فيريد أن ياخذها) أى الأرض (بالشفعة)التي هي حق له فقال مالك (فإنه لاشفعة له فيها إلا أن يعطى) الشفيع المشترى (قيمة ماعر) المشترى من الاشجار أو البّر ﴿ فَإِنْ أَعِطَاهُ ﴾ الشَّفَيعُ ﴿ قَيْمَةُ مَاعَمُ ﴾ قائمة (كان ﴾ الشَّفيع ﴿ أَحَقَّ بَشَفْعَهُ وَإِلا ﴾ أى إن لم يعطه قيمته (فلاشفعة) حق (له) أى للشفيع (فيها) قال الباجى : وهذا هل ماقال إن المشترى إذا إشترى الارض فعمرها فإن عارتها تكون على وجهين أحدهما بالغرس والبناء وما له أصل ثابت والثاني ما ليسرله أصل ثابت من الزرع والحرث، فأماما كانت عمارته بماله أصل ثابت فإن الشفيع لا شقعة له إلا أن يعطيه قيمة ماعر قالهمالك في الموازية وغيرها، ووجه ذلك أنه عمر بوجه حق 🎖 نه عمر في ملكه فلم يكن للشفيع أن يأمره بالقطع ولا يكون له أن يأخذ الارض بالشفعة ويشاركه المشترىبالمهارة ، لأن ذلك از دياد من ضرورة الشركة الى شرعت الشفعة لنفها و تصور هـذه المسألة بأن يكون المشترى اشترى الارض كلها فعمرها فاستحق رجل منها حصته وأراد أخذ الباقى بالشفمة وهذا قولمالك أنى رجل بعد أن عمر فأدرك فيها حقاً يريد والله أعلم استحق منها جزءاً وأراد بقوله أن يأخذها بالشفعة أنه أراد أن يتملك جميمًا ، وأما من اشترى شنصاً من أرض فبنى فيها ثم قامُ الشَّفيع ، فإن العهارة تقوم مطروحة فقضاً ،فإن شاء الشَّفيع أخذ ذلك بقيمته منقوضاً وإلا أمر بقلمه قاله مالك في المجموعة ، ووجه ذلك أنه متمد بالبنيان ، ا ه ، وقال الموفق يتصور بناء المشترى وغرسه في الشقص المشفوع على وجه مباح في مسائل : منها أن يكون الشفيع غائباً فيقاسمه وكيله ، أو صغيراً فيقاسمه وليه ، ونحو ذلك ثم يقدم للنائب أو يبلغ الصغير أو غير ذلك منالصور التي ذكرها الموفق فأخذه الشفيع بعدغرس المشترى وبنائه ، فإن للمشترى قلع بنائه وغرسه إن اختار ذلك لأنه ملكه فإذا قلمه فَلَيْس عليه تسوية الحفر ولا تقبصالارض ذكره القاضي ، وهو مذهبالشافعي لانه غرس وبي في ملكه وظاهر كلام الخرقي أن عليه ضمان النقص الحاصل بالقلع لأنه اشترط في قلم الغرس والبناء عدم الضرر ، فإن لم يحتر المشترى القلع فالشفيع بالخيار بين ثلاثة أشياء : ترك الشفعة وبين دفع الغراس والبناء فيملكمع الارض وبينقلع الغرس والبناء ويصنئ الهمانقص بالقلع وجذا قال الشعى والاوزاعى وابن أبي ليلي وماك والليث والشافعي والبتي وإسحاق، وقال حماد بن أبي سلمان والنوري

قال مالك : من باع حصته من دار أو أرض مشتركة فلما علم أن صاحب الثفنة يأخذ بالشفية استقال المشترى فأقاله ، قال ليس ذلك له والشفيع أحق بها بالتن الذي كن باعها به .

وأصحاب الرأى: يكاف المشترى القلع ولا شيء له لانه بني فيها استحق غيره أخذه فأنسه الناصب ولانه بي في حق غيره بغير إذنه فأشبه مالو بالت مستحقة ، ولنا قوله صلى الله عليه إيها لاضرر و لا ضرار ولا يزولاًالصررعهما إلا بذلك ،اه. وفالبداية إذا بنى المشترىأو غرستم قضى للدفيع بالشفعة فهو بالخيار إنشاءأخذهابالثمنوقيمة البناءوالغرس، وإنشاء كلفالمشترىقلمه ، وعنأتي بوسف أنه لايكاف القلع ويخير بين أن يأخذ بالنمن وقيمة البناء وبينأن يَمرك . وبه قال الشانعي إلا أن له عنده أن يقلع ويعطى قيمة البناء ، ا ه . وفي هامشه فالحاصل أن له عند أبي يوسف خيارين وعند الشافعي له ثلاث خيارات، إثنان ماقاله أبو يوسف، والناك أن له قلع البنا. ويضمن أرش النقصان موالفرق بين قول الشافعي وبين قو لمي و أي أبي حنيفة ومحمد، في الأمر بالقطع أن عنده يضمن نقصان القلع وعندهمالا يضمن ، اه . وقال ابن,رشد: إذا أحدثالمشترى بناءاً أو غرساً في الشقص قبل قيام الشفيع ثم قام الشفيع يطلب شفعته : فقال ما لك: لاشفعة إلا أن يعطى الشيرى قيمةما بني وما غرس، وقال الشافعي وأبو حنيفة: هو متعد والشفيع أن يعطبة قيمة بنائه مقلوعاأو يأخذه بنقصه والسبب في اختلافهم تردد تصرف المشترى العالم بوجوب الشفعة عليه بين شهة تصرف الناصب وتصرف المشيرى الذي يطرأ عليه الاستحقاق وقد بني في الأرض وغرسوذلك أنه وسط بينهما فن غلبعلية شبهة الإستحقاق لم يكن له أن يأخذ القيمةومن غلب عليه شبهة التمدى قال له أن يأخذه بنقضه أو يعطيه قيمته منقوضًا ، ا ه .

(قال مالك ومن باع حصته من أربض أو رهر مشتركة) بين الشركاء (فلما علم) البائح أو المشغرى (أن صاحب الشفعة يأخذ) الحصة المبيعة (بالشفعة استقال المشترى) أى طلب منه الإقالة والمشرى يحتمل عندى أن بكون فاعلا لاستقال أو مفعوله ففاعله الضمير إلى البائع رٍ فأقاله)البائسع أو المشترى على الاحتمالين (قال) مالك فى الصورة المذكورة (ليس ذلك له) أى لابحوز له الإقالة ولا يسقط جذه الشفعة (والشفيع أحق بها) أى بالحصة المبيعة (بالنَّن الذي كان باعها به) قال الباجي ومعنى ذلك أن الإقالة لاتمنع الآخذ بالشفية لأن حق الشفيع قد وجب في الشقص المشترى فلم يكن للشعرى والبائع أن يسقطا حقه منه بالإقالة ولا بغيرها ولا خلاف أن الشفيع أن يأخذ بالبيع الأول ، وهل له أن يأخذ بالإقالة وتكون عهدته على المشترى أم لامبى على أحتلاف قولهم في الإقالة هي بيع حادث أم نقض بيع فإذا قلنا إنه فقض يسع لم يكن

قال مالك : والشفعة ثابتة في مأل البيت كما هي في م^{ال ال}حي .

وأما في مسألةالبال فني البدائع الحبلة إما إن كانت بعدوجوب الشفعة ، وإما إن كانت قبله ، فإن كانت بعد الوجوب قيل إنها مكرومة بلا خلاف وذلك بأن يقول المشترى للشفيع صالحتك على كذا وكذا درهما على أن تسلم لى شفعتك نيقبل فتبطل شفعته ولا يستحق بدلالصلح، وإنكانت قبل فند اختلف فيه قال أبو يوسف ؛ لا نكره ، وقال محمد : نكره ، وجهقو ل محمد أن شرع الحبلة يؤدى إلى سد باب الشفعة ، وفيه إيطال هذا الحق أصلا ورأسا وجه قول أبي يوسف أنَّ الحبلة . قبل الوجوب منع من الوجوب بمباشرة سبب الامتناع شرعا، وهذا جائز كالشراء والهبةوسائر التمليكات، فإن المشترى بمنع حدوث الملك لسائع في المبيع بمباشرة سبب الإمتناع شرعا وهو الشراء وكذا الهبةوسائر التمليكات، وقد خرج آجراب عن قول محمد إن هذا إبطال لحق الشفعة. لان إبطال النبيء بعد ثبو ته ضرر والحق هاهنا لم يثبت بعد ذلك فلا تكون الحيلة! بطالاً له ، بل هو منع من الثبوت بمباشرة سبب الامتناع شرعاو إنه جائز فماذ كره أبو يوسف رحمه الله هو الحسكم وماذكره محمد احتياطاً ، والأصل في شرع الحيلة قوله سبحانه وتعالى في قصة سيدنا أيوب عليه السلام: وخذ يبدك صنفنا فاضرب به ولا تحنث ، ا ه . وفي شرح الإقناع إذا اشترى بجزاف نقدا كان أو غيره امتنع الاخذ بالشفعة التعذر الوقوف على النمن والاخذ بالمجهول غير ممكن وهذا من الحيل المسقطة للشفعة وهي مكروهة لما فيها من إبقاء الضرر وصورها كثيرة : منها أن بيمه بمجهول مشاهد ويقبضه ويخلطه بغيره بلاوزن في للوزون أو ينفقه أو يتلفه، قال البجيرى: قوله مكروهة أي قبل ثبوت الشفعة أما بعدها فتحرم، ووجه الحرمة في الثانية تفريته الحق بعد ثبوته بخلاف الأولى فإن الحق لم يثبت ، ا ه .

(قال مالك والشفعة ثابتة في مال المبتكاهي) ثابتة (في مال الحي) ذكه تمبير المنام مدنا احتالين. الأول: قال يحتمل قوله هذا أن يكون المبت قد خلف ورثة فباع بعضهم أو جميمهم فلسائر الورثة إن باع بعضهم أو جميمهم فلسائر الورثة إن باع بعضهم أو لمن شركهم إن باع جميمهم الشفعة، فعلى هذا يكون معنى قوله الشفعة ثابتة في مال المبت، أي في المال الذي كان للمبت وانتقل عنه بورائة، اهروئ وعلى هسدنا ظاهداً إجماعية بين الأنمة الاربعة قد تقدم بيانها في قول مالك في الرجل يورث الأرض نفرا من ولده، والاحتال التالي، متقال الباجي: ويحتمل أن يريد أنه بقي على حكم المبت الما بدن لومه يباع فيه ما له أو بوصية تعلقت به، وقد قال في المجموعة في مبت لحقه دين فباع عليا الإمام أرضه من الدين بقدر ما على وآخذ

قومت الأرض على قدر ما برى أنه تمهما فيصيرتمنها إلى ذلك ثم ينظر إلى ما زاد فى الأرض من بناء أو غراس أو خرزة فيكون على ما يكون عليه من ابناع الأرض بثمن معلوم ثم بنى فيها وغرس ثم أخذه صاحب الثناءة بعد ذلك

الشفعة وكذا لو انمترى بدراهم معلومة مع قبشة فلوس جهل قدرها وضيع النلوس بعد القبض في الجيلس لأن جرالة النمن تأم الشفعة وفي شرحه قوله ضبع لنلا يمكن للشفيع معرفتها. اه . وكذا عند الشافعية كا يأن ﴿ فِرْمِ الإنتاع تِسقط مع الكَّرادة ۚ . (فرمت الَّارض) بيناء المجهول (على قدر ما يرى أنه تمنيآ]عند المقومين (فيصير تمنيا إلى ذلك ، يعني بجعل تمنيا الذي قومه المقرمون (تُم ينظر) بيناء الجهول (إلى) قيمته (مازاد) المشترى (في الأرض) المذكورة (من بناء) بيان لما زاد (أو غراس) فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب (أو عمارة) بناها المشترى (فتكون) هذه الزيادة وفى نسخة فيكون أى ما زاد على القيمة المقومة (على) وفق (مايكون عليه) الامر في (من ابناع) أنَّ اشترى (الارض) الاخرى (بثمن معلوم) متعين (ثم بني فيها) المشتري (أو غرس ثم أخذها صاحب الشفمة بعد ذَلك) أي بعد بنانه يعني يكون حكم هذا الذي ادعى فيه جهل الثغن بعد التقويم مثل حكم من اشترى بسعن معلوم شم بني فيها قبل الآخذ بالشفعة وقدتقدم حكمه قريبا في قول مالك في الرجل يشترى الأرض فيعمرها بالاصل يعنعها فيها وقال المرفق الايحلالاحتيال لإسقاط النشفة وإن فعل لم تسقط وبهذاقال أبر أبوب وأبو خينمة وابن أن شيبة وأبواسحاق الجوزجاني، وقال ابن عمر رضيالة عنهما من يخدعالله يُخدَّمه ، ومعنى الحبلة أن يظهروا في البيع شيئا لا يؤخذ بالشفعة معه ويتو اطنون في الباطن على خلافه مثل أن يشترى شفصا يساوى عشرة دنانير بألف درهم ثم يقصيه عنها عشرة دنانير، أو يشترى شقصا بألف ثم يبرئه البائع من تسعيانة ، أو يهب الشقص للششرى ويمب المشترى له النين ، أويعقدالبيع بشمن مجمول المقدآر كخفئة قراضة ، أو جوهرة معينة أو سلمة معينة أوبمائة . درهم والواثوة وأشباه هذا فهذا كله إذا وقع من غيرتجيل سقطت الشذمة ، وإن تحيلا به على إسقاط الشفعة لم تسقط ويأخذ الشفيع الشقص في الصورة الأولى بعشرة دنافيرٌ أو قيمتها من الدراهم، وقى الثانية بالباقى بعد الإبرآء وفى الثالثة يأخذ بالثمن الموهوب وفى سائر الصور المجهول تمنها يأخذه بمثل النمن أو بقيمته إن لم يكن مثلها إذا كان النمن موجودا وإن لم يوجد عينه دفع إليه قيمة الشقص لأن الأغلب وفوع العقد على الأشياء بقيمتها ، وقال أصحاب الرأى والشافعيّ بحوز ذلك كله وتسقط به الشفمة لأنه لم يأخذ بماوقع البيع به فلم يحزكما لو لم يكن حيلة ثم بسط في الاستدلال لمختاره من حرمة الحيل وتقدم الكلام على آلحيل في أبواب البيوع في باب مايكره من النمر وتقدم هناك أن الحميل كلها حرام عند مالك وأحمد ، خلافا للحنفية وآلشافعي .

عفرها ثم يأتى رجل قيدرك فيها حقًا فبريد أن يأخذها بالشفة فإنه لاشفة له فيها إلاأن يعظيه قية ماعر فإن أعطى قيمة ماعر كان أحق بشفته ، وإلا فلا شفة له فيها .

عضًا مِنْ الاصل أي يعمرها بالبِّر (يحفرها) بكسر الناء " ثم يأتي وجل) شفيع (فيدرك فيها حقاً ﴾ له بالشفعة (فيريد أن باخذها) أى الأرض (بالدُّسَّة) التي هي حق له فقال مالك (فإنه لاشفعة له فيها إلا أن يعطى) الشفيع المشترى (قيمة ماعر) المشترى من الاشجار أو البر (فإن أعطاه) الشفيع (قيمة ماعر) قائمة (كان) الشفيع (أحق بشفمته وإلا) أى إن لم يعطه قيمته (فلاشفعة) حق (له) أي للشفيع (فيها) قال الباجي : وهذا هل ماقال إن المشترى إذا إشترى الارض فعمرها فإن عمارتها تمكون على وجهين أحدهما بالغرس والبناء وما له أصل ثابت والثاني ما ليسل أصل ثابت من الزرع والحرث، فأماما كانت عمارته بماله أصل ثابت فإن الدفيع لا شفعة له إلا أن يمطيه قيمة ماعمر قالهمالك في الموازية وغيرها، ووجه ذلك أنه عمر بوجه حق لانه عمر في ملكه فلم يكن الشفيع أن يأمره بالقطع ولا يكون له أن يأخذ الأرض بالشفعة ويشاركه المشترىبالعبارة ، لأن ذلك أزدياد من ضرورة الشركة الى شرعت الشفعة لنفها و تصور هـذه المسألة بأن يكون المشترى اشترى الارض كلها فعمرها فاستحق رجل منها حصته وأراد أخذ الباقى بالشفمة وهذا قولمالك أتى رجل بعد أن عمر فأدرك فيها حقاً يريد والله أعلم استحق منها جزءاً وأراد بقوله أن يأخذها بالشفعة أنه أراد أن يتملك جيمها ، وأما من اشترى شقصاً من أرض فبني فيها ثم قام الشفيع ، فإن العهارة تقوم مطروحة نقضاً ،فإن شاء الشفيع أخذ ذلك بقيمته منقوضاً وإلا أمر بقلَّمه قاله مالك في المجموعة ، ووجه ذلك أنه متمد بالبنيان ، ا ه ، وقال الموفق يتصور بناء المشتريج يوغره، في الشقص الشفوع على وجه مباح في مسائل : منها أن يكون الشفيع غانبًا فيقاسمه وكيله ، أو صغيرًا فيقاسمه ركِّه ، ونحو ذلك ثم يقدم للغائب أو يبلغ الصغير أو غير ذلك منالصور التي ذكرها الموفق فأخذه الشفيع بعدغرسالمشترىوبنائه ، فإنَّ للشترى قلع بنائه وغرسه إن اختار ذلك لأنه ملكم فإذا قامه فليس عليه تسوية الحفر ولا نقص الأرض ذَكره القاضي ، وهو مذهبالشافعي لانه غرس وبني في ملكيه وظاهر كلام الحرقي أن عليه ضمان النقص الحاصل بالقلع لآنه اشترط في قلع الغرس والبناء عدم الضرر ، فإن لم يختر المشترى القلع فالشفيع بالحيار بين ثلاثة أشياء : ترك الشفعة وبين دفع الفراس والبناء فيملكهمع الارض وبينقلع الغرس والبناء ويضه نالهمانقص بالقلع وبهذأ فالالشعي والاوزاعي وابن أبي ليلي وماف والليث والشانعي والبي وإسحاق، وقال حماد بن أبي سلمان والنوري

قال مالك : من واع حصته من دار أو أوض مشتركة فلما علم أن صاحب الثقفة يأخذ بالثقفة استقال المشترى فأقاله ، قال ليس ذلك له والشفيع أحق بها بالتمن الذي كان عاصها به .

وأصحاب الرأى: يكاف المشترى القلع ولا شي ملالاته بي في استحق غيره أخذه فأشه الغاصب ولانه بني ف حق غيره بغير إذنه فأشبه مالو بالتحسيحة ، ولما قراص الله عليه وسلاضرر ولا ضرار ولا يزول الضرعهما إلا بدلك ، اهد و في الهداية إذا بي المشترى أو غرسهم قض الشفيع بالشغة فير بالخيار إن شاء أخذها بالمناو قبعة البناء والبناء كاف المشترى قلعه ، وعن أبي بوسف أنه لا يكلف القلع ويخير بين أن يأخذ بالني وقيمة البناء وبين أن يترك ، وبه قال الشافعي إلا أن له عند أن يقلع و يعطى قيمة البناء ، اهد و في هامشه فالحاصل أن له عند أبي يوسف خيارين أرش النقصان ، والنالث أن له قلع البناء ويضمن أرش النقصان ، والنالث أن له قلع البناء ويضمن أن سائلة و عمد ، في الامر بالقطع أن عنده يضمن نقصان القلع وعندهما لا يضمن ، اهد وقال ابن رث: إذا أحدث المشترى بناءاً أو غرساً في الشقص قبل قيام الشفيع بم قام الشفيع بطلب شفت : فقال مالك : لا شفقة إلا أن يعطى غرساً في الشقص قبل قيام الشفيع بم قام الشفيع بطلب شفت : فقال مالله بوجوب الشفقة عليه بنائه مقلوعاً ويا خذه بنقضه والسبب في اختلافهم وأبو حنيفة : هو متعد والشفيع أن يعطية قيمة بين شبهة تصرف المناص وتصرف المشترى الذي يطراً عليه الاستحقاق وقد بنى في الأرض وغرس وذلك أنه وسط بينهما فن غلب علية شبهة الإستحقاق لم يكن له أن يا خذ القيمة ومن غلب عليه شبهة البعدى قال له أن يا خذه بنقضه أو بعطيه قيمته منقوضا ، اه .

(قال مالك ومن باع حصنه من أرض أو دار مشتركة) بين الشركاء (فلما علم) البائع أو المشترى (أن صاحب الشفعة بأخذ) الجمعة المبيعة (بالشفعة استقال المشترى) أى طلب منه الإقالة والمشترى يحتمل عندى أن يكون قاعلا لاستقال أو مفعوله ففاعله الضمير إلى البائع (وقاله) البائع أو المشترى على الاحتمالين (قال) مالك في الصورة المذكورة (ليس ذلك له) أى لا يجوز له الإقالة ولا يسقط مهذه الشفعة (والشفيع أحق بها) أى بالحصة المبيعة (بالثن الذي كن باعها به) قال الباجي ومعنى ذلك أن الإقالة لا تمنع الانحذ بالشفعة لأن حق الشفيع قد وجب في الشقيل المشترى فلم يكن المشترى والبائع أن يسقطا حقه منه بالإقالة ولا بغيرها ولا خلاف أن للخفيع أن يأخذ بالبيع الأول، وهل له أن يأخذ بالإقالة وتدكون عبدته على المشترى أم لامبيغ إذا قلنا إنه فقض يبع فإذا قلنا إنه فقض يبع إلى المشترى أم المشترى أم المشترى أم لامبيغ إلى المشترى أم المشترى أم المنسون المشترى أم المنسون المنسون المشترى أم المنسون المنسون

قال مالك: من اشترى شقماً في دار أو أرض وحيواناً أو عرضاً في صنقة واخدة فطلب

له أن يأخذ بالإقالة وإنماله أن يأخذ بالبيع الأول ، وإذا قلنا إنه بيع حادث قائلة أن يأخذ بالبيع الأول أو بالإقالة فشكون عهدته إن شاء على البائع وإن شاء على أبرى، ا هـ. قلت : وتقدم في البوع السكلام على اختلافهم في الإقالة هل بيع جديد أو فسخ بيع سابق، وعليه يتفرع أمر الشفعة قال الموفق اختلفت الرواية في الإقالة فعن الإمام أحمد أنها فسخ وهو الصحيح، وهو مذهب الشافعي، والنانية أنها بيعوهيمذهب مالكوحكي عن أبي حنيفة أنها فسخفي حق المتعاقد بربيع في حق غيرهما فلا تثبت أحكام البيع في حقهما بل تجوز في السلم وفي المبيع قبل قبضه و بثبت حكم البيع في حق الشفيع حتى يجوز له أخذ الشقص الذي تقابلا فيه بالشفعة ، ثم قال بعد ذكر ما اختاره من ترجيح الفِسخولا يستحق بها الشفعة إن كان فسخا لانها رفع للمقد وإزالة له وليست بمماوضة فأشبهت سائر الفسوخ ومن حلف لا يبيع فأقال لم يحنث ولو كانت بيعاً استحقت بهما الشفعة وحنث الحالفعلى رَكَ البِيعِ بِعَمَامًا ، (ﻫ. وقال أبضاً فيالشفية لو انفسخ!لعقد بين المشترى والبائع بطلت الشفعة لانها استحقت به لكن في الشرح الكبير إن فسخ العقد بعيب أو إقالة أو تحالف فللشفيع أخذه يعنى إذا رد المشترى الشقص بعبب ، أوقابل البائع فللشفيع فسخ الإقالة والرد والاخذ بالشفعة لان حقه سابق عليهما ، ا ه . وقال ابن رشد : أجمعوا على أن الإقالة لا تبطل الشفعة من رأى أنها بيع ومن رأى أنها فسخ واختلف أصحاب مالك على من عهدة الشفيع فى الإقالة فقال ابن القاسم على المشترى وقال أشهب هو يخير ، ا هـ . وفى الهداية إن ردها بعبب بغير قضاء أو تقايلا البيع فالشفيع الشفعة لانه فسخ في حقيما بيع ثالث في حق ثالث والشفيع ثالث ١٠ هـ. وفي الدر الختار هي بيع في حق قالت ونمرته في مواضع فالأول لو كان المبيع عقاراً فسلم الشفيع الشفعة ثم تقايلا قضى له بها لكونها بيعاً جديداً فكان الشفيع ثالثهما ، قال ابن عابدين: قوله فسلم الشفيع قبد به لتظهر فائدة كونها بيما وإلا لو لم يسلم بأن أقال قبل أن يعلم الشفيع بالبيع فله الآخذ بالشفعة أيضاً إنشاء بالبيع الاولورانشاء بالبيع الحاصل بالإقالة ،اه. قلت : وهذا موافق لما تقدم منكلام الباجي في مذهب المالكية .

(قال مالك من اشترى شقصا) أى قطعة (فيدار أو أرض) أى عقار (وحيواناً) بالواو فى جميع النسخ المصرية وهو الصواب أى واشترى مع العقار غيره أيضاً من الحيوان وغيره فما فى النسخ الهندية أو حيواناً بلفظ أو تحريف من الناسخ (وعروضاً) أى متاعاً آخر (في صفقة واحدة)

الشغيع شفعه في الأرض أو الدار فقال المشترى خذ مااشتريت جبيعاً فإنى إنما اشتريته جبيعاً، كال مالك ، بل يأخذ الشفيع شفته في الأرض أو الدار بحصتها من فلك النمن يقام كل شيء اشتراد على حدته على النمن الذي اشتراء به ثم يأخذ الشفيع شفته بالذي بصبها من التبة من رأس النمن ولا يأخذ من الدروض والحيران شيئًا إلا أن يشاء ذلك .

أى عقد واحد (فطلب الشفيع شفعته في الارض أو الدار) أى في المقار فإنه هو محل الشفعة و فقال المشترى خذ ما اشتريت) بسيغة المتكام (جباً) أى من العقار والعروض (فإلى إنما أشريت جبهاً) في عقد واحد (قال مالك) في الصورة المذكورة لايلزم الشفيع أخذ الجموع إشريته جبهاً) في عقد واحد (قال مالك) في الصورة المذكورة لايلزم الشفيع أخذ المجموع (بل) بجوز أن (يأخذ الشفيع شفعته في الارض أو الدار) المجموع الذي أعطى البائع وتصوير أو الحبوان (بحصتها) أى بحصة الارض (من ذلك النن) المجموع الذي أعلى البائع وتصوير بكس الحاء المهلة أى متعيزاً عن غيره (على الذي) المجموع (الذي اشترادبه) مثلا اشترى العقار و الحبوان معا في مائة دينار قواحدة منهما عباست تعقيم العقار بستين ديناراً والحبوان بأربعين ديناراً (ثيم يأخذ الشفيع شفعته) في "حقاز (الذي يصبها من الليمة) وهي ستون بأربعين ديناراً (من رأس الذي) أي من الثين المجموع (و لا يأخذ) أي لا يلزمه أن يأخذ (من الحبوان و المروض شيئاً) إذ لاشفعة فيهما (إلا أن يشاء) الشفيع (ذلك) أي أخذ المجموع فيجوز له أن يأخذ المجموع لا لا نا الشفعة فيه بل لان المشترى عرضه عليه والشفيع قبله فكانهما انتقا على يع جديد ، قال الباجي : ومعني ذلك أن من اشترى شقصاً عما فيه الشفعة ومعه في الصفقة على مالا شفعة فيه من الحيوان وغيره فلا يخلو أن يكون ذلك من ذلك الحافط كهبيده العاملين فيه ودوابه وآلته أو يكون عا لاتعاق له .

أيا الأول: فق المجموعة عن سحنون أن ما يع مع الحائط من آلته ورقيقة أن فيه الشفعة لان صلاح الحائط لايتم إلا به وإنما يكون له حكم النبع إذا كان قد أثر في الحائط عمله أو العمل به ، وأما الثانى : يعنى فاما مالم يعمل به ولم يكن له فيه تأثير فلا يكون صفة من صفات الحائط ، وأما الثانى : يعنى ما كان غير متعلق بالمبيع ولا تبعاً له مثل أن يبيع شقصاً وتوباً بثمن ما أن التمن يفض على الشقص والنوب فما أصاب الثوب فرو تمنه ، وبه يأخذ الشفيع إن شاء وقوله لو قال المشترى الشقم عنى المشتريت يريد أنه لا يلزم ذلك الشفيع ولو اتفقا على ذلك لجاز وكان يبغها مستأنفاً ، ولذلك قال مالك إلا أن يشاء ذلك ، أه . وقال المرقق إذا باع شقصاً مشفوعاً ومعه مالا شفعة فيه والنوب في عقد واحد تثبت الشفعة في الشقص بحصته من الأن دون مامعة فيقوم

قال مالك: من باع شقعاً من أرض مشتركة فسلم بعض من له فيها الشفعه للمبتاع وأبى بعضهم إلا أن يأخذ بشفعته أن من أبي أن يسلم يأخذ بالشفعة كام وليس له أن يأخذ بقشر نصيبه ويثرك مأبق .

كل واحد منهما ويقسم الثمن على قدر قيمتها فما يخص الشقص بأخذه الشفيع وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، ويحتمل أن لا تجب الشفعة لئلا تتبعض صفقة المشترى وفي ذلك إضرار به فأشبه مالو أراد الشفيع أخذ بعض الشقص ، وقال مالك : تثبت الشفعة فهما لذلك ولنا أن السيف لاشفعة فيه ولا هو تابع لما فيه الشفعة فلم يؤخذ بالشفعة كالو أفردهوما يلحق المشترىمن الضرر فهو ألحقه بنفسه بجمعه في العقد بين ماثبتت فيه الشفعة، ومالا تثبت ولأن في أخذ الحكل ضررا بالمشترى أيضاً لانه ريما كان غرضه في إبقاء السيف له فني أخذه منه إضراراً به من غير سبب يقتضيه ، ا ه . قلت ماحكي من مذهب مالك لايوافقه ماني الموطأ والباجي ، قال الدردىر وأخذ الشقص المشترى مع غيره فى صفقة بما يخصه من النَّن ولزم المشترى الباتى وهو الغير

(قال مالك من باع شقصاً من أرضمشتركة) بين خسة نفر مثلاً فباع أحدهم حصته (فسلم بعض من له فيها الشفعة) البيع (للمبتاع) يعني سلم إثنان مثلا البيع للمبتاع وأسقطا حقهما من الشفعة (وأبى بعضهم) التسليم (إلا أن يأخذ بشفعته) يعنى أرادالإثنان الباقيان أخذها بالشفعة . قال مالك فى الصورة المذكورة (أن من أنى) مهم (أن يسلم) البيع للمبتاع يلزمه أن (يأخذ بالشفعة كلما وليس له)أى لابحوز له (أن يأخذ بقــــدر نصيبه وبترك مابقي) قال الباجي: معنى ذلك أن بعض الشفياء إذا سلم الشفعة وأراد بعضهم الآخذ بها فان أراد الشفعة للشترى فإن أراد أن يأخذ بقــــدر حصته فلا يخلر أن بسوغه ذلك المشترى أو يمنعه منه فإن سوغه ذلك جاز لان الحق في إستيعاب الشفيعة إنما هو حق لهما فإذا رضيا بترك ذلك جاز ، و إن أن المشترى من ذلك فعلى ماقال في الاصل لم يكن للشفيع إلا أن يأخذ الجميع . أو يترك الشفعة لما على المشترى في أخذ الشفيع البعض من الضرر بتبعيض صفقته ، ١ ه . و تقدم نظير ذلك قريباً في قول مالك : الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم وتقدم قريباً أن ذلك مجمع

قال ءالك في نفر شركاء في دار واحد فباء أحدهم حصته وشركائه غب كلهم إلا رجلا واحدًا فعرض على الحاضر أن يأخذ بالشفعة أو يترك فتال : أن آخات بحصَّى وأثرك حصم. شركائي حتى يقدموا فإن أخذوا فذلك وإن تركوا أخذت جميع الشفعة قال مالك لبس له إلا أن يأخذ ذلك كه أو يترك فإن جاء شركاؤه أخذوا منه أو تركوا إن شاءوا فإن عرض هذا عليه فلريقبله فلا أرى له شفعة .

عليه عند الائمة الاربعة وغيرهم كما حكاد الموفق، إذ قال: إذا كان الشقص بين الشفعاء قنزك بعضهم فليس للباقين إلا أخذ الجميع أو ترك الجميع ، قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على هذا .

(قال مالك في نفر شركاء) أي سبعة رجال مثلا اشتركوا (في دار واحدة) أو أرض واحدة (فباع أحدهم) أي أحد السبعة (حصته وشركاؤه غيب) جمع غائب ، كلهم إلا رجلا واحداً) يعنى خمس من الشركاء غائبون (فعرض)البائع (على) الشرك الواحد (الحاضر أن يأخذ) حصته البائع(بالشفعة أو يترك) الشفعة (فقال) الشريك الحاضر (أنا آخذ بحصتي) أي بقدر حصتى (وأترك حصص) جمع حصة (شركائى) الذين غابوا (حتى يقدموا فإن أخذوا) بعد القدوم حصصهم (فذلك) لهم (وإن تركوا) الشفعة بعد القدوم (أُخذت جميع الشفعة) أي سائر الشقص المبيع (قال مالك) في الصورة المذكورة (ليس له) أي للشريك الحاضر (إلاأن يأخذ ذلك)الشقص المبيع (كله أو يترك) الشفعة (فإن) أخذ الحاضركله ثم (جاه شركاؤه) فإن شاءوا (أخذو منه) أي من الذي أخذ البكل بالشفعة بقدر.حصصهم(أوتركوا إن شاءوا.) له الشفعة (فإذا عرض) الشريك البامع (هذا) الـكلام (عليه) أى على الشريك الحاضر (فلم يقبله) أى لم يقبل الشريك الحاصر أخذ الكل بالشفعة (فلا أرى له شفعة) أى سقط حقه من الشفعة وهذا أيضاً منى على المسألة المنقدمة المجتمع عليها أنه ليس لواحد من الشفعاء أن يأخذ حصته فقط بل إما أن يأخذ الـكل أو يترك الـكلُّ قال الباجي: وإن كان أشراكه غيبًا لم يكن للشفيع أن يأخذ حصته دون حصة أشراكه الغيب حتى يقدموا وليأخذ الآن السكل أو يترك فإنَّ ترك فلا دخول له مع أصحابه إذا قدموا وأخذوا الشفمة فإن قدم واحد بمن غاب. قبل له خذ الجميع أو ترك الجميع ، ولو أخذ الحاضر الجميع فن قدم دخل معه في الشقمة إن أراد ذلك على قدر حصتهما كما لو لم يكن شريك غيرهما ، ١ هـ . وقال الموفق : فإن كان الشفعاء غائبين لم تسقط الشفمة فإذا قدم أحدهم فليس له أن يأخذ الكل أو يترك الكللانا لانعلم اليرم،مطالباً ٧1

قال مالك: من باع شقعاً من أرض مشتركة فسلم بعض من له فيها الشفعه للمبتاع وأبي بعضهم إلا أن يأخذ بشفعه أن من أبي أن يسلم يأخذ بالشفعة كلها وليس له أن يأخذ بقدر نصيبه ويترك مايق .

كل واحد منهما ويقسم النمن على قدر قيمتها فما يخص الشقص يأخذه الشفيع وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، ويحتمل أنالا تجب الشفعة لتلا تتبعض صفقة المشترى وفي ذلك إضرار به فأشبه مالو أراد الشفيع أخذ بعض الشقص ، وقال مالك : تثبت الشفعة فهما لذلك ولنا أن السيف لاشفعة فيه ولآهو تابع لما فيه الشفعة فلم يؤخذ بالشفعة كالو أفر دموما يلحق المشترى من الضرر فهو ألحقه بنفسه بجمعه في العقد بين ماثبتت فيه الشفعة، ومالا تثبت ولان في أخذ الكل ضررا بالمشترى أيضاً لانه ربما كان غرضه في إبقاء السيف له فني أخذه منه إضراراً به من غير سبب يقتضيه ، ا هـ . قلت ماحكي من مذهب مالك لايوافقه ماني الموطأ والباجي ، قال الدردم وأخذ الشقص المشترى مع غيره في صفقة بما يخصه من الثمن ولزم المشترى الباقي وهو الغير

(قال مالك من باع شقصاً من أرض مشتركة) بين حمسة نفر مثلا فباع أحدهم حصته (فسلم بعض من له فيها الشفعة) البيع (للبناع) يعنى سلم إثنان مثلا البيع للبناع وأسفطا حقهما من الشفعة (وأبي بعضهم) التسليم (إلا أن يَاخذ بشفعته) يعني أرادالإثنان الباقيان أخذها بالشفعة _ قال مالك في الصورة المذكورة (أن من أبي) مهم (أن يسلم) البيع للمبتاع يلزمه أن (يَأْخَذُ بالشفعة كلما ولبس له)أى لايجوز له (أن يأخذ بقــــدر نصيبه ويترك مابقي) قال الياجي: معنى ذلك أن بمض الشفعاء إذا سلم الشفعة وأراد بعضهم الآخذ بها فان أراد الشفعة للشترى فإن أراد أن يأخذ بقــــدر حصته فلا يخلو أنّ بسوغه ذلك المشترى أو يمنعه منه فإن سوغه ذلك جاز لان الحق في إستيماب الشفعة إنما هو حق لهما فإذا رضيا بترك ذلك جاز ، وإن أن المشرى من ذلك فعلى ماةال في الأصل لم يكن للشَّفيع إلا أن يأخذ الجميع أو يترك الشفعة لما على المشترى في أخذ الشفيع البعض من الضرر بتبعيض صفقته ، ١ ه . و تقدم نظير ذلك قريباً في قول ما لك : الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم و تقدم قريباً أن ذلك بجمع.

قال مالك في نقر شركاء في دار واحد فرع أحدهم حصته وشركائه غيب كلمم إلارجلا واحداً فعرض على الحاضر أن يأخذ بالثنمة أو يترك فتال : أنا آخذت بحصى وأثرك حصم شركائي حتى يقدموا فإن أخذوا فذلك وإن تركوا أخذت جميع الشفعة فال مالك ليس له إلا أن يأخذ ذلك كله أو يترك فإن جاء شركاره أخذوا منه أو تركوا إن شاءوا فإن عرض هذا عايه فلم يقبله فلا أرى له شفعة .

عليه عند الأئمة الاربعة وغيرهم كما حكاه الموفق، إذ قال: إذا كان الشقص بين الشفعاء فترك بعضهم فلبس للباقين إلا أخذ الجميع أو ترك الجميع، قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على هذا .

(قال مالك في نفر شركا.) أي سبعة رجال مثلا اشتركو ا (في دار واحدة) أو أرض واحدة (فباع أحدهم) أي أحد السبعة (حصته وشركاؤه غيب) جمع غائب (كلهم إلا رجلا واحداً) يعنى خمس من الشركاء غاتبون (فمرض) البائع (على) الشريك الواحد (الحاضر أن يأخذ) حصته البائع(بالشفعة أو يترك)الشفعة (فقال) الشريك الحاضر (أنا آخذ بحصى) أى بقدر حصتى (وأترك حصص) جمع حصة (شركائي) الذين غابوا (حيى يقدموا فإن أخذوا) بعد القدوم حصصهم (فذلك) لهم (وإن تركوا) الشفعة بعد القدوم (أخذت جميع الشفعة) أي سائر الشقص المبيع (قال مالك) في الصورة المذكورة (ليس له) أي الشريك الحاضر (إلاأن يأخذ ذلك)الشقص المبيع (كله أو يترك) الشفعة (فإن) أخذ الحاضر كله ثم (جا. شركاؤه) فإن شاءوا (أخذو منه) أي من الذي أخذ السكل بالشفعة بقدر.حصهم(أوتركوا إن شاءوا) له الشفعة (فإذا عرض) الشريك البائع (هذا) السكلام (عليه) أى على الشريك الحاضر (فلم يقبله) أي لم يقبل الشريك الحاضر أخذ الكال بالشفعة (فلا أرى له شفعة) أي سقط حمَّه من الشفعة وهذا أيضاً مبنى على المسألة المنقدمة المجتمع عليها أنه ليس لواحد من الشفعاء أن يأخذ حصته فقط بل إما أن يأخذ الـكمل أو يترك الـكملّ قال الباجي: وإن كان أشراكه غيباً لم يكن للشفيع أن يأخذ حصته دون حصة أشراكه الغيب حتى يقدموا وليأخذ الآن السكل أو بترك فإن ترك فلا دخول له مع أصحابه إذا قدموا وأخذوا الشفعة فإن قدم واحد بمن غاب قبل له خذ الجميع أو ترك الجميع ، ولو أخذ الحاضر الجميع فن قدم دخل معه في الشفعة إن أراد ذلك على قدر حصتهما كما لو لم يكن شريك غيرهما ، ا هـ . وقال الموفق : فإن كان الشفعاء غائبين لم تسقط الشفمة فإذا قدم أحدهم فليس له أن يأخذ الكل أو يترك الكللانا لانعلم اليرم مطالهاً

مالك عن محمد بن عارة عن أبي بكر بن محمد من عمرو من حزم أن عنمان بن هنان قَالَ إِذَا وَقَمَتَ الْحَدُودُ فِي الأَرْضُ فَلَا شَنْعَةً فِيهَا وَلَا شَنْعَةً فِي بِيرُ وَلَا فِي فَحْلِ النَّحَلِ ..

سواه، ولأن في أخذه البعض تبعيضا لصفقة المشترى فلم يجز ذلك كما لو لم يكن معه غيره ولا " عِكُن تأخير حقه إلى أن يقدم شركاؤه لأن في التأخير إضرارا بالمشترى فإذا أخذ الجميع ثم حضر آخر قاسمه إن شاء أو عنى فيبق للأولى لأن المطالبة لهما فإن قاسمه ثم حضر الثالث قآسمهما أ هـ . وفي الهداية لو أسقط بعضهم حقه فهي للباقين في الـكلُّ على عددهم ولوكان البعض غيبًا ا يقضي بها بين الحضور على عددهم لأن الغائب لعله لايطلبه : وإن قضي لحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضي له بالنصف، ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد محقيقاً للنسوية ، أه. وهمذا مبنى على مسلك الحنفية أن الشفعة بين الشركاء على قدر رؤسهم لا على سهامهم في المبيع.

مالا يقع فيه الشفعة

أى بيان الأشياء التي لا تجب فيها الشفعة وقد تقدم إجمال الكلام عليها في أول الباب الماضي . في شرائط الشفعة فإن مالا تجب فيها شرطها لا تجب فيها الشفعة .

(مالك عن محمد بن عمارة) بضم العين ابن عمرو بن حزم الأنصاري (عن أبى بـكر بن محمد بن عمرو بن حزم)كذا في النسخ الهندية وفي المصرية أن بكر بن حزم فهو منسوب إلى ـ جد أبيه زاد البيرة بعد ذلك واسطة أبان بن عثمان كما سيأتى قريبًا (أن عثمان بن عفان) ذا النوريُّ(قال[دًا وقعت|لحدود في الأرض|فلا شفعة فيها) وقد تقدم في الباب السابق مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم (ولا شفعة في بئر) قال صاحب المحلى لكونه عير متحمل القسمة وبه أخذ الشافعي ومالك أنه لا شعمة فيما لا يقسم ، ا هـ. قال الباجي: يربد والله اعلم بشر لا الارضالها مشاعة ولا يقسم ماثمًا وانما هي من آبار الشفعة أو آبار ستى الارض[لا أن الأرض قد بيعت دونها أو قسمت ، و في المدونة عن مالك فيمن قاسم شريكه الأرض والنخل ثم باعه . نصيبه من العين فلا شفعة فيه ولو لم يقاسمه النخل والأرض حتى باع نصيبه من العين لكان له الشفعة فيها ومعنى ذلك والله أعلم أن البئر والعين لم يكن فيهما بنفسهما فإذا كانت تبماً لمـا فيه الشفعة حتى تكون منفعتها مصروفة إليها وتكون صفةمن صفاتها ثبت فيها الشفعة وإذالم تكن تبعا لها فلا شفعة فيها ، ١ ه . وقد تقدم في الشرط الثالث من الشروط المتقدمة في الباب السابق

اختلافهم فيه لا يمكن قسمته من العقار وتقدم ثميء من البسط في مرسل أبز الحسيب أن رسو ل الله صلى الله عليه وسلم قضي جها فيها لم يقسم . قال الموفق: أما ما لا يمكن قسمته من العقار كالحام الصغير والرحى السغيرة والعضادة والطريق الضيقة والعراص الضيقة فعن أحمد فيها روايتان إحداهما لا شفعة فيه وبه قال الشاقعيّ، والثانية فها الشفعة وهو قول أن حنيفة وعن مالكُ كالروايتين وجعل الرواية الأولىظاهر المذهبواستدل له لأثر عُمان رضىالله عنه هذا ثم قال: فأما ما أمكن قسمتما ذكرناكا لحام الكبير الواسم البيوت بحيث إذالم يستصر بالقسمة وأمكن الانتفاع به حماما فإن الشفعة بجب فيه ، وكذلك البتر والدور والعضائد مني أمكن أن يحصل من ذلك شيئا كالبتر ينقسم بثرين يرتني المساء معهما وجبت الشفعة وكذلك إن كان مع البير بياض أرض بحيث بحصل البثر في أحد النصيبين وجبت الشفعة أيضاً لأنه تمكن القسمة ، آه. وعلم منه أن في البئر الشفعة عند الحنفية إذ لايشترط عندهم إمكان القسمة وهي إحدى الروايتين عن مالك وأحمد وفيالدر المختار شرط الشمعة أن يكون المحل عقارا قال ابن عابدين : والمراد بالعقار داهنا غير المنقول فدخل الكرموالرحا والبتر وخرجالبناء والاشجار فلاشفعة فيها إلابتبعية العقار. اه. وقال السرخسي وكذلك الفناة والعين والبثر فهي العقارات يستحق فيها الشفعة بالجوار وصاحب النصيب فىالنهر أولى بالشفعة بمن بجرى النهر في أرضه لأنه جار باتصال أرضه بالنهر والشريك في المبيع مقدم على الجار ، اه. وفي المجمع لا شفعة في بتر ولا نخل أي البئر تكون لجماعة يسقون منها نخيلهم فإذا باع أحدهم سهمه من النخيل فلا شفعة للشركاء في سهمه من البير لانها لانتقميم . أه . وقال ابن رشد : لاشفعة عند مالكُ في الطريق ولا في عرصة الدار ولم يحز أبو حنيفة الشفعة في البشر والذحلوأجازها فىالعرصة والطريق . ووافق الشافعي مالكا فىالعرضةوالطريقوالبرُّو أُستدلُ أبوحنيمة علىمنع الشفمة فىالبئر بما روى لاشفمة فى بئر ومالمك حمل هذا الآثر على آبارالصحارى الني تعمل في الأرض المهات لا التي تكون في أرض متملكة . اه . كذا قال وماحكي عن الحنفية يخالف ماتقدم عن السرخسي فتأمل (ولا في فحل النخل) هكذا في جميع النسخ المصريةوالهندية وكذا في الببهق بروايه ابن بكير عن مالك وأخرج بعد ذلك برواية عبد الله بن إدريس عن محمد ابن عمارة عن أبي بكر بن حرم أو عن عبد الله بن أبي بكر بن حرم الشك من أبي عبيد عن أبان ابن عثمان عن عثمان رضي الله عنه قال لاشفعة في بشر و لا فحل و الأرف يقطع كل شفعة قال ابن إدريس الارب المعالم ، وقال الاصممي: هي المعالم والحدود ، قال أبن إدريس، وأظن الفحل فحل النخل، أه . وفى المجمع حديث لاشفعة في بئر ولا فحل أراد فحل النخل أن ذكره تلقم منه لأنه لاينقسم

مالا يقع فيه الشفعة

مالك عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عثمان بن هفان قُلُ إِذَا وَقَمَتَ الْحَدُودُ فِي الْأَرْضِ فَلَا شَنْمَةً فِيهَا وَلَا شَهْمَةً فِي بِيرُ وَلَا فِي فَحُل النَّجُلُّ -

سواه، ولأن في أخذه البعض تبعيضا لصفقة المشترى فلم يجز ذلك كما لو لم يكن معه غيره ولا يمكن تأخير حقه إلى أن يقدم شركاؤه لان في التأخير إضرارا بالمشترى فإذا أخذ الجميع ثم حضر اخر قاسمه إن شاء أو عني فيبق للأولى لأن المطالبة لهما فإن قاسمه ثم حضر التالث قاسمهما ا ه . وفي الهداية لو أسقط بعضهم حقه فهي للباقين في الدكل على عددهم ولوكان البعض غيبا يقضي ما بين الحضور على عددهم لأن الغائب لعلم لا يطلبه : وإن قضي لحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضي له بالنصف، ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد نحقيقاً للتسوية ، أه. وهـذا مبنى على مسلك الحنفية أن الشفعة بين الشركاء على قدر رؤسهم لا على سهامهم فى المبيع.

مالا يقع فيه الشفعة

أى بيان الأشياء التي لا تجب فيها الشفعة وقد تقدم إجمال الكلام عليها في أول الباب الماضي في شر انط الشفعة فإن مالا تجب فيها شرطها لا تجب فيها الشفعة .

(مالك عن محمد بن عمارة) بضم العين ابن عمرو بن حزم الأنصاري (عن أنى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم)كذا في النسخ الهندية وفي المصرية أن بكر بن حزم فهو منسوب إلى جد أبيه زاد البيهتي بعد ذلك واسطة آبان بن عثمان كما سياتي قريباً (أن عثمان بن عفان) ذا النورين(قال إذا وقمت الحدود في الأرض فلا شفعة فيها) وقد تقدم في الباب السابق مرفوعا إلى النبي صَلَّى الله عليه وسلم (ولا شفعة في بثر) قال صاحب المحلَّى لكونه عير متحمل القسمة. وبه أخذ الشافعي ومالك أنه لا شفعة فيها لا يقسم، ا هـ. قال الباجي: يربد والله اعلم بتر لا الأرضالها مشاعة ولا يقسم ماثما وانماً هي من آبار الثفعة أو آبار ستى الأرض[لا أن|لأرض: قد بيعت دونها أو قسمت ، وفي المدونة عن مالك فيمن قاسم شريكه الأرض والمنخل ثم باعه نصيبه من المين فلا شفعة فيه ولو لم يقاسمه النخل والأرض حي باع نصيبه من العين لكان له الشفعة فيها ومعنى ذلك والله أعام أن البئر والعين لم يكن فيهما بنفسهما فإذا كانت تبماً لمنا فيه الشفعة حتى تكون منفعتها مصروفة إليها وتكون صفةمن صفاتها ثبتت فيها الشفعة وإذا لم تكن تيما لها فلا شفعة فيها ، 1 هـ . وقد تقدم في الشرط الثالث من الشروط المتقدمة فيالباب السابق

اختلافهم فيها لا يمكن قسمته من العقار وتقدم ثمىء من البسط في مرسل ابن المسيب أن رسو لماقته صلى الله عليه وسلم قضى بها فيها لم يقسم . قال المرفق: أما ما لايمكن تسمته من العقار كالحام الصغير والرحى الصفيرة والعضادة والطريق الضيقة والعراص الضيقة فمن أحمد فيها روايتان إحداهما لا شفعة فيه وبه قال الشافعي، والثانية فها الشفعة وهو قول أن حنيفة وعن مالك كالروايتين وجعل الرواية الاولى ظاهر المذهب واستدل له لاثر عمان رضى القاعنه هذا ثم قال: فأما ما أمكن قسمتهما ذكرناكالحام الكبير الواسع البيوت بحيث إذا لم يستضر بالقسمة وأمكن الانتفاع به حماما فإن الشفعة بجب فيه ، وكذلك البقر والدور والمصائدة في أمكن أن يحصل من ذلك شيئا كالبقر منقسم بغرين برتني المساء معهما وجبت الشفعة وكذلك إن كان مع البير بياض أرض بحيث بحصل البئر' في أحد النصيبين وجبت الشفعة أيضاً لأنه تمكن القسمة ، آه . وعلم منه أن في البئر الشفعة عند الحنفية إذ لايشترط عندهم إمكان القسمة وهي إحدى الروايتين عن مالك وأخمد وفيالدر المختار شرط الشفعة أن يكون المحل عقارا قال ابن عابدين : والمراد بالعقار هاهنا غير المنقول فدخل الكرم والرحا والبتر وخرج البناء والاشجار فلاشفمة فيها إلابتبعية العقار، أه. وقال السرخسي وكذلك الغناة والعين والبتر فهي العقارات يستحق فيها الشفعة بالجوار وصاحب النصيب فىالنهر أولى بالشفعة عن بجرى النهر في أرضه لأنه جار بانصال أرضه بالنهر والشريك في المبيع مقدم على الجار ، اه . وفي المجمع لا شفعة في بتر ولا نخل أي البئر تكون لجماعة يسقون منها نخيلهم فإذا بَاع أحدهم سهمه من النخيل فلا شفعة للشركاء في سهمه من البير لانها لانتقسم . أه . وقال ابن رشد : لاشفمة عند مالك في الطريق ولا في عرصة الدار ولم يحز أبو حنيفة الشفمة في البشر والنحل وأجازها فيالعرصة والطريق ، ووافق آلشافهي مالكا فيالعرضة والطريق والبرواسندل أبوحتيفة علىمنع الشفعة فىالبئر بما روى لاشفعة فى بئر ومالكحل هذا الآثر على آبارالصحارى التي تعمل في الأرض المهات لا التي تبكون في أرض متملكة . اد . كذا قال وماحكي عن الحنفية يخالف ماتقدم عن السرخسي فتأمل (ولا في لحل النخل) هكذا في جميع النسخ المصريةوالهندية وكذا في البيهتي بروايه ابن بكير عن مالك وأخرج بعد ذلك برواية عبد الله بن إدريس عن محمد ابن عمارة عن أبي بكر بن حزم أو عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم الشك من أبي عبيد عن أبلن ابرعثهان عن عنادرضي السعنه قال لاشفعة في بئر ولا فحل والأرف يقطم كل شفعة قال ابن إدريس الارب المعالم، وقال الإصمري: هي المعالم والحدود . قال ابن إدريس، وأظن الفحل فحل النخل، اه . وفي المجمع حديث لأشفعة في برَّ ولا فحل أراد فحل النخل أن ذكره تلقم منه لأنه لاينقسم

قال مالك ولا شفعة في طريق صلح النسم فيها أو لم يصاح

ويجمع الفحل على فحول والفحال على فحاحيل فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط عقوقه من الفحال وغيره فلا شفعة للشركاء في الفحال لانه لايمكن قسمته ، اه . وفي النهاية لحل النخل ذكر تلقح منه وإنما لم تتبت فيه الشفعة لأن القوم كانت فيهم تخيل في حائط فيتوارثونها ويقتسمونها ، ولهم فحل يلقحون منه تخيلهم فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحقوقه من الفحال وغيره فلاشفعة الشركاء في الفحال ، لانه لا يمكن قسمته ، اه. وقبل إعالم ينبت فيه الشفعة لآنه ليس.بعقار ووجه تخصيصه بالذكر أنالقوم كانوا(١) بالقحرن.منه تخيلهم فإذا باع أحد نصيبه من ناك النخل بحقوقه من الفحل وغيره فلا شفعة للشركاء فى الفحل لعدم كونه عقاراً كذا في الحلى ، وقال الباجي: لا شفية في فَل النخل يريد والله أعلم أن تكون نخلة راحدة بحناج إليها لتلقيح الحائط فإن كان الحائط مشتركا بين أرباب الفحل فحكمه حكم العبن أو البئر لها أرض مشتركة وإن لم يكن مع النخلة من الفحل حائط يلقح بها فحكمه حكم النخلة الواحدة وفي الموازية عن مالك إذا قدم الحائط وبق الفحل والفحلان ولا يقدر أن يقدم فليس(٢) ذلك شفعة ، وقال ابن القاسم: لاشفعة في النخلة الواحدة لانها لا تنقسم ، وقال ابن الماجشون فيها الشفعة لانها من الاصول النابتة وبه قال: أشهب وأصبغ وذلك مبى على إثبات الشفعة فيها لاينقسم من الأصول النابئة كالدار الصغيرة وما أشبه ذلَّك ، أ ه .

(قال مالك وعلى هذا) الذي ذكر في أثر عنمان هو (الأمر) للمرجح (عندنا) بالمدينة المنورة من أنه لا شفعة في أرض إذا وقعت الحدود ولا شفعة أيضاً في بثر وَلا فحل ، وفهي صاحح المحليقول مالك ، وعلى هذا الآمر يعني أنه لاشفعة في شيء لو قسم بطل منفعته المقصودة كحهام

(قال مالك ولا شفعة في طريق صلح القسم) أي يمكن القسمة (فيها) أي في الطريق فإنه يذكر ويؤنث (أو لم يصلح) قال الباجي : وقد قال في الموازية لا شفمة في طريق و لا عرصة وإن صلح فيها القسم ومعنى ذلك أن الطريق لا شفعة فيها لانها مبنية على الاشتراك فى المنافع على صورتها ولذلك لم يثبت فها شفعة كجرى المساء ، وقال مالك في المدونة لا أرى أن يقسم يجرى الما. ووال ابن القاسم لايقسم الطريق إذا أبى ذلك أحدهم وهذا يقتضى معنىالشفعة فيه على

 (٢) كذا في الأصل والفاهر ليس في ذلك شفعة لمتهم • ز درك ذا في الأصل والصواب طقعه في و

قال مالك : والأمر عندنا، أنه لا شفعة في عرصة دار صلح التسم فيها أو لم يصلح

حسب ماتقدم، اهم. وسيأتي كلامالدردير فيذلك قريبا فيالفول الآني . وتقدم مرارا اختلافهم فيها لايمكن الفسمة هل فيه شفعة ، أم لا ؟ وعلى ذلك يتفرع الإختلاف في الشفعة في الطريق الضيق والوسيع ، وعند الحنفية الشفعة فىالعقار مُطلقا سواء يمكن قسمته أم لا ،كما بأنَّ فىالقول الآنىو تقدم مراراً . وقال الموقق . وأما الطريق فإن الدار إذا ييمت ولها طريق في شارع أودرب نافذا فلا شفعة في تلك الدار ولا في الطريق ، لأنه لاشركة لأحد في ذلك وإن كان الطريق في درب غير نافذ ولاطريق للدار سوى تلك العاريق فلا شفعة أيضا ، لأن إنبات ذلك يضر بالمشترىلان الدار تبق لاطريق لها وإن كان للدار باب آخر يستطرق منه أو كان لها موضع يُفتح منه باب لها إلى طريق نافذ نظرنا في الطريق المبيع مع الدار ، فإن كان عراً لا يمكن قسمته فلا شفيه ، وإن كان تمكن قسمته وجبتالشفعة فيه لأنه أرض مشتركة تحتمل القسمة ، ويحتمل أن لاتجب الشفعة فيها محال لان الضرر يلحق المشعرى بتحويل الطريق إلى مكان آحر مع ما في الآخذ بالشفعة من تفويت صفقة المشترى وأخذ بعض المبيع من العقار دون بعض فلّم بجز كما لوكان الشريك في الطريق شريكا في الدار فأراد أخذ الطريق وحدها والفول في دهليز الجار وصحنه كالقول في الطريق المملوك ، وإن كان نصيب المشترى من الطريق أكثر من حاجته فذكر الناضي أن الشفعة تجب في الزائد بكل حال لوجود المقتضى وعدم المانع والصحيح أنه لا شفعة فيه لأن في ثبوتها تبعيض صفقة المشترى ولابخلو من الضرر ، أ هـ .

(قال مالك الامر) المختار (عندنا أنه لاشفعة في عرصة) بفتح عين مهملة وسكون راء أي ساحة (دار) قسمت بيوتها (صلح القسم فيها أو لم يصلح) أي تُكون مما يمكن القسمة فيه أو لا مكن ، قال الباجي : أما عرصة الدار فني الموازية والمجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك إذا قسمت البيوت وبقيت المرصة فلاحدهم بيع نصيبه من البيوت والمرصة ولا شفمة لشريكه في العرصة ،ووجه ذلك أن حكمها حكم الإشاعة وقد خرجت عن أن تكون تبعا للبيوت الني فيها الشفعة بقسمة البيوت ، اه. وقال الدردير : لاشفعة في عرصة أي ساحة الدار التي بين بيوتها ولا فيمر أي طريق قسم متبوعه وهو البيوت أيوبقيتالمرصة أوالممرمشتركا فلاشفمة فيهما ، سواه باع الشريك حضته منهما مع ما حصل له من البيوت أو باعها وحدها ، ولا أمكن قسمها لأنها لما كانت تابعة لما لا شفعة فيه وهر البيوت المنقسمة كانت لا شفعة فيها قالاللمسوقى قوله عرصة أي المساة بالحوش وسبيت عرصة لتعرض الصبيان أي تفسحهم فيها ، وقوله لأنها لماكانت

قال مالكِ في رجل اشترى شقصا من أرض مشتركة على أنه فيها بالخيار فراد شركاء الدِنْمِ أَنْ يَأْخَذُواْ مَا يَاعِ شَرِيكُمْمِ بِالشَّنْمَةُ قَبَلَ أَنْ يَخَذَرُ الشَّتْرَى أَنْ ذَكْ لايكون لهم حتى يَأْخَذُ النَّشْرَى وَيُهْتُ لَهُ البِيعِ فَإِذَا وَجِبِ لَهُ البِيعِ قَلْهِمُ الشَّفْعَةُ .

الجزء الناني عشر

تابعة أشار بهذا إلى أن العلة في عدم الشفعة في المعر إذا قسم متبوعة كو نه ليمس مقصودا الذا ته بل لغيره وهر متبوعه فلما سقطت في متبوعه سقطت فيه ، وأماالعليل بعضهم بأنه لايلك لكرنه وقنا فنيه نظرلان الوقف هو الممرالعام وأما بمرجماعةخاصة فهو مملوك لهم قطعاً ، أه . قلت : وقول الدسوق فلما سقطت في متبوعه معناه أن البيوت لما انقسمت لم تبق فيها الشركة فلم تبق فيها الشفعة عند من اقتصرها على الشركة. وأما من قال بشفعة الجوار فعندد تبق فيه الشفعة أيضاً . وتقدم ماقال الموفق إن القول في دهايز الدار وصحنه كالقول في الطريق المملوك ، أ هـ . وتقدم مساك الحنفية أن الشفعة عندهم في العقار مطلقا سواء كان مها يمكن قسمته أو لايمكن ، وفي الدر المختار لاتثبت قصداً إلا في عقار ، وإن لم يكن يقدم خلافا الشافعي كرحي أي ببيت الرحي مَع الرحي ، رحمام وبتر وبهر وبيت صغير . قال أبن عابدين: قوله خلافا الشافعي لأن من أصله أن الاخذبالشفعة لدفع ضرر مؤنة القسمة وذا لا يتحقق فيما لايحتملها وعندنا لدفع ضرر التأذي بسوء المجاورة على الدوام، أ ه .

(قال مالك في رجل اشترى شقصاً) أي قطعة (من أرض مشتركة) بين الناس (على أنه) ـ أى المشترى (فيها بالخبار) أي جعل المشترى له خيار الشرط (فاراد شركاء البائع) كلهم أو بعضهم (أن يأخذوا) أى يشتروا (ماباع شريكهم) وهو القطعة المذكورة (بالشفعة) متعلق بيأخذوا (قبل أن يختار المشترى)الشراء فقالمالك (أن ذلك لايكون لهم) ولايجوز (حتى يأخذالمشترى و بِثبت له البيع) بانقطاع الحيار (فإذا وجب) وثبت (له البيع فلهم الشفعة) بعد ذلك. قال الباجي : ومعنى ذلك أن البيع إذا كان على وجه اللزوم تثبت فيه الشفعة لانه قد كمل وانتقل به المبيع إلى ملك المبتاع وإذا كان على وجه الحبار فالمبيع بأق على ولك البائع فلا تثبت الشفعة مع بقائه على ملك البائع قال مالك: وسواء كان الحيار للبانع أو للشترى، قال ابن القاسم: وكذلك لوكان الحيار لاجني، اه. قالالدردير : لاشفعة في يعجيار ، إلا بعد مضيه أي لزوم البيع، قال الدسوقي : سواء بيع على الحيار المشتر أو لبانع أو لهمها أو لآجني لازه غير لازم ، اه. وقال المَوفَق : ولاتنبت الشفعة في بيع الحيار قبل انقضائه سواء كان الحيار لهما أو لاحدهما وحده أيهما كان، وقال أبو الخطاب: يتخرُّج أن يثبت الشفعة لأن الملك انتقل فثبتت الشفعة في مدة الخياركما بعد انقضائه ، وقال

قال مالك في رجل الشترى أرض فمكنت في يديه حيثًا ثم أتى رجل فأدرك فيها حت عيرات إن له الشفهة لين ثبت حقه ،

أبو حنيفة إن كان الحيار للبائع أو لهمانم تنبت الشفعة حتى ينفض لأن في الاخذ بها إسقاط حق البالغ من النسخ وإنزام البيع في حقه بنير رضائه، ولأن لـ تليع إنما يأخذ من المشترى ولم ينتقل الملك إليه وإن كان الحيار للشترى فقد انتقل الملك إبيه ولاحق لغيره فيه والصفيع عِمَلُكَ أَخَذُهُ بِعَدُ لَزُومُ البَّبِعِ ، واستقرار المالك ، فلأن يملك ذلك قبل لزومه أولى وعامة ما يقدر ثبوت الحيار له وذلك لاتمنع الاخذ بالشمعة كما لو وجد به عيبا وللشافعي قولان كالمذهبين ، ولنا أنه مبيع فيه الحيار فم تثبت فيهالشفعة كما لوكان للبائع ، أه . وفى الحمليءن المنهاج وشرحه لو اشترط الحيار لهما أو للبامع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الحيار سواء قننا الملك في زمنه للباتع أم للشترى أوموقوف. وإنَّن شُرط للمشترىوحده فالأظَّهِر أنه يؤخذ بالشفيمةإن قلنا إن المالك في زمن الحيار للشقرى وإلا فلا ، ا هـ . وقال ابن رشد : اثنق العلماء على أن المبيح بالحيار إذا كانالحيار فيه للبائع لاشفعة فيه حتى تجب البيع، واختلفوا إذاكان الحيار للشترى فقال السامعي والكوفيون الشفمة واجبة لأن البائع قد صرم الشقس عن ملكه وأبانه منه ، وقيل إن الشفمة غير واجبة لانه غير ضامن وبه قال جماعة من أصحاب مالك، اه. وفي الهداية من باع بشرط الحيار فلاشفعة لاغفيع لآنه يمنعزوال الملك عن البائع وإن أسقط الحيار وجبت الشفعة لآنهزال المانع ويشترط الطلب عند سقوط الحبار في الصحيح من المذهب، وإن اشترى بشرط الحبار وجبت الشفعة لانه لامنح زوال الملك عن البانع بالآتفاق والشفعة تبتني عليه ، وإذا أخذها والشفيع، فيالنك وجب البيع لعجزالمشترى عن الرد ولا خيار للشفيع لأن خيار الشرط يثبت بالشرط وهو للشترى دوناﷺع، • ه. بزيادة .

(قال مالك في رجل اشترى داراً)وفي النسخ المصرية في الرجل يشتري أرضاً(فمكنت)وفي المصرية تتمكث (في يديه) أي يدي المشتري (حيناً) أي زمانا (ثم أتى رجل) آخر (فأدرك فيها) أي في الأرض المبيعة (حقا) له (بميرات) فقال مالك في الصورة المذكورة (إن له الشفعة) ثابتة (إن ثبت حقه) الذي ادعى للبيراث قال الباجي : معنى هذا أن من اشترى أرضائم استحق رجل بعضها بميرات أو غيره من ابتياع أقدم من ابتياع المستحق من يده أوغير ذلك من وجوه الاستحقاق المتقدمة . فإن المستحق يَقضى له بما استحقّ من الدار قال ويكون له أن يأخذ باقيها بالشفمة ولو كان المبتاع قد رد ما بق بيده من الدار إلى البائع لما استحق منه نصفها لمكان الشفيع

وأن ما أغلت الأرض من غلة فهي للشترى الأول إلى يوم يثبت حق الآخر ، لأنه قد كان ضميها لو هلك مانيها من غراس أو ذهب به ميل فإن طال الزمان أو هلك الشهود أو مات البائم أو الثنري أو عا عبان فنسي

الجزء الثاني عشر

الآخذ بالشفعة لايقطع شفعته رد المبتاع إلى مابق بيده إلى البائع ووجه ذلك أن ملك المستحق أقدم من أمد البيع، وقد نقل البيع ما بني فيها إلى ملك المبتاع فنبت بذلك حق الشفيع الشفيع فلإ يُبطلها ردها إلى البائع كما أقاله من جميع الشقص المبيع، ١ ه. وقال ابن رشد : إن استحق إنسان شقصا فيأرض قد بيع منها قبل وقت الاستحقاق شقص ما ، هل له أن يأخذ بالشفعة أم لا؟فقال قوم: له ذلك لأنه وجبت له الشفعة بتقدم شركته قبل البيع ولا فرق في ذلك كانت يده عليه أولم تكن ، وقال قوم : لانجب له الشفعة لانه إنما ثبت له مال الشركة يوم الاستحقاق ألا ترى إنه لا يأخذ الغلة من المشترى ، وقال مالك : إن طال|الزمان فلا شفعة وإن لم يطل ففيه الشفعة وهواستحسان، اه. وسيأتى استثناء طولاالزمان وفىالعالم كيرية رجلانورثا عنأبهما أجمة وأحد الوارثين لم يعلم بالميراث ولم يعلم بأن له منها نصيبا فبيعت أجمة أخرى بجوار هذه الاجمة فلم يطلب هوالشفعة ، فلما علم أن له فيها نصيبا طلب الشفعة في الاجمة قالوا تبطل الشفعة لان شرط تأكد الشفعة طلب المواقبة عند العلم بالبيع فإذا لم يطلب والجهل ليس بعذر لاتبق له الشفعة ، ا هـ . (وإن ما أغلت الأرض) أى ما ربحت في الأرض (من غلة) بفتح الغين المعجمة . الدخل الذي يحصل من الزرع والثمر والابن والإجارة والننائجوغيرها كذافي المجمع(فهي)أى الغلة (للشرى الأول) دون الشُّفيع (إلى يوم يثبت حق الآخر) أي حق الشفيع لأنحقه لم يثبت فيه قبل ذلك (لأنه)أى المشترى الأول (قد كان ضمنها) أى الأرض (لو)كان (هلك مافيها من غراس) وغيره (أو ذهب به) أي بما نبت فيها (سبل) أي مطر شديد وقد أجمعوا على ماقال النبي صلىالله عليه وسلمالخراج بالصان ، قال الباجي : ووجه ذلك أن ذلك كان في ملك ومن ضمانه ولو تلف جميمها أو هلك مافيها من غرس أو ذهب به سيل فوجب أن تكون الغلة له ريد ما كان له حكم الغلة كالثمرة ومالم يكن من جنس الاصل وأما ماكان من جنس الاصل مثل الودى فإنه مثل ولد الحيوان فله حكمه في الرد بالعيب والاستحقاق ، ا ه . قال الموفق إذا نما في يد المشترى لم بخل من حالين أحدهما أن يكون النماء متصلا كالشجر إذا كثر وثمرة لم تظهر فالشفيع يأخذه بزيادته لأن هذه زيادة غير متميزة فتبعت الأصل ، والثانى: أن تكون زيادة منفصلة كالغلة والثمرة الظاهرة فهي للشترى لاحق فيها للشفيع لانها حدثت في ملكه، ١ ه. (فإن طال الزمان) أي قدم عهد شراء المشتري (أو هلك) أي مات (الشهود) جمع شاهد (أو مات البائع أو) مات (المشترى أو هما) أى البائع والمشترى (حيان) لكنه طال الزمان (نسى)

أصل السع والاشتراء بطول الزمان، فإن الشفعة تنقطع ويأخذ حقه نقط ، الذي ثبت ك وإن كان أمره على غير هذا الوجه في حداثة العهد ، وقربه وأنه يرى أن البائع غيب الخن وأخذا القطع بالك عق حالب الفلمة

كل واحد منهما (أصل البيع والاشتراء ﴿ فِي نَسْخَةَ الشَّرَاءَ (الطول الزمان) أي زمان الشراء (فإن الشفعة تنقطع) في هذه الصورة كنها (و يأخذ) الشفيع أصل (حقه فقط الذي ثبت له) في الارض بالميراث لانه تحقق ملكه فيه ولا يزول عنه ملكَّه لطول الزمان وقد تقدم قريبا من من كلام أبن رشد أن طول|الزمان يسقط|الشفعة عند مالك ، وأما عند الحنفية فلا شفعة أصلا إذ لم يواثب عند البيع كما تقدم عن العالم كيرية فال الباجي : ريد أن لطول الزمان تأثير في ـ إبطال الشفعة فإذا أتى من طول الزمان ما تبيد فيه الشهود وبادرا لم يجيء ذلك بالاشهاد على شهادتهم حتى لم يمكن إثبات ثمن المشترى فإن الشفعة تبطل بثلاثة أوجه: أحدها لطول الزمان فإن له تأثيرًا في إبطال الشفعة ولذلك قلنا إنه إذا مضى قدر سنةمع حضور الشفيع تبطل شفعته والناني : أن الظاهر تركه الطلب بها على وجه ما يطلب بذلك ،ولم يصّر ف النظر إلى ذلك حتى طال الزمان ومضت المدد التي لا يكاديغير فيها ذو الحق عن النظر في الطلب لحقه فإن الظاهرتركه للشفعة ، ولهذا أيضا تأثير في إبطال الشفعة ولهذا تثبت فيها قرب من المدد دون مابعد منها ، والثالث أنه -لم بثبت الثمن وجهل فإن له تأثيرا في إبطال الشفعة فإذا اجتمعت هذه الوجوه كان لها تأثير في إبطال الشفمة فعلى هذا اطول المدة أحو ال:منهاأن تطول جداحتي يأتي من المدة ما يبيد فيه الشهو د وينسي النَّمَن فهذا يبطل شفعة الغائب والحاضر ومادو أقصر من ذلك من المدة تبطل فيها شفعة الحاضر دون الغائب على ماتقدم ومادون ذلكمن المدة تجب النمين فيها على الحاضر أنه ماترك فيها القيام تركأ لشفعته وكمون ١٠الاخذ بالشفعة وما هو أقرب من ذلك له فيه الاخذ بالشفعة دون يمين ١٠ هـ . وقد تقدم الـكلام على شنعة الغائب والحاضر قريباً . (وإن كان أمره على غير هذا ا الوجه) الذي ذكر من طول الزمان (في حداثة) أي قرب (العهد وقربه) عطف تفسير لحداثة وهذا بيان الغير (وأنه) أي التنفيع (يرى أن البانع غيب) بالتثقيل على صيغة المـاضي (الثمن) أى (وأخفاه) عطف تفسير (ليقطع بذلك) أي بجهل النمن (حق صاحب الشفعة) لأن الجهل ـ بالنُّن يسقط الشفعة كما تقدم في من اشترى شقصا بعرض، وقال الباجي: يريد أن إخفاء قدر الثمن وجنسه بمجرده لايقطع الشفعةوإنما يقطع ذاك إخفاه قدرالثمن وجنسه لطول المدة ولوكان الجهل بالثمن يبطل الشفعة لاتذق المتبايعان على كنمانه وبطلت الشفعة وثبت الضرر وهذا باطل باتناق، أه. وتسقط الشفعة عند الحنفية في هذه الصورة أيضًا فني الدار المختار فيها يسقط به

وأما في مسألةالباب فق البدائع الحبلة إما إن كانت بعدو جربالشفعة ، وإماإن كانت قبله ، فإن كانت بعد الوجوب قيل إنها مكروهة بلا خلاف وذلك بأن يقول المشترى للنفيع صالحتك على كذا وكذا درهما على أن تسلم لي شفعتك فيقبل فتبطل شفعته ولا يستحق بدلالصلح، وإن كانت قبل فقد اختلف 🎖 قال أبو يوسف ؛ لا تكره ، وقال محمد : تكره ، وجدقول محمد أن شرع الحيلة يؤدى إلى سد باب الشفعة . وفيه إبطال هذا الحق أصلا ورأسا وجه قول أبي يوسف أنّ الحيلة قبل الوجوب منع من الوجوب بمباشرة سبب الامتناع شرعا، وهذا جائز كالشراء والهبة وسائر التمليكات، فإن المشترى بمنع حدوث الملك نسائع في المبيع بمباشرة سبب الإمتناع شرعا وهو الشراء وكذا الهبةوسائر التمليكات، وقد خرج آجواب عَن قول محمد إن هذا إبطال لحقالشفعة، لأن إبطال الشيء بعد ثبو ته ضرر والحق هاهنا لم يثبت بعد ذلك فلا تمكون الحيلة إبطالا له ، بل هو منع من الثبوت بباشرة سبب الامتناع شرعاو إنهجائز فماذكره أبو يوسف رحمه الله هو الحسكم وماذكره محمد احتياطا : والاصل في شرع الحيلة قوله سبحانه وتعالى في قصة سيدنا أيبوب عليه السلام: وخذ يبدك صنتًا فاضرب به ولا تحنث، ا هـ. وفي شرح الإقناع إذا اشترى بجزاف نقدا كان أو غيره امتنع الآخذ بالشفعة التعذر الوقوف على الثمن والآخذ بالمجهول غير ممكن وهذا من الحيل المسقطة للشفعة وهي مكروهة لما فيها من إبقاء الضرر وصورها كثيرة : منها أن بيمه بمجهول مشاهد ويقبضه ومخلطه بغيره بلاوزن في الموزون أو ينفقه أو يتلفه ، قال البجيرى: قوله مكروهة أي قبل ثبوت الشفعة أما بعدها فتحرم، ووجه الحرمة في الثانية تفويته الحق بعد ثبوته بخلاف الأولى فإن الحق لم يثبت ، ا ه .

(قال مالك والشفعة ثابتة في مال المبتكاهى) ثابتة (في مال الحي) ذكر الباجي في تفسيد كلام الإمام هذا احتيالين . الأول: قال بحنمل قوله هذا أن يكون المبت قد خلف ورثة فباع بعضهم أو جميعهم فلسائر الورثة إن باع بعضهم أو لمن شركهم إن باع جميعهم الشفعة ، فعلى هذا يكون معنى قوله الشفعة ثابتة في مال المبت ، أي في المال الذي كان للمبت وانتقل عنه بورائة، اهر وعلى هسندا فالمسألة إجماعية بين الأثمة الاربعة قد تقدم بيانها في قول مالك في الرجل يورث الأرض نفراً من ولده ، والاحتمال الثانى ، ماقار الباجى : ويحتمل أن يريد أنه بقي على حكم المبت الما بدين لومه بناع فيه ما له أو بوصية تعلقت به ، وقد قال في المجموعة في مبت لحقه دين فباع عليه الإمام أرضه مزايدة ، فقال أحد الورثة بعد البيع : أنا أؤدى من الدين بقدر ما على وآخذ

قومت الأرض على قدر ما برى أنه تمنها فيصيرتمنها إلى ذلك ثم ينظر إلى مازاد فى الأرض . من بناء أو غراس أو عارة فيكون على ما ينكون عليه من ابناع الأرض بثمن معلوم ثم . بنى فيها وغرس ثم أخذها صاحب الثانية بعد ذلك

الشفعة وكذا لو اشترى بدراهم معلومة مع قبضة فلوس جهل قدرها وضيع الفلوس بعد الفبض في المجلس لان جرالة النمن تمنع الشفية وفي شرحه قوله ضيع لنلا يمكن الشفيع معرفتها. اه. وكذا عند الشافعية كا يأتى عن شرح الإقتاع تسقط مع الكَّراهة . (قومت الأرض) بيناء المجهول (على قدر ما يرى أنه تمنها)عند المقومين (فيصير تمنها إلى ذلك) يعنى بجمل تمنها اهذا الذي قومه المقومون (ثم ينظر) بيناء المجهول (إلى) قيمته (مازاد) المشترى (في الأرض) المذكورة (من بناء) بيان لما زاد (أو غراس) فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب (أو عمارة) بناها المشترى (فنكون) هذه الزيادة وفى نسخة فيكون أى ما زاد على القيمة المقومة (على) وفق (مايكون عليه) الامر في (من ابناع) أي اشترى (الارض) الاخرى ابثمن معلوم) متعين (شم بني فيها) المشترى (أو غرس ثم أخذها صاحب الشفعة بعد ذلك) أي بعد بنائه يعني يكرن حكم هذا الذي ادعى فيه جهل الثمن بعد التقويم مثل حكم من اشترى بثمن معلوم أيم بني فيها قبل الاحد بالشفمة وقدتقدم حكمه قريبا في قول مالك في الرجل يشتري الارض فيعمرها بالأصل يعتمها فبها وقال الموفق الابحل الاحتيال لإسقاط الشفعة وإن فعل لم تسقط وبهذافال أبو أيوب وأبو خيثمة وابن أبي شيبة وأبواسحاق الجوزجاني، وقال ابن عمر رضيات عنهما من يخدعالله يخدعه ، ومعنى الحيلة أريظهروا في البيع شيئا لا يؤخذ بالشفعة معه ويتواطنون في الباطن على خلافه مثل أن يشترى شقصا يساوى عشرة دنانير بألف درهم ثم يقضيه عنها عشرة دنانير، أو يشترى شقصا بألف ثم يبرئه البائع من تسعيانة ، أو يهب الشقص فلششرى ويمب المسترى له الثمن، أويعقدالبيع بمنجهول المقدآركعننة قراصة، أو جوهرة معينة أو سلمة معينة أوبمائة درهم ولؤلؤة وأشبآه هذا فهذاكله إذا وقع منغيرتحيل سقطت الشفعة ، وإن تحيلا به هل إسقاط الشفعة لم تسقط ويأخذ الشفيع الشقص في الصورة الأولى بعشرة دنافير أو قيمنها من الدراهم، وفى الثانية بالباقى بعد الإبراء وفى الثانئة يأخذ بانثمن الموهوب وفى سائر الصور الجهول تمنها يأخذه بمثل النمن أو بقيمته إن لم يكن مثلها إذا كان النمن موجودا وإن لم يوجد عينه دفع إليه قيمة الشقص لأن الأغلب وفرع العقد على الأشياء بقيمتها ، وقال أصحاب الرأى والشافعي يجوز ذلك كله وتسقط به الشفعة لآنه لم يأخذ بماوقع البيع به فلم يجزكما لو لم يكن حيلة ثم بسط فى الاستدلال لمختاره بن حرمة الحيل وتقدم الكلام على آلحيل فى أبوابالبيوع فى باب مايكره من النمر وتقدم هناك أن الحبل كلها حرام عند مالك وأحمد ، خلافا للحنفية وآلشافعي .

وأما في مسألة الباب فني البدائع الحُبلة إما إن كانت بعدوجوبالشفعة ، وإماإن كانت قبله ، فإن كانب بعد الوجوب قبل إنها مكروهة بلا خلاف وذلك بأن يقول المشترى للنفيع صالحتك على كذا وكذا درهما على أن تسلم لى شفعتك فيقبل فتبطل شفمته ولا يستحق بدل الصلح. وإن كانت قبل فقد اختلف فيه قال أبو يؤسف ؛ لا تكره ، وقال عمد : تكر ﴿ وجِدَوْلُ عَمْدُ أَنْ شَرَعَ الْحَيْلَةُ يؤدى إلى سد باب الشفعة ، وفيه إبطال هذا الحق أصلا ورأسا وجه قول أبي يوسف أنّ الحيلة قبل الوجوب منع من الوجوب بمباشرة سبب الامتناع شرعا، وهذا جائز كالشراء والهبة وسائر الغَلِيكَات، فإن المُشترى يمنع حدوث الملك لنبائع في المبيع بمباشرة سبب الإمتناع شرعا وهو الشرا. وكذا الهبةوسار التمليكات، وقد خرج أجواب عن قول محمد إن هذا إبطال لحقالشفعة. لأن إبطال الشيء بعد ثبو ته ضرر والحق هاهناً لم يثبت بعد ذلك فلا مكرن الحيلة إبطالاً له ، بل هو منع من الثبوت بماشرة سبب الامتناع شرعاو إنهجار فاذكره أبو يوست رحمه الله هو الحسكم وماذكره محمد احتياطاً : والاصل في شرع الحيلة قوله سبحانه وتعال في قصة سيدنا أيوب عليهُ السلام: وخذ يبدك صفتًا فاضرب به ولا تحنث، ا ه. وفي شرح الإقناع إذا اشترى بجزاف نقدا كان أو غيره امتنع الاخذ بالشفعة لتعذر الوقوف على الثَّينَ والآخذ بالمجهول غير ممكن وهذا من الحيل المسقطة للشفعة وهي مكروهة لمنا فيها من إيقاء الضرر وصورها كثيرة : منها أن بيمه بمجهول مشاهد ويقبضه ويخلطه بغيره بلاوزن في للموزون أوينفقه أو يتلفه ، قال البجيرى : قوله مكروهة أى قبل ثبوت الشفعة أما بعدها فتحرم ، ووجه الحرمة في الثانية تفريته الحق بعد ثبوته بخلاف الأولى فإن الحق لم يثبت ، ا ه .

(قال مالك والشفعة ثابتة في مالله كليت يحقى) ثابتة (في مال الحي) ذكر الباجي في تفسير كلام الإمام هذا احتيالين. الأول: قال يحتمل قوله هذا أن يكون الميت تد خلف ورثة فباع بعضهم أو جميهم فلسائر الورثة إن باع بعضهم أو لمن شركم إن باع جميمم الشفعة، فعلى هذا يمكن معنى قوله الشفعة ثابتة في مال المبت، في في المال الذي كان للبت وانتقل عنه بورائة، اهر وعلى هسندا فالمسألة إجماعية بين الأثمة الاربعة قد تقدم بيانها في قول مالك في الوجل يورث وعلى دسندا فالمسألة إجماعية بين الأثمة الاربعة قد تقدم بيانها في قول مالك في الوجل يورث الارض نعرا من ولده، والاحتمال الثاني، ماقال الباجي : ويحتمل أن يريد أنه بيته على حكم المبت الما بدين لومه بياع فيه ما له أو بوصية تعلقت به، وقد قال في المجموعة في ميت لحقة دين فباع وآخذ

قومت الأرض على قدر ما برى أنه تملها فيصيرتمنها إلى ذلك ثم ينظر إلى ما زاد فى الأرض من بناء أو غراس أو عمارة فيكون على ما يكون عليه من أبتاع الأرض أبندن معلوم ثم بنى فيها وغرس ثم أخذها صاحب الثانة جد ذلك

الشفعة وكذا لو اشترى بدراهم معلومة مع قبضة فلوس جهل قدرها وضيع النملوس بعد القبض في المجلس لان جوالة التمن تمنع الشفعة وفي شرحه قوله ضبع لنلا يمكن لشفيع معرفتها، اه. وكذا عند الشافعية كما يأتى من شرح الإقناع تسقط مع الكّمراهة . ﴿ نُومَتُ آذُرُضَ ﴾ بيناء المجهول (على قدر ما يرى أنه تمنها)عند المقومين (فيصير تمنها إلى ذلك ؛ يعني بجمل تمنها هذا الذي قرمه المقومون (ثم ينظر) بيناء المجهول (إلى) قيمته (مازاد) المشترى (في الأرض) المذكورة (من بناء) بيان لما زاد (أو غراس) فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب (أو عمارة) بناها المشترى (فتكون) هذه الزيادة وفي نسخة فيكون أي ما زاد على القيمة المقومة (على) وفق (مايكون عليه) الأمر في (من ابتاع) أي ائتري (الأرض) الأخرى (بثمن معلوم) منعين (ثم بني فيها) المشترى (أو غرس ثم أخَذَها صاحب الشفعة بعد ذلك) أي بعد بنائه يعني يمرن حكم هذا الذي ادعى فيه جهل الثمن بعد التقويم مثل حكم من اشترى بثمن معلوم شم بني فيها قبل الآخذ بالشفعة وقدتقدم حكمه قريبا في قول مالك في الرجل يشتري الارض فيعمرها بالاصل يضمها فيها وقال الموفق :لا محل الاحتيال لإسقاط الشفعة وإن فعل لم تسقط وبهذا قال أبو أيوب وأبو خيثمة وابن أبي شيبة وأبو اسحاق الجوزجاني، وقال ابن عمر رضي أنه عنهما من يخدعالله يخدعه ، ومعىالحيلة أن يظهروا فيالبيع شيئا لايؤخذ بالشفعة معه ويتواطنون فيالباطن على خلافه مثل أن يشترى شقصا يساوى عشرة دنانير بألف درهم ثم يقضيه عنها عشرة دنانير، أو يشترى شقصا بألف ثم يبرئه البائع من تسعيانة ، أو يهب الشقص للششرى ويهب المشترى له الثمن ، أويعقدالبيع بثمن مجهول المقدآركحفنة قراضة ، أو جوهرة معينة أو سلمة معينة أوبمائة درهم ولؤلؤة وأشبآه هذا فهذاكله إذا وقع منغيرتحيل سقطت الشفعة ، وإن تحيلا به هلى إسقاط الشفعة لم تسقط ويأخذ الشفيع الشقص في الصورة الأولى بعشرة دنانير أو قيمتها من النراهم، وفى النائية بالباقى بعد الإبراء وفى الثالثة بأخذ بانثمن الموهوب وفى سائر الصور المجهول تمنها يأخذه بمثل النمن أو بقيمته إن لم يكن مثلها إذا كان النمن موجودا وإن لم يوجد عينه دفع إليه قيمة الشقص لأن الأغلب وفوع العقد على الأشياء بقيمتها ، وقال أصحاب الرأى والشافس بجوز ذلك كله وتسقط به النفعة لأنه لم يأخذ بماوقع البيع به فلم يحزكا لو لم يكن حيلة ثم بسط في الاستدلال لمختاره من حرمة الحيل وتقدم الكلام على الحيل في أبواب البيوع في باب مايكره من النمر وتقدم هناك أن الحيل كلها حرام عند مالك وأحمد ، خلافا للحنفية والنــافعي .

بقية نصبب شركاتي بالشفعة ، فإن كان في بقية ما يباع من الارض تمام ذلك فله ذلك، وإلا فلا شفعة له فيه ، قال الباجي : ومعنى ذلك عندي أنه إن أو في نمن الارض بالدين فإن للررثة أن يقضوا دينه من أموالهم ويتمسكوا بالارض، فإن سلبها بعضهم فمن تمسك بحظه منها له الشفعة فيها سلم سائر الورثة ، لانهم في الحقيقة بانبون وهو شريك لهم متمسك بحظه فله النفعة فيها يبع من سهام سائر الورثة وإن قصر نمن الارض عن الدين فليسُ للورثة أن يخرجوا ندر النَّن منأموالهم ويتمسكوا بالأرض فانهم فيذلك كسائر الناس فإنزادوا على مأاعطي غيرهم بالأرض اشروا الارض وإنكان بعضهم ادرامتنع بعضهم من ذلك فن زادمنهم مشرلا وارث فلاشفعة لهمع من شركه من الشركاء من أجني أو وارت، وإن لم يزيدوا على ما أعطى غيرهم فن أعطى أولا ذلك الثمن فهر أحق به، والورثة والاجتبيون في ذلك سواء ، وقال أشهب في المواذية في المتوفى محيط الدين بماله . ليس للغرماء أخذ شفعته وللورثة أخذها فإن أخذوها بمآل ألميت فللغرماء النمن والنمشل حَى يستو فو احقوقهم، فما بقى فللورثة ، وإن أحذوها بما لهم فإن كانت تساوى أكثر من الأن بيعت وقضى بالفضل دينه ، وإن لم تبلغ إلا النمن ، أو أقل لم تبع عليهم ، وقال ابن عبدوس عن سحنون لمالك فيها تفسير لم يقع عليه أشهب وكان يعجب به سحنون وبراد أصلا وقاله المفيرة قال سحنون قال مالك يبدأ بالورثة فيقال لهم ، إن قصيتم الدين فلسكم الشفعة لأن الميرات بعد الدين فإن أبوا وبيع ميرات المبت لدين فلا شفعة لحم لأن الشقص ألذى يشفع به قد بيع ولم عملكوه في مال ولا حلوا محل المبت لنبرجم من ركته ، قال المفيرة وإذا أبي الورثة أن يقضوا الدين وأحبوا أن يباع المال فإن كان فيه فضل ورثوه فلا ،شفعة لحم ولا الفرماء لأن الغرماء لإيملكون الشقص الذي تثبت به النفعة ،وهذه المسألة وإن كان فيها معي النفسير الذي قدمناه فني المسألة كلما نظرا لان الشفيع ليس له أن يأخذ بالشفعة لبييما وفي هذه المسألة أخذ الشقعين بالشفعة ليباع، وقد قال أشهب في المواذية : لو قال قاتل ليس لمن أحاط به الدين شفعته أذَّنه إنما يأخذ ليبآع في دينه ماعقبه وقال سحنون إنما ذلك لأن المفلس محجور عليه يريد والله أعلم أنه يباع عليه بالحسكم ويؤخذ له من الشفعة مافيه الاصلح له في أداء دينه ، ا هـ . وقال المرفق : لومات مفلس وله شقص فباع شريحَكان لورثنه الشفعة وهذامذهبالشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا شفعة لهم لأن الحق انتقل إلى الغرماء، ولنا أنه بيع في شركة ماخلفه موروثهم شقص فكان لهم المطالبة بشفعته كغير المفلس ولا نسلم أن التركة أننقلت إلى الغرماء بل هي للورثة ، بدليل أنها لو تمت أو زاد ثمنها لحسب على الغرماء في قضاء دينهم ، وإنما تعلق حقهم به فلم يمنع ذلك من الشفعة ، كما لو كان الرجل شقص مرهون فباع شريكه فإنه يستحق الشفعة به ولو كان

للبت دار فبيع بعضها في قضاء دينه لم يكن الورثة شفعة لأن البيع يقع لهم فلا يستحقون السفعة على أنسم وَلَو كان الوارث شريكا للمرروث فبيع نصيب المُورُونَ في دينه فلا شفعة أيضاً ﴿ نَصِيبُ المُورُوتُ انتقلَ بمُونَهُ إِلَى الوارثُ فإذا بَيْعَ فَقَدَ بِيعَ مَلَكُمُ فَلَا يُسْتَحَقّ الشّفمة على ن ، ١ م . وقال في الإفلاس حكى بعض أصحابنا فيمن مات وعليه دين هل يمنع الدين نقل التركة إلى الورثة روايتين أحدهما لايمنعه لآن تعلق الدين بالمال لايزيل الملك في حق الجانى والراهن والمفلس فل يمنع نقله فإن تصرف الورثة في التركة بيبع أو غيره صح تصرفهم ، ولزمهم أداء الدين فإن تعذر وفاؤه فسخ تصرفهم ، كما لو باع السيد عبده الجاني .

الرواية الثانية : يمنع نقل التركة إليهم لفوله تعالى . من بعد وصية يوصى بها أو دين ، فجعل التركة للرارث من بعد آلدين والوصية فلا يثبت لهم الملك قبلهما نعلى هذا لو تصرف الورثة لم يصح تصرفهم لانهم تصرفوا في غير ملكهم إلا أن يأذن النرماء لحم وإن تصرف الغرماء لم يصح إلا بإذن\أورثة . أ ه وفي الدرالختارولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى\اللورثة لمدم ملكهم، قال ابن عابدين: هذا إذا لم تنفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم ولو اختلفوا فللوصى بيعها لدينه ووصاياه ولا يلتفت إلى قولهم وجازلاحد الورثة استخلاصالعين مثالثركة بأداء قيمته إلى الغرماء لا إلى الوارث الآخر وهذًا إذا لم يكن الدين زائداً فإن كأن زائداً على النركة فلهم إستخلاصها بأداء الدين كله لابقدر تركته ، وإن كان الدين غير مستفرقة فللحاضر من الورثةُ بيع حصته لحصته من الدين إلى آخر ما بسطه وبسط السرخسي في فروع الشفمة من هذا البابُّ في باب الشفعة للريض فقال مربض باع داراً بألف درهم وقيمتها ثلاثة آلاف درهم ولا مال له غيرها ثم مات وابنه شفيع الدار فلا شفعة للابن لانه أو باعيا من أبيه بهذا النَّن لَمْ يَحِز والشَّفيع يتقدم على المشترى شرعاً في ثبوت الملك له بالسبب الذي علك به المشترى ، وقد تعذر ذلك في هذا الموضع يوضحه أما أن بأخذها بألفين كما أخذها المشترى فبكون ذلك وصية من المريض لوارثه خصوصاً إذا أخذها من يد البائع ولا وصية لوارث أو يأخذها بنلائة آلاف وذلك لايستقم لما فيه من إثبات نمن في حَنَّ النفيع ليس ذلك بنابت في حق المشترى فإذا تعذر الوجهان قاننا لا شفعة له أصلا إلى آخر ما بسطة . ثم قال الباجى هذا الباب مبنى على أن حق الشفمة موروث و به قال الشانعي ومنع منه أبو حنينة والدليل على ذلك قول النبي صلى اقد عليه وسلم : ﴿ إِنَّا الشَّفَعَةُ فَبِالْمِيْسِمِ ، ، وهَذَا عَامُ وَمَرْجِبَةِ الْمُنّ أَنْذَلك خيار ثابت لدفع الصرر عن المال فوجب أن ينتقل إلى الورثة كخيار الرد بالعب ، ا ه. وقال الموفق :

ولا في دى. من الحيوان ، ولا في ثوب ، ولا في يُر لِيس لها بياض ، إنا الثنمة فيا ينقسم ويقم فيه الحدود من الأرض . وأما مالا يصلح فيه النسم فلا شفعة فيه .

قال مالك : من اشترى أرضاً فيها شقعة لناس حضور فليرضهم إلى السلطان

ولا في شيء آخر من الحيوان)كفرس وبغل وغيرهما (ولا في ثوب) لأن هذه الأشياء كلها من المنقولات. ولا شفعة فيها ، بل من شرائط الشفعة كون المبيع عقارا كما تقدم في أول الباب السابق من شرائط الشفعة ، قال الدردير : لاشفعة في حيوانَ إلا حيواناً في كحائط أى بستان فإذا كان الحائط مشتركا وفيه حيو انآدى أو غيره مشترك بين الشركا. فباع أحدهم نصيبة من الحائط فليقية الشركا. أخذ الحيوان بالشفعة تبعاً للحائط فإن بيع منفرداً عن الحائط فلا شفعة ، ا ه . (ولا) شفعة (في بر ايس لها بياض) أي أرض وذلك لما أن من شرائط الشفعة أيضاً عند مالك أن يكون بما ينقسم كما تقدم أيضاً في بيان الشروط — وتقدم البط في مسألة البئر خاصة قريباً في أثر عثمان أما إذا كان مع البئر أرض فيدخل في شرائط الشفعة لانه يمكن قسمته إذاً إنما الشفعة فيما ينقسم ، وفي النسخ المصرية فيما يصلح أن ينقسم يعني يقبل القسمة بحيث يمكن الانتفاع به بعد القسمة والبئر ليس كذلك فلا شفعة فيه (ويقع فيه الحدود من الأرض) والأشياء التي ذكرت ليست من الارض فلا شفعة فيها ﴿ فَأَمَا مَالاً يُصَلَّمُ فِيهِ الفَسَمَّةُ ﴾ وإن كان من الارض كالبُّر (فلا شفعة فيه) و تقدم بيانذلك مفصلا فيا سبق ، قال صاحب المحلى وبه قال التلاثة الباقية والجمهور أنه لاشفعة في المنقول لما رواه البزار عن جابر مرفوعاً لاشفعة إلا في ربع أو حائط لحديث رواته ثقات قال عباض وشذقوم فأثبت الشفمة في العروض وعن عطاء ينبت في كل شيء حتى في النوب وبه أخذ بن أبي لبلي وروى البهير عن ابن عباس مرفوعاً الشريك شفيع والشفعة في كل شيء رجاله ثقات إلا أنه أعل بالإرسال ، وقد أخرج الطحاوي له شاهداً عن جابر بإسناد ولا بأس به ، ا ه . قلت وقد تقــــدم المزيد في ذلكَ في أول .

(قال مالك من اشترى أرضاً) أوغيره بما تكون فيه الشفعة ، (فيه شفعة لناس حضور) بعثم الحاء فني الصراح قوم حضور بالطم أي حاضرون وهومصدر في الاصل وقيد بالحاضرين لان الغائبين لهم الشفعة حتى يقدموا أو يعلمواكما تقدم مفصلا قريباً في شفعة الغائب (فليرفهم إلى الساطان البطمان المشترى عن الشفعة بأخذها أو تركما أو لا يكون متردداً في ذلك وعتنماً عن التصرف فيه ، لاحتمال الشفعة لاسها عند المالكية فإن الشفعة عندهم على التراخى كما تقدم في علم قال الدوير : ومالك الشفعة الشقص بأحد أمور ثلاثة بحكم من حاكم له به أو دفع تمن من .

فإن خشى أهل البت إن ينكسر مال البت قسوه ثم باعره قلبس عليهم فيه شفعة .

قال مالك : ولا شفعة عندنا في عبد ولا وليدة ، ولا بعير ولا بقرة ولا شغ ،

إنالنفيج إذا مات قبل الآخذ بها لم يخل من حالين : أحدهما أن يمرت قبل الطلب بها فتسقط وروى سقوطه بالموت عن الحسن وابن سيرين والشعبي والنخعي وبه قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأى ، وقال مالك والشافعي والعنبرى: يورث، قال أبو الحطاب : ويتخرج لنا مثل ذلك لانه خيار ثابت لدفع الضرر عن المال فيورث كخيار الرد بالعيب ولنا أنه حق فسخ ثبت لا لفوات جزء فلم يورث كالرجوع في الهبة ولانه نوع خيار جعل للتمليك أشبه خيار القبول، وأما خيار الرد بالعيب فإنه لاستدراك جرء فات من المبيع. الحال النانى: إذا طالب بالشفءة ثم مات فإن حق الشفعة ينتقل إلى الورثة قولا وإحداً لأن الحق يتقرر بالطلب ولذلك رْ يَسْقُطُ بَتَأْخِيرُ الْآخَذُ بَعْدُهُ وَقَبُّلُهُ يَسْقُطُ ، وقال القاضى: يَصِيرُ الشَّقْصُ مَلَّكُ الشَّفَيْحِ بَافْس المظالبة ولا يصم هذا فإنه لو صار ملمكا للشفيع لم يصم العفو عن الشمعة بعد طابها وقال أيضاً لو اشترى رجل شقصاً ثم ارتد فقتل أو مات فللشَّفيم أخذه بالشفعة لانها وجبت بالشراء وانتقاله إلى المسلمين بقتله أو موته لايمنع الشفعة كما لو مات على الإسلام فورثه ورثته ، أ ه . وفى الدر المختار يبطلها موت الشفيع قبلَ الاخذ بعد الطلب أو قبله ولا تورث خلافا للشافعي ولو مات بعد القضاء لم تبطل ولا يبطلها موت المشترى لبقاء المستحق ، ا ه . ذاد بن عابدين بعد قوله موت المشترى لفظ وكذا البائع ، ا ه . يعني لا يبطلها موت البائع أيضاً . (فإن خشي أهل الميت) أي الورثة (إن ينكسر مال الميت) أي يبخس وينقص ثمنه إن بات ه مشاعاً وبدون القسمة (قسموه ثم باعوه) بعد التقسم (فليس عليهم) أي عني الورثة (فيه شفعة) قال الباجي: يريد بيع الجزء من المشاع قد ينقص من ثمنه عن ثمنة لو من بالقسمة لصرر الشركة ولما يخاف من الشفعة فقد يمتنع الراغب في الملك من شرائه إذا عرف أن له شفيماً يأخذ الشفعة لأنه ليس في التعرض لشرائه إلا ثبوت العهدة عليه للشفيع ، ا ه . قالصاحب المحلى ليس عليهم فيه شفمة لأنه لاشفعة بعدالقسمة عنده بالجوار ، ا ه . يعني إذا اقتسموه لم يبق بينهم شركة والشفعة عند الإمام مالك ومن وافقه بالشركة فقط لا بالجوار ، وهؤلاء بعد القسمه لم يبقوا خلطاء بل صاروًا مجاورين فلا شفعة عليهم إذا باعكل واحد منهم حصته بعد القسمة .

(قال مالك ولا شفعة عندناً في عبد ولا وليدة) أي أمة (ولا بعير وَلا بقرة ولا شاة

۸٥

وَإِنْ خَدْى أَهُلَ اللِّيتَ إِنْ يَنْكُسُرُ مَالَ اللِّيتَ قَسَمُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَالِيسَ عَلَيْهُمْ فِيه شَعْمَةً . قال مالك : ولا شفعة عندا في عبد ولا وليدة ، ولا بعير ولا بقرة ولا شاة ،

إن الشفيع إذا مات قبل الاخذ بها لم يخل من حالين : أحدهما أن يمرت قبل الصاب بها فتسقط وروى سقوطه بالموت عن الحسن وابن سيرين والشعبي والنخمي وبه قال الثورى وإسحلق وأصحاب الرأى ، وقال مالك والشافعي والعنبري: يورث ، قال أبو الحطاب : ويتخرج لنا مثل ذلك لأنه خيار ثابت لدفع الضرر عن المال فيورث كخيار الرد بالعيب ولنا أنه حقّ نسخ ثبت لا لفوات جزء فلم يورث كالرجوع في الهبة ولانه نوع خيار جعل للتمليك أشبه خيار القبول ، وأما خيار الرد بالعبب فإنه لاستدراك جرء فات من المبيع . الحال الثاني : إذا طالب بالشفعة ثم مات فان حق الشفعة ينتقل إلى الورثة قولا واحداً لأن آلحق يتقرر بالطلب ولذلك لايسقط بتأخيرَ الآخذ بعده وقبله يسقط ، وقال القاضي: يصير الشقص ملكا للشفيع بنفس المطالبة ولا يصح هذا فإنه لو صار ملكا للشفيع لم يصح العفو عن الشفعة بعد طلبها وقال أيضاً لو اشترى رجل شقصاً ثم ارتد فقتل أو مات فللشفيع أخذه بالشفعة لانها وجبت بالشراء وانتقاله إلى المسلمين بقتله أو موته لايمنح الشفعة كما لو مات على الإسلام فورثه ورثنه ، أ ه . وفى الدر المختار يبطلها موت الشفيع قبل آلاخذ بعد الطلب أو قبله ولا تورث خلافا الشافعي ولو مات بعد القضاء لم تبطل ولا يبطلها موت المشترى لبقاء المستحق ، ا ه . زاد بن عابدين بعد قوله موت المشترى لفظ وكذا البائع ، ا ه . يعني لا يبطلها موت الباتع أيضاً . (فإن خشي أهل المبيت) أي الورثة (إن ينكسر مال آلميت) أي يبخس وينقص ثمنه إنَّ باعوه مشاعار بدون القسمة (قسموه ثم باعره) بعد التقسيم (فليس عليهم) أىعنى الورثة (فيه شفعة) قال\الباجي: بريد بيع الجزء من المشاع قد ينقص من ثمنه عن نمنة لو من بالقسمة لضرر الشركة و لما يخاف من الشَّفَعة فقد يمتنع الرآغب في الملك من شرائه إذا عرف أن له شفيماً يأخذ الشفعة لأنه ليس فى النمرض لشرائه [لا ثبوت العهدة عليه للشفيع ، أ ه . قالصاحب الحجل ليس عليم فيه شفعة لانه لاشفعة بعد القسمة عنده بالجوار ، ا ه . يعني إذا اقتسموه لم يبق بينهم شركة والشفعة عند الإمام مالك ومن وافقه بالشركة فقط لا بالجوار ، وهؤلاء بعد القسمه لم يبقوا خلطاء بل صاروا مجاورين فلا شفعة علمِم إذا باعكل واحد منهم حصته بعد القسمة .

(قال مالك ولا شفعة عندنا في عبد ولا وليدة) أي أمة (ولا بعير ولا بقرة ولا شأة

ولا في شيء من الحيوان ، ولا في ثوب ، ولا في يُر ليس لها ياض ، إِنَّا الشُّمَة فيا يقسم ويتم فيه الحدود من الأرض ، فأما مالا يصلح فيه التسم فلا شفعة فيه .

قال مالك : من اشترى أرضاً فيها شفعة لناس حضور فليرفعهم إلى السلطان

و لا في شيء آخر من الحيوان ﴾ كغرس وبذُّ رغيرهما (ولا في ثوب ﴾ لأن هذه الأشياء كنها من المنقولات · ولا شفعة فيها ، بل من شرائط الشفعة كون المبيع عقارا كما تقدم في أول الباب السابق من شرائط الشفعة ، قال الدردير : لاشفعة في حبوان [لا حيواناً في كحاتط أى بسنان فإذا كان الحائط مشتركا وفيه حيوان آدى أو غيره مشترك بين الشركاء فباع أحدهم نصيبة من الحائط فلبقية الشركا. أخذ الحيوان بالشفعة تبعاً للحائط فإن يبع منفرداً عن الحائط فلا شفعة ، ا هـ . (ولا) شفعة (فى بتر ليس لها بياض) أى أرض وذلك لما أن من شرائط الشفعة أيضاً عند مالك أن يكون تما ينقسم كما تقدم أيضاً في بيان الشروط ـــ وتقدم البسط في مسألة البئر خاصة قريباً في أثر عثمان أما إذا كان مع البئر أرض فيدخل في شرائط الشفعة لأنه يمكن قسمته إذاً إنما الشفعة فيما ينقسم ، وفي النسخ المصرية فيما يصلح أن ينقسم يعني يقبل القسمة بحيث يمكن الانتفاع به بعد القسمة والبئر ليس كذلك فلا شفعة فيه (ويقع فيه الحدود من الأرض) والأشياء التي ذكرت ابست من الأرض فلا شفعة فيها ﴿ فأما مالا يُصلح فيه النسمة ﴾ وإن كان من الارض كالبر (فلا شفعة فيه) وتقدم بيان ذلك مفصلا فيا سبق ، قال صاحب المحلى وبه قال التلالة الباقية والجهور أنه لاشفعة في المنقول لما رواه البزار عن جابر مرفوعاً لاشفعة إلا في ربع أو حائط لحديث رواته ثقات قال عباض وشذقوم فأثبت الشفعة فى العروض وعن عطاء ينبت في كل شيء حتى في النوب وبه أخذ بن أبي ليلي وروى البستى عن ابن عباس مرفوعاً الشريك شفيع والشيخة في كل شيء رجاله ثقات إلا أنه أعل بالإرسال ، وقد أخرج الطحارى له شاهداً عن جابر بإسناد ولا بأس به ، ا ه . قلت وقد تقــــدم المزيد في ذلك في أول .

(قال مالك من اشترى أرضاً) أو غيره مما تكون فيه الشفعة ، (فيه شفعة لناس حضور) بضم الحاء فني الصراح قوم حضور بالضم أي حاضرون وهومصدر في الاصل وقيد بالحاضرين لأن الغانبين لهم الشفعه عتى يقدموا أو يعلمواكما تقدم مفصلا قريباً في شفعةالغانب(فليرفعهم لل الساطان البطمين المشترى عن الشفعة بأخذها أو تركما أو لا يكون متردداً في ذلك وممتنماً عن التصرف فيه ، لاحبال الشِدْمة لاسها عند المالكية فإن الشَدْمة عندهم على الرَّاحَي كا تقدم في عل قال الدردير : وملك الشفيع الشقص بأحد أمور ثلاثة بحكم من حاكم له به أو دفع ثمن من

فإما أن يأخذوا وإما أن يسلم له السلطان، فإن تركهم فلم يرف أمرهم إلى السلطان وقد علموا باشترائه فتركوا ذلك حتى طال زمانه ثيم جاءوا يطلبون شفعتهم ولا أرى ذلك لهم كمل كتاب الشفية .

 الشفيع للشترى أو إشهاد من الشفيع بالاخذ واستعجل المشترى الشفيع بالاخذأوالنزك إن قصد الشفيع التروى ولا يمهل لذلك ، قال العسوق : قوله أو إشهاد بالآخذ ، وأما الإشهاد بأنه باق على شَفْمَتُه فلا يملحُهُ بذلك ، وقوله فلا يمِل بل إن لم يأخذ بالشفعة حالاً أو يسقطوا حالاً حكم الحاكم بإسقاطها ، والحاصل أن المشترى إذا رفع الآمر إلى الحاكم وأحضر الشفيع وقال له إما أنْ تأخذ هذا الشقص أو تسقط شفعتك ، فقال ، أمهاو بي حتى أثروي في الآخذ وعدمه فإنه لايمهل ويستمجل بالاخذ حالا أو الإسقاط حالا فإن لم يأخذ حالا أويترك حالاحكم الحاكم بإسقاط شفعته ، ا هـ . ويحتاج إلى ذلك عند مالك لقوله بأن الشفعة على النراخي ، وأما من قال أنها على الغور لايحتاج إلى ذلك لأن الشفيع إذا لم يطالبه على الغور سقطت شفعته فلم بـق الشفيع على حظ من الشفعة . (فاما أن يستحقواً) وفي نسخة فاما أن يأخذوا أي يأخذوا باستحقاقهم الشفعة عند الحاكم (وإما أن يسلم) من التسليم (له) أى للعشترى (السلمان) فاعل يسلم يعنى يمكم بإسقاط شفعته كما تقدم عن الدردير (فإن تركم) المشترى (فلم يرفع أمرهم إل السلطان) ولم يستعجل في ذلك (وقد علموا باشترائه) لأن مدار الشفوة على علم الشَّفوا. بالسِّيع (فتركوا ذلك) بعد علمهم (حتى طال زمانه) وخرج الزمان الذي كان فيه النَّفُيع الحاضرحيُّ النفمة وقد تقدم البسط فيه (مم جاءوا) بعد خروج وقته (يطلبون شفعتهم فلاأرى ذلك لحم) لأنه خرج وقندوهرالسنة على الغول المشهور المعتمدعندالمالكية كماتقدم قال الباجى، ومعنى ذلك أن من انسترى أرضأ لهاشفيع حاضر فإنهإن أراد قطعخيار الشفيعرومه إلىالسلطان فوقفه فأماأن يستحق ومعناه بإخذبشفمته وإماأن يسلم له السلطان ممناه بحكم عليه بإبطال شفعته إن لم يأخذ بالشفعة أو أراد من تأخير البَّن ماليس له وإنما برفعه إلى الحاكم لياخذأويترك ، لانالشتري يحتاج إلىالنصرف فيما اشتراه بالبناء والإصلاح فتى طال بقاء الشفيع أضرذلكبه ولا ينقطع خيار المُسترى معجلاء إِلَّا بِمَا ذَكُرَ مِن رَفِعِهِ إِلَى السَّلْطَانِ ويعجل الحُـكُمْ لِهِ أَوْ عَلِيهِ وَإِذَا وَقَفَّ الشَّفِيع بطلت شفعته . ولم يكن له القيام بها بعد هذا وإنْ أخذ بالشفعة وطلب أن يؤجَّل بالنِّن ضرب له الإمام في ذلك أجلا يومين أو ثلاثة وإن لم يضرب له أجلا فلا بأس به وعن ابن الماجشون يؤخر عشرة أيام وتحوها وعن أصبع يؤخر بقدر قلة المال وكشرته ، وبقدر عسره ويسره ، وأقصى ذلك شهر ، وهذا كله إذا أوقفه الحاكم ، أما لو أوقفه غير الحاكم فهو على شفعته حتى يوقفه السلطان أو يترك هو ، انتهى ع:صرأ . (كل كتاب الشفمة) هكذا في النسخ الهندية

كتاب الاقضية

٨Y

سالله المراجيين

ولبس هذا في المصرية وقد الحد والمنة ، وقد فرغ من تسويده في العشبي من شعبان سنة خمس وستين، وارتحل بعد ذلك هذا الحقير إلى نظام آلدين للاعتمكاف فها عل العادة المعروفة من عدة سنين ، واشتغل بعد الرجوع عنها في شوال في مسألة حادثة . مهمة متعلقة بأراضي الهند ، هل يجوز للحكومة التغلب علمها واستلابها عن ملاكها أم لا؟ فوقع لذلك التعطل في هذا الشرح بعدة شهور ، وهكذا تكون الفترات فيه مرة بعد أخرى للعوارض التي تحدث بأنواع يختلفة في كل سنة ، فإلى الله المشتكى .

كتاب الأقضة

هكذا في جميع النسخ الحمندية والمصرية غير نسخه المنتقى بكتاب الأفضية بعد الشفعة ، وفي المنتقى بعدها كتآب الفراتض والاقضية قبل الشفعة بعد كتاب الفراض . والأقضية : جمع قضاً. فني الدر المختار القضاء بالمد والقصر ، لغة الحكم ، قال ابن عابدين أصله قضاى لانه من قضيت إلا أن الياء لما جاءت بعدالالف همزت والجمع الأقضية ، و وقضى ربك ألانعبدوا إلا إياه ، أى حكم وقد يكون بمدى الفراع تقول قضيت حاجى وضربه فقضى عليه أى قتله وقضى نحبه مات، وُعدَى الإنها، والآداء قال تعالى : ﴿ وَفَصْنِنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرِ ، وَبَعْنَى الصَّنْعِ والتقدير ومنه قوله تمالى: . فقضاهن سبع سماوات ، ومنه القضاء والقدر . بحر ملخصاً عن الصحاح، وقال الدردير : هو لغة يطلق على معان عه ﴿ الفرَّخْ . ومنها الآداء كما في قضى زيد دينه ، ومُنَّها الحكم وهو المراد هاهنا والقاضي الحاكم أي من له الحكم ، وإنَّ لم يحكم بالنَّمل ، ا هـ . وأما شرعاً : فني الدر المختار هو فصل الحصومات وقطع المنازعات ، وقيل غير ذلك كما بسط في المطولات ، وقال ابن رشد: أصول هذا الكتاب تَنْحصر في سنة أبواب : أحدها معرفة من يجوز قضاؤه والناني في معرفة مايقضي به ، والنالث فيمعرفة مايقضي فيه ، والرابع فيمعرفة من يقضى عليه أو له والخامس في كيفية القضاء والسادس في وقت القضاء، اه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مكذا في جميع النسخ غير المنتق بتقديم الكتاب على النسمية وفي نسخة المنتقى بعكس ذلك .

جزء المابع

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ فوالنبر على بن إي بسكر الهندي المشتري بلاشة بخديد المافظين المبلين: العراق وارجم

النئاشر **دا والكناب** نبيعت . لينان

عن ابن عر أن الذي وتطبيع على البقيع للخيل فقلت له لخيله قال الله المبايد . رواه أحمد وفيه عبد الله الممرى وهو نقة وقد ضمنه جماعة . وعنه قال حمى الذي صلى الله عليه وسلم الربنة لابل الصدقة . رواه الطبراني في السكبر ورجته رجال الصحيح . وعن أني هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحمى إلا لله ولرسوله . رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح ، ورواه البرار وقال لا يروى عن أي هريرة إلا بهذا الاسناد .

﴿ باب الشفعة ﴾

عن سمد بن مالك قال قالرَسُول أنه وَ اللَّهِ الحَارِ أَحَقَ بَسَقِيهُ (١) روا الطبر أني في الاوسط وفيه عبد الكريم أبو أمية وهو ضعيف . وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحار أحق بسقيهما كان . رواه الطبراني في الأوسط وفيه

(١) السقب في الاصل: القرب.

عبيد بن كثيرالبَّار وهو متروك وعن أبي رافع أنه باء قطعة أقطعه إباها رسول الله صلى الله عليه وسلم عند دار سعد برخ أبي وقاص بثانية آلاف درهم قال وكان رجل قد سبقه بها قبل فأعطاه بها عشرة آلاف درهم فأبيت أن نبيعً منه فقال أبو رافع إني سمعت رسول الله وَيُطَافِّقُ يقول أهل الركح^(١)احق بركجهم. وكان سعد أسقب _ قلت هو في الصحيح بغير الفظه _ رواه الطبر الى في الاوسط وفيه البراهيم بن على بن حسن الرافعي وثقه ابن ممين وضعفه البخاري وجماعة . وعن يزيد أبن الاسود قال أنشدت رسول الله صلى الله عليه وسلم من شعر أمية بن أبي الصلت مائة قافية كلما مررت ببيتقال هيه وسمعته يقول فيمجاسدنك الجار أحق بسقيه . زواد الطبراني في الـكبير وفيه خالد بن يزيد الاموى وهومتروك ونسب إلى الكذبووثقه ابن حبان وذكره في الضعفاء وقال ينفرد عن النقات بالموضوعات على أن هذا الحديث قد صح من غير طريقه . وعن عبادة بن الصامت قال قضي رسول الله صلى الله عليــه وسلم بالشفعة بين الشركاء . رواه الطبراني في الــكبير واسحاقً لم يدرك عبادة . وعن ابن عمر أنرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة في كل مالم تقع الحدود فاذا وقعت الحدود فلاشفعة . روامالطبراني في السكبيروفيه عبد الرحمن بن عبدالله الممرى وكان كذابًا · وعن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليــه وسلم اذا وقعت الحدود فلاشفعة. رواه الطبراني في الــكبيروفيه " عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضميف وقد وثق. وعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبي على شفعته حتى يدرك فاذا أدرك انشاء أخذ وانشاءترك . رواه الطبراني في الصغيرية لأوسط وفيه عبداللُّهن بزيم وهوضعيف. وعن انس أن النبي ﷺ قال لاشفعة لنصراني . رواه الطبراني في الصغير وفيه نَايِل بن نجيح وثقه أبو حاتم وضعفه غيره .

﴿ باب مقدار الطريق ﴾

عن جابر قال قال رسولً وَيَتِيْكُ حد الطر بق سبعة أذرع . رواه الطبراني في

⁽١) الركمع بالضم : ناحية البيت من ورائه ، وربحًا كان فضاء لابناء فيه .

وسا قال هذا قال أشهد أن عائشة حدثة فى بهذا عن رسول الله وتتنيخ وأشهد أب عائشة ما كذبتنى. رواه كه الطبرانى فى الأوسط باسنادين فى أحدها عصام بن داود بن الجراح قال الذهبى لينه أبو أحمد الحاكم وبفية رجاله نقات، وفي اسناد الاخر راو كذاب. وعن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله وتتناخ من أحيا أرضاً مينة فهى له وليس لعرق خالم حق. رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه مسلم بن خالد از يحيى وتقه ابن معين وغيره وضعنه أحمد وغيره. وعن أم سلمة أنها كانت فيجاءت زينب المرأة عبدالله بن مسمود فجعلت تكامنى وأكامها ورفعت بصرى اليها فيجامت زينب المرأة عبدالله بن منافعين مقال هدا كا صنعت المرأة عبان بن مناهون لم يسعها فجعلت الشكوضيق المسكن فقال هدا كا صنعت المرأة عبان بن مناهون لم يسعها مازلت حي نزل على رأسها فقال رسول الله عليه وسلم كذاك من اخطخطة مازلت من الطبرانى فى الكبروفيه قيس بن الربيع وتقم معية وغيره وضعنه ابن معين وغيره رواه الطبرانى فى الكبروفيه قيس بن الربيع وتقم شعبة وغيره وضعنه ابن معين وغيره والسب الحيى ك

عن ابن عمر أن الذي وتطليقي عمل المقمع للخيل فقلت له لخيله قال الا لخيل المسلمين . رواه أحمد وفيه عبد الله الممرى وهو ثقة وقد ضمغه جماعة . وعنه قال حمى الذي صلى الله عليه وسلم الربذة لابل الصدقة . رواه الطبر الى فى السكبير ورجاله رجال الصحيح . وعن أبى هويرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحمى إلا لله ولرسوله . رواه الطبر الى فى الأوسط ورجاله رجال الصحيح ، ورواه البرار وقال لا يروى عن أبى هريرة إلا بهذا الاسناد .

﴿ باب الشفعة ﴾

عن سعد بن مالك قال قالرَسول الله وَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

(١) السقب في الاصل: القرب.

عبيد بن كثير النار وهو متروك وعن أبي رافع أنه باء قطعة "قطعه إياها رسول الله صلى الله عليه وسلم عند دار سعد برس أبي وقاص بثمانية آلاف درهم قال وكان رجل قد سبقه بها قبل فأعطاه بها عشرة آلاف درهم فأبيت أن نبيهمُ منه فقال أبو رافع إنى سمعت رسول الله وَيُطَائِعُو بقول أهل الركح^(١) حق بركحهم وكان سعد أسقب قلت هو في الصحيح بغير الفظه _ رواه الطبر أبي في الاوسط و فيه ابراهيم بن على بن حسن الرافعي وثقه ابن ممين وضعه البخاري وجماعة . وعن يزيد أبن الاسود قال أنشدت رسول الله صلى الله عليه وسلم من شعر أمية بن أبي الصلت مائة قافية كلما مررت ببيت قال هيه وسممته يقول في محاسه ذلك الجار أحق بسقبه . رواه الطبراني في السكبير وفيه خالد بن يزيد الاموي وهومتروك ونسب الى الـكذبووثقه ابنحبانوذكره في الضعفاء وقال ينفرد عن الثقات بالموضوعات على أن هذا الحديث قد صح من غير طريقه . وعن عبادة بن الصامت قال قضي رسول الله صلى الله عليــه وسلم بالشفعة بين الشركاء . رواه الطبراني في الــكبير واسحاقًلم يدرك عبادة . وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فى كل مالم تقع الحدود فاذا وقعت الحدود فلاشفعة . رواءالطبراني في الكبيروفيه عبد الرحمن بن عبدالله الممرى وكان كذاباً · وعن زيد بن ثابت قال قال مم ل الله صلى الله عليــه وسلم اذا وقعت الحدود فلاشفعة. رواه الطبراني في الكبيروفيه عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف وقد وثق. وعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبي على شععته حتى يدرك فاذا أدرك انشاء أخذ وانشاءترك . رواه الطبراني في الصغير الأوسط وفيه عداللين بريبوهوضيف. وعن انس أن النبي مَيُطَالِيَةٍ قال لاشفعة لنصراني . رواه الطبراني في الصغير وفيه نايل بن نجيح وثقه أبو حاتم وضعفه غيره .

﴿ بِأَبِ مقدار الطريق ﴾

عن جابر قال قال رسول ويتيالي حد الطربق سبعة أذرع . روا. الطبراني في

⁽١) الركح بالضم : ناحية البيت من وراثه : وربحاً كان فضاء لابناء فيه .



للِشيخ الإمامِ شِهابِ لِدِين أَبِي عَبداِ مِتَّدِيا قُوتِ بِعَبْ اِلسِّه الحِمَوي الرّومِي لبغن بَادِي

> دار صادر سوت

وخاه معجمة مضبومة، وراه مفترحة مشددة، وهاه :

وهو اسم مركب معناه باء أردشير ، وأردشير ملك

من ملوك النوس ؟ وهي من أجــلُ "كور غارس ؟

ومنها مدينة شيراز ولجور ولخبر ومستشد

والصيمكان والبرعان والحوال وسيراف وكام فيروز

وكازرون ، وغير ذلك من أعيان مندن درس ؛

ةَ لَ الْبِشَّارِي : أَرِدَشْيَرِ خُرُّهُ كُورَةً فَدَيَّةً ، رسب

نمرود بن گنعان ثم عبرها بعده سیراف بن قارس ،

وأكثرها ممند على البحر ، شديدة الحر كثيرة الثمار ،

قصيتها سيراف . ومن مدنها : جُور ومينسد ونائن

والصيمكان وخبر وخوزستان والغندجان وكركان

وشيران وزيرباذ ونجيرم ؛ وقال الاصطغري :

أردشير خر"، تلي كورة اصطغر في العظم ، ومدينتها

جُور ، وتدخل في هذه الكورة كورة فَتُنَاخُرُ ۗ هُ ؟

وبأردشير خر". مُدن مي أكبر من جور ، مثل

شيراز وسيراف، وإنما كانت جور مدينة أردشير خرُّه،

لأن جور مدينة بناها أردشير ، وكانت دار مملكته،

وشيراز وإن كانت قصة فارس، وجا الدواوين ودار

الإمارة ، فإنها مدينة محدثة ، بُنيت في الإسلام .

أَرْدُهُمُثْتُ : بضم الدال المهملة والميم، وحكون الشين

المعجمة ؛ وتاء فوقها نقطتان : اسم قلعة حصينة قرب

جزيرة ابن عمر ، في شرقي دجلة الموصل ، على حبل

الجوديُّ . وهو الآن لصاحب الموصل ، ونحنها دير

الزعفران ، وهي قلعة أيضاً ؛ وكان أهل أردمشت

قد عَصَوا على المعتضد بالله وتحصنوا ما ، حتى قصدها

بنفسه ونزل عليها ، فسلمها أهلها إليه فخرَّها ، وعاد

راجعاً . وهي التي تعرف الآن بكواشي ، وليس لها

كبير رستاق ، إنما لها ثلاث ضاع ؛ فنقال : إن

المعتضد لما افتتحها بعد أن أعبت أصحابه، وشاهد قلة

دخلها ، أمر بخرامها ؛ وأنشد فيها :

أمل العلم في كل فن

أَوْد سُتَنَانُ : بالفتح تم السكون، وكسر الدال المهلة، وَلَكُونَ الَّذِينَ الْهُمَلَةُ ، وَتَوَ مَثَنَّاةً مِنْ فَوْقَهَا ، وأَلْفَ ، ونون ؛ قال الإصطغرى ؛ أردستان مدينة بين قاشان وأصبهان ، بينها وبين أصبهان ثمانية عشر فرسخاً ، وهي على فرسخين من أزُّوارة ، وهي على طرف مَفَازَةً كُرُّ كَنْكُوهُ ، وَمِنْأُوْهَا آزَاجٍ ، وَلَمَا دُورُ وبسانين نزهات كبار؛ وهي مدينة علمها سور ، ولها حصن في كل محلَّة ، وفي وسط حصن منها بَيت ُ نار ؛ مقال إن أنوشروان ولديها ؟ وبها أبنية من بناه أَوْشَرُوانَ بَنْ قُنْبَاذُ ، وأَهْلُنُهَا كَائْتُهُمْ أَصْحَابِ الرأِّي ، ولمم رسانيق كثيرة كبار ، وتُرْفُع منها النباب الحسنة انخبيل إلى الآفاق؛ وبنسب إليَّها طائفة كثيرة من أهــل العلم في كلُّ فن " ؛ سهم القاضي أَبُو طاهر زيد بن عبد الوهاب ب عبيد الأر دستاني الأدب الثاعر ، قدم نيسابور وسمع من أصحاب الأصم ، روى عنه عبد الغافر الغارسي ، وذكر. في صلة تاريخ نيسابور . وأبو جعفر محمد بن ابراهيم بن داود ان سلمان الأردستاني الأدب ، حدث عن محسد ابن عُبِيد النهركة يُتري وغيره ، وكتب عنه أحمد بن محمد الجَرَّاد بأصبهان ، ومات في ذي القعدة سنة ١٥٥ . وأبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن بابوَيْه الأردستاني نزيل نيسابور ، نوفي سنة ٢٠٩ .

أَوْ وَشَاطاً : في كتاب الفتوح: وسار حبيب بن مسلمة من أرجيش فأنى أردشاط ، وهي قرية القِرْمِز ، فأجاز نهر الأكراد ، ونزل مرج كبيل .

أو دشيوخو"ه: بالنتج ثم السكون ، وفتع الدال المسلمة ، وكسر الشين المعجة ، وياه ساكنة ، وراء ،

إنَّ أَبَا الوَّ بُر لَصِعِبِ المُقْتَنَصُّ وهو إذا خُصُلُ ربِحٍ في قَفَصُّ

ثم أعاد بناهما بعد أن خربها انعتضد ناصر الدونة أبر تقلب أحمد بن حمدان ، وهي في عصرةا عامرة في منكة صاحب الموصل، وهو بدر الدين للوائر، مملوك نور الدين (أرسلان شاه) بن مسعود عز الدين بن قلطب الدين بن كرنكي .

الأردن : بالضم تم السكون ، وضم الدال المهسنة ، وتشديد النون ؛ قال أبو على : وحكم الهمزة إذا لحقت بتات الثلاثة من العربي أن تكون ذائدة حن تقوم دلالة تخرجهما عن ذلك ، وكذلك الهمزة في أسكفة والأشراب ؛ والأردن : امم البلد وإن كن معربات ؛ قال أبو تعلل أحد بني ربيعة ان قريد مناة بن تمم :

حَنْنَ قَلُومِي أَسَى الأَرْدُانَ } حِنْنِي فِنَا الْطِلِيْنِ إِنْ تَبَوْشِي } حَنْنَ الْمَعَلِيْنَ وَالْ تَبَوْشِي } فِي خَرْعَبِهِ أَجْنَ مُسْتَجِنَ } فِي خَرْعَبِهِ أَجْنَ مُسْتَجِنَ } في كنزع الواحي الشن

قال أبو على : وإن شنت جعلت الأردان مشل الأبليم ، وجعلت الثنيل فيه من باب سَبِسَب ، حي إلك تجري الوتنف ، ويتقرق هذا أن يكثر عيثه في الثافية غير مشدد ؛ نحو قول عدى بن الرقاع العامل :

لولا الإله وأهــل الأردان اقتلـــِـت نار الجناعة ، يوم المرج ، نيوانا

قالواً : والأردن؛ في لغة العرب النُّعاس ؛ قال أَبَّاق

الزبيري :

وقد عَنكتي نعبة الأردنة ، وموهب مبررين المحين

هكذا يقول التعويون : إن الأودن النعاس ؛ ويستشهدون جذا الرجز، والظاهر أن الأردن الشداد والفلية فإنه لا معنى لتوله وقد علتني الهسة الأردن؛ قال ابن السكتيت : ولم يُبسم منه فعل وقال : ومنه ُسِي الأُردن اسم كورة؛ وأَهل السير يقولو^ن : إِنْ الأُردن وفلسطين ابنا سام بن ادم بن سام بن نوح ' عليه السلام ، وهي أحد أجناد الشام الحبسة ، وهي كورة واسعة منها الغور وطبرية وصور وعكتا وما بين ذلك؛ قال احمد بن الطيب السرُّ خسى الفيلسوف: هما أردُونَان ، أردنُ الكبير وأردن الصغير ، فأما الكبير فهو نهر بصب إلى أبعيرة طبرية ، بنه وبين طهرية ، لمن عَبِسَرَ البحيرة في زَّوْرَق، اثنا عشم ميلاً ، تجتمع فيه المياه من جبال وعبون فتجري في هـذا -النهر ، فتسقى اكثر ضياع جند الأردن مما بلي ساحل الثام وطريق صور، ثم تنصب تلك المُساء إلى البعيرة التي عنــد طبرية ؛ وطبرية عــلي طرف جبل ُبُشرِف على هذه البحيرة ، فهذا النهر أعنى الأردن الكبير ، بينه وبـ بن طبرية البحيرة ؛ وأمــا الأردن الصفير فهو نهسر بأخذ مسن مجيرة طبرنة وبمرتحو الجنوب في وسط الغُور ، فيسقى ضياع الغود ؛ وأكثر مستغلثتهم السكر ، ومنها نجمل إلى سائر بلاد الشرق ، وعليه 'قرى كثيرة ، منها : بَيْسَانُ أَ وقَبَرَ اوَأَرْبُحَا وَالْعُوحَاءُ ، وَغَيْرِ ذَلْكُ ؛ وَعَلَى هَذَا النهر قرب طبرية قنطرة عظيمة ذات طاقات كثيرة تزيد على العشرين ، ويجتمع هذا النهر ونهر البرموك فيصيران نهراً واحداً ، فيَسقي ضياع الغور وضياع

ولو حادفتُهُن على أسيس

وقال أن البكت في تقلير قول عدي ن الرقاع :

قد حاتى الوليمة يوم أُسَيِس

أَسْمِسُ : بِالْمُتَعِثْمُ الكِسْرِ ، وَبِهُ عَاكِنَهُ ، وَعَيْنَ أُخْرَى : ــ

أُسَمَلُهُ : بِنفظ التصغير : ماة بالقرب من اليامة ، عن

ان أبي حفصة ، لبني مالك بن امرىء القبس ، وأسيلة -

أَيضاً : ماءَة ونخل لبني العنبو بالهامــة ، عن الحفصى

أَيْضًا ؛ وقال نصر : الأُسيلة مالا بِ نخل وزُدع في ا

قاع بقال له الجنشجانة يزرعونه،وهو لكعب بن العنبر

أَسْبُوتُ : بالفتح ثم السكون ، وباه مضومة ، وواو

ساكنة ، وتاه مثناة : جبـل قرب حضرموت مطلُّ

على مدينة مرباط ينبت الدادي الذي يصلح به النبيذ،

وفيه يكون شجر الليان، ومنه كيميل إلى جميع الدنيا

ولا يكون في غير. قط ، بينه وبين عُمَان ، على ما

أُسْمُوطُ : بوزن الذي قبله : مدينة في غربي النبل من

نواحي صعيد مصر، وهي مدينة جليلة كبيرة، حدثني

بعض النصاري من أهلها أن فيها خيساً وسعيد كنيسة

أَسَنْسَ : مَاءٌ فِي شَرِقِ دَمَثْقَ .

ابن عبرو بن تميم .

بعشر، فيا غشى وياً ا

وخافة ، إذ وردن بها أوراودًا

هل يُلقبني إلى دباع أبي ال حيش خطار التعوير ، أو غَرو .

وسين أسوان والعراق 'زها رعة ، ما نفسها نظرُهُ

وقد نسب إلى أسوان قوم من العلماء ، منهم : أبو عد الله محمد بن عد الوهاب بن أبي حاتم الأسواني حدث عن محبد بن المتوكل بن أبي السرى ، دوى عنه أبو عوانة الإسفراييني وأبو يعقوب إسحاق بن إدريس الأسواني من أهل النصرة ؛ كان يسوق الحديث ؛ والناض أو الحسن أحمد بن على بن إبراهيم بن الزبير العباني الأسواني الملق بالرشيد صاحب الشعر والتصانف، ولى ثغر الإسكندرية وقُمُتل ظلماً في سنة ٦٣٣ . كذا نسبه السلني وكتب عنه ، وأخوه الهذَّب أبو محمد الحسن بن على كان أشعر ً من أحيه

وهو مصنف كتاب النسب ؛ مات سنة ٦١ ، وأبو الحسن فتير بن موسى بن فتير الأسواني حـــدث عصر عن محمد بن سنبان بن أبي فاطبة ، وحدث عن أبي حنف فحزم بن عبد الله بن فتُحْزُّمُ الأُسُوائي عن الشافعي نجكانا ، حدث عنه أبو بكر محمد بن ببراهم ابن المقري الأصبهاني في معجم شيوخه .

أَسْبُودِ الحمينِ : كسر الحاء المهملة والقصر : حيل في قول أبي عميرة الجُـر مي :

ألاما لعَن لا تَرَى أَسُو د الحمي، ولا حَمَلُ الأوشال إلا استُهَلَّت

'دموعي جُرَات من مقلنيَّ فدرات

يَدُ الشُوق في الأحشاء، حتى أحز ألنَّت:

أَسُو َهُ الدُّم : اسم جبل ؛ قبل فيه :

أَسْوَهُ الهُشَارِيَّاتِ : بضم العينِ المهلة ، وشين معجبة ، وألب ، وراء ، وباء مشددة ، وألف ،

وتاه مثناة : حِيل في بلاد بكر بن وائل ، كانت به وقعة من وقائع حرب البِّسُوس؛ وكانت الدائرة فه عـلى بكر ، وقائل سعد بن مالـك بن ضبيعة وحباعة من وجوههم.

أَسُو دُ العَانِينِ : بلنظ العبن الباصرة: جبل بنجد يشرف على طريق البصرة إلى مكة ، أنشدَ القاليُ عن ابن ا ادر أند عار أبي عثمانًا :

> إذا زال عنكم أسوكة العن كنتم كراماً ، وأنتر، ما أفام ، ألا أُمُّ

والجبل لا يغيب ؛ يقول : فأنتم لئام أبدآ .

أَسْهُ و النَّسا : النَّسَا عرق يستبطن الفَخِذَ : جبل لبني أبي بكر بن كلاب مشرف على العكلية .

الأَسْوَوَ * بنتم الواو : من مياه الضاب، بينه وبين الحمي من جهة الجنوب ثلاث ليال بواد يقال له ذو الحداثر، ذكر في موضعه.

أُسْتِيْس : بالضم ثم الفتح ، وياه ساكنة ، وسين أخرى ، تصغير أس" : موضع في بلاد بني عامر بن صعصعة ؟ قال أمرؤ القيس :

> فلو اني هلكت ُ بأرض قومي لقلت ُ الموت ُ حق ً لا خلودًا ولكني هلكت بأرض قوم ، بعيداً من بلادم ، بعيداً بأرض الروم لا نَـــَبُ قربب · ،

> ولاً شَافُ فَيُسدو ، أو يعودًا أعالم 'ملك قبصر كل يوم '

وأحدر بالمنة أن تعودا

النصاري، وهم بها كثير؛ وقال الحسن بن إبراهيم المصري: أسيوط من عبل مصر وبها مناسج الأرمني والدبيقي المثلث وسائير أنواع السكثر لا كخلو منه بلد إسلاميُّ ولا جاهليُّ ، وبها السفرجل تزيد في كثرته على كل بلد، وبها يُعمل الأُفيون، يُعتصرُ من ورق

قيل ، ثلاثمائة فرسخ .

الأسنوكة : قال عرَّام بن الأصبغ : مجلمًا وبطن نخل حيل بقال له الأسود لصفه نجديٌّ ولصفه حجازيٌّ ، وهو جبل شامخ لا نبت فيه غير الكلا نحو الصُّلْمُــان والعُضُورِ .

غَنْدُنَا وْمَانَا بِاللَّوْكِي ثُمَّ أَصْحَتْ براق اللوى ، من أهلها ، قد تخلُّت

وقلت ُ لسلام بن وَهُب ، وقد رأى

وشدمي بيئر دي حُشُورَة ضَبَلَت بها

ألا قاتلَ الله اللوي من تحلَّة ، وقاتل دنيانا بها كيف ولئت

· نبطر خليلي هــل ترى مــن ظعائين رحكن ،بنصف الليل،من أسوّد الدم?

ماب المموة والشين وما يليهما

الأشاءة ': بالفنح ، وبعد الألف هنزة مفتوحة ، وثاه التأنيف : موضع ، أظنه بالبامة أو ببطن الرممّ ؛ قال زياد بن مُنقذ المُدَوي :

> يا لين شعري عن جَسَيّ مُكَشَعَةً ، وحيث تُسنى من الحَسَّاةُ الأَطْلُمُ

> عن الأَثْوَة هل زالت تخارمُها ، أم هل تغيرَ من آرامها إرَمُ ?

قالوا: المثاةة الجص الوائداة في الأصل صفار النخل و وقال إسميل بن حداد : الأساةة هنزته منقلة عن الساء لأن تصغيره أثني اوقد رق ابن حيثي هذا وأعظمه اوقال: لبس في الكلام كلمة فاؤها وعينها هنزان ولا عينها ولامها أيضاً هنزان بل قد جاةت أامة وأجاء وأخبرني أبو علي أن محمد بن حبب حكم وأساءة إلى أبها فكالة الالاكم هميزة المقام ألاة في الم علم أثاقة إلا وهم الاية فن كر أبو بكو بحمد بن السري فيا حدثني به أبو عن عبد إلى أبداً عنه أبانة من ذوات الياء من أبيت فاطلاعته أبائة م على فيها ما على عياية وطلاة وعطاية وعاية وعاية وعطاية وعلاية وعطاية وعطاية وعلاية وعطاية وعطاية وعطاية وعطاية وعطاية وعلية وعطاية وعطاية وعطاية وعطاية وعلية وعطاية وعلية وعطاية وعطاية وعلية وعطاية وعلية وعطاية وعطاية وعلية وعطاية وعطاية وعلية وعطاية وعلية وعطاية وعلية وعطاية وعطاية وعلية وعطاية وعطاية

حتى صر"ن عناءة وصلاة وعطاءة في قول من همز ، ومن لم يهنز ، أخرجهن على أصوخن وهو القباس اللغوى ، وإنما حَمَلَ أَبَا بِكُو عَلَى هَذَا الاعتقاد فِي أَبَاءَهُ أَنْهَا مَنِ الياء وأصلها أبانة المعنى الذي وجده في أباءً: من أبت وذلك أنَّ الأباءة هي الأجبة وهي القصبة ؛ والجمع منها وبين أبيت أن الأجمة متنعة با يُنبِت ' فيها من القَصَب وغيره من السلوك والتصرف ، وخالفت مذلك حكم البَراء والبَراز وهو النَّقيُّ من الأرض، فكأنها أَبِّتُ واستنفتُ على سالكها فمن همنا حَمَلُهُ عندى على أبلت ، فأما ما ذهب إلىه سيبوبه أناً _ ألاءة وأشاءة بما لامه همزة، فالقول فيه عندي أنه عدل بها عن أن يكونا من الناء كعبَّاءَة وصلاءة وعطاءة لأنه وجدهم بقولون عباءة وعباية وصلاءة وصلابة وعطاءة وعطاية فيهن على أنها بُدَلُ السِاء التي ظهرت فيهن لاماً ، ولما لم يسمعهم يقولون أشاية ولا ألابة ورفضوا فيهما الياء البتة دلُّ ذلك على أن الهمزة فيهما لام أصلة غير منقلة عن واو ولا ياء ، ولو كانت الهمزة فسهما بدلاً لكانوا خلقاء أن يظهروا ما هو بدل من السندلوا به عليهما كما فعلوا ذلك في عاءة وأختبها ، وليس في ألاءة وأشاءة من الاشتقاق من الياء ما في أباءً من كونها في معنى أبيــة ، فلهذا

أَشَابَة : موضع بنجد قربب من الرمل ·

بنطقوا فيها بالياء .

الأشافي؛ : بلنظ جمع الإشنقى الذي 'مجرز بـ : واد في للاد بني شيبان ؛ قال الأعنسَى :

حاز لأبي بكر أن تزعم أن همزنها من الياء وإن لم

أمِنْ جِلِ الأمرارِ صُرَّت خِياسُكِم على نبلٍ أنَّ الأشافيُّ حالُنُّ ? هذا مثلُّ ضربه الأعشى لأنَّ أهل جبل الأمرار لا

يرحلون إلى الأشافي يَنتجعونه لبعده إلا أن 'مجديوا كل الجدّب ويبلغهم أنه مُطرّرَ وسال .

أَثْنَاقِيلِ : كَأَنْهُ جِمِعَ أَسْتُمَرَ نَحْوِ أَحْرِضَ وَأَحَارِضَ : جِبَالَ بِينَ مُكَةً وَالْدِينَةَ وَقَدْ أَرُويَ بِضِمِ أُولَهُ ؛ وَأَنْشُدُ أَنْهِ الحَمْثُ الْمُؤْلِّذِي لِحُرَّانَ الْغُوْلَا :

> عُقابِ عَقَنْبَاهُ أَرَّى مِن حَذَارِهَا ثَعَالِبُ أَهُوَى، أَوْ أَشْتُو تَضَبِّعُ

الأشامان : بنفظ النثنية : موضع في قول ذي الرُّمة :

وإن ترشيف من خوقه، منزلة، ماة الصبابات من عينيك مسجوم كأنها ، بصد أحوالو منفين لها بالأسامين ، كيان فيمه تسهيم،

أشاهم : بالضم ، ويقال أشاهن بالنون : موضع في -شعر ان أُحْمَرَ .

أَمْنَهُورَة : بالفم ثم السكون ؛ وضم الباء الموحدة ، وواو ساكنة ، وراه ، وهاه : ناحية بالأندلس من أعال الطبطة ؛ ويتولون : أشبورة من أعال إستيجة ، ولا أدري أهما موضعان يقال لكل واحد منهما أشورة أم هو واحد ?

أُشْبُلُونَةً ؛ بِرَنَ الذِي قِبلَه ؛ إِلاَّ أَنْ عَوَضَ الرَاءُ نِنَ ؛ وهي مدينة بِالأندلس أَبضاً بقال له الشُبُونَة ؛ وهي متصلة بشترية بؤلاندلس أبضا البحيط بوجه على ساحلها العنبر الغائق ؛ قال ابن حوقل : هي على مصّب غير شترية إلى البحر؛ قال : ومين فم النهر وهو المعدن إلى أُشْبُونَة إلى شُتْرَةً يومان ؛ وينسب إليها جِماعة منهم : أبو إسحاق إراهم بن هارون بن خلف بن عبد الكريم بن سعيد المصودي من البوير

وبعرف بالزاهد الأسبوني ؛ سبع عمد بن عبد الملك ابن أبن وقام بن أصبغ وغيرهما ؛ وكان ضابطاً لمسا كتب تقة ؛ نوفى سنة ٣٦٠ .

إشاسلية: بالكسر في السكون، وكسر الناه الموحدة، ويه ساكنة ، ولام ، وياه خيفة : مدينة كبرة عظمة وللس بالأندلس النوم أعظم منها تأسس حمثص أَنفأً ، وبها قاعدة ملك الأندلس وسريره ، وبها كان ينو عَبَّادٍ، ولقامهم ما خربت قارطته، وعنها متصل يعمل لبلة وهي غربي قرطبة بينهما ثلاثون فرسختًا ، وكانت قدماً ، فها يزعم بعضهم ، قاعدة ملك الروم وجاكان كرسهم الأعظم وأما الآن فيو بطلطلة . وإشبلة قريبة من البحر يطل عليها جبل الشرَّف؟ وهو جبل كثير الشحر والزيتون وسائر الفواك ، وبما فاقت به على غيرها من نواحي الأندلس زراعــة التطن فإنه مجمل منهما إلى جميع بلاد الأندلس والمغرب، وهي على شاطئءنهر عظم قريب في العظم من دجلة أو النيل ، تسير فيه الراكب المثلة ، يقال له وادي الكبير ، وفي كورنها مُدُن وأقالم نُـذُكر في مواضعها ، ينسب إليها خلق كثير من أهل العلم · منهم : عبيد الله بن عبر بن الحطاب الإشبيلي وهو قاضما ؛ مات سنة ٢٧٦ .

أُشْنَابَد بِرَّة : بالفم ثم السكون، وتأمننا: ، وألف، وباء موحدة منتوحة ، ودال مكسورة ، وياء ساكنة ، وزاي ، وهاء : كمانة كبيرة بسرقند منصلة بباب كسانا ؛ ينسب إلبها جماعة ويزيدون إذا نسبوا إلميها كافاً في آخرها ، فيقولون : أشابديزي ؛ منها : أبو الفضل عميد بن الحيم الكفل بي عصيد بن الحيم الأشابديزي السيرقندي كان منكراً من الحديث ، ودى عن عبد أنه بن عبد الرحين الدادي ؛ توفي

وَيُمْنَنُ : بالفتح، وآخره نون: موضع بين نَبَالة وجُرَسَ من مخاليف البس . وتَيْمَنُنُ أَيضًا : هضة حمراً في ديلر محادب قرب الرابَلاءَ ؛ قال الحكم الحضري . الخضر محدب :

أَنكَاكُ ، والعينَ 'يُذَّري دمعُها الجَّزَعْ'،

بنعف نبين مصطاف ومرتبع الربع أذبالا ، وغيرا ما حرات به الربع أذبالا ، وغيرا ما مراتبع أو أخبات الملها ، النبيع وأخبات المساد من الما المشبع وأضعت بنيشن أجاد مم المشبع وقال ابن السكيت في قول محودة وأنت عليه بلكلا كنت أقدرا تعلق بواد من كراه مضلة ، فعال سلس أن أهاب وأحمرا وتحرا على أن أهاب وأحمرا وقد عبار دونها ، وقد جاورت عبا بنيسن أن أماب وأحمرا وقد عبار دونها ، وقد جاورت عبا بنيسن أن أمن تمرا وهذا عبال المبرس في شق البن تم

وَطَلَةَ الْجَرَّمِي :
ولناً وأيت النوم يدعو 'مقاصاً ،
ويقطع ميتي 'فقرَّة النعر حاثر'
'نَجُوْت' نجاة ليس في، وتيرة،
'كأشي 'عقاب' دون نيسَنَ كاسر'
وتيسَنْ ذي ظلال : واد إلى جنب شدّك في قول

لأن تَباء قبل وادى القرى ، وهذه المواضع بالسن ؟

وقيـل : تَيمَنُ أَرض بين بلاد بني تميم ونجران ،

والقَوْلان واحد لأن نجران قرب جُرَّشَ ؛ قال

بعضهم ، والصعيح أن بعالية نجد ؛ قال لبيد بذكر البّر"اض وفتك بالرّحتال ، وهو 'عرّو"، بن ربيعة بن جعفر بن كلاب بهذا الموضع وهاجت حرب" الفجار :

وأبلغ إن عرضت بني كلاب وعامر ، والحطوب لها حوالي بأن الوافد الرّحــّال أمـــى مقيماً ، عند تَبِينَ ذي ظلال

تعنَّاتُ : كَأَنه جِمع تُنَّةُ مِنَ النَّواكُهُ : فرضة عـلى عِرِ الشَّامِ قَرْبِ المُصْفَةِ ، تَجَهَّزُ مَنْهَا المراكب بالحشب إلى الديار المصرية ؟ وقد سيًّاها أبو الوليد بن الفرض مدينة فقال في تاريخ إبراهيم بن على بن محمد بن أحمد الدبلمي الصوفي الحراساني : قال كي أبو القاسم سهل بن إبراهيم: سألت أبا إسحق الحراساني عتن خلفه بالمشرق فمن لقمه ورآه فذكر حساعة ثم قال : وبمدينة التينات أبو الحير الأقطع واسبه عَبَّــاد بن عبد الله ، كان من أعيان الصالحين ، له كرامات ، سكن جبل البنان، وكان ينسج الخوص بيده الواحدة، ولا يُددى كيف بنسجه ، وكان تأوي إليه السباع وتأنَّسُ به ، ويذكر أن ثغور الشام كانت في أيامه محرومة حتى مضى لسبيله، حكى عنه أبو بكر الزابي، وكان ابنه عسى بن أبي الحير النباتي أيضاً من الصالحين ، حكي عن أبيه وحكي عنه أبو ذر عبد بن أحبد الهروى وأبو بكر أحبد بن موسى بن عبــاد القُرَشَى الأَنطاكي القاضي ، وقيل : كان أصل أبي الحير من المفرب.

تِينَانُ : تثنية النبن من الفواك؛ قال السكوني: تخرج من الوَّشُل إلى صعراء بها جبلان بتال لهما النبنان لبني نَعَامة من بني أحد ؛ وفيهما قبل : ألا لبت شعري ! هل أبينَنُ لبلةً بأسفل ذات الطئلم بمنونة رَهْسَى ?

وهل قابل هاذا كم التبن قد بدا ،
كان "درى أعلامه محست عصبا
ولا شارب من ماه زائفة شربة
عنى الدّل مشي ، أو منجع بها ركبا
قال:والتبنان يُسرة الجبل ومِنة الطربق وأشد أبضاً:
أحب مفارب التبني ، أشي
رأيت الفرت بألفها الغريب

له نعاة ، أو تسبّ قريب النيان النوت : أو قبائل طيو ؟ وقال الزعشري : التبان جلان لني فقص بينها واد بقال له خو ؟ وأنشد ضده قد ا

> أرّتني اللبلة برقّ لامع"، من دونه النبنان والبائع" فال العوّام بن عد الرحين:

العوام بن عبد الرحين . أحثًا 'ذركى النينين أن لست' رائباً ، فلا لكما إلا لعَينَيْ ساكب

وقد تفرد فيقال لكل واحد منهما النبن كما نذكره بعد. تيغزوت : بالكسر ثم السكون ، وسكون النون أيضاً ، وفتع الزاي ، وراه ، وتاه فوقها تتطنان : مدينة في جنوبي المغربوشرقي نامول ، قريبة من بلاد الملائين ؛ يجنع إليها تجان لماملة البرير .

قيع مُلُل : المبم معتوحة ، واللام الأولى مشددة معتوحة : جبال بالغرب بها قرى ومزاوع بسكنها البوار، بين أوغا ومر"اكش، مرير ملك بني عبد المؤمن البوم ، نحو ثلاثة فراسخ بها كان أول خروج محمد بن تؤمر ت المستى بالمهدي الذي أقام الدولة ، ومات فصاوت لعبد المؤمن ثم لولده ، كما ذكرته في أخبادهم. التنبئ والز"بتون : جبلان بالشام ؛ وقبل : التبن التنارع والز"بتون : جبلان بالشام ؛ وقبل : التبن التهن المنارع المنام ؛ وقبل : التبن المنارع المنام المنارع المنام ؛

جِبال ما بين طوان إلى هدان ، والزيتون : جال بالشام ، وقبل : التبن مسجد نوح ، عليه السلام ، والرئيون : التبن مسجد دمشق ، وقبل : التبن مسجد دمشق ، وقبل : التبن مشب بحكة بشراع سبك في تبلد ع ، والتبن واحد التبنين المذكود همنا ، وهو جبل بنجد لبني أمد ؛ قال الواجز :

بلدع ، والدين والحد البنيان بد طول به جد الرابط الم بنيد لبني أمد ؛ قال الراجز :
وبين خواين زفاق واسع ،
زفاق لين النين والرائع ويراق النين : منسوبة إلى هذا الجبل ؛ وقال أبر محمد الحدامي الفتقسي الأسدي :

تَرْعِي ، الى حِلْة لها مكين ، أكناف خَوْ فيواق التين

تينهن ت: هي تاهرت ، وقد تقدم ذكرها . النيه : الماة خالصة : وهو الموضع الذي ضل فيه موسى ابن عبران ، عليه السلام ، وقومه ، وهي أرض بين أيساً له ومصر ومجر القائمز م وجبال السراة من أرض الشام ، ويقال إنها أربعون فرسخاً في مثلها ، وقبل الثاعشر فرسخاً في قانية فراسم ؛ وإيله أراد المنتجي بقوله:

> ضربت بها التبه ضرب القبا ر ، إمّا لمذا وإمسا لذا

والنالب على أوض النه الرمال ، وفيها مواضع صلة ، وبما غيل وعيون مفترت قللة ، يتصل حــه من حدودها بالجناد وحد بمبل طورسينا وحــه بأرض بيت المقدس وما انصل به من فلسطين وحه بنتهي الى مفازة في ظهر ديف مصر إلى حد الفنزم ، ويقال ان بني إسرائيل دخلوا النه وليس منهم أحد فوق الستين لل دون العشرين سنة ، فعانوا كلهم في أدبعين سنة ، ولم يخرج منه عن دخله مع موسى بن عبران، علمه السلام، يلا يرشع بن نون وكالب بن يوشا، وإنما خرج عشبهم ،

قالوا التهينا وهذا الحندق الحنر

والنثر إذا أوسَّعت فوق قدرها سبنت حفيراً وحَفَيْراً

وحفيرة. حفَرْ أبي موسى الأشعرى، قال أبو منصور:

الأحفار المعروفة في بلاد العرب ثلاثة : حفر' أبي

موسى ، وهي ركايا أحفرَ ها أبو موسى الأشعري على ـ

جادًا، النصرة إلى مكة ، وقد نزلت يها واستقت من

وكاياها، وهي بن ماوية والمُنْحَشَانَة، بعيدة الأرشة،

يستقى منها بالسانية ، وماؤها عذب ، ووكايا الحقر

مستوبة ، ثم ذكر حفر سعد ، وقمال أبو عبد

السكوني : حفَرُ أبي موسى مياه عذبة عـلى طربق

البصرة من النباج بعد الرُّقبتَين وبعده الشُّجي لمن

بقصد النصرة ، وبين الخبر والشجى عشرة فرأسخ ،

ولما أراد أبو مديى الأشعري حفر كايا الحَفَر قال:

ُدلُتُونِي عَني مُوضَعِ بِثُر 'يَقَطَعُ بِهَا هَذَهُ الفَلَاةُ ، قَالُوا :

كُوْبُجَة تُنبِت الأُرطَىٰ بِينَ فَلَاجِ وَفُلْسِجٍ ، فَخُرَا

الحَنَوْ ، وهو حَفَر ُ أَبِي موسى ، بينه وبين البصرة

خبس ليال ؛ قال النَّضر: والمَوْ بُجَّة أَنْ تحفر في مناقع

الماء غاداً بسيلون الماء إليها فتمتليء فيشربون منها .

حَشُورُ الرَّمَابِ : مالا بالدُّهناء من منازل تَبِيْم بن مُرَّة ؟

والحَقَرُ ، غير مضاف إلى شيء علمته: من منازل أبي

حَفُو ُ السَّدِيمِ : بنتم السبن ، وكسر الباه الموحدة ؛

مكر بن كلاب ؛ عن أبي زياد .

ماب الحاء والظاء وما بليهما

الحَظَائُونُ : جمع الحظيرة ، وهو موضع يُعمل للإبل من شجر ليَقيها البَرْدَ والربع َ ، ومنه قوله تعالى : كهشم المعتظر ؛ وهو موضع باليامة فيه نخل ؛ عن

مُحطَّيِّتانَ : بالضر ثم الفتح ، وياه مشددة ؛ أصله من الخَطْوَءُ والحَظَّةُ وهُـو الحَظُّ والنَّزَلَةِ ، يِقَالَ : كَطْيَتُ المُرَأَةُ عَنْدَ زُوجِهَا إِذَا أُحِبُّ وَأَكْرُمُهَا : وَهُوَ امم سوق لني نُمير فيه مزارع 'بُر" وشمير ، ذكره العبراني بالظاء والزعشري بالضاد ، وقد تقدم .

الحنظيرَةُ : بالفنح ، وقد تقدُّم اشتقياً : وهي قربة كبرة من أعبال بقداد من حبة تكريت من ناحة الحبيل ، أينسج فها الشاب الكرباس الصفيق ومجملها التحاز إلى البلاد .

ماب الحاء والفاء وما يليهما

حفاء": بالكسر ، والمد" : موضع ، وقبل جبل ؛ قال الكسائي: رجل حاف بين الحفوة والحفية والحفاية والحفاء، بالمدّ، وقد حَمْنيّ تحفّي، وهو الذي تمشي بلا 'خف ولا نعل، فأما الذي حفى من كثرة المشى أي رَقَّتُ قَدْمَهُ فَإِنَّهُ كَفَّ بَيِّنُ الْحَفَّا ، مَتَصَورُ . مُحقَارٌ : بالضم، وآخره راه : موضع بين اليمن وتهامة؛ عن نصر ، أو موضع باليمن .

مُحفاشُ : آخره شين معجمة : جبل باليمن في بلاد مُحلُّوان ان عبران بن الحاف بن قنضاعة .

حفاف : آخره فاء ؛ قال السكرى في قول جربر :

فما أبصرَ النارَ التي وضعت له وراء 'جفاف الطير إلا غاربا

رواه بالجيركا ذكرناه في موضعه ثم قال : وكان مُعارة يقول : وراء حفاف الطير ، قال:هذه أماكن تسمَّى الأحفَّة فاختار منها مكاناً فسماه حفافاً؛ وقال نصر: حفاف ، بكسر الحاه ، موضع ، جمع حفة. حَقَانُ : بالكسر ، وآخره نون ، والغاء مخفَّفة ؛ قال ابن الأعرابي : بلد ؛ وقال الأخطل :

المكان الذي تُحفر كغندق أو بثر ؛ وينشد :

فَا لَتُ لَا آنَى نَصِينَ طَائْمًا ، ولا السجن، حتى بمضيَّ الحَمْرَ مَانَ لَيْنِيَ لَا يُهِدِي القَطَّةِ لَفُرَاحُهِ ،

بذى أُمِيرُ ، ماهُ ، وَلا تَجَفَانَ الحقائراُ : جمع حفيرة : ماة لبني قريط على يسار الحاج من الكوفة ؛ قال الشاعر :

ألبًا على وحش الحفائر، فانظرًا إليها ، وإن لم يكن الوّحش داميا ولا تعجلانا أن نسلتم تخوَّها، ونسمي ، مُلْتَاحاً ، من الماء، صاديا من المشرب المأمول، أو من قرارة أسال با الله الذهاب الغواديا أقام بها الوَسمي ، حتى كأنه مِ نَشَرَ البِرْ أَزُ عَصِباً عِانِيا قال الأصمي : ولبني قريط مالا يقال له الحفائر بـطن واد يقال له المهزول إلى أصل عَلَم يقال له يَنْوف. مُحقَّاتُكُ : بالضم ، وبروى بالفتح : موضع ؛ قال أبو

> تأبُّط نَعلتِه وسُق مَريرَة ، وقال:ألسَ الناسُ دونُ أَحفائل ?

تحقو": بالفتح ثم السكون ، وراء ، تحقر البطاح : موضع ؛ قال الشاعر :

وحفر البطاح فوق أرمجائه الدم ووادي َحفر : موضع آخر . وحَفَرْ : بأو لبني تبم ابن مُوءة بمكة ، ورواه الحاذمي بالجيم . والحَفَوْ : من مياه نَمَلَى بيطن واد يقال له مهزول . َحْفُورُ : بفتحتين ؛ وهو في اللغة التراب الذي يستخرج

من الحُنْوة ، وهو مثل الهـّــدَم ، وقبل : الحَـنَورُ

والسبيم: قبيلة ، وهو السبيع بن صَعب بن معادية بن كثير بن مالك بن مجشم بن حاشد بن تخيُّوان بن نَوْف ابن همدان، ولهم بالكوفة خطئة معروفة؛ قال محمد ابن سعد : حَفَر السبيع موضع بالكوفة ؛ ينسب إليه أبو داود الحفري ، يروي عن الثوري، روي عنه أبو بكر بن أبي تشبية ، مات سنة ٢٠٣ وقبل ٢٠٦ .

المَوَالِيغُ : جمع مَراغ الإبل وهو متعرَّعُها : كورة

بصعيد مصر في غربي النيل فيها عدَّة قرى آهلة عامرة

مرْبِيَاطُ: بالكسر ثم السكون، وباء موحدة ، وآخره

طاء مهملة : فرضة مدينة ظَفَار، بينها وبين ظفار على

ما حدَّثني رجل من أهلها مقدار خمسة فراسخ ،

ولما لم تكن ظفار مرسى ترسى فيه المراكب وكان

لمرباط مرسى جيد كثر ذكره على أفواه التجار ،

وهي مدينة مفردة بين حضرموت وعُمَان على ساحل

البحر لها سلطان برأسه ليس لأحد عليه طاعة ، وقرب

مديته جبل نحو ثلاثة أيام في مثلها فيه ينبت شجر

اللُّبان وهو صمغ يخرج منه ويلقط ويحمل إلى سائر

الدنيا ، وهو غُلَّة الملك يشارك فيه لاقطيه ، كما

ذكرناه في ظفار ، وأهلها عرب وزيتهم زيَّ العرب

القديم وفيهم صلاح مع شراسة في خلقهم وزعارة

وتعصب وفيهم قلة غيرة كأنهم اكتسبوها بالعادة

وذلك أنه في كل ليلة تخرج نـــاؤهم إلى ظاهر مدينتهم

ويسامرن الرجال الذين لاحرمة بينهم ويلاعبنهم

ويجالسنهم إلى أن يذهب أكثر الليل فيجوز الرجل

على زوجته وأخته وأمه وعمته وإذا هي تلاعب آخر

وتحادثه فيعرض عنها ويمضى إلى امرأة غيره فيجالسها

كما فمُعل بزوجته ، وقد اجتمعت بكيش بجماعة كثيرة

منهم رجل عاقل أديب يحفظ شيئاً كثيراً وأنشدني

أشعاراً وكتبنها عنه ، فلما طال الحديث بيني وبينه

قلت له: بلغي عنكم شيء أنكرته ولاأعرف صحته ،

فبدَرَني وقال : لعلك تعني السمر ؟ قلت : ما أردتُ

غيره ، فقال : الذي بلغك من ذلك صحيح وبالله

أقسم انه لقبيتح ولكن عليه نشأنا وله مذ خلقنا الـفنا

ولو استطعنا أن نزيله لأزلناه ولو قدرنا لغيرناه

في ديار بني تميم بين كاظمة والنقيرة .

مَرَافَةُ : بالفتح ، وبعد الألف نون ، هو فَعَالة من مَرَنَ على الشيء مُرُونًا إذا اعتاده واستمر؛ قال أبو منصور في قول ابن مُقبل :

يا دار ليلي خلاء لا أكلَّفها إلا المرانة حتى تعرف الدينا المرانة : هضبة من هضبات بني العجلان ، بريد لا أكلفها أن تبرح ذلك المكان وتذهب إلى مكان آخر ، وقال الأصمعي: المرانة اسم ناقة هادية للطريق، وقيل: المرانة السكوت الذي مرنت عليه الدار ، وقبل المرانة معرفتها ؛ ومما يقوّي أن المرانة اسم موضع قول

> لِن طَلْلٌ تَضَيَّهُ أَثَالُ ا فسترحة فالمرانة فالحيال وقال بشر بن أبي خازم : وأذل خَوْفُنا سعداً بأرض هنالك إذ نجير ولا نجار وأدنى عامر حَبًّا إلبنا

عُقَيِلٌ بالمرَانة والوبار المراوزة : بالفتح ، وبعد الواو زاي ، هي نسبة إلى المَرْوَزَيْنِين نسبة إلى مرو مثل المهالبة والمُسامعة والبغاددة : وهي محلة كانت ببغداد متصلة بالحربية خربت الآن، كان قد سكنها أهل مرو فنسبت إليهم، ونسب إليها أبو عبد الله محمد بن خلف بن عبد السلام الأعور المروزي ، روى عن على بن الجعد ويحيى بن هاشم السمسار ، روى عنه أبو عمرو بن السماك وأبو بكر الشافعي وغيرهما، وتوفي سنة ٢٨١. والمُرَاورُة أيضًا : قرية كبيرة قرب سنجار ذات بساتين ومياه جارية وبها خانقاه حسنة على رأس تل يصعد الراكب إليها على فرسه .

مَرَّاهِطُ : بالفتح ، كأنه جمع مرَّاهظ اسم المكان من الرهط ، كقولهم : مشجر من الشجر ، ولو جمع لقيل مشاجر ، وهو ذو مراهط : موضع ؛ عن الأزهري .

مَرْأَةُ : بالفتح ، بلفظ المرأة من النساء : قريبة بني المرىء القيس بن زيد مناة بن تميم باليمامة سميت بشطر اسم امرىء القيس ، بينها وبين ذات غيسل مرحلة على طريق النباج ، ولما قتل مسيلمة وصالح. مُجَّاعة مُ خالداً على اليمامة لم تدخل مرأة أ في الصلح فسُي أهلها وسكنها حينئذ بنوامريء القيس بن زيد مناة ابن تميم فعمروا ما والاها حتى غلبوا عليها، وكان ذو الرمة الشاعر بنزل عليها فلم يلخلوا رحله ولم يقرزه فلمتهم ومدح بهنكس صاحب ذات غسل يهو مرثى أيضاً ، وذات غسل قرية له ، فقال ذو الرمة :

فلما ورَدنا مرأة اللؤم غُلَقتْ دُساكر لم تفتح لحير ظلالما ولو عَبَرَت أصلابُها عند بَهنس على ذات غمل لم تشمس رحالها وقد سمئیت باسم امریء القیس قریة ٔ كرام غوانيها لثام رجالُها تظل الكرام المرملون بجوها سواء عليهم حملها وحيالها إذا ما امرؤ القيس بن لؤم تطعّمت بكاس الندامي خيبتها سالها وقال عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير: ويوم مرأة إذ وليمُ رَفَضًا وقد تضايق بالأبطال واديه

المرَّايض * بالفتح ، وهو من استراض الوادي إذا استنقع فيه الماء ، ومنه سميَّت الروضة: وهي مواضع

ولكن لا سبيل إلى ذلك مع ممرّ انسنين عليه واستمرار

موبالا: ناحية قرب خلاط لها ذكر في كتاب الفتوح : ان حبيب بن مُسلمة نزلهٔ فجاءه بطريقُ خَلَاطَ كتاب عناض بن غنم بأنه قد أمنه على نفسه وبلاده و قاطعه على إتاوة فأمضى حبيب بن مسلمة ذلك .

مُرْبِع: يضم أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر البياء الموحدة ، وخاء معجمة ؛ قال أبو منصور : مربخ رمل بالبادية بعينه ، وقال أبو الهيثم : سمى جبل مربخ مربخاً لأنه يربخ الماشي فيه من التعب والمشقة أى بذهب عقله كالمرأة الربوخ الى يغشى عليها من شدة الشهوة ، وقال الليث : رَبْخَتُ الإبلُ في المربخ أى فترتُ في ذلك الرمل من الكلال؛ وأنشد بعضهم :

أب حال مربخ تمطين لا بُدَّ منه فانحدرن وارْقَيَن أو يقضى الله رمايات الدَّيْن

وقال نصر : مربخ رمل مستطيل بين مكة والبصرة . ومربخ أيضاً: جبل آخر عند ثور مما يلي القبلة، وقال العمراني : مَرْبخ ، بفتح الميم والباء ، رمل من رمال زرود ، وعن جار الله بضم الميم وكسر الباء. المرْبَدُ : بالكسر ثم السكون ، وفتح البأه الموحدة ، ودال مهملة : وهذا اسم موضع هكذا وليس بجار على فعل على أن ابن الأعرابي روى أن الرابد الحارن ولو كانَّ منه لقبل المرابد على زنة اسم المفعول مثل المقاتل من القاتل فمجينه على غير جريان الفعل دليل على أنه موضع هكفا ، وذهب القاضي عياض إلى أن أصله من ربد بالمكان إذا أقام به ، فقياسه على هذا أن يكون متربيد ، بفتح الميم وكسر البناء ، فلم يسمع فيه ذلك فهو أيضاً غير قياس ، ودخل أبو

عاشورا، موسم عظيم ومجمع كبير، وبالمنستير البيوت الحجر والطواحين الفارسية ومواجل الماء، وهو حصن كبير عال متقن العمل ، وفي الطبقة الثانية مسجد لا يخلو من شيخ خيار فاضل يكون مدار القوم عليه وفيه جماعة من الصالحين المرابطين قد حبسوا أنفسهم فيه منفردين عن الأهل والوطن ، وفي قبلته حصن فسيح مزار للنساء المرابطات ، وبها جامع متقن البناء وهو آزاج معقودة كلها، وفيه حسَّامات وغُلرٌ، وأهبل القيروان يتبرعون بحمل الأموال إليهم والصدقات ، وبقرب المستير ملاّحة يُحمل ملحُها في المراكب إلى عدّة مواضع . قال : ومنستير عثمان ىينە وبىن القيروان ست مراحل ، وهى قرية كبيرة آهلة بها جامع وفنادق وأسؤاق وحمامات وبئر لا تنزف وقصر للأُول مبيّ بالصخر كبير ، وأرباب المنستير قوم من قريش من ولد الربيع بن سليمان وهو اختطّه عند دخوله إفريقية وبه عرب وبربر ، ومنه إلى مدينة باجة ثلاث مراحل ، والمنستير في شرق الأندلس بين لَقَـنْتُ وقرطاجنَّة ، كتب إليَّ بذلك أبو الربيع سليمان بن عبد الله المكى عن أبي القاسم البوصيري عن أبيه .

المنشارُ: بكسر أوله ، بلفظ المنشار الذي يشقّ به الحشب : وهو حصن قريب من الفرات ، وقال الحازمي : منشار جبل أظنه نجدياً .

مُنشَدُه : بالفم ثم السكون ، وكسر النين ، ودال مهملة ، بلفظ أنشد يُنشد فهو مُنشد : موضع بين رَضُوَى جبل بني جمهية وبين الساحل وجبل من حمراء المدينة على ثمانية أميال من طريق الفُرُع ؛ وإياه أراد معن بن أوس المُزني بقوله بعد ذكر منازل وغيرها :

العَلَيْنَا مَعْلَيْهِا وَخَذَ الْبِسُهِا مَن الْأَهُمُ عُرُوسَ قَدِيمُ مَعَاهَدُهُ فَنَدَائِعُ النَّلَانَ مِن جَبَّ مِنْدُهُ ، فَنَعْلُ النَّوْلِ خَطْلُهُ وَالنَّوْدُهُ

ومنشد : بلد لبني سعد بن زيد مناة بن تميم . ومنشد : في بلاد طيّم ؛ قال زيد الخيل وكان يتشوّقه وقد حضرًه الوفاة :

> سقى الله ما بين القَـَفـيِل فطابة فما دون أرَّمام فما فوق منشّد

مَتَشْمَ " : بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر الدين المعجمة ، وميم ؛ والنتم : شجر الجبال تُعمل منه القسي ، وليس هذا مَتَشْتَم ، بفتح الدين ، للمطر في قول ذُهم :

تفانوا ودقنوا بينهم عطر منشم

قال أبو عبيدة : موضع .

المُنشية أ: بضم الميم ، وسكون النون ، وكسر الشين ، والياء مشددة : اسم لأربع قرى بمصر : إحداها من كورة الجيزية من الحبس الجنوبي ، والثانية من عمل قُوص ، والثالثة من عمل إخميم يقال لها منشية الصلعاء ، والسلعاء : قرية إلى جانبها ، والرابعة المنشية الكبرى من كورة الدّنجاوية .

مُشَصِّعً: بالنت ثم السكون، وفتح الصاد، من قولهم : نصح الغيث البلاد إذا اتصل نبنها ظم يكن فيه فضاء ولا خلل ، ومنصح من نصح يَشَصح لوضع حرف الحلق : وهو واد بنهامة وراء مكة ؛ قال امرؤ القيس بن عابس السكوني :

> ألا لبت شعري هل أرى الورد مرة بطالب سَرْباً موكلاً بغُرار

أمام راعيل أو بروضة منصع أبادر أبعاماً وأجأل صوار وقال ساعدة بن جُولِنة الهذلي :

المُنْصَحِيّةُ : مثل الذي قبله وزيادة ياء النسبة : ماء نبني الدُّنل بتهامة .

المُسْقَصَرُكُ أَن بِالنَّمِ ، وفتح الراء : موضع بين مكة وبندر بينهما أربعة برد . قال ابن إسحاق : ثم ارتحل من سجستج بالروحاء حتى إذا كان بالمنصرف ترك طريق مكة بيسار وسلك ذات اليمين على النازية بعني النبى ، عليه السلام ،

السَّمْسَفُ: بالنَّنج ثم السكون ، وفتح الصاد ، والفاء ، وواه الحقوق وواه الحقوق بالنام والطريق وواه الحقوق بلاد عامر من حيفة بالبيامة ومن ورائه وادي قرقرى .

النُنْصُلِيَةُ: بضم المبم والصاد ، والنسبة إلى المُنْصُل ، وهو من أسماء السيف : موضع فيه ملح كثير .

المتصورة أ: منعولة من النصر في عدة مواضع ، منها : المتصورة بأرض السند وهي قصبتها مدينة كبيرة كبيرة الحيرات ذات جامع كبير سواريه ساج ولهم خليج من بهر مهمران ، قال حمزة : وهمناباذ الم مدينة من مدن السند سموها الآن منصورة ، وقال المسعود في نصيب المنصورة بمنصور بن جُمهوروعامل بني أمية ، وهي في الإقليم الثالث ، طولها من جهة المغرب التنان وعشرون درجة ، وقال هشام : سميت المنصورة الثنان وعشرون درجة ، وقال هشام : سميت المنصورة لأن منصور بن جمهور الكالي بناها فسميت به وكان خرج غالفاً ظارون وأقام بالسند ، وقال الحسن بن

أحمد المهلمي : سميت المنصورة لأن عمرو بن خفص الهزارمرد المهلني يتاها في أيام المتصور من يني العباس فسميت به ، وللمنصورة خليج من نهر مهران يحيط بالبلد فهي منه في شبه الجزيرة ، وفي أهلها مُرُوَّة وصلاح ودين وتجارات ، وشربهم من نهر يقال له ً مهران . وهي شديدة الحرّ كثيرة البقّ ، بينها وبين الدُّيْبُلُ سَتْ مُرَاحِلُ ، وبينها وبين المُلْتَانُ اثنتا عشرة مرحلة ، وإلى طوران خمس عشرة مرحلة ، ومن المنصورة إلى أول حد البُدُّهة خمس مراحل ، وأهلها مسلمون وملكهم قُرَشيّ يقال إنه من ولد هبَّار بن الأسود تغلب عليها هو وأجداده يتوارثون بها الملك إلا أن الحطبة فيها للخليفة من بني العباس ، وليس لهم من الفواكدلا عنب ولا تذاح ولا كمشرّى ولا جوز ، ولهم قصب السكر وثمرة على قدر التفاح يسمونها البهلوية شديدة الحموضة ، ولهم فاكهة تشبه الحوْخ تسمى الأكبع يقارب طعمه طعم الحوخ، وأسعارهم رخيصة، وكان لحم دراهم يسمونها القاهريات ودراهم يقال لها الطاطري في الدرهم درهم وثلث ، ومنها : المنصورة مدينة كانت بالبطيحة عمرها فيما أحسب مهذَّب الدولة في أيام بهاء الدولة بن عضد الدولة وأيام القادر بالله وقد خربت ورسومها باقية، ومنها: المنصورة وهي مدينة خوارزم القديمة كانت على شرقي جَيَّحون مقابل الجرجانية مدينة خوارزم اليوم أخذها الماء حتى انتقل أهلها بحبث هم اليوم ، ويُعرُونَى أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، رآها لبلة الإسراء من مكة إلى المسجد,الأقصى في خبر لم يحضرني الآن ، ومنها : المنصورةمدينة بقرب القيروان من نواحي إفريقية استحدثها المنصور بن القائم بن المهدي الخارج بالمغرب سنة ٣٣٧ وعمر أسواقها واستوطنها ثم صارت منزلاً للملوك الذين لهم والذين زعموا أنهم علويتون وملكوا

ملسلة مطبوعات كتبالسنة النبوية هذا الكناب يتوى على كتابير جليلين

٠- سُنَانَ اللَّارَعِيْ

مُاليَّ الحافظ الحِية الإمام الكبير شيخ الاسما أُبومح يحرالس بس عب الرحم الدارى المولود سنة 111 هـ والمتوفى 201هـ

٠. تخريجالارى وتصحيح تحقيف

المحبل نذ النبوية وضادمها السيدعب الله هاشم يمانى للدنى بالمدينة المنورة (الجاز) معدد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦

عن المهزي قال قال ابو هريرة نهى رسول الله يَكِينِ عن عسب النحل واجر المؤمسة (باب فيمن باع داراً فلم مجعل تمها في مثلها) (اخبرنا) ابو نعم تنا اساعيل هوا بن ابراهيم بن مهاجر قال سمت عبد عد المحدد بن حريث وكانت له صحبة قال سمت رسول عن اخيد سعيد بن حريث وكانت له صحبة قال سمت رسول الله وقول من باع منكم داراً او عقاراً قمن ان لا يبارك له الا ان مجعله في مثله (باب في حريم البير) (باب في حريم البير) منفل عن رسول الله عن المحدد الشامي تنا اسماعيل بن منفل عن رسول الله عن الحدن عن الحدن عن الحدن عن معلم عن رسول الله عن المحدد الشامية على مناهد المعامل عن رسول الله عن المحدد المناهدة بن منفل عن رسول الله عن المهنية على المناهدة بن منفل عن رسول الله عن المهنية على المناهدة بن منفل عن رسول الله عن المهنية على المناهدة بن منفل عن رسول الله عن المهنية المناهدة بن منفل عن رسول الله عن المهنية المناهدة بن منفل عن رسول الله عن المهنية على المناهدة بن منفل عن رسول الله عن المهنية بن الم

(ماب في الشفعة)

عن جابر عن النبي ﷺ في الشَّفعة اذا كان طريقهما واحداً قال

(اخترنا) يعلى ثنا عبد الملك عن عطاء

﴿ نَظُرُ مِهَا وَإِنْ كَانَ صَاحَمًا غَاثُمًّا ۗ

ودءوا دءوا الثلث فان لم تدءو الثلت فدعوا الربع (باب في النهبي عنكسب الأممة) (حدثنا) سهل بن حماد ثنا شعبة ثنا محمد بن ججادة عن ابي حازم عن ابي هرير لا قال سبى رسول الله ﷺ عن كسب إلا ماء (باب في النهي عن كسب الحجام) (اخبر نا) وهب بن حبرير ثنا هشام عن يحبي عن ابر اهيم بن عبدالله بن قارظ ان السائب بن يزيد حدثه ان رافع بن خديج حدثه ان رسول الله وَ الله عَلَيْقُ قَالَ كسب الحجام خبيث ومهر البغيّ خبيث وثمن الكلب خبيث (باب في الرخصة في كسب الحجام) (اخبرنا) زيد بن هارون انا حميد الطويل عن انس بن مالك ان رسول الله ﷺ حجمه ابو طبية وامرله بصاعبن من طعـــــام (باب في النهي عن عسب الفحل) (اخبر نا) محمد بن عيسي نا ابن فضيل من الاعمش عن ابي حازم عن ا أي هريرة قال سهى رسول الله ﷺ عن أمن عسب النحل

(اخبرنا) مسلم بن ابراهيم تنا القاسم بن الفضل تنا ابي

(اخبرنا) محمد بن العـلاء ثنا عبدالله بن ادريس عن ابن حربح عن ي النربر عن المهري قال قال ابو هريرة لهي رسول الله ﷺ عن عسب

ان يجعله في مثله

(باب فيمن باع داراً فلم يجعل تمها في مثلها)

الخبريا) أبو نعيم ثنا التراعيل هوائن أبراهيم بن مهاجر قال سمت عبد الشهدائيات من عبر قال سمت عمرو بن حريث

عن اخيم سعيد بن حريث وكانت له صحبة قال سمت رسول الله الا يقول من باع منكم داراً او عقاراً قمن ان لا يبارك له الا

(باب في حرىم البير)

المن المراد الشامي الماعلى المن العرب الشامي الماعلى الماعلى

عن عبدالله بن منفل عن رسول الله عليه الله عن احتفر بيراً فليس المنفر بيراً فليس المنافر المنا

(باب في الشفعة) (اخبرنا) يعلى تنا عبد الملك عن عطاء

و (احدة) بعن لن عبد المبدئ في الشفعة اذا كان طريقهما واحداً قال عن جابر عن النبي ﷺ في الشفعة اذا كان طريقهما واحداً قال ينظر بها وان كان صاحمها غائباً

(اخبرنا) محمد بن العلاء تنا عبدالله بن ادريس عن ابن حريج عن

ابن ابي حثمة الى مجلسنا فحدث ان النبي ﷺ قال اذخرصتم فخذوا ودعوا الثاث فان لم تدعو الثلث فدعوا الربع (باب في النهى عنكسب الأمة)

عن ابي هرير لا قال سهي رسول الله ﷺ عن كسب الإماء

(باب في النهي عن كسب الحجام) (اخبر نا) وهب بن حرير تماهشام عن يحي

عن ابراهيم بن عبدالله بن قارظ ان السائب بن يزيد حدثه ان رافع بن خديج حدثه ان رسول الله ويتاليخ قال كسب الحجام خبيث ومهر البغي خبيث وعن الكلب خبيث

> (باب في الرخصة في كسب الحجام) (اخبرنا) نزيد بن هارون انا حيد الطويل

(باب في النهي عن عسب الفحل) (اخبرنا) محمد بن غيسي تنا ابن فضيل هن الاعمش عن ابي حازم

عن ابي هر بر لا قال سهى رسول الله والله عليه عن عمن عسب الفحل (اخبرنا) صلم بن ابراهيم تنا القاسم بن الفضل تنا ابي

(١٨)

يقسم ربعة او حافظ لا يحل له ان ينبع حتى يؤذن شريكه فان

شا, اخذوان شا، ترك فان باع فلم يؤذنه فهو احق به قبل لابي محمد

تقول بهذا قال نعم

اخبرنا) عبد بن الربيع نما شعة عام سعد بن المنكد قال الميت حارب بن عبدالله قال الميت بيول الله تتلقيق فضربت بابعه فقال من ذا فقات انا فقال انا انا انا كره ذلك (باب في النهي ان يطرق الرجل اهله ليلا) (اخبرنا) محد بن يوسف تنا سفيان قال سمت محارب بن دنار يذكر عن جارب بن عبدالله قال لهي رسول الله يتنظيق ان يطرق الرجل عن حارب بن عبدالله قال لهي رسول الله يتنظيق ان يطرق الرجل عن حارب بن عبدالله قال لهي رسول الله يتنظيق ان يطرق الرجل الملا او محوم او يلتمس عثراتهم قال سفيان قوله او محوم

(باب كف الاستيذان)

أو يلتمس عثراتهم ما ادري شيء قال محارب او شيء هو في الحديث (باب في افشاء السلام) في اخبرنا) سعبد بن عامر عن عوف عن زرارة بن اوف

عن عبدالله بن سلام قال لما قدم رسول الله عليه المدينة استشرفه الناس فقالوا قدم رسول الله عليه قال فخرجت فيمن خرج فلما وأيت وجهه عرفت الناس وجهه ليس بوجه كذاب فكان اول ما يتمنه يقول يا ايها الناس افشوا السالام واطعموا الطعام وصلوا الارحام وصلوا والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام

(باب في حق المسلم على المسلم) (اخبرنا) عبد الله عن اسرائيل عن ابي اسحاق عن الحارث ومن كتاب الاستيدان

(باب الاستيذان ثلاث)

(اخبرنا) ابو النمان تنا زيد بن زريع تنا داود عن ابي نضرة .

عن ابي سعيد الحدري ان ابا موسى الاشعري استأذن على عمر ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع فقال ما رجمك قال سممت رسول الدَّمَيُّ في قول اذا استأذن المستأذن ثلاث مرات فان اذن له والا فلمرجع فقال لتأتين بمن يشهد ممك والأفملن ولأفملن قال ابو سعيد واتانا وانا في قوم من اصحاب رسول الله سَلِيَّة في المسجد وهو فرع من وعيد عمر اياه فقام علينا فقال انشد الله منكم رجلا سمم ذا من رسول الله سِلِيَّة الاشهد في به قال فرفمت رأسي فقلت اخبر الي مع ملك على هذا وقال ذاك آخرون فسري عن ابي موسى

واذا باع بيماً لم يقل وهو رأي يحيى بن حمزة (حدثنا) محمد بن المبارك تنا الوليد عن الاوزاعي

عن يحبي بن اني كثير قال الوصى امين في كل شيء الافيالمتق

فان علمه إن يقيم الولاء (حدثناً) عبد الله عن اسرائيل عن منصور

عن الراهيم في مال اليتم يعمل به الوصي اذا اوصى الىالرجل

(حدثنا) محمدً بن الصلت ثناً موسى بن محمد عن اسماعيل عن الحسن قال وصى البتيم يأخذ له بالشفعة والغائب على

(اخبرنا) محمد بن المبارك حدثنا يحيي بن حمزة

عن ابن عكرمة عن شيخ من اهل دمشق قال كنت عند عمر ان عبد العزيز وعنده سلمان بن تُخبيب وابو قلابة اذ دخل غلام فقال ارضنا بمكان كذا وكذا باءكم الوصي ونحن الحفال فالتفت الي سليان بن خبيب فقال ما تقول قال فأضجع في القول فالتفت الى ابي قلانة فقال ما تقول فقال ردُّ على الفلام ارضه قال اذاً يهلك

(باب اذا أوصى لرجل بالنصف ولآخر بالثلث) (اخبرنا) ابر اهم بن موسى عن محمد بن عبد الله عن اشعث عن الحسن في رجل اوصى لرجل بنصف ماله ولآخر بثلث

(حدثنا) سالمان بن حرب ثنا حماد بن زید عن اسحاق بن سوید عن العلاء بن زياد ان رجلا سأل عمر بن الخطاب فقال ان وارثي كلالة افأوصى بالنصف قال لاقال فالثلث قال لاقال فالربع قال لاقال فالخمس قال لاحتى صار الى المشر فقال أوص بالعشر (حدثنا) يعلى ثنا الماعيل

عن عامر قال انما كانوا يوصون بالخبس والربع وكات الثلث منتهى الجاميح قال ابو محمد يمني بالجاميح الفرس الجموح (خدتنا) سلمان بن حرب ثنا حماد بن سلة عن حميد

عِن بكر قال اوصيت الى حميد بن عبد الرحمن فقال ما كنت لأقمل وصنة رجل له ولد يوصي بالثلث

> (حدثنا) قبيصة اخبرنا سفيان عن هشام عن محمد بن سبرين عن شريح قال الثلث تجهد وهو جائز (حدثنا) عبيد الله عن اسرائيل عن منصور

عن ابر اهيم قال كان السدس احب اليهم من الثلث

(باب ما يحوز للوصى وما لايحوز) (حدثنا) ابو الوليد ثنا شريك عن مغيرة عن ابراهيم قال الوصي امين فيمالوصي اليه به (حدثنا) محمد بن المبارك ثنا يحيي بن حمزة عن ابنوهب عن مكحوك قال امر الوصى جائز في كل شيء الا في الابتياع

مالنا قال انت اهلكته

روض ألعضاد وطريق النجاد للعلامة أبي القاسم على بن ممدّين احمداله جي اسمناني المنون سنة ١٤١٨

> حنقها وقدم لها وترجم لمصنفها المختابي الدكتورصساح الدّمن النّاهي

الاستاذ ورئيس قدم الفانوت الحساص في كلية الحقوق بجامعة بغسماد (سابقاً) ورئيس جميسة الفانون المفارن العراقيسة ورئيس الجميسة العراقيسة للوانيز النامين

مؤسسة الرسالة جار الفوقاي

والها الشفعة فها لم يقسم ، فاذا وقعت الحسدود وهدمت الطرق

= وتراً واحداً فضم آلبه مازاده وشفعه به ، وقال القنبي في تفسيرالشفعة كان الرجل في الجاهلية اذا أراد بسع منزل اناه رجل فشفع آليه فيا باع ، وجعله اولى بالبيع ممن بعد سبقه ، فسحيت شفعة وسهي طالبها شفيعاً ، وفي الحديث : الشفعة في كل مايقسم ، الشفعة في الملك معروفة وهي مشتقة من الزيادة ، لان الشفيع يضم المبيع الى ملكه فيشفعه به كأنه كان واحداً وتراً فصار زوجا شفعا . رفي حديث الشعي الشفعة على رؤوس الرجال ، هو تكون الدار بين جهاهة مختلفي السهام في رؤوس الرجال ، هو تكون الدار بين جهاهة مختلفي السهام في يتبيع واحد منهم تصيبه ، فيكون ماباع كشركاته بينهم على رؤسهم لا على سهامهم ، والشفه صاحب الشفعة وصاحب الشفاهة وليان العرب) .

وفي سبل السلام للامسير الصنعاني (٧٢/٣) و الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء: في استقاقها ثلاثة أقسوال: قبل من الشفع وهو للزوج وقبل من الزيادة وقبل الاهانة ، وهي شرحاً النقال حصة الى حصة بسبب شرعي كأن انتقلت الى اجنبي بمثل العوض المسمى وقال أكثر الفقهاء انها واردة على خلاف القياس، لانها تؤخد كرها ولان الاذية لا تدفع عن واحد بضرر آخر ، وقيال مخالفت هسدا الهاس ووافقت قياسات أخر بدفع ضرر الغير بضرو الآخر ، ثم يؤخد حقه كرها كبيم الحاكم عن المنصرة والمقلس ونحوها . اه . اقول وهذا على نظر وقياس مع الفارق لأن البيسع في المنالين مرده وابطة الدن بن الطرفين وتقصر المدين في الوفاء ولارابطة بن الشفيع =

كتاب الشفعة

وهذا كتاب الشفعة(١)

حكمة الشفعة

القياس عدم وجوبها

٥٤٣١ - والقياس انه لا تجب شفعة لأنه احذ مال الغير بغير وضاه ٠

وجوبها استحسانأ

٤٧٧ . والاستحسان انها تجب لدفع الضرر ٥

الآثار المروية

مهوة _ والاصل في هذا الباب مارواه ابن المسيب من النبي (ص)ائدتال :

(١) الشفعة في اللغة الزيادة ، وهو أن يشفعك فيا يطلب حتى تضمه الى ما منهك فتزيفه ، وتشفيه بها ، أي أن تزيده بها ، أي اله كان =

كتاب الشفعة

وهذا كتاب الشفعة(١)

حكمة الشفعة

وجبت في العقار خاصة .

القياس عدم وجوبها ٥٤٣١ ـ والقياس انه لا تجب شفعة لأنه اخذ مال الغير بغير رضاه ه

وجومها استحسانأ

٤٣٧ - والاستحسان انها تجب لدفع الضرر ه

الآثار المروية

مهم، و والاصل في هذا الباب مارواه ابن المسيب عن النبي (ص) أنه قال :

(١) الشفعة في اللغية الزيادة ، وهو أن يشفعك فيا يطلب حتى تضمه الى ما صندك فنزيده ، وتشفعه بها ، أي ان تزيده بها ، أي اله كان

 وتراً واحداً فضم البه مازاده وشفعه به ، وقال الةتبي في تفسير الشفحة . كان الرجل في الجاهلية اذا أراد بيم منزل اناه رجل فشفع اليه فيما باع ، وجعله اولى بالبيع ثمن بعد سبقه ، فسميت شفعة وسبى طالبها شَفِيعاً ، وني الحديث : الشَّفعة في كل ما يقسم ، الشَّفعة في الملك معروفة وهي مشتقة من الزيادة ، لان الشفيع يضم المبيع الى ملكه فيشفعه به كأنه كان واحداً وترآ فصار زوجا شفعاً . رفي حديث الشعبي الشفعة على رؤوس الرجال ، هو تكون الدار بين جهاعـــة مختللي السهام فيبيع واحد منهم نصيبه ، فيكون ماباع لشركائه بينهم على وؤسهم لاعلى سهامهم ، والشفيع صاحب الشفعة وصاحب الشفاهـ تـ (لسان العرب) .

وفي سبل السلام للامـــير الصنعاني (٧٢/٣) و الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء: في استفاقها ثلاثة أقسوال: قيل من الشفع وهو للزوج وقيل من الزيادة وقيل الاهانة ، وهي شرعاً انتقال حصة الى حصة بسبب شرعى كأن انتقلت الى اجنى بمثل للعوض المسمى وقال أكثر الفقهاء انها واردة على خلاف القياس، لانها تؤخذ كرهاً ولان الاذية لا تدفع عن واحدبضرر آخر ، وقيـــل محالفت هـــــذا القياس ووافقت قياسات أخر بدفع ضرر الغير بضرر الآخـــر ، ثم يؤخل حقه كرها كبيع الحاكم عن المتمرذ والمفلس ونحوها . اه . اقول وهذا عل نظر وقياس مع الفارق لأن البيسع في المثالين مرده رابطة الدن بن الطرفين وتقصير المدين في الوفاء ولار ابطة بن الشفيع =

 وتراً واحداً فضم آليه مازاده وشنعه به ، وقال الفتبي في تفسيرالشفعة كان الرجل في الجاهلية اذا أراد بيسع منزل اتاه رجل فشفع اليه فيا باع ، وجعله اولى بالبيع تمن بعد سبَّه ، فسميت فلفعة وسمي طالبها

شذيمًا ، وني الحديث : الشُّهُمة في كل مايقـــم ، الشُّهُمة في الملكُممروفة وهي مشتقة من الزيادة ، لان الشفيع يضم المبيع الى ملكه فيشقعه ب كأنه كان واحداً وتراً فصار زوجاً شفعاً . رفي حديث الشعبيالشفعة

على رؤوس الرجال ، هو تكون الدار بين جهاعـــة مختلفي السهام فيبيع واحد منهم لصيبه ، فيكون ماباع كشركائه بينهم على وؤسهم

لاعلى سهامهم ، والشفيع صاحب الشفعة وصاحب الثفاهسة

وفي سبل السلام للامـــير الصنعاني (٧٢/٣) و الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون القاء: في استقاقها ثلاثة أقسوال: قبل من الشفع

وهو الزوج وقيل من الزيادة وقبل الاهانة ، وهي شرعاً انتقال حصة

الى حصة بسب شرعي كأن انتقلت الى اجني بمثل العرض المسمى وقال أكثر الفقهاء انها واردة على خلاف القياس، لانها تؤخذكرهاً

إلقياس ووافقت قياسات أغر بدفع ضرو الغير بضرو الآبخسس عثم

. وتخليجه كرهاً كبيع الحاكم عن المنمرذ والمفلس ونحوها . اه .

اقول وحذا عل نظر وقياس مع الفارق لأن البيسـع في المثالين مرده

وابطة الدين بين الطرفين وتقصير المدين في الوفاء ولآر ابطة بينالشفيع =

(لسان العرب) ٠

كتاب الشفعة

وجبت في العقار خاصة .

القياس عدم وجوبها

وجوبها استحسانأ

0 و الاستحسان انها تجب لدفع الضرر

(١) الشفعة في اللغب الزيادة ، وهو أن يشفيك فها يطلب حتى تضمه الى ما حنيك فتزيله ، وتشقعه بها ، أي ان تزيله بها ، أي اله كان =

- AIY -

وهذا كتاب الشفعة(١)

حكمة الشفعة

٥٤٣١ - والقياس انه لا تجب شفعة لأنه اخذ مال الغير يغير وضاه ٥

الآثار المروية

مههه ـ والاصل في هذا الباب مارواه ابن المسيب عن النبي (ص)اندقال :

-AIT-

٩٣٤ - وروى رافع هنالني (ص) انه قال الجار أحق بسقيه (٣) والسقب القرب . في اللغسة (٣) والشسريك لا يسمى جاراً في صحسة الكلام ، وخبر جابر انه هليه السلام قال : والجار احق بشفعةجاره ينتظر بها وان كان غائباً اذا كان طريقهما واحداً و (٤)

وبين مشري الدار . والصحيح أن الشفعة على خلاف القباس ومبناها
 عرف قديم فاذا زالت الضرووة وتفسير والناس بذلك العرف جاز
 للمشرع أيقاف العمل بالشفعة بتخصص القضاء بعدم النظر .

(١) - سبل السلام ٧٥/٣ وفيه ان القسمة تبطل الشفعة .

(۲) - ومعنى الحديث ان الجار أحق بالشفعة اذا كان جاراً ملاصقاً
 (کتاب الاثار لأبي يوسف هامش ٥ من (ص ١٦٧).

(٣) -جاء في صدد هذا الحديث في بلوغ المرام من جمع ادلة الاحكام و رواه احسد والاربعة و رجال ثقاة ۽ وجاء في سبل السلام (٣/٥٧/٣) احسن المصنف بعوثيق رجاله وهدم اهلاله ، والا فائهم قد تكلموا في هذه الرواية باله قد انفر د بريادة قسوله و اذا كان طريقها و احسلاً ، عبدالملك بن ابي سايان العزومي . قلت ، وعبدالملك ثقة مأمون لا يضر انفراده ، كما عرف في الاحسول وعبدالملك ثقة مأمون لا يضر انفراده ، كما عرف في الاحسول وعارم الحديث ، والحديث من ادلة شقعه الجار ، الا انه قبسله بقوله د اذا كان طريقها واحداً ، وقد ذهب الى اشتراط هسلما بعض العلماء . .

نميل

الشفعة في العقار وحده

ويه ـ والشفعة واجبة في جميع ما بيسع من العقار هون غسيره ، اللمور

(٤) .. جاء في كتاب الآثار لأبهى يوسف و قال حلاليوسف من ابيه من ابي حنيلة عن هبدالكريم من المسور بن محزمة و؟) (ان) ابا واقع (٧) ساومه سعد ببيت ، فقال سعد : خله هذا الببت باربعائة اما إني قد اعطيت به المائالة ولكن اعطيكه لحديث سمته من رسول الله (ص) اله قال : الجار احق بسقيه ، (الحديث ٧٦٧ من كتاب الآثار) والسقب القرب ، ومعنى الحديث ان الجار احق بالشفعة افا كان بجاوراً ملاصلاً .

وفي سبل السلام (۷۵/۳) ورد هن ابي رائع (ر) قال : قال رسول الله (س) و الجار احق بصقبه ۽ بالصاد المهملة مقتوحــة وفتح القاف ، القرب ۽ اخرجه البخاري ...والحديث.. يعم الشقعة ، فلمب الل ثبرتهــا (البجار) الهادوية والحنفية وآخرون لهــله الاحاديث ولغيرها كحديث الشهيد بن سويد قال و قلت يارسول الله أرض ليس لأحد فيخ شرك ولاقــم الا الجوار ، قال : الجــار أحق بصقبه وحديث جابر (اي حديث الجار احق بشفعة جاره النف) و ذهب علي وعمر وعيّان والشافعي واحد واسحق وغيرهم الى انه و ذهب علي وعمر وعيّان والشافعي واحد واسحق وغيرهم الى انه

فلاشفعة ، (١) .

8878 - وروى رافع هنالنبي (ص) انه قال الجار أحق بسقبه (۲) والسقب القرب . في اللغنة (۲) والشمريك لا يسمى جاراً في صحمة فكلام، وخبر جابر انه عليه السلام قال : و الجار احق بشفمة جاره ينتظر بها وان كان غائباً اذا كان طريقهما واحداً ع (٤)

وبين مشتري الدار . والصحيح ان الشفعة على خلاف القباس ومبناها
 عرف قديم فاذا زالت الضرورة وتفسير والناس بذلك العرف جاز
 للمشرع ايقاف العمل بالشفعة بتخصص القضاء بعدم النظر .

(١) _ سبل النخم ٧٥/٧ وفيه أن القسمة تبطل الشفعة .

(۲) ـ ومعنى الحـــديث ان الجار أحق بالشفعـــة اذا كان جاراً ملاصقاً
 (كتاب الآثار لأبنى بوسف هامش ٥ من (ص ١٦٧) .

(٣) ـ جاء في صدد هذا الحديث في بلوغ المرام من جمع ادلة الاحكام و رواه احمد والاربعة ورجال ثقاة و رجاء في سبل السلام (٢٠٧٥/٣) احمين المصنف بعوثين رجاله وهذم اعلاله ، والا فانهم قد تكلموا في هذه الرواية بانه قد انفر د ديادة قسوله و اذا كان طريقها واحداً ، عبدالملك بن ابي سايان العزرمي . قلت ؛ وعبدالملك ثقة مامون لا يضر انفراده ، كا عرف في الاصول وعلم المحديث , والحديث من ادلة شفعه الجار ، الا انه قيسه بقوله و اذا كان طريقها واحداً ، وقد ذهب الى اشتراط هسذا بعض العلها م ..

الشفعة في العقار وحده

و220 ـ والشفعة وأجبة في جميع ما بيسع من العقار دون فسيره ، الدور

(٤) .. جاء في كتاب الآفار لأبهى يوسف و قال حدثنا يوسف من أبيسه من ابي منبلة عن عبدالكريم من المسور بن محزمة (٩) ((٥) ابا واقع (٧) ساومه سعد ببيت ، فقال سعد : خد هذا البت باربمائة اما إني قد اعطيت به ثمالهاؤ ولكن اعطيكه لحديث سمعته منرسول الله (ص) الله قال : الجار احق بسقبه ، (الحديث ٢٧٧ من كتاب الآثار) والسقب القرب ، ومعنى الحديث ان الجار احق بالشاعة الزاكان بجاوراً ملاصلاً .

وفي سبل السلام (٧٥/٣) ورد هن ابي رافع (ر) قال: قال رسول الله (مر) و الجار احق بصقبه ع بالصاد المهملة منتوحة وفتح اللهاف ، القرب ع اخرجه البخاري ... و الحديث ... يعم الشفعة ، فلمب الى ثبوتها (البجار) الهادوية والمحنفية وآخرون لهمسلم الاحاديث ولغيرها كحديث الشهيد بن سويد قال و قلت يارسول الله أرض البيس لأحد فيها شرك والاقدم الا الجوار ، قال : الجمسار أحق بصقبه وحديث جابر (اي حديث الجار احق بشفعة جاره النه) و ذهب على وعمر وعبان والشافعي و احمد واسحق وغيرهم الى الهاد كل شفعة بالجوار .

فلاشفعة ي (١).

8278 - وروى رافع هنالنبي (ص) انه قال الجار أحق بسقبه (٢) والسقب القرب . في اللفة (٣) والشسريك لا يسمى جاراً في صحصة الكلام، وخبر جابر انه هليه السلام قال : و الجار احق بشفه جاره ينتظر بها وان كان خائباً اذا كان طريقهما واحلاً ع (٤)

وبين مشتري الدار . والصحيح ان الشفعة على خلاف القباس ومبناها
 عرف قديم فاذا زالت الضرورة وتفسير والناس بذلك العرف جاز
 للمشرع ايقاف العمل بالشفعة بتخصص القضاء بعدم النظر .

(١) _ سبل السلام ٧٥/٣ وفيه أن القسمة تبطل الشفعة .

(٢) - ومعنى الحديث أن الجار أحق بالشفعة أذا كان جاراً ملاصقاً
 (كتاب الآثار لأبنى يوسف هامش ٥ من (ص ١٦٧) .

(٣) ـ جاء في صدد هذا الحديث في بلوغ المرام من جمع ادلة الاحكام و رواه احمد والاربعة ورجال ثقاة و وجاء في سبل السلام (٣/٥/٣٠) احمين المصنف بعوثيق رجاله وهذم اعلاله ، والا فانهم قد تكلموا في هذه الرواية باله قد انفر د زيادة قسوله و اذا كان طريقها واحمداً ، عبدالملك بن ابي سايان العزري . قلت ، وعبدالملك ثقة مأمون لا يضر انفراده ، كليمرف في الاصول وطرم الحديث ، والحديث من ادلة شفعه الجار ، الا انه قيسلم بقوله و اذا كان طريقها واحداً ، وقد ذهب الى اشتراط هملنا بعض العلماء ..

مـــــل

الشفعة في العقار وحده

(٤) .. جاء في كتاب الآثار لأبهى يوسف و قال حدلتا يوسف من أبيسه من أبي قد أصلحت به البارة ولكن أعطيكه لحديث سمعته من رسول ألقه (ص) أله أبن : الجار أحق بسقيه ، (الحديث ١٩٧٧ من كتاب الآثار) والسقب القرب ، ومعنى الحديث أن ألجار أحق بالشفعة أذا كان مجاوراً ملاصلاً .

وفي سبل السلام (٧/٥/٣) ورد هن ابي رافع (ر) قال : قال وسول الله (ص) و الجار احق بصقبه ، بالمعاد المهملة مفتوحة وفتح اللقاف ، القرب ، اخرجه البخاري ... والحديث .. يعم الشفعة ، فلمب الى ثيرتها (الجار) الهادوية والحنفية وآخرون لحسله الاحاديث و لغيرها كحديث الشهيد بن سويد قال و قلت يارسول الله أرض ليس لأحد فيها شرك ولاقسم الا الجوار ، قال : الجسار أحق بصقبه وحديث جابر (اي حديث الجار احتى بشفعة جاره النم) و ذهب على وعمر وعثمان والشافعي واحد واسحتى وغيرهم الى انه و ناهد بالجوار .

فلا شفعة ؛ (١) .

٩٣٤ - وروى رافع هنالني (ص) انه قال الجار أحق بسقبه (٧) والسقب القرب . في اللغسة (٣) والشسريك لا يسمى جاراً في صحبة الكلام، وخبر جابر انه عليه السلام قال : والجار احق بشفعةجاره ينتظر بها وان كان خافياً اذا كان طريقهها واحداً (٤)

وبين مشري الدار. والصحيح أن الشفعة على خلاف القباس ومبناها
 عرف قديم فاذا زالت الضرورة وتفسير والناس بذلك العرف جاز
 للمشرع إيقاف العمل بالشفعة بتخصص القضاء بعدم النظر.

(١) - سبل السلام ٧٥/٣ وفيه أن القسمة تبطل الشفعة .

(٢) - ومعنى الحبديث أن الجار أحق بالشفعة أذا كان جاراً ملاصقاً (كتاب الاثار لأبي يوسف هامش ٥ من (ص ١٦٧).

(٣) -جاء في صدد هذا الحديث في بلوغ المرام من جمع ادلة الاحكام و رواه احمد والاربعة ورجال ثفاة ، وجاء في سبل السسلام (٣٠-٧٥/٣) احسن المصنف بعوثين رجاله وهدم احلاله ، والا فانهم قد تكلموا في هذه الرواية بانه قد انفر د ديادة قسوله و اذا كان طريقها واحداً ، عبدالملك بن ابي سلبان العزرمي . قلت ، وصدالملك ثقة مأمون لا يضر انفراده ، كما عرف في الاحسول وطرم الحديث ، والحديث من ادلة شقعه الجار ، الا انه قيسله بقوله و اذا كان طريقهها واحداً ، وقد ذهب الى اشتراط هسلما بعض العلياء ..

نصـــا

الشفعة في العقار وحده

والشفعة واجبة في جميع ما بيسع من العقار دون فسيره ؛ الدور

(3) .. جاء في كتاب الآثار لأبي يوسف و قال حدث ليجوسف من ابيده من اليده من اليده من اليده من اليده من اليدور بن مخزمة (۴) (ان) ابا رافع (۷) ساومه سعد ببيت ، فقال سعد : خد هذا الببت باربعائة اما إني قد اعطيت به المائة ولكن اعطيكه لحديث سمعته من رسول الله (م) الله قال : الجار احق بسقيه ، (الحديث ۲۷۷ من كتاب الآثار) والسقيب القرب ، ومعنى الحديث ان الجار احق بالشلعة اذا كان مجاوراً ملاصقاً .

وفي سبل السلام (٧٥/٣) ورد هن ابي رافع (ر) قال: قال رسول الله (ص) و الجار احق بصقبه ، بالصاد المهملة منتوحمة و فتح القاف ، القرب ، اخوجه البخاري ... والحديث .. يعم المشقمة ، فلمب الى ثبوتها (البجار) الهادوية والمحنفية وآخرون لهسلم الاحاديث و لغيرها كحديث الشهيد بن سويد قال و قلت يارسول الله أرض ليس لأحد في أشرك ولاقهم الا الجوار ، قال: الجسام أحق بصقبه و حديث جابر (اي حديث الجار احق بشفعة جاره النخ) و ذهب على وعمر وعثمان والشافعي واحد واسحق وغيرهم الى انه لا شفعة بالجوار .

فص___ا

خيار الرؤية والعيب لا يمنع الشفعة

١٤٤٥ ـ وان كان خيار رؤية او حيب لم يمنع وجسوب الشفعة ، لأن ذلك
 لا يمنع من اتمام الملك فيه ، وهذا بنبني على جواز بيع ما لم يره .

٤٤٢م ـ خلاف الشافعي .

فصــــــل

الشفعة في مدة الخيار

هه؛ه ـ ولا فرق بن ان يأخد ذلك في مدة الخبار أو بعدها .

م__ل

لا شفعة في البيع الفاسد

388 ـ والبيع الفاسد لا تجب الشفعة فيه مادام حق المنقض قالمها فيه ، سواء قبض ذلك أو لم يقبض ، لأنحق القبض للبائع سابق لحقالشفهم ، فهر كثيرط الحيار .

نصـــــل

خروج المبيع إلى غيره

واذا خرج المبيع عن ملكه الى غيره فالشفيع بالحيار ان شاء اخذه

والمنازل والحوانبت والحانات والمزارع والبسائين والاقرحة والمنازل والحوامات والارحية ، اذا وقع البيع على عراص ذلك ، كله ، وسواء كانت في مصر أو قرية أو غير ذلك من ارض الاسلام اذا كان ذلك مملوكا يجوز بيع مالكه ، وكان البيع بانا ليس فيسه خيار شرط، للسنة التي روينا ، ولأجهاع العلهاء على دلك .

0177 ـ وقال مالك تجب في السَّفَنَ .

ه ولو وجبت في السفن لوجبت في كل منقول، ولا خسلاف الهسا لا تجب في ذلك .

نصــــــل

لا شفعة إذا كان الخيار للبائع

ه و اذا كان الحيار للبائع لم تجب الشفعة لأنه لم يرغب عن ملكه و لا خرج صنه عندنا .

٥٤٣٩ ـ وقد كان يلزم الشاقعي ان يوجب الشفعة على قوله الذي يقول انه يملك المشتري ذلك .

فصـــــــل

وجوب الشفعة في الخيار للمشتري

• وان كان الحيار المشتري وجبت الشفعة لأن خيساره لا يمنع من خروج الملك عن البامع ، وان لم يدخل في ملك المشتري في أحدى الروايتين .

خيار الرؤية والعيب لا يمنع الشفعة

۱۹:۵۰ وان كان خيار رؤية او حيب لم يمنع وجسوب الشفعة ، لأن ذلك
 لا يمنع من اتمام الملك فيه ، وهذا ينبني على جواز بيع ما لم يره .

٢٤٤٥ ـ خلاف الشافعي .

نصـــل

الشفعة في مدة الخيار

٣٤٧٥ ـ ولا فرق بين ان يأخد ذلك في مدة الحيار أو بمدها .

نصــــل

لا شفعة في البيع الفاسد

323\$ ـ والبيع الفاسد لا تجب الشفعة فيه مادام حق المنقض قاتبا فيه ، سواء قبض ذلك أو لم يقبض ، لأن حق القبض للبائع سابق لحق الفلم ع ، فهر كشرط الحيار .

نصــــــل

خروج المبيع إلى غير.

٥٤٥٥ ـ واذا خرج المبيع عن ملكه الى غيره فالشفيع بالحيار أن شاء اخذه

والمنازل والحوانيت والحانات والمزارع والبسائين والافرحة والمراضي والحيامات والارحية ، اذا وقع البيع على هراص ذلك ، كله ، وسواء كانت في مصر أو قربة أو غير ذلك من ارض الاسلام اذا كان ذلك مملوكا يجوز بيع مالكه ، وكان البيع باتا ليس فيه خيار شرط ، للسنة التي روينا ، ولأجهاع العلماء على دلك .

٥٤٣٦ ـ وقال مالك تجب في السفن.

ولر وجبت في السفن لوجبت في كل منقول، ولا خـــــلاف الهـــــا لا تجب في ذلك .

نصــــل

لا شفعة إذا كان الخيار للبائع

ه. و و اذا كان الحيار للبائع لم تجب الشفعة لأنه لم يرغب عن ملكه و لا خرج عنه عندنا .

٥٤٣٩ ـ وقد كان يلزم الشافعي ان يوجب الشفعة على قوله الذي يقول انه بملك المشترى ذلك .

وجوب الشفعة في الخيار للمشتري

وان كان الحيار للمشتري وجبت الشفعة لأن خيساره لا يمنع من خورج الملك عن البائع، وان لم يدخل في ملك المشتري في أحدى الروايتين.

فصـــــا

خيار الرؤية والعيب لايمنع الشفعة

١٤٤٥ ـ وان كان خيار رؤية او حيب لم يمنع وجيسوب الشفمة ، لأن ذلك لا يمنع من اتمام الملك فيه ، وهذا ينبني على جواز بيع ما لم يره .
١٤٤٥ ـ خلاف الشافعي .

فصـــــا

الشفعة في مدة الخيار

٣٤٥ ـ ولا فرق بن ان يأخد ذلك في مدة الحبار أو بعدها .

فصـــــل

لا شفعة في البيع الفاسد

3826 ـ والبيع الفاسد لا تجب الشفعة فيه مادام حق المنقض قاتبا فيه ، سواء قبض ذلك أو لم يقبض ، لأن حق القبض للبائع سابق لحق الفلمج ، فهر كثيرط الحيار .

خروج المبيع إلى غيره

٥٤٥٥ ـ واذا خرج المبيع عن ملكه الى غيره فالشفيع بالحيار أن شاء اخذه

-AY•-

والمنسازل والحوانيت والحانات والمزارع والبسائين والاقرحة والاراضي والحرامات والارحية ، اذا وقع البيع على عراص ذلك ، كله ، وسواء كانت في مصر أو قرية أو غير ذلك من ارض الاسلام اذا كان ذلك مملوكا بجوز بيح ما لكه ، وكان البيع باتا ليس فيسه خيار شرط ، للسنة التي روينا ، ولأجناع العلماء على دلك .

و 1270 وقال مالك تجب في السفن . 0270 ـ ولو وجبت في السفن لوجبت في كل منقول، ولا خسلاف الهسا لا تجب في ذلك .

مسل

لا شفعة إذا كان الخيار للبائع

واذا كان الحيار للبائع لم تجب الشفعة لأنه لم يرغب عن ملكه ولا خرج عنه عندنا .

٥٤٣٩ ـ وقد كان يلزم الشافعي أن يوجب الشفعة على قوله الذي يقول انه يملك المشتري ذلك .

نصـــل

وجوب الشفعة في الخيار للمشتري

وان كان الحيار للمشتري وجبت الشفعة لأن خيساره لا يمنع من خروج الملك عن البائع ، وان لم يدخل في ملك المشتري في أحدى الروايتين.

- 111-

فصـــــل

خيار الرؤية والعيب لا يمنع الشفعة

وان كان خيار رؤية او حيب لم يمنع وجسوب الشفعة ، لأن ذلك لا يمنع من اتمام الملك فيه ، وهذا ينبني على جواز بيع ما لم يوه .

٢٤٤٥ _خلاف الشافعي .

نصـــل

الشفعة في مدة الخيار

٥٤٤٣ ـ ولا فرق بين ان يأخد ذلك في مدة الحيار أو بعدها .

نصـــل

لا شفعة في البيع الفاسد

٤٤٤ - والبيع الفاسد لا تجب الشفعة فيه مادام حق المنقض قائبها فيه ، سواء قبض ذلك أو لم يقبض ، لأنحق القبض للبائع سابق لحق الفلجع ، فهم كثيرط الحيار .

صـــل

خروج المبيع إلى غيره

٥٤٥٥ ـ واذا خرج المبيع عن ملكه الى غيره فالشفيع بالحيار ان شاء اخذه

- ۸۲۱-

والمنساؤل والحوانيت والحانات والمزارع والبسائين والاترحـــة والاراضي والحيامات والارحية ، اذا وقع البيع على عراص ذلك ، كله ، وسواء كانت في مصر أو قرية أو غير ذلك من ارض الاسلام اذا كان ذلك مملوكا مجوز بيم مالكه ، وكان البيع باتا ليس فيـــه -خيار شرط ، للسنة التي روينا ، ولأجياع العلياء على دلك .

٥٤٣٦ ـ وقال مالك تجب في السفن.

١٣٧ه ـ ولو وجبت في السفن لوجبت في كل منقول، ولا خـــــلاف الهـــــا لاتجب في ذلك .

لا شفعة إذا كان الخيار للبائع

3/48 - والحاكان الحيار للبائع لم تجب الشفعة لأنه لم يرغب عن ملكه و لا خرج عنه عندنا .

٥٤٣٩ ـ وقد كان يلزم الشافعي أن يوجب الشفعة على قوله الذي يقول اله بملك المشتري ذلك .

نصــــــل

وجوب الشفعة في الخيار للمشتري

 وان كان الحيار للمشتري وجبت الشفعة لأن خياره لا يمنع من خروج الملك عن البائع ، وان لم يدخل في ملك المشتري في أحدى الروايتين .

والمنساؤل والحوانيت والحانات والمزارع والبسائين والاقرحـــة والاراضي والحيامات والارحية ، اذا وقع البيع على هراص ذلك ، كله ، وسواء كان في مصر أو قرية أو غير ذلك من ارض الاسلام اذا كان ذلك مملوكا بجوز بيح مالكه ، وكان البيع باتا ليس فيـــه خيار شرط، للسنة التي روينا ، ولأجياع العلماء على دلك .

٥٤٣٦ ـ وقال مالك تجب في السفن .

٥٤٣٧ - ولو وجبت في السفن لوجبت في كل منقول، ولا خـــــلاف الهـــــا لا تجب في ذلك .

لا شفعة إذا كان الخيار للبائع

٤٣٨ - واذا كان الحيار للبائع لم تجب الشفعة لأنه لم يرغب عن ملكه و لا خرج عنه عندنا.

٥٤٣٩ - وقد كان يلزم الشافعي ان يوجب الشفعة على قوله الذي يقول انه.
 يملك المشتري ذلك .

نصــــل

وجوب الشفعة في الخيار للمشترى

• وان كان الحيار المشتري وجبت الشفعة لأن خياره لا يمنع من خروج الملك عن البالع، وان لم يدخل في ملك المشتري في أحدى الروايتين.

-AY.

فص___إ

خيار الرؤية والعيب لا يمنع الشفعة

٥٤٤١ . وان كان خيار رؤية او حيب لم يمنع وجيسوب الشفعة ، الإن ذلك لا يمنع من اتمام الملك فيه ، وهذا يذبني على جواز بيع ما لم يره.
٤٤٢ - خلاف الشافعي .

نصـــــل

الشفعة في مدة الخيار

٥٤٤٣ ـ ولا فرق بن ان يأخد ذلك في مدة الحيار أو بعدها .

فصــــل

لا شفعة في البيع الفاسد

٩٤٤٤ - والبيع الفاسد لا تجب الشفعة فيه مادام حق المنقض قائها فيه ، سواء قبض ذلك أو لم يقبض ، لأنحق القبض للبائع سابق لحق القفيع ، فيه كشرط الحيار .

فصـــــل

.

خروج المبيع إلى غيره

0110 - واذا خرج المبيع عن ملكه الى غيره فالشفيع بالحيار ان شاء اخذه

- 441-

والمنسازل والحوانيت والحانات والمزارع والبسائين والالمرحك والاراضي والحيامات والارحية ، اذا وقع البيع على عراص ذلك ،

كله ، وسواء كانت في مصر أو قرية أو غير ذلك من ارض الاسلام اذا كان ذلك مملوكا بجوز بيمع مالكه ، وكان البيع باتا ليس فيـــه خرار شرط ، للسنة التي روينًا ، ولأجهاع العلماء على دلك .

٥٤٣٦ ـ وقال مالك تجب في السفن .

١٩٣٧ ـ ولو وجبت في السفن لوجبت في كل منقول، ولا خــــلاف الهـــــا لاتجب في ذلك .

لا شفعة إذا كان الخيار للبائع

٣٩٨ - واذا كان الحيار للبائع لم تجب الشفعة لأنه لم يرغب عن ملكه ولا خرج عنه عندنا .

وعد كان يلزم الشافعي ان يوجب الشفعة على قوله الذي يقول اله يملك المشتري ذلك ·

وجوب الشفعة في الخيار للمشتري

. •\$\$ه ـ وان كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة كأن خيـــاره لا يمنع من خروج الملك عن الباقع ، وان لم يدخل في ملك المشتري في أحدى

- 44.

خيار الرؤية والعبب لا يمنع الشفعة

٤٤)ه ـ وان كان خيار رؤية او هيب لم يمنع وجــــرب الشفعة ، لأن ذلك لا يمنع من اتمام الملك فيه ، وهذا ينبني على جواز بيع ما لم يره. ٢٤٢٥ _خلاف الشافعي .

الشفعة في مدة الخيار

١٤٤٣ ـ ولا فرق بين ان يأخد ذلك في مدة الحيار أو بعدها .

لا شفعة في البيع الفاسد

\$\$\$٥ ـ والبيع الفاسد لا تجب الشفعة فبه مادام حتى النقض قائبها فبه ، سواء قبض ذلك أو لم يقبض ، لأنحق القبض للبائع سابق لحقالفلمج ، فهو كشرط الحياد.

خروج المبيع إلى غير.

واذا خرج المبيع عن ملكه الى غيره فالشفيع بالحيار إن شاء اخذه

- 111-

بالثمن الثاني ، وان شاء رد البيع وأخده بقيمته من الاول ،

مــــل

٥٤٦٦ و ان بنى المشتري في المبيع بيعاً فاســداً سقط حتى البائع ووجبت الشفعة فيه هند ابنى حنيفة .

٧٤٤٧ ـ وقال ابو يوسف ويجد لا شفعة .

14.60 ـ وهو قول الشافعي .

١٤٤٩ ـ و المسألة تبنى على ان البيع الفاسد اذا الصل به القبض ملك ، و اذا سقط َ حق الفسخ فيه لزم و صح كالصحيح .

• • ٥ ه ـ واتفق العلماء على أن الشفعة لا تجب في المبراث .

٥٤٥١ ـ وقال اصحابنا اذا ملكت الارض بغير بدل مجه بالعقد كالهبسة والد صفحة فلا شفحة في ذلك .

٧ ه ٥٤ ـ وقال مالك تبب الشفعة في الحبة بالقيمة ولو وجبت في الحبة وجبت في الميراث والوصية

مه 4 ه ـ وان استأجر داراً بدار أو عبداً بدار أو تزوج امرأة على دار أو صالح من دم عمد يجب به القصاص على دار ، او خلع بها امرأة أو اعتق بها عبداً فلا شفعة في ذلك عند اصحابنا .

\$ 100 ـ وقال الشافعي يجب في ذلك الشفعة .

٥٠١٥ ـ وهو قول ان ابي ليلي .

و ليس لها مثل يؤخذ به و العاقد وليس لها مثل يؤخذ به ، و لا يجسوز ان يؤخسد بالقيمة لأنه كان يجب ان يوجب ذلك في الهبة .

لا شفقة في الهبة بشرط العوض

٧٠٥٥ ـ والهبة بشرط العرض لا تجبّ فبها شفعة حتى يقع النقابض ، فاذا وقع أخد بمثل العوض ان كان له مثل من الوزن و الكيل والعسدد وان كان لا مثل له اخده بقيمته يوم وقع القبض ، وفي البيم يوم وقم البيم .

٥٤٥٨ ـ وقال زفر تجب الشفعة بنفس حقد الهبة اذا كان ذلك على حوض لأنه عقد بيع ، وقد قلعنا ذلك في كتاب الهبة .

نصــــل

عوض عن الهبة من غير شرط

٩٥٥ - ولا عوض عن الحبة من خير شرط فلا شقعة عندنا ، لأن العقد لم
 يجب به بدل له قيمة فلا تجب به الشقعة عند اصحابنا جميعاً .

فصــــــل

• 820 - وتجب الشفعة في العلو الذي لا سفل معه ، وفي السفل الذي لاعلو

. ATT .

- 477 -

بالثمن الثاني ، وان شاء رد البيع وأخده بقيمته من الاول ،

فص___ل

١٤٦٠ - وان بنى المشتري في المبيع بيعاً فاسداً سقط حتى البائع ووجبت الشفعة فيه عند ابنى حنيفة .

١٤٤٧ ـ وقال آبو يوسف ويحد لا شفعة .

14.40 ـ وهو قول الشافعي .

والمسألة تبنى على ان البيع الفاسد اذا انصل به القبض ملك ، واذا
 سقط حق الفسخ فيه لزم وصع كالصحيم .

فصـــــــل

• • • ه - واتفق العلماء على أن الشفعة لا تجب في المراث.

٥٤٥١ ـ وقال اصحابنا اذا ملكت الارض بغير بدل مجمي بالعقد كالهبـــة والنوصية فلا شفعة في ذلك .

٥٤٥٧ ـ وقال مالك تجب الشفعة في الهبة بالقيمة ولو وجبت في الهبة وجبت في المبراث والوصية .

نصـــــل

• وان استأجر داراً بدار أو عبداً بدار أو تزوج امرأة على دار أو صلح من دم عمد بجب به القصاص على دار ، او خلع بها امرأة أو اعتق بها عبداً فلا شفعة في ذلك عند اصحابنا .

- 477 -

\$ 100 - وقال الشاذمي بجب في ذلك الشلعة .

٥٤٥٠ ـ وهو قول اين ابيي ليلي .

٩٤٥ - لأن هده الممانى لا قيمة لها في حق غير العاقد و ليس لها مثل يؤخذ
 به ، ولا مجسوز ان يؤخسد بالقيمة لأنه كان بجب ان يوجب ذلك
 في الهبة ،

• نصـــل

لا شفقة في الهبة بشرط العوض

٧٠ ٥٠ - والحبة بشرط العوض لا تجب فيها شفعة حتى يقع النقابض ، فاذا وقع أخذ بمثل العوض ان كان له مثل من الوزن والكبل والمسدد وان كان لا مثل له اخذه بقيمته يوم وقع القبض ، وفي البيع يوم وقع البيع .

٨٥ ٥٠ - وقال زفر تجب الشفعة بنفس حقد الهبة اذا كان ذلك على حوض
 لأنه عقد ببع ، وقد قدمنا ذلك في كتاب الهبة .

نصــــل

عوض عن الهبة من غير شرط

 ٩٠٥ - ولا عوض عن الهبة من غير شرط فلا شفعة عندنا ، لأن العقد لم يجب به بدل له قيمة فلا تجب به الشفعة عند اصحابنا جميعاً .

فصـــــــل

• ٤٦٠ ـ وتجب الشفعة في العلو الذي لا مـفل معه ، وفي السفل الذي لاعـلو

- ^17 -

معه وفيهها جميعاً لأن حق الامتقرار قائم في ذلك لمالكه، والبناء بخلاف ذلك لأنه يجب تسليمه منقوضاً .

وقد كان القياس عندهم ان لايصح بيع ذلك لأنه لا يمكن بيمه الا بان يكون بيماً لما يصح ان زال عن موضعه ، واستحسنوا جسواز ذلك في الجملة .

لا شفعة فيها لا يجوز بيعه

43.7 وكل عقار لا بجوز بيعه ولا يملك بالبيع فلا شفعة فيسه ولا تجب الشفعة به كالوقروف والرباطات والمساجسه والمقابر والسقايات والآبار التي للشرب على قول من اجاز ذلك .

نص___ا،

لا شفعة في دور مكة

12. ودور مكة لا تجب فبها شفعة على قول اني حنيفة في رواية الأصل.
 13. وفي رواية الحسن تجب.

.

٤٦٦ - وهو قولها .

الشفعة في أرض السواد

١٧ ٥٤ - والسواد وأرض الخراج مملوكان يجوز بيعهما وتجب الشفعة فيهما

- 474 -

خلافًا لمن قال لا بجوز ذلك من الشافعي وغيره ممن قال هيموقوفة ه

جواز الشفعة بجواز البيع

م١٤٦٨ ووجوب الشفعة يتبع جواز بيم الارض في المشاع والمقسوم ، فسا جاز بيم جملته جاز بيع بعضه . •

نصـــــل

من تجب لهم الشفعة

953ه _ والشفعــة وأجبــة للمسلم واللمي والحر والمكاتب والمأذون له في التجارة والممتنى بعضه ، وتجب عليهم الشفعة لأن الشفعة تجب رضة البائع عن ملكه ، ويملكه عليه المستحق وان كان كل واحـــد من هؤلاء لا يصبح ان يملك ذلك على البائع بالمبيع فكذلك بالشفعة .

وقد روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه انه لاشفعة للمي على
 مسلم وهو قول شريح والحنابلة .

٧١٥ ـ والجميع غلافه .

باع ما تجب الشفعة فيه مع جعل الخيار له

٥٤٧٢ ـ ومن باع ماتجب الشفعةفيه أو اجاز بيهالبائع له اذا جعل الحيار اليه

- 410 -

لملا شلمة له ، وان اشترى ما يجب له فيه الشفعة او اجاز البيع فله الشفعة .

٣٧٥ - ومنهم من قال تجب لها الشفعة ومنهم من قال لا تجب في الجميع لأن الباشع (١) فهو كالبائع نفسه فلا تجب له شفعة، ولانه لو وجبت له الشفعة لاسقط باخله ما وجب عليه المشتري من المحقوق وليس له ذلك، لانه اذا باع فقد رضى بسقوط الشفعة، والمشتري غلاف ذلك كله وهو الصحيح.

فصـــــــال

استحقاق الشفعة

\$420 - وتستحق الشفعة بالشركة في المبيسع ثم بالشركة في حقوقه ، ثم بالجوار الافرب فالأفرب (٢) .

٥٤٧٥ - وحكى أبو الحسن في مختصره عن ابي يوسف أن بعض اصحابنا
 قال : لا شفعة الا الشريك الذي لم يقاسم .

١٤٧٦ - ولا فرق عندنا بين ما يحتمل القسمة وما لايحتمل.

(١) كذافي للنسختين،

(٢) في مختصر الطحاوي: أولى الشفعاء بالمبيع الشريك الذي لم يقاسم،
 ثم ينلوه الشريك الذي قاسم وبقيت له شركة في الطريق، ثم يتلوه
 الجار الملاسق. (مختصر الطحاوي، ص١٢٠).

- 417

٧٧٥ ـ وقال الشافعي لا شفعة إلا في مناح مجتمل ألقاءة ، فاما ما لا يقدم من ثلعة ار فلاشفعة فيه في أحد قوليه .

م27x ـ واتفق قوله على أن الجوار لا تستحق به شقمة .

الجار المحاذي

٥٤٧٩ ـ واتفق الفريقان على أن الجار الحاذي لا شفعة له .

فصـــل الخليط

٩٤٠ ـ وانما قدم الحليط لقربه والشريك في الحقوق اقرب من الجار .
٨١ ـ وكل من أوجب الشفعة لمن عدى الشربك يقول بما ذكرناه .

نصـــــل

إذا أسلم الشفيع القريب الشفعة

واذا سلم الشريك في نفس المبيع الشفعة اخلمها الشريك في الحقوق واذا سلم الشريك في الحقوق اخدها الجار الملاصق ثم كذلك ابداً الى آخر الزقاق.

280 ـ وقال الحسن بن صالح : الخاسلم القريب للشفعة فلا شفعة البعيد لاته قد سلم مايستحقه الى المشتري فلا يبقى لغيره حتى .

٥٤٨٤ ـ واصحابنا جعلوا ذلك كالميراث اذا سقط حتى القريب بالقتل اخذ

- 814

الهدى ولأن الضرر حاصل على البعيدة

ه ٤٨٠ . وانها قدم الشريك لان الضرر اخص به .

على عدد الرؤوس

٥٤٨٦ - والشفعة تجه على عدة الرؤوس لا على قدر الالصباء.

٥٤٨٧ ـ وقال الشافعي تقسم على مقدار الانصباء في احد قوليه . ٥٤٨٨ ـ لان السبب المستحق انها هو الشركة والجوار ، دون قسدر الملك ،

لانه لَوْ انفرد اخذالكل ولم يأخد بقدر ملكه وبهذا فارقىالديون. ١٨٥٠ ـ ولو ترك الجميع حقوقهم إلا واحداً اخذ جميع ما نركوا نخلاف الدين فانه لا يأخذ الايقدر حقه فلذلك قسم على الرؤوس •

الطلب والأخذ

. و و الشفعة تجب بعقد البيع وتستحق بالطلب (١) وتملك بالاخـــد . لانه اذا لم يكن بيع فلا شفعة ، وقد مضى ذلك •

١٩١٠ - وإذا ترك الطلب بطلت الشفعة , ولا يحصل الملك الا بأخذ المبيع اما برضا المشتري بدلك او قضاء القائمي ، لانه لو ملك لكان تجب

العد الاخلاء من الاخلاء الاخلاء

(١) في مختصر الطحاوي (ص١٣١) بالأشهاد والطلب •

1930 ـ وليس للشفيع ان يأخد ذلك بغير رضا ولا قضاء • مه و و قال الشافعي له ان يأخد ذلك بنفسه ·

\$ \$ \$ 0 ـ لان هذا تما يختلف فيه العلماء وبسوغ فيه الاجتهاد، ويملك على الغير فلابد من طريق يأخذ به ذلك ، ولا محسوز ان يأخسد من

كيفية الطلب

ووو - والطلب ان يشهد مند أول ساعسة يعلم بالبيع ، ثم يقصد البائم او المشتري او المبيع فيشهد هناك لان الطاب لابد منه ، والاشهادحتي لا يسقط حقه , والبائع لانه هو الذي باع ، والمشتري لانه اشترى . فلابد من اعلام من تطاب منه الشفعة •

فورية الطلب

897 - والطلب على الفور في رواية الاصل • **1990 ـ ون**ي رواية هشام كالمخبرة ⁽⁹)

٩٨٥ - وللشافعي اربعة اقوال:

احدها انها على الغور ، والثاني على المجلس ، والثالث على الابد

- AY4 -

رجوع المشتري بالثمن

٥٥٠٠ ـ وإذا إخل الشائعة من البائع وقل كان المشتري دفع الثمن إلى البائع ولم يَقبض، فان المشتري يرجع هليه بِما وزنه ان كان باقياً وبقيمته. ان كان ها لكما ان كان من ذوات القبم والامثلة من ذوات الامثال لان الشقيع يدفسع الثمن الى من العهدة عليه دون من لم يدفسع

ما يبطل الشفعة عند وجوبها

١١٥٥ ـ واذا ماوم الشفع المشتري دلى ما اشتراه او سأله ان بوليه إياها او أستأجرها الشفيدع من المشري او كانت مزرعـــة فعامله فبها تسليم للشفعة اذا كان يعلم بذلك كله ويعلم البيسع ، ويبطل الصلح ويرد العوض من المأخوذ ولا شفعة له : ولا خلاف تعلمه في ذلك . ١٧٥٥ - وان باع الشفيع داره، وهو يعلم بالبيع او لابعلم بطلت شفعته لأ٥ مايستحق به الشفعة قد زال من ملكه .

٥١٧ه - وان ردها المشترى حلى للبائع رعيب او شخيار رؤية وعادت الىالبائع فلد بطلت الشفعة لانه قد صار غير جار (٩) .

١٤٥٥ ـ ولمو عادت الي الشفيع (عادت)على حكم ملكه الأول (؟) .

شفيع باع داره

و : ٥٥ ـ وان كان الشليع باح داره بيماً فاسفاً وقبضت فلا شفعة له : ١٦٥ هـ وان كان ياع وهــرط الحياز لنفسه نهو على شفعه ۽ وان طلب في ملة الحيار بالقلمة فله ذلك، ولاتبطل القلمة بينه وبين المفتري لأن ملكه لم زل حنه بالبيع •

۱۷ هه ـ وان باع من داره حصة معلومة ، وبقى له منها سهم لهو على شقعته بما بقى له فيها .

باع من داره منزلاً

٨٥٥٥ ـ وان باع مؤلا منها نما لا يلي الدار المدارحة فهو على هلمته منها ه ١٩٥٥ ـ وان كان المبهع نما بلي الدار المشفوعة وهو يستلرق جميع الحلا فلا شفعة له و وأن كان قديقي من الحدشي ثما بلي الدار المبيعة فهو على شلعته لأله للد بقى له مايأعد به الشلعة ،

. ٥٥٧ ـ والشريك اذا كان جاراً ووجبت له الشفعة فباع نصيبه المشقرك وبتى له الجواد فهو على شقعته ، لأن الجسواد ثبب به الشنعة الحا القرد ، فلم يخرج من الا يكولا مستحلًا الشنعة .

- ATT -

مـــــــل

طلب الشفيع نصف المبيع

ا ١٥٧ - والشفيع اذا طلب نصف المبيع وسكت من النصف ، لم تبطل شلعته حند ابي بوسف ، لأن طلب النصف طلب الجميع لأنه ابس له ان يبعض ذلك على المشتري فهو بمثابة ما لايتبعض من الحقوق كالمهر والعقر وغيره :

٥٥٢٧ ـ وقال تجد قد بطلت الشفعة لأن ســكوته عن طلب النصف يوجب ابطال الشفعة فيه، والشفعة اذا يطل بعضها يطل الجميع.

وقال مجداو كان طلب الكل وقال: انا اطلب الشفعة واســلم الث
 النصف وآخد انا النصف فليس هذا تسليا وهو على شفعته والابطل

فص___ا

إبطال الحق في الشفعة إسقاط

٩٥٢٤ - واذا ابطل حقد من الشفعة بعد الشراء سقط ، سواء علم بالشراء أو لم يعلم ، علم ان له شفعة أو لم يعلم لأنه اسقاط حق لا يقف على قبول من عليه الحق فهو كالطلاق والعناق والابراء .

وهرق اصحابنا بين البكر تسكت وهي لا تعلم بالنكاح لا ببطل خيارها ان سسكونها جعسل بمنزلة الاذن في تنميم النكاح وليس باسقاط حق لها ، فاعتبر علمها بالنكاح .

٥٠٢٦ - وقد روى عن ابنى الحسن الكرخي رحمالله انها لو قالت : رضيت بالنكاح ، وهي لا تعلم ، يسقط غهارها ، وسوى بين المسألتين في النطق والسكوت .

صـــل

تصديق المشترى الشفيع على دعواه

۵۲۷ م. و لا يصدق بعد ذلك انه لايعلم ، و لو صدقه المشتري ايضاً حل ذلك فهو تسليم للشلمة لأن حقه اذا سقط لم ينظمه تصديق المشتري اله لايعلم كما لاينفع الزوجة والعبد المعتق تصديق المطلق والمعتق .

۵۰۲۸ و إذا اخبر بان الشراء وقع بدراهم فسلم الشفعة ثم اخبر بان الشراء بدراهم فسلم الشغة ثم اخبر بان الشراء بدراهم فسلم الغ ثم (العبر) إنه دنانير ، فان كانت اكثر قيمة من الدراهم فهو تسليم ، وان كانت اقل من للثمن (۱) فهو على شفعة .
۲۹ ه - وان اخبر بالمكيل والموزون فوجد غلاف الجنس فهو على شفعة ،

لأله يأعمله بالمثل ولا تعتبر الليمة . • وقد روى من زفر ان لا يكون تسليما في سائر الاحوال والاجناس في الزائد والناقص والائيان والعروض في ذلك سواء و لاله سلم حقه

على وجه مخصوص فكان بخلافه كما لو كان اقل.

٥٥٣١ ـ وغير الجنس من ذوات الامثال .

٣٠٦٥ ـ واتفقوا في فوات القيم ان القيمة اذا كالت اكثر نما سلم به الشفعة انه تسليم وان كانت اقل فليس بتسلم .

و و اخبر انه اشترى لصف الدار فسلم ثم علم انه اشترى الكل فهو على شفعه :

(١) فينسخة (ق) بعد ذلك و الاقل قيمة ، .

هموه _ ولو اخبر انه اشتری الدار کلها فسلم ، ثم علم انه اشتری المنصف فلا شهمة له لان لسليم البكل تسليم لمسا دوله فهكون ذلا تسليم البكل تسليم لمسادي .

ومهده ـ وحكى الكرخي رحمه الله عن النمير بن حدار (؟) انه قال المتداد الجواب نقال اذا اشترى الكل فقيل له اشــــتر النصف فسلم ثم علم انه اشتراها كلها بطلك شفعته وان اشترى نصفها فقيل له اشترها كلها فسلم ثم علم انه اشترى لصفها فهو على شفعته لاله قسد يسلم لكثرة الثمن في الكل والعجز عن ادائه ، وعدم قدرته ، وفي النصف لا يعجز عن ذلك فلم يكن تسليا لها ، لاله اذا عجز عـــن البعض فالكل اولى ، فلهذا كان تسايا لها ، كله اذا عجز عـــن البعض فالكل اولى ، فلهذا كان تسايا لها كلها .

فصــــــا

سلم ثم علم أن مشتريها هو زيد وعمر

٣٦٥ ـ ولو انتير ان زيداً اشتراها فسلم ثم علم انه وحموو اشترياها فله ان يأشل تصيب حموو وقد سلم لزيد تصيبه لأنه قد يرغب في زيد ولا يرغب في حموو ، فليس في تصليم ذلك لزيد تسليم منه لعموو د

فصــــا

حضور المال

۵۳۷ه ـ والقاضي لا يقضي بالفلمة حتى يكون المال حاضراً . ۵۳۸ ـ فان قضى له وطلب الشفيع المهلة امهل يوماً ويومين .

- 477 -

١٩٥٥ - وعيس الشفيع على النعن كما عبس المشتري لآله بعيزاته في العين .
 ١٥٥٠ - وإن لم عضر النعن إلى الآجـــل الملاكور أبطل الفاضي شفعته لأنه ضر رمل المشتري وغزور (١)

نصـــــــل

أعلمه المشتري بالشراء

و و لو لقيه المشتري واعلمه بالشراء وقال له : هات الثمن فلم يأت به الى ثلاث بطلت شفعه ، لأن هذا هو القدر الذي بؤجل في مثله .

نص_ل

للدار جماعة شفعاء

٩٤٥ - واذا كان للدار جياحة شفعاء فلهم الثقعة على عددهم و ولمن حضر منهم ان يأعمل جميعها ولا يقسم على من لا يطلب ولا على غائب ، فالا حضر وطلب قضى له يحقه .

(۱) يكن تميم حكم هذه القاءدة وصياعته صياعة شاملة بقولنا: كليا ترتب على تقصير أحد المتعاقدين في الوقاء بالتزام مترتب على ملاقة تعاقدية او هرتعاقدية ضرر بالطرف الآخر و هرور كان للطرف المضار أو المفرور أن يطلب من القاضي قسخ العقد أو قطع العلاقة.

1____

هل للشفيع نقض ما بني المشتري

باؤه - و للشفيع ان ينقض مابنى المشتري ويقلع الشجر ويبطل بيعه ووقفه .
 باخه - وقال ابو يوسف : يأخذ بقيمة آلبناء مقلوعاً (١)
 ماؤه - وهو قول الشافعى .

2. وقال الشافعي له ان ببطل جميع عقوده وتصرفه بالقول.

٥٤٧ - وهن ابن زياه وابن اني ليل انه اذا اوتفها او جملها مقبرة ودفن فيها فليس له عليها سبيل لأنه ازال ملكه على نحو لا يلحقه الفسخ في ذلك.

٥٥٤٨ - ومن اشترى دارين صفقة واحدة (ولهاشفيع واحد (٢)) فليس للشفيع ان يأخط احداهما دون الاخرى لأنه يبعض الصفقة على المشتري .

فصــــل

٩:٥٥ وان اشترى دارين لأحدهما شفيع وليس له في الاخرى شفيع فله
ان يأخد التي له فيها الشفعة دون الاخرى.

(١) في مختصر الطحاري ص١٢٤ : (بقيمة البناء قائها) وفيه ايضاً ان
 اخد الشفيم بقيمة البناء قائها هو قول آخر لأبى يوسف :

- ATA -

(٢) مابع قوسين من مختصر الطحاوي (ص١٢٣) ٥

نصـــا

البناء والغرس والثمرة

١٥٥٥ ـ وللشفيع ان يأخذ البناء والغرس والثيم ة المنصلة على النخل بالشفعة .
٧٥٥ ـ وقال الشافعي لا شفعة له في الثمرة القائمــــة لأنها عن اخــرى .
وهي عندنا كالشجر القائم في الارض .

فصـــل هدم البناء والغرس وذهابه بآفة

وه و اذا هدم المشري البناء وقلع الغرس اخذ الشفيع الباقي بحصته من الثمن .

٤٥٥٥ ـ وان ذهب بآفة فهو بالخيار ، ان شاء المحل بكل الثمن وان شاء ترك به مدود ـ والشافعي قولان :

(١) مانسبه الى مختصر الطحاوي ليس على نحو ماورد في المطبوع من هذا المختصر فقدوردفيه (ص ٢٢٢) ومن اشترى دار آمن رجلين وقبضها او لم يقبضها ، صفقة واحدة ، فاراد الشفيح أن يأخذ ماباع احدهما دون ماباع الأكر ، فليس له ذلك ، وانما له ان يأخذها كلها او يدهها كلها ، ولعل ما اشار اليه السمناني نما اطلع عليه في نسخة خطيسة لم تصلنا وتعليل ما اسنده الى ناك النسخة وحدة الصفقة .

احدهما يأخد يكل الثمن في الموضمين والثاني يأخسل بالمصسة في الموضمين .

فصـــا،

٢٥٥٥ - وان وجهد الشنيع الثمرة مقطوعة والبناء مقلوحاً فليس له اخسله
 بالشفمة و أنها يأخد مادام متصلا .

باب

اختلاف المشتري والشفيع في الثمن

٧٥٥٥ - والحا اعتلفا في الثمن وقد سلمه الى البائع فالقول قسول المفتري فى قدره وجلسه ، ولا يصدق عليه الشفيع ولا البائسيع فيا يقسسول لأن الشفيع كللشتري مع البائع ، وقد بينا ذلك في محتاب للبيوع .

فصــــل

٨ ٥٥٥ - وان اقاما بينة جميعاً فالمبينة بينة الشفيع عنسد ابن حنيفسة وكاد لأله المدعى (١) .

نصـــــل

٩٥٥ ـ وقال ابو يوسف البينة بيئة المفتري لألها تنبث (يادة الثمن (٢) .
 ٩٥٥ ـ واذا اختلف المشتري والبائع فأقام البينة البائسم بالفين والمشتري بألف قضى ببيئة البائع لأنه يثبت الزيادة .

(۱) و (۲) مختصر الطحاوي . ص۱۲۲

- 134 -

100

بالثمن الثاني ، وان شاء رد البيع وأخده بقيمته من الاول ،

فضـــــل

ع عند الله و الله المسترى في المبيع بيماً فاسداً سقط حق البائع ووجبت الشقية .

١٤٤٧ ـ وقال أبو يوسف رجد لا شفعة .

1460 ـ وهو قول الشافعي .

و و و المسألة تبنى على ان البيع الفاسد اذا الصل به القبض ملك ، واذا سقط حق الفسخ فيه لزم وصح كالصحيح .

صــــــل

• و وسيه واتفق العلماء على أن الشفعة لا تجب في الميراث .

٥٤٥ ـ وقال اصحابنا اذا ملكت الارض بغير بدل مجمي بالعقد كالهبسة والدوسية فلا شفعة في ذلك .

٢ وقال مالك تيب الشفعة في الحبة بالقيمة ولو وجبت في الحبة وجبت
 في المراث والوصية

مـــال

مه 4ه _ وإن استأجر داراً بدار أو عبـــداً بدار أو تزوج امرأة على دار أو صالح من دم عمد بجب به القصاص على دار ، او خلع بها امرأة أو اعتق بها عبداً فلا شفعة فمي ذلك عند اصحابناً .

\$10 ـ وقال الشائمي بجب في ذلك الشلمة . 2010 ـ وهو قول ان ابني ليلي .

٣٠٤٥ ـ لأن هده المعالى لا قيمة له في حق غير العاقد و ليس لها مثل يؤخذ به ، ولا مجسور ان يؤخسه بالقيمه لأنه كان بجب ان بوجب ذلك

ني الهبة •

لا شفقة في الهبة بشرط العوض

١٥٤٥ ـ والهبة بشرط العوض لا تجب فيها شفعة حتى يقع النقابض ، فاذا وقع أخذ بمثل العوض ان كان له مثل من الوزن والكبل والعسدد وان كان لا مثل له اخذه بقيمته يوم وقع القبض ، وفي البيع يوم وقع البيع .

٥٤٥٨ ـ وقال زَفَر تجب الشفعة بنفس حقد الهبة اذا كان ذلك على عوض لأنه عقد بيع ، وقد قلمنا ذلك في كتاب الهبة .

فصـــل

عوض عن الهبة من غير شرط

٩٥ - ولا عوض عن الحبة من غير شرط فلا شفعة عندنا ، لأن العقــد لم
 يجب به بدل له قيمة فلا تجب به الشفعة عند اصحابنا جميعاً .

نصـــــل

. ٤٦٠ ـ وتجب الشفعة في العلو اللَّذي لا مقل معه ، وفي السقل الذي لاعلو

- ATT -

معه وفيهها جميعاً لأن حق الاستقرار قائم في ذلك لمالكه ، وللبناء غلاف ذلك لأنه يجب تسليمه منقوضاً .

وقد كان القياس عندهم ان لايصح بيع ذلك لأنه لا يمكن بيعه الا بان يكون بيعاً لما يصبح ان بزال عن موضعه ، واستحسنوا جــواز ذلك في الجملة .

فصــــل

لاشفعة فيها لا يجوز بيعه

٩٤٦٢ ـ وكل عقار لا بجوز بيعه ولا يملك بالبيع فلا شفعة فيـــه ولا تجب الشفعة به كالوقــوف والرباطات والمساجـــد والمقابر والسقايات والآبار التي للشرب على قول من اجاز ذلك .

فص___ا

لا شفعة في دور مكة

\$12هـ. ودور مكة لا تجب فيها شفعة على قول ابي حنيفة في رواية الأصل . 870 ـ وفي رواية الحسن تجب . 873 ـ وهو قولها .

صــــــل

الشفعة في أرض السواد 812 - والسواد وأرض الحراج مملوكان بجوز بيمهما وتجب الشفعة فيهما

- 374 -

خلافًا لمن قال لا مجوز ذلك من الشافعي وغيره ممن قال هيموقوفة بـ

<u>_____</u>

جواز الشفعة بجواز البيع

٥٤٦٨ - ووجوب الشفعة يتبع جواز بيع الارض في المشاع والمقسوم ، فما جاز بيم جملته جاز بيع يُعَلَّمه .

نصــــل

من تجب لهم الشفعة

939ه ـ والشفعــة واجبــة العسلم والنمي والحر والمكاتب والمأذون له في التجارة والممتق بعضه ، وتجب عليهم الشفعة لأن الشفعة تجب رغبة البائع عن ملكه ، ويملكه عليه المستحق وان كان كل واحـــدمن هؤلاء لا يصح ان بملك ذلك على البائع بالبع فكذلك بالشفعة .

وقد روى عن عبّان بن عفان رضى الله عنه انه لاشفعة للمي على
 مسلم وهو قول شريح واللحنابلة .
 والجميم غلافه .

. .

Ò

باع ما تجب الشفعة فيه مع جعل الخيار له

٤٧٧ - ومن باع مانجب الشفعةفية أو اجاز بيعالبائع له اذا جعل الحيار اليه

معه وفيهها جميعاً لأن حق الاستقرار قائم في ذلك لمالكه ، والبناء غلاف ذلك لأنه يجب تسليمه منفوضاً .

وقد كان القياس عندهم ان لايصح بيع ذلك لأنه لا يمكن بيعه الا بان يكون بيعاً لما يصح ان زال عن موضعه، واستحسوا جــواز ذلك في الجملة.

نصــــــــل

لا شفعة فيها لا يجوز بيعه

٩٦٦٧ _ وكل عقار لا بجوز بيعه ولا يملك بالبيع فلا شفعة فيسه ولا تجب الشفعة به كالوقــوف والرباطات والمساجــد والمقابر والسقابات والآبار التي للشرب على قول من اجاز ذلك .

لا شفعة في دور مكة

818_ ودور مكة لا تجب فيها شفعة على قول ابي حنيفة في رواية الأصل. 810_ وفي رواية الحسن تجب.

٤٦٦ه ـ وهو قولهما .

الشفعة في أرض السواد ١٤٥٠ والسواد ١٤٥٠ والسواد وارض الحراج مملوكان يجوز بيمهما وتجب الشفعة فيهما - ١٨٤٠ - ٨٤٤٠

خلافًا لمن قال لا بجول ذلك من الشافعي وغيره ثمن قال هي موقوفة :

جواز الشفعة بجواز البيع

٥٤٦٨ ـ ووجوب الشفعة يتبع جواز بيع الارض في المشاع والمقسوم، فمسا جاز بيم جملته جاز بيع بقضه .

نصـــــل

من تجب لهم الشفعة

279 _ والشفعـة واجبـة النسلم والنمي والحر والمكاتب والمأذون له في التجارة والممتن بعضه ، وتجب عليهم الشفعة لأن الشفعة تجب برغبة البائع عن ملكه ، ويملكه عليه المستحق وان كان كل واحـــد من هولاء لا يصح ان يملك ذاك على البائع بالبع فكذلك بالشفعة .

ووي من حيَّان بن عفان رضى الله عنه انه لاشفعة للمي على مسلم وهو قول شريح والمحنابلة .

٧١٥ ـ والحميم غلافه.

صـــل

باع ما تجب الشفعة فيه مع جعل الخيار له

٤٧٧ - ومن باع ماتجب الشفعةفيه أو اجاز بيمالبائع له اذا جعل الحيار اليه

- 470 -

معه وفيهما جميعاً لأن حق الاستقرار قائم في ذلك لمالكه ، والبناء غلاف ذلك لأنه بجب تسليمه منقوضاً .

وقد كان القياس عندهم ان لايصح بيع ذلك لأنه لا يمكن بيمه الا بان يكون بيماً لما يصح ان نزال عن موضعه، واستحسنوا جــواز ذلك في الجملة.

فصـــــل

لا شفعة فيها لا يجوز بيعه

٩٤٦٧ ـ وكل عقار لا بجوز بيعه ولا يملك بالبيع فلا شفعة فيـــه ولا تجب الشفعة به كالو قـــوف والرباطات والمساجـــد والمقابر والسقايات والآبار التي للشرب على قول من اجاز ذلك .

لا شفعة في دور مكة

818 _ ودور مكة لا تجب فيها شفعة على قول اني حنيفة في رواية الأصل .
 93.0 _ وفي رواية الحسن تجب .

٤٦٦ - وهو قولهما .

نصـــــل

الشفعة في أرض السواد

10 £ 0 - والسواد وأرض الحراج مملوكان يجوز بيمهما وتجب الشفعة فيهما

- 476 --

خلافًا لمن قال لا يجوز ذلك من الشافمي وغيره ممن قال هيموقوفة ه

جواز الشفعة بجواز البيع

م٥٤٦٨ ووجوب ألفه من يتبع جواز بيم الارض في المشاع والمقسوم، فسا جاز بيم جملته جاز بيع يعضد .

فصــــل

من تجب لهم الشفعة

278 . والشفعة واجبة للمسلم والذمي والحر والمكاتب والمأذون له في التجارة والممتق بعضه ، وتجب عليهم الشفعة لأن للشفعة تجب برغبة البائع عن ملكه ، ويملكه عليه المستحق وان كان كل واحسد من هؤلاء لا يصح ان يملك ذلك على البائع بالبيع فكذلك بالشفعة .

وقد روى من عثمان بن عفان رضى الله عنه انه لاشفعة للمي على
 مسلم وهو قول شريح واللحنابلة .

٤٧١ ـ والجميع بخلافه .

مـــل

باع ما تجب الشفعة فيه مع جعل الخيار له

١٤٧٢ - ومن باع ماتجب الشفعةفيه أو اجاز بيمالبائع له اذا جعل الحيار اليه

- ATO.

خلافًا لمن قال لا مجوز ذلك من الشافعي وغيره ممن قال هيموقوفة :

جواز الشفعة بجواز البيع

م٥٤٦٨ ووجوب الشفعة يتبع جواز بيم الارض في المشاع والمقسوم، فسا جاز بيم جملته جاز بيع بعضه و.

نص___

من تجب لهم الشفعة

١٦٩ - والشفعة واجبة العسلم والنعي والحر والمكاتب والمأذون له في التجارة والمعتريف ، وتجب عليهم الشفعة لأن الشفعة نجب رغبة البائع عن ملكه ، ويملكه عليه المستحق وان كان كل واحسد من هؤلاء لا يصح ان يملك ذلك على البائع بالمبع فكذلك بالشفعة .

وقد روى عن حثمان بن عفان رضى الله عنه انه لاشفعة للمي على مسلم وهو قول شريح والحنابلة .

٧١٥٥ ـ والجميع غلافه .

فصـــــــل

باع ما تجب الشفعة فيه مع جعل الخيار له

٥٤٧٢ ـ ومن باع ماتجب الشفعةفيه أو اجاز ببعالبائع له اذا جعل الحيار البه

- 410 -

معه وفيهها جميعاً لأن حق الاصنفر ارقائم في ذلك لمالكه ، والبناء غلاف ذلك لأنه بجب تسليمه منفوضاً .

1830 ـ وقد كان القياس عندهم ان لايصح بيع ذلك لأنه لا يمكن بيعه الا بان يكون بيعاً لما يصح ان بزال عن موضعه، واستحسنوا جسواز ذلك في الحملة.

نصــــل

لا شفعة فيها لا يجوز بيعه

95٦٧ ـ وكل عقار لا بجوز ببعه ولا يملك بالبيع فلا شفعة فيسه ولا تجب الشفعة به كالوقــوف والرباطات والمساجـــد والمقابر والسقايات والآبار التي للشرب على قول من اجاز ذلك .

لا شفعة في دور مكة

ودور مكة لا تجب فيها شفعة على قول ابي حنيفة في رواية الأصل.
 وذر رواية الحسن تجب.

٤٦٦ - رهو قولها .

الشفعة في أرض السواد

١٤٤٧ ـ والسواد وأرض الحراج مملوكان بجوز بيمهما وتجب الشفعة فيهما

- 374 -

معه وفيهما جميعاً لأن حتى الاستقرار قائم في ذلك لمالكه ، والبناء غلاف ذلك لأنه يجب تسليمه منقوضاً .

1530 ـ وقد كان القياس عندهم ان لايصح بيع ذلك لأنه لا يمكن بيعه الا بان يكون بيعاً لما يصح ان بزال عن موضعه، واستحسنوا جسواز ذلك في الجملة.

فصيار

لا شفعة فيها لا يجوز بيعه

مـــل

لا شفعة في دور مكة

818 _ ودور مكة لا تجب فمها شفعة على قول الي حنيفة في رواية الأصل .
 820 _ وفي رواية الحسن تجب .
 827 - وهو قولها .

نصــــــل

الشفعة في أرض السواد

٥٤٦٧ ـ والسواد وأرض الحراج مملوكان يجوز بيعهها وتجب الشفعة فيهما

- 474 -

خلافًا لمن قال لا مجوز ذاك من الشائمي وغيره ممن قال هيموقوفة :

جواز الشفعة بجواز البيع

٥٤٦٨ ـ ووجوب الثانمة يتبع جواز بيم الارض في المشاع والمقسوم، فما جاز بيم جملته جاز بيم بعضه .

من تجب لهم الشفعة

979ه ـ والشفعسة واجبسة للمسلم والنمي والحر والمكاتب والمأذرن له في النجارة والممتنى بعضه ، وتجب عليهم الشفعة لأن فلشفعة تجب برغبة البائع عن ملكه ، ويملكه عليه المستحق وان كان كل واحسد من هؤلاء لا يصح ان بملك ذلك على البائع بالبيع فكذلك بالشفعة .

وقد روى عن حيّان بن عفان رضى الله عنه انه لاشفعة للمي على
 مسلم وهو قول شريح واللحنابلة .

الإه _ والجميع بخلافه .

فصـــــل

باع ما تجب الشفعة فيه مع جعل الخيار له

٤٧٧ ـ ـ ومن باع مانجب الشفعةفيه أو اجاز ببعالبائع له اذا جعل الحيار البه

- 410-

معه وفيهها جميعاً لأن حق الاستقرار قائم في ذلك لمالكه ، والبناء غلاف ذلك لأنه يجب تسليمه منقوضاً .

وقد كان القياس عندهم ان لايصح بيع ذلك لأنه لا يمكن بيعه الا بان يكون بيماً لما يصح ان زال عن موضعه ، واستحسنوا جــواز ذلك في الجملة .

مــــل

لا شفعة فيها لا يجوز بيعه

ه - وكل عقار لا بجوز بيعه ولا يملك بالبيع فلا شفعة فيسه ولا تجب الشفعة به كالوقــوف والرباطات والمساجـــد والمقابر والسقايات والآبار الني للشرب على قول من اجاز ذلك.

فصــــــل

لا شفعة في دور مكة

0\$18_ ودور مكة لا تجب فيها شفعة على قول ابي حنيفة في روايةالأصل . 0\$10 ـ وفي رواية الحسن تجب .

٤٦٦ - وهو قولهما .

الشفعة في أرض السواد

٥٤٦٧ ـ والسواد وأرض الحراج مملوكان يجوز بيمهما وتجب الشفعة فيهما

- 476 -

خلافًا لمن قال لا يجوز ذلك من الشائعي وغيره ثمن قال هي مولولة :

جواز الشفعة بجواز البيع

م877ه ـ ووجوب الشفعة يتسع جواز بيع الارض في المشاع والمقسوم ، فسا جاز بيم جملته جاز بيع بعضه . ◘

من تجب لهم الشفعة

279 _ والشفعــة واجبــة للمسلم والنمي والحر والمكاتب والمأذون له ق التجارة والمنق بعضه ، وتجب عليهم الشفعة لأن للشفعة تجب رغبة البائع عن ملكه ، ويملكه عليه المستحق وان كان كل واحـــد من هؤلاء لا يصح ان بملك ذلك على البائع بالمبيع فكذلك بالشفعة .

٥٤٧٠ ـ وقد روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه انه لاشفعة للمي على مسلم وهو قول شريح والمحنابلة .

٤٧١ ـ والجميع بخلافه .

فصـــــــل

باع ما تجب الشفعة فيه مع جعل الخيار له

١٤٧٧ - ومن باع ماتجب الشفعةفيه أو اجاز بيمالبائع له اذا جعل الحيار اليه

- 470 -

فلا شفعة له ، وإن اشترى ما بجب له فيه أأشفعة أو أجاز أأبيع ظله الشفعة .

مه و منهم من قال تجب لم الشفعة ومنهم من قال لا تجب في الجميع لأن البائم (١) فهو كالبائع من قال لا تجب له شهمة، ولانه لو وجبت له الشفعة لا سقط باخله ما وجب عليه للمشتري من الحقوق وليس له ذلك ، لانه اذا باع فقد رضى بسقوط الشفعة ، والمشتري يخلاف ذلك كله وهو الصحيح .

نصــــل

استحقاق الشفعة

٩٤٧٥ ـ وتستحق الشفعة بالشركة في المبيسع ثم بالشركة في حقوقه، ثم بالجوار الاقرب فالأقرب (٢).

وحكى أبو الحسن في مختصره عن ابي يوسف ان بعض اصحابنا
 قال : لا شفعة الا الشريك الذي لم يقاسم .

847 ـ ولا فرق عندنا بين ما يحتمل القسمة وما لايحتمل.

(١) كذاني النسختين،

(٢) في مختصر الطحاوي: أولى الشفعاء بالمبيع الشريك الذي لم يقاسم،
 ثم ينلوه الشريك الذي قاسم وبقيت له شركة في الطريق، ثم يتلوه الجار الملاسق. (مختصر الطحاوي، ص١٢٠).

٧٧٥ ـ وقال الشافهي لا شفعة إلا في مناع بحتمل القسمة ، فاما ما لا يقسم من العدّار فلاشفعة فيه في أحد قوليه .

8٧٨ - واتلق قوله على ان الجوار لا تستحق به شلمة .

فصل الجار المحاذي

849 - واتفق الفريقان على أن الجار المحاذي لا شفعة له .

4.5 هـ ـ وانعا قدم الحليط لقربه والشريك في الحقوق اقرب من الجار . 4.3 هـ ـ وكل من أوجب الشفعة لمن حدى الشريك يقول بما ذكرناه .

نصـــل

إذا أسلم الشفيع القريب الشفعة

وإذا سلم الشريك في نفس المبيع الشفعة اخلما الشريك في الحقوق وإذا سلم الشريك في الحقوق اخدها الجار الملاصق ثم كذلك ابدآ المراحة التراق .

26. وقال الحسن بن صالح : اذا سلم القريب الشفعة فلا شفعة البعيد لانه قد سلم مايستحقه الى المشتري فلا يبقى لغيره حق . 26.4 ـ واصحابنا جعلوا ذلك كالمراث اذا سقط حق القريب بالقتل اخذ

- ATV .

فلا شقعة له ، وإن اشترى ما بجب له فيه الشفعة أو أجال البيع فله
 الشفعة .

٩٧٧ - ومتهم من قال تجب لها الشفعة ومنهم من قال لا تجب فى الجميع لأن الباهم (١) فهو كالبائس نفسه فلا تجب له شهدة ، ولانه لو وجبت له الشفعة لاستطباخله ما وجب عليه للمشتري من المحقوق وليس له ذلك ، لانه اذا باع فقد رضى بسقوط الشفعة ، و المشتري غلاف ذلك كله وهو الصحيح .

نص___ل

استحقاق الشفعة

8488 ـ وتستحق الشفعة بالشركة في المبيسع ثم بالشركة في حقوقه ، ثم بالجوار الافرب فالأفرب (٢) .

٥٤٧٥ ـ وحكى أبو الحسن في مختصره عن ابي يوسف ان بعض اصحابنا قال : لا شفعة الا للشربك الذي لم يقاسم .

١٤٧٦ - ولا فرق عندنا بين ما يحتمل القسمة وما لايحتمل .

(١) كذافي النسختين،

(٢) في مختصر الطحاوي: أولى الشفعاء بالمبيع الشريك الذي لم يقاسم:
 ثم ينلوه الشريك الذي قاسم وبقيت له شركة في الطوبق ، ثم ينلوه
 الجار الملاصق . (مختصر الطحاوي ، ص١٢٠) .

١٤٧٧ ـ وقال الشافعي لا شفعة إلا في مناع محتمل القسمة ، فاما ما لا يقسم من المقار فلاشفعة فيه في أحد قوليه .

۵٤٧٨ - واتلق قوله على ان الجوار لا تستحق به شقمة .

فصــــــل

الجار المحاذى

١٧٩٥ ـ وانفق الفريقان على ان الجار المحاذي لا شفعة له .

فصـــــــل الخليط

٤٨٠ - وانما قدم الحليط لقربه والشريك في الحقوق اقرب من الجاد .
 ٤٨١ - وكل من أوجب الشفعة لمن صدى الشريك يقول بما ذكرناه .

نصـــــا،

إذا أسلم الشفيع القريب الشفعة

و و اذا سلم الشريك في نفس المبيع الشفعة المحلما الشريك في الحقوق و اذا سلم الشريك في الحقوق اخدها الجار الملاصق ثم كذلك ابداً الى آخر الزقاق.

08.40 ـ وقال الحسن بن صالح : اذا سلم القريب الشفعة فلا شفعة البعيد لانه قد سلم مايستحقه الى المشتري فلا يبقى لغيره حتى .

٥٤٨٤ ـ واصحابنا جعلوا ذلك كالمراث اذا سقط حق القريب بالقتل اخذ

فلا شقمة له ، وان اشترى ما يجب له فيه الشفعة او اجاز البيع فله الشفعة .

٩٧٧ه - ومنهم من قال تجب لها الشفعة ومنهم من قال لا تجب في الجميع لأن الباتم (١) فهو كالبائع عنف هلا تجب له شهدة ، ولانه لو وجبت له الشفعة لاستطباخله ما وجب عليه للمشتري من الحقوق وليس له ذلك ، لانه اذا باع فقد وضي بسقوط الشفعة ، والمشتري غلاف ذلك كله وهو الصحيح .

فصـــــل

استحقاق الشفعة

3486 ـ وتستحق الشفعة بالشركة في المبيدع ثم بالشركة في حقوقه ، ثم بالجوار الافرم، فالأقرب (٢) .

٥٤٧٥ ـ وحكى أبو الحسن في مختصره عن ابي يوسف ان بعض اصحابنا قال : لا شفعة الا للشريك الذي لم يقاسم .

. ولا فرق عندنا بين ما يحتمل القسمة وما لايحتمل .

(١) كذاني النسختين،

(٢) في مختصر الطحاري : أولى الشفعاء بالمبيع الشريك الذي لم يقاسم ،
 ثم ينلوه الشريك الذي قاسم وبقيت له شركة في الطريق ، ثم ينلوه الجار الملاسق . (مختصر الطحاوي ، ص ١٢٠) .

وقال الشافعي لا شفعة إلا في مناع محتمل القسمة ، فاما ما لا يقسم
 من المقار فلاشفعة فيه في أحد قوليه .

م٧٤٥ - واتلق قوله على أن الجوار لا تستحق به شلمة .

نصل

الجار المحاذي

8٧٩ ـ و اتفق الفريقان على ان الجار المحاذي لا شفعة له .

فصـــــــل

الخليط

وانما قدم الحليط لقربه والشريك في الحقوق اقرب من الجاد .
 وكل من أوجب الشفعة لمن حدى الشريك يقول بما ذكرناه .

إذا أسلم الشفيع القريب الشفعة

واذا سلم الشريك في نفس المبيع الشفعة الحلها الشريك في الحقوق واذا سلم الشريك في الحقوق اخدها الجار الملاصق ثم كذلك ابداً الى آخر الزقاق.

معه وقال الحسن بن صالح : اذا سلم القريب الشفعة فلا شفعة البعيد لأنه
 قد سلم مايستحقه الى المشتري فلا يبقى لغيره حق .

٥٤٨٤ ـ واصحابنا جعلوا ذلك كالمراث اذا سقط حتى القريب بالقتل الحد

- ATV -

البعيد ، ولأن الضرر حاصل على البعيد ه هـ20 . وانها قدم الشريك لان الضرر الخص به .

نصــــل

على عدد الرؤوس

٥٤٨٦ ـ والشفعة تجه على عدد الرؤوس لا على قدر الانصباء.

٥٤٨٧ ـ وقال الشافعي تقسم على مقدار الانصباء في احد قوليه .

٤٨٥ ـ لان السبب المستحق انها هو الشركة والجوار ، دون قــ در الحلك ،
 لانه لو انفرد اخذ الكل ولم يأخد بقدر ملكه وبهذا فارق الديون .

ولو ترك الجميع حقوقهم إلا واحداً اخذ جميع ما تركوا بخلاف
 الدين فانه لا يأخذ الا بقدر حقه فلذلك قسم على الرؤوس •

الطلب والأخذ

٤٩١ _ واذا ترك الطلب بطلت الشغمة . ولا يحصل الملك الا بأخذ المبهم اما برضا المشري بذلك او قضاء القاني ، لانه لو ملك لكان تجب له الشفعة دذلك كما بعد الاخذ .

(١) في مختصر الطحاوي (ص١٣١) بالاشهاد والطلب •

نصـــا.

١٩٤٥ ـ وليس للشفيع ان يأخد ذلك بغير رضا ولا قضاء •

٣٩٠٥ - , قال الشافعي له أن يأخد ذلك بنفسه •

١٤٩٤ ـ لان هدا بما يختلف فيه العلماء وبسوغ فيه الاجتهاد، ويملك على الغير فلابد من طريق بألحذ به ذلك ، ولا بجسوز ان بأخسد من غير شفه ق.

صـــل

كيفية الطلب

والطلب ان يشهد هند أول ساعسة يعلم بالبيع ، ثم يقصد البائع او المشيري او المبيع فيشهد هناك لان الطلب لابد منه ، والاشهاد حتى لا يسقط حقه ، والبائع لانه هو الذي باع ، والمشتري لانه اشترى ، فلابد من اعلام من تطاب منه الشفعة .

نصــــل

فورية الطلب

1930 - والطلب على الفور في روابة الاصل ·

١٩٩٠ ـ وفي رواية هشام كالمخبرة ٠(؟)

٩٨ ٥ - وللشافعي اربعة اقوال :

احدها الها على الفور ، والثاني على المجلس ، والثالث على الابد

-AY4-

- AYA -

البعيد ، ولأن انضرر حاصل على البعيد ،

ه ١٠٥٠ وانها قدم الشريك لان الضرو اخص به .

صـــان

على عدد الرؤوس

٥٤٨٦ - والشفعة تجب هلي عدد الرؤوس لا على قدر الانصباء.

٥٤٨٧ ـ وقال الشاقعي تقسم على مقدار الانصباء في احد قوليه .

٥٤٨٨ ـ لان السبب المستحق انها هو الشركة والجوار ، دون قسدر الملك ،

لانه لو انفرد اخذ الكل ولم يأخد بقلر ملكه وبهذا فارق\الديون . • 4٨٩ - ولو تركُ الجمعيع حقوقهم إلا واحداً اخذ جميع ما تَركوا عملاف الدين فانه لا يأخذ الابقدر حقه فلذلك قسم على الرؤوس •

نصــــــل

الطلب والأخذ

والشفعة تجب بعقد البيع وتستحق بالطلب (١) وتملك بالاخد.
 لانه اذا لم يكن بيع فلا شفعة , وقد مفى ذلك .

٩١ ء و اذا ترك الطلب بطلت الشفعة ، و لا يحصل الملك الا بأخذ المهيع اما برضا المشترى بذاله او قضاء القاني ، لانه لو ملك لكان تجب له الشفعة بذلك كما بعد الاخذ .

- AYA -

(١) في مختصر الطحاوي (ص١٣١) بالاشهاد والطلب .

. ...

نصـــا

9897 ـ وليس للشفيع ان يأخد ذلك بغير رضا و لا قضاء .

۹۹۳ ـ وقال الشافعي له ان يأخد ذلك بنفسه .

٩٤٩٤ ـ لان هدا بما يختلف فيه العلماء ويسوغ فيه الاجتهاد، ويملك على الغير فلابد من طريق بأخذ به ذلك ، ولا بجسوز ان بأخد من غير شفة.

كيفية الطلب

والطلب ان يشهد صند أول ساعسة يعلم بالبيع ، ثم يقصد البائع او المشتري او المبيع فيشهد هناك لان الطلب لابد منه ، والاشهاد حتى لا يسقط حقه ، والبائع لانه هو الذي باع ، والمشتري لانه اشترى ، فلابد من اعلام من تطلب منه الشفعة .

نصـــــل

فورية الطلب

\$97 - والطلب على الفور في روابة الاصل • 490 - وفي رواية هشام كالمخبرة • (؟)

٩٨٥ ـ والشافعي اربعة اقوال :

احدها الها على الغور ، والناني على المجلس ، والثالث على الابد

البعيد ، ولأن الضرر حاصل على البعيد : هـ20 ـ و انها قدم الشريك لان الضرر اخص به .

فصــــل

على عدد الرؤوس

٥٤٨٦ ــ والشفعة تجج على عدد الرؤوس لا على قدر الانصباء . ٥٨٧ ــ وقال الشافعي تقسم على مقدار الانصباء في احد قوليه .

ه. و لان السبب المستحق انها هو الشركة والجوار ، دون قسدر الملك ،
لانه لو انفرد الحذ الكل ولم يأخد بقدر ملكه وبهذا فارقالديون .

ولو تَرك الجديع حقوقهم إلا واحداً اخذ جميع ما تركوا بخلاف
 الدين فانه لا يأخذ الا بقدر حقه فلذلك قسم على الرؤوس •

. ____

الطلب والأخذ

والشفعة تجب بعقد البيع وتستحق بالطلب (١) وتملك بالاخد.
 لانه اذا لم يكن بيم فلا شفعة , وقد مفى ذلك •

١٩٥٥ ـ واذا ترك الطلب بطلت الشفعة . ولا يحصل الملك الا بأخذ المبيح اما برضا المشترى بدلك او قضاء القائمي ، لانه لو ملك لكان تجب له الشفعة بذلك كما بعد الاخذ .

(١) في مختصر الطحاوي (ص٢٦١) بالاشهاد والطلب •

. **۸۲۸** -

فصـــــل

• وليس الشفيع ان يأخد ذلك بغير رضا ولا قضاء •

٩٩٣ ـ وقال الشافعي له ان يأخد ذلك بنفسه •

غرشه،

ووعد ـ لان هدا نما يختلف فيه العلماء ويسوغ فيه الاجتهاد، ويملك على الغير فلابد من طريق يأخذ به ذلك، ولا نجسوز أن يأخسد من

فصـــــــل

كيفية الطلب

والطلب ان يشهد حند أول ساحسة يعلم بالبيع ، ثم يقصد البائع او المشتري او المبيع فيشهد هناك لان الطلب لابد منه و والاشهاد حتى لا يسقط حقه ، والبائع لانه هو الذي باع ، و المشتري لانه اشترى ، فلابد من اعلام من نطاب منه الشنعة .

صـــل

فورية الطلب

1930 ـ والطلب على الفور في روابة الاصل •

1940 ـ وفي رواية هشام كالمخيرة ٠(؟)

٩٨ ٤ م ـ وللشافعي اربعة اقوال :

احدها الها على الفور ، والثاني على المجلس ، والثالث على الابد

- AY4 -

رجوع المشتري بالثمن

. . . . و اذا أخذ الشرفعة من البائع وقد كان المشتري دفع الثمن الى البائع ولم يقبض، قان المشتري يرجع هليه بما وزنه ان كان باقياً وبقيمته ان كان ها لكا ان كان من ذوات القيم والإمثلة من ذوات الامثال لان الشقيع يدفسع الثمن الى من العهدة ُعلَّيه دون من لم يدفسع ُ

ما يبطل الشفعة عند وجوبها

١١٥٥ ـ واذا ساوم الشفع المشتري على ما اشتراه او سأله أن يوليه اياها او أستأجرها الشفيدع من المشري او كانت مزرعـــة فعامله فيها مزارعة او مساقاة اوصالحه من شسفمته على مال فان كل هسذا تسليم للشفعة إذا كان يعلم بذلك كله ويعلم البيسم ، ويبطل الصلح وبرد العوض من المأخوذ ولا شفعة له : ولا خلاف تعلمه في ذلك . ١٧٥٥ - وان باع الشفيم داره ، وهو يعلم بالبيم او لايعلم بطلت شفعته لأن مايستحق به الشفعة قد زال من ملكه .

١٣٥٥ ـ وان ردها المشركي على البائع بعيب او خيار رؤية وعادت اليالبائع فلد بطلت الشفعة لانه قد صار غير جار (؟) .

١٤٥٠ ـ ولمو عادت الى الشفيع (عادت)على حكم ملكه الأول (؟) .

شفيع باع داره

١٥٥ - وان كان الثليع باح داره بيماً فاسفاً وقبضت فلا خلمة له : ١٦ ٥٥ - وان كان باع وقسرط الخيار لنفسه نهو على شفعه ، وان طلب في ملة الحيار بالفقعة فله ذلك،ولاتبطل الفقعة بينه وبين المفتري لأن ملكه لم زل منه بالبيع .

۱۷ هه ـ وان باع من داره حصة معلومة ، وبقى له منهاسهم فهو على شقعته يما بقى له فيها .

باع من داره منزلاً

٨٥٥٥ ـ وان باع مذَّولا منها نما لا يلي الذار المداومة لهو على خلعته منها ه 0010 - وان كان المبيع بما بلي الداو المشفوء: وهو يستقرق جميع الحد فلا شفعة له ه و أن كان قد بقى من الحدشي مما يلي الدار المبيعية فهو على شلعته لأله قد بقى له مايأعد به الشلعة ،

. ٥٥٧ ـ والشريك اذا كان جاراً ووجبت له الشلعة فبساع نصيبه المشترك ويتى له الجوار فهو على شلعته ، لأن الجسوار نجب به الشفعة الما اللود ، فلم يخرج من ال يكون مستحلاً الشفعة .

طلب الشفيع نصف المبيع

٥٧١ - والشفيع اذا طلب تصف المبيع وسكت من النصف ، لم تبطل شلمته حند ابي يوسف ، لأن طلب النصف طلب للجميع لأنه ليس له ان يبعض ذلك على المشتري فهو بعثابة ما لايتبعض من الحقوق كالمهر والعقر وغيره :

وقال مجد قد بطلت الشفعة لأن ســ كوته عن طلب النصف يوجب
 ابطال الشفعة ذبه ، والشفعة اذا بطل بعضها بطل الجميع .

٣٠٥٥ ـ و تن يجد لو كان طلب الكل وقال : انا اطلب الشفعة واســلم لك النصف وآخذ انا النصف فليس هذا تسلما وهو على شفعته ولاتبطل

نصـــل

إبطال الحق في الشفعة إسقاط

٩٢٥ ـ واذا ابطل حقه من الشامة بعد الشراء سقط ، سواء علم بالشراء أو لم يعلم ، علم أن له شفعة أو لم يعلم لأنه اسقاط حق لا يقف على قبول من عليه الحق فهو كالمطلاق والعتاق والابراء .

ودوق اصحابنا بين البكر تسكت وهي لا تعلم بالنكاح لا يبطل خيارها ان سسكوتها جعل بمنزلة الاذن في تترجم النكاح وليس باسقاط حتى لها ، فاحتبر علمها بالنكاح .

۹۵۲۵ - وقد روى عن ابني الحسن الكرخي رحمه الله انها لو قالت : رضيت بالنكاح ، وهي لا تعلم ، يسقط خيارها ، وسوى بين المسألتين في النطق والسكوت .

صــــل

تصديق المشتري الشفيع على دعواه

٥٩٧ - ولا يصدق بعد ذلك اله لايعلم ، ولو صدقه المشتري ايضاً طل ذلك فهو تسليم للشلمة لأن حقه اذا سقط لم ينقمه تصديق المشتري اله لايعلم كما لاينلم الزوجة والعبد المعتل تصديق المطلق والمعتق .

٥٩٢٨ ـ واذا اشير بان الشراء وقع بدراهم فسلم الشئمة ثم استير بان الشراء بدراهم فسلم الخ ثم (العبر) انه دنانير ، فان كانت اكثر فيسة من الدراهم فهر تسليم ، وان كانت اقل من للثمن (١) فهو علىشفمة .

٩٢٥٥ ـ وان اخبر بالمكبل والموزون فوجد مخلاف الجلس فهو على شلمته ،
 لأله يأخذ بالمغل ولا تعتبر القيمة .

مهده . وقد روى من زفر ان لا يكون لسلما في سائر الاحوال والاجناس في الزائد والناقص والائهان والعروض في ذلك سواء ه لائه سلم حقه على وجه مخصوص فكان خلاف كما لوكان اقل .

٥٥٢١ ـ وغير الجنس من ذوات الامثال .

٣٧٥ه ـ واتفلوا في فوات القيم ان القيمة اذا كالت اكثر نما سلم به الشقعة انه لسليم وان كانت اقل فليس بلسلم .

٣٧٥٥ ـ ولو اخبر انه اشترى لصف الدار فسلم ثم علم انه اشترى الكل فهو على شقعته ؟

(١) فينسخة (ق) بعد ذلك و الأقل قيمة ١٠

. ATO .

ه ١٥ و حكى الكرخي رحمه الله عن النمبر بن حدار (؟) أنه قال المدهدا الجواب فقال أذا اشترى الكل فقيل له اشــــتر النصف فحمل ثم علم أنه اشترها كلها بطلك شامته وأن اشترى نصفها فقيل له اشترها كلها فسلم ثم علم أنه اشترى نصفها فهو على شقمته لاله قسد يسلم لكثرة الثمن في الكل والمجز عن ادائه ، وحدم قدرته ، وفي النصف لا يمجز عن ذلك فلم يكن تسليم لها ، لانه أذا عجز عسن البعض فالكل اولى ، فلهذا كان تسايما لها كلها .

نصــــل

سلم ثم علم أن مشتريها هو زيد وعمر

٥٦٣٥ ـ ولو اشعر ان زيداً اشتراها فسلم ثم حلم انه وحموو اشترياها فله ان يأشك تصيب حرو وقد سلم لزيد تصيبه لأنه قد يرخب في زيد ولا يرخب في حمود ، فليس في تسليم ذلك لزيد تسليم منه لعمود د

نصـــــل

حضور المال

080 ـ والقاضي لا يقضي بالفقمة حتى يكون المال حاضراً . 087م ـ فان قضى له وطلب الشفيع المهلة امهل يوماً ويومين .

- AYY -

٩٩٥ - وعبس الشفيع على الثمن كما يحبس المشتري لأله بعنزلته في العين .
 ١٥٥ - وان لم يحضر الثمن الى الآجـــل المذكور ابطل القاضي شفعته لأنه ضروط المشتري وغرور (١)

أعلمه المشترى بالشراء

١٥٥٥ - ولو لقيه المشتري واعلمه بالشراء وقال له : هات الثمن فلم يأت به الى ثلاث بطلت شفعته ، لأن هذا هو القدر الذي يؤجل في مثله .

نصـــل

للدار جماعة شفعاء

٧٤وه _ واذا كان للدار جياحة شفعاء فلهم الثقعة على عددهم ، ولمنحضر منهم ان يأعمل جميعها ولا يقسم على من لا يطلب ولا على غائب ، فا حضر وطلب قضى له يحقه .

(١) يمكن تمديم حكم ملم القاعدة وصهاعته صياعة شاملة بقولنا: كلها قرتب على تقصير أحد المتعاقدين في الوفاء بالتزام مترتب على علاقة تعاقدية او غير تعاقدية ضرر بالطرف الآخر و هرور كان الطرف المضار أو المغرور ان يطلب من القاضي فسخ العقد أو قطع العلاقة.

فصــــــــل

هل للشفيع نقض ما بني المشتري

980 - وللشفيع ان ينقض مابنى المشتري ويقلع الشجو ويبطل بيعه ووقفه . 0016 - وقال ابو يوسف : يأخذ بقيمة البناء مقلوحاً (١)

ه\$٥٠ ـ وهو قول الشافعي .

٩٤٥ ـ وقال الشافعي له ان يبطل جميع عقوده وتصرفه بالقول .

وعن ابن زياد وابن ابي ليلى انه اذا اوقفها او جعلها مقبرة ودفن
 فيها فليس له عليها سبيل لأنه ازال ملكه على نحو لا يلحقه الفسخ
 في ذلك .

٥٥٤٨ - ومناشترى دارين صفقة واحدة (ولماشفيع واحد (٢)) فليس للشفيع ان يأخط احداهما دون الاخرى لأنه يبعض الصفقة على المشتري .

فصـــا،

٩ - ٥٥ - وان اشترى دارين لأحدهما شفيع وليس له في الانترى شفيع فله
 ١٥ يأتما التي له فيها الشفعة دون الانترى .

(١) في مختصر الطحاوي ص١٧٤ : (بقيمة البناء قائم) وفيه ايضاً ان اخد الشفيع بقيمة البناء قائها هو قول آخر لأبنى يوسف :

- ATA -

(٢) مابيع قوسين من مختصر الطحاوي (ص١٢٣) ٥

. وه د . وقدذكر الطحاري في مختصره في ذلك خلاف رواية انه بأخسة الجميع او يدع (١)

فصيا

البناء والغرس والثمرة

٥٠٥١ ـ وللشفيع أن يأخذ البناء والغرس والشهرة المتصلة على النخل بالقفعة .
٢٥٥٥ ـ وقال الشافعي لا شفعة له في الثمرة القائمـــة لأنها عن اخـــرى .
وهي عندنا كالفجر القائم في الارض .

فصـــل هدم البناء والغرس وذهابه بآفة

و اذا هدم المشتري البناء وقلع الغرس اخذ الشفيع الباقي بحصته من الثمد.

٥٥٥ ـ وان ذهب بآذة فهو بالخيار ، ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء ترك .
 ٥٥٥ ـ والشافعي قرلان :

(۱) مانسبه الى مختصر الطحاوي ليس على نحو ماورد في المطبسوع من هذا المختصر فقدوردفيه (ص ۲۲۲) ومن اشترى داراً من رجلين وقبضها او لم يقبضها ، صفقة واحدة ، فاراد الشفيع أن يأخذ ماباع احدهما دون ماباع الآخر ، فليس له ذلك ، وانما له ان يأخذها كلها او يدهها كلها ، و معل ما اشار اليه السمناني بما اطلع عليه في نسخة خطيسة لم تصلنا وتعليل ما اسنده الى تلك النسخة وحدة الصفقة .

احدهما بأشد بكل النمن في الموضعين والثاني بأنحسله بالممسة في

فصــــــــــل

وان وجد الفقيع الثمرة مقطوعة والبناء مقاوعاً فليس له اخسله
 بالشفمة ، انها يأخد مادام متصلا .

اب

اختلاف المشتري والشفيع في الثمن

٧٥٥٥ - والحا اعتلفا في الثمن وقد سلمه ألى البائع فالقول قول المفتري ف قلده وجلسه ، و لا يصلت عليه الشفيع ولا البائسع فيا يقسسول لأن الشفيع كالمشتري مع البائع ، وقد بينا ذلك في كتاب البيوع .

فصـــــــل

٨ ٥٥٥ - وان اقاما بينة جميعاً قالبينة بينة الشفيع هنسد ابق حنيفسة وكاد لأله المدعى (١) .

نصـــل

٩٥٥٥ - وقال ابو يوسف البينة بينة المفتري لألها تنبث زيادة الثمن (٢) .
 ٥٦٥ - واذا اختلف المشتري والبائع فأقام البينة البائسم بالفين والمشتري بألف تضويه بينة البائع لأنه يشت الزيادة .

(۱) و (۲) مختصر الطحاوي . ص۱۲۲

- 181 -

- 111-

١٥٥١ ـ وكذلك القول قوله في النمن اذا لم يكن بينة .

العبرة بما أخذه البائع

٢٧هـ٥ ـ والشفيع يأخذ الشفعة بما اخذه الباقع ، دون ما أقر به المشـــنري ، لأف بينة البائع قد اكذبته فيم قال وذكر .

٣٠٥٠ ـ وقال الشافعي يأخذ الشفيع بما أقر به المشتري .

الحط من الثمن الأول والزيادة فيه

زاد على الثمن أخذ بالثمن الاول.

٥٦٦ - وفرق اصحابنا مين حط بعض الثمن وبين حط الكل في انه يأخسل بأصل الثمن لانه لم يبق ههنا مايجوز ان يؤخذ به .

اختلافهما في قيمة البناء

٩٩٧ - وان اختلفا في قيمة البناءوما ذهب منها فالقول قول المشتري صندنا

١٨٥ و . وان أناما بينة فالبيئة بينة المشتري على حد تول محد عن إبي حنيفة . وانه قهاس قوله لانه ليس يقيم البينة على اقرار المشتري .

٥٩٦٩ - وعند الي يوسف أن البينة بينة الشفيع على قدول أبي حنيلة وأصله الذي تقدم.

بطلان الشفعة بموت الشفيع

• ٥٥٧ - واذا مات الشقيع بطلت الشقعة لانه اكبر من السكوت. ٥٧١ - وقال الشافعي لالبطل وهو كخيار المسب.

أخذ الأب الشفعة لولده الصغير

٧٧٠٠ - واتفق الجميع على ان للأب ان بأخذ الشفعة لولده الصفر.

٧٧٠ ـ واختلفوا هل له اسقاطها ؟

فقال ابو حنيفة وابو يوسف له ذلك.

٥٥٧٤ ـ وقال مجدوز فر ليس له ذلك .

• ٧٠ - ولو اشترى الآب داراً وابنه شفيعها بطلت الشفعة .

٧٩٥ - وتبطل بسكوته عن الطلب .

٣٠٥٠ ـ وكذلك القول قوله في الثمن اذا لم يكن بينة .

فصــــل

العبرة بما أخذه البائع

٣٠٥ _ والشفيع يأخذ الشفعة بما اخذه البائع ، دون ما أقر به المشستري ،
لأن بينة البائم قد اكذبته فيا قال و فكر .

٦٣٥٥ ـ وقال الشافعي يأخذ الشفيع بما أقر به المشتري .

فص___

الحط من الثمن الأول والزيادة فيه

وقال الشافعي بأحساد بالثمن الاول في الفصالين لأنه وقسع به
 عقد الهيم .

فصــــــل

اختلافهما في قيمة البناء

٧٥٥٧ ـ وان اختلفا فى قيمة للبناءوما ذهب منها فالقول قول المشتري، هندنا

٩٦٥ _ وافى أقاما بينة فالبيئة بيئة المدّري على حد أول محد عن ابي حنيفة .
وانه قياس قوله لانه ليس يقيم البينة على القرار المشتري .
٩٥٥ _ وعند ابي يوسف ان البينة بينة الشفيع على قدول ابي حنيفة وأصله

. الذي تقدم .

نصـــــــل

بطلان الشفعة بموت الشفيع

. ۵۵۷- واذا مات الشفيع بطلت الشفعة لانه اكبر من السكوت . ۵۷۱ - وقال الشافعي لاتبطل وهو كشخار العيب .

نصــــل

أخذ الأب الشفعة لولده الصغير

٧٧٠٠ ـ واتفق الجميع على ان للأب ان يأخذ الشفعة لولده الصغير .

ع٧٥٥ ـ واختلفوا هل له اسقاطها ؟

فقال ابو حنيفة وابو بوسف له ذلك.

٥٥٧٤ ـ وقال مجدوز قر ليس له ذلك .

•٧٠ . ولو اشترى الاب داراً وابنه شفيعها بطلت الشفعة .

٧٥٥٥ ـ وتبطل بسكوته عن الطلب .

- 184-

٥٩٦١ ـ وكُلْـ لك القول قوله في الشين اذا لم يكن بينة .

فصــــا

العبرة بما أخذه الباثع

٩٩٠ - والشفيع يأخذ الشفعة بما اخذه البائع ، دون ما أقر به المشـــتري ، لأن بينة البائع قد اكذبته فيا قال و فكر .
٩٥٦ - وقال الشافعي يأخذ الشفيع بما أقر به المشتري .

نصـــا،

الحط من الثمن الأول والزيادة فيه

٥٩٦٤ - وقال اصحابنا : لو حط بعض الثمن أخسـ لم الشفيع بما يقى ، وان زاد على الثمن أخذ بالثمن الاول .

وقال الشافعي بأخسله بالثمن الاول في الفصساين لأنه وقسع به
 عقد الهيم .

نصــــــل

اختلافهما في قيمة البناء

وان اختلفا في قيمة البناءوما ذهب منها فالقول قول المشتري هندنا

واف أفاما بينة فالبيئة بيئة المشتري على حد قول محد عن بي حنيفة .
 وانه قياس قوله لانه ليس يقيم البينة على اقرار المشتري .
 وحد ابي يوسف أن البينة بيئة الشفيع على قدول أبي حنيفة وأصله الذي تقدم

نصـــا

بطلان الشفعة بموت الشفيع

• ٥٥٧ ـ واذا مات الشفيع بطلت الشفعة لانه اكبر من السكوت .

٥٧١ ـ وقال الشافعي لالبطل وهو كخيار الميب.

فص___ل

أخذ الأب الشفعة لولده الصغير

٧٧٠ - واتفق الجميع على ان للأب ان يأخذ الشفعة لولده الصغير .

٣٧٠٠ ـ واختلفوا هل له اسقاطها ؟

فقال ابو حنيفة وابو يوسف له ذلك .

٧١٥٥ ـ وقال مجدوز فر ليس له ذلك .

•٧٥ . و لو اشترى الاب داراً وابنه شفيعها بطلت الشفعة .

٥٥٧٦ ـ وتبطل بسكوته عن الطلب .

كتاب النكاح

وهذا كتاب النكاح(١)

فصــــل

الحاجة إلى النكاح هـ هـ هـ اعلم ان النكاح أمر دعث الحاجة اليه ربه قوام العالم ، وبقاء النسل وقد فعله الالبياء والصالحون والعلماء والعوام والاحرار والعبيه :

نصــــل

الندب إليه

ه ۱۵۸۵ ـ وهو مندوب اليه في الشرع عندلاً .

(١) جاء في لسان العرب في مادة (لكح) :

نكح فلان امرأة ينكحها لكاحاً الها تزوجها وتكحها ينكحها باضها ايضاً. وكذلك دحها وخجاها:

الازهري :وقوله عز وجل :

و الزاني لاينكع الازانية او مشركة ، والزانية لاينكحها الا -

- A10 -

فصل

في الثمن المؤجل

٥٧٧ه ـ والمقفيم في الثمن المؤجل ان يأخذ بثمن حال ، او يصبر حتى يحل الأجهل ويأهمذ .

٨٧٥ه ـ وقال الشافعي : يأخذه بمثل قيمة سلعة .

هل يقدم أحد الشركاء؟

٥٧٧٥ ـ ولا يقدم في الشفعة أحد الشركاء على هيره ، وقال الشافعي يقـــدم الأخ على العبم اذا كان ذلك ميرانا .

. ٥٥٨ ـ لأن الكلّ فقعاء .

فصــــــل المشتري شفيع

٥٨٨ ـ والمشتري اذا كان شفيها فهر مثل سائر الشفعاء ني ذلك ، وكونه مشترياً لايمنع ان يأخل بقسطه من المبسم.

٥٥٨٧ . وقال الشافعي لاشفعة له في احسد قسوليه لاله لايستحق على نفسه شلمة .

٩٨٥ ــوتقصي ما في كتاب الشفعة فلا بمكن الحوله وكثرة فروحه وفى الذي كرت جملة من اصوله وإذ قد ذكر ال حسكم بيوع الاعيان وما يترتب عليها من الكتب وختمنا ذلك بالشفعة ، وكان ملك النكائح مثل ملك اليدبئ في الاباحسة والحظر ، وله احسكام تترتب عليه وجب ان نذكره بعد ذلك .

-A11 -



أَعَمَّالُ مَوسُوعيَّ، مسَاعَدة تَحْقِقَ لِذَانِ الفَعْرِيُ ٣

الفروق للكرابيسي للكرابيسي المعدين معمد بن الحسين النيسابوري الحنين

حققت، الدكتورمحك رطمتوم داجعت، الدكنورُغبداليـئارالبوغدة

« كتــاب الشفعــة »

• 30 - اذا كان للدار شفيعان فسلم أحدها الشفعة لم يكن للآخر الا") ان يأخذها كلها(") او يدعها .

ولو أن عبداً قتل رجلين فعفا(؛ = ٥ - أُ لَأُخر الا نصف الرقبة .

والفرق ان العبد وجب لهما على سبيل البدل عن دم المقتولين ، بدليل أن عبداً لو قتل رجلاً وامرأة و () عبداً ، ضرب كل واحد في رقبته بقدر دينه ، فصارت الرقبة مستحقة على وجه العوض عن حقه ، وما يملك على وجه العوض عن مال لا يملكه اثنان كل واحد بكهاله ، كها لو اشتريا عبداً لا يملك كل واحد جميعه ، فلم يثبت حق كل واحد في الجميع ، وانما ثبت () في نصفه ، فاذا سلم احدهها حقه () واسقط بقي حق الآخر في نصفه .

واما في الشفعة فلا (١٠) يأخذ الدار بدلاً عن حق له ، واغا الشفعة بسبب (١٠) يستحق بها (١٠٠ الحق ، فأشبهت (١٠) البنوة والاخوة ، ثم كل ابن يستحق جميع الميراث ، ويرد الى النصف للمزاحة ، كذلك هذا ، والدليل عليه دم العمد لما لم يوجب قتل العمد اخذ (١٠) الرقبة على طريق العوض ، لأنه لا يوجب المال ، فاذا عفا (١٠) احدها عن الدم كان للآخر الا (١٦) يقتله بخلاف الخطأ ، كذلك هذا .

(٧) في أ و او اسقط ۽	(١) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)
(٨) في ادلا ،	(٢) ليست موجودة في (ب)
(1) في ب 1 سبب 1	(٣) الزيادة من (ب)
(۱۰) في ب و العقد فشبهت ۽	(٤) في ب و فعفي ۽
(۱۱) في ب د احد ۽	(٥) في ب د او عبدا ،
(۱۲) فِي أَ دِ عَلَى ،	(٦) في ب دينبت ،
۰ (۱۴) نی ب و ان ،	
- 117 -	-

١ ٤٥ _ اذا⁽¹⁾ كانت الدار في يد⁽¹⁾ المشتري وقال⁽¹⁾ الباشع : بعتها اياه بألف واستوفيت الثمن وهو الف درهم ، وقال المشتري : اشتريتها بألفي درهم وققات الثمن ، لم يأخذها الشفيع الا بألف⁽¹⁾ .

ولو قال بعتها آياه واستوفيت الثمن وهنو الف درهم ، وقبال المشتري الشريتها بالفي ١٠ درهم فالقول قول المشتري، ويأخذها الشفيع بألفي درهم .

والفرق ان في المسألة الأولى اذا قال به ها بالف واستوفيت ، فقد بين مقدار الثمن قبل الاستيفاء ، وقبل الاستيفاء القول قول البائع في مقدار الثمن ، فقد بين الثمن في وقت يرجع في بيانه (١٠) الى قوله فقبل قول فيه صار الثمن الف درهم ، فأخذها الشفيع بها .

وفي المسألة الثانية " اذا قال : بعت واستوفيت الثمن وهو الف ، فقد بين مقدار الثمن بعد الاقرار بالاستيفاء ، "وبعد الاستيفاء" لا يرجع في بيان مقدار الثمن الى قول البائع ، فقد بين الثمن في " وقت لا يرجع في بيانه الى قوله فاستوى " وجود قوله وعدمه ، ولو لم يقل هو " شيشاً ، وقال المشتري : اشتريتها بالفين ، فالقول قوله ، كذلك هذا .

٢ ـ ١ ـ المشتري اذا باع الدار من آخر فللشفيع ان يأخذها بالثمن الأول ،
 وينقض البيع الثاني .

(٦) في ب (بالفين ،	Ó
(٧) في ب د بنائه ،	(۱) في ب د واذا ،
(٨) الزيادة من ب (٩) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)	(٢) في أويدي ه
(۱۰) مله بین انصوصیان میس شو.جو- بی ۲۰.۷ (۱۰) الزیادة من ب	(٣)
(۱۱) فریاستان . (۱۱) فی آ ، فاشتری ،	(٤) في ب، ونقنيه ، (٥) في ب، بالالف ،
(۱۲) الّزيادة من (ب)	(ه) پر ۱۳۰۰

لهم شوكة .

ولا يجوز'' ''الاستعانة باهل الذمة'' اذا كانت لهم شوكة .

والفرق ان الشرط في مخالطتهم ان يكونوا تحت قهرنا وحكمنا ، فاذا كان فيهم قلة كانوا تحت قهرنا ، فلم يكن بالاستعانة بهم " ضرر بالمسلمين ، فجازت الاستعانة بهم .

وليس كذلك اذا كانت لهم شوكة ، لأنهم ربما لا يكونون تحت قهرنا ، ولا يؤمن ان ''يخرجوا علينا ، ويظهر دينهـم" ، واذا لم يؤمـن في الاستعانة بهـم الاضرار لا يستعـان بهـم ، والاصـل فيه ما روي'' عن النبــي عليه الســـلام

كسهيان المسلمين ، ويقال : احذاهم ،

وفي الكتاب بخث طويل ذكر فيه احاديث

معارضة لما تقدم منها : روى اسحاق بن

راهویم فی مستنده و عنن ابنی حمید

الساعدي قال: خرج رسول الله صلى

الله عليه وسلم يوم أحد حتى اذا خلف

ثنيه السوداع نظمر وراءه ، فاذا كتيسة

حسناء ،فقال: من هؤلاء ؟ قالوا : هذا

عبد الله بن ابي بن سلـول في مواليه من

اليهود : وهم رهط عبد الله بن سلام ،

فقال : هل اسلموا ؟ قالوا : لا ، انهم

على دينهم ، قال : قولسوا لهم :

فليرجعوا ، فانا لا نستعين بالمشركين على

المشركين ، انتهى ، ورواه الواقىدى في

د كتاب المغازي ، ولفظه فقال : من

هؤلاء ؟ قالــوا : يا رســول الله هؤلاء

حلفاء ابن ابى من يهود ، فقال عليه

السلام: لا نستنصر بأهمل الشرك على

اهل الشرك، انتهى .

ولم يسهم لهم ، انتهى .

(١) في ب و ولا تجوز ۽

(٢) في أ د الاستغاثة بهم ،

(٣) الزيادة من ب

(٤) في ب د يظهروا اذا يمسوا ان يخرجسوا علينا ،

(٥) نصب الرابة للزيلعي جـ ٣ ص ٤٢٢ كتاب السبر ، باب الغنائم وقسمتها ، فصل في كيفية القسمة ، الحديث الثامن عشر: روى أن النبسى صلى الله عليه وسلم استعان باليهود على اليهود ، ولسم يعطهم من الغنيمة شيئا ـ يعني لم يسهم لحم ـ قلت : روى البيهقى في وكتاب المعرفة ، عن ابن عباس قال : استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود بني فينقاع ، فرضخ لهم ، ولم يسهم لهم ؛ انتهى ، قال البيهقى ، تفرد به الحسن بن عيارة ، وهو متروك أ هـ ـ وقال الواقدي في المغازي في غزوة خيبر عن حزام بسن سعد بن محيصة ، قال : وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة غزا بهم اهل خيبر ، فاسهم لهسم

انه ٬٬٬ قال في الحبر المعروف: أنا لا نستعين بالكفار ، لما رأى كتيبة ٬٬٬ حسناء٬٬٬ وروى انه استعان بيهود بني قينقاع لما كان فيهم قلة .

٣٦٩ - المشتري من الغانمين إذا باع " من اخر ثم جاء مالكه الأول فليس له 'أن ينقض' البيم الثاني .

والمشتري^٧ اذا باع من آخر الـدار فللشـفيع ان ينقض البيع الثاني^٩ ، ويأخذها بالأول^{١١}

والفرق ان في المأسور المالك " يأخذ على وجه البناء على الملك الأول ، لا "على وجه البناء على الملك الأول ، لا "على وجه النقض ، لا ينقض القسمة ، " ولو كان يأخذه على وجه النقض لكان له أن ينقض القسمة " ، ويأخذ بغير شيء ، واذا كان يأخذ على وجه البناء لم يكن له نقض العقد الأول .

وليس كذلك الشفيع ، لأنه يأخذه على وجه النقض ، بدليل أن له أن يأخذه " من يد" البائع ، فيفوت القبض فيه ، وتفويت " القبض يوجب فسخ العقد ، واذا اخذه على وجه النقض كان له نقض الأول ، 'ولان " اخذ) الشفيع على وجه " البناء والنقض لا يختلف بدليل أنه يأخذه بالثمن في الحالين ، فكان له أن يأخذه على وجه النقض .

وليس كذلك المأسور ، لأن أخذه على وجه النقض وذلك يخالف؟ أخذه

(١) الزيادة من ب	(٩) ليست موجودة في ب
(٢) في ب ركثيبة ، تصحيف .	(۱۰) ما بين القوسين ليس موجودا في ب
(٣) في أ و خشنا ۽ تصحيف .	(۱۱) في أ د ياخذ ۽
(٤) في ب ابيع ا	(۱۲) ما بين القوسين ليس موجودا في ب
(٥) في ب ونقص ۽	(۱۳) في أو فتفويت ۽
(٦) ما بين القوسين ليس موجودا في ب	(١٤) في ب و الآ أن أخذه ع
(٧) في ب د الاول ،	(١٥) الزيادة من ب
(^) في أو فالمالك ،	(١٦) في أ رتخالف ،
the state of the s	

٣٧٨ ـ اذ اسر المشركون عبدا للمسلمبز واحرزوه (١) ، ثم ان رجلا اشتراه منهم فاسره العدو منهم (١) ثانيا ، واشتراه رجل مسلم (١) فللمشتري الأول ان يأخذه ، لأنه من يده أخذ وعليه يد (١) ملكه ، فكان له أن يأخذه ، فان تركه ولم يأخذه فاراد مولاه الأول ان يأخذه فليس له ذلك في رواية الجامع الكبير .

والمشتري اذا باع الـدار فللشفيع ان يأخـــذه.١٠ بالشراء الاول وينقض ثاني .

والفرق ان المالك يأخذه (** على وجه البناء لا** على وجه نقض الملك ، بدليل ما بينا ، فلو قلنا أن له أخذه ويعيد ملكه لا بطل شراء الثاني ، \'وليس له نقض تصرفه فلم يكن له أخذه .

وليسم (الكذلك الشفيع) لأنه يأخذه على وجمه النقض(١١) فأخذه بالبيع الاول يوجب نقض الثاني ، (الوله حق النقض فكان له أن يأخذه ١١)

ووجه آخر أن حق المولى انما يثبت '''فيا في يد المشتري الأول ، ووجب له حق الأخذ'''منه ، بدليل أنه لو لم ''يكن يشتريه' لم يكن له' الاخذ ، ''فقد زالت يده'''، فاذا زالت يده وملكه زال الموجب لجواز''' اخذه فلم ''' يكن له اخذه .

	i tim
- 1 (1 Y)	(١) في أ د واخرجوه ،
(١٢) ما بـين القوسـين ليس موجـودا في ب	(۲) الزيادة من ب
وقيها بدله و وليس له نقض بصرفه فليه	(٣) في أ د منهم ۽
يحن له احده ، ويلاحظ أنه الجرء الساقط	(٤) الزيادة من ب
من ب قبل ذلك في رقم ٩	🖒 (٥) في أو دار،
(۱۳) في أوثبت ۽	(٦) في أ و ياحذ ۽
(۱٤) في أ د خذ ،	(٧) في ب د ياخذ ،
(۱۵) في ب و لم يشتره ۽	(^) ليست موجودة في ب
(١٦) ما بين القوسين ليس موجودا في ب	(٩) ما بين القوسين ليس موجودا في ب
(۱۲) في ب (بجواز)	(۱۰) في ب و ذلك للشفيع ،
(۱۸) في أ د ولم ،	(۱۱) في أونقص ،
·	•

وليس كذلك الشفيع ، لأنه لم بجب له حق الأخذ فيا في يده ، بدليل أن البائع لو أقر بالبيع وأكره المشتري ، ولم يكن في يده ثبت له حق الاخذ بالشفعة ، واذا لم يختص حقه بيده وملكه فزوال يده وملكه لا يوجب سقوط حقه ، فبقى حقه فيه ، فكان له الاخذ من يد(١) الاول ، وينقض العقد الثاني .

٣٧٩ - و(١) لو اشترى رجل(١) عبدا بألف درهم فلم يقبضه حتى اسره العدو ، واشتراه رجل منهم بخمسيائة درهم ، فأخذه البائع بخمسيائة ، فللمشتري أخذه من البائع بالثمنين جميعا .

ولو أن رجلا باع عبدًا فجنى (^{١١} العبد جناية قبل التسليم ، ففداه المولى فانه (لا يأخذ مما فداه به (١) ولكنه يأخذ (١) منه الشمن (١) فقط .

والفرق أن في باب الجناية قد اسقط(۱) خيار المشتري بالفداء ، فقد قضى به حقا عن نفسه أو مضمونا عن نفسه فجاز أن لا يرجع على غيره ، الدليل عليه لو قطع رجل اصبع رجل ثم قطع يد آخر ثم جاء المقطوعة يده وقطع يد القاطع فانه يجب على قاطع الاصبع أرش الاصبع ، لأنه قضى به مضمونا عن نفسه ، كذا(۱۰) هذا .

واما في مسألة الشراء من العدولم يسقط(١٠٠ خيار المشتري ، بدليل أن خياره يبقى بعده(١٠٠ فلم يقض(١٠٠ به مضموناً عن نفسه ، وانما احيا ملكه ولا يصل(١٠٠ إلى احياء(١٠٠ ملك نفسه الا بأدائه(١٠٠ ، ولم يوجد منه ولا من العبد جناية ، فصار كانه

المناز كانه	1(1)
	(١)ليست موجودة في ب
(۱۰) في ب وكذلك ،	(۲) في ب و الواو ۽ ليست موجودة
(۱۱) في أولم يسقط،	(٣)في ب و الرجل ،
(۱۳) في اوبعد،	(٤) في ب (فجنا)
(١٣) في ب و فلسم يقتص ، وفي أ و فلسم	(٥) في ب (لا ياخذه بما ،
يقضي) والمذكور يقتضيه السياق	(٦) الزيادة من ب
(۱٤) في ب د فلا يبطل ۽	(^{۷)} في ب و ياخذه و
(١٥) في أوحياة ،	(٨) في ب (بالثمن)
(١٦) في أ د بادادات ۽	(٩) في أ د سقط ،

« كتــاب الشفعــة »

١٠ ٩٠ - ١٥١ كان للدار شفيعان فسلم أحدها الشفعة لم يكن للآخر الانه
 ان يأخذها كلهان او يدعها .

ولو أن عبداً قتل رجلين فعفا(٤٠٠ = ٥ - أ الأخر الا نصف الرقبة .

والفرق ان العبد وجب لهما على سبيل البدل عن دم المقتولين ، بدلبل ان عبداً لو قتل رجلاً وامرأة و (عبداً ، ضرب كل واحد في رقبته بقدر دينه ، فصارت الرقبة مستحقة على وجه العوض عن حقه ، وما يملك على وجه العوض عن مال لا يملك اثنان كل واحد بكها له ، كها لو اشتريا عبداً لا يملك كل واحد جميعه ، فلم يثبت حق كل واحد في الجميع ، وانما ثبت (في نصفه ، فاذا سلم احدهها حقه () واسقط بقي حق الانحر في نصفه .

واما في الشفعة فلا (المنافعة الدار بدلاً عن حق له ، وانما الشفعة بسبب (المستحق بها (الحق ، في المستحق بها (الحق ، في المستحق بها الميراث ، ويرد الى النصف للمزاحمة ، كذلك هذا ، والدليل عليه دم العمد لما لم يوجب قتل العمد اخذ (الرقبة على طريق العوض ، لأنه لا يوجب المال ، فاذا عفا (المدهم عن الدم كان للآخر الا (الم المدهم عنا الدم كان للآخر الا (الم المدهم عنا الدم كان للآخر الا (الم المدهم عنا الدم كان المداد المدهم عنا الدم كان للآخر الا (المداد المداد المداد المدهم عنا الدم كان للآخر الا (المداد المداد

(٧) في أ و او اسقط ۽	(١) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)
(٨) في أدلان	(٢) ليست موجودة في (ب)
(٩) في ب د سبب ،	(٣) الزيادة من (ب)
(١٠) في ب و العقد فشبهت ،	(٤) في ب و فعفي ۽
(۱۱) في ب ۽ احد ۽	(۵) في ب د او عبدا ،
' (۱۲) في أ د علي ،	(٦) في ب ويثبت ۽
(۱۳) ني ب د ان ۽	
- 117	_

١٤٥ - اذا كانت الدار في يد (١) المشتري وقال (١) البائع : بعتها اياه بالف واستوفيت الثمن وهو الف درهم ، وقال المشتري : اشتريتها بالفي درهم ونقدته (١) الثمن ، لم يأخذها الشفيع الا بألف (١) .

ولو قال بعتها اياه واستوفيت الثمـن وهـو الف درهـم ، وقـال المشتـري اشتريتها بألفي(١) درهم فالقول قول المشتري ، ويأخذها الشفيع بألفي درهم .

والفرق ان في المسألة الأولى اذا قال بعتها بالف واستوفيت ، فقد بين مقدار الثمن قبل الاستيفاء ، وقبل الاستيفاء القول قول البائع في مقدار الثمن ، فقد بين الثمن في وقت يرجع في بيانه (١٠) الى قوله فقبل قولـه فيه صار الثمن الف درهم ، فاخذها الشفيع بها .

وفي المسألة الثانية "اذا قال: بعت واستوفيت الثمن وهو الف، فقد بين مقدار الثمن بعد الاقرار بالاستيفاء ، "وبعد الاستيفاء" لا يرجع في بيان مقدار الثمن الى قول البائع ، فقد بين الثمن في "" وقت لا يرجع في بيانه الى قول فاستوى" وجود قوله وعدمه ، ولو لم يقل هو" شيئاً ، وقال المشتري : اشتريتها بالفين ، فالقول قوله ، كذلك هذا .

٢ ٥٤ - المشتري اذا باع الدار من آخر فللشفيع ان ياخذها بالثمن الأول ، وينقض البيع الثاني .

ري. (٦) - في ب ، بالفين »	
 (٧) في ب و بنائه ، (٨) الزيادة من ب (٩) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) (١٠) الزيادة من ب (١١) في أ و فاشترى ، (٢١) الزيادة من (ب) 	(۱) في ب و واذا ، (۲) في ا و يدي ، (۳) في ب ، فقال ، (٤) في ب ، ونقليه ، (۵) في ب ، بالالف ،

- 111 -

والموهوب له اذا باع الموهوب من آخر لم يكن للواهب نقض البيع للرجوع فيه ، وكذلك المشتري شراء فاسداً اذا باع بعد القبض فإنه لا يكون للبائع نقض سعه .

والفرق أن البائع بيعاً فاسداً أو ١٠٠٠ الواهب سنط المشتري ، والموهـوب له على التصرف ، فتصرفهما وقع بتسليطه واذنه ، فلم يكن لهما نقضه ، كما لو باع بيعاً صحيحاً .

وفي الشفعة لم يتصرف (٢٠ بتسليط (٣٠ الشفيع وأمره (١٠٠ ، وحق الشفيع متقدم (على حقه ٤) ، فاذا باعه فقد عقد على حقه فصار كما لو عقد على ملكه ، ولو عقد على ملكه كان له ابطاله ، مثل (١٠ ان استحقه ، كذلك اذا عقد على حقه كان له أخذه وإبطال تصرفه .

۵٤٣ _ واذا ١٧٧ بلغ الشفيع ١٨ شراء نصف الدار فسلم الشفعة ، ثم ١٣ تبين له اله الشفعة .

ولو بلغه شراء كل الدار فسلم الشفعة ، ثم علم انه اشترى النصف كان تسليمه جائزاً ١٠٠٠.

والفرق أن التبعيض في الدار الواحدة عيب بدليل انه لو اشترى داراً فاستحق نصفها ، فله ان يرد الباقي ويقل رغائب (۱۱۰ الناس فيه ، فقد سلم مع العيب فلا(۱۲ يكون تسلياً مع عدم العيب ، كما لو اخبر بالثمن (۱۲ الف(۱۱)،

(٨) في ب ١ شرائط ١	(١) في ب و والواهب ،
(۱) في ب د سمع ا	(٢) ليست موجودة في (ب)
(١٠) في أرجائز،	(٣) في ب ويتسلط ۽
(۱۱) في ب، رغبة ،	(٤) في ب د بامره ١
(۱۲) في ب د فلايكن ١	(٥) الزيادة من ب
(۱۳) في ب د ان الثمن ، (۱٤) الزيادة من ب	(۱۰) في ادقبل،
بريد سريد س	(٧) في ب و الواو ۽ ليست موجودة

ثم التبين أن الثمن أقل من ذلك فله الشفعة .

وليس كذلك اذا اخبر بشراء الكل "فسلم ، لأن التبعيض "عيب كها ذكرنا ، فقد سلم مع عدم العيب ، فكان تسلياً مع وجوده ، كها لو اخبر بأن الثمن الف فسلم ، ثم تبين ان" الثمن الفان لم يكن "له الشفعة ، كذا "هذا ، ولأن النصف داخل " في الجملة ، فتسليمه الجميع "تسليم لهذا النصف الذي يبع ، وليس " الأول ، لأن العقد على النصف لا يتناول العقد على الجميع ، فلا يتون بتسليم هذا النصف تسليم "للجميع .

\$ \$ 0 - اذا (١٠٠٠) اشترى داراً فغرق بناؤها وانهدم ، لم (١٠٠٠ يكن للشفيع أن ياخذ الأرض الا بجميع الثمن .

ولو غرق بعض الأرض اخذ الباقي ىحصته من الثمن .

والفرق أن البناء صفة للدار ، بدليل أنه يدخل في البيع تبعاً لمطلق العقد على الدار ، وفوت الصفة في المبيع (١٠ يوجب خياراً ، ولا يوجب (١٠غرماً ، كالمبيع ١٠٠ في يد البائع (١٠٠ .

وأما بعض الأرض فليس (°ايتبع للبعض") ولا هوصفة له ، وانما هوجزء من اجزاء المبيع ، وفوت نصف"\\ المبيع يوجب سقوط ما بازائه من الثمن ، كما لو اشترى عبدين ففات (١١) احدهما في يد البائع ، وإذا فات بعض الثمن اخذه

(١٠) في ب و واذا ، (١١) في ب و ولم ، (١١) في ب و الدار ، (١٣) في ب و الدار ، (١٣) في ب و غر البيع ، وفي هامشها (١٤) في ب و المليع ، (١٤) في ب و المليع ، (١٦) في ب و بيع الارض ، (١٦) في بود نفس ، (١٦) في ب و ومات ،	(1) ما يين القرسين ليس موجودا في (ب) (٢) ما يين القرسين ليس موجودا في (ب) (٣) الزيادة من ب (٤) في ب ١ كذلك ، (٥) في ب ١ دخل ، (١) في ب ١ للجميع ، (٧) في ١ وكذلك ، (٨) في ب ١ تسليم ، (١) في ب ١ تسليم ،
---	--

والموهوب له اذا باع الموهوب من آخر لم يكن للواهب نقض البيع للرجوع فيه ، وكذلك المشتري شراء فاسداً اذا باع بعد القبض فإنه لا يكون للبائع نقض

والفرق أن البائع بيعاً فاسداً أو الواهب سلط المشتري ، والموهـوب له على التصرف ، فتصرفهما وقع بتنتليطه واذنه ، فلم يكن لهما نقضه ، كما لو باع معاً صحيحاً .

وفي الشفعة لم يتصرف (٢٠ بتسليط (٢٠ الشفيع وأمره (١٠ ، وحنق الشفيع متقدم (على حقه) ، فاذا باعه فقد عقد على حقه فصار كما لو عقد على ملكه ، ولو عقد على ملكه كان له ابطاله ، مثل (١٠ ان استحقه ، كذلك اذا عقد على حقه كان له أخذه وإبطال تصرفه .

٣٤٥ - واذا (١٠) بلغ الشفيع (مشراء نصف) الدار فسلم الشفعة ، ثم ("تبين له) انه اشترى جيعها كان له الشفعة .

ولو بلغه شراء كل الدار فسلم الشفعة ، ثم علم انه اشترى النصف كان تسليمه جاثراً (١٠٠٠ .

والفرق أن التبعيض في الدار الواحدة عيب بدليل انه لو اشترى داراً فاستحق نصفها ، فله أن يرد الباقي ويقل رغائب (١٠) الناس فيه ، فقد سلم مع العيب فلا(١٠) يكون تسلياً مع عدم العيب ، كما لو اخبر بالثمن(١٠)

(٨) في ب (شرائط)		(۱) في ب و والواهب ۽
(٩) في ب د سمع ۽		(۲) گیست موجودة فی (ب)
(١٠) في أ و جائز ،		(٣) في ب (يتسلط)
(۱۱) في ب ا رغبة ا		(٤) في ب و بامره ه
(۱۲) في ب د فلا يكن ،		(٥) الزيادة من ب
(۱۳) في ب د ان الثمن ،		∞ (۱۰) في أرقبل،
(۱٤) الزيادة من ب	•	(٧) في ب د الواو ۽ ليست موجودة

ثم "تبين أن الثمن أقل من ذلك فله الشفعة.

وليس كذلك اذا اخبر بشراء الكل' فسلم ، لأن التبعيض "عيب كها ذكرنا ، فقد سلم مع عدم العيب ، فكان تسلياً مع وجوده ، كها لو اخبر بأن الثمن الف فسلم ، ثم تبين ان' الثمن ألفان لم يكن 'له الشفعة ، كذا'' هذا ، ولأن النصف داخل' في الجملة ، فتسليمه الجميع' تسليم لهذا النصف الذي بيع ، وليس' الأول ، لأن العقد على النصف لا يتناول العقد على المجميع ، فلا يكوو بسليم فلا يتناول العقد على المجميع ، فلا يكوو بسليم النصف تسليم' للجميع ،

٤٤٥ ـ اذا(١٠٠) اشترى داراً فغرق بناؤها وانهدم ، لم(١٠٠) يكن للشفيع أن
 يأخذ الأرض الا بجميع الثمن .

ولو غرق بعض الأرض اخذ الباقي بحصته من الثمن .

والفرق أن البناء صفة للدار ، بدليل أنه يدخل في البيع تبعاً لمطلق العقد على الدار ، وفوت الصفة في المبيع(١٠ يوجب خياراً ، ولا يوجب (١٠غرماً ، كالمبيع ١٠ في يد البائع(١٠) .

وأما بعض الأرض فليس (١/يتبع للبعض ١٠) ولا هوصفة له ، وانما هو جزء من اجزاء المبيع ، وفوت نصف(١٠) المبيع يوجب سقوط ما بازائه من الثمن ، كها لو اشترى عبدين ففات(١٧) احدهما في يد البائع ، وإذا فات بعض الثمن اخذه

(St	
(۱۰) في ب ۽ واذا ۽	(١) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)
(۱۱) في ب د ولم ،	(٧) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)
(١٢) في ب ، الدار ،	رم (م) الزيادة من ب
(١٣) تي ب د غمر البيع ، وفي هامشهـــا	
ر بياض في الاصل ،	(١) في ب وكذلك ،
	(ه) في ب و دخل ا
(14) في ب داللبيع ؛	(١) في ب وللجميع ه
(١٥) في ب د ببيع الارض ،	(v) فَي أَ رَوَكَذَلَكَ ،
(١٦) في بود نفس ،	(۸) نی برد تسلیم ۱۰ (۸) نی برد تسلیم ۱۰
(۱۷) في ب ډ ومات ه	(۸) وی صبا
9(11)	(٩) نُوب، تسليا،

والموهوب له اذا باع الموهوب من آخر لم يكن للواهب نقض البيع للرجوع فيه ، وكذلك المشتري شراء فاسداً اذا باع بعد القبض فإنه لا يكون للبائع نقض بعه .

والفرق أن البائع بيعاً فاسداً أو ١٠٠٠ الواهب سلط المشتري ، والموهـوب له على التصرف ، فتصرفهما وقع بتسليطه واذنه ، فلم يكن لهما نقضه ، كما لو باع بيعاً صحيحاً .

وفي الشفعة لم يتصرف (" بتسليط (" الشفيع وأمره (" ، وحق الشفيع متقدم (على حقه ") ، فاذا باعه فقد عقد على حقه فصار كما لوعقد على ملكه ، ولوعقد على ملكه كان له ابطاله ، مثل (" ان استحقه ، كذلك اذا عقد على حقه كان له أخذه وإبطال تصرفه .

٥٤٣ - واذا (١٠) بلغ الشفيع (مشراء نصف) الدار فسلم الشفعة ، ثم (اتبين له) انه اشترى جيعها كان له الشفعة .

ولو بلغه شراء كل الدار فسلم الشفعة ، ثم علم انه اشترى النصف كان تسليمه جائزاً (١٠٠٠) .

والفرق أن التبعيض في الدار الواحدة عيب بدليل انه لو اشترى داراً فاستحق نصفها ، فله أن يرد الباقي ويقل رغاثب (١٠٠٠) الناس فيه ، فقد سلم مع العيب فلا(١٠٠٠) يكون تسليماً مع عدم العيب ، كما لو اخبر بالثمن (١٠٠٠) الف(١٠٠٠)،

-	
(٨) في ب د شرائط،	(۱) في ب و والواهب ه
🌯 (٩) في ب د سمع د	(٢) ليست موجودة في (ب)
(١٠) في أ برجائز،	"(٣) في ب∶يسلط،
(١١) في ب د رغبه ،	(ع) في ب ۽ بامره ۽
(۱۲) في ب، فلا يكن،	(٥) الزيادة من ب
(١٣) في ب و إن الثمن ،	(٦) في أدقبل،
(١٤) الزيادة من ب	(٧) في ب د الواو ، ليست موجودة

ثم التبين أن الثمن أقل من ذلك فله الشفعة .

وليس كذلك اذا اخبر بشراء الكال' فسلم ، لأن التبعيض 'عيب كها ذكرنا ، فقد سلم مع عدم العيب ، فكان تسلياً مع وجوده ، كها لو اخبر بأن الثمن الف فسلم ، ثم تبين ان' الثمن ألفان لم يكن '"اله الشفعة ، كذا'' هذا ، ولأن النصف داخل'' في الجملة ، فتسليمه الجميع'' تسليم لهذا النصف الذي بيع ، وليس'' الأول ، لأن العقد على النصف لا يتناول العقد على الجميع ، فلا يكون بتسليم'' النصف تسليم'' للجميع .

\$ \$ 0 - اذا (١٠٠٠) اشترى داراً فغرق بناؤها وانهدم ، لم (١٠٠٠ يكن للشفيع أن ياخذ الأرض الا بجميع الثمن .

ولو غرق بعض الأرض اخذ الباقي بحصنه من الثمن .

والفرق أن البناء صفة للدار ، بدليل أنه يدخل في البيع تبعاً لمطلق العقد على الدار ، وفوت الصفة في المبيع(١٠) يوجب خياراً ، ولا يوجب (١٠غرماً ، كالمبيع ٢٠) في يد البائع(١٠٠) .

وأما بعض الأرض فليس (١٠يتبع للبعض ١٠٠ ولا هوصفة له ، وانما هوجزء من اجزاء المبيع ، وفوت نصف(١٠٠ المبيع يوجب سقوط ما بازائه من الثمن ، كما لو اشترى عبدين ففات(١٠٠ احدهما في يد البائع ، وإذا فات بعض الثمن اخذه

(١٠) في ب و واذا ، (١١) في ب و ولم ، (١٣) في ب و الدار ، (١٣) في ب د غر النبع ، وفي هامشها و يباض في الاصل ، (١٤) في ب د الملبع ، (١٥) في ب د بينع الارض ، (١٦) في بود نفس ، (١٦) في ب و ومات ،	(1) ما بين القوسين ليس مؤجودا في (ب) (٢) ما بين القوسين ليس مؤجودا في (ب) (٣) أو باوكذلك ، (٥) في ب وكذلك ، (١) في ب و دخل ، (٧) في ب و لذلك ، (٨) في ب و سليم ، (٨) في ب و سليم ،

بالباقي .

٥٤٥ - ليس للوكيل بالبيع أن يأخذ ما باعه بالشفعة لنفسه .
 وللوكيل بالشراء أن يأخذ ما اشتراه لنفسه بالشفعة .

والفرق أن الوكيل ''بالبيع النزم'' سلامة المبيع''' للمشتري ، فاذا أراد أن يأخذه بالشفعة فهو يناقض ما أوجبه بعقده ، فلم يكن له ذلك .

وليس كذلك الوكيل بالشراء ، لأنه بالعقد استوجب الحق لنفسه وبالأخذ بالشفعة يتملكه ، ويستوجبه ايضاً ، فلم يناقض ما أوجبه فجاز له أن يأخذه به(۲) ، ولهذا قلنا ان للمشتري ان يأخذ ما اشترى بالشفعة ، وليس للبائع أن يأخذ ما باع بالشفعة .

اذا باع المولى داراً وعبده (۱) المديون شفيعها ، نشهد ابنا المولى أن
 العبد سلم الشفعة للمشتري ، والدار في يد المشتري ، فشهادتهما جائزة .

ولو أن الباثعين للدار شهدا بأن الشفيع سلم الشفعة للمشتري ، فشهادتها باطلة ، ولا تقبل ، لأنه يتمم ما (الوجب للمشتري) بعقد(١٠) ، وتقبل شهادة ابني البائع وان(١٠) كان يتم(١٠) ما اوجبه أبوه .

والفرق ان البائعين اذا شهدا على تسليم الشفعة للمشتري فها يصححان فعل انفسها فلا^(۱) تقبل شهادتها لله وان لم يكن لها (انفع فيه) كما لو شهدا بالبيع على المشتري وهو ينكو لم تقبل شهادتها ، لأنها يحكيان فعل انفسها .

الله الله الله الم الله الله الله الله ا	
(۷) في ب و فان _۵ (۸) في ب و يتمم ، (۹) في آ و ولا ، (۱۰) في ب و ني نفع ، (۱۱) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)	(١) في ب و بالمبيع الزم ، (٣) في ب و البيع ، (٣) ليست موجودة في (ب) (٤) في ب و وعنده ، (٥) في أو اوجه المشتري ، (١) الزيادة من ب
(١٧) في أ ديبطل ،	

شهادتها للتهمة عند جر النفع الى أبيهها ، ولا يقع (" لأبيهها نفع (" في تسليم للمشترى ، فخلت (" الشهادة عن جر (انفع الى أبيهها " ، وعن حكاية فعل (") انفسهها ، فقبلت شهادتهها كالأجانب .

ولأن البائع كان خصماً فيه قبل التسليم ، فصمار شاهداً من على ما كان خصماً فيه ، فلم يقبل ، وان خرج من الخصومة كالوكيل اذا عزل من شهد ، والابن لم يكن خصماً فيه قط ولا منفعة للاب فيه ، فجاز أن تقبل شهادته ...

اذا قال قد أوصيت بداري بيع ألف لان بالف درهم فيات الموصى أن فقال فلان قد قبلت فالبيم لازم ، وللشفيع الشفعة .

ولو قال بعت (١٠٠٠ هذه الدار من فلان ، فقال بعد المجلس قد قبلت لا يصح البيم ، ولا تجب (١٠٠ للشفيع الشفعة .

وحكى عن (١١الشيخ أبي١١) بكر الجصاص(١٢) انه قال : يحتاج الى بيع

الفق الحنف وغيرها تارة بلقب :	(۲) في ب د ولا نفع ،
الجصاص ، وتأرة بنسبته : الرازي وهــو	(٢) ليست موجودة في (ب)
واحد ـ بحث مستفيض في الجواهر المضيه	(٣) في ب د فقرنا ، وفي أ د لح با ، والمذكور
للقرشي جـ ١ ص ٨٤ ، ولد سنــة ٣٠٥	يقتضيه سياق الكلام ، وحروفه قريبة من
هـ وتتلمذ على أبي الحسن الكوفي ولازمه	الحروف المقتطعه في النسخة أ
وتاثر به، ومن مصنفاته حكام القرآن،	(٤) في ب د النفع لا بيهها ،
وشرح مختصر ابسي الحسسن الكوفي ،	(٥) في ب د مقال ،
وشرح الجامع الصغير والحامع الكبير	(٦) في أوشاهد،
لمحمد بن الحسسن الشيبانسي ، وشرح	(٧) في أوعدل:
مختصر الطحماوي ، وكتماب في اصول	(۸) في ب د انتهى ،
الفقه ، وَشُرح الاسهاء الحسنى ، وشرح	🧷 (٩) في ب: الوصي: 🔘
كتاب أدب القاضي لأبي بكر الخصاف ،	(۱۰) في أما كتب ا
وكتاب المناسك ، واعتبره هارون بن بهاء	(١١) في أ د ولا يجب ،
المدين المرجاني في ناظموره الحسق من	(۱۲) الزيادة من ب
المجتهدين في المسائل ، توفي يوم الاحمد	(١٣) هو ابو بكر احمد بن علي الرازي المعروف
٧ من ذي الحجة سنة ٣٧٠ هـ	بالجصاص ، وقد ورد ذكره كثيرا في كتب

بالباقى .

40 - ليس للوكيل بالبيع أن يأخذ ما باعه بالشفعة لنفسه .
 وللوكيل بالشراء ان يأخذ ما اشتراه لنفسه بالشفعة .

والفرق أن الوكيل ''بالبيع النزم'' سلامة المبيع''' للمشتري ، فاذا أراد أن يأخذه بالشفعة فهو يناقض ما أوجبه بعقده ، فلم يكن له ذلك .

وليس كذلك الوكيل بالشراء ، لأنه بالعقد استوجب الحق لنفسه وبالأخذ بالشفعة يتملكه ، ويستوجبه ايضاً ، فلم يناقض ما أوجبه فجاز له أن يأخذه به (۳) ، ولهذا قلنا أن للمشتري أن يأخذ ما اشترى بالشفعة ، وليس للبائع أن يأخذ ما باع بالشفعة .

اذا باع المولى داراً وعبده (١٠) المديون شفيعها ، فشهد ابنا المولى أن العبد سلم الشفعة للمشتري ، والدار في يد المشتري ، فشهادتها جائزة .

ولو أن البائعين للدار شهدا بأن الشفيع سلم الشفعة للمشتري ، فشهادتها باطلة ، ولا تقبل ، لأنه يتمم ما (اوجب للمشتري المعقد(ا) ، وتقبل شهادة ابني البائع وان(ا) كان يتم (م) ما اوجبه أبوه .

والفرق ان البائعين اذا شهدا على تسليم الشفعة للمشتري فهها يصححان فعل انفسهها فلا^{١١} تقبل شهادتهها. لم وان لم يكن لهما (١٠نفع فيه كها لو شهدا بالبيع على المشتري وهو ينكر لم تقبل شهادتهها ، لانهها يمكيان فعل انفسهها .

‹‹‹وليس كذلك الابنان ، لانهما لا يتمهان فعل انفسهما٬٬› وانما تبطل٬››

(٧) في ب د فان ،	(١) في ب ﴿ بِالْمِبِيعِ الزَّمِ ﴾
(٨) في ب و يتمم ۽	(٣) في ب د البيع ۽
(٩) في أ دولا ، أ	(٣) ليست موجودة في (ب)
(۱۰)في ب د نيه نفع ۽	(٤) في ب وعنده ۽
(١١) مَا بَيْنَ القوسينَ ليس موجوداً فِي (ب)	(٥) في أ و اوجبه المشتري ۽ 🕝 💮
(۱۲) في أ ديبطل ،	(٦) الزيادة من ب

شهادتها للتهمة عند جر النفع الى أبيها ، ولا يقع '' لابيها نفع'' في تسليم للمشتري ، فخلت'' الشهادة عن جر'نفع الى أبيها'' ، وعن حكاية فعل'' انفسها ، فقبلت شهادتها كالأجانب .

ولأن البائع كان خصياً فيه قبل التسليم ، فصار شاهـداً^(۱) على ما كان _خصياً فيه ، فلم يقبل ، وان خرج من الخصومة كالوكيل اذا عزل^(۱) ثم شهد ، والابن لم يكن خصياً فيه قط ولا منفعة للأب فيه ، فجاز أن تقبل شهادته (۱۰).

٥٤٧ ـ اذا قال قد أوصيت بداري بيعاً لْمَالَّلُان بالف درهم فمات الموصى ١٠٠ ، فقال فلان قد قبلت فالبيع لازم ، وللشفيع الشفعة .

ولوقال بعت (١٠٠٠ هذه الدار من فلان ، فقال بعد المجلس قد قبلت لا يصح البيم ، ولا تجب (١٠٠٠ للشفيع الشائعة .

وحكى عن (١١ الشيخ أبي١١) بكر الجصاص(١١) انه قال: يحتاج الى ببع

الفق، الحنفسي وغيرهـــا تارة بلقبــه :	(۱) في ب و ولا نفع ،
الجصاص ، وتأرة بنسبته : الرازي وهــو	(٢) لَيْسَت موجودة في (ب)
واحد ـ بحث مستفيض في الجواهر المضيه	(٣) في ب و فقرنا ، وفي أ و لح با ، والمذكور
للقرشي جـ ١ ص ٨٤ ، ولد سنــة ٣٠٥	يُقتضيه سياق الكلام ، وحروفه قريبة من
هـ وتتلمذ على أبي الحسن الكوفي ولازمه	الحروف المقتطعه في النسخة أ
وتأثر به ، ومن مصنفاته حكام القرآن ،	(٤) في بُ و النفع لا بيَّها ،
وشرح مختصر ابسي الحسسن الكوفي ،	(٥) في ب د مقال ،
وشرح الجامع الصغير والجامع الكبير	(٦). في أرشاهد،
لمحمد بن الحسسن الشيبانسي ، وشرح	(v) في أد عدل:
مختصر الطحاوي ، وكتاب في اصول	(۸) في ب وانتهى ؛
الفقه ، وشرح الاسهاء الحسنى ، وشرح	(٩) في ب والوصي ،
كتاب أدب القاضي لأبي بكر الخصاف ،	(۱۰) في أدكت ا
وكتأب المناسك ، واعتبره هارون بن بهاء	(۱۱) في أو ولأ يجب ،
الدين المرجانسي في ناظموره الحسق من	(۱۲) الزيادة من ب
المجتهدين في المُسائل ، توفي يوم الاحــد	(١٣) هو ابو بكر احمد بن علي الرازي المعروف (١٣) هو ابو بكر احمد بن علي الرازي المعروف
٧ من ذي الحجة سنة ٣٧٠ هـ	ر ۱۲) بالجصاص ، وقد ورد ذكره كثيراً في كتب
، سن عي	

جديد من حهة الوارث^(۱) او الوصي ، فالمسألة^(۱) محمولة على هذا .

وكان القاضي الامام رحمه الله "يفرق بينهما" ويقول: انه جعل البيع تبعاً" للوصية وجعله: في ضمنها ، واضافه للموصي (١٠ (الى ما بعد الموت ، واضافة الموصية الى ما بعد الموت جائز ، وجعل كالموجب له في (١٠ تلك الحالة ، كذلك ما هو في ضمنه ، ويجوز ان يدخل الشيء في ضمن عقد تبعا (١٠ في كان لا يجوز ان يفرد بنفسه كها لو (١٠ فلنا في ضمان المجهول ، انه يدخل (١٠ في عقد المفاوضة تبعا (١٠) كذلك هذا ، فاذا قبل بعد الموت فقد ملك الدار (١٠ بعوض ؟ فوجب للشفيع الشفعة ، وان كان العقد الذي أوجب له الدار عقد تبرع ، كها لو وهب بشرط العوض .

وليس كذلك أذا أوجب ١٠٠٠ له الدار فتفرقا عن المجلس ، ثم قبل ، لأنه لم يجعل تبعاً لغيره ولم يتعلق ١٠٠٠ بما يبقى حكمه بعد المجلس ، فبطل بالتفرق ، وصار ١٠٠٠ يقبل بعد فبطلانه ، فلم يتعلق به حكم ، ٧٠٠ ولا يجب الشفيع الشفعة .

٥٤٨ ـ اذا اشترى المضارب (١٠٠٠ بألف المضاربة (١٠٠٠ دارين تساوي كل واحدة (١٠٠٠ ألفاً فبيعت دار الى جنب احدهما (١٠٠٠ فلا شفعة للمضارب نفسه فها ١٠٠٠).

ضاربة تساوي ألفي درهم فللمضارب ان	ولو اشترى داراً واحدة بألف الم
(۱۲) ق.ب.دیعاء (۱۲)	(١) في أ و الدار ،
(۱۳) في ب و الدراهم ،	 (٢) في أو المسألة ، (٣) في بو يقول الفرق بينهما ،
(۱٤) في ب د اوجبه ، (۱۵) في ا د ولم يعلق ،	(۱) يې به د پيول سرن بينهي . (٤) في ب د بيعا ،
(۱۲) في ب د فصار ،	(٥) في أ ا وجعل ا
(١٧) في أو فلا تجب ،	 (٦) الزيادة من ب (٧) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)
(۱۸) في ب د الضارب د (۱۹) ليست موجودة في (ب)	(۱) عد بيري المعوضون فيس موجودا في (ب) (۸) في أ د وتلك ه
(۲۰) فیماً و واحد _ا (۲۰) فیماً و واحد _ا	(٩) في ب و بيعا ۽
a balla da a da a wasa	(١٠) لسبت موجودة في أي وهو الصواب .

يأخذ ما بيع بجانبها العقد لنفسه .

والقرق انه اذا اشترى دارين كل واحدة منها " تساوي " ألفاً فلم يمنك شيئاً في الدارين ، لأنه لم يظهر الربح " اذكل واحد من الدارين مشغولة بجميع رأس المال ويجوز ان يشغل " الألف الواحد من المحلين اكثر من مقداره ، الدليل عليه انه لو كان لرجل على رجل الف درهم وكفل" به كفيل . فلا زكاة على الكفيل في مقدار الألف" درهم ولا " على المكفول عنه ، والألف الف واحد " وشغل المحلين من واحد الغاء ، كذلك " ها هنا صارت كل دار " مشجولة ، بأس المال ، فلم يظهر الربح " اللا كلك المضارب فيها (" الشفعة .

وليس كذلك الدار الواحدة ، لأن المحل محل واحد ، فلا يشتغل (١٠٠ المال الواحد في محل واحد اكثر من مقداره ، فصار الألف مشغولاً (١٠٠ برأس المال ، وظهر (١٠٠ الف ربح) فملك المضارب نصفه (١٠٠ ، فصار جائزاً، فوجبست الشفعة (١٠٠).

950 - اذا طلب وكيل الشفيع (١٠٠٠ الشفعة ، فقال المشتري (١٠٠٠ : ان الشفيع قد سلم الدار الى الوكيل ، ثم الشفيع قد سلم الدار الى الوكيل ، ثم انطلق واطلب يمين الشفيع ، وكذلك الوكيل (١٠٠٠ بطلب (١٠٠٠ الدين وقبضه اذا المحلق المحلف المحلف

(۱۲) فی ب د ربح ا	.1
(۱۳) في ب د منهما ،	(۱) في ب المجنبة ا
(۱۲) يې بې سوچې د	(٢) الزيادة من (ب)
(١٤) وي 🕻 فلا يشغل ۽	(1)
altanti o	(٣) في النسختين (تساويين ا
(١٥) في أو مشغول ۽	
(١٦) في ب و الإلف ربحا ،	(٤) في بـ دربح ا
A . 9 (10)	(٥) في أ ويشتغل ا
(۱۷) في ب	(ت) ي د د
(۱۸) في ب د انتهى ،	(١) تَي ب وكفل و ليست مرجودة
	(v) في أو الف
(١٩) في ب؛ الشفعة ،	(v)
ر د د د د د د د د د د د د د د د د د د د	(٨) فَي ب و لا و ليست موجودة .
(٢٠) ما بين القوسين ليس موجوداً في (ب)	
	(٩) في ب و واحدة ويشغل ٢
(٢١) ليست موجودة في (ب)	(۱۰) في ب رهذا ،
(٢٢) في أديطلب،	(۱) ق ا
	(۱۱) الزيادة من ب

(۲۲) فرب دفيها،

(۱۱) في ب د دخل،

طلب المال من الغريم ، قال الغريم : ان الموكل ابرأني وقبض الدين مني ، وأراد يمينه فإنه يقال له (۱۰ : سلم المال الى الوكيل ثم انطلق واطلب يمين الموكل .

ولو^(۱) أن الوكيل بالرد بالعيب أراد أن يرد الدار على البائع بالعيب فقـال البائع : ان المشتري وهو موكلك قد رضي بالعيب ، فلا اقبل حتى يحلف^(۱) ، فإنه لا يقضى له بالرد حتى يحضر (الموكل ويجلف) ، ثم يرد عليه .

والفرق ان سبب وجوب تسليم الدار الى الوكيل بطلب (۱۰) الشفعة قد وجد وهو عقد البيع ، وانما يبطل ذلك بالتعليم ، وألم يعلم التسليم ، فقد وجب حق القبض للشفيع حالاً ، ووجب له حق الحلف على الموكل مؤجلاً ، وهو بعد قدرته (۱۰) فلا يبطل حقه (۱۰) المعجل لحقه المؤجل ، كها لو كان له (۱۰) على انسان دين مؤجل وله عليه دين معجل لم يبطل حقه المعجل بالمؤجل ، كذلك (هذا ، وكذلك) سبب وجوب تسليم (۱۰) الدين قد ظهر زهو كون الدين عليه ، وانما يسقط بمعنى آخر ، ولم يعلم كها بينا .

وليس كذلك في الرد (١٠٠٠) بالعيب ، لأن سبب وجوب الرد عليه كونه جاهلاً بالعيب وقت الشراء ولم يعلم ، فسبب وجوب الرد لم يظهر فيا (١٠٠ لم يثبت (١٠٠ لم يكن كه المطالبة بالرد كالمدين المؤجل ما لم يحل لا يكون للوكيل حق في (١٠٠ القض ، كذلك هذا .

• ٥٥ ـ واذا كان الدرب غير نافذ وفي اقصاه مسجد خِطَّة (١) ، باب(١٥٠

(١١) · في أ د الدار ،	(١) ليست موجودة في (ب)
(۱۲) في أ د وما ۽	(٢) في أ دولان ،
(١٣) الزيادة من ب	(٣) في أ و الحلف و 😙
(١٤) في أ د حطه ۽ ، وفي ب د خطبه ۽	(٤) في ب (الوكيل فيحنف)
والخطة : بالكسر الارض التي يختطهـا	(٥) في أويطلب .
الرجل لنفسه وهو ان يعلم عليها علامة	(٦) في ب (فوته)
بالخط ليعلم انه قد اجتازها ليبنيها دارا	(V ₎
(مختار)	(۸) الزيادة من (ب)
(۱۰) فی ب د بان ،	(٩) الزيادة من ب
•	(١٠) في ب د التسليم ،
- 178 -	

المسجد في الدرب في ظهر المسجد ، وجانبه الأخر الى الطريق الأعظم ، فباغ رجل من اهل الدرب داره ، فلا شفعة لأهل الدرب الا لمن يجاورها بالجذار ، لأن المسجد بمنزلة الطريق النافذ .

ولو كان حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الأعظم ، كان لأهل الدرب الشفعة بالشركة ، لأن المسجد الآن ليس بطريق نافذ .

والفرق انه لما اختط^(۱) الامام تلك البقعة مسجداً لم يبىق^(۱) لأحد فيه ملك^(۱) ، فجعل كانه ترك المحل فضاء ، ولو ترك ذلك المحل فضاء كان شارعاً ، فلا يجب لهم الشفعة بالشركة في الطريق ، كذلك هذا .

وليس كذلك اذا كان حوله دور "الأنه لما كان حوله دور" صار" كما لوترك الامام تلك البقعة (" "فضاء وحوله" دور ، فلا يكون شارعاً ، فوجبت لهم الشفعة بالشركة في الطريق ، "وكذلك لو كان ذلك الموضع ملكاً ثم اختطه فإنه يجب لهم الشفعة الأنه حيث كان ملكاً وجبت لهم الشفعة بالشركة في الطريق" ، فاذا اعاد (" ذلك الرجل تلك البقعة مسجداً لم تبطل شركتهم (" " ، فكان لهم ان ياخذوها بالشفعة بالشركة (") في الطريق .

١٥٥ ـ اذا ادعى رجل على رجل حقاً فصالحه على دار بعد الاقرار والانكار، ثم تصادقا على (١٠) انه لم يكن عليه حق، فإنه يرد الــدار على المصالح، وللشفيع الشفعة فيها.

(A) الزيادة من ب	(١) في أ و احتط، وفي ب و اختطه ،
(٩) في أياد ،	(٣) في ب و لم يكن ،
(۱۰) في ب و شركته ه	(٣) أِن أَ دِ عَلَكَ ،
(۱۱) الزيادة من ب	ر) (٤) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)
(۱۲) الزيادة من (ب)	ره) في ب و فصار ،
(۱۳) ، الزيادة من (ب)	رم) في ب و القطعة ،
(۱٤) الزيادة من (ب)	(٧) (٧) في أ و فصار حوله ۽ ^١

- 110 -

لم يكن له (١٠ عليه شيء لم يجب رد الدار عليه ، ويجب عليه (اتسليم الثمن) وللشفيع الشفعة .

والفرق ان عقد الصلح ليس بعقد ضهان ، بدليل انه لو صالح من الف على خسيانة جاز ، فلم ينعقد العقد بمضمون في الذمة ، واغا⁽¹⁾ انعقد بما له عليه ، فاذا تصادقا انه لم يكن له ⁽¹⁾ عليه شيء لم يصر قصاصاً بما له عليه ، فلم يجز الصلح ، وإذا لم يجز وجب رد الدار اليه .

وليس كذلك اذا باعه بالدار لأن البيع عقد ضهان ، بدليل انه لو باع الفا بخمسهائة لا يجوز ، فانعقد بمضمون في الذهة ، ثم (۱) يصير قصاصاً (ابجا له عليه فاذا تصادقا انه لم يكن له عليه شيء ولسم يصر قصاصاً (۱) بنقي عقد شراء (۱۷) بخضمون في ذمة المشتري ، فلزمه (۱۱) تسليم الثمن ، الا ان تصادقها في الموضعين (۱۱) يجوز في حقها ، ولا يجوز في (۱۰) حق الشفيع ، فلسم يبطل حق الشفيع ، وله الأخذ بالشفعة .

٧٥٥ ـ اذا صالح من الشفعة على مال لا يجب شيء ، وبطلت ١٠٠٠ الشفعة

ولو صالح من الكفالة بالنفس على مال لم تبطل (١٦٠ الكفالة ولا يجب المال في احدى الروايتين .

والفرق انه لما صالح من الشفعة على مال فقد آثرِ غير الشفعة على الشفعة ، إن تسلماً للشفعة كما له طلب من المنترى إن مهم مراه .

ب من المشتري ان يبيعه منه او يهبه .	فكان تسلياً للشفعة كما لوطل
<u> </u>	(١) الزيادة من (ب)
(۹) في الاموضعين » (۷۰)	(٣) في « التسليم » (٣) قي ب « فاتما ،
(١٠٠) في ب بياض ، وفي هامئههـــا كتــــــ : بياضه في الأصل	ع) النويادة من (ب)
(١١) في ب و يطلب ،	(•) في ب؛ لم ، (\$) الماء .
(۱۳) في أولم يبطل ،	(٦) الزيادة من ب (٧) في ب د شرعي »

وأما في باب الكفالة فقد أثر غير الكفالة على الكفالة ، "وايثار غير الكفالة لا يبطل الكفائة" ، كها لوطلب من الذي عليه الأصل أن يعطيه كفيلاً آخر ، أو يبيع بدَّيَنه" شيئاً.

• اذا اشترى داراً ولها شفيعان فحضر احدهما فصالح المشتري على ان والمنطقة المشترى على المنطقة المنطق

ولو اخذ احد الشفيعين جميع الدار ثم جاء الشفيع الآخر فله أن يأخذ^(۱) نصف الدار من يند، ولا تبطل^(۱) شفعة الأول ولا الثاني .

والفرق أن تبعيض المبيع على المشتري ليس من موجب الأخذ بالشفعة ، بدليل أنه ليس للشفيع تبعيض المبيع على المشتري ، وانحا له أن يأخذ الجميع ''أو يسلم الجميع '' ، فلم يكن أخذه للنصف أخذاً على الشفعة ، فصار ابتداء عقد جرى ''' بينها ، فكأن أحد الشفيعين اشترى ''' نصف الدار التي 'تا' وجبت له '' الشفعة فيها ، فبطلت شفعته وهو شفيع لما أشترى فله أن يمسك نصفه ، والنصف الذي في يد المشتري صار الأول مسلماً للشفعة فاخذه '' الثانى .

واما اذا اخذ احد الشفعاء الجميع ، ثم اخذه الثاني منه فالتبعيض على الشفيع من موجّب الاحذ بالشفعة ، بدليل إنه ليس لاحد الشفيعين أن يأخذ

(٩) في أ ، ولا يبطل ،	(١) ما بين القوسين ليس موجوداً في (ب)
(١٠) آلزيادة من ب	(٢) في أو بذمته ،
(۱۱) في ب د اخر،	(٣) في أو اني ٥
(۱۲) الزيادة من ب	(٤) في أوسلم ٤
(١٣) في أ د التي ١	(٥) الزيادة من ب
(۱٤) الزيادة من (ب)	(٦) في ب د يدي ١
(١٥) في أو اخذه ،	(٧) في أ و جديد ،
	(۸) في ا دياخذخ ۽

جميع الدار ، واغا له ان يأخذ النصف ، واذا كان التبعيض من موجب الأخذ بالشفعة كان (١٠ اخذه نصف (١٠ الدار اخذا على الشفعة ، ولم يجعل (١٠ ابتداء عقد الله عقد في النصف (١٠ ، وللآخر النصف (١٠ ، وللآخر النصف (١٠ .)

٩٥٥ ـ اذا باع نصف الدار (*) من رجل فجاء جار السدار فأخذها بالشفعة ، ثم قاسم شريكه في الدار ثم حضر شفيع (*) بطريق ، لم يكن له ان (*) ينقض قسمته .

ولو أن " داراً" بيعت ولها شفيعان فأخذاها بالشفعة واقتسها ها" بينهها ثم جاء الشفيع الثالث ، كان للثالث أن ينقض" القسمة .

والفرق ان القسمة في المسألة الأولى من موجب المصد، بدليل أن للمشتري ان يطالب البائع بالقسمة ، ولأنه تعين ١٠٠٠ المبيع ، وتعين ١٠٠٠ المبيع ١٠٠٠ حق العقد ، وما كان من موجب العقد فتولاه المشتري لم يكن للشفيع نقضه ١٠٠٠ ، كما قلنا في تسليم الثمن وقبض المشتري وغيره .

وليس كذلك قسمة الشفيعين ، لأن تلك القسمة ليست من موجب العقد ، لأنها لم يتعاقدا عقداً وإنمالها هي من موجب ملكها ، وما لا يكون من موجب البيع فاذا تولاه المشتري كان للبائع نقضه كبيع آخر .

وفرق آخر أن في المسألة الأولى من حيث تُنقض القسمة نُعيدها ، لأنه يجوز (۱۰) لیست موجوده فی (ب) (۱۱) في أبداري (٧) في أو النصف، (۱۲) في أو واقسياها ، (٣) في أو ولم يحصل ١ (١٣) في أ و ينقض ذلك القسمة ، (٤) في أَذْ فَلَمْ يَصَيِّرِ ﴾ (١٤) في ب، تعييز ۽ (ە) ۋېدنسفە، (۱۵) في ب د وتعيين ۽ (٦) في ب د نصفه انتهى ، (١٦) ليست موجودة في (ب) (٧) في ب ددار ١ (٨) في أ، الشفيع ، (١٧) في أدنقف ي (٩) الزيادة من ب (١٨). والواو، زيادة من ب

أَنَّ يَقْسَمُ ثَانِياً فَتَقَعِ (1) تَلَكُ القَطْعَة (1) في حصته ، والشيء أَذَا كَانَ مَن حَيثُ يَنقض بِعَاد فلا (1) فائدة في نقضه .

وليس كذلك في $^{(1)}$ الشفيعين $^{(1)}$ أن حيث تنقض $^{(2)}$ تلك القسمة لا نعيدها $^{(2)}$ لانا نحتاج أن نفرق عل ثلاثة ، فلا نعيد تلك القسمة فكان $^{(2)}$ في نقضها $^{(2)}$ فائدة فجاز أن ينقض $^{(2)}$.

وفرق آخر انـا٬٬٬٬ من حيث ننقض٬٬٬٬ القسمة في المسألة الأولى ، لا نلحق٬٬٬ ضرراً بالشفيع لأن له ان ياخذ جميع حقه في محل آخر ، فجـــاز ان لا ...

وليس كذلك في المسألة (١٠٠٠ الأخرى ، لأن ترك نقض القسمة يؤدي الى الحاق ضرر (١٠٠٠ بالشفيع ، لأنه لا يقدر على ان يأخذ حقه في محل آخر فنضرق الصفقة عليه ، وان (١٠٠٠ كان في ترك القسمة الحاق ضرر به جاز الا يترك القسمة (١٠٠ وتنقض كيلا) يؤدي الى الضرر .

وارث البائع داراً ١١٠٠ بثلاثة آلاف وهمي قيمتها ، ووارث البائع شفيمها فاخذها بالشفعة ، ثم مرض البائع فحط عن المشتري من الثمن الفديم ما ما ما ما ما ما ما الله عير الثمن ، فالحط باطل عن المشتري .

ولو أن المشتري(٢٠٠ ولي البيع وارث البائع ، أو باعها مرابحة منه ، ثم حط

	 وتو ان استسري
(۱۱) في ب د ان ،	(١) في ب و فنفع ۽
(١٢) في أولا تنقض ،	(۲) في ب د القسمة » (۲) في ب د القسمة »
(۱۳) في ب ١ يلحق ١	
(١٤) الزيادة من (ب)	(٣) ني ب و لا ،
(١٥) في أو ضرراً ٤	(٤) الزيادة من (ب)
(۱۶) في ب د واذا ،	(٥) في ب و لا يامن ه
(۱۷) في ب ورنتفض لئلا ، (۱۷) في ب ورنتفض لئلا ،	(٦) في ب و ينقض ا
	(٧) في أو لا نعيد ما لها ۽
(۱۸) في أ دوافا »	(٨) الزيادة من ب
(۱۹) في الددار ٢	(٩) في أ د نقصانها ،
(۲۰) الزيادة من ب	(۱۰) في أو تنقص ،
	•

البائع في مرضه الفأعن المشتري جاز حطه .

والفرق ان الشفيع يأخذه " بايجاب البائع ، بدليل ان البائع لو أقر بالبيع " وانكره المشتري كان للشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة ، وبدليل أن للشفيع أن يأخذه من يد البائع فدل ان الشفيع يأخذه " بإيجاب البائع فصار " اخذ الشفيع من جهة البائع ، وحطه يلحق عقده فكان البائع اوجبه لوارثه ، فكانت وصية للوارث ، فلا يجوز .

وليس كذلك التولية () والمرابحة لأن الذي ولاه المشتري لا بأخذه بايجاب (البائع ، بدليل انه لو أراد أن يأخذه من يد البائع لم يكن له ذلك وانما يأخذه بإيجاب (المشتري ابتداء ، والبالغ بالحط اوجب الحق للمشتري () ثم أن المشتري أوجب (المرابحة والمولى) ابتداء فلم يكن موجباً الحق لوارثه ، فلم يكن وصية () للوارث ، فجاز حطه .

007 ـ واذا سلم الشفيع الشفعة بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع فتسليمه بائز .

ولوساوم الشفيع المشتري وهو لا يعلم بالشراء لم تبطل شفعته .

والفرق بينها ان تسليم الشفعة صريحاً (١٠٠٠) اسقاط الحق فيستوي (١١٠١) فيه العلم والجهل ، كالطلاق (١١٠١) والعتاق والبراءة من العيب .

وليس كذلك المساومة ، لأنها ليست بصريح (١٠٠ في ابطال الشفعة ، وانما

	(١) في أ رياخذ ،
(A) في أ د المرابح والموالي ،	(٧) في أ د بالمبيع ،
(٩) في ا دوجب،	(٣) في ب ويأخَّذ ،
(۱۰) في أ د صريح ،	(٤) في أ د صار ،
(۱۱) في أ ﴿ فاستوى ﴾	(٠) في أ و بالتولية ،
(١٧) في أ و بالطلاق ،	(٦) الزيادة من ب
(۱۳) اُلزیادة من ب	(٧) ليست موجودة في ب

يستدل بها على الاعراض ، وإذا (١٠ لم يكن عالماً بالبيع لم يكن له (١٠ أن يجعل 'دليل الاعراض") فلم (اتبطل شفعته".

00٧ _ اذا(1) اشترى داراً بعبد(١) ، ثم ان الشفيع اخذ الدار من المشتري بقيمة العبد ، ثم مات العبد قبل ان يقبضه الباثع ، فإن تلك القيمة للباثع ، ولا يكون(١) على المشترى قيمة الدار .

ولو اشترى داراً يحنطة (المبينها وقبض الدار ثم ولى (المشتري البيع رجلاً آخر وقبض الثمن ، ثم تلفت الحنطة (التسليم ، فإن الباثع لا يأخذ من المشتري ذلك الثمن ، ذلك (الذي اخذه من الشفيع ، وانما يكون له على المشتري قيمة الدار .

والفرق أن الشفيع يأخذه بايجاب البائع ، بدليل انه يأخذه من يد البائع ، وبدليل ما بينا قبل هذا ، وإذا كان يأخذه (۱۰ بايجابه فقد وجد الرضا من البائع بتمليك المشتري اياه بذلك الثمن الذي اخذه الشفيع به ، فكان له (۱۰ ان يأخذ ذلك منه لا غير كها لو وكل وكيلاً ببيع داره فباعها واخذ الثمن فللموكل ان يأخذ ۱۰ منه الثمن لا غير ، كذلك هذا .

وليس كذلك في باب البيع ، لأن المولى له البيع لا ياخــذه (١٠٠ بايجــاب البائع ، وانما يأخذه (١٠٠ بإيجاب المشتري ، بدليل ما بينا قبل هذا ، فلم يوجب(١٠٠ البائع بتمليك المشتري اياه ذلك الثمن ، فلم يلزمه ، فيجب عليه ما رضي به

(۸) ني ب ډبحيطه ١	(۱) في ب و فاذا ،
(٩) ليست موجودة في (ب)	رم) برم) ليست موجودة في (ب)
(١٠) في ب د الحيطة ،	(1)
(۱۱) ليست موجودة في (ب)	(م) في ب و دليلا للاعراض ا
(۱۱) کیست موجوده ی (ب)	(٤) في أ وقلم يبطل شفعه ۽ وفي ب بعدها
(۱۲) في ب وياخذ ا	ً (النهي)
(۱۳) الزيادة من ب	(ه) في ب و واذا ۽ .
(۱٤) في ب د قلم يرض ا	
1 7 1 1 2 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	(٢) في ادلعيد،
	💘 ني ب د ولا تکون ۽ 🖯

ثمنا ، وهو الحنطة ()، لأنه وجب عليه تسليم الحنطة () ، وعجز عن التسليم () ، فوجب ان يرد ما بإزائه ، وهو الدار المبيعة () ، ولا يقدر ، لأخذ الشفيع إياها ، فغرم قيمتها كالغاصب .

٥٥٨ ـ اذا اخبر الشفيع بأن الثمن (كرحنطة فسلم الشفعة ، ثم تبين أن
 الثمن كر شعير ، قيمته مثل قيمة الحنطة ، أو أقل أو أكثر ، فهو على شفعته .

ولو أخبر بأن الثمن الف درهم فسلم ، ثم تبين أن الثمن ماثة دينار (١) وقيمته الف درهم فلا شفعه له (١) .

ولو اخبر بأن الثمن عبد أو ثياب (() قيمتها الف درهم فسلم الشفعة (()) فاذا الثمن دراهم أو دنانير ، قال في (()) الأصل : فهو ((()) على شفعته ، قال القاضي الامام رحمة الله عليه : هذه المسألة ((()) محمولة على أن الثمن دراهم أو (()) دنانير أقل من قيمة العبد أو الثياب .

(١١) في أ و وهو ۽	(١) في ب و العبد ،
(١٢) في أ و المسائل ه	(٢) في ب و العبد ،
(۱۳) في ب و ودنانير ،	(٣) في أو تسليمه ۽
(۱٤) الزيادة من ب	(٤) في ب و المباعة ،
(۱۵) في ب د مثلا من ،	(٥) مَا بَيْنَ القُوسِينَ ليس مُوجُودًا فِي (ب)
(١٦) في أو الحنطة ،	(٦) ق ب درهم ۽
(۱۷) في ب د تختلف ،	(٧) الزيادة من (ب)
(۱۸) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)	(٨) في أدثيابا ،
(۱۹) في ب و فيرغب ا	(٩) ليست موجودة في (بُ
	(۱۰) المبسوط جـ ۱۶ ص ۱۰٦

الدار ، ولا يرغب في اخذها(١٠ لعدم ١٦ جنس الثمن ١٦ عنده ، فصاركها أو اخبر بأن الثمن الف ١١ فسلم ١٥ ، ثم تبين ١٦ الثمن خسيانة ، فهو على شفعته ، كذلك هذا .

وإذا اخبر بأن الثمن دراهم ، ثم تبين "ان الثمن دنانير فهما في الحكم كالجنس الواحد (١) ، لأنهما ثمن الاشياء وقيم المتلفات ، ويسهل نفل كل واحد الله صاحبه فبعمل كأنهما جنس واحد وقد (١) سلم فيا (١٠) وجب (١١) له حق الأخذ به فبطلت شفعته .

واما اذا اخبر بأن الثمن عبد فإن المشتري يأخذه منه (۱٬۰ بقيمة العبد (۲٬۰ فاذا كان ما اخبر (۱٬۰ به من الثمن مثل قيمته ، فقد سلم له (۱٬۰ الشفعة بما وجب له حق الأخذ به فبطلت شفعته ، وان كانت القيمة (۱٬۰ أقل (۱٬۰ فلم يسلم) الشفعة بما وجب له حق الأخذ به (۱٬۰ ، فبقيت (۱٬۱ شفعته ، كما لو اخبر بأن الثمن الف فسلم ، ثم تبن ان الثمن خسائة .

٩ ٥ ٥ ـ اذا اختلف الشفيع والمشتري في ١٠٠٠ الثمن فالقول قول المشتري ، ولا يتحالفان ١٠٠٠.

ولو(٢٣) اختلف الوكيل والموكل(٢٣) في الثمن يحلفا(٢٠) .

(١٣) في أو للعبد،	
(۱۴) ق ۱ سجد ۱	(۱) في ب د اخذهما ،
(١٤) في ب د اضمر ا	(۲) في أويغرم،
(١٥) گيست موجودة في (ب)	(1)
(۱۹) في ب (نيمته)	(۳) في أوليس،
	رُعُ) في أو دراهم ،
(١٧) فَي المِفسلم،	رُه ₎ الزيادة من ب
(۱۸) الزيادة من (ب)	(۲) في ب د انه ،
(۱۹) في ب د فتعين ،	(1)
.16.111	(۷) نی برانه ۱
and the and	(٨) في أ و للواحد ،
	(٩) ني ب (نقد)
(۲۷) الزيادة من ب	(۱۰) في ب د عمل ا
(۲۳) الزيادة من ب	(1.)
(۲۲) في ب ويتخالفان ۽	(١١) في أ و رجلاً ،
(41)	(۱۲) الزيادة من (ب)

- 177 -

والفرق ان الشفيع لم يملكه بعقد من جهة المشتري ، ولا من جهة غيره ، لأنه في ملك المشتري بعد ، والتحالف لدفع ملك حاصل بالعقد اختلفا في بدله كالبيع ، ولم يوجد(١) فلا(١) يتحالفان .

وليس كذلك الـوكيل والموكل^(٣) لأن الملك قد حصـل للأخـر^(۱) بعقــد الوكيل ، واختلفا في بدله ، فجاز ان يتحالفا لرفع^(۱) ذلك الملك، كالمشتري⁽¹⁾ والباتع

« كتاب القسمة »

٥٦٠ ـ اذا حضر اثنان من الورثة ، واقاما البينة على أن هذه الأرض ميراث لنا ولفلان الغائب ، فإن القباضي يقسمهما بينهما ، ويعزل أن نصبب الغائب ، ويوكل وكبلاً لحفظه .

ولو ادعبا^(۱) شراء أو^(۱) ملكاً مطلقاً ، وأقاما البينة ، ولهما شريك ثالث ، فإن القاضي لا يقسمها بينهما .

والنرق ان (التركة مُبقًاةً) على ملك الميت ، بدليل انه يقضى (المنتقف المنتقف المنتقف المنتقف المنتقف المنتقف المنتقف عليه ، وللقاضي ولاية على مال الميت ، فله ان يثبت عند (المنتقف عليه ، الاترى أن رجلاً لو اقام بينة على احد (۱۱۰ الورثة بدين على الميت نفد (۱۱۰ قضاؤه على جميع الورثة ، كذلك هذا . (الفاذا سمع المبينة منها (۱۱) فقد جعل الحاضرين خصاً عن الغائب ، فصار كما لو كان هو حاضراً فصحت القسمة عليه .

وليس كذلك اذا ادعيا الشراء ، لأنه ليس للقاضي ولاية على الغائب ، ولا على الحاضرين(١١٠) ، فلم يكن له ان يثبت عن الغائب خصماً ، فلو قسم لكانت

(ca) catalalt ca	
(A) الزيادة من (ب) ه ب	(١) ما بينالقوسين ليس موجودا في (ب)
(h)	(۲) الزيادة من (ب)
(۱۰) في ب و وآخد من ۽	(۳) نی او ویمود ،
(۱۱) في أديمك،	(٤) في ب و ادعى ا
(۱۲) في أو واذا سمعا ،	(٦) نی ب و وملکا ،
•	(٩) في ب و الشركة مستبقاة ،
(١٤) ني أ د الحاصر ١	(٧) في ا دينضي ١
(۱۲) في ب د منها ۽ (۱٤) في ا د الحاضر ۽	(٩) في ب و الشركة مستبقاة ،

(١) في أبياض مكان كلمة مكثوطة (٤) في أو للامر، والزيادة من ب (٥) في أو لدفع، (٣) في أو لا، (١) في أو كالمشر، (٣) الزيادة من ب

لم يكن له (۱) عليه شيء لم يجب رد الدار عليه ، ويجب عليه (اتسليم الثمن) وللشفيع الشفعة .

والفرق ان عقد الصلح ليس بعقد ضهان ، بدليل انه لو صالح من الف على خمسهائة جاز ، فلم ينعقد العقد بمضمون في الذمة ، واغا^(۱۲) انعقد بما له عليه ، فاذا تصادقا انه لم يكن له^(۱) عليه شيء لم يصر قصاصاً بما له عليه ، فلم يجز الصلح ، واذا لم يجز وجب رد الدار اليه .

وليس كذلك اذا باعه بالدار لأن البيع عقد ضهان ، بدليل انه لو باع الفا بخمسهائة لا يجوز ، فانعقد بمضمون في الذمة ، ثم (() يصير قصاصاً (ابحا له عليه فاذا تصادقا انه لم يكن له عليه شيء ولم يصر قصاصاً (() فبقي عقد شراء (()) بمضمون في ذمة المشتري ، فلزمه (() تسليم الثمن ، الا ان تصادقها في الموضعين (() يجوز في حقهها ، ولا يجوز في (() حق الشفيع ، فلم يبطل حق الشفيع ، وله الأخذ بالشفعة .

٧٥٠ ـ اذا صالح من الشفعة على مال لا يجب شيء ، وبطلت (١٠٠٠)
 لشفعة .

ولو صالح من الكفالة بالنفس على مال لم تبطل (١٠٠ الكفالة ولا يجب المال في احدى الروايتين .

والفرق انه لما صالح من الشفعة على مال فقد آثر غير الشفعة على الشفعة ، كان تسلياً للشفعة كها لو طلب من المشترى ان يبيعه منه او يهبه .

من المشتري ان يبيعه منه او يهبه .	كان تسلياً للشفعة كها لو طلب
 (٨) في أو فلزمه ،	(۱) الزيادة من (ب)
. (٩) في الدموضعين،	(٢) في « التسليم ،
(١٠) في ب بياض ، وفي هامشهـــا كتـــب :	(٣) قي ب د فانما ،
بياضه في الأصل	(١٤) الزيادة من (ب)
(۱۱) في ب ۽ ويطلب ۽	(•) في ب و لم ،
(١٢) في أولم يبطل ،	(٩) الزيادة من ب
•	(٧) في ب د شرعي ،

وأما في باب الكفالة فقد آثر غير الكفالة على الكفالة ، "وايثار غير الكفالة لا يبطل الكفالة" . كما لوطلب من الذي عليه الأصل ان يعطيه كفيلاً آخر ، أو يبيع بدينه" شيئاً.

- 00 - إذا اشترى داراً ولها شفيعان فحضر احدهما فصالح المشتري على الآخر الله ان التحف المشترى على الآخر الله ان التحف الماد ويسلم () له النصف ، ثم حضر الشفيع الآخر الله ان يأخذ () الباتي ، فيسلم أو يأخذ نصف ما في يد () الآخر ، ويصير اخذه نصف الدار شراء جديداً () ، وصار مسلما الشفعة في الجميع .

ولو اخذ احد الشفيعين جميع الدار ثم جاء الشفيع الآخر فله أن يأخذ (١٠) نصف الدار من يده ، ولا تبطل (١٠) شفعة الأول ولا الثاني .

والفرق ان تبعيض المبيع على المشتري ليس من موجب الأخذ بالشفعة ، بدليل انه ليس للشفيع تبعيض المبيع على المشتري ، واغاله أن يأخذ الجميع ("أو يسلم الجميع") ، فلم يكن اخذه للنصف اخذاً على الشفعة ، فصار ابتداء عقد جرى (") بينها ، فكان احد الشفيعين اشترى (") نصف الدار التي (") وجبت له (") الشفعة فيها ، فبطلت شفعته وهو شفيع لما اشترى فله أن يمسك نصفه ، والنصف الذي في يد المشتري صار الأول مسلماً للشفعة فاخذه (") الثاني .

واما اذا اخذ احد الشفعاء الجميع ، ثم اخذه الثاني منه فالتبعيض على الشفيع من موجّب الاخذ بالشفعة ، بدليل إنه ليس لاحد الشفيعين أن يأخذ

a Ha Ni I take	()
(٩) في أ و ولا يبطل ،	(١) ما بين القوسين ليس موجوداً في (ب)
(۱۰) اُلزيادة من ب	(۲) في أ و بذمته ۽
(۱۱) في ب د اخر،	(٣) في أو اني ۽
(۱۲) الزيادة من ب	(٤) في أدسلم ا
(۱۳) في أ د التي ،	(٥) الزيادة من ب
(۱٤) الزيادة من (ب)	(٦) في ب ډ يدي ه
(١٠) في أو اخذه	(٧) في أ و جديد ه
	(٨) في أو ياخذخ ا

والفرق ان في مقابلة الخدمة (بدل مستقر) وهو رد (العبد المستأجر") على المؤجر") ، فلوجوزنا للمستأجر السفر به لجاز ان يلزم المؤجر") أضعاف قيمة (م) ما (الخذ من الاجرة") على رده ، فيؤدي الى الاضرار به فلذلك (م) لم يجز له السفر به (م) ولهذا قلنا: ان للمرتهن (السفر بالعبد ، لأن رده عليه (۱۰ لا على الراهن ، فلا يؤدي جواز السفر به الى (۱۰ الزام غرم) لم يرض به .

واما الهيد المصالح بخدمته فليس في مقابله الخدمة مال مستقر ، فلو الزمناه مثونة الرد لم يؤد (١٠ الى ان يلزمه (١٠ اكثر مما اخذ فجاز كها قلنا في الرهن ، وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول : مسألة الصلح محمولة (١٠ على ان (١٠ المدعي كان متأهبا (١٠ للسفر ويخاصم ، فصالح على الخدمة ، فيصير ذلك دلالة على أن رب العبد رضي بإخراجه ، فكانه شرط (١٠ ذلك ، فعلى هذا لا يحتاج الى الفرق .

٦٩٦ ـ اذا صالح من الشفعة على مال بطلت ١٩٠٠ الشفعة ولم يجب المال . ولو صالح ١٩٠١ من دم العمد على مال جاز الصلح ووجب المال . ولو صالح من الكفالة بالنفس على مال لم يجز الصلح ولم يجب المال .

والفرق ان ملك المشتري في الدار بعد الصلح مع الشفيع وقبله سواء(٢٠٠٠ ،

(١١) في أ و التر عرم ، .	(۱) في ب د بدلا مستقرا ،
(۱۲) في أ و لم يؤدي ه .	 (۲) في ب و العبد على المستأجر » .
(١٣) في أ و يلتزم ، .	(٣) في أ د المؤاجر ۽ .
(١٤) في أو محمول ،	(٤) في ا و المستأجر ، وفي ب و المسافر ،
(١٥) الزيادة من ب	(ه) ليست موجودة في ب
(١٦) في أويتأهب ۽ .	(٦) في أ و ماخذ من الاخوة ، .
(۱۷) في أ ديشترط ه	(v) فَيَّ أَ وَ فَكَذَلِكَ عَ
(١٨) في أ د بطل »	(A) لَيْست موجودة في ب .
(۱۹) في ب د صولح ۱	(٩) في أ د المرتهن ،
(۲۰) في أو شراء ۽ .	(١٠) ليست موجودة في ب
	•

فلم يستفد بالصلح حقاً لم يكن ، والصلح(١) من غير حق لا يجوز .

وليس كذلك الدم ، لأن ملك القاتل (في الدم خالف لما كان قبله ، لأنه كان مباح الدم للمولى ، فاذا صالح زالت الاباحة واسقط حقه عن التصرف في نفسه ، فلذلك (٣ جاز الصلح ، واذا (١) صح الصلح والدم مما يجوز ان ينتقل الى المال بنفسه جاز ان يأخذ عنه العوض .

وفي الشفعة لا يجوز ان ينتقل مالاً ، ولا يسقط حقاً يجوز له التصرف فيه ، ﴿ ﴿ ﴿ وَلَيْ السَّمَالُ وَلَوْ اللَّهِ فلا ('يصح اخذُ مال عليه .

> وفي الكفالة لا ينتقل مالاً ولا يسقط حقاً يجوز له التصرف فيه فلم ‹› يجز اخذ العوض عليه كالوكالة والمضاربة .

> > 0

(١) قِ ب و للمصلح ۽ . (ع) فِي ب و فاذا ۽ (٢) ما بين القوسين ليس موجودا في ب . (٥) في او فلا يصلح احد ۽ . (٣) في او فكلك ۽ . (١) في او لم ۽ .

لم يكن له (١) عليه شيء لم يجب رد الدار عليه ، ويجب عليه (اتسليم الثمن) وللشفيع الشفعة .

والفرق أن عقد الصلح ليس بعقد ضيان ، يدليل أنه لو صالح من الف على خسيائة جاز ، فلم ينعقد العقد بمضمون في الذمة ، وانما^{ر، ا} انعقد بما له عليه ، فاذا تصادقا أنه لم يكن له ^(١) عليه شيء لم يصر قصاصاً بما له عليه ، فلم يجز الصلح ، وأذا لم يجز وجب رد الدار اليه .

وليس كذلك اذا باعه بالدار لأن البيع عقد ضيان ، بدليل انه لو باع الفا بخمسيائة لا يجوز ، فانعقد بمضمون في الذمة ، ثم (() يصير قصاصاً (بجا له عليه فاذا تصادقا انه لم يكن له عليه شيء ولم يصر قصاصاً () فبقي عقد شراء (() بمضمون في ذمة المشتبري ، فلزمه (() تسليم الثمن ، الا ان تصادقها في الموضعين (() يجوز في حقها ، ولا يجوز في (() حق الاسفيع ، فلم يبطل حق الشفيم ، وله الاخذ بالشفعة .

٧٥٧ ـ اذا صالح من الشفعة على مال لا يجب شيء ، وبطلت (١١٠) الشفعة

ولو صالح من الكفالة بالنفس على مال لم تبطل (١٠) الكفالة ولا يجب المال في احدى الروايتين .

والفرق انه لما صالح من الشفعة على مال فقد آثر غير الشفعة على الشفعة ، لكان تسلم للشفعة كان تسلم للشفعة كان تسلم للشفعة كان تسعه منه او يهه .

ب من المشتري ان يبيعه منه او يهبه .	فكان تسلياً للشفعة كما لوطل
(٨) في أو فلزمه ،	(١) الزيادة من (ب)
(٩) في ١٠ موضعين ۽	(٢) في • التسليم •
(١٠) في ب بياض ، وفي هامشهـــا كتـــب :	(٣) تي ب د فاتما ۽
بياضه في الأصل	(1) الزيادة من (ب)
(۱۱) في ب و ويطلب ،	(٥) في ب دلم ،
(١٢) ۖ في أو لم يبطل ،	(٦) الزيادة من ب
	(۷) في ب 1 شرعي 1

وأما في باب الكفالة فقد آثر عبر الكفالة على الكفالة ، "وإيثار غير الكفالة لا يبطل الكفالة" ، كما لوطلب من الذي عليه الأصل ان يعطيه كفيلاً آخر ، أو سع بدينه " شيئاً .

م 00 - إذا اشترى داراً ولها شفيعان فحضر احدهما فصالح المشتري على الأخرفله أن الله يُخذ منه نصف الدار ويسلم الله النصف ، ثم حضر الشفيع الأخرفله أن يأخذ الله الباتي ، فيسلم أو يأخذ نصف ما في يدااً الأخر ، ويصير اخذه نصف الدار شراء جديداً الله ، وصار مسلمًا الشفعة في الجميع .

ولو اخذ احد الشفيعين جميع الدار ثم جاء الشفيع الآخر فله أن يأخذ⁽⁽⁾⁾ نصف الدار من يده ، ولا تبطل⁽⁾ شفعة الأول ولا الثاني .

والفرق ان تبعيض المبيع على المشتري ليس من موجب الأخذ بالشفعة ، بدليل انه ليس للشفيع تبعيض المبيع على المشتري ، وانحا له أن ياخذ الجميع (١٠أو يسلم الجميع ١٠) ، فلم يكن اخذه للنصف اخذاً على الشفعة ، فصار ابتداء عقد جرى (١٠) بينهها ، فكان احد الشفيعين اشترى (١٠) نصف الدار التي (١٠) وجبت له (١٠) الشفعة فيها ، فبطلت شفعته وهو شفيع لما اشترى فله أن يمسك نصفه ، والنصف الذي في يد المشتري صار الأول مسلماً للشفعة المناز (١٥) الذا:

واما اذا اخذ احد الشفعاء الجميع ، ثم اخذه الثاني منه فالتبعيض على الشفيع من موجّب الاخذ بالشفعة ، بدليل أنه ليس لاحد الشفيعين أن يأخذ

(٩) في أ ﴿ وَلَا يَبْطُلُ ﴾	(A 1) - 1 - 1
	(١) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)
(١٠) الزيادة من ب	(۲) في أو بذمته ،
(۱۱) في ب و احر،	(٣) في ا د انبي ۽
(۱۲) الزيادة من ب	(٤) في ا د سلم ١
(۱۳) في أ د التي ا	(٥) الزيادة من ب
(۱٤) الزيادة من (ب)	(٦) في ب ۽ يدي ،
(١٠) في أو اخذه ،	(٧) في أ و جديد ه
	(۸) في او ياخذخ و

الباثع في مرضه الفاً عن المشتري جاز حطه .

والفرق ان الشفيع يأخذه (۱۰ بايجاب الباشع ، بدليل ان الباشع لو أقر بالبيع (۱۰ وانكره المشتري كان للشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة ، وبعدليل ان للشفيع ان يأخذه من يد البائع فدل ان الشفيع يأخذه (۱۰ يؤيجاب البائع فصار (۱۰ اخذ الشفيع من جهة البائع ، وحطه يلحق عقده فكان البائع اوجبه لوارثه ، فكانت وصية للوارث ، فلا يجوز .

وليس كذلك التولية (() والمرابحة لأن الذي ولاه المشتري لا يأخذه بايجاب (البائع ، بدليل انه لو أراد أن يأخذه من يد البائع لم يكن له ذلك وانما يأخذه بإيجاب () المشتري ابتداء ، والبالغ بالحط أوجب الحق للمشتري (() ثم أن المشتري أوجب (المرابحة والمولى) ابتداء فلم يكن موجباً الحق لوارثه ، فلم يكن وصية (١) للوارث ، فجاز حطه .

٥٥٦ - واذا سلم الشفيع الشفعة بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع فتسليمه

ولوساوم الشفيع المشتري وهو لا يعلم بالشراء لم تبطل شفعته .

والفرق بينهما أن تسليم الشفعة صريحاً(١٠) إسقاط الحق فيستــوي(١٠) فيه العلم والجهل ، كالطلاق(١٠) والعتاق والبراءة من العيب .

وليس كذلك المساومة ، لأنها ليست بصريح "'في ابطال الشفعة ، وانما

السلعة ، وأي	
	(١) في أ و ياخذ ،
note attack in the	(٢) في أ د بالمبيع ،
(٨) في أ و المرابح والموالي ،	(٣) في ب رياخذ ،
(٩) في أ دوجب ،	(١) في أ و صار ،
(۱۰) في أ د صريح ،	(٥) في أ و بالتولية ،
(۱۱) في أ د فاستوى ، 🦠 💮	(٦) الزيادة من ب
(١٣) في أ د بالطلاق ،	(٧) ليست موجودة في ب
(۱۳) الزيادة من ب	- 9 3 3
The second secon	

يستدل بها على الاعراض ، واذا (١٠ لم يكن عالماً بالبيع لم يكن له (١٠ ان يجعل الدليل الاعراض) فلم (متبطل شفعته) .

١٥٥٧ - اذا(۱) اشترى داراً بعبد(۱) ، ثم أن الشفيع اخذ الدار من المشتري بقيمة العبد ، ثم مات العبد قبل أن يقبضه البائع ، فإن تلك القيمة للبائع ، ولا يكون(۱) على المشتري قيمة الدار .

ولو اشترى داراً پحينطة (١٠ بعينها وقبض المدار ثم ول (١٠ المشتري البيع رجلاً آخر وقبض الثمن ، ثم تلفت الحنطة (١٠ قبل التسليم ، فإن البائع لا يأخذ من المشتري ذلك الثمن ، ذلك (١١٠ الذي اخذه من الشفيع ، وانما يكون له على المشترى قيمة الدار .

والفرق أن الشفيع يأخذه بابهب البائع ، بدليل انه يأخذه من يد البائع ، وبدليل ما بينا قبل هذا ، وإذا كان يأخذه (١٠) بايجابه فقد وجد الرضا من البائع بتمليك المشتري اياه بذلك الثمن الذي اخذه الشفيع به ، فكان له (١١٠) يأخذ ذلك منه لا غير كها لو وكل وكيلاً ببيع داره فباعها واخذ الثمن فللموكل ان يأخذ ١٠) منه الثمن لا غير ، كذلك هذا

وليس كذلك في باب البيع ، لأن المولى له البيع لا يأخسذه ١٣٠بايجساب البائع ، وانما يأخذه١٠٠ بإيجاب المشتري ، بدليل ما بينا قبل هذا ، فلم يوجب(١١٠) البائع بتمليك المشتري اياه ذلك الشمن ، فلم يلزمه ، فيجب عليه ما رضي به

إنه لولم يكن كذلك لكان لا يخلو اما ان ينعقد على تغير شائع (() في الجملة او تغير واحد غير معين ، ولا بجوز الأول ، لأنه لو تلف الجميع الا تغيراً (() فإنه يكلف (()) بتسليمه اليه ، ولا بجوز أن يقع على قفيز بغير عينه ، لأنه مجهول فدل على (() ان العقد ينعقد على ذلك القدر من الزيت (() في الذمة ، فاذا وجد اقل تعذر التسليم فيه فانفسخ العقد ، وانفساخ العقد في بعض لا يوجب بطلان العقد في (() الباتي ، كما لو جع بين عيد ومدبر وباعهما (()) فإنه لا يوجب بطلان العقد في العيد ، كذلك هذا .

وليس كذلك النوب ، لأن العقد على الثياب لا ينعقد في الذمة ، لأن النوب لا يشبت في الذمة الا مؤجلاً ، لأنه لو⁽⁽⁾ قال بعتك هذا العبد بثوب في (() الذمة لم يجز الا مؤجلاً ، ويصير سلماً ، بخلاف ما لو باعه بالحنطة فقد انعقد العقد على العين ، فقد على اعيان موجودة ومعدومة ، والمندوم لا يدخل تحت العقد فقد جمع (() في العقد) (() بين ما) يصح دخوله (() فيه (() وبين ما) لا يصح دخوله (() ، وسمى ثمناً واحداً (() فيطل العقد ، كما لو جمع بين حر وعبد وباعها بثمن واحد .

٨٠٥ ـ اذا اشترى عبداً وباعه ، ثم تصادق المشتري الثاني والمشتري الأول أن ذلك البيع الذي بينها كان فاسداً ، أو (١٠٠ كان تلجئة (١٠٠ ، ثم وجد به المشترى الأول عبياً (١٠٠ لسه له) البائع الأول ، وأبى البائع الأول أن يقبله لما كان

(١٠) ما بين القوسين ليس موجودا في ب .	(١) في ب د سابع ۽ .
(١١) في أ د بينهما ،	(٢) في أد قفيز ٤ .
(۱۳) في أ ر وجوده ، .	٣) في ب و تكلف ۽ .
👌 (۱۳) في أ د وبينا) .	(٤) الزيادة من ب
(۱۹) الزيادة من ب .	(٥) في ب و الدين و
(١٠) في أو واحد ،	(٦) في ب و وانباقي ۽ .
(۱۹) في ب. وكان ، .	(٧) في أفباعهما ۽ .
(١٧) في أ ، تلحيه ، وفي ب ، تلجية ، .	(۸) في ب د لما ۽ .
(١٨) في ب، دلسه، .	(٩) في ادمن،

من المشتري الأول والمشتري الآخر٬٬٬ من الاقبرار بالبيع ، فليس له ذلك ويرد العبد٬٬٬ عليه .

و(") لو اتفق البائع والمشتري(") أن البيع كان فاسداً لم يبطل حق الشفيع ، ولم يصدقا على ذلك .

والفرق أن اتفاقها على هذا المعنى يوجب رفع (١٠) العقد الأول وفسخه ، فصار كما لو رده عليه بتضاء القاضي ، ولو رده عليه (١٠) لم يبطل حق الشفيع ، وله أن يرده بالميب (١٠) على بائعه الأول ، كذلك هذا ، ولأنه لاحق (١٠) بائعه الأول ، فيد أن يده بالميب (١٠) على بائعه الأول ، كذلك هذا ، ولأنه لاحق (١٠) باغت الحق فيه لما ، فصدقا وصار كأن لم يكن في مسألة الشفعة للشفيع حق في عقد البائع والمشتري ، فقد اتفقا على فساد عقد ، والحق فيه لغيرهما ، لأن الشفيع يأخذه بإيجاب البائع فلم يصدقا على ابطال حق غيرهما (١٠) ورانه (١٠) في المسألة الأولى ان (١٠) لو سلم الشفيع (١٠) الشفعة ، ثم اتفقا على فساد البيع (١٠) صدقا ، كذلك

١٠٥ ـ اذا قال : بعتك ١٠٠ هذا العبد بالف درهم ، فقال ١٠٠٠ المشتري :
 فهو حر ، قال أبو حنيفة : يصح العقد ويلزمه الف درهم ويعتق العبد عليه .

ولو قال : بعتك هذا العبد ، فقال المشتري : هو حر لم يصح العقد ،

	ولم يلزمه الثمن(١٦٠ ولا يعتق .
(٩ ₎	(۱) في ب د الثاني ۽ .
(۱۰) في اولانه	(٣) في أو البائع ۽ .
(١١) في ب واللشفيع » . (١٢) في ب والعقد فصدقا » .	(٣) الزيادة من ب
(۱۲) و پ ر الفقال	(٤) ما بين القوسين ليس موجودا في ب
(۱۳) قى بىرىملىك (۱۶) قى ارىمتىمنىك »	(ە) ڧارداخع،
(۱۶) ق ۱ رفت سند . (۱۵) ق ب روقال »	(٦) ليست موجودة في ب .
(١٦) ليب موجودة في ب .	 (٧) الزيادة من ب (٨) ما بين القوسين ليس موجوداً في ب
(11)	(۸) ما بین اعتوسین نیس خور جو این

البائع في مرضه الفاً عن المشتري جاز حطه .

والفرق ان الشفيع يأخذه " بايجاب البائع ، بدليل ان البائع لو أقر بالبيع " وانكره المشتري كان للشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة ، وبدليل أن للشفيع أن يأخذه من يد البائع فدل ان الشفيع يأخذه " بإيجاب البائع فصار " اخذ الشفيع من جهة البائع ، وحطه يلحق عقده فكأن البائع اوجبه لوارثه ، فكانت وصية للوارث ، فلا يجوز .

وليس كذلك التولية (() والمرابحة لأن الذي ولاه المشتري لا يأخذه بايجاب (البائع ، بدليل انه لو أراد أن يأخذه من يد البائع لم يكن له ذلك وانما يأخذه بإيجاب (المشتري ابتداء ، والبالغ بالحط اوجب الحق للمشتري (() ثم أن المشتري أوجب (المرابحة والمولى) ابتداء فلم يكن موجباً الحق لوارثه ، فلم يكن وصية (الموارث ، فجاز حطه .

700 - وإذا سلم الشفيع الشفعة بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع فتسليمه حالة .

ولوساوم الشفيع المشتري وهو لا يعلم بالشراء لم تبطل شفعته .

والفرق بينهما ان تسليم الشفعة صريحاً^(١١) اسقاط الحق فيستـوي^(١١) فيه العلم والجهل ، كالطلاق^(١١) والعتاق والبراءة من العيب .

وليس كذلك المساومة ، لأنها ليست بصريح (١٠٠ في ابطال الشفعة ، وانما

	(۱) في أ دياخذ ،
(٨) في أ د المرابح والموالي ،	(٧) فَي أَ وَ بِالْمُبِيعِ ،
(٩) في أورجب،	(۳) في ب د ياخذ ،
(۱۰) في أ (صريح)	(٤) في أوصار ،
(۱۱) في أ و فاستوى ا	(٠) في أ و بالتولية ٥
(١٣) في أ د بالطلاق ،	(٦) الزيادة من ب
(۱۳) الزيادة من ب	(٧) ليست موجودة في ب

يستدل بها على الاعراض ، واذا ١٠٠ لم يكن عالماً بالبيع لم يكن له ١٠٠ ان يجعل "دليل الاعراض" فلم (تبطل شفعته" .

00٧ - اذا (١٠) اشترى داراً بعبد (١٠) ، ثم ان الشفيع اخذ الدار من المشتري بقيمة العبد ، ثم مات العبد قبل ان يقبضه البائع ، فإن تلك القيمة للبائع ، ولا يكون (١٠) على المشترى قيمة الدار .

ولو اشترى داراً يحنطة (بعينها وقبض الدار ثم ولى (المشتري البيع رجلاً آخر وقبض الثمن ، ثم تلفت الحنطة (التسليم ، فإن البائع لا يأخذ من المشتري ذلك الثمن ، ذلك (الذي اخذه من الشفيع ، وانما يكون له على المشتري قيمة الدار .

والفرق أن الشفيع ياخذه بايجاب البائع ، بدليل انه يأخذه من يد البائع ، وبدليل ما بينا قبل هذا ، وإذا كان يأخذه (۱٬۳۰ بايجابه فقد وجد الرضا من البائع بتمليك المشتري اياه بذلك الثمن الذي اخذه الشفيع به ، فكان له (۱٬۳۰ يأخذ ذلك منه لا غير كيا لو وكل وكيلاً ببيع داره فباعها واخذ الثمن فللموكل ان يأخذ ۱٬۲۰ منه الثمن لا غير ، كذلك هذا .

وليس كذلك في باب البيع ، لأن المولى له البيع لا يأخــذه (١٠ بايجــاب البائع ، وانما يأخذه ١٠ بإيجاب المشتري ، بدليل ما بينا قبل هذا ، فلم يوجب(١٠) البائع بتمليك المشتري اياه ذلك الثمن ، فلم يلزمه ، فيجب عليه ما رضي به

(4b > 1 + 1 (A)

رب) ق ب روجيد ،	(۱) في ب و فادا)
(٩) ليست موجودة في (ب)	م (٧) ليست موجودة في (ب)
(١٠) في ب ١ الحيطة ،	رم) في ب و دليلا للأعراض ا
(۱۱) ليست موجودة في (ب)	(٤) فَي أَ وَ فَلَمْ يَبْطُلُ شَفْعَهُ } وَفِي بِ بَعَدُهُا
(۱۲) في ب د ياخذ ،	و انتهی ۲
(۱۳) الزيادة من ب	(ه) في ب د واذا ۽
(۱٤) في ب د فلم يرض ا	(١٠) فَي ا دِلعبد بِ
	(٧) ني ب د ولا تكون ۾

البائع في مرضه الفأعن المشتري جاز حطه .

والفرق ان الشفيع يأخذه (١٠ بايجاب البائع ، بدليل ان البائع لو أقر بالبيع (١٠ وانكره المشتري كان للشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة ، وبدليل أن للشفيع أن يأخذه من يد البائع فدل ان الشفيع يأخذه (١٠ بإيجاب البائع فصار ١٠٠ اخذ الشفيع من جهة البائع ، وحطه يلحق عقده فكان البائع اوجه لوارثه ، فكانت وصية للوارث ، فلا يجوز .

وليس كذلك التولية (والمرابحة لأن الذي ولاه المشتري لا ياخذه بايجاب (البائع ، بدليل انه لو أراد أن يأخذه من يد البائع لم يكن له ذلك وانما يأخذه بإيجاب المشتري ابتداء ، والبالغ بالحط اوجب الحق للمشتري (المشتري البتداء فلم يكن موجباً الحق لوارثه ، فلم يكن وصية (اللوارث ، فجاز حطه .

٥٥٦ - واذا سلم الشفيع الشفعة بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع فتسليمه
 اثر .

ولو ساوم الشفيع المشتري وهو لا يعلم بالشراء لم تبطل شفعته .

والفرق بينهما ان تسليم الشفعة صريحاً^(١) اسقاط الحق فيستـوي^(١) فيه العلم والجهل ، كالطلاق^(١) والعتاق والبراءة من العيب .

وليس كذلك المساومة ، لأنها ليست بصريح ١٠٠ في ابطال الشفعة ، وانما

(١) في أ دياخذ ،
(٢) في أ د بالمبيع ،
(٣) في ب د يأخذ ۽
(٤) في أ و صار ،
(٥) في أ د بالتولية ،
(٦) الزيادة من ب
(٧) ليست موجودة في ب

يستدل بها على الاعراض ، واذا^{ر،} لم يكن عالماً بالبيع لم يكن له^{،،} ان يجمـل [.] ''دليل الاعراض'' فلم 'تتبطل شفعته'' .

٧٥٥ - اذا ١٠٠٠ اشترى داراً بعبد ١٠٠٠ ثم ان الشفيع اخذ الدار من المشتري بقيمة العبد ، ثم مات العبد قبل ان يقبضه الباثع ، فإن تلك القيمة للبائع ، ولا يكون ١٠٠٠ على المشتري قيمة الدار .

ولو اشترى داراً بجنطة (بعينها وقبض الدار ثم ولى (المشترى البيع رجلاً آخر وقبض الثمن ، ثم تلفت الحنطة (الم قبل التسليم ، فإن البائع لا يأخذ من المشتري ذلك الثمن ، ذلك (الذي اخذه من الشفيع ، وانما يكون له على المشترى قيمة الدار .

والفرق أن الشفيع يأخذه بايجاب البائع ، بدليل انه يأخذه من يد البائع ، وبدليل ما بينا قبل هذا ، وإذا كان يأخذه (۱٬۰۰۰ بايجابه فقد وجد الرضا من البائع بتمليك المشتري اياه بذلك الثمن الذي اخذه الشفيع به ، فكان له ۱٬۰۰۱ يأخذ ذلك منه لا غير كها لو وكل وكيلاً ببيع داره فباعها واخذ الثمن فللموكل ان يأخذ ۱٬۰۰ منه الثمن لا غير ، كذلك هذا .

وليس كذلك في باب البيع ، لأن المولى له البيع لا يأخف ("ابايجاب البائع ، وانما يأخذه" البائع ، وانما يأخذه" المجاب المشتري ، بدليل ما بينا قبل هذا ، فلم يوجب المائع بتمليك المشتري اياه ذلك الشمن ، فلم يلزمه ، فيجب عليه ما رضي به

(٨) في ب (بحيطه ا	(۱) في ب د فاذا ۽
(٩) ليست موجودة في (ب)	🎤) لیست موجودهٔ فی (ب)
(۱۰) في ب د الحيطة ،	َ (٣) في ب ١ دليلا للاعراض ،
(۱۱) ليست موجودة في (ب)	(٤) في أ و فلم يبطل شفعه ، وفي ب بعدها
(۱۲) في ب ډياخذ ،	د انتهی ۲
(۱۳) الزيادة من ب	(۵) في ب د واذا ۽ .
(۱٤) في ب د فلم يرض ،	(٦) في أ و لعبد ،
	(٧) في ب، ولا تكون ، ،

ثمننا ، وهو الحنطة (١٠) لأنه وجب عليه تسليم الحنطة (١٠) ، وعجز عن التسليم (١٠) ، فوجب أن يرد ما بإزائه ، وهو الدار المبيعة (١٠) ، ولا يقدر ، لأخذ الشفيع إياها ، فغرم قيمتها كالغاصب .

٥٥٨ ـ اذا اخبر الشفيع بأن الثمن الكرحنطة فسلم الشفعة ، ثم تبين أن الثمن كرشعير ، قيمته مثل قيمة الحنطة ، أو أقل أو أكثر ، فهو على شفعته .

ولو أخبر بأن الثمن٬ الف درهم فسلم ، ثم تبين ان الثمن ماثة دينار٬٬٬ وقيمته الف درهم فلا شفعه له٬٬٬

ولو اخبر بأن الثمن عبد أو ثياب (١٠) قيمتها الف درهم فسلم الشفعة (١٠) فاذا الثمن دراهم أو دنانير ، قال في (١٠٠) الأصل : فهو (١٠٠) على شفعته ، قال التمني الامام رحمة الله عليه : هذه المسألة (١٠٠ محمولة على أن الثمن دراهم أو (١٠٠ دنانير أقل من قيمة العبد او الثياب .

(الأوالفرق بينها الله الحنطة اله المثل جنسها فللشفيع ان يأخذ بمثلها ، فاذا علم ان الثمن حنطة (١٠) فسلم به ، (ثم التبين انه شعير فلم يسلم الشفعة بما وجب له حق الأخذ به ، لأن الرغائب تختلف باختلاف الاجناس كها يختلف (١٠٠٠ بإختلاف الثمن الممقدار الثمن ، لأنه ربما يكون عنده جنس فرغب (١٠٠٠ في اخذ

. f:	
(۱۱) في أو وهو ،	(١) في ب و العبد ،
(١٢) في أ و المسائل ،	(۲) في ب د العبد ،
(۱۳) في ب و ودنانير ۽	(٣) في أ و تسليمه ؛
(۱٤) الزيادة من ب	(٤) في ب و المباعة ،
(١٥) في ب و مثلا من ۽	(٥) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)
(١٦) في أ و الحنطة ،	(٦) في ب ۽ درهم ۽
(۱۷) في ب: تختلف:	(٧) الزيادة من (ب)
(١٨) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)	(٨) في أ د ثبابا ،
(١٩) في ب ا فيرغب ا	(٩) ليست موجودة في (ب)
	(۱۰) المبسوط جـ ۱۶ ص ۱۰۱

الدار ، ولا يرغب في اخذها الله لعدم النصل الثمن عنده ، فصاركها لو الحبر بأن الثمن الف الف فسلم الله ، ثم تبين الن الثمن خسائة ، فهو على شفعته ، كذلك هذا .

واذا اخبر بأن الثمن دراهم ، ثم تبين "ان الثمن دنانير فهما في الحكم كالجنس الواحد (١٠) لأنها ثمن الاشياء وقيم المتلفات ، ويسهل نقل كل واحد الى صاحبه فجعل كأنها جنس واحد وقد (١٠) سلم فيا (١٠٠ وجب (١٠٠ له حق الأخذ به فيطلت شفعته .

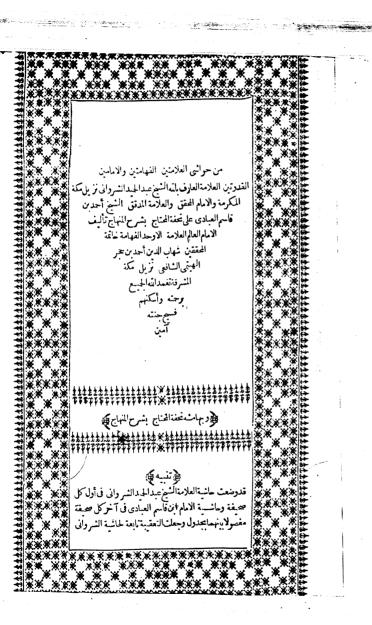
واما اذا اخبر بأن الثمن عبد فإن المشتري يأخذه منه (۱۲) بقيمة العبد (۱۳) فاذا كان ما اخبر (۱۳) به من الثمن مثل قيمته ، فقد سلم له (۱۹) الشفعة بما وجب له حق الأخذ به فبطلت شفعته ، وان كانت القيمة (۱۳) اقل (۱۳ فلم يسلم) الشفعة بما وجب له حق الأخذ به (۱۹) ، فبقيت (۱۳) شفعته ، كما لو اخبر بأن الثمن الف فسلم ، ثم تبين أن الثمن خمسائة .

٥٥ - اذا اختلف الشفيع والمشتري في (٢٠) الثمن فالقول قول المشتري ،
 ولا يتحالفان (٢٠).

ولو(٢٠) اختلف الوكيل والموكل(٢٠٠ في الثمن يجلفا(٢٠) .

-			J J
يًّا و للعبد ،	(14)		(١) في ب و اخذهما ۽
في ب و اضمر ۽			(٢) (٢) في أويغرم،
ليست موجودة في (ب)	• /		(۱۲) (۳) في اوليس،
ني ب (تيمته)			(۱) (ع) في أددراهم،
في أو فسلم ۽	(1V)		(ه) الزيادة من ب
الزيادة من (ب)	(14)	ð	(۱) (۱) ني بوانه ۽
في ب (فتعين)	(14)		(۱) و. (۷) في ب∗ائه ۱
في ا و في في ، تكرار ،	(Y·)		(۲) ق. اوللواحد ، (۸) في اوللواحد ،
في ب , ولا يتخالفان ،	(*1)		(۸) پ (۹) ني برنقد،
الزيادة من ب	(**)		(۱۰) ق. (۱۰) في ب د بما ،
الزيادة من ب	(11)		(۱۱) في او وجد ، (۱۱)
في ب و يتخالفان ۽	(71)	•	(۱۲) ي محق (۱۲) الزيادة من (ب)

- 177 -



بكن بفعله والاله مرجمة قطعا (ولا مرجم بفرم منفعة استوقاها) كابس (فالاطهر) لمام فالمهر (ويرجم بفرم ما تلفث عنده) من المنافع ونعوه اكتمرونتاج وكسب من فيراستيفاءاذا غرمه المالان مقابله الانه لم يتلغها ولاالتزم ضمانها بالعقد يوماوان شملت العدأ مضاحكته غدمراد لابه قدم حكمهاو كازم هذااغياهوفي للغعة والغوائد من قبيل للنفعة ولدفع هذاالا بهام ألحقت في ضعله ماه بعد الفاءليعود الضمير المُستَعِينَ عِدَاوَانَ صَعِيعُودُ لِهَامِعِنْدُمُ (٥٢) التأنيثُرعاية الفقاما(و بارش قَصَ بنائه) بالمهملة (وغراسهاذا) استرى أرضاو بي أو غ. س فسائم بانت مستعقة فقاس التغليظ على البائع الرجوع التغليظ علسه بالقيمة اه (قوله وانحهه لان) الى قوله وانجول لنسرونه برص مقعذات الحال في انهارة الاتولة ولدفع هذا الى المن قول المن (وكذا لوتعيب الح) أى لا رجيع بغرم أوثر عبب مر فيها عنى (فض) بالمعمة منده ما و فا يخالاف ما غرمه منقصانها الولادة فعر حبع به كامر (قُولُه كابس) أي وركوب وسكني (قوله أنا سَاوْ، أرغراسه (في الاصع) سرالي أي من أنه الذي النفع به و بالسرالا تسلاف (قوله دما) أي ف قول المن ما تلف الحر(قوله أيضاً) أي فبهمااما الاولى فلمام كالنفعة (قوله لكنه غيرم الآلخ) أى فهي أى لفظة مأمن العام المراديه الخصوص (قوله والفوائد) و وأما لثانسة فلانه غسره كَثْمُرِ ذَالشُّعِرِةُ وَدَابِ الدَّابِةُ وَكَسَّ العِيدِ أَهُ مَعْيُ (قَوْلُهُ هذا الأيمام) أَي البُيام الشمول (قوله المنفعة) عالم ادنهما (قوله فلم مرض) أى العير (قوله حتى نقص الخ) فضية سيافة أنه رساء الفاءل وفضية سياف والبسعوانجهسل الحال النهامة والمفسني وكابة تناؤه في الشارح بالواواته بيناء الفسعول (قوله في سما) أى في قوله و مرجع بغرم أدخالاته مقصر بعدم يحثه ما تلف الخوذولة و مارش نقص بناتما لخ (قوله فلمامر) أي بقوله لأنه لم يتلفها الخ (قوله وان جهل الحال) حية ووعرفي ذلك فرحه أى الدائع (أيضاً) أي كالمشترى (لانه الح) أي البائعو (قوله في ذلك) أي في معمو (قوله فرجه عراح) أي عليه مارشماحصل فيماله المشترى هذاما تيسرل فحاطل ولوحذف هذه الغامة وعلتها الكان أولى لان تلك العلة الماهى طاهر وفي مقابل من النقص وهوما من قسمته الاصعرفليناً مل (قدلة قال في الرونية الح)اعة ده الغني ثم قال ولو زوج الغامب الامية الغصوبة ووطها فائما رمقاوعا والم نعق الزوج واستخدمها باهلاوغرم المهرأ والآحرة لم وجعلانه أستوفى مقابله ماعفلاف المنافع الفاشة عنده ت كف المشرى نوع وزود الموج واستعمار موجود الموسد الموسد المواقع الموسد مه من نعوط بناو حبس ثم والارْضْ فَوْلَ الْمُمَارُ (وَكُلُّ مَا)*(فائدة)* تسكتب ماموه ... وله بكل اذا كانت طرفافان لم تسكن طرفا تسكنب مرجع مارش نقصمه على مفصولة كلهذا مغنى وزيادى وفي العيرى كل مبتدأ وماموصولة أوموصو فة ولوشرط يتعفى ان والجله الاولى البائع لدلك فالدفي الروصة منالشرط والجزاءملة أوصفتوالجلة الثانيةخعروتوله ومالافير جبعمقتضي صذيعه أنه حسذف المبتدأ عنالبغوى وأقرموالقياس يعضالصلة أوالصفتو بعضا لخسير والظرهل هو حاثر غثريبة اه أقول لامانع من الجو زمع القرينسة ان لاترجع على الغاصب الظاهرة عسلم أنه عكن أنعاني قوله ومالاالخ موصولة استغرافية وقول الشارح أي وكل ماالخ حسل معني عماأنفق اليالعبسدوما فليس فيه حدد ف الميتدة (قوله على المعاسب) الى الفرع ف النهاية والمعنى (قوله هذا) عي قول المناور الا أدىمن خراج الارضلانه سرحة (قدله المشةري) أي عند ولوحة فه كافي النهامة والفني لكان أولى قوله ما الك) أي الغاسب شرع فىالشراء عسلىانه قُولُه كَامِرَ تَعَامِهُ) أى فشر موالايدى المترتب الزاقي له فهومقر) أى العاصب وكذا صبيله رقوله ولو وادت القبية الخركاذا كانت قد مرقت الغصيمالة وماعة عمسن وهو مساويه او للغث قدمته عنسد يضمنها اه(وكل مالوغرمه المشترى سيعتن فلاو معالفاس بالثلاثين اه يعيرى أى وان لم تردعنده على حسين فلارجع اشتری رجعیه) عملی الغامب كة مة الولدوا حوق [الغامب ما الحسين الناقصة عنده قول المن (في كالمشيقي) أى الافهم المرفي قول الشاوح مروا تتصاّره على المانع الفائنة تحت د. (لو | المشترى الم اله رشدي أي علاقالما مرفى المحفقوا لمغنى وشرح الروض الوافق لا ملاق المن هينا (قوله غر مه الغامس) ابتداء (لم | ومرأوا فل آلباب الح) عبارة النهاية والغنى قال الاسنوى وونسس أول الباب بيان ذهن فقال والادى المرتبة م حميه على المنسترى) سرح مر (قوله لكنه غيرمراد لانه قدم حكمها وكارمه هذا الح) فهومن العام الخصوص (قوله فلم رض) لآن القرارعسلي الغاصب أى الغبر ش (قوله فيما تقررمن الرجوع وعدمه) قال السوى وليس المرادانهم كالشترى فيجسم فقط(ومألا) أىوكلمألو غرمه المشترى لم مرجعه على العاصب كقيمة العين والإحراء ومنافع استوفاها (فيرجع)به المغاصب اذاغرمه ابتداء على المشديري لان القرآ وعليه فقط لنلف في يدهذا النام سبق من العاصب اعتراف المسترى بالملك كام منط يره والاعهوم عربان المفصوب

منسه ضائهه والمظاوم لامرجه عالاعلي طالمسه ولو زادت القدمة عندالغاصب عليها عندا المشترى لم يطالب تثلث الزيادة لانه لم ينده عليها فأذا

غرمهاالغامب لم وجعها وليس ذاك بما مما مها المنابعا أساغر وان الشفرى لا بفرم الزائد ولا يطالب و (فلت وكل من البنت) سوين فانت ورايعية كاغطة (يدمقيلي العاصب فكالمشرى) فيما تقر ومن الرجوع وعدمه (والله أعلم) ومم أواثل البابيذ كرذاله أباير من هذا

وان حهدله الانالبيع بعد القبض من خماله واغدار جع عليه بالثمن (وكذ الوقعي عنده في الاطهر) تسوية بن الحاة والاحزامهذا النام

على بدالغامب أيدى ضمان المزقتاء إلى ماقاله هنال وقيديه بالطلقه هذا اه قال عش قوله وقيديه مأأطلقه هناأى بان يقال وكرمن اندث يدموهي ضامنة كانستعبروالمستام أمالو كانت يده أمينة كأنو ديدع فهو كالغاصب في كونه طريقا في الضمان وأماقرار الضمان فدي الغامب الم يكن من البنت بدعلي بدّ الغاصب متهبا فقرارالضمان عليه كالمشترى اه وقوله بالركن من انبنت بدءا لم أى عسلي تختارا لها به خلاة النحفة والمعلى والله والمام والمرابية الخ كتاء ن بدأن حكم مفهوم، و يَحتمل أنه تصديق المدعى ا كِلُوادَىَ أَحَدَّعَلِيَ آخَرَالْفَصَيْسُوادَى الاَحْرَالُودَيْمَتَمْثُلا سِمْ عَلَى جُزَّى فَالْصَدْفَمَدَى الفصب الْحَيْشُ ا قوله بأكان الفام) الحقوله كذا قبل ف النهامة الألفقاة أو أصيه (قوله باكان الفاء) أي وضم السّين اهـ مغني (قوله من الشفع) عبارة المغني والسيرماوي ماخو ذمن الشفع عمني المشرعلي الاشهر من شفعت الشيءُ ضممته سنيت بذلك أضم نصب الشريك المنصبه وعمني التقوية أوالزيادة وقبل من الشفاعة اه أى فالمأخوذ أخص من المأخود منه كم هو الاصل في النقل (قوله اله) أي نفسه أون ميه (قوله أومن الشفاعة) عطف كقوله الاك أومن الزيادة الرعلى قوله من الشغم (قوله كان بها) أي بالشفاعة (قوله أومن الزيادة والتقوية) المناسبة والتقو بالاتم مامانحسدان مختلفان قال كام منه ماقائل وانفار الفافا المستعمل ف الزيادة والنقو ية هل هولفظ الشفع أوالشفاعة أوغيرهما اه رشيدى أقرَّل قدعًا بما مرعن المغنى أن المستعمل فهمالفظ الشغع (قولة والنقوية)عطف مغاير اله عش (قوله ويرحمان لما أبلوما) أي مرجع الزمادة والشفاعة اتى الشفع لان الشفاعة في اللغة مدَّلولها أنضا الزمادة فيصير ما لل الحل الحالزيادة قَلُهُ الكُّردي وقوله لان الشفاعة الح أي والشفع في اللغة الحزوعة وهم قوله و برحمان أي الزيادة والتقو بةلماقيلهما أيمن قوله أرمن الشفاعة وذاك لان أقلها يزادع أبدالواحدوالمر معلموتر والزائد اذاانهم الى الواحد كان المجموع مسدالوتر اه أقول قوله وذال لان الحلا يفيد الرجوع الشفاعة بال الشفسع فقتضي تعاله الموافق لمام عن المغنى ان يفسر ما فبلهما ما لشفع ويعتمل أنها كاله عن الشفع والشفاعة ففي كلامه نشرعلي ترتب اللف (قهله وشرعا) الى قوله كذا قدل في المغنى الاقوله وقوله لم يقسم الى والعفو (قوله وشرعا) عطف لي لفة (قوله حق علان) أي سحقاف الناف والم يوحد الناف (قوله تقري) والرفع أوالجرصفة المضاف والضاف الله (ولدوا معداث الم عطف على مؤنة اى والمائيت الشفعة و ـ دفع الشفيع ضر رمؤنة القسمة وضر واستحداث المرافق لولم بأخسد بالشفعة اله يحيرى و يجو ر العطف على القت بماً بضا(قولِهو غيرها) انظر ماالمراد بغيرالرا فق وقد أسقطه النهامة والمغني وشرح المنهب (قوله الصائرة المه) اى النفسع القسمتلوطله المشترى اله عمرى (قوله وقس ضررسو المشاركة) وينبني على الغولسين أماان فأماما لاول لم تشت الشفعة فيمالو فسيربطات منفعت القصودة كحمام ورحى مسغيرين وهوالاصم الآثن وان قلنا بالثانى ثبتت فالدفسيع قدل الشهاب سيم ماالمانع من القول مسما ونسدىوعش وقليحاب بان مرادسم بقوله بهمادفع الضرو ينمعاوه دالا توحدفي تتحوا لحيام الصغير قُولُهُ وَلَكُومُما) أَى الحصــة المأخوذة الشُّغَّة (قُولُهُ اشارة الى استثنائها منــة) في الاستثناء شي لعدم وحولها في الغصب لخر وجهاعه القسد عسدوانا أو بفسير حق الاان مرادالا شارة إلى أنها كأنها مستشناة نسه اه سم مبارة الغني وذكرت قب الغصب لانها تؤخذته راذ كانها أستثنا تمن تحريم أخذرال الغير اس - قفة وسبق في ول الباب مان والفقة الوالادي الترتب على والفاصب أوي ضمان المزفدا مل

(قولِه وقبل ضروسوء المشاركة) ما المسانع من ارادة الامرين (قولِه اشارة الى استثناثها منه) في الاستثناء شيَّ ا

الاجاء الاستدوالاحداد كمرالعاري فضي رسول الله صدلي الله على سعوسني بالشفعة فيكل ماله بقسم فاذأو قعت الحدودوص فت الطرق فلاشفسعة وقواءلم بقسم فاهرق أبه نفسل لقب الانالاسل في البق سلم أن كون في المكن يخلافه بلاواستعمال أحدهما محل الاخرتحوز أواحيال فالداندة سق العبدد والعفو عنها كضل أو عنوالوأركام السلالة آخذوماخوذمنه ومأخوذ والصغنانماتع فيالأملك كراتي لاتات في مول) الداء وانسع مع رض العبرالذكور ولانه لابدوم علاف العقارف الدفسه مهر الشاركة وخرج مات داء تردم الدار بعد المات المسفعة فأن غضوا وان نقل عما يؤخذم كذا فلرولا مملان النعسة هنا في النَّمَالُ لا في الشوت الذي الكارم فيه (بل) انما تنت (في أرض دم اله من || -يمر ومفتاح غلق مثبت وكلمنفصل ترقف الممغع مصل على مأمر في السع (وشعر) رطب وأصل عر مرادا (تبعا)الارض لحع سعمل قضى رسول الله ماني الله علموسلم بالشفعة في

كل شرك لم يقدم ربعة

فهرا أه (قوله الاجماع الخ) عبارة الفي وحك الن المنسذر فبالاجماع لكن تقسل الرافع عن جارين (بدمن النابعة بن الكاردة قال الدمسيرى ولعل ذلك لم يصديها، أنه (قولة في كرمالم يقسم) أن مشترك لم يقدير لان عدم القسمة بسينانم الشركة ولر واية مسابق كل شركة لم تقسم الدعش (قوله فاذا وقعت الحدود معنى وتوع الخدود وتصريف الطرق انه حصات القديمة بالفسعل فصاركل منهما لمزالا أخريعه انكانشريكا بلانة مالعار عش الد يجيري (قولدوصردت اله) دو بالشدية أي ميزن و بيت الد عش وفي الجيرى قال سم بآخذت أى فرقت أى جمال لكي طريق فان فرقت الطريق المسافركة وجعلت بزالشركة فبوعطف غام اذلا يلزم من وفوع الحدود بيان الطرف الد (قوله لان الاصل فِالسَّفِي إلى ولان مقالت قوله فأذاوقعت المرضَّ ذلك أه سم وقوله عسلافملا) عَلَمُون فالمكن وغسيرم اه عش أقول قضمة قول آلشارح كانه لية واستعمال أحدهما الح أن لايعكس كم فالاصلى المنسفي بلاالامتناع فلبراجع (قوله نجوز) أيجازان وجدت فرينة فأهره على المراد كهق توله تعالى لم يلدولم والدواذالم تكن قرين تمع بالخصوض الرادكان الغفا باقياعلي اجمله لم أضع الدلالة ، عشي اله يحديري وقوله واذالم تكن فرينة معينة أي بل قرينة صارفة عن الامكان في اوعن ا الاأن كهون المشترى نادما | | الامتناء في لافاذالم تنص قر ينة أصلافته مل الففا على العسني الحقبق من الامكان في الاولى والامتناع في الناب فلايكون في الكاه منجو و ولا جال (قوله والعفوة نها أفضل) خاهر وان اشتد الهاجاجة الشريان القسدير فيكون ذالنس باب الايثار وهوأولى اسكنه حيث المناصر ورة كالاحتياج الماء الطهادة بعدد حول الومت وتحله أيضاح شام يغرتب على الغرك معصدة والاكان يكون المدخرى سنسهودا الفعورون في أن يكون الاخد مستحباط واحبان تعين طرية الدفع ما ويدا شغرى من الفعورتم اه عش (قولة أومعبونا) عطف سبعلى مسب ي فيكون الأخذ قضل اه عش (قوله دالع عناعا عَجَائِكُمُ أَى فلاحِدِهَالِي عَدِهَارِكَا لِللَّهِمِ اللَّهِ عَشْ قُولَا لَمَنْ (فَمَنْقُولَ)أَى كالحروان والشاب (قوله ابنداء) واجع لذفي أى لا تثبت ابتداء آه كردى أقول فول المفي والمراد بالمنقول المقول ابتداء ليغرج الدادانان ومتبعدته وشالش فعقا لخصر يجفأنه فسد للمنقول وكذافول الشازح الاستحالان التبعية المزمع ما ياتي عن سم هناك صريج في أوله العمرا لذكور ر) فانه يحصه إيما لدخله القسمة والحدود والطرق وهذالا يكون في المنقولات اله معنى (قوله فيناً بدفيه ضر رالمشاركة) قديقال الذي اعتسبره فيما ــِق ضر رمؤنة القسمة وهولا يتكرر سم على جوء كن الجواب اله لم يقتصر ثم على ضر والتمسيمة بل i د كرالتعليلين معافقوله هذا الخمر الزالطر التعليل الاول وقوله والانه الايدوم الخ الطر التعليل النافي الهرعش أى ولم يذكر وبصغة النمريض اكتفاء بمام (قوله ولا يصع) أى الاخراج لا - يم الفرج من أخذ النفض حين أبوت الشفعة كان منه الا مقولًا أه سم (قول ومانسعة) الحقولة و تحت في المفي الانولة على مامر ينه) ومراينه من بالبورف 📗 في البسم وقوله وخرج الحوشير ما التبعية والى قول الآز ولانسيفعة في النهيامة الا قوله ولم يشرط دخوله فيسه ولففا تمآنى ماشرط المزونوله واماحادث الىواتك أتؤخذ (قولهمن باب) أي منصوب أومنفصه ل بعد البريع كياني (قوله وأصل عز) أيما يستمنه اله عش (قوله تبع الأرض) قال الحابي هل وان صعلم لعدم دخولها في الغصب لخر وجهاء نه بقيد عدوانا أو بعيرحق الاان براد الاشارة اليالهم الأم المستشناة منه

قوله لان الاصل في النبي لم إلخ) ولان ها بلته قوله وذا وقعت الخ طاهر في ذلك (قوله أواحمال) الغاهر واحمال وكذاف النقل عن الندق والعد فعتمل الالداد الاحمال الساعنس فيسل النحو وفلمنامل وقدمراديه معنىالنساهل (قِهْلُهُ فَمَنَّا لَدَفَهُ ضَرِ والمُشَارِكَة) قَدَيْقَالَالْدَيَاءَ بَرِهُ فَيَعَاسَبُ فَنْ مُرْوَلَة لغسمة وهولايتكرر (قولهلافالثبوت) أولانالنفضحين ثبون الشفعة كان يتبالامنقولا (قوله

بوالارض أولالالها الصعلمه صارمستقلاا أفار اه وفي عش على مر ما يقتضي أنها تنبت ف ونواص هَ دخوله والناك صبح الملايخر جمان التبعية عنسد الأطلاق اله تعيري (قوله أي النيث رسم) الاولى حدَف أي (قوله وهوالداواغ) عبادة عن الربيع مفرد وقيسل أسم جيع قال النورى في شرح سنغوال بع والم بعبة بغثم إلراءواسكان الساعوآل بسعالذات والمسكن ومعالمق ألامض وأصدله النزل المدتى إ والعون فدة والرابعة تانيت الربيع وقيسل واحده والجسع الذي هواسم الجنس وابيع كنصر وتمرة الدانيت قوله أومانطا) من الحديث وعطف على ربعة (قوله لايحله المر) الذي في الهامة ولا عن الما الواور قوله مة تؤذن)أي بعل (قوله الحديث) آخره كلف الفي وشرح الروض فانشاء أخسدوان مرد فان أعه ين وذنه فهو أحقه ثم قال شرح الروض ومفهوم العرائه آذااستأذن شر يكعلى السعوة ذني لاشفعة له فَالْقَاا اللَّهِ وَلِيهِ مَا لَهِ وَأَحْدَمُن الصَّا المَّاءُ مَا النَّالِ الْهِ (قُولُهُ أَي لَا عَلَ عَالَ الم روص قال أي في الملب والحريقة عنى العرب استثنان الشريلة قبل السعوم أطفر مه في كام أحدم عداسار هذا المبرلاصد عنب وقدص وقد قال السافي اذاصه المسدينة أسر مواعذهن عرض اخاتها الوصلل الرض أوسانها أي النهى وقد بحاب محمل عدم الحل في الحرج لي خلاف الاولى والمعنى أن ذاك الاعل حلام سوى الطرفين الد (قولها ذلا اتماليّ) هـذا بمعرد الايسلم سارة عن الحرمة فكان بنيني أن يذكر ما يدل على عسد م الاتم اله عَسَ (قُولُهُ فَيَ أَرْضُ مُعَنَّكُمُونُ) وصُورَتُهَاعِلَى مَاحْرِنْهِ العَادَةَالاَنَأَنْ يُؤْذِنُ فَالبَعَاء في أَرْضُ مُوفُونَة أَ أوباك مآمرة مقدرتني كل سنة في مقابلة الارض من عسير تقد مرمدة فهاى كأطراح المضروب على الارض ترسنة كمذاواة تفرذاك الصرورة اله عش (قولهالانه) أعماذ كرمن البناءوالشجر(قوله الساعا) | الى السناء والشعر (قولدوأمه) أي ارضّه الحاملة أنه سم زاد عش لكن المفهوم بما ياتي في الشارح ر عن السبكي أن الرادحفيرية اه (قولهلاغسير) أي الاصمر في الى الاسمن الرص التي في واليه (قولهمن أخمارالم) عدف على من حدارا لم وكان الاولى أوا محارا الم عطفاعلى شقصا (قوله العه) أي ا مرحت القصد المشترى لاأن المرادأته باع الجدار ودخات الاوض تبعالياني سنالسبكي اه عش (قَوله وصرح السجي)عدارت في شرح النه تجو مذي أن يكون صورة السلة حدث صرح مدخول الاساس والغرس فبالبسع وكانامرشين قبسل ذلك كانه اذالم مهداوصر عبدت ولهمالم يصح البسيع فأن لم يصر بدنوله ما ليدخلافي السعف الاحم فانقلت كالمهم في الدسويقتصي فه اذاقال مرتز الجداروأسامه صد وان لم والاساس فلت المراد بدلك الاساس الذي هو بعض مكشوا لحدة أما الاساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لاندخل في الهدع عند الاطلاق على الاصم فاذا دم حيه اشترط فيمشر وطالب عانتهي إ وتبعدق القوت على ذلان وبه تعسلهماني اختصار الشارح من الإجمال والايهام سمعلى عزو يؤخذ من كالم ال الشارح في الفرق الاستى ماهوالقصود من أنه اذاباع الجدار وأسده وأراديه الارض لم يصم البيع أوماهو مستور بالارض فحم لانه الذي يدخل في اسم الجدار عند الالحلاني الدع عش قوله لا يدهنا أي أي لآ بدق حدّ ا مالجدارمعالم فقط وسع الاستعار معمقارسهافقط (قوله من ويدالاس) أي الارض الحاملة للماء أسه أى أوضه الحلمله له (قوله وصرح السبكراك) عياوته في شرح النهاج مأن و وينبق أن يكون عودة مدخول الاساس والمغرس في البسع وكانام ألين قبل ذلك فاله اذالم وهسما وصرح خولهمالم يعم السعفان لم يصرح يدخولهما لم يدخلاني البدعي الاصمفان تلت كالمهسمي البدع فنضي أبه اذا قال بعث المدار وأسآسه صموان لم والاساس قات آلواد بالقيالاساس الذي هو بعث مكسو لما أمالا إساللك هومكان البناء فهو تميز منفطة لإندخل في البسع عند الاطلاق في الاصد فاذا مرحمه انترط فيه تبروط البسع والحل تردد بزالمرقبتين يشبها لجزو ويشبه آلفصل فلذال سوى آلخلاف في حجة الدرواذا فالربعتك الجاررية وحلهاانه بي وتبعه في القوت على ذلك ويه تعدلهما في اختصار الشار حله من الاحدالوالاج أم (قوله الاس) أى الارض الحالمة للبناء وقوله والفرس أى الارض الحامسلة أأشعرة

أى تابيت ومعوهوالدار ستان لابحله أنسيع دى بۇدنىسر بكەالحديث أى لاعسل الله ذاك حداد مستوى الطرفين اذلااثم فيعدم استئدانالسريك وخرج بتبعيا بسع ساء وشعبه وفيأرض مختبكرة الانه كالنقول وسرط التبعية أنساعا معرما حولهمامن الارض فأوراع شقصامن حداروات لادراوس أشحار ومفارسبالاغيرذلا شفعالان الارضها ماعة وصرح السبكي بأنه لابد

هذامن رؤية ألاس

الاحماء الاستدوالاخبار

كلشرك لم يقدم ربعة

الفسمة وهولاينكرر (قولهُلافالنبوت) أولانالنة غربحين بونالشفعة كأن بالامنةولا(قوله

موالارض أولالانه الالصعلبه صارمستقلاا الهار اها وفي عش على مراما يقتنفي أتها تثبت فمولوالص على دخوله والذالت صبح الملاغر جمعن التبعية على الاطلاق اله معمري (قوله عن الدث رسم) الاولى حذف أي: ﴿ قَهِ لِهُ وَهِ الدَّاوَا لِمَنْ ﴾ عبارة عش الرسع، فردونسل اسم جمع قال النو وي في شرَّح مسادوالربع والربعث فتمالراء واسكان الساءوالربع الدار والمسكن ومعالق لاوض وأحساه المنزل الذي بربغون فدة والربعة مانيث الربيع وقيسل واحده والجمع الذي هواسم الجنس ربيع كتمر وتمرة اه انتهت أقوله أوسائط) من الحديث وعطف لحي بعد (قوله لا بحل له الحز) الذي في الهامة ولا بحل الحز الواو (قوله حَيْمُ يَوْدُنُ أَي بِعِلْمِ أَقُولُهِ الحَدِيثُ } آخِره كُلِقُ الْغَيْرُوسُ ﴿ الْرِوضَ فَانْشَاءُ أَحْسَدُوانُ شَاءُ مُرَكُ فَأَنْمَاعُهُ ولم وأذنه فهو أحق به ثم قال شرح الروض ومفهوم الخيرانه اذااستأذن شر يكعف السهمة أذن الانسفعة له فالنَّى الطلب ولم تصر السيه أحسد من المحالية على المناعب المناعب المناعب عبارة شرح أى مايتريه موهوالدار لروض قال أى في العلب والخبريقة عني ايج اب استئذان الشير يل قبل البيسع ولم أمغر به في كالم أحدمن ا صابناوهذا الغبرلاء يدعف وقدصد وقدقال الشافع اذاصم الحديث فأسر بواعذهى ورض الحالط الومطلق الرض أوسالها أي تهمى وقد عناب محمل عدم الحل في الحبر على خلاف الاولى والمعنى أن ذال لا يحل حلام سوى الطرفين اله قَوْلُ اذْلَااتُمْ الْحَىٰ} هــذابمعرد الايسلم صارفاءن الحرمة فـكان يَنْبِغي أن ذَكرما دلء ليء ــدم الاثم اه احنى بؤذن شر بكدالحديث عَشْ (قَالِمَقَ أَرْضُ مُعَنَّدُكُونُ) وصورتها على ماحونه العادة الآن أن يؤذن في البناء في أرض مرفوفة 📗 أى لا يحسل الحلك حسالا أومالوكة بالوذمقدوزني كالسنة فحامقا بلة الارض من غسير تقدم مددفهي كالحراج المضر وبعلى الارض كل منة كذا واغتفر ذلك للضرورة أه عش (قيله لانه) أي ماذكر من البناء والشعر (قوله أن يباعا) أى الهناء والشعر (قوله وأسه) أى ارضا لحاملة له مهم رادعش لكن المفهوم مما التحق الشارح رر عن السيكي أن الرادحفيرته اه (قوله لاغسير) أي الأصير عن الحالاس من الارض التي ف-واليه (قولهمن أشحارالم) عداف على من حدارا لم وكان الاولى أواشحارا الم عله اعلى شقصا (قوله نابعة) أي الانه كالنقول وشيره النبعية وسناله وسد المشترى لأأن الرادأن ماء الجدار ودخات الرص تبعالياني س السبكي العص قوله وصرح السبحى)عبار مهفى شرح النهاج ويدفى أن يكون صورة السله حدث صرح مدخول الاساس والغرسر في البسع وكانام شين قب ل ذلك فأنه اذالم مهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فأن لم يصرح مدخوله مدا أمدخلافي البدع في الاصم فان قلت كلامهم في البيع يقتضي أنه اذا قال بعد لنا لجداروا ساسه مم وأن لم والاساس فات المرآديد لك الاساس الذي هو بعضب مكسوا لجية أما الاساس الذي هومكان البناء فهرعن منفسله لاندخل في البيع عند الاخلاق على الاصع فاذا مرحبه اشترط فيمشر وط السعانهيي بتبعه في القونء! ذلك ويه تعدلم آفي اختصار الشارح من الاجمال والابهام سمءلي ₹و يؤخذ من كلام 🛘 هنامن ر و به الاص الشار سرفي الغرق الاستى ماهوالله صودمن أنه إذا باع الجدار وأسب وأراديه الارض لم يصهرالبه سع أوماهو سنور بالارض مع لانه الذي يدخل في اسم الجدار عند الاطلاني اله عش (قوله لا يدهناً) أي لآ يدفي تنه إ ع الجدار مع المدفقط و بسع الاعجاز مع مغارسها فقط (قوله من روية الاس) أى الارض الحاملة للالماء وأسه أى أدمة الحاملة له (قوله وصرح السبكر الم)عمادته وشرح المه جمائص وينبغي أن يكون صودة السئلة حث مر مدخول الاساس والمغرس في البيع وكانام أين قبل ذلك فأنه اذالم وهدماوص مخولهمالي ومالبيع فانالم يصرح بدخولهمالم بدخلافي البسعى الاصحفان التك كالمهم فالبسع

أغتفى أنه اذا فالبعثلنآ بإدار وأساسه صهوات لم والاساس قلت آمراد بالك الاستسالفي هو معضه مكشو

الجيه أماالا بسالدي هومكان البناه فهوعين سنف للإندخل في المسمع الدالا طلاق في الاعد إذا اصرعه

المترط فدمشروط البيع والحل متردد بينا للرتبتين يشبه الجزءو يشبه آلمفسل فلذلك حرى آلحلاف في صحة

الد ماذا قال متنالج أرَّ مه وجلها انه بي وتبعه في القوت عسلي ذلك و به تعسله ما في اختصار الشار ح له من

الاحـــالوالابرام (قولهالاس) أىالارض الحاملة للبناء وقوله رائغرسأىالارض الحامسلة للشحرة

فيعدم المتداناللم أ وخرج شبعنا سنع بناء وشعه برفي أرض محمد بكرة أن ساعا معما حولهمامن الارض فأوباع شقصاسن حدارواسه لاذير أومن أشمار ومفارسيالاندرولا شفعةلان الارض هذا تابعة وصرح السبكى بالهلابد

بسان لاعله أنسم

فراجعه *(فرع)*ادعی عل آخرتعت دودا مانه فهاالنسف ستلاوله غصما فأحال مانها انما كات عندى بجهة الهالمة وأقام *(كالالفعة)* يسة بهالم المسمياك استنبطه الملقسي منكازم المرو زى فى الشركة وفول بعضسهمالم افى زمن فوسه كالعارة عنده فلصمها ود مان حعل الاكساب كالها له زمن نوبته مريجي اله كالالالالماد تتذلا كأنستعير *(كابالفعة)* ماسكان الغاه وحكرضهها وهى لفية من الشفعضد الوثروكان الشغيبع يجعل نفسه أواصيبه شفعايضم نصب شريكهاليه أومن اشفاعةلان الاخذاهلة كان بها أومسن الزيادة والنقوية وترجعان لما فلهسما وشرعاحق تلك العطف على القسمة أيضا (قوله وغيرها) انظر ما المراد بغيرالم افق وقد أسفطه الهاية والفي وشر سالمنهب فهسرى ينبثالشريك (قولهالصائرةاليه)اىالشفسع بالقسم لملوطلهاالمشترى اه عجبرى(قولهوقس صررسوءالمشاركة) القددمها الحادث فسما وينبىءلى القولسين أتاان قلآ بالاولام تثت الشفعة فيمالونسم بطات منفعت القصودة كممام ورحى ملك بعوض لدفع الضرو صعيرين وهوالاصع الآقنوان فلناباك فيتناف فالدفسوق لالشهاب سم ماالمانع من القول مسما أى مرر ونة القسمة رسدى وعش وقد يحاب بان مراد سه يقوله به مادفع آلفر و من معاوهذا لايو - و تحوالح الم الصغير واستعداث الرافق وغيرها وقوله ولكومًا) أى الحصدة المأخوذ والشفعة (قولة الدارة الى استشام المده) في الاستشاء في العدم كالمعدوالنور والبالوعة دخولها فىالغصب لحر وجهاء بهام القسدعدوا ماأو بعسير حق الاان وادالا شارة الى أنها كالهامستناة في الحصة الصائرة الدوة ل مررسو الشاركة والكونها تؤخد ذقهر اجعلت أثو الغمب اشارة الى استثنائها منه والاصل ديها *(كل الشفعة)*

غيرمراه لايه قدم حكمها وكلام هنالفناهوفي للتفعة والقوائدين قبالليامة ولدفع هذا الايهام أغقت فيشطه بإهبعد الفاءليموه الضير لمسلف خصر معاول صعيعود الهامع عدم (٢٠) التأنيس عاية للفقامان وبارش قص بنائه) بالهملة (وغراسه اذا) شعرى أوضاو بني أو فقياس التغليظ على الدائع بالرجوع التعليظ علمه ما القيمة أه (قوله وأنجه لان) الى قوله وأنجه ل غرس فساثم بالت مسفعقة الحال في انهارة الاقولة ولدفع هذا الحالمان قول المن (وكذا لوقعيب آلم) أي لا مرجع بغرم أوشر عب طرأ المسبرة برض واعذاك عنده با آ فذيخ لاف ماغرمه بنقصالهما الولاد فير جيع به كام (قعله كلس) أى وركوب وسكى (قوله الما فها حنى(نقض) بالمعمة مراغى أى من أنه الذي النعويه وبالسرالات الفراقوله وما) أي في توليا لمن ما تلف آخر (قوله أيضاً) أي يذور أوغراسه (في الاصم) كانتفعة (قوله/كنه غيرمرادآلم) أى فهي أى لفطنمان العام المراديه الحصوص (قوله والغوائد) أي فهرسمااما الاولى فلمامر المرة النُّعرة وتناج الدابة وكسب العبد أه معنى (قوله هذا الايرام) أي ايهام الشمول (قوله المنفعة) وأما النابسة فلانه غسره أى الراديما (قولة فلم رض) أى الغير (قولة حنى نفض الم) وضيف افه أنه ومناء الفاعل وفقية سياف والبينع وانجهل الحال النهامة والف ي و الما يتناون الشارخ بالواونه بسناه الف عوا (قوله فيه ما) أى ف توله و روجه بفرم أنف الاراء مقصر بعدم يعده ماتلف الخوقوله وبارش نقص سائما لخ (قوله فلماس) أي يقوله لآنه لم تلفها الخ (قوله دان جهل آلمال) حستى وقع في ذلك فرجيع أى البائم (أبضا) في كالشترى (لانه ألح) أى البائع و (قوله ف ذلك) أى ف معو (قوله فر حسوام) أى عليه بارشماحصل فيماله المشترى هذا ماتيسرلى في الحل ولوحذف هذه الغامة وعلنها الكان أوليلان تلك العلة انساهي طاهرة في مقابل م القصوهوما بن قبمة الاصرفلستأمل (قولة فالفالرومسة الم)اعتمده الغيء فالعواد وجالغاصب الامسة المغصو بتووطها فاثما رمفاوعا والمستفق الزوج واستخدمها بالعلاوغرم المهرأ والأحوام وجعلانه استوفى مقابلهما يخلاف المنافع الفائنة عنده إذانه رجد مربغرمها اه (قوله على العسد) أي والدارة أخدذ امن التعلس ل قوله معنها) أي سؤنا أرقيق وكحا فمالمشرى تزعماروف والارض قول السن (وكل ما)* (فائدة) * تكتب ماموسولة كل إذا كان طرقافان لم تكن ظرفا تكتب به منعوط بأوحبستم مفصولة كلهذا مغي وزيادي وفي العمري كل مبتدأ وماموصولة أوموصو فتراوسرط يتعني ان والجله الاولى مرجع بارش نقصه على من الشرط والجزامطة أوصفتوا لجلة الثان تنصرونوله ومالافير جعمقتضي صنعه أنه حسفف المبتدأ البائع لذلك فالفالروضة وبعضالصلة أوالصفغو بعض الحسبر وانظرهل هوجائزيمرينة اهآقوللامانيمن الجوارمع القريسة عن البغوى وأقر والقياس الظاهرة عسلي أنه عكن أنعاني قوله ووالاالم موصولة استفراقية وقول الشارح أي وكل عالم حسل معني ان لا مرجع على الغاصب فلس فيه حدد فيالمندأ (قوله على الغامب) الى الفرع في النهاية والفني (قوله هذا) أي قول المنزورالا عياأنفق علىالعبيدوما حدم (قوله المنستري) أي عند مولوحد فه كفي النهامة والعي لكان أولى (قوله بالملان) أي الغاصب أدىمن خراج الارضلانه [(قولة كماس تعليه) أى فسرح والابدى المرتب الزولة نهومغر) أى العاسب وكذات براء رقوله ولو شرع فىالشراء عسلىانه زادت القهمة المركاذا كأنت ومنه وقد الغصيماتة وباعتضمين وهو يساوم او العدة ممتعضد وضمتها اه (وكل مالوغرمه المشر يسمعن فلاو مع الغاص بالثلاثين الديجري أي وان لم ودعد على خسس فلارجع ا شرى رجعيه) عملي الفامس بالحسين الناقصة عنده قول المتن (في كالمنسقري) أي الاقبر أمرني قول الشارح م وواقت أرمع لي الغامب كفاحة الوادوأحرة النافع الغائنة عند و(لو | المذيرى الم اله وشدى أى خلافا المرفى القفة والمفى وشرح الروض الموافق لاطلاف المن هنا (قوله ومرأوا ثل البابالخ) عبارة النهامة والمغني فالبالاسنوى وودسيق أول الداب ساند المن فقال والادى المرتب غرمه الغامس) ابتداء (لم نسرح مر (قوله لكندغير مرادلانه فدم حكمه اوكار مه هناالخ) فهومن العام الخصوص (قوله فلم وض) و حديده على النسترى) أى آلغير ش (قوله فيما تقررمن الرجوع وعدمه) قال آلسنوى وليس المرادانهم كالشَّمْرَى فَأَجْسِعُ لآن القرارع لى الغامب فقط(وملا) أىوكلمالو غرمه المشترى لم وسعوه على العاصب كقسعة العن والاحراء وسنا فع استوفاها (فيرجع) به العاصب الخاص الخاص المناعداء على المنسسترى لان القرارعلد فقط لتلف في دهذا النام بسبق من القلعب أعتراف العشيري باللك كإمر نظار وولا دعوم عمر بال المفعوب

منت خاتمة والفناوم لآكوجع الاعلى طلل ولو وادت القدمة عنوالغاصب عليهاعند المشترى لم يطالب تلث الزيادة لائه كم يدعلها فأفأ عرمها الغامب لم وجع ما وليس ذلك بما يتم النساجة لما تقو وان للشخرى لأ يفرم الزائد ولا بطالب (فلت وكل من أنيت) مؤون أنانية غرمها الغامب لم وجع ما وليس ذلك بما يتم المنظم و المسال عن علمه والدائد أعام ما أوال الداخر و الساب و الماري

وان جهدله لاناسيع بعدالقيف من صماله والمام جع علمه بالنمن (وكذالو تعب عنده فالاطهر) لسوية بن الجله والاحوامد النام يكن بفعاله والالديرجمة فللعاز ولايرجمع يفرم منفعة الشوقاها كليس (فيالاطهو) شيامر في النهر (ويرجمة بفرمه المفت عنده) من المنافع وتحود تتجرونناج وكسب من غيراسنيفا ماذاغرمه المالان مقابلهالانهم يتلفها ولاائزم ضمانها بالفقد هوماوان مملسالعين أيضاسكته

على برانغامب أبدى ضمان الخزفتأ مسلما قاله هناك وقديه راأ طلقه هذا الها قال عش فواد وقبسديه ما طلقه هناأي بان يقال وكل من الدنث يدموهي ضامنة كالمستعبر والمستام أمالو كالسبد وأمسنة كالوديع فهو كالغاصف كونه طريقا فحالض أنوأ ماقرار الضمان ومساي الغاص الميكن من است بدمتان يد الفاصيمتها فقرارالضمان عليه كالمنسقري اه وقوله مالركن من النت بده الح يحي المناز الهامة خالة التحقة والمفي والاسني (قوله وأقام بينة الخ سكت عن بيان حكم مقوومه و يحتمل أنه تعديق أتمدي كالوادي أحدعلي آخرالغصب وآدي الا خرالوديعة مثلا سم على جأى فالصدق مدع الغصب الدعش (قوله باكان الفاه) الحقولة كذاقيل في النهامة الالفظاة أونصيه (قوله باكان الفاه) أي وعمر التبن اله مغنى (قولم من الشفع) عبازة الغنى والسعرما وصما نبوذتهن الشفه على الفهم على الأشهر من شفعت الشئ صممة سمت بذلانالهم نصب الشريك الى نصيبه وعمني التقوية أوالزيادة وقبل من الشفاعة اله أي فالمأخوذ أخص من المأخوذمنه كهوالأصل في النقل (قوله اله) أي نفسه أوسيه (قوله أوس الشفاعة) عطف كفوله الآني أومن الزيادة الم على قوله من الشغم (قوله كان بها) أي بالشفاعة (قوله أومن الزيادة

والنقوية) المناسبة والنقو يتلائم مالمانحسذان يختلفان فآل كل مهما فالل وانفرا للففة المستعمل في الربادة والنقو ية هل هولفظ آلشفع أوالشفاعة أوغيرهما اه رشيدى أفول فدعام مسامره بزالمغي أن المستعمل فيهمالفظ الشفع (قولة والتقوية)عطف مقابر اه عش (قوله وبرجعان لما فبلهما) عي مرجع الزيادة والشفاعة الى الشفع لان الشفاعة فى الفقد ولها أيضا الزيادة وسيرمآ ل الكل الى الزيادة وله السكردى وقوله لاز الشفاعت الخ أى والشفع في الفغا الخرعيارة عش قوله و بر حمان أي الزيادة والتقو يهتسانهما أعمن قوله أومن الشفاعة وذلك لان أقلما وادعآسه الواحدوالمز يدعله وثروالزائد اذاانضمالى الواحد كان المجموع ضدالوتر اه أقول قوله وذال لان الزلايفيد الرجوع الشفاعة مل للشفيع فقتضي تعاله الموافق آسامرعن المغني ان يفسرها فبلهما بالشفة وبحتمل أنعا كخابة عن الشفع والشفاعة فني كلامه نشرعلى فرتب النس (قوله وشرعا) الى فوله كذا في الفي الا فوله وقوله لم يقسم الى والعفو (قوله وشرعا) عطف على لفنا (قوله حق ملك) أى استعقاق الناف والدو حد الناف (قوله نهرى) بالرفع أوالجرصة المصاف أوالصاف اله (توله واستعدات الم) عطف على ويداى واعدانست الشفعة ليددفع الشفيع ضرومؤنة القسمة وضرواستحداث المرافق تولم بأخسد بالشفعة اه يحبرى ويجوز

> نسه اه سم مبارة الغنى وذكرت قب الغصب لانم الوحد فهراؤ كمانم أستشاه من تحريم أخذ مال الغير ا بق فقد سبق في ول الباب مان داك فقال والاجها الرئيسة على دالفاص أدى عمان الم فقامل ماقاله هنال وقيسديه ماأطلة هنا اه (قوله وأقاميسة) كتعن بيان حكم مفهوسه و عنامساأته لنصد يقالمدي كلدادي أحدهماعلى الاستوالفسيوادي الاستوالوديعة شلاانتهي والله تعالى أعلم

(قوله وقبل ضروسو المشاوكة) مالله أنع من أوادة الامرين (قوله الشاو الحاسنشنا ثها استنادشي

الاحباء الامن شذوالاخد كحعر التخارى قضى رسول الله صدلي الله على عوسلم بالشفعة فىكل مالم يقسم فاذأوقعت الحدودوص فت الطرق فلاشفعة وقوله لم بقسم لظاهر فياله بقسل القسمة لانالاصل فحالس سلم أن مكون في المكن مخملافه ملاواسمتعمال أحدهما بحلالآخر بحوز أواحمال قاله الندقسق العسد والعفوعة اأفضل الاأن كونالمشترى بادما أومغبوالوأركام السلالة آخذوماخوذمنمومأخوذ والصغناغاتع فيالناك للغىرالمذكور ولانةلاهوم يخلاف العقارف تأمدف م مهرر الشاركة وخرج مارسداء مدم الدار بعد المسقعة فان قضها وان نقل عنها يؤخذ بمآكذا فل ولا يصحر لان الدهدة هنا والغلك لاوالشون الذي الكازمة و(مل) انحا تثبت (في أرض وماله امن سام)ور شعامن ابورف ممسر ومفتاح غاق مثبت وكل سفصل توقف دا ، مع متصل على مامر في البيع (وشعر) رطب وأصل عر مرارا (تبعا)الارضالير سعسار فضي رسول اللهمالي الله عليه وسالم مالشفعة في

كلشرك لم بقدم ربعة

فهرا اه (قولهالاجماعالم) عبارةالفيوحتي ابن للنسذرف الاجماع ليكن نقسل الرافع عن جامر بن ا زيدمن التابعـــن الكاره آقال الدمـــيرى ولعل ذلك لم يصعرعنه اه (قوله في كرما لم يقسم) أو مشترك لمريقهم لانعدم القسمة يستلغرم الشركةولر والعمسارق كل شركة لم تقسم اهرعش (قدلة فاذا وقعت الحدود) معنى وتوع الحدود وتصريف الطرق الهحصات القسمة بالغدعل فصارك منهما يراللا كحربعد [انكان شريكا ولاشفعة للجار عش اله يحيري (قوله رصرفت الخ) هو بالشديد أي مبرت ربيات اله عَشُ وَفَالْحِيرِي قَالَ سَمُ وِالْتَخْذَمُ أَي فَرَقْتُ أَيْحِمُ لِلهَ مِلْرِيقَ فَانْ فَرِقْتُ الطريق المُستركة وجعلت بسين الشركاء فهوعطف مغامر اذلا يلزم من ونوع الحدود بيان الطرق اه (قوله لان الاصل فَالنَّسْقِ الحُرُّ) وَلانهُ قَابِلُتُمْ قُولُهُ فَأَذَا وَقَعْتُ الحُرْفَاهُ وَقَالُمُ اللَّهِ سَمَ (قُولُهُ غَسَلاقُهُ لا) فَيَكُونَ فى الممكن وغسيره الهرعش أقول قضمة قول الشارح كالنهابة واستعمال أحدهما الخ أن لابعكس لم فالاصل في المستى بلاالامتناع فليراجع (قوله تجوز) أي بمازان و جيدت فرينة طاهرة على المراد كمكى قواه أتعالى لم يلدولم تولدواذالم تكن قرينسة معينا لخصوض المرادكان اللفظ باقياء لي إحداله لم تأضيح دلالته عش أه محسيرى وقوله واذالم تكن قر ينةمصة أى بل قرينة صارفة عن الامكان في لم وعن الامتناء فيلافاذالم تنص فرينة أصلافهمل الغفا على العسني الحقيق من الامكان في الاولى والامتناع في لنداية فلايكون فىالكازم نجوز ولااجمال (قولدوالعفوه نها نضل) ظهرهوان اشتد البهاحاجة الشريك القدء فبكون ذالمتعن ماب الإيثار وهوأولي لكنمد شامدة الهياصر ورة كالاحتماح للماء للطهارة بعد بحول الوقت ومحله أنضاحت لم يترتب على الترك معصة والاكان بكون المشترى مشهورا كهانى لاتنت في نقول 📗 الفيروفينبي أن يكون الاخدمستحبابل واجباان تعير طريقالدنعماريد الشيري من الفيورثم 🏿 🖈 ابتداء وازبيت معارض 🏿 عش (قوله أومغبونا) عطف ببعلى مسبب كي فيكون الاخذ أفضل 🖪 عش (قوله والصيغة اتما نجبالخ) أىفلاحاجةالىءــدهاركابللايصم اه عش قولالمتن (فيمنقول)أىكالحيوانوالشاب (قولِه ابتداء) واجمع للنفي أىلاتثبث ابتداء آه كردى أقول قول المفنى والمراد بالمنقول المنقول ابتداء ليخرج الداراذا المودمت بعد ثبوت الشد فعة المزمير يجرفي أنه فسيد للمنفول وكذافول الشارح الاستي لان التبعينا لخمع ماياتى عن سم هناك صريجونيه (قولة الغيرانذكور) فانه يخصها بمالدخله القسمة والحدود والطرق.وهذالايكون في المنقولات اله مَغَني ﴿ قُولُهُ فَسَأَنَّدَفِيهُ صَرَّ رَالْمُسَارِكَةٌ ﴾ قديقال الذي اعتساره فيما سبق ضر رمؤنة القسمة وهولايتكر رسم على جوءكن الجواب إنهام يقتصر ثم على ضر والقسمة بل ذكر التعليلين معافة وله هذا الغيرالخ الطر التعليل الاول وقوله ولانه لا يدوم الح ناظر النعليل الذاني اهعش أى ولم يذكره بصيغة النمر يض اكتفاء بمامر (قوله ولايصم) أى الاخراج لا يم الهرج من أخذ النغض الشفعة الفائمانهمه عش (قوله هذا) أي في سيئلة فرم الدار (قوله لاف وت) أي لان النقض حينا بُونَ الشَّفعة كان منهُ الامنقولَا ﴿ هُ مِنْ ﴿ قَوْلِهُ وَمَا شَيْعًا ﴾ الىقولُهُ وَتَحْدُقَ المغنى الانولُه على ماس فىالبدع وقوله وحرج الحوشره التبعية والىقول المتز ولاشسفعة في الهيابة الاقولة ولم يشرط دخوله فيسه ولفظ مافى رماشرط الخ وقوله واماحادث الى واعاتو خذ (قولهمن باب) أى منصوب أومنفصل بعد البيع كيانى (قوله وأصل عز) أىمايستمنه اه عش (قوله تبع الارض) فالاالحابي هل وان صعله لعدم دخولها في الغصب لحر وجهاء نه بقيد عَدْوَانا أو بعير حق الاان براد الاشارة اليمانم اكتم امستشناة منه (قوله لان الاصل في الني بل الني ولان مقابلته بقوله فاذا وقعت الخ ماهر في ذاك (قوله أواجال) الفاهر أواحتم الوكذاني النقل عن ابن دفيق العد فعتمل ان المراد مالاجمال المساعة من في سل النحو وفلتأمل وقدمراديه معنى النساهل (قوله فيذأ بدفيه ضررالمشاركة) قديقال الذي اعتبر ونساسيق ضررمؤنة القسمة وهولايتكرر (قولهلافالنبوت) أدلانالنةضحين بوتالشفعة كانت بالامنةولا(قوله

معالارض أولالانه اءانصعليه صارمستقلاا لظراه وفى عشاعلي مراما يقتضي أتها تثبت فسولونس عَلَى دخوله ران التنصيص، لمعلايخر جمعن التبعية عنسدالاطلاق اله يحتري (قوله كانالنات راسع) الاولى حذف أى (قوله وهو الدارات) عبارة عش الرسع مفردوقسل اسم جمع قال النو وى في شرح مسؤوال بنع والربعب فتحالراه واسكان الساعوالربيع الدار والمسكن ومعالق الارض وأصبله المزل الذي مربعون فبه والربعة كانبث الربع وقيسل واحده والجمع الذي هواسم الجنس ربيع كتمر وتمرة اه انهت أقهله أويالطا من الحديث وعطف لمي ربعة (قهلة لا يحلله الحز) الذي في الهامة ولا يحل الحرالو أو إله ا حَتَّى وَدْنَ أَى بِعِيْرِ قُولُه الحديث) آخره كالى الفي وشرح الرَّرْضَ فانشاء أخسدُوان الله تُركُ فان مأعه ولم يؤذنه فهو أحق به ثم فالمشرح الروض ومفهوم الخبرانه اذا استأذن شريكع في البسع فاذن له لاشده عدّ له فالفي الملب ولم يصر اليب أحسد من اصابعًا عسكا بيقية الاخبار اله (قوله أى لايحل الم) عبارة شرح لروض قال أى في المالم والخبر يقتضي ايحاب استئذان الشير ملاقيل الدسعول أطفر مه في كالم أحدمن صابنا وهذا الخبرلامحيد عنب وقدمه وقدقال الشافعي اذامه الحسديث فاضر تواعدهي عرض الحاثما تهسى وقد يحاب يحمل عدم الحل في الحمرى خلاف الاولى والمعنى أن فالألاعل حلامستوى الطرفين الد (قولهاذلاائماله) هــذا بمعرده لا يسلم صارفا عن الحرمة فسكان ينبغي أن يذكر ما يدل على عسدم الائم اه عِشْ (قَوْلُوفَأَرْضُ مُنْكُمُونَ) وصُورَتِها على ماحرت به العادة الآن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة أوم الوكة بأحرة مقدرة في كل سنة في مقابلة الارض من غيير تقد مرمدة فه بي كالحراج المضر وب على الارض. كل منه كذا واغتفرذ لك للضرورة اله عش (قوله لانه) أى ماذكر من البناء والشعر (قوله ال يباعاً) [أى المناء والشعر (قوله وأسه) أى ارض الحاملة الهسم زادعش لكن المفهوم مما بأن في السارح رد عن السيكي أن الرادحفيرته اه (قوله لاغسير) أي الاصرائي الى الاسرامن الرض التي ف-واليه (قوله من أشعار الخ) عدف على من حدارالح وكان الاولى أو أسجارا الخ عطفاعلى شقصا (قوله نابعة) أي الانه كالمفول وشرط السعية مرحث القصد المشترى لأن المرادأة ماء الجدار ودخات الرص تبعالياتي سالسبكي الهرعش (قَولُه وصرح السبكي)عبارته في شرح الهاج ويدفي أن يكون صورة الساة حيث صرح بدخول الآساس والمغرسر فياليسع وكانامرشين قب لمذال فانه اذالم وهما وصر سيد ولهمالم يصح البيع فأن لم يصرح بدخوله ما المدخلاف البيع في الاهم فأن قلت كارمهم في الرسع يقتضي أنه اذا قال عملنا لجدار وأساسه صع وان له برالاساس فاشالمرآ دبذلك آلاساس الذي هو بعضب كمشوالجبة أمالاساس الذي هومكان البناء فهوعن منفصلة لاندخل في البرع عند الاطلاق على الاصم فاذا مرحبه اشترط فيمشر وط البيع التهيي تهعه في القونء إبذلك ومه أعسار مافي اختصار الشارح من الاجبال والابهام سمء لي جو يؤخذ من كلام 📗 هنامور و مه الاس إشاد سرفي الفرق الاستي مأهوانية عبو دمن أنه إذا ماع الجدار وأسب دأراديه الارض لم يصعرالبسع أوماهو مستور بالارض صع لانه الذي يدخل في اسم الجدار عندالاطلاق اه عش(قوله لا دهناً) أي لأبد في سمة مع الجدارمع المه فقط و بسع الاعدار مع معارسها فقط (قوله من رؤية الاس) أى الارض الحاملة لا ماء أسه أى أونه الحاملة له (قوله وصرح السبكر الح)عدارته ف الرح المهاج مات وينبغي أن يكون مورة استل حيث مرح يدخول الاساس والمغرس فى البيع وكانام ثين قبل ذلا فانه اذالم رهدما وصرح رخو لهمالم يتحرا ليسع فانتام يصرح يدخولهما لميدخلاف البدعرف لاصعرفان لكث كالإمهسم في الميدع فتضىأنه اذافال بعتلنآ بإدار وأساسه صهران لم والاساس فاستذران للقنالاس الذي هو بعضه كحشو المهاؤرالا إساللك هومكان البناء فهوعي منغصلة لاندخل في البياع عند الاطلاق في الاصد فاذا مراحهم اخترط فامشروط البيبع والجلء تردد بينا لمرتبتين يشبعا لجزءويث بمآلفصل فلذلك وي آخلاف في صحة الب مراذا فالبعثاث الجارية وحلها انهي وتبعه في القوت عسلي ذلا وبه تفسله ما في اختصار الشارح له من لاحرّالوالابهام (قهلهالاس) أىالارض الحاله للبناء وقوله والفرس أيالارض الحامسلة للشحرة

أى تانتر معوهوالدار ومطلق الارض أوحالط أى بسان لايحله أنسبع حى بودن شر مكدا لحدث أى لاعب إله ذاك حياز سيتوى العارفين اذلاثم أ في عدم استئذار السم مل وخرج شعا سع شاء وشعه , في أرض عند كم ة أن ساعا معرما حولهمامن الارض فآو باعتمصامن حدداروامه لانعر أومن أشحار ومغارسبالاغترولا شفعةلان الارضهد تابعة وصرح السمكي بالهلايد

مردالاطلاق فاشترمت رؤينها وعشأسالهلو هرض الحدارعة شاوكات أرف هي القصودة لست الشفعمة لانالارضعي المنبوعة حائثذ (وكداغر) . وجود عنما ابدع (ام يوس منشدول بسرط دخوله فيسه (فيالاصع) وان الرعند الاحد لنأخره لمدروداكلانه يتسع الاصل فيالبيع فكذافآلاخذ هنا ولأنظر لطسر ونابره لنقدم مقعوز بادنه كريادة الشعر بل قال الماوردي باخسده وان طع اماء ومر عنداابسعوماشرط دحواه فه فلا يؤدد كشعرغير وطمشرة دخسوله وأما مادث بعدالسع فلاياحده انلم يؤم عندالاندواعا تؤخسذ الارضا والنغل عصة ما من الثمن (ولا شفعة في عرة) مشركة باع أحدهما لصنبهم نهاوقسد (۱۱۱۰ عسل سقف غسیر مشترك الكونه لثالثأو لاحدهما اذلاقرارلهافهي هو أرضهالا ثباته فيا ه اسه كذلك ولواشتركاني سفل واختص أحمدهما بملوه فباع صاحب العساو بطريق النبعية فهوكعين أخرى صمت الى البيسع وف الفارلان هذا الشيرط وكدلامس تقل (قوله وانحا علوه مع أصيب من الدخل أخذالهم ملهذافقعلان تؤخذ الارض آخي هذا انما مصليلما قدل وأما المادث المزدولة لانه غسير مقابل بشي من الثمن حسى يقابل أاعلولاشركةف وبحرى عصمما (قولة أخذالشر يلاهذا) أي اصيبه والسفل ش

ذلك في أرض مشتركة أسا

عرلاحدهما (وكل مالوة سم بعالت منه وته القصودة) منه

و (قاله والمفرس) اى الارض الحاملة الشعراء سم (قوله وفرق) أى السبكر (قوله بينه) أى سم الجدار مهُ الله وقد الله (قوله وأساسه) أي ماغاب منه في الأرض اله سم (قوله ماله) أي الاساس و (قوله ثم) أي فهرام إقوله يخلافه هنافاته المزا يعزمنه أن الراد الاساس هناك بعض جدار وهناالاوص الحاملة العدار وصر مربه الآذرى هذا اله وشدى ومرعن نهم وعش مالوافقه (قوله وعث) أى السسك (أيضاأله لز) رادالهاره عقيموهومرادهم بلاشك اه (قوله حسد) اىعندالسم (قوله ولم اشرط دخوله فسه) مقطه النسامة والمغنى وشرساال وض والمهمرة آل عش قوله مر لم يؤ ترعند البسم أى وانشرط دخوله لايه نصريه عقضي العقد فلاعرجه عن النبعة هداما اقتضاه الماذف الشاوح مر وهو ضاهر مرايت سرعلى بجمثل مااسستفهرته عبارته توله ولمرشم ط دخوله فيهأن هذا القيديقة فني أن غسيرالمؤ والخاشرة دخوله لايؤخذ وكذابقتضي ذان قوله الاتح ارارة وعند السع أوماشرط دخوله وسدا لم ولايحق اشكال دال فايراجع فانعبار فالروض وأمله لاتفيدذان بل تشمر مخلاف والفااهر أنه ممنوع انتهى اه كلام وش أقول وكذاء بارة النهاية والفني وتعليل الشار سالا في عول لانه يتب مالاصل الم تشدهر مخلافه القوادوان أورال المنفى الفي الافوة ولانفراك وقوله فالالكاوردى وقوله وراسرط دخوله فالاقوله ل أخره) أى الاخذ ش اه سم (قولهو ر مادته كر مادة الشحر) مبند أوخد مروحوا بسؤال (قوله قال الماوردي الخ) هذا هوالعتمد اه عش (قوله بأخدد وانقطع) وكذا كل مادخل في البسع ثم انقعامت تبعيَّده بوَّخذ الشَّفعة كِلُوانفصلَت الأنواب بعددالسيع مغي وسلطان (قوله وماشرط دخوله الح)كان ا وجهدأن دخوله في السع حننذ لبس بطريق التبعية فهوكعين أخرى ه، شالي المبيع وفيه تفارلان هددا الشرط مؤكدلامستقل أه شير(قوله كشيرة بررطب الم) بهارة النهاية والفي وآحر زيقوله تبعاصا لوباع رضاونهما شعرة مافة شرطاد خولهافى السع فلاتؤخذ الشفعة لانهام ندخسل بالسمط بالشرط اد قال عن قوله مر لام المدخل قدينه شوتها في الشعر الرطب وان زص على دخوله لانه لوسك عنسه دخل عند الاطلاف اه (قوله ولا باخذ الاات لم يو مرعند الاخذ) وفا قالم عنى وأطلق الماية أخذا الحادث بعد لبدم وقال عش بعدد كروهن سرعلى منهج والزيادي ما لوافق كادم التحدة مانص وعاء فيقد قول الشاوح مراج الميو مروت الانعد أه (قوله وأغدا توحد المر) هذا اعدا يصلم لما أحد والماحد ألم دوله لانه نبرمه الربشي من النمن حتى يقال محصة ما الاسم (قولة محصتهما) أي فنقوم الارض والتخيل مع النمر المؤمرة بدونه ويقسم التمن على مايخص كلامه سما كلو بآء فقساء شسفوعاد سفا اه عش (قوله آكونه السالت ال دولة انتهى فالمني (قوله مذافقط)أى تسيمين المفل ش اله سم (قوله و عرى ذاك في أرض المزوفو باع الشعرم وتصييمن الارض فالشفعة في الارض عصم امن الفن لافي السحر تهامة ومفى فال عش قوله مر لاف النعر أى لاشفع قد العدم الشركة و ينبغ أن عد على مالك الشعر نصف الاحرة المذفسع وهوما عص النصف أأدى كاناه قبل دون ايقابل النصف الذي انقل الده بالمستعملان صاحبه كالمقول (وكذامشترك في || كان يستحق الابقاء في بحانافتنتقل الارض الشعب مساوبة المنفعة كلوباع أوضاوا سنثنى لنفسمه الشحير الاصع) لأنائسقف الذي 📗 فانه يبني الأأجرة وليس للشفيدع تسكايف المستقرى قطع الشجر ولاتماكم بالقدمة ولااتقاع مع عرامة ارش (قوله، أساسه) أيماناب منفى الارض (قوله ولم يشترط دخوله قيه) هذا القيدية تضي ان غيرالم و اذاتسرط دخوله لايؤخذ وكذا يقنضي ذلك فوأة الاتى امامؤ معنسد البسع وماشرط دخوله فعالخولا يحدني اشكالذلك فليراجع فانعمارة الروض وأصله لاتفيد ذلك بلتشد مربحالا فموالط اهرأنه عموع (قوله ناأخوم) أى الاخذ ش (قوله ورشر ط دخوله) كان وجهيه أن دخوله في البسع حد تشد لس

النقص لانهم ستحق المقاووة لمعالم فالواقسهما كي الشهر يكان انقده عنان الارض وخرج النصف الذي وسه الشمر لغيرا لذالسَّعُرُولاتوب أنه كف حيالذَاحُوة الجياء لاله لأحق لما أن الشعرالا أن الارض أه إقهاله بالد ينفعه بعدالفسمة من الوجهائز الاخره أله لوالتفعيه من فيرذان الوجه كان أمكر حعل الجاهدارين والعانحون كذلك ورميموت أتشفعة حنئذ لان نفعهما فيحداداس من الوحد الذي كأن قبل المسمة ولعله غيرمراد فالانرب توت الشيفعة في هذه الحالة أنه ذامن العلمة زهي قوله لان العدلة في توت لشفعة في المقديم دفع ضر ومؤنة أنقست مقالة فإلى غرفان قوفان كطاحون وحيام الهندو وران أعربه عن هناتهماعلي ذلك وقصد احعلهمادار من وهوط هرماداماعلي صورة اخام والطاحون فأوغيرا صورتهما عن ذلك فينبغي أعتباوما غيرااليه اه وهسذا يخالف ما تقدم منه والفذاهر أن المعتمد دوما تقدم أه يحسيري أقول عبارة الروض وشرحهوهي ولاتنت الشفعة فمالا بحمرالشر يلافده لي القسمة اذا طله شريكه وهو ملاتمة منقعته المعتادة معد القسمةوان في غيرها أي غير المتادة مسد القسمة لاغا وت العنام بين المنافع كمام لا ينقسم حامين الدكالصر به في موافقة الثاني وأندأ علم (قوله لان علم الحر) أي واللَّذي سطال أهم مالقدمة لايقسم فلاصر رولابدمن هذه الضمجة التعليل لسخ الذكر وهواشتراط أن لايبطل معه القصود منه بالقديمة لان التعليل المذكوراندا ينع بووت الشععة ولا يتخدهذا الاشتراط اه عبرى (قوله ف المنقسم) أى في الذي مقدل القصمة معلق شورة القولة كلم من أي في وله المان قدله دفع صر والم >- مران (قوله والماسة) عماف على مؤنة والمراه بالحاسة ألاستساج (قوله وهسذا الضر والمَّرَ) عبارة شرح الروض قال الرافق وهذا الفرر وانكان واقعاقسل البسع لواقتهم الشريكان الكن كانمن والراغب في المسع تخلص يرك ديد عدمت فأذلم بفعل سلطه الذارع على أخذه منه فعلم أنه الا تست الا فيما يحرالسر بل قسم على ارتسمة أذا المام اشريكه أه (قوله وتنحق الراءب الخ) فنسية أنه لوغرض البيع على شريكه فامتنع من الشراءثم ماع لعسير السرك أي للشريك الانعسة بالشفعة وليس مراداو داذكر حكمة لايلزم الهرادها اله عش ومرين شرح الرون جواب آخر (تجاله فيه) اي في البياع و (قوله منـــه) أي من الضرر ش اله سم (قوله على أخذه) أى الشقص المسعر (منه) أى سن الغير (قوله نعلم) أي سن النعال (قوله كالتعشردارالم) تؤخذمنه تعلوونما حدهما حصة من الدارالمذكو رامستعدا صويحمو صاحب اللائدا وسهت مفور اوان بطال منفعته المقصودة كالحسرصاحب العشر اذا طلب صاحب السعة اعشارالقسمة الدعش ولم ظهرك وحهالاخذ (قولَه عَلاف تكسه) أي بان بأعداك العشر حصة فلا نشال فعة لشر بكة لامند من القسمة الالافائدة فها فلاعواب طاله التعند معضة وكردي أي المبك شدرى العشرة الله ملاصقة فتنبث الشفعة حاللة لصاحب السعة عشاولان المسترى حنقذ يحات ال لطاب القسمة عش وسم (قوله لان الاول) أى الله العشر و(قوله: ون الناني) أى شركه دالك 🕯 مقول وهواء وعداسها النسفة عناوش أه سم (قُولُهُ قَالُمُ عَلَيْهُ } أقرالفني (قولِهُ وليس بسديد) الرهوسديدة أمله أهدم | المكان فالمراداله للمالغات (قاله لانهدذا انسرالم) تديقال مدالاعنع ولوية تعسيراغر ولانه لالهام فسماغة ولاءر فاودالا العلمن ومنذفته براغرر اجام فيمه طانقا أولى مماذ ماجام في الحلفة قامل ميم على على اله عش (قوله في العقار) الى قوله كان من الأول الد وليس بديلات في الهنر والى النتب في النهاية الاقوله وايس الدوشافعي الى ولا اوفوق علم ﴿ قُولُهُ فِي العقار المَّاسِ فَانَ ال رقبته اه رشيدي (قعالهولودساالم) عبارةالمغي وتثبيثاني، مسارومكاتب إسيدة كعكسهما اه 🛘 والذي تقر رتزاد فهمالغة (قوله المنفص) أي من داومتر كنبشراه أوهدا صرف عمارته اهمغني (قوله شفعه الطره) كان السلااراد (والمسفعة الا (قوله و. ن حق الراغب فيه) أي في البسع وقوله منه أي من الضرر شر قوله عزف عكم) المدرلو كان ورالمشر هنالن لدمال ملاصق له اذبعت القسمة بطلب كياتى (عوله لأن الأول) أى المالك وقوله دون

(A - (شروانی وابن قاسم) - سادس)

ماللانتفويه بعدرالقسمة من الوحة الذي كان ينتفع يه ذالها (كمامو رحي) غيران لاتكر تعددهما المستعدية في الاحدا عنزف الكمر مالان أه أوا إلى أوالم وكمردنع يرومؤخ القسية والخاحة الرافي الالخنية الصافرة الي أنمه كمالمرافق وهماذا الضرار حاصل قبل البسع ومزحق الراغب فسمهن لشريك أن مخلص واحبه ماه السعاه قلما واعالفتره ساطه الشرعول أخذومنه فعلم ثموشا أكل شريل بحسره لي القسمة كالتعشردار صفيرة باع شرتكه يفتنها فتثبتله عف الف عكم الان الاول عبرعل القستدرناك في كالى في الراوع مرأصله يطاحونا فعدلءنا لارحى مه ترادفهم لانه أخص قرآالعرف اطلاف الطاحونة م الي المكان والرحر ٥- لي المغر وهوغيرمرادهنالاله الشريك أن أمقارا أخوذ ولوذمهاومكا تهاءه-- الله ودبرآدي كماعدله نفص الثانى أى شريكه ش (قولهوليس بسديد) بلهود ديدة أملًا (قوله النهذا انسلالخ)، ديقال هذا ا أبوفف فباعشر يك بشفع لاعتمأولوية تعسير الحر ولآنه لاابهام فسه لغةولاعرفا يخلاف تعبرا أنهاج فانهموهم عرقا ومالا بيام فيه أ له زئفروقه لانشث لغسين

الشريك كانمات عن دارسركه فهاوار ده في عت

ستعق ذيشة فلامتسفع الواوث لان الديم الاعتم الاوث وكالجاؤ خرائعت لوجال القابق وهوصريح لايقبل تاويلاعتلاف أساف استانياتها جعاب الاماد يتولا غض حكم المنقء ولوك انعي ل عل الالك العار فاله عكن حله على الشر بلافتعن رآومصلحة ولوكان لبيت السال شريك فأرض فباع شريكه كاناة دام الاخسة بالشفعة ان رآومصفة اه . منى (قوله-مدم) أى المن (قولهلان الدن لا منع الارث) أى ذكان الوارث باعدال نفد مدذ الذاكان الوارث الرا كانتما الاعلاف عُمِره فيأخذ بالنفية مازاده في قدر حصت من الارت ادع س (قوله عنه) نقض حكمه ولوكان قضاؤه بمالشانعي كنظائره من السّائسل الابت دير اله مغني (قوله بسل يحل له)أي العادالشانهي عَمْنَ الدحم (فالهوحة تذنب الله في الحكم المُمَاعَ الشَّفَةِ الْمُعَلَّمُ السُّلُونَ مُكَمَّنَعُوا وفي وهو الماهران فرقه متعالم الأحداثي فروخكمت بعدم الشَّفّة الدعش (قوله ولالوفوف عامّة الم) وعلمه الى تول لف برالشر بالناو ولاتبت الشر بالموفوف الم (قوله مناء على الماذ والمتناع المر) تُخذاعلى الجرآز لَعدمماك، كإنفيدذال كام شرح آلووض أى والفي وَالنِّهاية اهدم (قوله و- إنَّى أخرالقه بالغ) عبادة الغسى والهابة ولاشفع الساحسية صرمز أوض منستر كنسونوف عليه اذاباع اوقوف عاسه ساءء لي سركه نصيه ولالشر يكهاذا بآعشر بل آخراصيب كأفتري به الباقيس لامتناع فسمنالوفف من الله ولانتفاء الدال الوقية نعره لي ما تعذار والروياتي والصنف وبحوار فسمة ومدلا العمن المذالة الوهو على الوقف و-سمأى آخر المهلد ان كانت القسيم: قدمةًا قرار الد قال سمر و بندي حدثاةً أن وأخسد الحسم لارحهمة الوقف لعسد م القسمية مافيار وميله استحقاقهاالاخذيمالة أأ ندم اله وقال عش قوله حرر ولالشر يكمأى الوقف بأن كانت اللائال يدولعمر و مالمضعة ولوأبداولست والمسجدورول مر انكات القسينسمة افراز أيلاقسمة رداويد بلويد في أن عواستناء تسمنال أراضي الشأم موقونة كأ اذا كان الدافع للواهم صاحب الك لانه شراء لبعض الوقف عدد فعمن العواهم أملو كان آلدافع ناظر قطعمه الجرجانى فالجمع الوقف من رامعمام عنتم لانه لينس في مسالوقف مل في شراعه اه (قوله رمومي له) عانت على قوله يغلاف أراضي مصرلاتها موفوف علمة إى ولالوسى له (قوله وسساني، في ذلك الح) الدِّي يأفيلُ مرَّ في السيماني اهوا لم زمالها فقعت عنوة وقفث وأخذ فَعَتَ عَنِو وَهُوَالَدَى أَفَيْهِ وَاللَّهِ مَرْ وَزَادَ أَمُهَالِمُوفَفُ اهْ رَسْسِدَى عَبَارَ العبرى فرعَ فالسَّعْمَا السبكى من وصية الشافعي كابن حرأوا صمصركا هاوفف النها فضاعه وذلا شفعنفها وفوزع فيعونقل عن شعنا مر خلافه وهو اله كاناهم اأرض ترجم أتهامال وفيه الميد الفائليز | الذي حرى عليه الناس في الاعدار فليوبي وفر روشيفنا اله (قَوْلَة كول عُراض) أفهم أن الاصل اذلك و وجهاد غير مهم اه عش (قوله فانه شفع اخ) عالشر بك ش اه سم أى الوكرل فالسع (قوله مانها فغت صلماوساني ا خرالشريلن أى لمبانع بأعفراف ذاك الغير كما يأتي (قوله الاستو) أى الشريك الاستو باعتبادا ليزوقوله لاَسْرِ) أَى غُسِرالللائة (قوله وهسذا) أَعَارُ وم ودُ المَسْم ودله أهسم (قُولُه مع وَعَمَانَا نَ البَسِعُ) أَى مافى ذلك فى السيره بسوطا وندلا تثبت النمريان لكن ملقاأولى مماة ما بهام في الحلة نتأمله (قولمونه عكن عله) أي الحار ونوله فنمن أي الحل ونوله بل عل لعارض كولى نير أمسل له أى الشَّافِي شَ (قُولِهُ وحَائِدُ لِسَ الْعَنْقِ الحُكُمِهُ مِ) نَصْبَهُ انْهُ عَالَمُانِي حَكِمِتُمُهَا (قُولُهُ ولا شريك لمولب بأعنفص الوقوف الد) بنبغي أستناع أخذ وان جوز نانسجة الله عن الوقف لعدم ملكه على الاستع أوسعف على خلاف محعوره فلانشفعلانهمتهم الاصع بخلاف مريك الوقف اذاباع مريك للوما آخرفله الاعدان حورااالت مالكمونه الرازاوية بني مالهماماه فىألفمسن وفارق وتنسأ أن بالخذالج ولان جهالوف لعدم المحقافها المندغيرة العدم (قوله ساء على الملان استناع ملووكل شريكه فباعفانه الم) وكذا على الحواز لعدم المكتابي عدداك كالمشرح الروص (قوله فاله) أى السريان ش (قوله كان ا يشفع بانااوكل مأهل يكون بإجماعرصة الى آخر، قديستنسكا هذا الثال بأن الداه شريك فضاا ما المشهورة ابه أو الزجني الاعتراض عليه لوقصر مُنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّ »(تنبه)» تدانشفع غير اندا وحب كونعاذ كرمن قبيل أفضغ الشريك فنجر بسع من النسريل لالفضغ برالسريل والتي الشريك كان كون ينهما له اصدفاله غيرشريك البائع أي ترتموانه منهم وجودسيع فرع (قوله وهذا) أي از ومرده المشهود عرصة سركة دعي حني ش (قوله معزعة والانالسع) يدلراس الدة (قوله في النارلوباعدادا وله شريك في عرد الخ) تصب أحدهمار شهداه الاستح فتردشهادته ثم سسع الشهودعاء أصبيه لاستر خالشاعد الاستعدام بازمرد المشهودة باعترا فعردا هوالسق غلاحل بامع

مها مامناه لي العناق العضاء

وليس أنعوشا فسعيسهاء

الدم يهما كماني أواثل

الدعاوى الاان قال المشترى

هذادهارضني فماأشغريته

وهوكذا بفبرحقانسمع

يدعواه وعنسمالجارمن

معارضته وحشذ ليس

العنسني الحكم لهجا ولا

اطلاق امتناع قسمةالك

زع، بمالان البدع (ولو باعداداوله سريك في عرها)

على شهاديه الد سير (قەلدنقدا كندرب) الىقولىللىن مائىكالارمانى المىلى الانولە مىن غيرالى المنزوالى تولە ولوشرة فالنهاية (قُولُه فَقَدًا) في لافعة أنضا أه سم (قولُه كادرب فسيرنانذ) قال امتنازه مستأسالله و النافذة نعيرة لخيأ فلاشفعة في همرالدارا لنبيعة منه قطعاً اله بمغني قوليا لمنن (والعدم بموتها في المعر) الى قوله والافازوالذني تشت فيموانشترى هوالضرينة سيمشراء هذه الدار والشالث المتعمللة الذاكان في انتحاف المرعسر ومؤنة لهارقع مهاية ومغنى وفي سم بعدة كردالاعن الاسنوى دائعه ولايحني أنحكاية الثالث مقاكدرت مرافد (فلا صربج في أله لافري عسلى العجير بين أن يكون في انخاذ كمر عسر أو ولية له اواسع أولا فالفار ذلك مع فول الشارح أى والنهامة من غير مؤيَّدُ أنه وقع وعبارة الروض أي والمعنى صريحة في أن هسد اللذي قاله الشارح وجعضيف اووفى النباية والمعنى وسع أنسناوي سلاخلاف اذالم بتسع العرفان اتسع يحيث يمكن أن بثماث للمشترى مندش تمرف مشت الشفعة في الباقي قطعا اله ورادالاخد مران وفي المقدار آلذي لا يتأتي المرور بدونه الخلاف اه (قوله وبحرى النهر الح)ع ارة الروص ولعين سوت الحان وبحرى النهرأي و بعما اردعة حكالمر الد فالفاشرح أى الشركة في معن الحان دون سوته وفي مجرى الماءدون الارض أى المستان وفي أثرائز رعة: ون المزرعسة كالشركة في المسرقين المرائض المرائض المراقبة أو المرائض عبارة الفي قسل هذه انساله ولو باع أصدا ينقسيمن عرلا ينقذ فلاهله الشفعة لانم شركاء فيدولو باع تصييمين المر عاصقتني الروضة وأصلها أثالاتمريك الاتمذ بالشفعة ان كان منقسما أي واتصات الدار ألبيع عموها بالكم أوشارع اله (قوله نسيبافيمر) أى عَكن قسمة أى المعركة هو ضاهر الدعش (قوله بنت) أى ف النصب (قوله مطاقه) في أمكن انخ ذيم للدار أولامغي وعش وشرح الروض (قوله م) أي في مسسلة المَن قُولَ المُن (فَعِمَ المَلْ الح) أَى قَدِهِ المسكمة الشريك المَادَث (قَوْلِهُ وَغَيْرِهُ) أَى غُيرتُ مَذَوَلُوا وَعِلْيُ أَوْكُم ذكرق الروض قبل هذه السالة بسع حصة معن المعرفة ط فقال فرعلو باع تصيبا من محرين قسم لا ينفذ فلاهله الشفاءة اه قال في شرحه وتعيير بنصيبا أولي من تعبيراً صله بنصيه المحتاج الي قول الهمان رصورة المستلة التنصل دارالبامع بالناله أوشار عوالانهوكين بأعداراواستشي مها مينارالاصد فعها البطلان لعدم الانتفاع بالباقى وأنقصان المآن اه واظرا أهلان قوله والاصع فهاالبطلان م قول الروض في بالبالبيع ولواستني ما موالدارلنف، بنيافله المرأى معافلو بناءولم تمكن تحصيل عمر لم يصع المدع أي فان أمكن صعر اه (قوله فقم) يلافها بضا (قوله في المنوانجيم ثبوم الى المراخ) قال آسنوي والثاني المهتب وان تعسكر المر وروانناف لاتشت وان أمكن الرو وآذا كان في المحاذ المرعسر أومونة لهاوقسع والرابع اله اذاله يكن استطراف المشترى من موضع آخوة خال الشفسعات أخذته على ان تمكن المشترى من آلمر ورمكال من الآخذ جعابين الحقين والامنعنال منه اه باختصاراتعاليل ولابحني انحكايته الذالت صريح في اله لافر فعطي الصهرين أن يكون في انحاذا المرعسر ووؤاة لها وقع أولا فانظر ذلك سع أول الشارح من غيرمونة لهاوقع وعبارة الرصة صريحة في انهذا الذي فالدائشان وجهضه في فانه قالدا صدفان أرادوا تحذا المربالشفعة نظران كان للمشتري طريق آخرالي الدارو أمكنة فته بابآ خرالي شرع فلهم ذلك على التحجم ان كان منقسما والاقعل الخلاف في عسير النقسم وقال الشيخ وتحدان كان في اتخاذا أمر الا توعسر أو وناله اوقع كانت الشفعة على الخلاف والدهب الأول وانالم يكن له طريق آخرولاأ مكن انح لاغالم (قولي في المنز والعجم شومهالل قالالاستوى وحث فلنابا خذفلا يحقى اشتراه ماستومن امكان القسماوي مير الذنم فالمحل الحسارف يجدله في اطلب والكفاية اذالم يتسع المرفان اتسع وكان يمن أن يخلي المشسقري الدارمندشي عرفه الشائلة فعقل الداقي للإخلاق وفي القدار الذي لاية في المرور بدوله هذه الاوحماء وقوله فلايخفي الم بقيدا شيراط المكان جعله بمرسن (قوله ومجرى النهركالمير) عبارة الروض والتحن وت الحان وسجري النهرأي مراارزعة كالمفراه فالفرشرحة السركة فحن الحاندون سوته وفي يحرى الماءدون الارض وقي بترا زرعة ونا از رعة كالشركة في المرقيماس أه (قول وغسيرها) بدخل في مالقرض

شفعة ذمها كالتفاء الشركة مها (والعجم تبوساني المر) محصتسن الثمن (انكار المشترى طريق آخالي الدار أوأمكن)من غيرمة لذ إداوقع (فقيماب الي شارع) وتعو أوالي لبك علامكان الوصول الها من غير ضرر (والا)عكن شي من ذلك (فلا) لمافه من الاضرار بالشستري والشفعة تشادفه الصرد فالابزال الضرر والضرد ومحسر ىالنهركالمرفيما ذكر ولواشترى ذودارلاعمر لهاتصدافي ثم تستسطاها على الاوحهلان المرليس منحقوق الدارهناقمل السع عدلافه ثم (وانما زون في إمان عماوت معصة وتميره الصافى السعر وقساسا في غسعره محامسع الأث تراك في المعاوضة مع الضرونفرج علوك بغبر معاوضة كاوثوهمة الاثواب ووسية (ملكا لازما . تأخرا)

لَهُ. به والله ي (قوله وغيرها) يدخل في القرض بان أقرض شقصا بشرخ فتثبت فد صرح ذال الدميري ومستذكروعي الروض سم عي كي ويأخذه الشريل بقيد مونت القرض اه يِشَ (قولِه سبه) الى قول المنزى البروع في المغي الاقولة ومدكر الى المنز قولِه سبد) تعاندوه أشارح يَدومُ أَورده عَلَى اللَّهِ مَنْ مُونَ لَسَفُهُ فِي مُسَلَّمَتْ أَرالْمُشْرَى فَأَمَا كِسَانًى فَوْلُهُ الرباع أحدشر يكلَّن تعديداً خولالمنز (ومهر) عن ومقصح على مهراوكذا مابعده وبأخذ فهد المفسع بهراللل وقاصلم الدرالدية داى أد عيرى (قولهره وض عن عن عدم اغ) كان مانا الكات شفيا فد الحدمه عن سير ۽ (عن)سب(مان التحود التي عليه والافالشقص لايكون تحوم كابتلان عوضه الايكون الادينا والمستقص لايتصو وثبونه في النفسو) وسذكر مسترزال ذاك فالمطأ اللهة الد منى (تولدى نتل د) فان كان علما أوضعه دفالواحد فيه عاهو الابل والصاغة عنها بأطلة على الاصع لجه الدُّسُفَاتُها الْهُ مَعْنَى (قولِه ومن السَّلُوكَ بِعَضْةً الْحَرْ، عِبَارَ الْغَنَى قولَة وأحرز و أسرَبَالْ سَلَّم بحضة (كبسعو) بغيرها هما معلوفات ليمسم فلوجعلهم أقبل المهركان ولياثلا سوهم عطفهما على خلع فيصسع المرادعوض نعو (مو-روءوص حاع أمرود وض رأس لسلم واسر مراد الان أممدال السلم لا عموالاعتباض عند، ولو قال للسوالية أن و) يوص رصف دم) في قال خدمت أولادي عدموق منة فال هذا الشقص تخدمتهم فلا شفعة فيه لايه وصد له (قوله وصلح عن مال عدرو) موض صليان الح)عبارة المفي أنبيه تقيدوالصل بالدم ليس لانواج الصلحين السالفانه بشبت فيها لشفعة تطعنوا فالتعصف (نجوم و) منالمه وك الكون مناظمة في الدائلام من حدث العمداوضة في مرحضة الد (قول ويضع علف تجوم الم) أي ولا بمنا أضاء (أحرا كون تفر بعاعلى الضعف وصورته حيثذان يكاتبه المسمدعلي تصف قار ودينار مثلاو بتعم كالعوف ورأس مأل الم) وصلحان بدفع المكاتب الشقص الوصوف بعدملكمة السدد فاشت اشريانا الكاتب الاعذ النفعة الدعش مال كمامر في أبه ويصح (قولة ورانيل مبال) واقتدالهي (قوله يتعبرند) يعاف تحوم (قوله بنوع) انظرماد حمللتم اه عطف نعوم على مسيع ومأ وشدى عبارة عن قوله بمنوع أىلان المتنع الماهو بون العقار أركامل في النسلانيق و و يندفع قبسل يتعين فيمالتقدير المااعرض به سم على على المع المنواك بقوله و بنسليم اله عبارة سم قوله بل نساب مديد الماوالي الاول لان عسدال كمانة منعسه فانفار وجهسمتع مأباتي للشارج في الاسارة أن العقارلا ينبث في النمة ومع ما بأن في السكامة ان شرط ماك من لاعكن لانه لا حوضها كونه دينااه أقول بؤ يداء فراضعام عن المفي فان كأنساقاه عش من الفرق بين العقاروشة مله ينصور ثبوته فيالذمنة ف قد المرج والانظاهر مامر استناع كون مطالق العقار عوم اظهر احسع (قوله يكن عطفه على حامه) أى والعنالاعك العبدمنوع فارسمين التقد مرالاول الذي العدام ومديمة للمصد الاسناق مقصودهد االقائل فلتأل الهسم لرنسليم مكن طفهعلي عبارة الرشدي فوله بل المده يمكن عطفه على خلع أي ريزومه الماقيس أولا يصع الاعتباض عن النعوم خلعرأى ودوض نحوم مان ومراده بهذا دنع تعن علقه على دم اه وعدارة عس قول بسلمه أى سلم استناع بيونه في النمسة وأنه على شقصار بعوضه السد مبىءالى حد الاعتماض عن التحوم فلس المرادارة بمقدر عطفه على تطع يكون تقر بعاء لي العتمد من استناع الاعتماض اه (قوله تمراذ كرالم) أى من شون الشفعة في عوض المنموم على تقد مرعطة معلى دم أو عسنالنحوم ثمماذ كرفعها هنامني على جو:الاعتباض خاع (قوله لكن الذي حُومًا بوفي باج المنسم المنسوم المتعدم اله ومفدى (قوله أوبت) عي الحيارة الغز ومأذكر في خدادالشرط عرى في شيادا لهلب ويتصودا غرادا حدوما به باستفاط الاستوضاد ونها ودومنصوص وصحعه جيع ليكن الذي حزمانه في بال افترض شقصا شيرطه فشيت فيه الشفعة وهن صرح دلك الله مرى وسند كروعن الروض (قوله سيد) والم المنع لانها الروسي فرا فدوالسيس استدفعها أورد علدمن تعور فوياع أحدالسر يكرنف بدفير من تعاريه عالشر يلنالا تحريج (ولونسرم) ونت الانسرم سنة الشفعة المسترى الإولمان لم شفع بالتعليقدم سبسما كمعلى سيسلنا لالان والزيان فانوع مهلكم مان الاول تناخر مساما مكدعن سيمان الاول يكساف (قوله بل مساحه) فيه اشارة الحمنعة فاظر وجعه معرايات الشارح فالابارة الالمسفادلا شيشف المتدوم مايات في المكابة لا مرم عوضه اكويه وينا (قول عكن عطفه على خلع) أى فلم معن النقد والاول الذي العطف فسه على عدم وقد يقال هـ ذلا يذا في

مُقسودهذا القائل فلسناس (قوله مان علائشفساد بعوضه السدعن النحوم) والفي الروض فان عرضه عن

منه أى النحوم تميم وردن من منه منه المروحة أي أحراءن العوض أه وقوله ا كمن الذي حداج الم

(فالبيع الجيارلهما) أولاحنبي عهدا (أوللماهم) أولاجني عند (لميوّند بالشقعة (11) حتى ينقطع الحيار)لانالمشترى لم علن فجمعا انعوف الاولى سوفوف وف م فارسر شيت فكان أولى وقوله الهدامن والاتعولا علجة البدفان المائم بوته البائم العقول المنزاف الثانب ملث انساثع وهذا أبده وفي عرفه انصاقول المصنف في المسدم قال الاستوى هو بالمرقبل الساء وهوأحسن من التعبير بالسب محسترزمك كالمترزيه لايه تنهل شرة الخبار في أنهن المعين وذلك تعمل الاخذم ملقا التهي اه عش عبار العر لوشرة الحيار أبضاعهاج يسسملكه فى النمن للبائع لم تنت الشفعة الابعداز ومه لللا يبطل خيار وتبه عايمه لاسنوى اه (قوله أولاجنبي عهمها) كالجعمل فيلالفراغس ايعن جانبي الدائع والمشترى (قوله عنه) أي عن جانب البائع فول المن (لم يؤخذا لم) أي أخذ استخرابل العمل وعلى الضعاف أن يوقف فارتم العقد تدين صنة كما في العباب عن الاساوي عثا آه عش (فهأه لان المشترى) الى تول المزولا النسأتري مانا هومحفرز يَشْرُطُ فِي الْهَايِهِ الْاقْوِلَةُ أُولَاحِنِي عَنْدُ وقولَ عَلَى أَنْهُ لِمِدَالَ وَعَنْدَ الزُّوكِ وقول أخ (قول المنام) لازم (وانشرم المشترى أى في صورتي المنز وكان المناسب لما زاده من مسالمي الاحسني التأنيث (قوليه في الاولى) مح في صورة ألمسار رحمد) أولاجني عنه لهما أولاحنى عهما و (قوله وفي الثانية) أي في الحياد البالعوديد ولاحتى عنه (قوله وهذا) أي عسدم فالاضهرانه بؤخذ بألشفعة الاندنى اذكر والمسنعد كذا النبير في قوله الآق هو يحستر دال (قوله عبا حرى) أي عن مقص حرى (انقلناللاللمشداري) (سيسمليكه) أينماوكيته (**قوله**وعلى الضعف)منعلق يقوله الانتيء قراطرو (قوله أن الشيرى ماك) وهو الاصعر لانهلاحق فسه بيان للغه غنافا الرشيدي قوله تمر وعلى الشعيف أن المشترى الناانخ في انظر يعلم والتناعقيه أهراقوله لغيره ولاترد هذاعلي لازما ولام دهذا) أى الاشور المذكور (قولة مع افادته المله الم) احتمادَ عن الخيار لهدا والمباع الدسم (قوله لانة لكونة بؤول الحالزوم ةُ لَدُ فَعِ الرِّي فَى كَرْ الاستاذالكرى ما أحد تنسية قسل العاجب الرَّوم بل هومضرا فعد ما السون فيما مع افادته المائلة المنستري ذكرأى في نوله ولوشر خالم لعدم الملك الطارئ لالعدم المروم عنوبان الملك ذائم العقد تبسين أنه طرأس كاللازم أولانه لازم من حسين العقدة منه الوقف تفلهر أه فائدة انتهى اله سم (قوله مافسال الم) وافقسه المغي وشرح المهم حهة البائع فالدفعماقيل عبارتهما رنقيدا المائيا للزوم مضراولا ساجة البعاث بوت الشقعة في مدة درآد المشترى وعدم ثبونها في مسدة تقسده باللزوم فكدمضر خداوالبائع أوخدارهمااعداهو لعدم الله الطارئ لالعدم اللزرم اه فالالعمرى قواه شورت الدفعة الخ ولايقال فمااذا كأن المما أى فهومضر وقوله وعدم تبومها الحجواب عمارة المعتاج المداذا كلن الحيار البائع أولهمافاتم الاتنت أوالبائع اله آسل السروم لعدم الزوم وقوله لعدم المال الطاري خعروء دمشونها وقوله لالعدم الزوم الخ أى فهو يم يحتاج الس الحروحهما بقوله مالناذ

فاوللتنو يسع اله (قولهولايقال! لم) دفع المايترهم ورودعلى قوله لانه الكونة بؤل الـ (قوله ذكرالله في

عليما لح) أى بقوله ولوشرط الح و (قوله تم الهذاف فيسه) أى بقوله وان شرط الم (قوله وفيه نظر)عيارة

النهامة والادجه خلافه اله أى فلاخد والشفسع ا فاأخسد في رُمَنْ دارالَسْمُرَى عَسْ (قولَهُ مُاهُرًا)

أىلان الوارث خلفة مورثه ولاكنز الثالثة عيم اله عش (قوله لبقاء النالبائع الح) تشرعي ترتب

ا للف فول الذن (ولو وجد للشترى الم) وكذا ألو وجد دالباتع بالفي عبداولنا عبى الروض يقوله للشفيخ ارركني انتقال الحيار النعمن الغسع بعب أحد العوضين الذارضي باخذه انهبى والعباب بقوله الشفيده منع الباثع الغسج بعب النات للمشترى الى النمن والمشترى بعب الشقص لذارضي به انتهى فني الاول وجه البائع على المشترى بالارش سروع ش النفع فأحذالك وفالفي ما وافقه توليا لمان (والشقص) كسر المجمدة اسم القطة من الشيئ اه معنى (قوله لسبق شفه) يصفنه لانه قائم مقامه كاف الىقولە وقبل فىالىفنى (قولمەحقە)وھوغلىكەمالشفعة(قولە على حق المشترى) أى على حقىنى الردونسدى الوارث مع المورث وقيمه ومغنى (قولى بالاطلاع) أي على العب (قوله بلو وده ألشَّري آلم) عبداد المفي دعلى الاوليلو رد المسترى نظسر والغرق بين الوارث اعتمده مر (قوله معافاته الملك الممسترى) احترازاعن الحيار لهما أوالبائع (قوله أولانه لازمين والشف ع طاهر (والا) جهـــةالبائع) فَصُووْرَحْلِهِ عَلَى أَنْهُ رَادَالِلرُ ومِولُومَنِجِهِمَاللَّكَ فَقَطْ بَقْرِينَةَ هـــدُّا (وَقُولُهُ فَالدَفَعِمَانَيْل أي وانقلنا مالضعفان تقييده بالتروم أنم كالحوالسناة البكرى مانص تنسق للا اجتالروم بل هومضرافته ما البوت الله البائسع أومونوف فيصاذ كرأى في قول ولوشرط الخ لعدم الذ لطارئ لالعسدم الزوجو عنع بأن المشاذاخ العقد تبزاله (فلا) يؤخف القاملة طرأ من حبن العقد دفي حالة الوقف فغله رأه فائدة اه (قوله في المناز ولو و حد المشترى بانشف الـ) وكذا أليالم اوا تطاره وده (ولو لووحد البانع الشن عساولهذا عرار وض موله أشفي عالمنع من الفسط بعب احد العوض آذارص

لاملك المشترى فهماعلى

اله قدلالدمنه في غرضه

وهودكر المنفق علىهأزلا

ثمالختاف فسه ويحث

وحد المنازي مالشفس

عماو رادردمالعب وأراد

بالحسد اله والعباب قوله للتفسع منع البائع الفسط بعب الثمن والمستمى مسالف عص الاصى التغيع أحددد ومى العبوة لاطهراجا بالشفيع) استى حداثبوته السيع على حق المنترى ندوته بالاطلاع ولو ودالمشترى تبل

النمان بالشفعة وأستعقاقه ومأباني انحا هوفي حصول

النمائ) عبارةالمفي أن المراد هذا الاخذبال فعه وهوقوله أخذت بالشدفعة وهولا يشترط فيدشونهن التابعد ذلك الا-تعقاق ذلك الموزة النص وأما حمول الملك فيشمرط فيساسيان (قوله واحدة ف) عملت نف سيرال مال (قوله وتقر ووفلا اتحادولاسافاة ونذر ره) علف نصير الممولَّاللة (قوله من الجواب) أنَّ من جواب الاستنوى الدُّ مَعَى (قولُه بَحْر وهذأأوضع بلأصوبس أى خوجوابه بان الملك فيرك ولمالك كردى وعش والماراد التحوكم اسماقه من الانتماض الماسال المناانكل على الغني (قَوْلِهُ أَيْ بِطَلْمِ الورا) من كاذَّمَ الشَّارِحُ أَهُ عَشْ أَيَّ وَفُولُهُ ثُمَّ السَّى خُ احد يغصوصه على اغراده في الرشيدي ومعملوف على أخد ذالشفعة و (قولة نبيذاهو النملية) من كادم الشارح والشاوال مجموع لاست ترط وثم اله لاندمن الناك فوراتم السي الم الاخبرفة القوله خلاصا بقتف كلامه) ي من أنه الطلب اه عن قولهما وحردواحد مالمانعل بصريدات إلى المداهوالسلك عن وكردى (قوله دهو) عدما صريدات (قوله عن قول النهيد ن لنا اللانقدر الاستعقاق ويمدى التنافيين فول الشجني ولايكفي الخوقو لهما تي أبان منه الهالب أيامطالب م آرقوله فغو ونقول لامذفاة لان التملك اهالج) هوجواب أماوكان المناسبان يقول وأماتول الشجيراع لانالمني هوقول الشجن لاالحواب وهوماهناة يرحصول اللك وتقد والكلامه لي ماهناوا ما الجواب من ول الشعنرا لينهوأن كلامهماسي على الفرق الح اهوشدي وهدااي اذلاسازمهن (قُولُهُ أَنْ مِنْ أَقَى مُولِيمِضُ النَّلَامِنَةُ (قُولُهِ وَمُولُجِعِ الحُ) عَمَافَ عَلَى مُولِيَعِضَ النّلامِنَةُ (قُولُهُ مُعَلّنا الفرائح واللاءة المن كالم بعض تلاملة الفي وكالم الحم (تعارهما) في العالب والمان (عواله اكن فولهم) في كالبسع بشرط الحساوخ الحم (قولة أنه لابس الغورق النالة الح كان عاصل هذا أنه أذا شرع في السب المالك الذي هُو أحد ان الفني أحاب عرداك الامو والا تشنة وجب القور في اعمام حتى لوتواخي فيه _ فط حقه وعلى هذا في الذهاء قوله الآكي في اكنه فسرالفاك ماخدند الفصل الاستى وكذاان الم المغمن بقاعمة معم العلم باستحقاق دفعه لعل محسله مالم يتراخ في الابدال والدفع الشمعه فوراأى طلها الى الشترى والاسقط حقالاته بدنع المستحق شرعى السب العالى فوجب الفورف بأن ببادر الى الابدال ف رائم السعى في وأح^ومن والدفع اه سم عبارة عش بعد كازمذ كروءن الجمال الرملي أصهاف موفقة لانه يقتضي أنه لوأحذ بالشفعة لأللاث الأشنة فهذاهو ولم نسرع عده موافي سب التهان المل مقد من الشفعة وإن المقولة حصول النمن أوكان السلاعات ودفعه الفال لاعدر دملهانورا المُمْرَى بقية تومعوالظاهرخلانه اه (قوله،عضالغورف! خذاى فيسيه) مفهومة أيه قبل الاحسد ملاف ماغضه كادمه فالعب أى قبل الشر وع في سب الاعدالا عب الفووق الفلاد بالنظر لهذا فالوافع أسبأ في أن الذي نرزأت اصرح بذلك وهو على الفورهوالطال لاالتملك والفارأى ماحت للفظ الفور اه سم عبارة الرئيدي قوله أي في سبه ول عض الاسداله وأما تضبرنقوا فحالتمان فالراد السب هناهوأحد تلك الثلاثة اه ويهذر يدد فعراشكال سم بغواه واغار الجواب عن فول الشعن ع ماجناً لم البني على المتبادر من كون ذاك تف مرا الاخذ فتأ مل (قوله نعم ف الروض الـ) قال م م فضية ولامكني أن يقول لىحق ون هذا آسندرا كأبيلى ماقبله أن هذَا استنامه من اشتراط تسلّم العرّص في النّمان وأن المرادية "ته أذاعاً المدفعة وأمامطال سما النمن عذر وجازله النطأة ولو بفعرفضاء القاصى ووضا المشعرى ثمان أحضر العوض قبل انقضاء ثلانة أبام وقولهما فيصفة الطلب استمرغا كموالافسع افلوكأنا أرادج ذاهوا لراديقوله الآنى وادامان الشقص فسيرتسام الموضاع أمامعا السمافهو بناعطي الفرق بين الطلب والتملك لم يكن له موقع هذ ولم عن العمم بدو بين ما أي م قال بعد أن سرد نص كادم الروضية ولا عنى أن المتداور فكاز مهماأ ولافيحقه ية أن رقالة أن سريج مفروص في إذا مال بغير الطريق الاوليونة ليس في مجواد النمالية ون الطريقين النمل وناسافي مردماب قوله والحقة فالنابذ (قوله أنه لاندس الفورق النالثاخ) كان الصل هذا الهافاشرع في السبب الملك المفعة اله وقول حمر الذي دواحد الادوراك تنه فوجسا المورق التمامية في فواحد والدوراك تنه موعلى هذا كما تنفا المفراه الواجب فوراهوالطابلأ الا " في في الفصل الا " في والدونع الشفر ع مستحدة الم يسل شفعة مأن حيل وكذا الناعلم في الاصوب ربقاء _ النمال فعلم العامرهما حقهم الغني منفقان مادنعه الريماء بالميتراخ في الابدال والدفع الحياسة ويوالاستفطاحة . لا لله بدفع الكن قوله ملانفس النماك السفق شرع في السب المالي توجب الفور فيهوذ للذبان ببادرالي الإبدال والدفع وعلى هذا فهل يقد لم اطازقه غطر والمعتمد الذى عالان الشفعة في مسالة الحارى الأسمة في الشرع والالفيل عادًا لم عدد سالوالي الأخذ أو يغرف تبه العله كازم الرافعي وسرحه نظرتم فضية قوله نعرا لخاله على سون تسليم العوض وقضاء القائنى ورضا الشغرى اذا عارساله لعائره أبغيته الماقيم في العان اله لا بدمن فنامله وراجه وليحروالراد إلتال والاحذار قواله عف الفورق الاحد أى في سبه) مفهومة أه قبل الاحد الغورفي النملك عنس الغور في الاخذ عني

طلسالشفسع فله ردالردو يشفع ولانسين بطلائه كالمتعمد والسبح فالزوائد من الزدالي ودالمتشفرى وكالرد بالعبسيرد وبالأفائة (ولوائترى اثنان) معارداراً وبعشها فلاضعة (٦٢) لاحرهماعلى الاخر)لاستوائهما في وتسحيمول الذيروه التعمر رستاخرا لي تورومات بسلمطالب الشفسع كالالتفسع أن يردازدو بانعذه فيالاصع وهسل يفعطا لردأوه عاما عاصف المالا بالمسالاو جهان صح السبك الاول وفا تدمهما كاقال الهلب الفواندوال والدمن الرداني الاخسدولو من الحرسمال الأخود أصد ويناء فصائم طلقها وبالدخول فلشف أخذالنصف الدي استفرلها وكذاالعا أدللز وج لنبوت منه عن سامل الاحد حق الشفيع بالعقد والزوج يتبتدقه بالعالاق وشاء مالو فلس الشقرى قبل الاخذاء (قوله فله ردالر) فاوراء أحدثهر مكن عِبْرَةِ العِبَابِ فَلِهِ الخَدْرِ يَفْسَعُ الردِينِ حَنْدَالتُهِ فَي أَهُ سَمِ عَبْرَةً عِشْ قُولِهِ فله ردُالردَّأَى اللَّهُ عَبْ تصلب بشرط الخارله وباع الفسح فالدنى الروض لاان انغسر بالمصالفين فبسل فبعث أي فلاما حسد الشفسع بالشفعة انته آلاآ خراصيه في ومن الخياو فيانتسرح والتصريح الغرجع من زيادة والاوحة أنه إخذبها أيام في الفسخ أن الأنفساخ كالغسف في أن سعت فالشفعة للمشترى كلامنهما وفع العقد من حسفلام أصله انتهى أي فعل هذا الاوسه مرسم السائع على النسسة ي سدل الاول ان ارد معما عد النمن سم على ع وهو مُاهر في أن النفسع بدفع النمن المستمرى وأن كان مراوا لفسط بناف النمن رون مار اقد مسسملکه عالی الهريفيد والمشترى بدنع بدايما تلف في ما المائع أه (قوله عالانه) "كالودسم و عشر **(قوله بهضمه)** مس ملك الثاني ولاخفعة أى فعن الردوعدم تعبل المعالان (قوله فالزوائدالم) مفرع على النبي الرجوح والنفي منصب علس الثاني وان الرعن ملكه رسيدى مبارة عن أى رعلى القول الدين الرجوح فالزوائد الح آى وعلى الاول أى القول بالغم مان الاول لتأحرب فالزوائد البائع الد (قوله عامل) أي تولد أخرار كذات برف حسله (قوله بشرط الخيارله) أى البائع ملكه عنسسند عللم أرادًا كانت بسرط الحُ إلَّ للمنذ و فلا توقف في شون السفعة المسترى النبون ألمانيله أه وسيدى وكذالو بأعا مرتبا يشبركم (قوله فالشفعة للمشترى) و ولى أى حقبا تاسله لكنه المالحذ بعدار وم السيع كاعدام عمام في الن اه الخيار لهما دون المشترى شدى (قولة المستفع بالعدم) أى الشريل القديم (عوله بشرط الخيار لهما) أى الدائمين لا بعسلم من سواء أحارامعاأم أحدهما السباق وأولىمن اذا شرط المتسابعين آه وشيدى (تُقولُه دوناً اشترى) بل أو والمسترى فا تامل اله فبدل الأشخر (ولوكان يم زادارشدي أمااذا كان المشتري أي وحد وفق مالس اه (فوله سواء الحارامعا الح) ومعلوم بما بان المنستزى شرك) بكسر أنه لاسفعنا لابعدا غنما خيارالسائع اه سم (قوله بكسراكُ بن) عبارة الغني كما يحمد يخط الدين (فيالارض)كان المنفأى تصدوفوله في الارض مثال لا حداله أه (قوله ولا نقول ان المسترى الح) عمارة العمامة كات من ثلاثة اثلاثا فباع والمغنى الشاني باحذاكم عروهوالل ولاحق فيه المستمرى لأن الشفقة تستفق على الشقمى فلاستفقها أحسدهم أصيبه لاحسد على نفسهواً بالبالاول باللا قول أن الشقرى الح . أقوله ناوتوك المشقرى الح) عبارة المغنى والروض م شريكيه (فالاصم أن شرحه والاللشترى أمول السكل أوخذه وقد أسقطت حتى لكن لم يلزمه الاسامة ولهد قط حق المشفرى من النَّــفعة اه (قوله في استحقاق النمال) الى قوله لان أخسدُ «الخ في الهراية الانولة وقول جمع الى را يقمد الشريك لامان فد كل المسع [قولهانبونه]أى/الاستحقان (قولهر بنفدموالاستحقان) أىنى قوله فى استحقان النمال آه سمر(قوله الحمام) وهي السادس أَنْهُلَادَائُمٌ ۚ سِأْنَامِدِهِ (قُولُهُ سَأَحَدِهُ أَلامُورٍ) أَىٰ النَّلانَةَ اللَّهُ مَا لَنَ فَ فيهددا المذل كالوكان المثترى أحنسالات واثهما » اه فني الاول مرجع البانع على المشترى بالارش (قوله ناه دو الردو بسفع الح) عبارة العباب فله الاعد في الشركة ولانقول أن يفسع الردمن - شداه (قوله ناه ردالردو بشسفع الح) قال في الروض لاان تسمع أى العسقد شلف الثمن المشترى استعانها على نفسه المهنفل فبفه أى فلا باخذال فبع بالشفعة اه قال في شرحه والتصريج بالترجع من وبادته والاوحمالة بلدفع الشريلاعن أخذ العذبها إلى مرفى الفسط والانقساخ كالفسط في ان كلامهما موفع العقد من مسلم الم الم فعلى هذا حصته الزراء الشغرى حقه الارجة مرجم البائع على المذخرى بدل المن (قوله مالانه) أى الودش (قوله الله بسيفع العد) أى بات لميلزم الشغيسع أشذوونسل كان الحيارله وقط للوت فع بالعدم أحيراليسع فعل العشعرى الناني أن بالتعدمة بالشفه منا مددمة لأنه طر باخذ الكل ويدع لكل (ولاشترط في) استحقاق الذي أعذبه على ملك المشترى الناني (قوله بشرط الحسادلهما دون المشترى) بل أووالمسترى فلسنا أسل (قولة (النملك مالشفعة حكم - والمأسار المعالج) ومعلوم مما إلى الهلاسفعة الامعد الفضاء خيار البائع (قوله: بنقد مرالا سنمقاف) أي تى مَاكُم) لـْجُونُهُ بِالنَّصِ (وَلَا

احضار المرن لانه علان به وص كالسع ولاذ كرو (ولاحضور الشقرى)ولارصاد بكفالو بالعب و متقد مرالاستفاق يند فع مأوردان ماهنا يناقيما اعداله لابدمن أحدهده الامور أوما المزمن أحدهار وجه اندفاعه انماهناف شوت

يذكر والآن واحد

(الماتسلم العوض الى المشيرى فاذاتسلة أو أزمالقاض) لاستاعهن أخذ العوض (السلم) بضم اللام (ملك النفسع الشقص) لان المشترى وصل لحقة أومقصر ومن ثم كفي ومنعد من بذبه تعيث يتمكن من قبضه سواه الثمن (10) المصيرة الدى فى العد ونبض الحاكم عن الشقص فيتقللوارتمو باخذمنه الشريك انقدم عش (قوله يذكره الاتن) أى في هذا الفصل ، قوله الشغرى يحون العوض في لايتمك شقصالم ووالتفيم قول المن (أماتسلم العوض الله) والنخل بياء وسيسه اذا امنع من دمد،) أى الشف عرالا النُّسامِ اله مغنى(قولهرصل الح-قه) يَ فَيا المالة الأولى(اومة صر) أي نهم العده اله مغنى (قوله رسز أ شانع كان اعدارا دميا مُ) الله الله مدَّ صرك في هذا النَّم يع خدا (قولُه وقيض الله كمالم) أى اذا استعمن اللَّه إذ ذهب بمعاربه أوالفسة مَعْنَى (قُولِهُ عِيثُ يَنْمُكُنَّ اللَّهُ) ولوانكر للشرى وضَّ الشَّفْعِ الثَّمْنَ يَكِيدُهِ صَدْقَ الشَّـ ترى في قام وعك فلاسمن التقابض لئمن فيجهة التفرجو يصدف الشفيع فالوضع حيلا يسيقط مقمن السيفعلانم التتباليده الحقبة كإدارمن كارمه في والمشترى ويداسقا معامه مبلادة الشفيع اله عش (قوله كاف) أى ف النالشفيع الشــقص ال ما (وارفضاء القاصيل (قوله كان باعدارالل) أى وامالو باعدار أفيها ونصّ العند ولا يصولانه من فاعد مدعوه اله النافة / أي شوتها عُ ش (قوله لا بالله) من لا بحب التعرض في حكمه باللك بل حكمه بشونم الحصل به مع سبق طاب الله لالمالك كافتها من الردهاة كذانقل عن الشارح مر اله رشيدي أفولو يفيد وقول الشارح في مقابله وقال صاحب الكافي الم وأغمو ليوغ والامارهما وهو وقوله لنّا كدالخ (قوله كالله الزالونية الأولى تقديمه إنّ قوله لا باللَّه كانعه المفين (قوله وهو) أيّ المفهوم من كالم الرافسعي مُولَهُ أَى شِومَ الْقُولُةُ لِمُهَا المُمُ أَى الشَّفَعَ (قُولِهُ فَهَا) أَى الشَّفَعَةُ وَاعْسَارِ النَّالُ الْهُ مَعْنَى (قُولُهُ فَهَا وغره وذالصاحب الكاف ومله) الىالفرع فىالنهاية والمفي قول المزارة) أى القضاء اله مفي (قوليمة ١٠) أى القضاء (قوليه افي الحكوما المائلة الماتات -كأفهم مالتناكح) عبارةالمغنى تنبيه اشتراط المصنف أحده فدالاموريغهم أفلايكني ألتهن مالنص (ادا حضر محلسه عندالشهردوهوكذك كأهوأ طهرألو جهيزو وجعابن القرى ولوعندقف ألقامي كأهوط اهر كالامهم أثبت حقه وساوطاب وانقال الاالوقعة لا بعد التفصل كاقر مسلة هرب الحال حديث يقوم الاسهاد مقام القضاء لالنااضر (فيلك، به في الاصم) هناك أشدمنه هذا أه (قوله و بحث ابن الرفعت الغ)وظ هركار مهم شلانه والسنظه و الشيخ في شرح أنأ كراخشارالنمال عكم البهيةو حرىءلما بن القرى اله شرح مراه سم قال عش قوله مراطاهركا(مهمخلاقه أى وهو الحاكم ولايقوم مقاسه المتمد فلا يقوم الاشهاده قام الحاكم عندفة دء ويعذوفي التأسيراني - ضورا لحاكم حسامت عالمشرى الاشهادهلي الطاب واختيار من فيض الدمن ولم يتأن الشفيح وضعه من مديه أه (قوله أن محله) أي عدم الفيام (قوله والاقام) ع الشفعة كأفهما لمثن وأن أبو جدا لحاكم فام الانمها دمقام حكمه (قوله وأنما يتعما غ عمارة النهاية و بفرض اعتماد ماله وعشانالرفعه المحله بنالوفعة فانمايظهران غابالخ اه (قوله أواستعالخ) أعوار بأن الشفيع ومسعميز بديه كيمر عنسدو حودا لحاكموالا (قوله واذاملك الشفص الح) عبارة الفسي وإذا مان الشفيع الشفص بفسير العاريق الاول وهونسام فام كرفي هــرب الحـال العوض لم يكن له أن يتسلم الشقص حتى يؤدى الثمن وان تسلم المشترى قبل أ داعالتين ولا يلزم المنسقرى أن وتظائره وانمايتحانغان يؤخرحف بنان برالباتع حقافات البدك أوهل الان أبام فان من ولم عضر الفن فسع الما كم الفال المشترى أوامتنع من أخذ وَقُولَ بِيطَلِ بِلافْسَعَ وَلِيسَ لِلْمُفْسِعِ خَارِجُلُمِ الْمُلْمِينِ لِلهِ أَهِ الْمُؤْمِدُ الْم الثمن واذاه لانا أتسفص عِشْ أَى النَّمَكُ (قُولُهُ فَسِعَ الْحَاكُمُ الْحُرِكُ الْعُرِي الْعَلَى الْمُعَلِينَ الْعَلَامِةِ وَفَعَ بل بغيرتسام العوص ارسط حنى يؤديه فأنام بؤده أمهل ثلانة أمام فأن مضت

وَلَهُمْ وَأَمَارُ صَالَا شَكُونَ الْمُرْصِ عِنْ عَلْمُ مَارِادَتُهُ (قُولُهُ تَنَازُعَهُ) أَى السّفيسيم ش لى يَمْلُتُهُ مِن الْهُ عَشْ قَالَالْهَنَى وَالْرُوضُ فَرَعَلا يَتْمَرُفُ الشَّفْسِعُ فِي الشَّمْصَ قَبْلُ فَضَّ وَانْ سَلَّم وسبه أنه نهرى و يتصورذ لمانى الشراء بالوكاة وفى الاخسندس الوارث اله و رؤية وأحد معملوهان على ولمعضره فسعالماكم كون ش (قولة أومقصر) يتأمل (قولهو بعد الزائعة الم) وظاهر كالمهم خلافه واستُمهره في ال ماكه (ولايتملك تقصالم رَ عَلَيْهِ الْمِهِ وَوَى عَلَمَا مِنَا لَقَرِهُ مُنْ مَرْ (قُولُهُ وَالْاَوْمِ) أَى الأَمْهَا وَمُوا وبالشيفيع) تنازعه اعتماده مر (قول واذامال النقص غيرت الم اعوض اغ) عبارة الروض و دوالم وروب الماء العدولان (على المدهب) الشقص على تسلم النمن وعهل ثلاثان غاب الم من منسعة القاضي أه (قوله تنازعه) أي الشفسع من مناء على الأطهسران يسع (نرع) • النف مرف العب أعلى الشرى ولا يصرف قبل العض ولوسلم الثمن فان قبض مالاذن

الغبائب ماطءل وليس للمسترىمنع الشغيرع من الرؤية * (فرع) * في الانواد (٩ - (شرواني وابن قاسم) - سادس) شرطدعوى الشفعة تعديدا الشف مالشقص وتقديوا الممن وطلهاوا عامده الغزى

الاشيرين ويغيرتسلمالتمن اذاكلن كالباوأته يعلزف الشعل بدونه لعسفره عيسته وبدل عنح ذلك العنصاد الرفضة للنقولة ويتونغ ووب تسلم الشدقص الى تسلم التمن وعهد وثلا بالنفايسة غريف خر نعمى الروت وأصلها واذالم القاضى اله عبارة الرشدى قوله أمرق الرودة الخيطة البسر استموا كاتى الحدة فالأنجل الاموال بعد سكن النمسين سامنراوفت التملك كهموصر بجتبارة الرونسة ويدلة استأن الشارح مر فاكره فبمبالي فريسا لفظة واذامال التملك أمهسل ثلاثة أمام الشقص بعسبرتسكم لم يسلمه من يؤده الم فعظ أعلاتهل للتعلق مطلقاً والمسلم أن المراد بالتمليف كلام فان انقضت ولم يحصر وسنع الروضة المُناتُ الحضوق كان أخسفوقه وأنه القاضي بقر ينتقوله فسط الحركم قالمُمنت مل أه أقول بدل الحاكم على وكذا حكاه على ما فاله وعلى أن مذَّكر والشَّارِح والنَّهَ إِنهُ هناء بن ماذَّكُم النَّهِ النَّهِ النَّهِ اللَّه وعلى أن مذَّكر والشَّارِ والنَّهَ إِنهُ هناء بن ماذًا كمرا وقيلًا وتعلم ان سريج وساعده المعظم بناته) أى ما في الرون فوأه لها (قوله على ضعف) لعله انه اذا غاب النص عفر وجاؤله النمال بدون الدويو حمان فستالامن ا قريسة بتسائح جاغالبا وجودوا حدمن التلاية الا - تباني التراقوله لان اخذه المرابالله النهامة فقال وله عي المسلم البائع ويقوم فيضمقام فبض المشترى أه فالنافر سيدى قوقه مرو يقوم فيضيما لم أشار به الى دنع ماعلل به الشهاب منحرمااند رمس تعسن اجباد الشهري من قوله لان تحذه من بدالسائع بعضي الحسة وكم وبهيندفع زعم نالتعلى الشفعنالخ ووجه الدفع أن قبض النفسع فالممقام قبض المتسعري فلامودما قاله وفيعض نسيخ الشارح ضاويف والشف ع احداد مر مثل ألله الشهارين عرفالظاهر أن الشارح مر رجع عنه بعدان كان بعه فسه وأشار الموده الشرىءلي فبمساكشةص عمادكر اله عبارة سم قوله لان اخذه من بدالبائع الم فضية لآن أنه لا يكنى الانعذ من البائم وفي الروض حتى باخذه منهلان أخذه من بدالبائسع بغنى الى الذَن وَقُولُهُ سُواءً الشمن المعيِّد والذي في اللُّم تقول الذيَّ (لفظ) ولا يكفي العاطمة كَلِم قَالَسِع الهُ مفسى __قوط الشفة لانه (قوله در ويه ننفسم) در قوله وأحداللاتة) معطوفان على كون آلم ش اهدم (قوله در و به ننفسم) يفون النسلم المستعق [* والله على المنطق المنطق المنطق الله المنطق الله المنطق المنط المد . ترى فيطل البدع وسيدأنه فهرىء يتصو وذال فالشراءالوكاة وفالاخذس الوادب تعى وأسى أى بان عوت المسترى وتسقط الشفعة (ويشترط في السباق وسل الشروع في مسالا خذ الاعب الفور في التمال لهذا فالواف ماساني ان الذي فيحصول المائمالشفعة عاصراوف التالنالج) قضة كونهذا استدوا كاعلى ماقه كه قصوصاء مالمع بنعو بيز قوله الاستي واذا مك الشقص بغيرتسليم العوض ألجان هذاالاستشناعس اشتراط تستسلم العوض في التمال وأن المراديه اذا الشغيع كنملكت أو المسالم عفر وجازله الملاولو غيرفضاء القاصى ورضا المشترى م ال حضراله وض فبدل القضاء ثلاثة أخذن الشفعة اونحوهما ألم المرغاك والإفسواذلو كأن الرادمذاهوالرادعات أفالم بكن لهموقع هناولم عنع العمدع بينه كانترن الاخدم امخلاف ويندا بأن اكن الذي في الروضة المُماهوماته ، وإذا ملانا الشفيع الشقيص بقير العلوبي الأول أي تسسلم أنا مطالب سما وان--لم العوض لم يكرله أن يسلم حدى بودى النعن وان تسلمه المشكري قبل أداء النعن ولا يلزمه أن وخرحة مه النمن لابه رغبة في النماك تأخيرالبالم حقه واذالم بكن عاصراً وقت الذال أمهل ثلاث أيام فان نقضت ولم يحضره فسفر الما الكم غليك واللك لا عصل ذلك هكذافاله ان سريح الجهو روقيل أذا فصرفي الاداء بطل مقدوان الوحدو فع ألى الماكم وقسع من ادولا (واشترط معرذات) اللفظ عنى ان التبادر منهان راقله الناسر عمقر وص فيها اذار في نعير الطر بق الاول واله ليس فيه سوار الزلل أونعوه كون الثمن معاوما يوت الطريقينالا تتومن بغيراسكم النعن أذاكان غائباواله بعذرنى التهائب ويلعسنوه بغيبته وبدل الشفيع كإبع لممن قوله على ذلك اختصارالوص لذلك موله و موقف وجوب تسلم الشقص على تسلم النصرو عهل الإناان عاب الأثنى ولوانترى يحزاف رقه نم يفسخه الفاضي آه و. أيساله في شرح قوله اذا حضر بحال موانت هذه الخ فأبحر ر (قوله لان نعر لايشترط علمى الطلب أعده من بداله انوالي) كذا شرح مز وفضي مذال أنه لا بكني الاعد فدمن المائع وفي الروض حسلاته وأرؤية شفيع الشقس كأ وعارته في المائل الشورة آخرال الموالف ع تركل في المشرى القبض أى الشنص لمأخد ومدول

لاَحْدُمُن البائع رحهدته على الشغرى أي لانتقال الله المعنه سواه أخذه من المبائع أهرا قوله ورقرية

مَّهُ مِن المُعْصِ كَلِدُ كُرِدٍ) قَالَ فِي شَرِ عَالِرُ وَضَ وَعَشِيةً كَا دِمُهُمْ أَهُ لا شِيْرُها وَهِ المَشْرَى فَالَالاَ لَدَوْنَ

كِنْ الْسِيرِ فَ ذَلْ كِنَهُ أَهُ (قُولُهُ فَهُ) أَيَّ الْمُتَمَادُ (قُولُهُ عَالَمُ اللهِ) أَيَّ الغَرِي (قُولُهُ كَذَاقَلُهُ) يلزمه بيازمقسدارسهمه الشارالية فوله غافلا لم أن أسبة العقلة الى الغزى الدكرة ي (قوله موهداً) عاليعض (الشاقض) أي ا كذا قاله عنسهموهما بين قولى الفرى (قوله وليسكذان) أي ولا تنافض بين قواب (قوله بل الاول) أي ما نفسله الفرى النيافض ولبس كذلك بل عَنِ الأَوْارِ وَاءَ مَدُهُ وَ وَقُولُهُ وَالسَّافِ) أَصَافَلُهُ عَنَ أَنِ الصَّلَاحِ ﴿ فَوَلِهُ لَعَد بدها أَى لسان مسدرها الازلف عدددال فص (قولەق؛بىضالىمور) ئىخىرفىغولىڭ ولوكىنالىمىڭرىكىركى الخ (قولەھدا) الاشارتالى الأخوذةالاندمنالاله الدعى أخُذَرى و(قولهوهو) أى الناراهذا و(قوله هَمَدَاس الم) تعدد السُّــ أَصُرُو (قوله نَهْنَ كذا الحُ بهوالناني فيحصة الشفيح كقولة (من فلان) متعلق بقوله اشتراه (فوله قنضمنه) أي عاجة المسم حواز الاخذ من البائع كانف م والإعتام لتعديده الانه عمر عن الروض اه بهم أقول وذكر مسيع على ما اختاره فيما تقسده من عدم حوازه خلاقا الروض والهامة المدعيه وان توفف الاحد (قُولُهُ لا مُعَانيه) أي فيما الشراء المرز قولِه قانيت) أي الشرامو (قوله وغنه) عطف على صمير أنسمو (قوله على العابه في بعض الصور الشَّهُ ع)فائل (قوله ولم يشت الح آمر النبوت وكان الاولى كالعلم عمالي عن سم ونستجه (قوله ولو وحاصل عبارة الفرىاله سنة) بعي أفامه المشترى على حهله النمن أخذا عمامات عن سم علافالما وهمه صنيعه (ورسام الغرى الح) مدى يعضر: المشترىاني عداوة الغزى وان اعترف عي المشترى الشراء والملك للمدى لكن قال كان الفن يجهولا فانصدقه الشفيح استعق أخذ مااشتراه هذا مقطت نفعته فأن أمكر التفيع ذلك وأفلم الشترى بنتاياه انتراد بثن يجهول هوصرة معام أوجوهرة وهوكمذاس أرض كذا يجهولة التبية متسلامة طنت فعدته وفى صماع بينقال شدترى فطرلانه بمزلة الداخسل فليني أن لاتسمع بينته وبسمن كذاحالامن فلان و يُعلَفُ أَن النَّن مُعمِل النَّهِي الْهُ مَمْ (قُولِه بالهُ) أَى المُنْمَى (قُولِه بَنْرَاة الدَّلَة) أَى من حقال د قيمته منديواني حال علمي فلم يؤمم بالبينة عنى يقيم الخارج أي الشفسع بينة أه كردى (قهأدودنا) أي وافامتا أسترى البينة فيما مذلك أشهدهلي انى طالب اذاادى جهل الثمن الشمعةنب و مادرت * (قصل في بنان بدل الشقص) * (قوله ف بنان) الى قوله يعام في الهابة الاقوله وغيرة الله وقوله حيثة للمشسترى وطلتمنس ا (قوله الذي يؤخذيه) أى البدل الذي يؤخذ الشقص بعد البدل فالصلة جازية على غير ماهي له ولم يعرز لامن ا اللبس كلمومذهبالكوفيز (قوله أرتعددال مص) بحر ورعطفاعلى بنان والمقص مضاف المه اله تسلمالفقس وقبض النمن فأنصدقهالشترى رشيدى ومقنضاه أن العطف هذا بالواولكمة فيما بالدينا من تسج النهارة والتحف بارقسة سين أنه جارة اهلة أوأنكرالشراء فاتنت ا معطوفة على حسله تعددوا (قوله رغسيردال) أي كفلهو والتمن مستحقاد فع الشفيع مستحقا وتصرف وعن الشغيع سلم الثمن المشترى الشقص قولالأن (اناشترى) أي شخص نقصامن عقار اله . تفي قول النز (؟ لي) أي كبر له وتسار منه الشقص وان وتقدنهاية ومغنىأى ولومغشرشا حيشواج عش قول المن (أحذ الشفيع بمثله)ظاهر ولواخنالف أيكوشركة الشفسع حلف قمةاللل باناشرى داراعكة بعب عال فالشفسع أحددها عصر بقدرذ لانا لحسوان رخص حداويوجه أنه لايعلها وعلىالسفسع

اثدائها وانادىجهل

النمن ولم يثبت علمه ولو

المنافية فطت شفعته والنظام

الفزى فيهمانه عنزلة الداخل

مردود مان اقامة الداخل

لها لاثبات المك وهوثابت

فلم يختج المهاوه فاللسدفع

رهويحة جاليه * (فصل) *

فى يان بدل الشغص الذي

يؤخسذبه والاختلاف في

فدرالامن وكنف أأخذ الشركاء اذا تعسددواأو

و أفاس رجع فيما الشفري أي كاف البرع روض (قوله قبضه منه) أي حاجة اليم عجواز الاحد من البائع كِمْ تَقْدُمُ مِنْ الروصِ (قُولِهِ وَتَنظِيرُ الغَرَى فِيهِ الحُرِيَّةِ الفَرْيُ وَانْ ادْمُوفُ مِي النسر وواللَّن للمدى ليكن فال كاسالنمن تحمولا فان صدقه الشفيع سقطت شفعته فان أنسكر الشفيسع ذلك وأفام الشغري مينة باله اشتراء بنن يجوول هو صبرة معام أو جوهرة يجهولة القيمة الاسقطات شفعتوني بمساء سنة المشترى وطارلانه عنزله الداخل فنبغى أدلاسمع بينته وعلف ادالتمن عهولاه

بانذاك القدر هوالذي زم العقد مز وانفرق عكس المثال هسل وحع لقية بلد العقد كالى القرض

والفصب سم على عاقبول لاوح التردد في مكس المثال منسليم الشق الأول بل قد ، وقف في كل منهما

مان قباس الفصيد القرض وعبرهما أن العبرة عمل العقد حث كان النقله مؤن فتعتبر في متحدث ملغريه

في غيرمحله و يو بدما ــ نذكر عن شرح الارشاد بل هوصر يحقيــه اله عش قول المنز (ع:4) أى ان

تسرخاية ومفى أى بان وجد فعما درنا الرحلة بن مو أه سم على مهم اله عش (قوله لانه) ال

و (فعل في سان بدل الشفص الح: (تعوله في المنزى بمثلي أخذ الشفيع بمثله تعدد الشقص وغيرذ الناران المترىء على اخذه الشفيع عله)لانه افربالي حقه

قوله ولو كان دانير في النفي (<mark>قوله</mark> فان قدر بالورث الخ) عبارة النهاية والفني ولوقد والمثل بغيرمه أن الشرى كفنها أرحنطة المر (ته له قان انقطع المثل) أي بأن فقد حسافيما دون مرحلتين أوشرع كان وحسد فان قدر مالو زن كقطار با كذر نفن من الدوار الديم "منه ما مرغب من ذات الونت رماوي أو عبر بي (قوله بقويَّه) "ي أن به المنظل لاالشةمين أه سم (قولِه حسنة) أي وفت الاخذوات له الله اله الفالم حسنة كالسباوكات لمد عش مانصة وله مر فيهمة أى المسلوم البيع مثلاً تحسد المما بأني و النفوم اه وفي العكري عن الربادي مالوادة (قولدة ن ترامشا) أى المدّ- برى والشفيع (عهر) أى عن الدا براني النهرى الشفص ما (قوله مستدا إعفي فيم في المتحده اذا المسدنه وبكسرها من المتد الازماعيني مدت كيو منذمن المعين اله عِسْ (قُولِدَ تَبْطُلُ بِهُ الشَّفْعَة) يَسْفِئُ أَنْ هذا لِحَلَافَ مَا ذَأَ حَدَّأَى الشَّمْسَعَ بِالدَّالِمِ مُعَوضَ عَسَا بِالدَّرِ اهم وَسَنِي أَنْ لاَيْطُلُ مِرْ انْهِي مِمْ عَلِي الْمُعْسُ (قُولُهُ رَهِي) أَيْدَانِي الْحَاوِي وَالْنَانَيْتُ الْمُسَلِّمُ (قوله هذا) وفي سنلة الفراخي (قوله ما مرمن النف بل الح) أي من أن يدل البطلان أن علم والأولاع من وَرَسَدى (قوله نهو) عالمُرافَى (قوله نوجب الفرق بين علوجهه) أى بالطلان مع العلم دون الحول قول المان (مُعَيِّنه) أي كانفص قال في تشرح الإرشادوسة يؤخذانه بان هنا تغير مامر في مانو مفر الشفسع بالمشرى سادآ مروأ عذفب وهوأته بالعسد بالمثل ويحبرا اشترى على فبصسحناك الريكن للقله مؤتة والطريق آس والاخذ بالقيمة لمحول الضرر بقيض الثل وأن القيمة فأخذت كون القيمولة سمر على = أه عش (قولِه إخدة) للقولة بناء على الاصم في النهاية (قولَة تعبُ الاعدنية) لان العدول عنه أعل كان تَعْمَدُ نَدُومُمُ مَا يَهُ وَمُغَى (قُولِهُ وَلُومُنْكُما) عَبَّا وَالنَّهَايُةُ وَالْغَنَّى لُاسْبَا النَّقُومُ لَهُ (قُولُهُ وَانْتُدُهُ الأَوْعَ أو بمقومة قبعته) أي كالفصب قال في شرح الإرشادوم، يؤدد أنه باني هذا غليما مرفيد الوطفر الشفيح مانسة ي بدارة خودة حدومورة ماخذ بالنسل ويحسر الشفرى على قبضه هذاك أن لم يكن الماء وت والطربق آمن والا أعذبالقبمة عصول الضرو يقبض المثل وان القيمنسي أعدت تكون القيصولة ولائن لرفه في ذلك المتم الات غير مأذ كرمتاً برج منها هو ولاغيره شد وقد علَّت انساذ كر معوالق اس وليس ذلك دنراق ناخيرالا عذولا الطلب أد (قول في المذية له) خاهر دوان اختافت فيما لما أن بان أشترى دارا بكة عدة ال فلنسف م أخذها عصر مسدرة الذال وانوحص حداد وجه وان دال المدرهو الذي ارم بالعقدم وانظرفي تكس المثال هل مرجع لمقيمة ملدا العقد كافي القرض والغصب (قوله فان انقطع المثل وقت الاند أنعذ مهمم الذا المترادان المراد بقيما اللي ويوافقه اله في الروضة قال كالفصياه وتقدم في الغصب فسااذا المفائل المالم ادفسه الماسل أوالغصو بوال السيحور يالاولو وافقه أيضافواه الاآفي لاقسة الشقص الخ (قوله كان شراء مستعدا أسطله الشفعة) ينبني أن هذا يخالاف بالذا أحذ بالدنا أبرتم وص عنها الدواه م نسبق أن لا تبطل م ر (قوله والذي بعد أنه الي هذا ما مرمن النفص ل المز) كذا شرح مر وهذا المجمد بشكو المرمان فالمتزمن فوأ والدفع السماء عصففاأي أوعونع المركايان فالشرح لمتعاسل شفعتهان سبعل وكذاان يهرق يخصح الاان يغرق بان هسدالما كان طاهرا في عقداً خولانه شراء مستحدكات صارفاين الشفعة ففرقنا بيأن يعذر فلاتسقط والافتسقط مطلقا اكمنه قديشكل بان فوات الهورية بعد الشروع فى الاحد مسقطاني تقسده في شرح قوله ولا يشترط في المجان الخزوفي الحاشية هذاك والتشاغل بدفع المتقور تعور يغوثه الاأن يفرض فيتعااذاكم تفتح وقع التسدارك على الغورأ ويقال ان هذا الاخذلاع

الذكوران فضه تدايقهن الإانور ية معتمرة في الطاب لاق آلبان التراضى المذكور لا يعلل السفعة

لانهانمايكمون فىالاخسذوالخلف فغايته تغويت فورية النملك وذلك لايضر بعسد تقسدم فورية الطلب

ويفارق ذقائمه سئلة الرديالعب لات المعتبر فيمغورية الفسيح والاشب خال بألسلم مغوت لهاولا سافي مافلناه

ماقالون فالعطرين الشد معتمال أنه كالصلم بهعن الرد بالعد لان الصادم بالأسال مع العلم مفساده سفى

حنطية خسلاء يوريه فأت القلام الماسل وتتالاخذ أدر فيمد حرشا ولوكان دناير أحددونا برملها فأن تراضياعها بدراههم كان شراءمستعدا تبطله الشمعة كإفي الحاوى قال اركشى وهي غريبة اه والذي يتعده اله مائي هذا واحرمن التفصيل فتمالو والعنالعنالد بالعب يحامعانه فوت الفدورية المشرطة ماعاد عقدآح غمر الاوّل فهو كالوقال لنفسع للمنسترىعى الشقص فأسقطا به شفعته ن عد إله لانعدرله عن اخدده القهرى المعالة اختياري تقصيبه مفوت الفروية أي تقصرفكذا هنا عددوله عن الاحدد مالدنانبر التي هيالواجب فهراءل الشترى الى غيرها تقصر أى تقصير فوجب لفرق يزعله وجهله (أو) ملكه (منفوم فبقيسه) أخذلا فهذالهم لان بالبذله الشفسع في مقابلة بالذله الشترى لأفي مقابلة النقص ولوملنا الشفهم لاأثراه وكانه لم يسترع في الاعددونيميا فيسه (قوله والذي يتعدا لم) قد ينازع في هذا كالهمول عن الحارث

النمن بع معماطلع تعين

الاحسديه ولومثاما كأعثه

فيالطل واعتده الاذرعى

وغيره ولوحنا عن المشترى بعض النصن قبل المزوم انحما عن الشفيع أذكاه فلا تفعقا ذلابه عويون حدد من قوله ويؤخذ المههو والى آخره ان الراديالة م هنا غيرة السابق في الغيب (٦٨) في الذلا ترد عليه خلافا في زعم الوصالح عن دم العمد على شقص فاله الحد وقع

الدم وهوالدية فيحسده £)وكذا!هغد:انغدى(قولدنبس النزوم) أى لروم الشراءو (قوله اذلابيم) أى لبعالانه بالامراء بالنمن بقيمها بومالحنا بدو تعتسير قَبْلِ اللهِ وَمِلانَهُ يَصِيرُ سِعَا بِالنَّمَنِ الدَّعِشُ ﴿ قَوْلِهُ رَبُوخُ لَذُمْنَ فُولُهُ آلِخٍ) فَدَيْقَالَ لاحاجِ تَذَلَكُ عُمَا فَتَصَارُ قىمالى قوم فى ديره مذا (يوم المنف على الشراء سم على = الدعش (قوله غيرها السابق الخ) في غير القيمة التي سيقت في العصب دهي البيدع) أىوقتهلانه وقت على القدرهذاردنا فاشرح الروض من قوله واعتبار المثل والقمة فمعاذ كرمق سيعلى العصب الهكردي انبال العوض والمحقاق و وخدمه المواد عن قول سم المارآ الفاقد يقال لا عاجة الخر قولد في أحدد مقيمة) عالدية من عالب الشقعة واصدق الشترى إبل البلد فلادا خدد منفس الابل وعداذ كرمن اعتبر الغالب مسدفوما يقال صفة الابل محمولة فلابدائ بهنب في قدرها حسلاكم النقويم المع الجهل صفتها أدعش (قولد يوم الجنارة) خلافا لبعضهم أد مهاية بعني شيخ الاسلام حدث في العرب المالي اله أعليها قالءتب نول لروض يوما لجنامة صوابه يوم أتصر اهسم ورشيدي ووافق المغني شيخ الأسلام عبارته ولو ماثيره (وقبل بوم استقراره جعل الشريك الشقص وأسمال سلم أحذ والشفير وعلى المسطوفية ان كان مثليا والقيمة وان كان متقوماً و ما قطاع الحيار) كم أن سالمويه عن دمن أخذ ومثله وتعينه كذلك أوصالحه وندم عد أواستأخريه اوامتعه الحسد وبقيمة الدية وقت الصيارا وقائنل المنالا عارة اوم عدمال الامتاع وأن اقرضه اخسده بعدماك المستقرض بقيمته اله (قوله العتبر فيالثمن حالة اللزوم رته تراغ الناهرانه دخول في النفرة الهالكردي علف على قوله لا يردعا به الخ الد (قوله في غيرهذا) أي مناءعسلي الاصمرمن لحوق في غيرا الآخوذ عن تحومه روعوش تحوصلم الدم (قوله في قدرها) الى اذا تلف النمن اله عش (قوله ولما الحما والربادة في رمن الحيار والماكاندامبق شاملالارن كان) الى قول المنزولو يسع في النهاية والمعنى الانوله عطف م الى المنزوقوله قبل (قوله ما مبق) اى قوله اما وغيره وكان الدس يشمل تسليم العوض الح المشسترى الخ (قوله ان المراد) المس الدين السابق صمنا (قَولَهُ بِقُولُهُ الحَ) المبالة المه لما سبق تول المن (فالاطهر أنه عمراخ) ولواختار على الاول الصعرالي الحلول معن أن يتعل الثمن وبالحد قال الحال وانؤجل بيذان فى الطلب والذي يظهر أناه دلا وجهاوا حداقال الافرى وغيره وهوطاهرا دالم يكن ومناجب يخشى مسه المسراد الحال بقوله (أو) على الثمن المجل الصاع اه نهاية زاد المغنى ولومات الشف على الحيرة لوارثه أه (قوله وان حل الح) عاية اشترى (عۇ -لىفالاطەر قهله المان) أى ف شرح و يتغير فسما فيه شفعة الزرقه له أي الول الكل في المنصم) عبارة المفي أى الحاول اله مخير) وانحل النمن والنمن التعم كانو حل فيتحل أو يصد مرحقي على كالموليس له الم اله قول الذن (وياحذ) أي عدد الله اه بموت المذنرى أوكان منعما مغنى (قولة نعرال) استدراك على المنز (قوله دمة الشغيم) أىدفع الشقص واحدل الشمن الى محسله رأوقات مختافية (رمن أن م إية وم في (قول والاسقطال) أي وان أب الشف ع الاالمسسرالي الحل طلت شفعته ما ية وم فني (قوله يمعسل)الثمن(وماخذفي يقط حقه) ربيعي أن على حث على ذلك والأفلا الدعش وكتب عليه سم ايضا ما نصا مد يسكل مان الفور الحال) ومحسله أخدامن كازم الاذرعي وغسيرهمالم فورية طلهاولا كذلك التعرف ودبرده دايانه لايلزم في فورية الطلب لحوازات بطلب على الغور مكن على المذنري ضررفي تم صالم إم يمكن ان يقال حندان الصالمة من قيسل الشروع في الاخذوم الشروع فيه تنعين الغورية قوله لنعونه والالمجب فالامردائرين فوات فورية الطاب وفورية الاخذ فليتأمل فيمنع يندفع التراع الدكور بنامه ليما تقلم الشفدع (أو)عطفها فيسل قوله ويشغره لففاحث فالبوا اعتمدالذء بدلءاء كالامال افعي المزلكن بشكا حسندعلي هسدا في حير بين المالي (بصدير ان قداس ما تقدم إنه الدي تت الغورية سقطت الشفعة على نفساد الصلح أوجهل والالم تنسقط كذلك الاات الى اله ـ لى كسرالحاءاي يجاب إن المستقوط الممايكون يقوآت الفورية اذالم تسكن لعذر وآلجهل المذكورع سنر (قوله ولوحط حلول المكل في المنحم وليس عن المشارى بعض الثمن الح) عبارة الروض ماز بدأوحط من الثمن في مدة الحيار فقد دياطق بالثمن فان 4 كالحليم أن بعطه حطالكا فلاشفعة اه فالفشرحه وحرج بقوله في مدالخيار ماز مدأوحط عدها فلا يلحق بالثمن كامن وباحد قدره النسمين اهِ (قولِه رِ يؤخـــذمن قوله الح) قدية للاحاجة الدفان مع اقتصار الصف على الشراء (قولِه فينشــذ تفسر والصفقةعسلي لامردالم) ماصور الامرادمـــعاقنصارالمصنف،لىالشراء (قُوله يومالجناية) خلافالبعضهم شرح مرا الشمة ي (و باخذ)دفعا وعبارةالر وضروان صالحبه عن دمأخذه نقيمنا الدبة نوم الجناية فالفي سرحه كذافي الاصل أيضاوصوابه نوم الضر ومن الجانب سألان الصلح اله (قوله ويعدف الشنرى الخ) كذاشرح مر (قوله والاستعاحقة) تديشكل بان العورا عا الاخـــذ بالوحـــل يضر

واذاخيها بلزماعلام الشترى بالطلب على مافى الشرحين وصحرف أصل الروسة (19) اللز وم قبل وهوست فل (ولو يسع مقص وغيره) نمالاشتفعةنيه كسف اغايعتر في الطاب لافي النف الفائدة الاان بصورهذا عبالفاشرع فيسب الفائد على ماعسلم عما تقدم اه (قوله (أخذه) عالشقص لوجود واذاخيراخ) اى المشترى وهوكاز مستقل ليسمن الاستدراك قول المتنزلو بيع شقص وغيره) اى صفقة سب الاخذ فه دون غيره بواحدة الدَّمَعَي (قَهِلَهُ ٤ الاشْفعة) إلى توله و به يندفع في الفني الاله انتصر على النَّمَايِل الشافي والى توله ونيه ولا يتغيرالمشترى تغريق

غارف النهاية (قولة كسيف) اى اونقد وارض اخرى لاشركة فعماللشفيدم الدمغني (قوله دون غيره) ال الصفقة على لايه المورط من مفعول احذه (قوله لان قضيته ان الجاهل يخبر)والظاهر كالقائش يمناهم مرواني ذكر العنره لي الغالب إ لنفسه وهسداأوليس مغي ومرايع (قوله خلاف اطلاقهم المر) وهواى اطلاقهم العتمد اهعش قول المتن (محصت ممن القيمة) التعليل بأنه دخيل فها وجه بأنه على حذف مضافين أي عثل سبقحتمن القية أي من النمن اهسم أي فدرها من النمن عالما مالحاللان قضاته أن ة ولالمنز (و يؤخذ المهور عهرمناها) قال في شرح الروض وان اجعله اي حعله جعلاعلى على أو الرضية الجاهل يتغمروهو حلاف اخذه بعدالعمل باحرته اى العمل في الأولى او بعدماك المستقرض بقيمته اى في الثانية وان قلما الفيرض مود ا الملاقهم ومدركهم وككاأ النسل الصوري انتهى اهسم (قولة يوم النكاح) الى فوله لامهر مثلها في المغني (قولة سواء لح) راجع | من التعليلية فارق هذا مأمم

الى المسلوكذا أيضا (قوله مفصاحه ولا) الى الله تره الدعش (قوله و بحدف المعد الح) ولوجعل من امتناع افسراد العب الشر بلنال فصراس مالسلم اخذه الشفيع بثمن السلم فيعان كان مثلياد بقيته ان كان مقور اوصالح به مارد (عصنه)أى مدرها (من) الدامن ماعتبار عن دين اخذه عدل اوقد منه كذلك الد معنى (قوله او بقيم ما) اى ان كانت منقوسة رفى سم على جرينه (القامة) مان يو زع النمن ومالتعويض الم عش (قوله اعمار مامر) المسجوار الاعتباض عبوادكادم الشارح مني علسه عليهما باعتبار فيمتهما ونت أه نهاية قال عس فوله مر منجواز الاعتباض الح وهو الرجوح اه قول المن (يحرَّف) بتثلث البيع ويأخذالنسقص محصسته من الشمن فأذا ولاورن اه أىولاذر عولاعد قول المنن (وتلف)أى الشمن قبل العسار يقدر مفنى ونهاية وتلف البعض أ

> الحيلة بأن بطلب الشفيع الاحد بعدر يعلم أن الثمن لافر يدعا وقدرا في الشاق وقيمة في المتقوم فالوجه أن له ذلك وان محلف المشــ مَرَى ان لم يعترف باله لا تربيد على ذلك فان نـكل حالف واستحق الاحذبه سم على 🖚 وهوظاهر في التوصل الى الشفعة ذلك لالسقوط الحرمة عن المشترى عناذ كرلاح تمال أن ماعنموحلف على بعد نكول المشترى أزيد مما أخذبه فيعود الضرر على الشغيرع بذلك الهرعش (قوله من الحيسل المسقطة الخ ومنهاان يسعه الشقص ما كثرمن ثمنه بكثير ثميا احسدية عرضا يساوى ما تواضاعد معوضاعن الثمن أو تحط عن المشترى مامر مدعليه بعدا نقضاء الحدار ومنها ان يسعه بمعهول مشاهدو يقبضه وتحلطه بفيره بلاو ردف الموزون أو ينفقه أويتلفه ومهاان يشستري من الشقص حزا يقيمة المكل تمهيه الباتي أ

كناف الكل ويدعر وسم (قوله أوغاب) أى فبل العلم بقدد (قوله وتعذر احصاره) أى والعلم بقدره في أ

الغسة اله شرح الروض قوله او عقوم) عطف على محراف (قوله وهسداس الحيل الح) يمكن دفع هذه

قبمته فان مشاعدمالوفاء بالهبةو كالأمسين ليقيضاهما مهمامعافي باله واحسدة مفي وشرح الروض ومنهاان يشترى منه البناء خاصة غريب منه اصيبس العرصة ومهاان يستأحر الشقص مسد الاسقى الشقص أكثرمهابا وويسمير في شغر مه في منسله فانعقد الاحادة لا مصح بالشراع على الاصم كردى يعتسرف الطلب لاف الخال الأن يصوره مداعا اذاشرع فسيس الخلاعلى ماعلم سأتفسدم (قوله دهو خلاف اطلاقهم الح) كذا مر (قوله في المن بعضه من القيمة) يوجه باله على حذف مضافين أي: آل نسبة حصممن القيمة أي من النمن (قولة في المن ويؤخذ المهور بهرم المه الخ) قال في الروض وان أجعمه أي

حداد علا على أوأ قرضه أحذه معد العمل ما حرته أى العمل في الاولى أو معدمال المستقرض معتمد أي فالنان موان قلى المفترض ودالش الصورى اه (قوله أو بقيمها) يدفي وم النعويض (قوله بناء على مام) الواحمة بالغراق والشغص عرض عنها ولواعناض عن النعوم شفصاأ خذال شفيع عمل العوم أو بقين إسناء على مامر (ولواسمى عراف وتلف) وغاب وتعذرا حدادة أر وعقوم كقص وتعذر العلم غيت أواختاط بغيره (أستع الأخذ) لتعذر الاخذ بالجهول

ومنهاأن ببدكل من مالك الشقص وآخسذه بالاستو بان ببسله الشغص بلانواب تم يهسله الاستوقيد و الفوض وتعديم مثلها نوما كآم

بالمشترى لاختلاف الذمم وبالحال يضر بالشفيع لان الاجل يقابله قسعا من الشمن الم أو وضى المشترى بذمة الشفيع أمين علم الاخذ حالاوالأ مقطحته

الشدقص بافعمالي ملك الزوج ويحف في النعسة متعتمثله الأمهر مثلهالاتها

ساوء ماثنين والسفعاثة

والثمن خسة عشر أخذه

مثلثى الشمن وماقر رنعه

كالمنهوم ادكهو طاهر

ويه يندفع ماقبل انذكر

القيمتسيق قلم (ويودد)

الشيقص (المهوريهر

مثلها) بوم النكاح (وكذا)

منقص هو (عوض خلع)

سواء أنقص عسن فاسة

الشبقص أملالاذ الضع

منقوم وقهمته مهراللل ولو

أمهرها شقصاحه ولاوجب

لهامهرالمثل ولاشفع لان

السبكرولس إد الحلف أنه اشتراه ونصعا بدؤال القامني عن النص وقف الحال يتضع الحال واعتمده (vi) بسمن مهول لانه وربعاه حرى:ابدالخ (**قولد**وال/القاحى/نے) عبارةالجابة وان تقل القاضى:عن النصائم اتونف الخ اهراقولد بعدالشراء فأن تسكل حلف وليرله) أى المسترى *(فرة)* لوذكر الشفيع قدر الافريد عليه النعن وقال أمّا آخسله أُجيد الشفسع على ماعينه وأخذ فليراجع لفدسم عبار النهاية والفسي ولوقات سنة بان النمن كان لفاوكفاس المراهسم هودون به (وانَادَعَ،عَلَه) مَعَــدر المالة بقيا فقال الشفيع أناآ خذه الفرومالة كان الاخذ كافي قناوي الغزالي الكنملا على المسترى وطالب سانه (ولم اعين فبغن أبدأمانيات اه قال عش فولالإعسارا فإلىلاملانحو زالزباهذ على شالالثمن أوفيمته ولو ندرا) في دءواه (لم تسمع بالغراءي: لي أنه هنالا تراضي لانا الشفيسع أنساد فع أسام المائية ليتمكن من الانتذاء (قوله بعد الشهراء) دءواه في الاصفى لأنهاءير أي وقبل الحلف اله عبش(قولهوله أن أخ)عبارة النه يه والعني والسنة عرمد حلف المشترى أن يرشفي ملزمة وله أن تدعى قدارا قدوالثمن ويحلفه فاز اوالشأوقكذا الخولا يكون قوله أى الشترى است قدرالثمن عذرا بل بطلب سنه وعلفه ثمآخ ومحلفيه حواب كاف أه (قوله وهكذا حتى منكل الح) تَى ولوف الم مختلفة وان أدى ذلك لا صرار المشترى باحضاره وفكدا حييفر وسكل على الحكم تان الرآن لان الظاهرون ساله حيث اشرى عمهول أنه قصد منع الشفيع من الشفعة فعوف نسيتدل كوله على اله بذلك اله عَشْ (قوَّلُهُ عَلَى أَنَّهُ)ايكُارْقَفْعَنْدُه الله عَشْ فَوْلُمَالُمُزْ (مُعَيْدًا) أَي فَاللَّهُ وَلَوْفَاعِلْتُ خُ الثمن وتعلف عليه وماخذ يُوخذَن عَشَ اه بحسيرني(قوله؛طلاف،فعاً)أى،عال انسيمواك فعد فبها يقابل البعضين والمانيانه بعو راطاف أت فصيدون الباقي تفر بقالصفة، أه مغسى (قولهوخروج النقد تحاسا) ظاهر موان كان منولا وقد الفان الوكد (واذا ظهر) بشكل البطلان ويتذفى المعين الأأن بقال لمالم بقصد الاالفضة كان عمرا لمنمول سم على يتروينبني بعد الانعذ الشفعة (النص) أخذامن مسئلة شراءر باحة طهراجوهره تصو مرالساله بمالوقال اشريستهم والغضسة مالاقبان الثمن المذول فيالشقص النقد وغيره (مستعقا)سنةأو نحواسا وقديدليلماذكر أوقول سم قوله كمر وجدمستمقالين فيان استشي المصيرالمه ول الدي اوصف صادق من الماثع والمشغرى الهدراهم أودنانه كمعتلام ذافد في صفاليسم به أحذا من سراءر ماحية منها موهرة فأه يصع وحدثذ تثبت الشفعة فابراجع انهى الدعش (قوله فانخرجردينا) أى وان وفع الشراء بعد، ال هوط هر الشفسع (فاتكانمعينا) فرذان لكن لاوسه ستئذلفوله والاستبدال سم وعش ورشدى وفديمع الظهور ط الشمول للمعن مان وقع الشراء بعينه (بطل فول الشارح الا تن الأن يفرف غراً مت المانية من سم (قوله تحسير البائع بن الرصابه والاستدال الح) السع) لانه غـر عـن هو شكان كاشالهو ودأن الثن معن كاهو صريج الساق فان القياس فيدا نماهو التحديدين الفسط (والشفعة) لغرتهاعلى والامضاءلاردا العدين وطلبينا عش ورسيدى وادسم لكن قوله الاستى الاان بفرق بأن الرديم الدح ولوخرج بعضه اطلا والعسء بر داوقريه العقد الكارتصر يج في النصو برعيا إذا كان النَّمَنَ في اللَّمَ وحشدُ فَنَى ذَكَرُهُ لَمُ اللّ فه فقط وخر و جاله قد البيزم ف هذاالشق الانتحفي اه أقول ولذا أعراله في والمهم. هـذاالكازم تمياه، وذكرا قول شرح والا نعاسا كمروجه سنعفا أبدل و بعدا (قوله الحد) عبارة الفي ما فنضاه العقد أه (قولهو رده) أي ول البغوي وكذا صبر بأنه فان خرج ودرأ تخيرا لباثع (قوله نُمَالِكُ) نَعِيْهِ دَارْقُولِه وَلَدَعَامِه) أَي البغوي (فَهُ) أَي فِي نُولُه فِي مَدِيْنَ الخراقولِه وَالدَّفَالُواعَا بين الرضامه والاستبدال فأن الح) أي فال آلام (قوله أول) ووجه الاولوية أن العبّ في أشغوم يمن زّ واله علاف الرَّوامَّةُ في السَّل رمنيه لم بلزم السنري شيدًا لمفي اله عبري (قوله والعواب الم) أي قال الله في مغيَّر ع ش (قوله في كذا المسلم بن) أي الرضاء ال بل الحدون الشف م الجيدة له الغوى وبوجه بالهمقصر بالتحليف اذكان يمكنه توك التحاضاني تبيزا لحالي لبني هذا كذي الحق الاسسارة أله ونظر فآء المديف ورده مرتعل من مدمه افامة المنالان المق هناعارض سفط في الحلة بالتقوي مرفل مأمل (قوله واسر له البلة سنى له حارعلى قوله أطام ألج) (فرع) * لوذ كرال في عود الإم بدعاء النص وقال أنا آ عذبه أحب مر فابراجع فيء له عن الشفص مهر (توله وحروج النقد نحام) شاهر ووان كان منمولا وقد مشكل المعالان منظف المعرالا أن بقال ألم معما ورضيه البائعان. يُقَوِّدُ الْاَنْغَيْمَةُ كَانِعَمْلُهُ غَيْرَانَتُمُولَ (تُو**لُهُ** كَمْرَجِهُ مُسْتَعَقَّمُ مِنْدِي انْسِنْنَى الفَسْرِ النَّمُولُ الذِّي على الشف عرفي ... وسلما الموصفياته دراهم اودنا يركبعالنهم فأونبني سحة البسيعيه اخذامن شراء وجاحد ظنها جوهر فاله يصح لابه الذي أقتضاه العدمد وحنندنش الشفعة فالراجع وقوليهان فرجردينا) وانوفع الشراءيعية بلهوماهرفي ذلك الكن وقد غلطه قاسه الامام قال لارجىد يتذافر له والاستبدال (قوله فان خرج دورااخ) هذا المنسعد شد كرهدا في الكام على واناعاب فمنهما فالتغلطالماني أولى فالوالصواب في كانا المسئلتين فتكروجه بروالاسع منهدا عثبار المفور

(قوله مكر وهة)\اف.دنم نفعة! لمار روض ومغنى(قو**له** كذاأ طلقة)أىفى نمير نفعة! لحوار اله نهماية (قوله رقيد) أي اذكر سن الكراهة اله عش (قوله رفيد العشهم الح) أفر النهاية وسلطات (قوله قال المابعده الح) أي كان اشترى بصمر من الداهم مُ الك بعضها على الأم أم حتى لا يتوصل الحمع ويُعتَدِّر الثمن اله ممر(قولها فدرن) وهوظاهرا طلاق الفي والروض وشرحه (قوله فانهماذكرا الح)وقد يجاب باتهما وادابال كراهندا يعراننزيه أي بالنسبة للعيل قبل البيع والتعريم أي بالنسبة المعد وباتهما أودابيان دواتا عيل لابشرم وسدالصل العنرق الكراهة أوالحرمة فلايناف تصريح بعضهم الحرمة بعداليسع مر والوجان تعمل البسع المهول بقصدا مقام الشفعة من الحيل قب البسم لاله يوسل به وهسذا منالح ليالسقطة الى المقاطبها بحو تلفية أو اتلافه اله سم (قوله أمااذابق) الى فول المستن والسَّفيح في النهاية وكذا في المغني للشفعة وهيمكروهنكذا الاقوله بمائين الحاللن وقوله واعمده السبكر وقوله وحووج النقر تحاسا كروجه مستحقاد قوله فان قلت الى أملقاه كغسيرهما وقيده المتروقوله أوتحونحاس وقوله فالغوائدالى واللمتى يتحه (قوله نعم لا يلزم الدائع احصاره) أى فه يعذر الاخذ بعضهم عاقبل البيع قال مالشفعة وطريقة أن يذكر فقوا يعلم فالنص لا يزيد عليه على مامر عن سم أه ع ش (قول ولا الانسباريه) أمابعده فه يحرام وقسه أى القدر وقال النهامة والمنى مقيد أه (قوله وفار قعامر) أي من أنه أس المشمّري من الشفيع من وقية نظر ملكالمهما صريح الشقص!ه سم(قولة بله) أى انشغ سم (قوله حلف) اى المشترى فان زكل حلف الشفير وانتذ بمباحلف في أنه لا فرق فاغ سماد كرا به كمانة (قوله كاباتي) أي يول المستقرك أخناف المشسترى والشفسع في قدر الشعن الم (قولي بشا) بساء من حله الحسل كثير الما مُرَحْدَة تُنتُهُمْ مُناة نُوفَ بْرَاقِوْلُهِ وَأَرْمِ الشَّفَ عِلاللَّهِ)أَى النَّفْرِي هو بعدالسع أمااذاتي [(لريكن معادم العدو المراقب) فلوا قام الشف سينة بقدر الشمن فالوجه قبو المجافز المسلم فكأل مثلا وتوحد عدره تستفاد هذه أيشامه بالحدق شرحولوا خنافه المشترى والشفيع الحراقولي وحشد فسقط الشفعة كالمعره امرلا سازم الدائع احضاره أم الاتعود وان تبيزا لحال و وحداله مقصر بالقلف اذ كان يمكنه قرآ القلف الى تبسين الحال سم ولأ الاخبارية وفارقمام على ي وقد يقال قوله و وحدالم أعما يتم إذا كان على أنتا بديرالا مروقفة وتضعف الشاوح مر مانة - 4 فهما لم مره بانه لاحقه على عن القامي أنه اذالم يحلف عدناً كلاو حاف الشفيع اله عش (قوله دحرى عامه الم) عبارة الفي وهو الهائع يخلاف المشترى (فات كذلك كامر به في مكت التنسوق إن الشفعة ووفقائع الم (قوله ونص علمه) علم تقدير لقوله عبّ الشغيرع فسدو!)يات | أيمن صحة التعويض (قوله وهذا من الحيل المسقطة الشفعة) كان دفع هذه الحسلة بان بطلب قال اشتريته عمالة (وقال الشفسع الاشذ بقدر يعلمان النمن لاميد ملسسة تدوا فبالمتسلى وقبينى المتقوم فالوجه أن له ذلك وأن يحلف المشترى) بما تشن حلف كما المشركان لم يعترف باله لا تر يدعلي ذلك فان سكل حلف واستحق الاعديه (قوله وقيد ومضهم الح) اعتمده ماتى سناءعلى ماادعاء وألزم مر (قوله قال أماعده)أى كان استرى بصرف الدراهم مُ أناف بعضها على الاجام حلى لا شومسل ال الذنسم الاخذبه وانقال معرفة قدر النن (قوله فأنهماذ كرامن حله الحيل كنمراء مأهو بعد البسع) قول عبارة الروص فصّل الحيلة (لم يكن معاوم القدر حلف فدفع الشفعة مكر وهتلافي شفعة الجاروهي أى الحرافي ونعهامل أن بيعه الشقص بكثير ثم بأخسفه على في العسام الماعنسة عرضا بساوى متراضباعله الحان فالأو بمعهول أي دأن بيسع بمعهول مشادد فأى و منسف وعلمه الشفيع لانالاص عدم يغيره بالاوزن أى في الموزون قال في سرحه أو ينفقه أو يضم منه أشباء اله فقوله أو يبسع عهول ال علممه وحنئذ تساقط آخرهاذ كرمان المن والتسرخ من حله الحيل بعد البساعة فهوتم اعناه الشارح بعوله فأنه مساذ كراالخروند النه فعه كأفتضاه المستن بجاب بانهداأ وادابا لكراهتما يع النفزية أى بالنسسينل أهده وبان المرادية والاهم مسل أن يسيم الخ وحرىءالمه فينكنه والدواف الحيل لابشرط فعدالتصل المفترف الحرمة أوالكراهة فلايساق تصريح بعضهم بالحرمة يقسد البيح مهر والوجان يجعل البسع تعهول مداسقاط الشفعتسن الحيل فسل البسع لانه يتوسسايه الى اسقاطها لنحوتلفه أواتلافه بعددتك ولايضرف الحكر بكراهه الشمراء بأنا مولدوأنه محبلة أن الاسفاط لايتم الااذا تلف أو أتلف بعد الشراء (قوله وفارف مامر) أى أنه اس المستمى منع الشفيع من الروبه (قوله فالمتروقال المشرى لمركز معلوم القدوالج واواقام الشغس سنة بقدوالنص فالوسسة قبولها واستحقاق الانند مر (قوله وحنند تسقط الشفعة) ظاهر انها لاتعود وان سين الحاللا تقطاع الحصومة بالحلف

عمادة المغسني اعتبارها ضهرأى لامرضي به البائع وهوالفناهر وبه خرم الخ اهر (قوله وبه خرم إين القرى وبهوم انالمقسرى في العيب فانقلت تباسما فالعب والفاورد النائع باخذالعدازم الشفسع فيمتمع سافان سلم فستسابها ستردفسها السلامة قالوه فيحط بعض الذمن اد و حرم الله عن الدىء على الذي على المرم في المستحث قال ولا للزم المد الري قبول الردي من الشف عرفونيل أكفيله البائع سدانهمي الهسرو وافقه أي ابنا القرى النهاية عبارته والأوجه الفرق من الغرف بن ماقبل المروم بن العسوالردي المصرر الرداءة أكثر من العب الايلزمين عبيموداءته اله قال عش والرشدي قوله و بعد. أن قال نتفاير. هنا مر والاوحه الفرق الخ أى فلاعب على المسترى قبول الردىء وعيد قبول قيمة المعين واعتمد الفرق منأن البائسع انوضى الذكور وعنااز مادي أه وقال سير والوجه أن هده التفرقة اسالحمادا كان الشراء في صورة العبد مردىء أومعسخل الروم العنروف سورة الردىء في المعتوالا فالوحه استواء الحكرفهم احتى يعتبر ماظهر فهمافي صورة العسن أزم المشترى الرضامهماس دون الله الد (قوله موجود ونهما) أي في الحما ونبول الردي أوالعب (قوله على الفي المن) أي اذا والشفيع أوبعده فلاقلت حط بعضه (قوله فسرى ماوقع في مال) علاف الردىء أو العب فلا يسرى فلا يعطيه الاالحد سواعماقه ل القداس بحتسمل لانمنة الأروم دما بعد ولان ماقسل المروم شت الفرق للذكور وما بعده بالاولى وهد ذا الفرق موافق المامرين المائعروسامحتموجودة البغوى اه رشيدي (قوله بان كان فاللمة) أي ودفع عافها فرج الدفوع مستعمَّا ماية ومعي قال فه ما الاأن يفسرق بان عش قوله ودفع الم أي بعدمغارقة الملس أخذ امن قولهم الواقع في المسلس كالواقع في ملسالعقد الدقول الردىء والعب غيرمارقع آلمن وأبدلو بقيآ والبائع استرداد الشدفص الداريكن تبرع تسليمو يحبسه الى الديقبض الثمن ماية مه العدة د مالكال علاف وبغيى قال عش قوله ان آيكن تع عالح كان دفعه قبل قبض التمن بالاحبار ولواحتاها فبنبغي تصديقه في الشبهن فأنه وقعربه العقد عدم النبرع اله قول المن (انحمل) أي كونه مستعقالان استبه عليه اله مغدى قول المن (وكذاان فسرى مارقسع فيسالى علم الح) قديشكل على ما تقدم من أنه اذا شرع في سب الاخدوجب الفور في المملك وحمالا شكال أن دفع الشفسع (والآ) بعسين في المستحقيمم لعليمناله تقصير ينافىالغور ية فليممل هسداعلى مااذالم تفت الغورية بان أدارك فورا سم العدمد مان كانف السمة على ع اه عش (قوله وكذالوالم) عبارة الفي دف المنان كان النمن معا كتملك السفس مذه (أبدل ويقيا) أى البيع الدراهم فات كان التمن في الذمة ترشل خراوعاب الداله وان دفع ردينا لم تبطل شععه علم أو جهل اه والشفعة لانالعقدام ينعقد (قولەراذابنى-قە) ئىالىنىدىع نىمبااذادنىمستىقابسورتىيە (قولەراستىلەر) ئىالىنانى(قولەتلەن به (وان دفع الشفيع الشق الاول أعنى كون الدمن معيناقبل الكلام على الشق الا خراعني كونه في اللمة يقد ضي ان مستعقا) أونعونعاس (لم هذامصه رعا اذا كان الثمن معيناأ وأعمو وافقه تعبيز العباب يقوله ولوبأن الثمن رديناعسين أولا فالباثع تبطل شفعته انجهل)

المسدله والرصابه فانرضي به فالمشترى لاعلمة قبولمثله اه وماذكر ممن ان له طلب دل العين في العقد اء_در. (وكذا انعلمف لاعنى اشكاله وانالهاس فيماعاه والتخدرين الفسخ والامضاء لارده وأخذيد كالمسع العن فلنامل الاصع) لأنهلم يقصرفى لكن قوله الات الان فرق بان الردى موا العب عبر مآوقهه العقد بالكاسة صريح في الصو مرعمالة الطلب والشفعة لاتستحق كان الني في الذمة وحدة في ذكرهذا الكلام في هذا الناسق ما لا يحفي (قوله وبه خرم ابن المفرى في عال معدين حتى تبطسل المهيبك فالفلورض الباثع بالخسد العبدمعيبالزم الشسفيع فيتممعينا فانسلم فيمتم سليميا استمردف طأ ماستعقاف وكذالولم يأخذها عمن كالك مشرودنانيرا السلامة اه وحرمان القرى فالردىء علاف ماحرمه فى المعت حث قال ولا يلزم المشترى قبول الردىء من الشفسع ولوقيل أي قبله الباتع منه أه والفرق من العب والردىء ظاهر فان الرداءة تنقص القيمة داعًا م غدالمستعق لم تبطل قطعا أوغالباعلاف العيب كافي الحصافرا لحل وقد بكون مع العب صفات صاوة مر والوجهان هسذه التفرقة وادابق حقهفهل سيراله فرءلك فعتاج لنملك جديد انمانته اذاكان انشراء في صورة العد بالعيز وفي صورة الردىء في الذمغوالاة لوجه استواء الحميم فيهسما أومك والشمن دين عليه و منبرماطه وضمافي صورة العيندون الذمة (قوله في المنزوكذاان علم في الاصم) وديشكل على ما تقدم ه فرواندله وجهانرج الرافع الاول وغسره الثانى

قيسل تول الصف ويشترط لفظ المن اله اذاشر عقسب الاحدد وحسالفور في الناك وحدالا شكال اندفع المستحق مع العلم عدله تفصير ساف الغور به معاله شرعى الاحد فبدلسل ذكر المسلاف ف اله عدّام لفال حديدة ولا فلمنا مل فعمل هذاعلى ما اذاكم تف الفورية بان تدارك فورا (قوله وكذالولم أخذها عمن بدل على نقض مالا مفعة فيمالوا ومي ماك قص ومات وقبل الودى اه فله نقض ذلك وأحداث الاخدان كان بالعبر تعين

واستطهر والذى يتعمان

الاول) رعلمه لابسين الغور اله رئيدي قول المن (صبح) برخدمة أن قبض الشقص لا يتوقف على اذن من الشر مل والألم اعجر معاقبل على الشف عروضاء بالقبض وتقدم أن الحسكم كذلك في العقاردون اليقول كالحيوان فلإبدالعنافيف معواذن الشر يلذوان الفرق بذالتقول ولعأوان السدء والعقار حكمين بخلافَ المنقول اله غش (قولهوا الم يَلزم) أو ماكمة لأمكان أَخذَا الشَّفْ عَمْدُ له عَشْ الاول أوفي اللمة تعين الناني (وتصرف الشمة عافى قولة بكان كصرف الولدال] أي حيث فلنا مغوذه لكن تصرف الواد منع , جوع الآب علاف تصرف مُشَرِي المَاني من أن الشف عرف والاخذ أه عش (قوله ابتداء) معمول النقض ومسمدالو أوصى الشمف كسعر وأف) والشقص ومات وقبل الموصى أقفله نقض ذلك وأخذ آلشقص ودفع النمن أوقيمته للواوث كيموضاهرش واوسعدا (وآجرة سعيم) ه سير على عالم عن وعبارة الفي بمالا يستحق به الشفعة لو حدايتداء اه ومعتضاه ال الداءهذا لانه واقسع في المكه والنام معمول الاشفعة الزرهوا انظاهر (قولودالهية) الى قوله وقمه تطرف الفي الاتوله فالبالي المنزوقوله وأوهنا يلزم فكأن كتصرف لواد الى المن والى قوله و وددته في النسامة (قوله واذا أسطى الخ) أى الشفيد عبان طلب الاحد الشفعة الآك معاوهاله أنو: (وأشفع وأخوالتمال ان قضاعدة الاحارة ثم أخذ فالاحرة للمشترى لحصولها في ملكوه بارة العباب اوأى وتصرف فصمالا شفعةف الندآء المشترى بمالا مزيل المكمة كرهن والمارة فانأخوالا خفار والهما بطلحة وانتفع بطل الرهن لاالالمارة فان كالوقف) والهذوالا ارة فعفهافذال وأن قروهافالا مرة العشترى انتهى وقواه بطلحة فديشكل على مآباني أن الذي على الغو و قال الماوردي واذا ممنى هوالطلب لاالتماليا أنا يصوره ذابحا اذاشر عجى الأحد أتحذاب تقدم فيل الفصل وكدا بعال في فول الاءارة ولاحرة المنسترى الشار حالسابق تعرفورضي المشترى بذمة الشفيدم تعين عليه الاخذ عالا والاسقط حقمهم على عبد اه عش وأخذه إلسق حقموا اراد إتول الأولى في دفع الاشكال حل الاند ؛ في قول العباب فان أخرالا خسدًا لخ على العالم يُحدو الفاخر لاعلى النفض الخدلانه عاج المَهُكُ (قُولُهُ وَلَمْرَاد بِالنَّقِصُ الْإَحْدُ) بَان يَقُولُ أَخْذَتْ بِالشَّفْعَةُ الْهُ عِشْ أَفرع) لو بني المشترى أوغرس افظافقوله وأخذه عطف أوز رعق آلشفو عواريد النفسع بذلك غمط فلعذاك عالامدوات المشترى تمران بي أوشرس فانصبه نفسير (وينغير فيمافيه بعدالقسمة تراخذ بالشفعة لم يقلع يحانانان قبل القسمة تتضمن غالبارضا الشغد مرجوال المنستري أجيب فمعة كدم ميزان ماء ذ بان: لك يَصُور بِصُورِمَهُمَا أَنْ يَعْلَمُوا اسْتَرَى بانه هنةُ بِنَبِنِ أَنْهَ اشْتِرَا وَأَنَّهُ الْسَـتَرَاء شَعَنَ كَتَبِرَثُمْ ظُهُر السع الثاني أوينقض أه باقل أو يفلن الشفيع عند القنيمة أن الشيرى وكيل المائع نه اوليناء المشيرى وغواسه وتتذحكم بناء

وأوهنا عمىالواولواحمه فيحمر بنالكن الفقهاء كثيرا مارسامحون في ذلك (ولو اختاف المسترى والشفسع في قدر الثمن والا وقدفعل الااذن منه وقوله لاتستعق أى بان حدث معد العقدو بالوث قبل الاحد كالتقدم وقوله لا علا يحرز بنة أوأقاماً سنتبذ وعارضنا (صدق المشرى)، علاله خلاف اهتول النما (في قدوالنصن) أي أوفي قيمت مان تلف اه، فمن (قوله أو أقام البنتيز الم) ولو أقام أحدهما أعلى اباشره من النفسع بينة فضر بهاوان اختلف الباتع والشسترى في دو والشهن لزم الشفسه ماادعاه المسترى وان ثبت ماادعاه فان نكل حلف الشفورح

وأخذ وإحافعليه

ماخذ مالاول)لان كارمتهما

بعيم وربماكان مدهما

تمنه أقل أوجنسه بسرعامه

تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح الساق نعم لورضي المشفري بدمة الشفر ع تعن علم الاحد حالا (۱۰ - (شرواف وابنقاسم) - سادس

المستدير وغراسة كاسن الضير بن النماك بالقسمة والقلع مع أرش النقص والنبقية بالأحرة الأأن الشكرى

لايكف تسوية الارض اذااختاوا فلعلائه كانت صرفاف ملكمة فانحدث في الارض أقص فدأ عذه النفسع

على صفة من يترك و يهو روعه الى أوان المصاد بلاأ حرة والشقيم بالمعير الاختذبال يشعم ألى أوان الحصاد

لانهلا ينتفويه قبله وفي جوازا التأخير الى أوان جذاذا الشرة فيما اذا كان في الشغص شعر عليه عمرة لا استعق

بالشفعة وجهان أوجههما الاوالفرق أن الشمرة الانتماع بالمأخوذ يخسلاف الزرع ولوادع المشستري

احداث بناه وادع الشفرع أنه قديم صدف المشرى مفي وتهاية وكذافي الروض مع شرحه الاقولهما

أوجههما: الخال عش قوله مر لعدوان المشترى أىلان كل زممشترا بينمو بن آتسر بك القسدم

النأحير (قولدصدقالمشتمين) أي فله نقضه أو سعهالشف ممثلاو محله كإهواط هرمالدل القرينة على

الشقص ودفع المن أوقيته الوارث كلحوظاهر (قوله ابتداء)معهمول نقص ش (قوله قال المارودي

الم) عداد العداب أوأى أو تصرف الشغرىء الامريل ملكه كرهن والعارة ان أخوالا خدد لر والهمابطل

حقوران شفع بطل الرهن لاالاجلوة فان فسعفها نذاك وان قر رها فالاحوة للمشسري اه وقوله بطلحقه

فدنشكل على مايأتي انالدى على الفورهو الطلب لاالتمال الانصورهذاء بالذاشرع في الاخد أخذامما

ادغى انائين أنف دينار وهو يساوى ديناوالي يعدق وقيه تظرمانع فسامر منانه وعثال كشياله لوكذبه الحشكان السالع لاعتراف لتشوى بالنالسيع وي شك والسالع ظالم الإيادة ويقبل شهادة الشفيسع للبالع لعسده التهمة دون اشترى لاته منهمان تقليل النصن ولوقسي السياح بالمضالف أونيحو وبعد الانتصارات عما أقرالانتط لاند بارفي شراء زجاحة بالف وهي تساري درهما و به الشفعة وبالمشسترى قبعة الشقص للباتع ولويحالفا فبل ألانحذ أخذها ولعمالسا الباتع لان البائع يعسلمان الحس لايكذب اعترف احتمان الشفسم الاخذيذاك الثمن فيأخذه مسموعهد السع على المائع اللي الناسف مغي وروضم شرحه وقوله وبحشالز ركشي آغي اعتمده الغني وقال أرسدي سنوجه أنشه اب فاسم والتلان الغين سالت قديقع الماقلة الزركنتي وتراره في حوالتي النعفة تقر مراحسا فلمراجع أه وفال السدة وقوله وفيه الطرمأ خده (وتذا لوأنكرا النفري) مامرا لم لا يحق مانسمة ان تصور ولا في و بارة تنسب الموهرة لا بعد ند معلاف شراء من عمار في زعم الشف ع (السراء) يساوى درهما بالف مرأ يساتمني سم قال الوجه أنه لا عَد ولَ عن عند الرئ من أذ درست ل في العادة وان كان المدقص في و مادياه المشترى كالوعلم أنه في غايد الرسدوال فطة والتني احتم الدغرض ماله في ذكان الشفص والمردف العادة (أو)أنكر (كون الطالب الأحدالا وعبقسله باز بدمن عشر فدراهم المستعوضة يحاله وادى الشترى مع ذلك أنه اشدراه مالف شريكا) فيصدق بمنهلات وينارفانه لا تبعق استعاله ذات عادة وتكذيب أعميله ولا روستلة الزجاء الان الفسين فهااع باشأمن الاصلء يمهما ويحلفني حهة اشتباهها بالجوهرة الني يرغب فرج اوهذا المعني لا يتأتى فيما يحن فيسه والحالماذ كرانهمي اله وقال الاولى اله مااشتراه وفي الثانية عِش بعدد كرعبارة سم والفرق وحبوالنظر معتمد أى فيصدق اه أى المسترى وب وقف (قوله على نغي العلم بشركة فأنَّ الماعدة) أى النظر (مامر) أى قُدل بالسب تَبل القيض (قوله وبديعام أن الحس الم) في انظر والأرب نكا حاف العاال شاو تحدا تقطع القران التكذيب سم على في مع من (قوله فيزعم النَّهُ مع) منطق الشَّمْنِي الْهُ عَشْ (فان عـ ترف الشريك) نوللذ (الشراء) بان قالم أشر وسواء قال معمد رئته أواجهت مل أه معنى (قوله الشريك القسميم) القيدم (مالد عرفالاصم وهوالباتغ (قُولُه فيهه) في البانع (قُولِه وقال) في النستنري (قُولُه وَلا سَدُوا النام عَلْم) أي حدث ورنال ففعة بالاباقرار الابينة اله عَشُ (قوله على دَيمها) الأولى الاظهارة ول المتنارد بسلم النمن الباشع ، فأواستنع من قبضه من وان حضرا اشترى وكذه النفسع كالله مطالبة الشفرى في أحدو حديد حد تخذا وهو الظاهر لان ما و قد يكون أبعدة في الشهة ساءاء ترف البائع بقنض فان علق المذيرى فلاشئ عليه فأن تكل حلف البائم وأخسد الفن منسه وكانت عهدته عليه مفسى ونهاية النبن أملااذالف رضان أله عش قول مر كانله مطالب المسترية أي ويني النمن فيدَّالشفيدع حتى طالبه البُّسالُة الشغص يدهأويدا أشترى الله . غرى اه (قوله لانه) أى الشفيد وكذا صبر كانه وقوله من أى السائع وقوله الشنرى بمكسر الراء وقال الدود يعتمنه أوعارية (قولهانكانمه نا) بان تالنا بعيف فقال تلكت بمدا العشرة شلام أوادد فعه السفرة م أنه قبض منلا مالوكان في دالمنترى رس المعن من المتسفري فنترك العشرة في مدحق لوعاد السائع وكذب نفسه وأدى عدم القبض من المسفري فادعيه اتبكه وأنشكرا لشراء المتحق هدة العشر فبعنها بفسيرا قرار جديداً يمن البائع وفاو فيمام في الامراد بإن ماهنامه او صة دفوي فلا يصدقالبائع على لأن بانها غلانه هذاك أه سم (قوله فالاعتراف الح) أقو الغنى عبارته تنب قوله في دالشف م كان الاركى افرارغيرذىالدلاسرى والاقلاحة (قوله بعشالز كشي الخ) الوجه فه لاعدول عن الزركشي اذف ويستحيل في العادة على ذيها (ويسلم النمن الى مادعادالمذهري كلوصل أنه فاغاية الرشدوال ففاة وانتفى احتمد الاغرض داله في ذلك الشقص إذييس البائعان/ يعترف يقبضه) كالم تلقى اللاء عند عند كانه عشرة دراهم شلاكلت وزحدة يحله وادعى المترى مع ذال أنه اشراء بالفد يناوفانه لانته والحال ماذكر المنترىمنه (واناء يرف) فاستعلاذانا عادة وتكذيب المسل ولامرومسة لمآلز جاحة لان الغيزة جاانا المكن من حوة التداهما الموهرة التي من منهاء أن المن المن المن المن المن المناعن في والمال العراق و والمود و البائع مقبضه (فهل يترك يَّمُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ السُّرُى (قُولُهُ فَرَعُم) مَعْلَقُ مُولِما لِمَّنَا الشَّرُى (قُولُهُ فَرَعُم) مَعْلَقُ مُولِما لِمَنَا الشَّرُى (قُولُهُ فَرَعُم) مَعْلَقُ مُولِما لِمُنَا الشَّرُى (قُولُهُ فَرَعُم) مَعْلَقُ مُولِما لِمُنَا الشَّرُى (قُولُهُ فَرَعُم) مَعْلَقُ مُولِما لِمُنَا الشَّرُى (قُولُهُ فَرَعُم) مَعْلَقُ مُعْلِما لِمُنْ الشَّرُى (قُولُهُ فَرَعُم) مَعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ السَّمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّ فيد الشدندم) انكان إلى المتروب المالين الى البائع المن فالله في الله وض فلوامتنع من قبض من الشفيس فول المسالم المسارة المسارة معمنا وذمنكان كانعم وجهان فالخسرة أوجههما تتملانه تديكون سأله أبعدتن الشهنوالرجوع على بالدوك أسبول ثمان ساف معبن فالاعتراض علمانه الشرى تلاشي عَليموان سكل حلف المائع وأحذالنين منهوكان عهد تدعابه اله (قولهان كان مصنا) أي كان ينبغي النعب يربذمة بان قال بعد مفقال غلكت مهذه العشر ومثلاثم أوادد فعهاال فنرسم المفرق والمروق والمشترى فستمرك الشغيسع غسيرصيم (أم) العشرة في بدمتي لوعاد البائع وكذب نفس. ولوع عدم القيض من المستري استحق هذه العشرة عنم الان قسل مسوابه أولان أم كون مدالهمزوراو المالات بالعداد فعصوال (باحد والقاصي ويحفظه) فاله مال صائع بعد ميل اه رهذا أُخلي

بعدالبسع الثناني (شاركه المشيري الاول في النصف

الثانى لان ملىكه سـبق

الدحالثانى واستقربعفو

الشريك القدديم عنسه

فشاوكه والاربعف عنسه

الأخدمنه (فلايشارك)

لر وال ملكه أمالوعفاعنه

فبل السع الثاني فيشاركه

حزماوخرج بشمالو وتعامعا

فالشيفعة فهمامعالاول

وحده (والأصحانةلوعفا

أحد شف مين)عنحمة أو

بعضه (سقطحقه ، كسائر

المقرق المالية (وعسير

الاستر بنأحسذا لجسع

ونركه)كالنفرد (وليس

الاقتصارعلى حصدته)لئلا

تسعض الصغفة على الشترى

(و)الاصم (انالوا-داذا

أسفط بعض حديده فط)

۔ة۔ (كله) كالقود(ولو

حصر أحدشفيعين فله أخذ

المسعر في الحال الاالبعض

الدمن استعفاقه رغبسه

والشلذفهما بالنسبة

لاغائسخان فاللا آخذالا

فدرحتي طلحقسطلقا

لتقصير ولورضي المشترى

اعتده السكى كان الرفعة

عبارة النهاية والمغنى فالمتعدكااعة دهالسبك كابن الرفعة أنه كالوأرادالخ والاصومنعه اله (قوله والغوائد هُ. اه روض، مشرحه وعش (قوله بعدانسم النان) بأني آ زنامحفرز. اه سم(**قوله نشارکه)** الم) أى ومااستوه والحاصر فبسل عمال الفائسيس تتعوثم وأوولا بشار كمفس العائب كالن الشفيع أى فيستحق مشاركتمش بة وسفني (قولة أمالوعفاعنة لخ)عبارة النهامة والمفنى وعسلم مماتقر رمن كون آيشاوك المشترى فيمتها يةومغني قوله فاذا كانواالخ أىالشفعاء عبارة المغنى والنهابة ولواستحق الشفعا العفو بعدالسيع الثاني أنه لوعة اقبله اشتركاب جزرا والخذفيله انتفت جزرا آه قول لمن (لوعفا أحسد ثلانة كانكاث دارلار بعقبالسواء فباع أحدهم تصييموا ستحقهاالباقون فحضر أحدهم أخذا لكل أوثرك تضمين مقطحةمو بحيران خرالخ إلو كالاعفره بعسد أخذالاة خرحصه فهل الحريم كذفك فيقال للاسخر أوأخر لحضو وهما فان أخذا لدكل وحضر الثاني فاصغه نصف النمن يكولم يكن الاشغ عان واذا حضر الثالث الخدحصة العاني والابطل تلكن لحصتك أولان منظر فليراحبع وقديسهل قول المزوليس له الاقتصارعلي أخذمن كل ثلثماني وملامه قدرحه متمولو أواد أحذ ثلث في وأحسدهما فضاجا وكإيجو والشفيع أن حصتمدلوكان العقو بعدأخذجسته سم على ﴿ الدُّ عَشَّ وَفِيهِ وَفَقَدُهُمُ العَرْبَادُنُولَ الصَّفَّ وليس باخذنصب أحدانشتر بيزفقها ثم سطاوا لغاالصو والحاثنتين وسعينراجه وقوله ولايشارك الغائب الخ كقوله وعفيرا لم مترتب على العفو تولُّ النَّن (وعفيرالاً شراع) تلومات الاُستوقيل الاستنوقيل التضع الم) بغنى عنعقوله العادة نفاد الغوائدله المراقع له لفلهو وغرضه المر)عدارة المفنى وشرح الروص وان كأن وورثه العافى أخذا أكل بالشفعة طريق الارشولا يضره العفو آلسابق لان أخذه الاقن بفسير الطريق لآخسذ بالشفعت في الغور لعفره لائله غرضا أطهراف أن لاياخا مايؤخذ منمولاته قدلا يقدرالآ ت الاعلى الاولىالذى أسقطه العفو مر سم ونهامة ومعنى وروض مع شرحه (قبله كالمنفرد) أعياف أنه اسالحد أخذالبعض أه زادالثاني فيؤخرل غارهل يأخذالغائبان فيأخذمهماأولا له (قوله على ماسم)أى لجيم أويتركه وذر تقسدم أنه فدياف دبعض للسم كملو باعمالك دارجيعهاوله في مرهاشر يلتقليس في شرح أوبؤ حِسل فالاطهرأنه مخيرالخ اله عِش (قبله أوركملهما) عطف على اننسين (قوله المتحد) وكعف المر أخذ والااذا اتسع حصة الداولل عدمة جداع م عكن جعلها بمر من فالنمريك أخذ ماواد فالمتعددبالاولى اه سم (قَهْلُه اذالعُـــــــرة الحّ) ﴿[قاعدة]﴿ العبرة في اتحادالعقدوتعدد، بألوَّ كمل إلافى الشغمنوالرهن الديرة فهما بالموكل اه عَشَّ (قوله هذام أَى والشفعة (قوله المعقودة لاالعاقسة) أشسترى على فياسماياتي عن السسيكر وان فنضى النقليل الذكو رخلاف وعاية الامرأة تعليل فاصر فعول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريك فباع نصبهم اصفقتام يفرقها الثالث فالكف شرحه لان الاعتبار أوحرى: لى الغالب مر اله سم على جاله عش ورشيدي قول المن (وان الواحد الح) في الروض بالعافدلابالمعقودلهمىنى على ضعف اه سم وفى المغنى رانوافةهماأىالر وضوشرحه(قوله وجذافارق وشرحه وحزميه الانوادفان صالحه عن الشفعة في أأسكما للم أخسد البعض بطلى الصلح لان الشفعة لاتقابل مامر في البيع) اللا تفريق بالردعلي أحد البالعيز فقد يخلاف ودأحد الشتريين في تفريق مامله اهسم بعوض كذاالشفعة انعسار مالانه والافلاانهمي اله سم وبائيءن النهاية والمفيما وافقمه (قوله لا لبعض الح) عبارة النهاية والمفنى لا الاقتصار على حصة للانتبعض الصفقة على المشترى أولم بالخذا الفاتب هذا الموجه أعني أحذا لجسع فاذاأ رادا خذر رحصته فقط صارغير شفسع بالنسبة لهذا القدر فلايف دورضا والمعتمل أنه أزال ملكه بونف أرغيره أولارغبته فالاحداء (قوله فان فاللا آحذا لم) أى وأراد الآن المشترى ينقل لانه حدت فرضى باخذ عيرالشف عرالرضايد اللايفيد استحقاق الشععة بل يخرج الاخذعن أخذفدر حصته فقط اه سم (قوله بطل حقه) ينبغى أن مجردا الملاق قوله ذلك لا يبطل حقمالا حتم ال الرادة موضوع الشفعة وهوالاخذ فهراو يغارف الردبالعيب سيتجاز رديعض المسعيه بالرضايات الردليس لمليكا ا التأخير لحضور الفات المأخذ كل تدرحت فقط مر اله سم (قوله مطالما) صادق العالم والجاهل ولو جديدابل هورجوعالى المائ الاصلى علاف ماهنافاله التداه غلاف فلتأمل لا تقال هلا مازلان عامة الامراله معدورا فلبراجيع اه سدعرعبارة عش قوله بطلحف معطلة الخو ينبغي تفسده بماأذا كانعالما ملنملكه لفميره وهوجائرا لانانقول الغرض الهلاا يجاب ولاقبول بالبجر دغلن بالوجمه السابق الذي لايسوغ الاف الاخذ بالشععة (قوله كلوأراد الشفيم الواحد الم) كان ان يغر و مان حصية فقط هذاهي بذال فان كان باهبال ميسال معدد التسمياان كان من يخفي عليد ذات اه (قوله المجرع عمده المر) حقى الامسيارولا كذلك مصحفي المقس علىه فليش حقى في الامتراض وفي الاقتصار علىه اسقاط لبعض كانه فسيل الفصل (قولِه بعدالبسع الثاني) باني آ نغايحقرز (قولِه في المنزوالاصم انه لوعفا أحد شفيه بن حدفسغط كامكالقودكاتقدم وقديوجسااعتمده الستبكى مانحق الشفعة يثبت فهرا فلامدخل لرضا الح الوكان مفره عد أعذالا خوصته فهل الحسكم كذلك فيقال الآسوان لم باخذاله الح وهوحت العافي للشتر ومنعولم نتشالشرع هذاالحق الافى جدع الحصة والجلة هاهى حصة الحاضر الآث هذا وفى العباب وآلابطل غلك عصل ولاف نظر فلبراء عرفه يشمل قول المزوليس الاقتصارعلي حصته مالوكان نصلليسالشفيح تفريق نقص يسع صفقة بفير وضاللشترى اه ومفهومه الجواذ مرضا المنسترى العفو بعدأ حذمصة (قوله في المتن وعيرالا تنو بين أحذا المسعوتوكه) فلومات الاستوقيل الانعذ وقبل وهومتعموية مدهان للنع لتضرر والشعرى النفريق وقدرال برضاءوية مدمما تقدم فيمالو كان الشراء التقصير وورثمالعانى أخذا الحصل بالشفعة بطريق الارشولا بضره العفوالسابق لان أخذه الأسبغير عؤ حل إنه لو رضي المشترى لممة الشف م أخذ في الحال والاستعارة وعل هذا فعنر الشف ع هنا حدالله من الطريق الاول الذي أسقطه النفو مر (قبلة في المنهوليسية الاقتصاد على مصنه) أي وان رضي المشتري أخذا لجيع وأخذ قدوحت فانتول الآمرين سقط حقه لكن يحالف قول الشآو محن السبحر كأمن الوقعة على قباس ماياني عن السمك وان اقتضى التعليل المذكو رخلافه وغاية الامرية تعايل فاصر أوجى على كالوأراد الشفيم الواحد الخفان القدام على هذا بدل على اله ستفق عله (قوله فاذ أحضر الثالث الخ) قال في الغالب مر (قوله في المن وان الواحدادا أسقط بعض حقه الح) في الروض وشرحمس رياد تعو حرمه في

ركه أحدما يؤخد منولا بازمه الاعلام بالطلبعلي ملم (ولوانسنر مانسه خصا فالشغيع أخذ نصبهما) المسوطاهسر (ونصب حدهما)لانه لم نفر قعله ملكه (ولوانسترى واحد نائنين) أوركلهماالمعد اذالعرة فيالتعددوعيمه هنامااهمة ودله لاالعاقدكا حررته في شرح الارشاد (فله أخذ حصة أحداليا تعنى لاصع إلان الصفقة تعددت تعدد البائعين ولوجود النغر بق هناحي الحلاف دون ماقبسله و بهذافارق مامر في البيع من عكس ذاك وهو تعسده شعدد الباثع قطعارانشترىعلى

الروض واعسل آن الثاني أخذ الثلث من الاولية ن حضر الثالث وأخسذ أصف ما في والا ولوالت ما في يدكل

وكانالناني قدأ خسذالنصف لسستو والوثلث الثلث الذي فيدالناني فارضمه اليماني والاولو يقسمانه

بالسوية اه وهوكالصريج فاستقرارا لحال على هذا فكون الحاصل للناف دون الثلث وقدد كريام امش

شرح الهسجتسن كلام الرومنة وأصلها مايؤ يدذلك بل يعينه فراجعه اهر (قوله أو وكيلهما) يحاف على النبن

(قوله المتحد) فالمتعدد بالاولى (قوله بالمعقودة لاالعاقد الح) فقول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريك فساع

تصبهماصفقتام بفرقهاا لثالث الف شرحلان الاعتبار بالعاقدلا بالمحودة مبنى على ضعف (قوله و جاذا

فارومامر في السياع) اللا تفريق في الردعلي أحد البائمين فقط مخلاف ودأحد المشترين في تغريق

كالوأرادالثة حالواحسد

ان مأخسد عض حقه واذا

أحسدا لمكلي الحنسر المتث

والغسوائدله مالم بحضر

الغائب وباخذ إفاذاحضه

لغاف شركه) لنوت

حقه فاذا كانوائلانه فضر

واحدوأخذالكا تمحض

الاخراحددمه النصف

منصبف الثمن فاذاحضر

الثالث أخذ منكلأومن

حدهما ثلثماسده ولا

بشاركه الغائب في ربع

حدث قبل تماكم (والاصم

انه ماخير الاخذالي قدوم

الغائب) لظهو رغرضه في

الانوادفان صالحه عن الشفعة في السكل على أحذا البعض بطل العظم لان الشفعتلات الم بعوض وكذا الشفعة

بالندمين حصة فقطال بحركا الرقوليه بقلل مقمعطفنا) منبنى ان عمر واطلاق مولالا تعدالا قدر حصنى لا يسطل حقالا سعمال اوادة الناشع

ان يعلم مطافرته والافلاانهي (قولة فان قاللا آخدالا فورحسي) في أواد الآن أخذ ورحصت مققط

المصورالغائب وأخذذ وحصته نغط هر وعبارة نبره كالمسبرى والنشهبة ولوقال الحاضرلا آخذالافلد

مصى بطلحة واداده الغائس لانالسفعنا ذاأمكن أحدها فالتأسير يقتضي قصيرا يقوت يحلاف نظيره

منالقسامة كذكر الرانع فحاجاه (قولمه ولورض المشترى بالشدحت تقطام بحر)هوالعقدو وجهه

انوضع النفعة الاخذة هراعلى المسترى ولامدخل أرضاء فبادام تنسفه سرعاال فعق هذه الحالة الاعلى

وتتعددهنا يتعددالحل أيضا [(قولة وتنعددهنا الح) ولواشتر بامن النسيز جاز الشفريع أخذر بعد أوضعه وزازنه أر باعه والجسع ولو فاوما وشغصت مندار من كانتداو بيناتنين فوكل أحدهما الاخرف يسع نصف أصيه طلقا أومع نصب حاحمه صفقة فباع كذلك مغقة وتضعهماواحداله فللموكل افراداه يسالوكيل بالاخذ بالشفعة عقالنك مالداقيله لاتالصفقة اشتمات على مالاشفعة أحد أحدهما نقط والاطهر للموكل فيه وهوما كدوه إيماف مشفعة وهومك الوكيل فشيمين باعشقه اوثر باعيا تسغني وروضهم انالنفعة) أي طلم (١٥) شرحه (قوله لخبرضع ف) عبارة، بمولحديث الشفعة كمل العقال أي تفون برك المبادرة كم يفون البعير الفيور إوان احرالمَاك الشرود عسد حل العقال ذالم ببادر السمانين أه عش (قوله رقد لا عس) أى الفررش أه سم كالرضعيف فيهوكأنه اعتضد (قولدفر صور)عبارة المفيني عشرصور اه زقوله أكثرها) فيه أن ماعلم سكار محسية فزاها الثلاثة عندهم تماصر وحسنا بغيره الاولوالغامسة والناسعة اللهم الاأنسدى ولم السابعة والنامنة من ذكر نظيرهما في الرديالعب (قولهمن ولانه خارثيت بنفسة لدفع كالمه) أي المقاولاحقا (قوله أو واحدالخ) أي أو والحال أن أحدا المراقو الداخرا والدراك روع) أي الصرر فكان كحسارالرد كاه فاواً دول بعضم دون بعض لا يكلف أخذ ما أدول لمافيمن الشقة أهُ عَش (قوله أولعناص الم) مالعب وقدلا يحسق صور والارحة أن عدله أي كون الغص عدرا اذالم يقدر على نوعه الاعشقة اد عماية (قوله أو لعاص اصبه عداراً كثرهامن كادسه المغصوب) مااطكمه فالتفاو تعلص تصييمهم تمكنيس أخذا المصاليعة بالشفعة وتصرفه فهاواندام كالسع عوجل أووأحد الغصب في نصبه اه عشروند يقال ان مصلحة الشفيع فد نصير في اجتماع النصبين في يده فقط و رجوع الشريجسين غائب وكان حصته الىده السيمة بقن (قوله كانص عليمف البويعلي) فقال وان كان في مرجل فقص من دار نفص لصيه مُماع الا خرنصية مرجم السه فله الشعه ساعتر سوعه السه غله البلقين اه معنى (قوله أحسر تعور باد فتراثم مان خــ لافعوكالناخــ ير وكتأخيرالولي أوعقوه أى والمطفق الانعد فللولي الاخديعد فأحسر والمولى الاخذاذا كمل قبل أنحس الولى ولاعتممن ذلك تاخيرالولى وان لم يعذر في التأخير لان الحق لفيره فلا يسقط بتأخيره وتقصيره أمالذا لانتظارا درالنزرع وحصاده كانت الصفيق الترك فهتنع أخذالولي ولوفو وافضلاعن السقوط بالتأخير ويعسد بعفوه بالااعتبار أوا ما قدرالتمن أوليحلص ووعدملامتناع الاخذ علممطلقا لكونه خلاف المحفة ولوترك الولى الاخذ أوعفا والحلة ماذكرأى نصدله الغصوب كأنص أن/أمخة فىالغرل أمنتع على ألولى الاخذ بعــدكمة مر اه سم على ≈رقوله امنتع أى فعرم تمكـــــكه عاء أرجهله بانه الشفعة لفساد ولا يغذ اه عش (قول، فاله لاسفها حق المولى) قال الاستأذالكرى في كرو و يتعمشله في أربانهاءلىالفوروهومن الشفعة المتعلقة بالمسحد وبستاآل سم على جرأى فاوترك منولي المسعدا وبستال الدالاخذ أوعفاءنه عنى علمذاك وكدمنحار لم يكن مسقطال بوت الشفعة فله الاخذ بعد ذاك وأنسسق العفو منه اذلاحق له فيعولولم الحذيث وللوقولي شرط لغيرمشتر وكتاخه بر غيره كان الغير الاحذ ولوكات المطه في الترك فعفاام نع عليه وعلى غيره الاخذ بعدد الناسقوطها بانتفاء الولى أرء فوه فاله لاسقط المعلمة وقت البيع اله عش (قوله علم علم) الدقول نعرف الفيل الاتوله وضابط الحبود كرالخوالي حق المولى (فاذاعلم الشفيسم لكتاب في النهاية الأقوله لآن تسلط الى لان الاشهاد وقوله في على العدل عند وقوله أي أصاله الى ولان له مالسع فلسادر) عقب رضا (قوله كاسرال) خير وضايط المزقوله وذكر)أى المنف (قوله بعض ذلك) أى مالا بعد العرف عله من غير فاحسل (على كه الم (فوله كانقر ر) أي قوله ومناط الخ (قوله لماني) أي في شرح بطل مد في الاطهر من قوله العادى فلايكلف البدرار بعدوأونعو ممايعدالعرف نامله (قوله وقدلايب) أى الغورش (قوله وكالنا خيرلان ظارا درال زرع وحصاده) قال في الروض جواز تركه تقصراوتوا اوضابط النَّاخير الى حداد الثمرة أي فيمالوكان في الشقص شحرعلمه عُرة لا يستحق بالشفعة وجهان اله والاريح كما ماهنا كأص فحالرد مالعب فالبالز ركنبي المنع والفرق امكان الانتفاع مع يقاءالثمر أش مر (قوله وليخاص نصبه المغصوب آلم) وذكركفيره بعض ذاكثم عبارة شرح الروض أو لحسلاص الشقص المسعادا كان مفصو بانص علم عنى الم (قوله ويعضمه فالعلم انحاد وكالنيرالوكي أوعفوه كأى والمصلمة في الاخذ فلتوكي الاخذ بعد تاخيره وللمولى الاخذاذا كل قبل أخذالوكي الماسن كانفسر وأى عالما لاتناع ماخير الولى وال المعدر في التأخير لان الحق لفيره فلا يسقط وتأخير وتقصيره أمااذا كالت الصلح في لمالماتى أمااذالم نعسلم فهو الثرك فهتنع أخذالولى ولوفو وافضلاعن الدهوط بالتأخير ويعتد بعقو وبالااعتبار يعقوه وعدملامتناع الاخذعا معطلقا لكونه خلاف المصفقولو ترك المولى الاخسذ أوعفاوا لحالة ماذكرأى ان المصفية في التركة على شغعته وانعضى سنون

ثعرىأتى فيخمار أمةعنفت

انه لايقبل دعواها

الجهان اذا كذيها العادة بان كانت معدفي دار موشاع عقها وظهر أن يقال عله هناز فان كانتمريدا) أرسيو صاطلعا أو يحق وعدع د الطلب نف (أوغاثبا عن الدالمشرى) بحث تعده بينسو الله بينسو بين مباشرة (٧٩) الطلب يخترم به السبخركان الصلاح (أوجالفا

منء دو) أوافراط حرأو يخالاف مامر في نذابره الخزا قوله الحوابه) أي عنقها (قوله معه) أي مع سلاها (قوله فيفاهر) عبارة النهاية رد (فاموكل) في الطلب والاوحدان خالات (قولة أوعبوسا) الى قوله عالف آمر في أنغني الالفناة كأن السلاح وقوله ولوقال الى نتدر) لانه ألمكن (والا) المنز (قوله أوادر اطراو ود) و عناف ذلك باحتسان أحوال الشفعاء فقد يكون عسدرافي حق عسف بقدر (فايشهد)ر حارار البدن مُثَرِّدُونَ غَيْرِهُ الدَّعْضُ قُولِ النَّنَ فَلَيْسُهِدَ) قَالَقَ الرَّوْضُ وشرحه ولا يَغْنِيه الاشهادعن الرفع الى رحسلا وامرأ تسنهاأو القاضي ثم قلافان غاب اشترى ونع الشغيبع أمره الحالقات وأخذبال أغدوله ذلك أي الزفع والاخلام واحدا لتعلف مع كإمرني لبدع (عسلي العاب)ولو الطريق بحوفااخ اه (قوله قايشهدر جايراخ) ينفي أن محمله ان قروا يد ماخد استقوله الاتتي قال أشهدت فلامًا وفلامًا فانترك القد ورعلما لخ فالراجع اه سيعم عبارة المغي والروض معشر حموحت الرمدة الاشهاد فانكرالم يسقط حقه (فان وسل مدريد ملي الزمة أن يقول بَلْمَت الشقص كِمرانه الاحدق الرد العب أه (قوله الوواحدا ولاالقدورعلىمنهـما يحلف معه / قال الحلى خاهر. وانكان قاضي البلدلامري ذلك وقال سلمان وقبل لايكني لان بعض القنداة أى التوك لرالانسهاد الايقد له فايستوثق لنفسه اله يحيري (قوله على أمرق الهرم) عبارة النهاية والفي في اساعلي مامري الذكور من بطلحقه الاطهر) القصيره الشعر حقه) أيلاحمال سيان الشهود أه عش (قهله نعم العائب الظرم أموقع هـ ذا الاستدرال ا الوضائع الغائب يحير من اه رئىسىدى (قولەقال) ئايالسېكى (قولەركذالذالخشرالشف مالخ، ئى يىخىر بىنالئوكىل دالرفع الوكيل والرفع العاكمكا المعاكم (قوله أصا) أى كالعامز (قوله لم يلزمه الانهادالي) عبارة الروض وشرحه ولا يكاف الأنه دعلي أخسده السيكر منكلام المال اذاً سرَّط السافي المال أو وكل في الطلب ف الاسطل الشفعة بتركه ويفرق بينسه وبين نذايره في الرَّد البغوى فالوكذااذا حضر مالع بمان تسلط الشفيع الخ تم قالاولا يغييمالا شهادين الرفع الى القاصي اه وفيه أصريح بال الاسسهاد الشغرع وغاب المشدقرى عَالَ السيرِلايغنيه عَلَافَ الانتهاد عال السير في أغابر من الرديالعيب أه سم (قوله وليس لذاك) أي والقادر أنضأ أدنوكل المشتري (قولدنك)أنظرالمبارالمعاذا اه سم عبارة العبرى وجه القودأن الشفيه فسخ تصرفات المذترى الأحذولس المشترى فسح اصرفات البائع في النمن الباحد بدله اذا ترج عن والعالباتع كأفاده ففرضهم التوكل عسد الحلي وسلطان أه وجماعلم المشارّ المعقول المن (في صلاة) أى ولونغلا كمانى أه عِش (تولُّ المنذأو العمرا عاهولتعناحاتذ طعام) أوقضاء حاجمتها ية ومغ في قول المنز (أوطعام) أي حالها كل الد سم عبارة عش أي في وقت ر مقاولوسار بنفسه: قب حنورطعامأوتناوله اه (قولهولايلزمهالانتصارالم) أىفىنحوالصلاة (قولهو يؤخَّذمنه) أىمن إ العلمأو وكل لم بازمه الاشهاد حدثد على الطاب علاف المن حث اطلق الصلاة (قوله ذلك) أي اتبان الاكل و (قولهم ــ ذا لقيد) اى قيد الحيث، ولونوى نفسار مطلقافالاو حدة أنه يغتفر له الزيادة مطلقامالم ودعلى العادة في ذلك اهنما به أي فاولم تكن له عادة اقتصر مامر في نظـيره منالرد بالعب لان تسلط الشفيع على ركعتن فان رادعامهما بطل حقه عش عمارة العبرى وله الزيادة فيه أى النفل العالق الى حدلا عديه عى الاخد بالشفعة أفرى من تساما المشترى على الرد أوقضاه الحاجة حازلة أن يقدمه آوان يلبس ثو به فاذا فرغ طال بالشفعة اله (قوله في الذهاب المه لـ لا) العب اذله أقض أصرف فالشفه النعلقة بالمعدوسا لماله (تبله عن تعد فسنما للهالم) أو عاجمال الم م وله الماتي الشار يوانس لذالا ذلك أو الفاالخ الأأن يكون لنصو مربعة النوكس (قوله بل و واحدا لح) خلافا للر و يافي شرح مر (قوله ولان لاشه دغمالي أقصود ولله در أتضان توكل الح) له أيضا الرفع الى القامي (تولهم يلزمه الأسهاد - نشد الح) عبارة الروض ولا أي وهوالقسم وهناعمالي ولاكيف الاشهاذا ذامآرأو وكل ولايغتب الاشهاد عن الرفع الد وفيه أصريح بإن الاشهاد حال السمير الطالب وهو وسلما وهي لايفنه يخلاف الاشهاد على السدير في فاير من الردبالعب (قوله وليس لذاك) أي المشترى وأوله ذلك الفار بغافرقها مألا يغافسرني المشارال ماذا (قوله في المنزأو معام) حالماً كل (قولهما أبأس في الدهاب المدليد) أي من غـ برمشفة

القصود واذا كأنالغور مالعادة (فاذا كان في صادة أو حمام أو طعام فله الاتمام) كالعادة ولا مؤمه الاقتصار على أقل محرى بل الا تل عد مالا بعد موار او وحدمه أناه ذلائق النافلة الطلق تبعذا القدوكذ الندخل الوقت وانام شرع فله الشروعوله التاخعر ليلاحق يصع مالهما من في الذهاب المعالدولو ادعى الحرالعذر فانعارف امأصل العذر به

تنع على الولى الاخذ بقدكة مر (قوله فاله لا سقط حق المولى) قال الاستاذ البكرى في كنر. و يقعمنه

هى،عصنى الوار اذلابضر

الحميد مدا (قال) له (مارك

له في مفقتل أم يبطل حقه

أوشفعته لانالسلامقيل

الكارم سنة أي اسالة فلا

ودكونه لاسن السيلام

عابسه لنحوف فمويدعته

ولانه غيرضا صحاني

الدعاء مذلك لسأخذ صفقة

ساركة (وفي الدعاء وحه)

بالشفعة تبطل به لاشعاره

تقر والشمقص فيده

ومحلهذاالو حمانزادان

كأفاله الاسروى (واو ماع

الثفيع حصته) كالما

(حاهلا مالشفعة فالاصعر

طلانها) لزوالسيما يخلآف

وبع البعض أداداعسلم

ببطسل حزماوان كان اغمأ

اع بعض حصته كالوعفاعن

البعض وكذالو ماع بشرط

الحمارح شانتقل آلاناعنه

لان ملكه العائد مناخر

* (كارالغراض) *

والقرض أىالقطعلان

المالك قطع له قعاعة من ماله

ليصرف فها ومنالربح

والاسلفية الاجاع وروى

لونعم وغيرءاله مسلي الله

عايه و- لرضارب لحديدة

بتزوحها إنحوشبهران

ومسنه اذذال نحوخش

وعشران سنة بالهاالي

عن مك المشترى

(ولوأخر الطلب وقال.لم اسدن الخنزلم بعذوان أخبر عدلان) أور حلوامو أمار سفة العدالة لابه كانسن حقب أن متمدذاك نع الاوحه تصديقه في الجهل مدالتهما انأمكن خفاء ذلك علب ولوكاماعدلن عنسد والعدالحاكم عذر ءإ ماقة السكرلكن خار فيمنيره ولوأحبره مسوران عذر كاعث شارح (وكذا ثقةفىالاصم) ولوأمثلاله اخمار (و معذران خبرمس لانقبل خبره / لعذر بخلاف من يقبسل كعددالتواتر ولوكفارا لانهم أوليمن العدلن لافادة خبرهم العلم هـ ذا كه ظاهرا أداباطنا فالعبرة فيغبر العدل عنده عن يقع في نفس صد دقه وكديه (ولواخسير بالبيع والف) أوجنس أونوع أو وصف أوأن المبيع قدره كذا أوأنالب من فلان أران البائع اثنآن أو وأحد (فسترك) الاخسد (فسان بخمسمائة) وبغيرالجنس أوالنوع أوالوصف والقدر الدى أخبر به أوأن البيع من غير فلان أوان البارع أكثرأرأفسل ماأخربه (بقي حقه) لانه اعاتركه امرض مان خلافه ولم متركه رغة عنه (وانمان ما كثر) من ألف (بطل)حقالاته اذا لم وغب فسه الانسل

فبالاكسترأولي وكذالو

أخبرع وافعفافها نسلالان عفوه ولعلى عدم رغبته المران الناخيرالى الحاول ولولق المشترى فسلم عليه أو)

أَىمنغيرمشقةلانحتملعادة فيمانظهر اله سير (قولدسدق)أى الشفسعلان الظاهر صحة الاخسذولو أقاما بينتيز فالوجب تقديم بينة الشفيع لام مامنية ومعهاز بالدة على الغو وشويرى إه يجبري (قوله أو رجل) الى قوله ولو كاما في المغنى (قوله ولو كاما عد اين الخ) ولوقال أخبر في رجلان وليساعد ابن عندي رهما عدلان لم تبطل شفعته لانقوله محتمل ترابه ومغنى فالآعش قوله وهماعدلان أى والحال أشهماء سدلان في غسرالامر اه (قولدلا=ندالح: كم)أى فالعتمدهب الشُّف عمثلاو ينبغيان مثل ذلك عكسب لعدم الثقة بقولهما ولايقال العسبرة بمذهب اخاكم لاانقول الرفع الىآخا كمفرع عنظن البسع وتحققه ولم نوحدواحدمنهماعنده الدعش (قوله على ماظه السكي) وهو الاوحداد تهاية (قوله كَمَاعت شادح) عبارة النهابه وسم قاله المالملقن محثارآلا وحدحسل كلام السبكر على ما اذالم يقع في قلبه صدرة لهما وياتي تفايره فبمابعده أى في اخباد مسستو ومن ولاينا في الاول قول المستفساء بعذرات أخبره عدلان اذما هذا فيميا أذاقال انهماغيرعدلن عندالحاكم اهأفال عش قباه على مااذالم بقع المرأو ودعلهانه بعدك شهماعدلين عندي فالايقع ف قلبه صدقهما وعكن الجوآب ان محرد العدالة لاء تعمن جواز الاحبار بحسلاف الواقع غاطاأ ونعوه وبفرض تعمدالاخبار مخلاف الواقع فذلك محرد كذب والكذبة الواحدة كمتقدم لاتوجب نسقافلاتنافي العدالة وقوله اذماهنا الخ أي قول آلسبكراي وماهنانا فيمااذا كآباعد لينعنده وعندغيره اه أى عند الحاكم سم (قوله لانه اخبار) اى وخبرالثة مقبول نهاية ومَعَى قول المتن (من لا يقبل خبره) كصى وفاسق نهاية ومقسى (قوله يخسلاف من يقبل الم) عدارة المعنى والهداية هذا اذالم يبلغ الخسيرون الشفسم حسدالتوا ترفان بلغوا ولوصد الأونسا فاأوكفار إطل حقمه اه (قوله في غسيرا لعدر ل عندم) الاولى أسَّماطه كافي النَّهَانُهُ (قُولُهُ وَكَذَبُهُ) الواوعِمني أو(قُولُهُ اوحنس) الْيُقُولُهُ وكذالو باعني المغني الاقولة أى الله الحولانة (قول المن وان بان اكثرالج) وكذالوأ خدير بيدع جيعد بالف فبان أنه ماع بعضه بالف 🗚 مغني (قوله ركذالواحبر عوجل آلم) علاف عصب آه سم قول المن (ولولقي المشترى الخ) ولولق الشفسع الشترى في غير بلدالشقص فاخرالا خذالي العودالي الدالشقص بصلت شفعته لاستغناه الاحد عن الحضور عند الشقص ماية ومعنى واسبي قول المتن (فسلم عليه) أي اوساله عن الثمن لاتحتملءاده فبما يظهر (قوله عذرعلى ما فاله السبكى)اعتمده مر و يشكل عليه أمران الارل فول الصنف م يعذران أخبره عدلان فانه هناقد أخبره عدلان عنده والثاني مافي شرح الروض عن المياوردي انه لواخبره غيرمقبول الرواية كفاسق ومسدقه سقطت شفعتمونه يرالعدلين عندالحاكم لاينقصان عن الفاسق فأن حلهذا أعنى مافاله السبكى على ماأذاعلم انه ماغير عداين عندا لحاكم ولم يصدقهما الدفع الامران اما الثانى فاوحودالتصديق فيمسستلة الغاسق لاهناو زيادة العدالة هنالا أثر لهامع عسدم وحودها عندالحا كهواما الاول فاغرض ماقاله المصنف فسمااذا كاماء ولين عندالحا كم والغرق اله زعيا احتاج الى اثبات الشراء عند الحاكم ودلك لايحصل بغيرالعدلين عنده فكان معدورا في عدم تعويله على اخبارهما وقوله ولو أخسره ستوران عذر بشيكل بمسئلة تصديقء يرمقبول الرواية كالفاسق المذكورة الاان يصورهذا بمااذالم بصدقهمافاستأمل (فروع)قال في التنب،وان طلب أي الشف ع الشفعة وأعوره الثمن بطلب شفعته وان فال مفي وكم الثمن مطلت شفعت وان قال صالحي من الشفعة على مآل أو أخذ الشقص بعوض مستحق فقد و ل تبطل شفعته وقيل لا تبطل وان دل في البيع أوضى الثمن أوقال السر فلا أط البك أي بالشفع لم تبطل شفعتموان توكل في شرائع لم تسقط شفعته وان توكل في سعه سقطت وقسل لاتسقط اه قال الاستهاي في تصعبوعدم أىوالاصع عدم بطلان الشفعة اذاقال الشفيع بكرالثمن أوطلب وأعوزه لكن العاكم ابطالهاعند الاعواذ والهاذا فالمصالحيءن الشفعة على مال أوأتخذ الشقص بعوض مستحق لم تبطل شفعته و طلانها اذاسالم عنها على مال عالم الفساد المصالحة الى ان قاللاان توكل في معسه أى لا تبطل اه (قوله وكذالوأخبربمؤ جلالخ) بخلاف،ك

وانكان عالمانه نهاية ومفني و روض (قوله هي عمني الواوائز) عبارة العيري أوسلم عليمو بادلاله في فافقته وسأله عن الثمن كلصرحه فيحواثني شرحال وطرخلافك بوهمه اظهر تعبيرا الصنف كغيره بأو**رو برى و** يمكن أن تشكون ارفى كلامسانه خطوفته وراجله فيشهل ذكر اه (**قول**ه أونسفعته) او هنالتخير في التقديراً والننويد. في التعبر واقتصرالها به والفر علىحة، ﴿ قُولُهُ لانَ السَّلَامُ قِبل الكلام سنة) يؤخذمنه بطَّلان-دةهادْآلهِ سنالسلام مر اهسم على جورهو واضم َّ الد عش دبيارة التعيري قوله فسلما عادة يوكان من يشرع على السلام أحدام العله والآكفاس بطل حق الدم عاله نعم لو وجد المشعرى يقضى حاجته أو يجامع قله ناخد برالطاب الى فراغه قاله شجفنا مر قلمو بي اه و ينبغي تغييد ذلك عمااذا كانعالما الحبكم فأن كانساهلالم يبطل حقم ذلك سماان كأن بن يخفي علم مذلك قول النز (ولو باع الشفيع -صنه) أوأخر جهاى ملكه بغير بسع كهبتم عنى ونهاية وروض قول المن (اهلامال شغعن) أى او بالبيع أو بفورية الشفعة اه مغنى قوله لروال سبه ا) وهوالشركة (قوله يخلاف بيع البعض) أصاهلا فلآكافي باد الروضة لعذرمع بقاء الشركة ولو والالبعض فهرا كانمات الشفسع وعايدون فبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه حمراعلي الوارث ويقي ما فهاله كان له الشاعة كإقاله اس الرفعة لانتفاء تحل العفومة معدى وشرح الروض وفي عش بعدة كرذاك عن سم عن شرح الروض وقوله كانله أي لوارث الشفسع أخذا لحد م مالشفعة اه (قوله كالوعفا الخ) في هذا القياس وففة (قول وكذا الخ) خدادة لاطلاق المعتى (قوله وكذا أو ماع) أيء تنه (بشرط الخيار) أي ولو عاهد أبدع الشريد الماعليه الشارح اله عش (قوله حيث!: قل المائ عنه) أي مان شمرط الخسار للمشترى منه فقط سم، وعش(شائمة) لايصح المصلحين الشفعة بمال كالزديالعيب وتبعل شفعته ان غير فسادمان صالحه عنهافي البكاعلي أخذ البعض بطل الصلح لات الشسفعة لاتقابل بعوض وكذا الشفعة ان عسله مطلانه والافسلا كالمومه في الانوار والمملس الاخذ بآلشفعة والعفوع نهاولا واحرا اشترى الغرماه بل سوغم مشتر دفي ذمة الشف واليان بوسرفله اى المشترى الرحوع في مشتراه ان جهل فلسه والعامل في القراص احدها فان لم ماحده المرالك أخذها وعفوالشفسع قبل البسع وشرط الخيار وضمان العهدة المشترى لايسقط كل مهمان فعتموان ماعشر يلنالم تخاوارته أن يشفع الولى الحللانه لايتيقن وجوده وان وجبت الشفعة للمستر ووثها اخل اخوت لانفصاله فليس لوايه الاحد قبل الانفصال الذاك ولوتوكل الشفيع في بسع الشقص لم تبطل شفعت في الاصع مغى وم ايه وفي الاول والروض م شرحه ولو ماع الورثة في آلدى بعض دار الميت لم يشد فعواوان كانواشركامة فه ولانهم اداملكوها كان البيع حزأمن ملكهم فلاباخذ ماخرج من ملكه عماية منه قالمراد ان كالمنهولابا خدما و بعن ملكه عابق من ملكه واما خذ كله مهم نصب الباقي مانشفه والام تعمن اه وفى الاول ايضار مادة بسط فى اخدعامل القراض راجعه *(كتاب القراب).

(قولهمن القرض) أىمشنق منه وهوالي قولُ الله فلا يَجوزُ في النهاية (قوله لان السالان الح) أي والمسامي المعنى الشرع بذلك لان الخ قوله نطاعه) أى للعامل (قوله ومن الربيم) اي وفياه منه (قوله والاصدل فيه) إ الى ف حوازه (قوله قبل آن يتر وجه آخ) وتر وجهاوهي سنار عين سنتوتوف عكة قبل الهدعرة والأن سنن على الاصع وهي بنت خس وسنينسنة رماري اله يحيري (ق إدرا نفذت) اي اوسات وقد بردياسه قوله لان السيلام قبل الكلامسية) وخذيه مطلان حقه اذاله سن السلام مر وهو واصد (قاله بخسلاف بييع البعض) فألف شرح الروض ولو زال البعض فهرا كانعات الشفيع وعليمدن قبل الأخذ بيدع عض حصة في ديته جبراعلي الوارث و بق ما فيهاله فالذي يفلهر كما قاله في المطالب ان له الشفعة لانتفاء تَعَ لَ العقومَ الد (قوله حسانتقل الملك عنه) أي مانشرم الخيار المد ويمنه فقعا والداعم بصرفى الشأم وأنفذت معه *(كتاب القراض)*

(۱۱ – (شرواني وابن قاسم) – سادس)

مرالارض أولالاله النص عليه صارمستقلا الفاراه وفي عش على مر ما يقتضي أنها تشت فيه ولوانس على دخوله وان التنصص، المه لا يحر جه عن التبعية عند الأطلاق اله عمري (قوله عن النات و سع) ا الاولى حذف أى (قوله وهوالداداخ) عبادة عش الرسع مفرد وقسل اسم جمع قال النووى في شرح مساووال بع والربعة بغنه الراءواسكان الساءوالرب عالدار والمسكن ومطلق الارض وأصله النزل الذي مربعون فيه والربعة بالبث الربع وقيسل واحده والجمع الذي هواسم الجنس وبدع كنمر وغرة اهانهت وقوله أوحانط) من الحديث وعطف على ربعة (قوله لا يحلله الحز) الذي في الهاية ولا يحل الم بالواو (قوله حَى وَدْن) أي يعلم (قوله الحديث) آخره كافي الغني وشرح الروض فانشاء أخسد وانشاء ترك فانماء ولم يؤذنه فهو أحقيه ثم فال شرح الروض ومغهوم الخبراته اذااستأذن شر يكه في المدم فاذن له لاشده عذاله قال في الطلسولم يصر السه أحسد من الصابعة المناقب الا وقولة أى لا تقل المناقب عبارة شرح لروص قال أى في العالمب والحبرية عنى ايج ب استلذان الشير يل قبل الدسع ولم أطغر به في كالم أحد من صحابنا وهذا الطيرلا يحيد عنسه وقدص وقد فالبالشانعي اذاصم الحسديث فاصر تواعذهبي عرض الحاثط اننهى وفديجاب بحمل عدم الحل في الخبر على خلاف الاولى والمعنى أن ذلك لا يحل حلامت وي العارفين الد (قوله اذلااتمالخ) هـ نابحرد ملايسكم صارفان الحرمة فكان ينبغي أن يذكر ما يدل على عدم الاتم اه عش (قَوْلُه فَأَرْضُ مُحَدِّكُمونَ) وصورتها إلى الحرب له العادة الآن أن يؤذن في البياء في أرض موقوفة وه لوكة بالرومقدرة في كالسنة في مع بله الارض من عسير تقد ومدة فه بي كالمراج المضر وب على الارض كل منة كمذاوا يتفرذ لك الصرورة اله عش (قوله لانه) أى ماذكر من البناء والشعر (قوله ان يباعا) أى البناء والشعر (قوله وأسه) أى اوسم المله أنه سم زادعش لكن المفهوم بما ياتى في الشاوح ير عن السب كم أن الرّاد حفيرته اه (عَهِ إلا الله على الله عن الى الاسر من الارض التي في حواليه (قوله سأشحارالخ) عدم على من جدارالح ركان الاولى أوا محارا الخ عطفاعلى شقصا (قوله نابعة) أي ن حسن القصد المشترى لأن المرادأة ماع الحدار ودخات الرص تبعالياتي من السبكي اه عش (قوله وصرح السبكي)عبارته في شرح المهج ويدفي أن يكون صورة السالة حيث صرح مدخول الاساس والغرسر فبالبسع وكانامر ثيين قب لذلك فانه اذالم رهما وصرح بدخولهمالم بصح البيعةان لم صرح بدخوله مالم يدخلاني السبع في الاصحفان قلت كارمهم في الدسع يقتضي أنه اذا قال عالم الحدار وأساسه صه وان لم والاساس قال المراد بذلك الاساس الذي هو بعضه مكشوالج فأما الاساس الذي هومكان البناء فهوتين منفصلة لاندخل في البرع عند الاطلاق على الاصع فاذا صرحيه اشترط فيمشر وط البيع انتهبي وتبعه في الفوت على ذلك وبه تعسلم آفي اختصار الشارح من الاجسال والابهام سم على بهو يؤخذ من كلام 🛘 هذا من ر أو مة الاس الشارح فىالغرق الاستى ماهوا بقصود من أنه إذا باع الجداز وأسه وأراديه الارص لم يصهرال بع أوراه بسع الجدارمع اسه فقط و بسع الاستحار مع مغارسها فقط (قوله من روَّ به الاس) أي الارض الحاملة لا ماء وأسه أى أرضه الحاملة إلى (قوله وصرح السبك الم) عداوته في شرح المهاج مانص و ينبغي أن يكون صورة سالة حد صرح بدخول آلاساس والمعرس فى البسع وكاناس الدن قبل ذلك فانه اذالم مدحه وصرح دخولهمالم وعماليسم فانلم يصرح بدخولهمالم يدخانق البيع في الاصحفان قلت كالمهم في البيع غتضي أنه اذا فالبعنلنا بادار وأسامه صدوان لم والاساس فاستالوا ديالك الاس الذي هو بعض يكشو لمبة أما الا . س الذي هومكان البناء فهو عن منفط الإحداق السيع عند الاطلاق في الاحد فاذا مرمه اشترط فيمشروط السبعوالل مردد بنالمر تدنين يشما لمزءو يشبه ألفصل فلذال حرى آلحلاف في عدد البياع اذا فالبيعة فالجارية وحلهااتها وتبعه في القوت على ذلك ويه تعلم ماف اختصار الشار علمن الأجال والايهام (قوله الاس) أى الارض الحداد البناء وقوله والغرس أى الارض الحاسلة ألشجرة

أى تأنيت بعوهوالدار ومطلق الارض أوحائط أى بسان لايحله أنسيع حى يوذن شريكه الحديث أى لاعسله ذلك حسلا يوى الطرفن اذلااتم في عدم المتدان الشر لك وخرج بتبعيا بسع بناء وسعه رفي أرض تحديكه ف لانه كالنقول وشرط التبعية أن يباعا معماحولهمامن الارض فآو باعشهصامن جمدار وأسه لاذير أومن أشحار ومفارسهالانمبرذلا شفعةلان الارضهة تابعة وصرح السبكي بالهلاد

رؤشها وعث أنساله لو هرض الحدار عث لوكات أرضه هيا اقصودة ثبات الشفعسة لانالارضهي المتموعة حائذ (وكذاغر) . وجود عندا ابدع (لم يؤس حينك دولم يتسرط دُخُولُهُ فسه (فالاصع) وان الرعند الاخذالة أخره لمدروداك لابه شع الاصل فىالبسع فكذا في الاخذ هنا ولانفار لطسر ومامره لنقدم قمور بادنه كز باده الشعر بل قال الماوردي الحسده وان طع امامؤمر عندالسعوماشرط دخوله فه فلا يؤدد كشعرغير وطبشرط دخسوله وأما مادث بعدالب م فلاما خذه ان لم يو وعندالان دواعا تؤخم الارض والنعل عصمتهما من النمن (ولا شفعة في عرق مث كاماع أحدهما تصديهمنهاوقد (١٠٠١ عسل سقف غسير مشترك الكونه لنالثأو لاحدهما أذلاقر ارلهافهي كالمقول (وكذامشترك في الاصع) لأناله عف الذي هو أرضهالاتباته فما واستركاقي سفل واختص أحسدهما بعاوه فياء صاحك العساو عاوه مع تصييده من الدفل أخذالشم ملاهذا فقطلان العلولاشركةف وبحرى

ذلك فيأرض مشتركة دمها

عرلاحدهما (وكل مالوقسر يعالت منفعته المقصودة)منه

و (قوله والمغرس) اى الارض الحاملة الشعراء سم (قوله وفرق) أى السمى (قوله رنه) أى سع الجدار مِعاسه فقعا الخ (قوله وأساسه) أي ماغاب سنه في الارض اله سير (قوله بأنه) أي الاساس و (قوله ثم) أي فهدامر(قوله يخلافه هنافائه المز) بعارمنه أن الراد بالاساس هناك بعض الجدار وهناالارض الحاسلة للعدار وصرحه الاذرع هذا اه وشدى ومرعن سم وعش رابوافقه (قوله وعث) أى السبكر (أنضاأله الم) راداله به عقب وهوم ادهم بلاشك اه (قوله حشد) أى عندالسم (قوله ولم يشرط دخوله في) مقطه النساية والمغنى وشرحالو وض والمنهج قال عش قوله مر لم يؤ مرَّعند أنبيه ع أى وان شرط دخوله لانه تصريح عقتضي العقد فلاعفرجه عن النبعة فاهدا اما اقتضاها طلاق أنشارح مروهو ضاهر ثمر أت في سرعلى يجمثل مااستفلهرته عبارته قوله ولميشرط دخوله فبمأن هذاالقند يقتضي أن غسير للؤ والذاشرط دخوله لآبؤخذ وكذابقتضي ذلك قوله الاكثأ دأوة وعندالبسع أوماشرة دخوله فسما لخولايعني اشكال ذلك فابراج عرفان عدارة الروض وأصله لاتعد ذلك بل تشمعر مخلافه والظاهر أنه تمنوع انهى اه كالم وش أقول وكذاعمارة النهامة والمفني وتعليل الشار حالا كن مقوله لانه بتسع الاصل الخ تشدعر مخلافه [قوله وان نابر)الحالمن في المفي الافوله ولانفرالي بل وقوله فال المياور دى وقوله وماشر ط ﴿ خُولُهُ فيه (قولُه لتأخره) أى الأخذ ش اه سم (قولهو زيادته كزيادة الشيمر)سند أوخد مروحواد سؤال (قوله قال الماوردي الخ) هذا هوا اهتماد اله عش (قوله يأخده وان قطع) وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطت تبعيته فأنه يؤخذ بالشفعة كلوا نفسلت لانواب بعدد البيع معنى وسلطان (قوله وداشرط دخوله الخ)كان وجهه أن دخوله في البسع حنثذ ليس بطريق التبعية فهو كَعين أخوى ث تالي المبيع وفيه نظرلان هسذا الشرطمؤ كدلامسنقل اله شررقول كشعرفيررط الم) دبارة النهابة والمفي واحترز بقوله تبعاعما لو ماء أرضاو فيها شعر مافغشر طادخولها في السيعر فلا توخفها الشفعة لانها الم تدخيل ماليد عربل بالشرط اه قال عش قوله مر لام الهندخل قضيته بموته أنى الشعر الرطب وان أص على دخوله لام لوسك عنسه دخل عند الاطلاق أه (قوله فلاماخذ الاان لم يو مرعند الاخذ) وفاة المفنى وأطلق النهاية أخذ الحادث بعد لدرم وقال عش بعدد كره عن سرعل منهم والزيادي ما اوافق كارم النعفة مانعب وعا م فقد فول الشار مر عدام يو بروت الاخذ أه (قوله واعدات خدالي هذااعدا يصفي لما فيسل واسلات الحددية لانه فيرمقابل بشيءن الثمن حتى يقال عصبه ما الاسم (قولة تعصبهما) أي فنقوم الارض والتخيل مع الثمر المؤ مرثم مدونه ويفسم النمن على ما تخص كلامنه ما كلو ماع شقساه مستفوعا وسيفا اهع ش (قوله آسكونه لشالت الى دوله التربي في المفير قوله مذافقط) أي تصمين السفل ش اهسم (قوله و يحرى ذلك في أرض المزع فاع الشعر مع تصليمه من الأرض فالشفعة في الارض عصة امن الثمن لأفي الشعر مسامة ومغني أقال عش قوله مرلاف الشعر أى لاشفعة ف العدم الشركة و سنغ أن عد على ما لا الشعر نصف الاحرة للشفسع وهوما تخص النصف الذي كاناه قبل دون ما يقابل النصف الذي أنتقل المه بالشفعة لان صاحبه كان يستحق الانقاء فدمحانا فتنتقل الارض للشعسع مساوية المنفعة كالوياع أرضاوا ستثيي لنفسه الشعير فانه يبقى بلاأحرة ولمس للشفدع تكاف المسترى قطع الشحر ولاعلكه بالقيمة ولاالقلع مع غرامة ارش (قوله رأسام) أيماناب منه الارض (قوله ولريشترط دخوله د.) هذا الفيد مقتضى ان غيرالم و اذاشرط دخوله لايؤخذ وكذا يقتضي ذلك توله الاشئي امامؤ يرعنسد السبع وماشرط دخوله فسالخولا بحدني اشكال ذلك فليراحم فانعمارة الروص وأصله لاتفدذ للدال تشدعر مخلافه والفاهر أنه بهوع (قولها:أخرم) أىالاخذ شّ (قوله ورشرة دخوله) كان وجهــه أن دخوله في البيع حيائـــذليس إطريق النبعية فهوكعين أخوى ضمث الى البيسع وفيه أفارلان هذا الشيرط، وْ كَدَلَامُسَامَقُلُ (قُولُهُ والْمَا تُؤخُذُ الأرضُ الني هذا الفياسخ لما قبل وأنكا والدف الجدوله لانه غسير مقابل بشي من الثمن حسى يقابل بعصهما (قولة أخذالشر بلاهذا) أي نصيبه بنالسفل ش

النقيل لانه مستفق البقاء وعالمه فالواقت براأي الشهر كال انتسار عال الارض وخرج النصف الذي وسه الشعر لغير الناالشعر والأقرب أنه بكف منذا مرة اخسم لاه لاحق للذ الشعر الآن والارس أه (قوله مان المنفع به يعد القدمة من الوحه المز) فاهره أنا لواتفع به من المرد المالو جدكان أمكن حمل الخامدارين والمانحون كذلك عدم شوت الشفعة حنتذلان نفعهما في هذه اسد القسمة ولعله غيرمراد فالاترب ثبوت لشمفعة فيحذه الحالة أخذامن العلة وهي قوله لان العملة في ثبوت الشفعة في النقيم دفع ضر ومؤنة انقسسمة الماقلة عش ثم قال قوله كطاحون وحمام الهاهره وان أعرصا ي: بقائمهماعا ذلالوقصدالحلهمادار منوهو فالهرماداماعا صوارة الحاموالطاحون فأوغيراصورتهما عن ذلك فسنبغ اعتبارها غيراالمه اه وهسدا يحالف ما تقدم منه والطاهران المحمدهوما تقدم اهيحم يرمى أقهل عماوة الروض وشرحموهم ولاتنت الشفعة فمالا بحمرالشر بلنف على القسمة اذا طلم اشر مكموهو مالاتية منفعته المعتادة بعد القسمةوان وغيره أأى غيرا اعتادة بعسد القسمة لأتفاوت العناس من المنافع كمام لا منقسم حامن أه كالصر عرفيم افقة الثاني والمائم (قوله لانعام الح) أي والذي سطل نفعه بالقسمة لانقسيرفلاصر وولاندمن هذه المضمنة للتعامل لينحب لأدعى وهواشتراط أث لايبعال نفعه القصود منه بالقسمة لان التعلل المذكور اغماياتم بوت الشفعة ولاينتم هذا الاشتراط اه عيرى (قوله في المنقسم) أى في الذي يقبل القسمة منعلق بنبوة ما (قوله كأمر) أى في ول الباس قوله دفع صر رال خسران (قوله والحاسة)عملف على مؤنة والراديا لحاجة ألاحتماج (قهله وهدنا الضر والم) عبارة شرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وانكان وقعاقبسل البسع لواقتهم الشركين كمن كانتمن -ق الراغب في البسع تخليص شر بكه بسعهمنسه فاذ لم يفعل سلطه الدارعي أنده نه فعلم أثم الا تئس الافتما عمر السر ملفسه على الةسمة ادام المبهاشريكه اه (قوله وش حق الراءب الخ) فضية أنه لوءرض البرع عسلي شريكه فامتنع من الشراءم ماع الفسيره السله أى الشريال الاخد فبالشفعة وليس مراداوم اذكر محكمة لايلزم الهرادها اله عش ومرعن شرح الرون جوابآخر (قوله فيه) اى في البسع و (قوله منسه)أى من الضرر ش الد سم (قوله على أخذه) أى الشقص المبيع (منه) أى من الغير (قوله فعلم) أى من النعال (قاله كالناعشردارالج) يؤخذهما أنهلو وأنما حدهما حصة من الدارالذكور ومسعدا صدو يحمره صاحب المانه إفسيته فوراوان بطات منفعته المقسود كايح برصاحب العشر اذا طلب صاحب التسعة اعشار القسمة الدعش ولم ظهر لي وحالا لمد (قوله مخلاف عكسه) عي ان باعد الدالعشر حصة ولا إله و العرف اصلاف الطاحونة تنت النفعة لشر كالمنسمين القسمة الألافائدة فها فلايوب طالها انعن منعت وكردي أي الريكن 🌓 على المكان والرحي عسلى شدتري العشرة، لك ملاصق فنتبث الشفعة حينقذ لصاحب السفة احشاد لان المسترى حشفة عراب | الحروج مرم ادهنالانه لطالب القسمة عش وسم (قوله لان الاول) أى دال العشر و(فوله دون الثاني) أى شريكه دالك 1 منقول وهو الما يؤخذ تبعا لتُسعنا عشاوش اه سم (قولة فيل الخ) أفر اللغني (قوله وليس بسَّديد) بل هوسديد فأمله اهسم (قولد لانهدنا انسلوالم) قديقال هسدالاعتماركو يه تعب يرالهم ولانه لا ايهام فيسه لغتولاء رفاومالا اللفاءن و- شذفته برالحرز بهام فعه ما الماأولي مماذ به ايهام في الجلمة فتأمل سمر على جي اله عش (قيه إدفى العقار) الى قوله كان أن أن اله وليس بسد يلان في الغني والى النابيه في النهاية الاقوله وابس لنحوشافعي الى ولا اوقوف عليه (قوله في العقار المأخوذ) أى في 📗 هـ ذا ان سلم عرف مارئ رفته اله رشدي (قالهولودمباالخ) عبارة الغني وتثب لذيء مسلومكاتب على سدة كمكسهما اله 🛘 والذي تقر راراد فهما لغت (قوله له مقص) أي من دارمه مر كه نسراه أوهيدًا صرف في مرارة الدمغي (قوله شفع لا المرد) عال النسلام أو الاستفعالا وقوله وون حق الراغب فيه أى في البيد وقوله منه أى من الضرر ش قوله يخ لف عكسه) المفرلو كان مر العشر هذا لمن المان ملاصق له اذبحب القسمة بطلب كياتي (قوله لأن الأول) أي السالف وقوله دون الثآني أي شريكه ش (قولهوليس بسديد) بل هو-ديدفتآمله (قوله الان هذا انسلوالخ)فدية ال هذا ا لاعتع أولوية تعسير الحر ولاته لاابهام فسه لغة ولاعرفا يخالف تعبر المهاج فالعموهم عرفا ومالا ابهام ف

مأن لا منتفع به بعدد القسمة من الوحة الذي كان ينتفع به قبالها (كمامورحي) مغتران لاتكر تعادهما الشفعة فيه في الاصد) عنزف الكبرس لانداة أرونا في المستركة مردفع امر رمولة القسمة والماحة الى افر الدالخنية المدائر ذالي الشركك بالمرافق وهسذا الضروحاصل قبل البسع ومنحق الراغب فسمن الشريكسين أن محاس صاحبه ماه البسعلة قلما ماعدلغيره ساعله الشرعوبي أحدسنه فعنرنه وتراأكي شريك يجميرهاي القساءة كال عشردار صفيرة ماع شرتكه بقنتها فتثبثله عف الاف عكد الان الاول عبرعلى القسندرن الذني كالق فياج اوء ـ مرأصله يطاحونا فعدلت أترحى معترادفهما لانهأخص المكان فالمراداله للمكان فالمرالعد التمريك إلى المقارا أخوذ ولوذمياومكا تباءع سميده وفيرآدمي كمعطرله شفص الموقف فباعشر يكه بشفع

الة ذاطره فبالاتابث لغسير

الشريك كأنمات عن داريشركه فهاوار ته فيهمت

(٨ - (سرداني دان فاسم) - سادس)

فراجعه ﴿(فرع)،ادعي على آرىعت دودا بان فسالنصف مثلاواته غصما احال مانها انعاكات مندى محهة المهاماة وأقام الناءة سالم المسمنها كا استنبطه البلقيني منكلام اار و ری فی الشرکه و دول بعضهمانم افرمن فرسه كالعارة عنده فلصمنها ود مان حعل الاكساب كالها له رمن نو شهمر عرف انه كانا للالهاد نلذلا كألستعر *(كابالدفعة)* ماسكان الغاء وحكرضمها وهى لغسة منالشة مضد الوترف كمان الشفيع يجعل نغسه أواصيبه شفقايضم نصب شريكه البه أومن فاعتلان الاخذماهاسة كان بها أومسن الزبادة والنقوية وترجعان لما فبالهدما وشرعاحق كالث نهرى ينبثالشريك القددم على الحادث فيما ملك بعوض لدفع الضرو أى ضرر ونة القسمة واستعدات الرافق وغيرها كالمعدوالور والبالوعة في الحصة الصائرة الموقبل مررسوءالمشاركة وأبكونها تزخد ذقهر اجعلت أنو الغصب اشارة الى استشاعها ماقاله هنال رئيسديه ماأطلقه هنا اه (قوله رأقام بينة) حكث عن بيان حكم مفهوسه و يحتمسل أنه إ لنصديق المدى كله ادى أحدهماعلى الاستوالفسيوادي الاستوالوديعة اللانتهى والله تعالى أعلم سنه والاصل قها

على بدائفاسب أبدى ضمان الم فتأمسل ماقاله هناك وقدره ماأطلقمهمنا اه قال عش قواه وقسديه ما طلقه هذا أي بان يقال وكل من الناشيد وهي ضامنة كالستعبر والمستام أمالو كالشيد وأمينة كلو ديدم فهوكالغاصي في كونه طريقة في الصيان وأماقرا والضميان فعسلى الغاصب الهيكن من البنت بدعلي بس الغاصيمتها فقرار الضمآن عليه كالمشمري اه وقوله مالمكن من المنت يده المرأى على متنار الهامة خلاة المفنزالفي والاسني (قوله وأقام بينقالخ كتعن بيان حكمفهومه وعيمل أنه تعديق المدعى كالوادي أحدعلي آخرانفص وأدع الا ترالود بعثمثلا سم على على المعالمد في مدعى انفص الدعش (قوله باكان الفاء) الحقوله كذا فيل في النهاية الالفظاء ونصيه (قوله باكان الفاء) أي وصم الندن الع مغنى (قولهمن الشفع) عبادة المفني والسيرماوي ماخوذة من الشفع عني الضم على الاشهر من شفعت الشي ضممته سميت بذالا أضم نصيب الشريك الى نصيبه وعمى النفوية أوالزيادة وقبل من الشفاعة اه أى فالمنوذ أخص من المنوذمنه كلفوالاصل فالنقل (قولهاله) أي نفسه ونصيه (قوله أومن الشفاعة) عطف كقوله الآق أوس الزيادة المجالي قوله من الشفع (قهله كانهما) أي بالشفاعة (قوله أوس الزيادة والتقويه) المناساة والتقو يتلاع ما محسدان يختلفان قال كإ مهمة قائل وانظر اللفظ المستعمل في الزبادة والنقو بةهل هولفظ الشغم أوالشفاعة أوغيرهما اه رشدى أقول قدعلم سلحرعن المغني أن المستعمل فيهما لفظ الشفع (قوله والنقوية)عطف مغامر اله عش (قوله و مرجعان لما فيلهما) ع مرجع الزيادة والشفاعة الى الشفع لان الشفاعة في الفند ولها أيضا الزيادة فيصيرنا لا الكل الى الزيادة والتقو ية أخافيلهما أى من قوله أومن الشفاعة وذلك لان أقلما والاعآسة الواحدوا لمزيدعل موثر والزائد اذاانهم الى الواحد كان المحمو عصد الوثر أه أقول قوله وذلك لان الخلايف دار حو عالشفاعة مل الشفيع فقتضي تعاله الموافق آسام عن المغنى ان يفسر ماقدامهما بالشفع ويحتمل أنها كماية عن الشفع والشفاءة ففي كلامه نشرعلى ترتب المسر قوله وشرعا) الى فوله كذا ذرا في المغنى الاقوله وقوله لم يقسم الى والعفو (قولدوشرعا) عطف إلى لغة (قولد حق منان) أى استعقاق المالدوان لم وحد المال (قولد نهرى) بالرفع أوالجرصفة للمضاف والصاف اله (توله واستحداث الم) عطف على مؤيداى واعدانت الشفعة المدوفع الشفيع ضرومؤنة القسمة وضروا ستحداث المرافق تولم بأخسد بالشفعة اله عبرى ويجوز العطف على القب مَا يضا (قوله وغيرها) انظر ما المراد بغيرا لمرافق وقد أسقطه النهاية والمغى وشرح المنهيج (قولهالصائرةاليه)اىالنفسع القسمتلوطلهاالمشترى اه يحبرى(قولهوة.....صررسوءالمناركة) و بنبى على القولسين أماان قاننا الاول امتنت الشفعة فيمالوة سيراطات منفعت القصودة كممام ورحى مسغيرين وهوالاصم الا تعاوان فلنابالثاني ثبت فالدف مقول الشهاب سم مالل انعمن العول مسما ونسدى وعش وقد يحلب بان مراد سر بقوله بهما دفع ألضر ومن معاوه ذالا بورد في تعوالح السغير قوله ولكونها) أي الحصية المأخوذة الشغعة (قولة اشارة الى المنشام المسية) في الاستثناء أي العدم دخولها فالغصب لخر وجهاعها بقسدع دوافأو بغسير في الاان وادالا شارة الي أنها كانها سنشاة نسه اه سمهمارةالعنى وذكرت قب الفصب لانها تؤخذ فهراذ كانه أستشا قسن محرم أعذمال الغير راء بق فقد سبقى ول الباب بان الفقال والادى المرتب على بدالغاص أيدى ضمان الم فتأمل

(كالالشفعة)

(قوله وفيل ضروسو المشاركة) ما المانع من اوادة الامرين (قوله اشارة الى استثناثها منه في الاستثناء شي

وأن جهمله لان المبيع بعد القبض من خماله واغدا يرجم عليه بالتمن (وكذ الوقعيت عندوق الاطهر) تسوية بين الجلة والاجزاء عذا الله يكل بده لدوالالم يرجم فعلما ولا يرجع بغرم منفعة استوفاها كيس (فيالاطهو) تسامر في المهر (ويرجع بغرم ما المنت عنده) من المنافع وتحوه اكفرونناج وكسب من غيراستفاء اذاغرمه المالف مقابلها لالهام يلفها ولاائزم ضمانها بالفقد هوماوان عملسالعين أعذاركمة غبرمراد لاية قدم حكمه وكالمدمذ المساهوفي للمعتواللوالدمن قبال المنع ولدفع هذا الابهام ألحقت في شطه تاء بعد الفاء ليعود الشمير المسفة عسر يحاوان صع عود الهام عدم (cr) التأنيث عاية للفغالاً (وبارش تقص بنائه) بالهدلة (وغراسه اذا) الشوى أوضاو بني أو فقياس التغليظ على المناتع ما أرجو عال غليظ عاسما أقمية أه (قوله وانجهله لان) الى قوله وانجهل الحال في النهابة الافولة وَلَدُفعُ هَذَ اللَّي المُن قُولُ المُن (وَكَذَ الوقعيبُ لَمْ) أَيْلًا مُرجع بفرم أوثر عب طرأ مَنْدُهُ إِذَا فَتَعَالِمُ مِنْ فَصَامُ الْوَلَادُ وَفِيرَ حَمِيهُ كَمِن (قُولَة كَبِس) أَي وركوب وسكى (قوله ال مرا لم) في من أنه الذي النفعه و بالسر الانسلاف (قوله وما) أي في قول المن ما تلف الح (قوله أسفا) أي كانفعة (قوله لكنه غيرمراد آلم) أى فهي أى لفظ نساس العام المراديه الخصوص (قوله والغوائد) أي المُرةُ الشَّمَرَةُ وَنَاجِ الدَّانِةُ وَكُنْبِ العِبْدِ أَهِ مَعْنَى (قُولِهُ هَذَا الأَجَامُ) أَي اجِهَامُ الشَّمُولُ (قُولِهُ السَّمَعَةُ) أى الرادنيما (قولة فلم رض) أى الغير (قوله عنى نقض الم) فضية سيافة أنه بيناه الفاعل وفضية سياف النهاية والفسني وكتابة تناؤه في الشادع بالواواته سنه المفسعو (وقوله فيسمه أى في فولة و وجسع بغرم ا ما تلف الخرووله و بارش نقص بنا تعالج (قوله فل احر) أي يقوله الآنه لم الفها الخ (قوله وان جهل آلحال) أى البائم (أيضا) أى كالشفرى (الأله الم) أى البائع و (قوله ف ذلك) أى في معمو (قوله فرجع الم) أى المشغرى هذاما تيسرلى فياطل ولوحذف هذه الغامة وعلتها لكان أوليلان تلك العلة انعاهى طاهرة في مقابل من القصوهوما بن قيمته الاصرفلستأمل (قولة قال قالرون الم) اعتمده المعنى تمان ولوروج الغاسب الاستالمصو بتروطها الزوج واستخدمها عاهلاوغرم الهرأ والآحوالم وحعلاما استوفى مقابلهما يخلاف المنافع الفائنة عندة فانه رج عريفرمها اه (قوله على العسد) أي والداية أخد داس التعليل (قوله يعنها) أي مؤنة الرقيق تركأ خسالمشعرى نزع ماؤوق أوالارض قول المدر (وكل ما) * (فائدة) * تكتب ساموه ولا تكل إذا كانت طرفافان لم تكن طرفا تكتب مفصولة كلفنا مفى وزيادى وفي العبرى كلمبتدأ وماموصولة أوموصونة ولوشرط يتمعني انعالجله الاولى منالشرط والجراءملة أوصفاوالحلة الثانيت ونوله ومالافير جيعمقتضي صدعه أنه حسدف المبتدأ الباثع آداك فال في الروضة وبعضالصلة أوالصفنو بعضالحسبروالفارهل هوحائرعرب فالهآفوللامانعهمن الحوارمع الغريسة عن المعوى وأقر موالقياس الظاهرة على أنه عكن أنحافي قوله ودالاالخ موصولة استفرافي فزقول الشاوح أي وكلما الخ حسل معني ان لا برجع على الغاصب فليس فيه حدد ف المندأ (قوله على الماس) الى الفرع ف النهامة والمفي (قوله هذا) أي قول المنزومالا بمياأنفق على العبدوما مر حدم (قوله المنتقري) عند ولوحد و دكاف الهرامة والفني لكان أولى (قوله الملك) أي الغاصب أدى من خواج الارضلانه (قوله كأمرانغليره) أى فشرح والابدى المرتبسة الزاقولة نعومقر) أى الغاصب وكذاب بما وقوله دلو شرع فالشراء عمليانه وادت القهية المزعاذا كانت فستعرف الفصيعانة وبأعنع مسيروهو يساويها وبلغت قدمته عنسد وضمنها اه(وكلنمالوغرمه المشترى سمين فلاو حم الفاص الثلاثين اد محمري أعوان أودع سده على خسس فلاوجم ا شنری رجعیه) عسلی الغاصب الحسين الناقصة عنده تولى المن (فكالمنسقى) أى الافيساس في قول الشارح مر وانتصاره على ومرأوا لا آلياب الم عبارة النهامة والمغني فالبالاسنوي وقدسيق أوليا لداب سان ذلك فقال والابدى المترتبة شرح مر (قوله لكنه غير مرادلانه فدم حكمها وكلامه هناالم) فهومن العام الخصوص (قوله فلم وض) أى آلغير ش ﴿ وَوَلِهُ فِيمَا تَقُرُ رَمِنَ الرَّجُوعُ وَعَدِمُهُ ﴾ قال آلاسنوى وليس المرادانهم كالمشترى في حسيم

غرس فهاثم بانت مستحقة

الغسرور برص قاعذاك

فها حتى (فض) ما معمة

ساور أرهراسه (في الاصع)

فدسمااما الاولى فلمام

وأماا لثانسة فلانه غسره

والبيع وانجهل الحال

أنفالالهمقصر بعدمعته

حيتي وقع في ذلك فرحم

علمه مارشماحصلفماله

فائما ومفاوعا والمستفق

مه منعوط بأوجستم

مرجع مارش نقصمهالي

الغامب كفيمة الوادوأحرة المتانع الغائنة تيت مدالو | المشغرى الم اه رشدى أى خلافا المرف العفوا لغنى وشرح الروض الموافق لاطلاف المن هنا (قوله غرمة الغامس) الداء (لم و - عربه على الشهري) لآن القرارع إلى الغامب فقط(ومالا) أىوكلمالو عرمه المشترى لم مرجع بدعل العاصب كضمة العن والاحزاء ومنافع استوفاها (فعرجع) به الغاصسا وأغرمه ابتداء على المشسترى لأن القرارعاء وقفط لتلفدني مدهد أأنام بسبق من الغامس أعتراف المشترى باللك كأمر نظ سيره والاجهومقر بان المفصوب منت خلاله والفناوم لأتوجع الاعلى خلل مولو وادث أنقسه عندالة اسب عليها عند المشترى لم يطالب مثك الربادة لاته لم يدع وعليه الأذ غرمهاالغامب المرجعهم وليس ولا عمائمة الشابعا أراتفر والالشخرى لا بفرم الزائدولا ساللسه (فلت وكل من البنت) مؤونونا أية ورابعت كاغطة (بدعت يدالغاصب فكالمشرى) نبعاتقر دمن الرجوع وعلمه (وانه أعلم) ومرأوا لما البابذ كروا أنها برسمه فأ

الاجماع الامن شدوالاخبار

كمر العارى فصي رسول

الله صدلي الله علاسلم

مرارا (تبعا)الارض لع

سعملم قضى رسول الله ملى

الله على وسلم مالشفعة في

كلشرك لم يقدم ربعه

موالارض أولالاله النائص تلبعها ومستقلا الظراه وفي عش على مرام يقنطني أنها تشت ف ولوات

عر دخوله وانالتنصص عليه لايخرجه عن التبعية عسد الأطلاق الد محيرى (قوله أي نانيث رسم)

الأولى حذف أى (قوله وهوالداوالخ) عبادة عش الربيع مفرد وقسل اسم حديد قال النووى في شرح

مسلج والربع والربعب بختم الراء واسكان البساء وآلرب ع الدار والمسكن ومطلق الارض وأصدله النزل الذي

مربعون فدة والربعة تاليت الربيع وفيسل واحدموا لجمع الذي هواسم الجنس ويدع كنمر وتمرة الهائنت

(قوله؛ وياتها) من الحديث وعلف على بعد (قوله لاتحله الذي الذي في المالة ولا على الخرالوا و(قوله

حَدِي وَدُن) أي تعلو (قوله الحديث) آخره كافي أعلى وشرح الروض فانشاء أخسدوان شاء ترك فان مأعه

واروزه فهو أحقه م قال شرح الروض ومعهوم الخبرأته آذا استأذن شر مكمنى السعرة اذناه لاسفعة له

النق الملك ولم صرالب أحد من العامنا تمسكارية بالانجار الد (قولة أى لا على الم) عبارة شرح

الروص قال أي ق العلب والحريق ضي اعداب الذان الشير مل قبل السعول أطفر به في كالم أحدمن

اشارم في الغرق الاستى ماهوا نقصود من أنه إذا باع الجدار وأسب وأراديه الارص لم يصحرال عم أوماه و

سنور بالارض صعر لانه الذي يدخل في اسم الجدار عند الاطلاق اله عش (قوله لا يدهنا) أي لا يدف عنه أ

مع الحدار مع المه فقط و يسع الاشتجار مع مغارسها فقط (قوله من روَّ به الاس) أي الارض الحاملة للماء

أسد أى أرضه الحاملة له (قاله وصرح السبك الم)عدارته في شرح المهاج مانت و ينبغي أن يكون صورة

سدلة حدث مر مدخول آلاماس والمغرس في البيع وكانام رئين قبل ذلك فانه اذالم وهدما وصرح

دخولهمالي عمرالب فانالم يصرح يدخولهما لمدخلاتي البسعي الاصحفان تلت كالمهم في البسع

فتضىأته ذافال مناتا واروأساسه صوانة برالاساس فاستنزاد بالمفالاس الذي هو بعشه كمشو

لمنائد الارسالذي هومكان البناء فهوعين منفطة لاندخل في البيدع عند الاخلاق في الاحد فاذا دمرجه

المترط فيمشروط البسعوا لخلي فردد ببزالمر تبتين بشبعا لجزء ويشبعا أغصل فلذلك حرى أفحلاف في فعدة

الدراذا قال بعدن الحاربة وجلها انهى وتبعدن القوت على ذلك وبه تعدل ماق اختصار الشارح له من

لاحـــالوالاج.ام (قولهالاس) أىالارض الحالة للبناء وقوله والفرسأىالارض|لحامــله للشعرة

فهرا الد (قهله الاجماع الخ) عبارة الغير وحتر النالذ سنرفد الاحماء ليكن تقسل الرافع عن حارب بالشفعة في كل مالم نقسيم الحدود معنى وأوع المدود وتصريف الطرق اله حصلت القسمة بالف عل فصار كل منهما حار اللا حريعد فالأوتعت الحدودوصرفت [انكانشريكا ولاتَّفَعةالعار عِش له يحبرني (قولهوصرفتاخ)هو بالنَّشديدةيمميزت وبينت اه الطبرق فلاشفحة وقوله لم عش وفىالعيرى قال سم بالقفضائية وتشاي حسل اكرامر بقانان فرقشا المريق المستمركة مقسم أطاهر في أنه بقسل وجعلت بـــين الشركاء فجوعطف مفام اذلا يلزم من ونوع الحدود ببان العارق اله (قوله لان الاصل القسمة لانالاصل في اليق فالنسفي الم) ولان قابلت قوله فاذاوقعت الخطاهر في ذلك اه سم (قوله بخسلافه بلا) فيكون سلم أن كون في المسكن في المكن وغيره اله عش أقول قضيه قول الشارح كالنهاية واستعمال أجدهما الخ أن لا يعكس لم مغيلافه ملاواستعمال فالاصلى المذيني الزالامتناء فليراجع (قوله تجوز) أى بازان وجمدت فرينة ظاهرة على المراد أحدهما بحالاتح تحور كافى توله العالم لم يلدر لم تولدواه الم تكن قر ينسقمه منا الحصوض الرادكان اللفظ باقياعلي اجساله لم تاضح أواحمال قاله ان دفسق المسد والعلم عنهاأفضل 🏿 دلالته م عش اله 🗷 يرى وقوله وإذالم تبكن قر ينةمعنة أى بل قر ينة سارفة عن الامكان في لم وعن الاأن مكونالمشترىنادما 📗 الامتناء فحالافاذالم تنصدقر ينةأصلافحمل المفغا علىالمسنى الحقبة من الامكان في الاولى والاستناع في لاسائية فلايكون في الكازم تعو زولا إحمال ﴿ قَوْلُهُ وَالْعَفُونَ مُما أَنْصَلُ اطَّاهُ وَوَانَ اسْتَدَ الْهِاحَاجَة أومفهو باوأركام بالبهالالة الشريك القدد يرفكون ذائمن بابالابنار وهوأولى لكند فالدع الماصرو وذكالاحتمام ألماء آخذوماخوذمنمومأخوذ والصغة انحاتح فيالتملك كمانى لاتات في مقول) إبتداء وانسم مع أرض للغيرالمذكور ولانه لاندوم عولاف العقارف أدفسه الفهار الشاركة وخرج ماسداء تهدم الداريعد المون الشعفة فان نقضها وان نقل عنها يؤخذ بمآكدا قبل ولا يصحرلان التبعيدة هذا في الهاك لاق الشوت الذي الكازمة و(بل) اعما تثبت (في أرض ومانيه امن بناء)ورايده من مابورف ممسر ومفتاح غاق ثبت وكلمنفصل توقف عليه فع كَايِئَاتِي (قُولِهُوأُصُلَّحَرُ) أَيْمَايِنِيثُمُنَهُ الْهُ عَشُّ (قُولِهُ تَبِعُ للأَرْضُ)قَالُ الحليه للران صَّالِيا متصل على مامر فى البسع (وشعر) رطب وأصل عر

للطهارة بعددخول الوفت ومحله أنضاحت لم يغرتب على الغرائ معصسة والاكان بكون المشترى مشسهورا بالفعو رفينهني أن يكون الاخذمسخدا بل واحباان تعير طرية الدنهما يريدا شترى من الفعورثم اه عش (قوله أومغبونا) عطف سيت لي مسيب كي نيكون الاخذ أفضل اه عش (قوله والصيغة الما تحدالخ) أى فلاحاد نالى عدهار كاللايصم اه عش قول المنز (في منقول) أى كالحيوان والشاب وقوله ابتداء) واجع للنفي أى لا تنبث ابتداء آه كردى أفول قول المغنى والمراد بالمنقول المنقول البنداء لحزج الداراذان ومت بعد تبوت الشدفعة الخرصر بجي أنه قسد المنقول وكذاقول الشارح الاستحالات التبعية المنهم مايات عن سم هنال صريح فيه (قولة الغيرانذكور) فاله يحصها عاديد القسمة والحدود والطرق وهذالا يكون في المنقولات اله معنى (قوله فستأبد فيمضر رالمشاركة)قد بقال الذي اعتسبره فيما سبق منر رمؤنة القسمة وهولايتكرر سم على جوء كن الجواب العلم يقتصر ثم على صر والقسمة بل ذكر التعليلين معافة وله هذاللغيرا لإناظرا لتعليل الاوآوة ولائه لايدوم الخناظر للتعليل الناني أهرعش أى ولم يذكر ويصفنا أغر يض اكتفاء عام (قوله ولا يصم) أى الاخراج لأ - كم الخرج من أخذ النقض بالشفعة خلافا النهمه عش (قوله هذا) أي في مسئلة شردم الدار (قوله لافي بوت) أي لان النقض حين ثبوت الشفعة كان مثبة الامنقولًا أه أسم (قول ومايتبعه)الىقولة وتبحث في المغنى الاقولة على ماس فالبدع وقوله وترج الىوشرط الشعبة والىقول الأئز ولانسفعة في النهامة الاقوله ولم يشرط دخوله فيسه ولفظ مافى وماشرط الخوقوله واماحادث الى واندا تؤخذ (قولد من ماب) أى منصوب أومنف ل بعد البسع لعدم دخولها في الغصب لخر وحهاء نه مقده كوازاً وعبرحق الاان براد الاشارة الياهم اكاتم استشناة

(قولُه لان الاصل في النَّفي بلوائم) ولان مَعْ المنه مقوله فاذا وقعت الخرط هرف ذلك (قولِه أواحال) الفاهر

أواحم الوكذاف النقل عن ابن دفيق العيد فيعتمل ان المراد والأجمال المسامحة من فيرسل النجو وفليتأمل

وقدىرادبه معنىالنساهل (قوله فينأ بدف مصر رالمشاركة) قديقال الذي اعتبره فسماسسبق ضر رمؤنة

القسمة وهولايتكرر (قولهافالثبوت) أولانالنقض حين بونالشفعة كانستبالامنةولا(قوله

أى ماستر معوهوالدار ومطلق الارص أوحالها أى صالنارهذا المرلاعيد عنسه وقدصه وقدقال الشافعي اذاصم الحسديث فأضر بواعدهن عرص الحالط اسان لابحله أنبيع تهي وقد عال عمل عدم الحل في الحرولي خلاف الاولى والمعنى أن ذال لاعل -الاستوى الطرفين الد منى بؤذن شر مكالحديث ا**قول**ه اذلاا تم الخي هـ دا بمجرد ولا يسلم صارة عن الحرمة في كان ينبغي أن يذكر ما يدل على عسدم الاثم اه عِشْ (قَهِلهِ فَأَرْضُ عَنْكُمُونَ) ومُورَجُها عِلَى ما ون به العاد ؛ الآن أن يؤذن في البناء في أرض مرفوفة أى لاعب إهذاك حدلا وماؤكة بآمرة مقدودي كاستقامقا بلة الارض من غب راهد ومددقه ي كالحراج المضر وب لى الارض يستوى الطرفين اذلااثم كل منة كذا والفتة مرذال الصرورة اله عش (قبله لانه) أي ماذكر من البناء والشمر (قوله أن يباعا) 📗 فيعدم استئذان النمريك أى البناء والشعر (قوله وأسه) أى ارت الحاملة له سم راد عش لكن المفهوم بم ياتى في الشارح وخرج شعبا سع بناء ر عن السبحي أن الراد مفيرته اله (تولدان عبر) أي لامهم شي الى الاس من الارض التي ف-والله وشعه رفي أرض محمد كم أ (قولهمن أشجارالم) عداف على من حدارا لم وكان الاولى أواشجارا المزعطة اعلى شقصا (قوله بابعة) أي الانه كالمنقول وشرط الشعمة ير حسن القصد المشترى لاأن المرادأته باع الجدار ودخات الارض تبعا الماني س السبكي اه عش ان ساعا معرما حولهمامن قهالدومرح السبكي)عدارته في شرح الهاتج وينفئ أن يكون صورة السلة حدث صرح بدخول الأساس الارض فآوراع شقصامن والغرس فالبيبع وكانامرتيين قبدلم فالنافاة اذالم يوحا وصرح بدنولهمال صحالبيع فأن لم صرح حمدار وأمه لانعر أومن مدنولهما لمبدخلافي السعف الاصرفان قلت كالسهم في الدسع يقتضي أنه اداقال عمل الحدار وأساسه أشحار ومفارسبالاغىرفلا مع وان لم يوالاساس قلت المرآديد لك آلاساس الذي هو يعضب مكشو الجرة أما الاساس الذي هو مكان السناء شفعة لان الارصه تاءعة وصرح السميكى مانهلاد فهوين منفصلة لاندخل والبرع عندالاطلاق على الاصع فاذا دمر عبه اشترط فيمشر وطالب عائقهي تبعدقي القوتءلي ذلك وبه تعسلم آفي اختصارا لشارح من الاجسال والآيهام سمعلى عبو يؤخذ من كادم ال هنامن وأبه الاس

المتموعف للذاركذاغر) . و حود عندالبيع (لم يؤر) حيد فرايسرم

ذلا فامراك وفان عمارة الروض وأمله لاتفدذ لك مل تشعير يخلافه والفااهر أنه ممنوع انتوى المركام عش أقول وكذاعبارة الهامة والغنى وتعلل الشار مالا في غول لانه بنيم الاصل الم تشد عم معلاقه

لا أخروم أى الاخذ ش اد سم (قوله و ر مادنه كر مادة الشعر) سند أوز مروجواب سوال (قوله قال الماوردي الخ) هذا هوالعنمد اهتحش (قوله يأحدد وان نطع) وكذا كل مادخل في البدع ثم انقطعت تبعث قاله وخذ بالشفعة كلوا فصلت الانوال بعدد السعرمفي وسلطان (قوله وماشرط دخوله المر)كان وجهه أن دخوله فى البيع حندل ليس بطريق التعين فهو كعين أخرى من ألى المسعوف الفارلان هدذا

الشرط مُو كدلامستقل أه شير قول كشير فيرطب الم) عبارة النهاء والفي وأحد زيقول تبعاعا لوماع وماونها شعرة ماقة شرطاد خولهافي السيع فلاتوخذاك غعظ انها مدخل السيعيل بالشرط اه قال عش قوله مر لانمالمدخل قصيته شوتها في الشعر الرطب وان اص على دخوله لايه لوسك عنسه

دخل عند الاطلاق اه (قوله فلا باحد الاالم يو مرعند الاحد)وفا فالمعنى وأطلق النهاية أخذا لحادث عد المدم وقال عش بعدد كرمون مرعل مصورالز ماديمالوافق كادم الحفة مانعب وعاء فيقدقول الثائرَ ع مرَّة عَلَم يوُ مُو وَمُسَالَا عَذَ أَهُ (قَوْلُهُواْءَ أَتَوْعَذَا لَحُ) هَذَا اعْلَاصَاءُ سَالَ ال

المؤ مرتم بدوره ويقسم التمن على ما يخص كالمنهدما كلو بأع شقصا مشد فوعاوسفا اه عش (قوله آكونه لشالت ال قوله انه على المفي (قوله مذافقة) أي تصبيعن السفل ش اهسم (قوله و عرى ذلا في

الشف وهوماعض النصف ألذى كانه فل دون ما يقابل النصف الذي اندفل المالش فعةلان صاحبه كان يستحق الانقاء في مجانا فتنتقل الارض الشعب عرب أوبة المنفعة كالو ماع أرضاد استشي لنف م الشعير

(قوله وأساسه) أيماء ابسنف الارض (قوله ولم يشترط دخوله فيه) هذا القيدية تضي ان غير المؤير اذائبرط دخوله لايؤخذ وكذا يقنضي ذلك فوآه الاستى المامؤ وعنسد البدع وماشرط دخوله فيدالخ ولأ عية إشكالذلك فلراحه فان عبارة الروص وأصله لاتفدذ النول أشد عر تخلافه والفاهر أنه يوع

(قولها أخرة) أى الاخذ من (قوله ورشر الدخوله) كان وجهـ، أن دخوله في السعرد أنسذلس يُعَارَ مَقَ النَّهِ مَةَ فِهِ كَعَبِنَ أَخْرِي صَّمَتَ الى السِعِ وفيه الفارلان هذا الشرط، وكد لاست تقل (قوله واعدا

عصنهما (قولة أخذالشر بلاهذا) أي صيبه والسغل ش

(قهادالغرس) اىالارضاطاملة الشعراء سير قيله وفرق) أى السبتى (قوله بينه) أى بسع الجداد مع المعندما الغ (قوله وأساسه) أي ماغاب من الأرض العسم (قوله بانه)أى الاساس و (قوله م) أي فهذم رقوله يخلافه هنافاته الخ) بعلمنه أن الراد الاساس هناف بعض الجدار وهنا الارض الحاسلة العدار رصرح، الاذرع هذا اله وشدى ومرعن سم و عش مالوافقه(قوله و بحث)أى السسكو(أبضاأته 4) زادانهاية عقيموهومرادهم بلاشك اه (قوله مشيد) أي عندالسم (قوله ولم يشرط دخوله فيسه) أسقطه النهامة والمغنى وشرحالو وض والمنهم قال عش قوله مرالم و وعند البسع أى انشرط دحوله لانه تصريد عقتضي العقد فلا يخرجه عن النبعية هـ قدارا اقتصاه الخلاف الشاوح مرد وهو خاهر ثمراً يت في بمرعظ بجمثل مااسستفلهر تهعبار تعقوله ولمنشرط دخوله فسمأن هذا القديقة طي أت غسير للو مراذ اشرط دخوله لآ وخذ وكذا يقتضي ذال قوله الاتحاران وعند السع أوماشرط دخوله وسه الخولا يحق اشكال

قوله وان مام) المالمن في الاترة ولا المراك بل وقوله فال الما و ردى وقوله وما شرط محوله في (قوله

لانه فيرمقابل بشيمن النمر حتى بقال عصبهما الاسم (قوله عصبهما) أي فنقوم الارض والتخيل مع الغمر

أوص الماء ناوماع الشعر معنصد من الارض فالشفعة في الارض عصم امن المن لافي الشعر مها به ومفى قال عَنْ قوله مرلان المتعر أى لاشفه فيه لعدم الشركة و يسفى أن يحب على ما لك الشعر أصف الاحرة فانه يبق بلاأ مرقوليس للشفيدع تكاف الشسترى قطع الشحر ولاتملكة بالقيمة ولاالقلع مع غرامة ارش

تؤخذ الارض المن هذا الما اصل لما قدل وأنكاد والادونه لانه عسر مقابل سي من المن - ي يقابل

مأن لا منتفع به بعيد والقسمة من الوحة الذي كان ينتفع يه قدانها (كممامورحي) بغيران لاعكن تعددهما (ac) ! ... in

يحانف الكامر مزلان الد ر. افرا فسه كمردوم بررمؤنة القسمة والمالحة الى الدالحصة المداثرة ال النهر مكالمرافق وهسذا

أقول عبارة الروض وشرحهوهي ولاتنت الشفعة فعالا بحيرالشر يلنفيه على انقسمة اذاطله اشريكه وهو نضرو حاصل قبل البسع ملاتبة منفعته المعنادة بعدالقسمةوان و غيرها أي غيرا لمنادة بعسد القسمة لا فاوت العناسرين المنافع ومربحق الراغب فسمعن كمام لاينقسم-ابين اه كالسر عِنْ مُوافقة النَّانْ واللَّهُ عَلَم (قُولُه لانعَه الح) أَصُوالْمُدَّى سطل أَفْعَه الشريك أن يحلص بالقسمة لايقسم فلاضر رولاندمن هذه الصمية التعلى استع المؤكر وهواشتراط أنلا يبطل فعه القصود يراجيه منه السبعة فلما منه بالقسمة لان التعليل للذكوراند اينغ بوت الشفعة ولاينخ هذا الاشتراط اه عيري (قوله ف المنقسم) اعدلغيره سأطه الشرعهلي أى في الذي يقدل القسمة منافق وموسلا قوله يجمر) أى في وكل الدن قوله دفع صر راك خسران (قوله أخذمنه فعلم أوشا أكل والحاسة) علف على مؤية والمراه والحاجة الاحتماج (قه لهوه فيذا الضرر الله) عبد أرقش م الروض قال الرافع شريك بجسعالي القساءة وهذا الضرو وانكان وقعاقب البسع لواقلهم انشريكان أكمن كانتمن - قالواغب في البسع تخلص كال عشردار صدفيرة باع

شركه بقبتها فتثبثة النسمة اذا المام المريكة الد (قوله و ن حق الراء الز) فنسية أنه لوعرض البرع على شريك عدلاف مكسالان الاول فامتنع من الشراء ثم ماع لعسيره لسرله أي الشريك الاخسد بالشفعة وليس مراداوراذ كرمحكمة لايلزم يحبرعني القسائد رنالذني المرادها اله عش ومرءن سرح الرون جوابآخر (قولهونه) اى فى السِم و (قوله منسه)أى من كانى فى ام اوء ـ مرأمله الضرر ش اله سم (قوله على أخذه) أى الشقص المسعر (منه) أي من الغير (قوله نعلم) أي من النعال يطاحونا فعدلاعت أأرحى (قاله كالماعشردارالم) توحذبنه أملو وأضاحدهما حصة من الدارالمذكور مستعدا صدو يحمر مع ترادنهما لانه أخص صاحب المائده إصمت مقور اوان بطات منفعته القصود كاعسرصاحب العشر اذا طلب صاحب السعة فرآ العرف اطلاق الطاحونة اعشارالقسمة الد عش ولم نظهر ليوحة الاخذ (قولة علاف عكسه) عيمان بأعد الثالعشر حصة فلا [ا على المكان والرحى عطي تنت النفعة لشر كالمنسمين القسمة اذلافائدة فهافلاء الطاله التعنصف وكردى أي المركد الحر وهوغيرمرادهنالانه منسترى العشرة ولل ملاصق فتنت الشفع حستندالهاحب السعة اعشارلان المسترى حسندايا

(قوله لانهدذا ان سواخ) قديقال هدذالاعتم ولويه تعب يرالحر ولانه لااج الم فيد المفتولا ولاومالا الساء وو داند فتع مرانحرو بهام فيمه طالقاأولي مماذ مابهام في الجلمة فتأمل ميم على ﴿ الله عِشْ ﴿ قُولُهِ فِي اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّ في المغير والى النتبيه في المهاية الاتوله وابس الدوسانعي الي ولاناو قوف المسار قوله في العقار المأخوذ) أي في 📗 هـ دا ان-ماعرف عاري وفيته اه رشيدي (قولدولوفرمباالخ) عبارةالغني وتابت لذيءا مسايرسكاتب على سدوكمكسهما اله 🛘 والذي نقر رثراد فهما لغا (قوله انتص) أي من دارم مر كانسرا أوصدا صرف عدرته ادمغي (قوله الشفعة المرد) عال السلام (ولانفقة الا المريك إراءة والأخود

ولو دمياره كالماء مساره وذبرآدبي كمدعدلة شفس

الموقف فباعشر كي يشفع

لطالب القسمة عش وسير (قوله لانالاول) أي النااعشير و(فوله: ونالثاني) أي شركه دالك 🏿 منفول وهواء وخذتها

(٨ - (شرواني وابن قاسم) - سادس)

شعر لاحدهما (وكل مالوقسير بعالت منه وته المقصودة)منه

أرث هيا اقصودا ثبت

الشغعبة لانالارضعي

دخوله فسه (فالاصع)

وانتابرعندالاخذلتأخره

اعذروذاكانه يتسع الاصل

في البيع فكذا في الاخذ

هنا ولانظر لطسر وتمامره

لنقدم مقموز بادنه كزيادة

الشعر بل قال الماوردي

باخسد وان طعاما وبر

عندالبيع وماشرط دخواه

فيه فلا يؤخذ كشعرغير

ولمبشرة دخسوله وأما

مادث بعدالسع فلاماخذه

ان لم مؤموعند الاخذواعما

تؤخف الارص والعل

عصة مامنالتمن (ولا

شفعة في حرة)مشدكة باع

أحدهما تصبيعهماوقسد

(النات عسل سقف غسير

مشترك)الكونه لثالثأو

لاحدهما اذلاقر ارلهافهي

كالعول (وكذامشترك في

الاصع) لأناله فف الذي

هو أرضهالا ثباته فيا

ما مه كذلك داو استركافي

سفل واختص أحددها

بهاوه قياع صاحب العساو

عاوه مع تُعاييسه من الدفل

ذلك فيأرضمت تركبة نسوا

لاعتعاقلوبة تعسير الحر ولافلالهام فبسه لغنولا عرفا يخالف تعبرا أنهاج فالمموهم عرفا ومالا اجامف

(قوله وون من الراغب فيه) عن البسع وقوله منه أي من الفرو ش (قوله علاف عكم) الفرلو كان

النسمة أعشارش الد سم (قُولَة قبل الح) أقر اللغني (قولة ولس بسديد) بإهوسديدة أمله الدسم [

ومراله شرهنالمن له مان ملاصق له اذبحب القسمة بطل كياني (توله لأن الرول) أي المالا وقوله دون

النقص لانه مستحق المقاه وعلمه فالوتشهماأي الشر بكان المسادعات الارض وخرج النصف الذي ذامه

الشجر لغيره لانالسَّع والاقرب أنه يكف حسنان أحرَّ الجسه لاله لاحق بدلك الشعر الا ترق الارض اله

(قبله بان : ينتفره بعد القسمة من الوجه الم) طاهره أنا لو تنفره من البرذان الوحد كأن أمكر حصل

الحامدار من والعاجون كذلك عدم تبوت أشفعة حنقذلان الفعهما في هذه أسر من الوحم الذي كن قبل

القسمة ولعله غيرمراً وفالانوب تبوت لشيغة في هذه الحالة "خذامن العلة وهي قوله لان العدلة في أووت

الشفعة في المقدير دفع ضروه في القسدمة المرقاة عش ثم قال قوله كطاحون وحمام ظاهره وان أعرصا

عن بقائهماعلى ذلالوقصد أحقهما دار من وهو فاخرمادا مأعلى صوارة المجاء والطاحون فأوغم اصورتهما

عن ذلك فينبغي اعتبارماغيرا ألبه اه رهدة ايخالف ما تقدم منه والفاهر أن المعمد دوما تقدم أه يحديري

شر مكه يسعه منده فذ لم يفعل سلطاء الدارع على أخذه وفعل أنم الا تست الافعم السريك فيسه على

الثانى أي شريكه ش (قوله رئيس بسديه) بل هو سديدة أمله (توله ان هذا ان سرالم) قديقال هذا ا

الشريك كانمات وارشركه فهاوارته فبيعت

أعذالهم لماهذافقعالان العلولانسركةف وبحرى

متعق ديسة فلايشم فع الواوث لان الدين لاعم الارث وكالجار المجارى السابق وهوصر يرلايقبل مار يلاعفلاف أحادث البائها جعاء والاعاديث ولايقض محم الحنق مراولو اشافع بل عل الاخذ الجدار فاله عكن حسله على الشر بلافتعين بها ماصناءلى مانى في الغنيا رآ مصلحة ولو كان ليت المال شريك أرض فياء شريكه كان الزمام الاخد بالشفعة ان رآ مصلحة اد وليسأله وشادحى مماع مَعَى (قوله-منه) أى المت (قوله لان الدين لاعدم الارث) أي فركان الوارث باعدان عسد هذا اذا كان الدموى ماكياتي أواثل الوارث مآترا كالممثلا علاف غير ف أخذ بالشفة مازاد على قدر حصة من الارت اله عش (قوله على) الدعاوى الاان قال المشترى أى الجار الواقع نهم و (**قول**ه ناهــيز) أى الحسل **قوله ولا ين**قض الخ) أى ولو نضى الشفعة العمار حنفي لم هذادهارضن فيمااشتريته ينقض حكمه ولوكان فضارة مم الشافع كنظائر من المنافسل الاحتم أديد اد معنى (قوله سل يحله)أى وهوكذا بفيرحقانسمع المعار الشانعي عش اه سم (قه له وحيند للبس الله في الحكم المرائض عشر الشانعي حكم منعواً سم عَلَى ﴾ وهو ظُهُ هرلان قوله منعَنكُ من الأخسدُ في فوة حكمت بعدم الشفعة الدعِش (قوله ولا الوفوف عليه دعواه وعنمالجارمن معارضته وحبننذ ليس الز) عطف إلى قول لغيرالشريك أي ولاتت الشريك سوفوف عليه (قولة سَاعِلَ المالاق المساعِ الم العنسني الحكم لهبها ولا وكذاعلى الجواز لعدم ملكه كايفيدذلك كلام شرح الروض أى والغني والنباية أهسم (قوله وسيأت اوقوف عاسه بناءعدلي آخر القسمة الزع عبارة الغدني والنهانة ولاشفع الصاحب شقص من أرض مشدر كقموقوف عليه اذاباع شريكه نصيبه ولالشر يكماذا باعشر بلنآخر نصيب كأفسى به الباقيد في لامتناع قسمة الوقف من اللك اطلاق امتناع قسمةالك ولانتفاءماك لاول الرقمة نمرعلي مالخناوهالرو باني والصف من حوارقسمته عنملا ماتع من خذالتك وهو على الوقف و-سيأني آخر النساسة داف ومودىله المعتمد انكات القسي قسمنافر ازاه قال سروينه فيحينك أن يأخسدا لجيه لارتجهمة الوقف لعسدم بالمنفسعة ولوأبداوليست استحقاقهاالاخدغيزة المدم اه وقال عش قوله حر ولالشر يكه أى الوقف إن كانت ثلاثا لزيدولعمر و أراضي الشأم موقوفة كما والمسعدونوله مر انكات القديمتسمة افرازأي لاقسمتردأ وتعديل ويذفي أن محل امتناء فسمتالرد اذا كان الدافع للدراه مصاحب الك لانه شراء لبعض الوقف عادفعهمن الدواهم أمالو كان آلدافع ماطر فطعمه الجرحان فالجمع الوقف من را عدم عنم لانه ليس في مسالوقف مل في شراعه اه (قوله رم مي له) علف على قوله مخلاف أرامي مصرلاتها موقوف عليه أي ولا اوسية (قوله وسساق، في ذال الح) الذي مأفية مر في السيرا أساهوا لمرم مانها فقعت عنوةو وقفت وأخذ فَعَتْ عَنُوهُ وهوالذي أَفَيْ بِهُ وَاللَّهُ مَرَ وَزَادَ أَنْهَا لِمُوقِفُ الْهُ وَسُبِدِي عِبَارِ الْعِيرِي فرع فالسَّعِنَّا السبكى من وصية الشاذمي اكان حرأواضي مصركها وقف لانها فقت عنوة فلاشفعة فها وقورع فيمونقل عن شيخنا مر خلاقه وهو اله كانا بماأرض ترجيم الذي حرى علمه الناس في الاعصار قلو في وقر روشعنا أه (قولة كولى غيراً صلى) أفهم أن الاصل له ذلكَ أنهاملكوفيه بالدللقائلن ا و توجه بانه تمير منهم اله عش (قوله فانه يشفع الح) عما لشريك ش اله سم أى الوكرل ف السيم (قوله ا مانها فنعت صلماوسأني ومرالشريان أى لما المراء مراف ذلك الغير كم إنى (قوله الاسخر) أى الشريك الاسم بالاسم المسادر الدرقوله مافىذلك فىالسيرمبسوطا لا َ سَوْرُ أَى عَــِ مِرَاكُ لا تَعْرُقُولُهُ وهِ هــذا) أَى لرُّوم رد المشهودلة اهسم (قوله معرع مطالات السع) أَى وقدلا تثبثالانم يلالكن لعارض كولى نمير أمسل والمقارليم إذ ما بهام في الحله ف أمله (قوله فه عكن حله) أي الجار وقوله فنع بن أي الحل وقول بل عل له أى الشافعي ش (قوله رحد: تذلس العنق الحكم لهم) فضبته ان ما الشافع حكم عنعها (قوله ولا شريك لمواسه باعنقص محعوره فلانشفع لانهمتهم او ووف علمه) مدفي استاع أخذه وان وزنانسمة الك عن الوقف لعدم ملكه على الاصعر أوسعفه على خلاف مالمحسآماه فىالنمسن وفارق الاصع مخلاف شريك الوقف اذاباع شريك لهما آخوفله الانحذان جو دناا انسسه التحونها افرازا وينبغي أ ملووكل شريكه فباعفانه تسدأ وباخذا لحسع لانجهة الوقف لعسدم استمقافها الاخذ عنزلة العدم وقوله بناءعلي اطلاق امتناع مسفع بانااوكل مأهل الم) وكذاء لي الحوارلة دم الكه كما يعدد الذكار كالمرسر الروض (قوله فانه) أى الشريان ش (قوله كان للاعستراض عليه لوقصر مكون انهماعرصة الى آخره) قد استشكاع هذا الثال بأن الشاهد شر بل فطعا الدالمشهود عامة أوالدحنى فكمف صدق اله نفسع : براكسر مل الأن يعال اله وعدة برشر يل البائع فصدق و لا كروف م الخار فان ذاك *(تأبه)* فدنفعفير نداو جب كونعاذ كرمن قبيل اله شفع الشريل من يدير بسم من الشريل لااله شفع فيرالشريل والمق الشريك كان كون ونهما له بصدقانه غيرشر بلنا للبائع أي برعموانه تنعمم وجود سم شرى (قوله وهذا) أي از ومرده المشهود عرصة شركة وبدعى أجنبي له ش (قوله عزعه بطلان البيع) ي بدليل شهادته (توله في النولوباعدادا وله شريك في عره الله) تصسأحدهماو بشهدله الأخ فتردشهادته ثم سسع

الشهودعليه نصيه لاستوقالشاهد ويشفعهم بازموده المشهودة باعترافه وعذاهوا استوع الحدم امع

زع بالاناليسع (ولو باعدارادله شريك في عرما)

مدلس شهادته اله سم (قوله فقما كدرب) الى قول المزمل كالازماق الغني الاقوله من غيرال المزرالي توله وَلُوشَمْ مَا فَيَالَهُمَامَ وَقُولُهُ فَقُطَا) أي لافع المعند (قولُه كالربف يرمَّافد) قال إن الرفع فأما الدرب النافذنفير؛ يُؤِيِّدُ فلاشَّقِعتَفي مُرالدارالمِبعثمنه قطعا أه معنى فولنا لذَّرْ (والصحيد بُمومُ الى الممر) الى قولة والافازوالثاني تثبت فموانشتري هوالمضر بنغست بشراء هذه الدار والثالث المسم مللقالذ كانفي اتحاذ الممرعسر ومؤنة لهاوقع غوابة ومغنى وفي سير بعدذ كرذاله عن الاسنوى ماتصه ولايحني أن حكاية الثالث صرب في أنه لأورق على العيم بين أن يكون في اتحاذ المرعسر أومؤنة له او فسع أوا فانظر ذلك مع قول الشاوح أى والنهاية من غيرمو الهاوقع وعبارة الروض أى والمغي صريحة في أن هسدا الذي فاله الشارح وجمضعف اهوفى الهابة والمغنى وسم أيضاوي سل الحلاف اذالم يتسع للمرفان انسع يحبث يمكن أن يترك للمشترى منعشئ عرفيه يثبت الشفعة في الباقي قطعا اله وازاد الاخسيران وفي المقدار آلف لايتأتى المروز مدونه الخلاف الد (قيهالدومجرى النهرالخ)عبارة الروض ولصن بيوت الحان وبجرى السرأى و بغرا ارزعة حكمائمر اله قالق شرحه أى الشركة في صن اللان دون بيونه وفي عرى الماعدون الارض أى السنان وفي أبراز رعة: ونالمزرعــة كالشركة في المعرفيما مراتهــى اله سم (قوله ولواشترى الح) عبارة الغني قبل هذما اسئلة ولوياع صما ينقسم من عمر لاينفذ فلاهله الشفعة لاخم شركاء فمعولو ماع أصيم من المر خاصة فغ الروضة وأصلها أن الشريك الاخذبال فعدان كان منقسما أي واتصات الدارالمسع تمرها علكه أودار عاه (قولة نصيافيمر) أى فيكن قسم على المركة هوما هر اهيش (قولة تبدت أى في النصب (قوله مقالقام أى أمكن انع اد مرالدار أولامغى وعش وشرح الروض (قولدم أى فسسله المنزقول المنز (فهاملك الم) أى فيداما كماالسريك الحادث (قوله وفيرها) أى غير عضموالوا وعمي أوكم ذكرني الروض قبل هذه السئلة بمع حصنهمن المرفقط فقال فرعلو ماع نصبيامن مرينقسم لاي هذفلاهله الشفاءة اه قال في شرحه وتعبيره وصيراأ ولى من تعدير أصله بنصيمه الممتاج الى قول الهمان وصورة المسئلة أن تصل دارالبائع عائلة أوشار عوالافهوكن ماعداراواستني مصريتا والاصع فهاالمطلان لعدم الانتفاع مالها في ولنقصان أللك اه والفار آطلاق قوله والاصم فها البطالان وقول الروض في باب البيع ولواسة في ما أنو الداو لنفسه وسافله المر أي منهافلو ساه ولم عكن تحصل مرلم يصفح البدع أى فان أمكن صفر الد (قول فَقُمَا) كالافهاأيد : (قوله في المن والعجم وم في الممراخ) قال السوى والثاني الم اتثبت وان العسدر المر وروانثالث لاتثب وآن أمكن الرو وآذاكان في اتحاذ الممرعسر أومونة لهاوق موالرابع اله اذالم عكن استطراق المشتري من موضع آخرة يقال للشفيح الأخذيه على الناءكن المشترى من ألمر ورمكال من الاخذ جعابين المقين والامنعنال منه اه باختصار التعاليل ولابحني انحكايته النالت صريح فالعلافر وعسلي الصحيين أن يكون في انحاذ المرعسرا ومؤناله وقع أولاة انظر ذلك مع قول الشارح من غيرمونة لهاوقع وعبارة الروضة صريحة في انهذا الذي قاله الشاوح وجهضه ف فاله فالمائصة فان أرادوا حدا المربالشفعة نظران كالمامشري مريق آخرالي الداروأ مكنه فقهاب آخرالي شرع فلهم ذالماءلي السحيع ان كالمامة سما والافعلى الخلاف في غسير المنقسم وقال الشيخ بوتحدان كان في اتحاذا أحرالا تترعسراً وموانة لها وقع كانت الشفعة على الحلاف والمذهب الاول وان لم يكن له طريق آخر ولاأمكن انح ذه الحاه (قولد في المنز والعجم ثبونهاالخ) قال الاسنوى وحيث قلنا باخذ فلايخني اشتراط ماسبق من امكان القسمة وغدير المثاثم فالبصل الخيلاف كإقاله في الطلب والكفاية اذالم يشدع المرفان السع وكأن يكن أن يخلي للمشدقري لأدار منه شيئ عرف مثبت الشفعة في الماقي بلاخلاف وفي المقدار الذي لاينا في المرور بدوره هذه الاوجهاد وقوله فلايحفي الخريفيداشتراط امكان جعله بمر من (قوله ومجرى النهر كالمر) عبادة الروض وأنعمن بوت الخان ومجرى النهرأى و الرازرعة حكم المراه قال في شرحه أى الشركة في صن الخان دون سوته وف مرى الماء دون ا الارض وفي بترا ازرعندون الزُّرعة كالشركة في المعرفيمامر اه (قولِه وغسيرها) بدخل في مالقرض ا

فقط كدر ب غمر ماوذ (فلا تفعة ذمها الانتفاء الشركة سها (والعدم نبوماني أمر) عصنمن الثمن (انكاز المشترى طريق أخوالي الدارأوأمكن من غيرمونة لهاوقع (فقع باب الى شارع) وعود أوالى ملكه لامكان الوصول الها منغير صرر (والا)عكن شي من ذلك (فلا) لما فيه من الاضرار بالشدري والشفعة تشاخلانع الضرو فسلا مزال الضرر مالضرو ومحسر ىالنهر كالمرقما ذكر ولواشترى ذودارلاممر لهاتصيبا في عرثبت مطلقا على الاوحهلان المرليس من حقوق الدارهناقدل لسع عسلافه ثم (وانما الت فيراملك عماوت محضة ونبره الصافى السم وقداسا في غسيره بيحاسم الاشـ تراك في المعاوضة. المر وتغرج عاولا بفير معارضة كارثوهمة الاثواب وصمة (ملكا لازما تأخرا)

بهريه النهاية والفني (قولة وغيرها) بدخل فيه القرض بأن أقرض شقصا بشرطه فتتبت فسم الشفعيوين

صرحمال المسرى وسنذ كروعن الروض سم على عالى والخذ والشريل بقيا موت القرض اه

(قُولَهُ عَمَن عَطْمُ عَلَيْ خَلِمٍ) أَى فَلِمُ يَعْمِ النَّقَدُ مِرَالاول الذَّى العطف في على عدم وقد يقال هـ فالا ينافى

مقصودهذا الغائل ظينامل (قوله بان على شقصاد بعوث السيدعن التحوم) فالف الروض فان عوضهن

بعضهاأى النجوم مُعَرِ و ودُار تَبِق مُفته طر وجه أي آخراعن الموض أهر قوله لكن النصح صله الح

يض (قوله سبه) الى تول المناف البسع ف المغنى الاتولة رسد كرالى المن قوله سبه) الحاقدة فشارح أسد فعرما أورده لي المن من ثبوت الشفع في مسدة خي أرائش ترى فأها كيساني في فوله الوباع أحد شريكين أسيمة في المنز (ومهر) عي وشقص حصل، هر اوكذا ما بعده ويأخذ فهما النفسم تهر المثل وفي صلم المدالدية حاي اه بحبرى (قولهر، وض في عن تحوم الخ) كان النا الكاتب نقصاً فصالح سد مه عن سب به (عن)سسا(ملك النفسع) وسذك العرم التي عليه والافالشقص لأيكون عوم كارةلان عوضه الايكون الاديناوالد قص لايتصور تبونه في معية رزآن ذلك فالملوك الذمة اله مغنى (تولدفي قتل عد) فان كان حط أأوضيه عمدة الواحسف عماهو الامل والمصالحة عنها ماطلة بحضة (كديعو)بغيرها على الاصع لحيالة مُعَالَمًا أم معنى (قوله ومن السلوك عصدًا لم عمارة المعنى قوله وأحرد وأسمال سلم نحو (مهر وعوضام همامعطرفان على مسم فلوجعلهما قبل الهركان ولى اللا يتوهم عطفهما على خلع فيصديرالمرادعوض و) عوض (صارم) ف قتل أموود وض رئس السلم ولس مراد الانوأس اللسلم لا معالا عندان عند ولوقال المستوادية ان عدرو) عوص صلحان خدمت أولادي عدموتي سنة قال هذا الشقص تخدمتهم فلاشفعة فعه لاية وصد اه (قوله وسلم عن مال (نعوم و) منائم أولاً المزعمارة المفي تنسه تقيد الصلح بالدم لس لاخواج الصليحن المالافاته شبت في الشفعة قطعا والملحصه الكونمناظما في الناظم من حالة معاومة فسيرتحف اه وقوله و يصع علم يحوم الح) أي ولا بمعضمة أنضانحو (أحرة كون تغر بعاعلى الضعيف وصورته حيثذان يكانيه السسدعلى نصف تفاد ودينار مثلاه يتعم كالوقت ورأسمال الم) وصلعان مرد فع المكاتب الشقص الوصوف بعد ملكما لسده و ثبت الشريال الكاتب الان بالشفعة اه عش مال كمام في بابه ويصح (قولة ورافيل: عيزالم) وافقه الفي (قوله يتعبرف) أي عطف نجوم (قوله: روع) انظر ما و حمالمنع اه عطف نعوم على مسعوما وشيدى عبارة عس قوله منوع أىلان المتنع الماهو ببوت العقاراً كامل في النسلاني قصه ويتدفع فبسل ينعين فيهالنقدم مااعترضيه سم على عالم المتعالمة والدينة وأو بتسلّمة اه عبارة سم قوله بل تسلمه فيما أساوة الى الاول لانءقسدالكانة منعمه فاخلر وجهمه معمالا فبالشارج في الاسارة أن العقادلات من العمة ومعمالا في السكارة أن سرط مالد _قص لاعكن لانه لا ووضها كويهدينا اه أفول يؤ بداء تراضمامر عن الغنى فان كأن مأقاله عش من الفرق بن العقاروشق متصور ثبوته فىالنمسة ف مقل مر ي والانظاهر مامر امتناع كون مطلق العقار عوم اظهر احد (قوله عكن عطفه على حامه) أى والمنالاعلك العبد منوع | فلرشعين التقد والاول الذي الععلم فيعطي دم وقدية الحسد الإيناني مقصودهذا القائل فلينا مل الهسم النساء كن طفعلى عدارة الرشدى قوله بل مسلمه مكن عطفه على خلع أى ويلزمهما باقيس أنهلا يصع الاعتماض عن النحوم خلع أى ودوض محوم بان ومرادهمذا دنع تعن طفه على دم اه وعبارة عش قوله رسلسمه أى تسليم استناع بونه في النمسة وأنه على شقصار بعوضه السد منى على صدة الاعتدائي عن التحوم فليس المرادات منقد وعدامه على خلع مكون تقر بعاء الم المتعدمين ء_نالنحوم ثمماذ كرفعها استناع الاعتماض اه (قوله تمراذكرالم) أي من ثبون الشفعة في عوض النجوع في نقد برعطفه على دمأ و هنامني على عد: الاعتباض خاع (قوله لسكن الذي حُوماً به في باج المنسم الخي) وهوا أحدد نها به ومف في القوله أوثبت) عي الحداد عبارة دنها وهومنصوص وصععه الغروماذ كرف خدادالشرط يجرى ف شداد الجلس ويتصودا غرادا حدوها وباستفاط الاستونداد جمع ليكن الذي حزمانه في الا اقترض شقصا بشرطه فيتبت فعالشفعة وعن صرح بذلك المعبرى وسنذكر وعن الروض (قوله سبه) مام المنع لانها فيرمستقر قد السب ليندفع ماأ وردعل من عور فوياع أحدالسر يكين نصبه في من تعاديد ع القر بل الآخوييع (ولوشره) ونبت بلاشرط شفالشفع المسترى الاول النام شفع بالتعلقدم سيسلكه على سيسلن أناف لالتلف وان بالوعن ملكة كدارالجلس مان الاول لناخر سبيما كمعن سبعال الاول كنساق (قوله بل بسليمه) فيها شارة المستعمل اظروجهه معرايات الشارح في الابارة ان العسفارلا يست في المدومة ما يأتي السكاية الشيرة عوضه الكويه دينا

(فالسيع الحيارلهما) أولاحتي عهدا أوللمائع) أولاحتي عند(لم يؤخذ بالشفعة (11) حتى تقطع الحيار (لانالمشقري لم علن فعهما انموفى الاراب وقوفوف مس فاوعير بنيت لكان أولى وتوله الهدامن بادنه والمجة اليدفات الماع بوته البائع اه تول المنارى الثانب ملثالباثم وهذا الدع وفاء مرقدانه قول المصنف في المسم قال الاسترى هو مالم فيل انباء وهو أحسن من التعميم البسع محسر وملك كالحترومه لاه يشتمل شرط الخيار في ألثمن العين وذلك آنه من الاخد مطلقا النهبي اه عش عبار العر لوشرط الخيار أنضاعماحرىسسملكه في الثمن للبائم لم تنب الشفعة الابعداز ومه لللابيطل خداره بمعاليه الاستوى أه (قولة أولاجنبي عنهما) كالجعسل فالالفراغين أىعنجاني البائع والمشترى (قوله عنه) أيءن مانسالبائع قول الذرالم وُخذالخ) أي أخذا مستقراط أ العمل وعلى الصعمان يونف بان ثم العقد تبين حديم كافي آلعباب عن الاساوى عدًا آه عِشْرٌ (فولْه!ان المُسْتَرَى) الى تول المنزولا الشدترى ملك هومعترز يُسْتَرَطُ فِي الْمُهَايِةِ الْاقِولُهُ أُولَاحِنِي عَنْهُ وقُولُهُ عَلَى أَنْهُ فَلَدَانِينَ يَحْدَانُ وَكُنّي وقولُهُ وقِبِلًا لِمُ (قُولُهُ فَهِماً) لازما (وانشرط المشترى أى في صورت المن وكان المناسب الما (العمن مسئلتي الاجنبي التأليث (قولي في الاولى) و في صورة الخيار وحده) أولاجنبي عنه لهما أولاجني عهما و (قوله وفي النازة) أي في الحيار المنافع وحده ولاحتي عنه (قوله وهذا) أي عسدم والاصهرانه بؤخذ بالشفعة الاندنى اذكره المسنعة كذاالهم في فوله الآف عدى ترزال (قوله عماسي) أى عن منصرى انقلنا المائلات المشدري) (سبسلكه) أى بملوكته (قوله وعلى الضعيف) متعلق يقوله الاتنىء تمزالخ و (قوله أن الشفرى ملك وهوالاصع لانهلاحقومه بان الضع ف قال الرسيدي قوله مر وعلى الضعيف أن المشترى ملنا لم و بنظر يعلم من المن عقبه اهر قولة لغيره ولاترد هذاعلي لازما ولام دهذا) أى الاطهر الذكور (قولة مع افادته الملااله) المترازعن الحيار لهما أوالياتع اهسم (قوله لانه لكوية بؤول الحاللزوم فالدفع المخ) في كارالاستاذالكري ما أسبه تسبية فسالاً حاجب الروم بل هوم صرافت تم النبوت فيم معرافادتها لملال للمشترى ذكرآى في فوله ولوشرط الم لعدم الملك العازى لالعدم المزوم وعنع بان الملك واتم العقد تبسين أنه طرأ من كاللازم أولانه لازم من حسينالعقد فيسلة الونف فنلهرة فائدة انتهى اله سه(قهله ماقسال لم) وانقسه المغي وشرح المنهج حهة البائع فالدفع ماقيل عبارتهما وتقييدا الماثياللز ومعضرا ولاحاجنال وابوت الشقعة فيمدت آرا لمشترى وعدم ثبوتها فيمسد تقسده باللر ومقدمضر خاراليائع أوحارهمااعاهولعدم المالله الطارئ العدم المروم اه فالنافعيرى قوله لشوت الشفعة الم ولأبقال فمااذا كأناهما أي فهومضر وقوله وعدم ثبوتها المخواب عماية البعتاج اليماذا كلن الحيار للبائع أولهمافاتم الاتنت أوالباعالة آيسل السروم لعدم الزوموقوله لعدم المال الطارئ خبروعدم شونها وقوله لالعدم المزوم الخ أتى فهوغير يحتاج السه لخروجهما بقوله ملكاذ فاوالتنو بع اه (قولهولايقال! لم) دنع الماينوه مورود على نوله لانه لكونه بول المراقوله ذكرالتفق لاملك للمشترى فهماعلى عليمالح) أى بقوله ولوشرط الح و (قوله تم الحنلف فيسه) أى بقوله وان شرط الح (قوله وفيه نفلر)عبادة اله قدلاندمنه في غرضه النهاية والارجه خلانه اه أَى فلاخه والشفيع اذا أخسد في رسن- ارالمشترى عش (قوله شاهر) وهوذكر المنفق علمأزلا أى لأن الوارث خليفة مور (مولا كذلك الشائم ع أه عش (قُولُه لِفَاء الناليا تُعالَى) نَصْرَ عَلَى تُرْتَب ثمالهناف فيسه وبحث اللف قول المن (ولو و جد المشترى الم)وكذ الو و حدد البائع بالتمن عبداولذا عمر في الروض عول الشفيع الزركشي انتقال الحيار النعمن الغسع بعيب أحد العوضي اذارضي ماخذه انهبى والعباب يقوله الشفيده منع البائع الغسي يعب النات المشتري الى المتن والمشترى بعب الشقص الدارضي به التهبي فني الاول مرجع البائع على المشترى الارس سروع س النفيع فأخدالك وفالغنيما وافقة تول المن (بالشقص) تكسرا لمجمة المرالقطة بمن آلشي اه مغني (قول السبق حقه) سفته لانه فائرمقامه كأف ال فوله رفيل في المفنى (قوله حقه)وهو عَلَك مالشفعة (قوله على حق المشغري) أي على حقه في الردوسيدي الوارث مع المو رث وفيه ومغنى (قول بالاطلاع) أتى على العب (قوله ولو دواكشترى لم) عبار اللغني وعلى الاولمالو ردالمسترى تظسر والقرق بين الوادث اعتمده مر (قوله معافاته المان المنستري) احترازاعن الخيارلهما أوالبائع (قوله ولام لازمين والشف عظاهم (والا) أى وان قلنا بالضعيف ان تقييسه واللروم أغم) في كنرالاستاذ البكري وانص تنبيه قبل لا يجعلل وم بل هو مصرا في عدم النبوت الك للبائسع أوموقوف فيعاذ كرأى فوقو ولوشرط الخلعدم المك لطاوئ لالعسدم المزومو عنع بان الملث اذاتم العقد تسزانه إفلا) يؤخد القاملك طرأمن حين العقد في حالة الوقف ففلهراه فائدة اله (قوله في المنادولو و حدًّا لمشترى بالشقص الح)وكذا الماثع اوالتفارعوده (ولو لووجد البائع بالثمن فيباولهذاعرال وض بقوله النفيع النعمن الفسخ بعب أحدالعوضين أذارضي وحد الشررى الشفص الحسد اله والعباب قوله الشفيع منع البائع الفسع بعب النمن والمسترى مسال فص الارضى مار وادرده مالعب وأواد النفسع أنصدو ومنى العب فالاطهراجاة الشفيع) استوحف البوه بالبسي على حق المنقرى الدول والمالم المنافي ودالمستمى فيل

والفرش. فوق ينتو بينهامر ف بعثك (٥٦) الجذاو وأساسه بالهم بدخله عالسكون عنه علائه عناقاته عن منفعة لاعتسل الحالمين يخ د (قوله والمغرس) اى الارض الحاملة للشعراء سم(قوله وفرف) أى السبك (قوله بيت) أى سع الجدار رؤشا وعثأسالها مع اسم فقط الخ (قوله وأساسه) أي الحالب عن الأرضّ الاسم (قوله بأنه) أي الاساس و (قوله نم) أي ءرض الجدار بحث لوكات فيمامر (قوله تغلافه هناه الما) يعلمنه أن الراد الاساس هناك بعض الحدار وهناالارض الحاملة للعدار أرف هي القصود، ثبتت مرحه الاذرع هذا اله وشدى ومرعن سم وعش مانوافقه (قوله رعث) أى السسكر (إيشاأته الشفعسة لانالارضعي الخ) رادالهام عقيم هومرادهم بلاشك اه (قوله حسند) الى عندالسع (قوله ولم شرط دخوله دسه) الشوعند تلذ (وكذاعر) أسفطه النهساية وللغنى وأمرحالل وضوالنهمج فآل عرش قوله مرز لم يؤكرعندآليسع أى ران شرط دخوله موجود عنسدالبدع (لم لانعقسر يم بمتضى العقد فلاعفوجه عن النبعية حداماانتضاه الملاق الشارح مروهو ضاهر مراأيت يؤر) حند دوام سمرط سم على يتمثل مااستظهرته عبارته قوله ولم شرط دخوله فسأن هذا القيد يقتضي أن غسير للو مراذ لشرط دخوله فسه (فالاصعر) دخوله لأبؤخذ وكذابة ضي ذلا فوله الاتحارا ومحندالبسع أوماشرط دخوله فبسه الزولايحي المكال وان تام عندالاخدالناخو دلك فليراحه فانعمارة الروض وأمله لاتفدداك التسمر مخلافه والفاهر أنه يمنو عانتهي اهكلام لعذروذاكلانه بدع الاصل عِشْ أَقُولُو كَذَاعِبَارِهُ النَّهَ الْعَلَى وَتَعَلَّىلُ الشَّارِ مِالا فَيَعَوْلُانَهُ بِنْسِمِ الأصل الم تشمع يخلاف في البيع فيكذا في الاخذ (تَوْلِهُ وَانْ نَابِرٍ) الى المَنْ فَالفَيَ الاتولُهُ ولا نَفْرالى الوقولَة قال الماوّردي وقولُهُ وماشرط منولة في (قولُه هنا ولانظر لطسر وبابره لْنَاخُره) أى الأعَد ش اه سم (قولِه و زيادته كزيادة الشعر)سند أوخد مروجوار سؤال (قوله قال لنقدم قمور ادنهكر مادة الماوردى الح) هذاهوا اهتمد الهوعش (قوله بأخسد وان فعلم) وكذا كل مادخل في البيع م أنفقات الشعر بل قال الماوردي تبعيَّدةً أنه يَوْخَذَ الشَّفَعَة كِلُوانصَلْتَ الأبوابِّ بقد البيع مَعَى وَسَلَمَان (قولِه وماشرط ونتوه الم) كان باخسد موان عام اما مؤمر وجه أندتوه فياليسع حسنتذ ليس بطريق التعينفهوكمه عرى منه تألى آليسع وفيه نظرلان هسذا عندالبيعوماشرط دخوله الشرط مؤكدلامستقل أه شم (قولة كشعرة بروطب الم) بهاوة النهاية والمفي وآحد و بقوله تبعاعا ف، فلا يؤند كشعرغير لوباع أوشاو فبسائحر أجافة شرطاد خولهافي السع فلاتوخذ بالشفعة لاتمال منحسل بالسيع بل بالشرط ولمسشرط دخسوله وأما اله قال عَشَ قول مِر لَامُ المُ نَسْل مَدَيْت مُومَ إِنَّ السَّعِر الرَّحْد وإن عَس على دنول لا تعلَّى عند مادث بعدالبيع فلاياخذه دخل عند الأطلاق اه (قوله فلا باخذ الاانم بو برعند الاخذ كردة فأقمضي وأطلق النهابة أخذا الحادث بعد أنلم بؤ وعند الآندواعيا السم وقال عش بعدد كره عن سرعلى منهج والريادي ها وافق كالم المحف مانص وعلم فيقد قول تؤخسد الارضا والنخل شار مربة المور وقت الاخذ اله (قوله وأغا توخذالم) هذااعا يصفي انبسل وامالدت الخ دورة محصة مامن الثمن (ولا لاله غيرمقابل بشئ من الثمن حتى يقال بحصتهما الهسم (قولة بحصتهما) أي ونقوم الارض والخفيل مع الثمر شفعة في عرة)مشنز كه ماع المؤترثم بدونه ويقسم الثمن على مايخص كلامنه سعا كالو بآعة فسامت خوعاوسيغا اه ع ش (قوله آسكونه أحدهما نصيبهمنهاوف لشالت) الى قوله انتهى في المعي (قولهم ذافقط)أى تصبيس السفل ش اهسم (قوله د يجرى ذاك في (النيت عسلي سقف غــير أرض المن الع اع الشعرم وميدمن الارض فالشفعة في الرض عصم امن المن لافي الشعرم ابه ومغى مشترك)الكونه إيال أو قال عَنْ فوله مرلاف النَّجر أى لانفعة في العدم الشركة و ينبغ أن يجبعلى مالك النجر نصف الاجرة لاحدهمااذلاقرارلهافهي لشفسع وهوما يحص النصف الذى كانه قبل دون ما يقابل النصف الذي أنتقل الدوالسسفعة لانصاحبه كالمقول (وكذامشترك في كان يستحق الابقاء في متمانا فتنتقل الارض الشفيسع مسافرية للنفعة كالوباع أرضا واستثنى لنفسسه الشعير الاصع) لازاله غف الذي فانه يبغى بلاأجرة وليس للنفيع تمكايف المتسترك قطع الشعير ولاتملكه بالقيمة ولاالقلوم غرامة ارش هو أرضهالاثماته في (قوله: أسامه) أيماغاب منطى الارض (قوله وارشترط دخوله فيه) هذا القيدية تضي ان غيرالمو بر دا مه كذلك ولو اشتركافي اذاشرط دخوله لايؤخذ وكذا يقنضى ذلك توأه الاستى المادؤ برعنسد البيع وماشرط دننوله فنالخ ولأ سفل واختص أحسدهما يحق أشكالذاك فليراسع فأنعبارة الروض وأصله لاتفدذ الناول تشدهر علافعوالفاهر أنه عنوع بعلوه فياء صاحب العساء (قولەلناغ،) أىالاخذ ش (قولەرىشىرطەخولە)كان وجەبـەأنەخولەنىالىبىم-دىنـــدلىس علوه مع نصيب من الدخل عُمْرُ بِقِ النِّهِ مَعْهُ وَكُعْبُواْ عَرِي صَمَتَ الى البِسِعُ وفيه وأغار لان هذا الشرط، وكد لامستقل (قوله والها أخدالهم ملحدا فقطلان أَنُوْ خَدَالْارْضُ اللهِ) هَذَا انْمَا أَصَدِ لما أَمْلُ وَأَنْ أَمَادِثُ اللَّهِ وَمُولِا لِهُ عَلَى اللَّهِ وَمُولِدُ اللَّهِ وَمُواللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مُعْلِمًا لَهُ مُولِدُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مُعْلِمًا لَهُ مُولِدُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّلْولِي اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّاللَّالِيلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّاللَّالِيلُولُ اللَّا العاولاشركةد، ويجرى عصنهما (قولة أخدالشريد هذا) أي نصيبه والسغل ش ذلك فيأرض مشتركة فها

عرلاحدهما (وكل مالوفسر بطلب سنف المقصودة)منه

مأنالا التفعيه بعددالقسية النقص لايه مستحق الدة ، وعلمه فلوا تسميا كي الشه مكان القد عن الارض وخوج النصف الذي ويه من الوجة الذي كان ينتفع لشحر لغيرا للنالشحرفالاقرب أنه بكلف حبائداً مرة الحسولانه لأحق ابالك الشحرالا كرفي الارض اه (قوله باك ينتفريه بعدالقسمة من الوحماخ) خاهره أنه لوآنفع به من ابردان الوجد كان أمكن جعسل الجاهدارين والطاحون كذلك عدم شوق الشفعة حنقذلان نفعهما فيحدد لسرمن الوحد الذي كان قبل القسمة ولعل غيرمرادفالاترب ون الشمعة في هذه اخلة "خذامن العلة وهي قولة لان أله. له في أدوت الشفعة للنقسم دفع ضرره وتقالقسسمة الجقله عش ثمقال قوله كطاحون وحمام فندروان أعرضا عن بقائهماعلى ذلك وقصد احعلهما دار من وهوظ اهرماداماع إي صو وذا خام والطاحون فلوغمرا صورتهما عن ذلك فينبغ اعتباو اغبرااليه اه وهـ قايخ الفساتة دمن والفائد أن المتحده وماتقدم أه يحر براي أقول عبارة الروض وشرحه وهي ولاتنت الشفعة في الابحرال أسريان فديل القسمة اذا طله شريكه وهو مالاتية سفهما العنادة بعدالقسمتوان وغيرها أيغيرا العنادة بعيدالقسمة لاغاون العنامين النافع كممام لاينقسم حلمين اه كالصر بدفي موافقة النابي والدأخل (قولدلان الدَّالم) أي والذي سطل نفعه بالقسمة لايقسم فلاصر وولادمن هذوالصمية المعلل لينح الدع وهواندا فأن لايطل فعد القصود منه بالقسمة لان التعلى المذكور المياسم بون الشفعة ولا ينتج هذا الانتراط اه عيرى (قوله ف المنقسم) أى في الذي يقبل القسمة متعلق شوم آ (قوله كامر) أى في ول الدار قوله دنع صر را الم) مسمران (قوله والحاسة)عطف على مؤنفو الراحل خالب فالأستباح (قوله وهسذا الضرواتي) عبارة شرح آلروض فال الرافق وهذا الفرر وانكان واقعاقب البسع لواقتهم الشريكان اكن كانسن-ق الراغب في البيع تخلص شر يكه بيعمس عاد لم عمل الحد الدارع على أحده نه فعلم أنم الانسب الافعم العمر النوب على القسمة اذا المهاتمريك الد (قوله ون حق الرارب الله فنسبة أنه لوعرض البع على شريك ال شريك بعياما فتناسلة فامتنع من الشراء ثم باع لعسيره السرلة أى الشريلة الانحدة بالشفعة وليس مراداور لاكرة حكمة لايلزم الهرادها اه عش ومرعن شرح الروض جواب آخر (قوله فيه) الحافي السبع و (قوله منه) أي من التجعيفي القديدن الذي الضرو ش الله سم (قوله» لي أخذه)أى الشقص المبيح (منه) أى من الغير (قوله نعلم) أي. ن النعابل (قوله كالتعشردارالم) مؤخذ منه أهلو و ضاحدهما حصة من الدار الذكور ومسعدا صو عبره صاحب المانع وسيت فوراوان بطلت منعته المقصودة كالحسرصاحب العشر اذا طاسصاحب السعة اعشار القسمة الدعش ولم ظهر لي برحمالاخذ (قولَه يخلاف عكسه) عيمان بأعم الثا العشر حصة ولا إذ بل العرف اطلاق العااسون تنسال فعة لشمر كالامنسمين القسمة اذلافا لدونها فلايحاب طالها لنعند معضى وكردي أي المركن مشدترى العشرة والله ملاصق له فتنبث الشفعة حسننذ لصاحب انسعنا مشارلان الشد تري حسننذيون [لطاب القسمة عش وسم (قوله لان الاول) أى الله العشر و(فوله دون الناني) أى شر يكد الذ السعة عشارش اه سم (قولة قبل الم) أفر الغني (قوله ولس بسدد) بل هوسد بدناً مله اهسم (قوله لانهدذا انسلالم) قديقال هدفالاعتراب و به تعبيراله و ولانه الهام فيسه لفنولا عرفادمالا العلمين ومستدفع برالحرر أبهام فيمه طاقنا وليمها والمله في الجله فتأمل سم على ﴿ الْهُ عَشْ (قُولُه في العقار) الدقول كان رَت في النمي والى التنب في النهاية الاقول وايس الموسائعي اليولا اوقوفَ علم (قوله في العقار المأخوذ) أي في رفيته آه وشدى (قوله ولونسالغ) عبارة الفي وتنسلني على مساروسكاتب على سدة كمكسهما اه الوالذي تقر وتراد فهما له: (قُولِه له منفس) أي من دارمستر كنيشراه أرهبنا مرف في عدرته اهمفي (قوله بمفعله ناظره) عان فسلاامراد أولانسفعةالا (قوله دِن حق الراغب فيه) أى في السعرة وله منه أى من الضرر شر(قوله بحرف عكمـــ) انذار لو كان لَهُم مِكَّ إِلَى الْمُقارِدُ أَخُودُ. بُوم العضره عالمن المسلام في العنب القسمة وطلب كياني (توله لأن الأولى أى المالة وقوله دون ولوذمهاومكاتبا عرب ده النَّانَى أَى شَرِيكُهُ شُ (قُولِهُ والبس بسديه) بلهوسديدُنا أُمَّهُ (تَجُولُهُ "نهذَاانسلِ الح)قد يقال هذا وذبرآدي كمدعدلة شقص لاعنع أولوية تعسير الحر رلانه لااج امؤ الفتولاء رفايخلاف تعبر المهاج وانهموهم وفاومالا اجامف الموقف فباعشر يكه يشفع

(٨ - (شرواني وابن قاسم) - سادس)

به قبالها (کمام و رحی) غرى لاعك تعددهما الأسفعة فيد في الاصدى علاف الكرم والانتالة أوالفالم فسيركم ردفع وام رمولة القسيمة والماحة الى أفر أد الحصة الصافرة الي الشر يكمالمرافق وهدا الضروحاصل قبل البسع ومنحق الراغب فسممتر الشريك أن يخلص صاحبه ماه السعله فلما باعدلغيره ساطه الشرع على أخذه منه فعار ثبوتها آكل شريك بحسرها القسمة كالمعشردار مسعرة باع بخسلاف عكسه لان الاول كأماتى في الم اوء ـ مراصله بطاحوا فعدل، لاحي على المكان والرحى عملي الحو وهوغيرمرادهنالانه منقول وهوانما تؤخذتمعا المكانفالم ادالح للعد أولى اله وليس بسديدلان هدذا انسلمرف طارئ

منة أن راقالها مزمر يهم مفروص فيها ذامال بغير الطريق الاول وأنه ليس فيمحواد النمال مدون الطريقين قوله واحقة فالناف وقوله أهلامس الفروف النالئ الخ كانداد المذاله اذائم ع في السالمان الذي هوأحدالا وراأت بنوج الفورق انساء حتى لوتراني فيه مد فط حقه وعلى هذا كالنضا فوله الاستى في الفيل الآسنيوان دفع النفريع مستعدًا لم تبطل مفعدًا نجهل وكذاات عم في الاصدين بقاء حدد مع العلم المتحقاق مادفعه الرائحة مالم يتراس الإندال والدفع الحاشري والاستقطاحة . لا تعدد نع المدغنق شرع في السب المان ذوجه الفور ود وذلك بإن بياد والى الايد الوالد فع وعلى هذا فعل بقير - ل عالان الذخعة ومسللة الحاوى الاستداق النسرح أول الفصل عدافالم بعدو وباحرالي لاخذ أو بفرقانيه نظرتم قضية نوله نيم لخزابه على بدون تسليم العوض وفضاء القراضي ورضا الشيرى اذا عارساله لعاره بغرته ملكه منتذي بالناشنري لانى بفيالانه لم يس المسترى الذي ملنا والمدنية والاسلم طرومان الدائع الذي أحذبه على ملن المشغرى الناني (قوله بشيرة المساوله حادون المسترى) بل أو العشغرى فلسنا حل (قوله فتأمله وراجعه وليحر والراد التهال والاحذ (قوله عنب الفورق الاحد أى في سبه) مفهومه أه قبل الاحد - واداً بالمعالم ومعادم مما الى اله لا شفعه الابعد انقضاء خياراليائع (قوله در مقدم الاستحقاق) أى في

فبسلمط للبسة الشغبع كانالشفهع أن يودازد ويأشاء فحالا صعودسل يفسيخ اردأ ويتبسين كا كأشرن البعق حله العلاب والمصادوجهان محم المسيح الاول وفائدتهما كمقالف الملك الفوالدوالز والدمن الردالي الاخسادول من تأحريب ملك المأخوذ أصدنها أدفها أم القهاتيل الدخول فلشف يجحذ النصف الذي استقرالها وكذا العالد الزوج لتبوت عنا عن الماللة الماللة الماللة حق النفيع بالعقُّد والزوج يثبُّ حق بالعادة ومثله مالو فلس الشغري قبل الاعذاء (قوله فله ودارة) فساواع أحدشر مكن عبارةالعباب فلم الاخذو يفسخ الرد بن حسلة النه بي أم عبارة عن قوله فلم ودارداً ي الله في ع أصاب بشرط الخارلة فساع الفسخ فالدفي الروض لاان الفصفية المتسالني زافيسل فبضه أي فالالمنخسف الشفعة انتهبي فال الات خراصيه في ومن الحياد في النسرح والنصريج الترجع من زيادة والاوجه أنه أخذج المام في الفسخ أن الأنفساخ كالمعن في أن ويعرث فالشفعة للمشترى كلامهما وفع العقد من حسفلام ألمله انهى أى فعل هذا الاوجه وجمع البسائع على الشرقي بدل الاول ان ارت فعما نعب النمن سم على جردونما هرق أنّ الشف عرفه النمن المنسترى وأنّ كالنَّه راؤوا نفسط يناف النمن القسدم سسملكه عالى اهرَ في دوالما يترى دوم دايدا تلف في دولها على (قوله بعلانه) عمال ديم وعش (قوله مهمه عم) ... مان الثاني ولا شفعة أى فسح الردوعدم تبين البعالان (قوله فالزوالداخ) مغرع على المنفي الرجوح والنفي منصب للثاني وانتاخرعنملكه اه رسيدى عبارة عن أى رعلى القول النبي المرجوح فالروائدا ع أى وعلى الاول أى القول بالفح مسلك الاؤل لتأخرسب فالزواندالبانع اه (قوله اصله) أي نوله مأخراوكذا منهر في حسله (قوله بشرط الليادله) أي السائع ملكه عنوسهان الثاني أرادا كالمنتبسرة الحكار المستمرى فلاتوقف في شون الشيفة المسترى النبون الملائلة أه (مسدى وكذالو ماعا مرتبا بشرط (قوله فالشفعة المشترى الأول) أى حقيانات لد كما فالما الحذيعد لل وم السع كاعد لم مامر في الذي الد الذار لهما دون المشترى رَسْدى(قولِدان/مِشفعِ العه)أى الشريك القديم (قولِه بشرط الحيار لهما) أى المائعين كا يعلم من سواء أحارامعاأم أحدهما السباق وأوَّل منذ اذا شرط العندانعين أه وشيدى (تُولُّه دون الشيرى) بل أو والعشيرى فا شامل أو فبدل الأخر (ولوكان م زادار شدی اماادا کان المستری ای وحد دفع سامی اه (فوله سواه ساز امعالی) و معلوم ممالی للمنسسترى شرك) بكسر أن لاشفعة الابعدا في منا خيار البائع الد من (قوله بكسراك بن) عبارة المعنى كما المجمد يخط الدين (فيالارض)كان المصنف أي نصب وقوله في الارض شال لا عامة الميم أه (قول مولا نقول ان المسترى الم) عدارة المهامة والمغى الشان باخذاكم عودهوالنات ولاحق فبه للمشترى لأن الشقعة تستحق على الشقرى فلاستعقها كات من الانة اللاما فياع على نف وأجاب الاول باللانة ول أن المشتمى الح أنه ﴿ قُولُهِ نَافِرُواْ المُسْتَمَى الحُ) عَبْرُوْ الفنى والروض م أحسدهم صيبه لاحسد شريكسه (فالاصم أن رحة ونوقال المشترى أتوك الكل أوخذه وفد أحفلت حتى لكان لم يلزمها الحا يقولونه فعط حق المشقرى من الشَّمَهُ الدُّ (قُولِهُ فَاسْتَعْمَانُ النَّالَ) الىقوله لان أخَسَدُ الْحَقَالَةِ اللَّهُ الْانُولُ وقول جمَّ الحدالهُ مَعْدُ الشريل لابانية كل المسع (قولهالبوده)أىالاخففان (قولهد بنقدمرالاحقفان) أىفتوله في الحققان النمال أه سم (قوله الحصام) وهي السادس أَمُلَابِالُمَّ) بِبانِ البعده (قَوْلُهُ مِنَّ أَحدهذُ أَلامو ر) أَى النَّلاثِنَا لَمُفَهِ فَالنَّم (قَوْلِه ان الهذا أَنَّ بُوتُ في هـــذا النال كالوكان المشترى أحسالات وانهما به اه فني الارل مِجع البائع على الشترى بالارش(قوله فله رد الردو بسفع الح) عبارة العباب فله الاعد و يفسخ الردمن - تنذا ه (قوله نام رد الردو بسسة م) لم) فال في الروض لا ان نسم أى العسفد بنلف النمن في الشمركة ولا تقول أن المشترى استعةجاعلى نفسه المهز قبل قبضه أى ذلا بالمذال فب مراك عنه اله قال في شرحه والنصر بح الترجيم من ذيادته والاوحمالة بلدفع اشر يلاعن أخذ اعذبها المرق الفسع والانقساخ كالفسخ في ان كلامهم أموقع العقد من حسد لامن أمسله اه فعلى هذا حصة الزرانات زيءة الاوسة وجع البائع على المشترى بدلها عن (قوله علانه) أى الودش (قوله الله على أي بات لميلزم الشفيسع أخذ ووقيل كان الحيارلة وقعا فلوشقع بالعدم أحيرا السعرفهل المستمرى الناف أن بالتكومة بالشفعتما المدومة الاله طر ماحد الكلأويدع لكل (ولايشترط في) استعقاق

به موض كالبسع ولاذ كرو والاحضورات بمى) ولارضاد يجتى الزيالعب ويتقدم الاستحقاق يتدفع ماأ وودان ساحنا

ماقسالعد الهلادم أحدهد الأمور أوما بلزمت أحدهار وجه اندفاعه الماهاني شوت

(النماك بالشفعة حكم

ماكم) لنونه بالنص (ولا

احضار التمسن لابه علث

ملب انشفيع فاود الردويشقع ولايتين بطلاة كيصعب السيكر فالزوائد من الرداليرد والمسترى وكالرد بالعب رد والاقاة (وفوانسرى

النان معا(داراأو بعضهافلانفعة (٦٢) لاحدهما على الاسمر)لاستوائهداً في وتتحدول الذرهدا محدرمنا حرافي خرورداسله

الله مد ذلك الا-عقاق تقرر ولا انعاد ولامنافاة وهذاأ وضويل أصوبس اخواب الآارادهناانكل واحد تخصوصه على الفراده لاسترم وتماله لاندمن وحودواحد تمالاتال الله الافدرالاستعقاق ونقول لامنافاة لان التملك وهوماهناة يرحصول اللك وهومالاي اذلايسازمس الفرائ حصول اللذعة سه كالبسع بشرط الحسادغ ان الفني أحال محوذاك كنه فمرالة للذذ الشيفعة فوراأى بطاسا فوراثم السعى في واحدمن السلائ الأتنة فهذاهو انفال لامحردطلهافورا خملاف ما هٔ ضه کادمه رأتما صرحذاك وهو ول عص الاسدنه وأما

أزامها البج افهو بناءعلى الفرق بين العللب والنملك فكاز مهماأولاف حقية التملك ونالسافي محرد صلب الــفعة اله وقول جمع الواحب فو راهوالطابلأ الندال فعلما غامرهما لكر والهم لانفس الأملك طازقه أغار والمعتمد الذي المتله كازم الرافعي وسرحيه لماقيني في العان الهلامدمن

الموابءن فول الشعين

ولاكفي أن يقول لىحق

النه فعة وأنامطال ما

وفواهما فيصفنا الطأف

لغورق المائءة سالغور

الاخذأى فيسيه

نعرف الرومة وأصلها واذالم

بكن النمسن حاضراوقت

التملك أمهسل للالتأمام

فأن الفضت ولم يحضر فسح

الماكد غلكه هكذا حكاه

الناسر بج وساعده المعظم

ادويو حمان فسقالامن

عنذر فامهل لاحله مدة

قريب يتسامح جاغالبا إ

وبه يندفع زعم بنائعلي

ضدوف والشف ع اجباد

المشترىءلي ومض الشقص

حتى ماخذه منهلان أخذه

من مدالبائسم بغنى الى

سمقوط الشمقعة لانبه

يغوت التسلم المستعق

المد . ترى فيطل البيع

وتسقط الشفعة (ويشترط

فيحصول المالك بالشيفعة

الاخرس وكالكتابة (من

الشفدع كنماكت أو

أخذن الشفعة رنحودما

كاخترت الاخذم ايخلاف

أنا مطالب جما وان--لم

النمن لابه رغبة في النماك

واللك لاعصل دلك

(والشترط معذلك) اللفظ

أونحوه كون الثمن معاورا

النغسع كأنع لمونقوله

الاتني ولواشري يحراف

نع لاشترط علمق العالب

و رُوُّ به شف عالشقص كمَّا

مذكر والآن واحد

וטניג

الانتعران ويغيرتسلم الثمن اذاكان غاثباراته بعذرف النملك دونه لعسذره بغبته ومدل على ذلك اختصا أال وصَّالَةُ اللَّهُ وَهُ وَ مَدْ مَعْهُ و حَوْ مِنْسَامِ الشَّيْقُ عَلَى تِسَامِ النَّمْ وَعَهِدَ وَلا ناكَ عَالَمَهُ مُ يَعْسَعُهُ القاض اه عدارة الرشدى قوله نع في الروضة الخرهذ السي استدرا كافي الحقيقة نان محل الاموال فيه بعد التملك كهوص عرصارة الروضية ومدل عليه أن الشارح مر ذكر وفيها الى قريسا ملفقاة واذامك الشقص بف برتسكم لم يتسلمه حتى يؤديه الم فعلم أنه لاعهل آلة ملك مطلقا واعسارات المراد بالنملاق كلام لروضة النالما الجتميق كان أخسط وقفته له الغاضي بقر ينغفوله فسج الحاكم قالكه فتأمل اه أقول بدل على ماقله وعلى أن ماذكر والشارح والنهامة هناء ين ماذكرا وفيما بانى اقتصار المفسى على ماياتى (قبوله رعم بنائه) أىمانىاز ومتوأسلها (قوله، على خيف) لعله انه اذاعاب الثمن عدر وجازله التملك بدون وحودواحدمن النلانة الاستيبني المتراق لهلان اخذه الخ إخالف النواية فقال وادأى الشفيع الحسد من البائعروَ يقوم قبضه قام قبض المشترى آه قال الرشسدى قوله مروزً يقوم قبضه الخ أشآر به أكدفع ماعلل ه الشهاب محرمااخة رمس تعين اجبار الشترى من قوله لان محده من يدالبائع يقضي اليسقوط الشفعةالج ووحهالدفع أناقبض الشفء قائم مقامقيض الشسترى فلاموهماقاله وفيعض سنخ الشارح مر مثل مأله الشهاب من حرفالظاهر أنّ الشارح مر رجمع عنه بعدان كان تبعه فيسه وأشار الحدود عَمَاذَكُمُ الله عَمَارِهُ سِمْ قُولُهُ لأن اخذُهُ مِن مِدَ البَائِعِ الْمُؤْفِضَةُ ذَلْكَ أَنَّهُ لا يكفي الاخذُمن البائع وفي الروض خلافه اه (قوله في حصول الملك) الى قوله والقمولي في النواية وكذا في الفي الاقوله وان سلم الثمن الى المكروقول سواء الشمن المعن والذي في المعتول المن (لفظ) ولا يكفي العاطاة كمرف السع اله مفسى (قوله ورؤيه شفيع) و (قوله وأحداللانه)معطوفان على كون الح ش اهم (قوله در و به شفيع) *(تنبه) * أشعر اقتصاره على روَّيه الشفيع أنه لا شارط أن وإدا لم يومنه وهو كذلك فالالسنوى وسبيه أنه قهرى ويتصو رذلك في الشراء بالوكالة وفي الاخذمن آلوا وثمغني وأسنى اى بان عوت المسترى (لففا) أونعوه كاشارة [في السب أي قول الشروع في سب الاخذلاج الفور في التمال والنظر لهذا قالوا فعما سأتي ان الذي على الغورهو الطلب لاالتمك وآنظر أي حاحة للغظ الغور (قيله نعرف الروضة وأصلها وإذالم مكن الشمن اصراوف التلفائل فضية كون هذا استدوا كاعلى ماقبله خصوصامع الجنع بيندو بيز فوله الاستيواذا من الشقص بغير تسليم العوض الحان هذا الاستنفاء من اشتراط تسسليم العوض والتملك وأن المراديه اذا غار الثمن عذر وحازله لنماك ولو يغبر قضاء القاصي ورضا المشترى ثمان حضرا العرض قدل انقضاء ثلاثة أمام استهر تماكه والافسخ اذلوكان الرادم ذاهوالمرادعاس أعالم يكن له موقع هنادلم يحفع العمدم بينه وبمنمايات اكر الذي فيالر وضناعها هومانصه واداماك الشفيع الشقص بغير الطريق الآول أي تسليم العوض لمريكه أن يتسلم حستي يؤدى الثمن وان تسلمه المشترى قبل أداء الثمن ولا ملزمه أن وتوحق أ بتأخيرالما توحقه واذالم مكن حاصرا وقت أنمك أمهل ثلاثة أمام فأن انقضت ولمعضره فسعذ الحاكم غليكمه فكذاقاله اننس يبوالجهو روقيل اذا قصرفي الاداء بطلحقه وانام بوحدرفع الي الحاكم وفسع مساه ولا عنف أن المتبادر منه ان ماقاله ابن سر يجمغر وص فيما اذاملك بغير العلز اق الاول واله ليس فيهجوا والنالك يدون الطريقين الاستحرين وبغير تسليم الثمن اذاكان عائباواله يعذر في التماث بدوله لعسفره بغيبته وبدل على ذلك اختصار الروض لذلك قراه ويتوقف وحوب تسليم الشقص على تسليم الثمير وعهل ثلاناان عاب ماله غميفسعه القاضي اله وسيأني شاه في شرح قوله اذا حضر مجاسه وأثبت حقه الخ فليحرر (قوله لان أخذه من بدالبه العرالم) كذا شرح مرز وقضية ذلك تعلايكفي الاخدد من البائع وفي الروض خسلافه وعدارته فىالمناقل آلناورة آخرالباب والشفوع تدكايف المشترى القبض أى الشنص ليأخد فعندوله لاخذمن الباثعروعهدته على الشغرى أى لانتقال آبالك المصنوسواء أخذمت أم من البائع اهر قوله وروّية ...ع الشقص كايد سكر؛) قال في شرح الروض وفضية كالأمهم أنه لا يشترط رؤية المشترى قال الاسنوى

```
المشسترى كاف (وامارضا
                          الشقص فينتقل لوارتمو ماخذمنه الشريك القديم عش (فوله يذكره الاآن) أى في هذا الفصل مقوله
الشفري كوناالعوض في
                         لايتملك شدة صالم ووالشف وقول المن (أماتسليم العوض الح) عاوالفخل سندو سنده اذا استعمن
أ دمنه ) أى الشف عرالا
                          النسلم اله مغنى(قَولِه رصلآنۍ قه)أى في الحالة الاولى(اومةُصر)أى نيميابعده الله مغنى (قولٍه ومن
لمانع كاناعدر فهما
                          مُ) العلامل الم مقصر لكر في هذا النفر يع خفاء (قوله وقيض الحكم الح) أي اذا استعمل السّل اد
وهسوهم والفياء
                          مغنى (قوله عند يتمكن الم) ولوأ نكر المشترى وضع الشف عرائص بين يديه صدى الشــترى في بقاء
وعكب فالإندمن التقابض
                             لثمن فيحهةالشف عرو يصدقا الثقلع في الوضع حتى لا يستقط حقمين الشيفعة لائها إندت باليد
الحقيق كإعلى من كالمعفى
                          والمشترى ويدامقاطه ابعدم مبادرة الشفيرم اه عش (قوله كاف) أى في مان الشفيع الشيقي
 الرما (واداقضاء القاضي إله
                          (قوله كان باعداراالخ) أى وامالو باعدار اقصادها وفضية عن فلا يصولانه و فاعد مدعوة اه
مالئدهمة) أي شونها
                          عش (قوله لاما الذ) مني لا يحد النعرض في حكمه ما لملك ال حكمه شوخ العصل به معرسيق طال الملك
لامالك كافأله اس الرفعية
                          كذانقل عن الشارح مر اه وشدي أقول بفيده قول الشارح في مقابله وقال صاحب الكافي الم
را شموليارغ. يرهما وهو
                          وقوله لناً كذالخ (قَوله كَاقله النالرنعة) الاولى تقد عده لي قوله لا باذات كافعاد المفي قوله ودور ) أي
المفهوم من كالرافعي
                          فوله أى شوخ ا(قولهلانها الح)أى الشفعة (قوله نهما) أى الشسفعة واختبار النماك اله معنَّم (قوله فيما
وغيره وقالصاحب الكافي
                          وطلبه) الحالغر عِلى النهاية والغني قول المتزربه) أي القضاء اله مغني (قولهمقامه) أي المضاء (قوله
اغاعكم ماللك لانوانات
                          كَاأَفَهُ مِمَا لَمُنَا لِحُنِ عَبِارَةُ لَلْفَي تَنْبِيهِ اشْتَرَاطُ الْصَنْفُ أَحَدُهُ مَا لَامُو و يفهم أنه لا يكو النَّهَ لَنَا
بالنص (اذا حضر مجلسه
                          مندالشهودوهو كذلك كإهوأ مهرالو حهيزو وجماين القري ولوعند فقيد القاصي كإهو طاهر كالمهم
وأثبت مه) فهاوطاسه
                          وانقالا تالوفعة لا عدالتفصل كغ مسئلة هرب الحالدت ومالات هادمقام القضاء لان الضرر
 (فتلكم به في الاصم)
                          هناك أشدمندهنا أه (قوله وعد ابن الرفعة الم)وظ هر كالمهم خلافه واستظهر والشيخ في شرح
لنأكداختمارالتملل عكم
                          المهمة وحرى عليه امزا لقرى اه شرح مراه سم قال عش قوله مراط اهركال مهم خلافه أي وهو
 الحاكم ولايقوممقامسه
                           المعتمدفلا بقومالاشهادمقام الحاكم عندفقاره ويعذرني التأخيرالي-ضورالحاكم حبث المتنبع المشتري
الاشهادعلى الطاب واختمار
                          من قبض الثمن ولم يتأت الشفيع وضعه بينيديه الد (قوله أن عله ) أي عدم القدام (قوله و الافام) عي
 الشمفعة كأفهمه المثن
                          وأن أبو جدا لحاكم فأم الاشهاد مقام حكمه (قوله وأعما ينحمالخ عبارة النهاية ويفرض اعتماد مأقاله
 ومحدا بالرفعة المحله
                           ا بنالرفعة فانما يظهران غاب الح [قوله أوامت ع الحن أى ولم يتأث الشف ع وضعه مزيدته كيامر
 عاسدو حودالحاكموالا
                           (قوله دا ذامك الشقص الخ) عبارة الفسي واذامك الشفسع الشقص فسير الداريق الاول وهو تسايم
                          العوص لم مكن له أن منسلم الشقص حتى يؤدى الثمن وان تسلمه الشغرى قبل أداء الثمن ولا بلزم المنستري أن
قام كمافيهــر ب الحيال
والهائره والمايتهمان غال
                           يوحرحق وتأخير البائع حقه فان عاب ماله أمهل ثلاث أيام فان مصفول عضر الأون فسعز الماكر النمان
                          وَقُولِ يَبْطُلُ بِلاَفْسُمُ وَلَسَ لِلشَّفْسِمُ خَبَارِمِيلِسِ الْمَامِرُقِيرَاتِهِ أَدْ (قَوْلِهُ ثَلانَةَ الم
 المشترى أوامتنع من أخذ
                           عِش أى التملك (قوله فسح الحاكم الح) طاهر كلامه-مران وضي الشتري مر باددًا بولة وفسه وقفة مل
 الثمر واذاماك الشعقص
                          قولهم وأمارضا الشغرى الخصر يجفى عدم ارادته (قوله تنازعه) أى الشفيع ش 🖪 🏎 (قوله الفعلان)
 بغيرتسام العوض لم ينسل
                           أى يتملك، ورى اله عش قال أنفي والروض فرعلا يتصرف الشفيع في الشقص قبل قبض، وان ـ لم
 حسني يؤديه فان لم يؤده
 أمهل ثلانة أمام فان مضت
                           وسيمأنه نهرىو يتصورذاك في الشراء الوكالة وفي الاخسلاس الوارث اله و ر ؤية وأحدمعطرفان على
 ولمعضره فسخالا كم
                          كون ش (قولهأومقصر/ ينأمل(قولهو بحثان الرفعة الح)وطاهركادمهم حلاه واستطهره في
 ملكه (ولايتملك شقصالم
                          شرح المهجة وحرىءا ما بالمفرد شرح مر (قوله والاقام) أى الاشهاد شر قوله وانما يتجه) بفرض
وبالشفيع) تذرعمه
                           اعتماده شرح مر (قوله وادامل الشقص بغيرتسام العوض الح)عبارة الروض ويتوقف وجوب تساير
النفس على تسلم العن وعمل ثلاثان عابدة مر عسف القامي اله (قوله تنازعه) أي النفسع من المناه على الأعمر ان سع
                           » (فرع) * الشف م ودبالعب أي على الشترى ولا يتصرف قبل القبض وأوسم النمن فان قبض مالاذن
 العائب باطرل وليس
                                                            ( ۹ - (شروانی وابن قاسم) - سادس )
 المشترى منع الشفيدع من الروية * (فرع) * في الافوار
 سرط دعوى الشفعة تحديدالشف مع الشقص وتقد والثمن وطام اواعتمده الفرى
```

(الماتسلم العوض الى المشيرى فاذا تسلم أو أومه الغامي) لامتناعه من أخذ العوض (السلم) بضم الذم (مك الشفيع الشغم الارالمشترى وصل لحقة ومقصر ومن ثم كنى ومنعه بين بديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن (١٥) المعين والذي فاللم ما ومن الماكمة و

مازمه سانمقسدارسهمه

كذا قاله معنسهمموهما

أنكرشركة الشغيع حلف أنه لايعلها وعلىالشفينع اثدائها وانادع جهل النمن ولم يثثءلمه ولو والمنة مقطت شفعته وتنظير مردود بان اقامه الداخل

لها لاتبات الملكوهو تابت فل بحج الهاوهنا السدفع رهومحة جاليه، (فصل). فى داندل الشقص الذى

يؤخسذبه والاختلاف في فسدرالامن وكنف فأخذ الشركاء اذا تعسددواأو

تعدد الشقص وغيرذال (ان الترىء إلى اخذه الشف عنله) لانه اقرب الىحقه

للثعن للمشترى وله الددالعبءاره أى المشترى فان قبينه ماذن المشترى وأفلس بالنعي وجع فيه المشترى كِلْ السِم في ذلك كانه أو (قُولُه فيه) أى الاعتماد (قُولُه عَافَلام الله) أى الغزى (قُولُه كذاقله) الشارالة، قوله : افلاا لم أي أسبة الغَمْلُة الى الغزى الدَّكردّي (قوله موهمْ) " ينا البعض (النَّذَا قض) أي بن قولى الغزى (قَوْلُه وليس كذك) أي ولا تناقض بن قواله و قوله بل الاول) أي ما نفسله الغرى عن الأنوار واعتمدُه و رقوله والساني) أيماقاله عن النالعداح (قوله تعديدها) أي اسان فسدرها (قوله في بعض الصور) أي كامر في قول المن ولوكان المسترى أله المرز (قوله هذا) الاشارة الى المنترى و(قولهوهو) أى النثرادهذا و(قوله هكذا من الم) تحد د لنشب قص و [قوله بنمن كذا الح) كقوله (من فلان) متعلق بقوله اشراه (فوله فبضمنه) أي عاجة الدم عجواز الاخذ من البائع كانفسدم عن الروض اه سم أقول وذكر مسيء لم مااختاره فيما تقسده من عدم حواره خلافالمروض والنهامة (قوله لانفعدفيه) أى فعر استراء الزرقوله فائية) أى السراء و (قوله وغد) عطف على صعير أنساد وقوله الشفيع)فاعله (قوله ولم يشت الم) من الهون وكان الاولى كاسلم ما بانى عن سم ونستجه (قوله ولو سينة) يعنى أقامه المشترى على حقله الفن أحذا عماياتى عن سمخار فالما وهمه صادعه (وتنظير الغزى الم) عدادة الغزى وان اعترف أى المشترى الشراء والملك للمدى لكن فأن كأن التمن بحيولا فان صدقه الشفيح سقطت شفعته فان أنكر الشفيع ذلك وأقلما اشترى بينة باله اشتراه بثن يحهول هوصرة طعام أوجوهرة عمهولة القمةمشسلامقطت فعتهوفى عماء بينةالمتسترى نظرلانه ننزلة الداخسل فننبغي أن لأتسهم بمنته و يعلف أن الثمن عهول التهي اه مم (قوله اله) أى المنترى (قوله عمرة الداخلة) أى من حهة الد فل يؤمر بالبينة حتى يقيم الخارج أى الشف ع بينة اله كردى (قوله رهـ ا) أى وافامة المشارى البينة في ا «(فصل في مان بدل الدَّقس)» (قوله في مان) الى قول عام في النهاية الأقوله وغير ذلك وقوله حدث (قولهالذي وحديه) أى البدل الذي يوحد الشقص بهذا البدل فالسلة على غير ماهي له ولم يعرولامن

اللبس كلهومذهب الكوفيين (قوله أو تعدد الشفص) مر ورعطفاعلى بان والشقص مضاف المداد وشدى ومقضاه أن العطف هنا الواولكنه فبما بالديناس بسخ الهابة والتحفة بارفسته سن أنهجله نعلة معطوفة على حسلة تعددوا (قوله وعسرذاك) أي كطهو رالتن مستحقاد دم الشفيع مستحقا وتصرف المشترى والشقص قول المن (ان اشترى) أى شخص شقصا من عقل اله . همي قول المنز (عالمي) أى كرم ونقدتها به ومغني أي ولومفشوشا حدث واج عش قول الذر أخد الشفيع عنه) طاهر مولوا خنافت قدمة المثل بان اشترى داوا مكة عد عال فالشفسع أحددها عصر بقدود الذال لحدوان رخص حداد ووجه مانذاك القدر هوالذي لزمها لعقسد مهر وانظرفي عكس المثال هسل برحم لقيمة بالدالعقد كالحي القرض والفصب سعر على جأذول لاوحب للترددفي عكس المثال مرتسلم الشق الآول بل فد يوفف في كل منهما مان قاس الغصب والقرض وغيرهما أن العبرة عمل العقد حث كان القاهمون قعتبر قسمه حث طغريه الفرى فيه بانه بمنزلة الداخل | في غيرتحله و يو يدمعا سنذ كراءن شرح الارشاد بل هوصر بجفيسه اله عش قول المنز (عاله)أى ان تسرنهاية ومفي أى بان وحد فب اورنا ارحلتن مر أه سم على مهم اه عش (قولهلانه)الي

وأفاس رجم فيما الشغري أي كافي البير عروض (قوله فيضعمنه) أي حاجة المعم حوار الاخدمن البائع كتقدم عن الروص (قولدوتنظير القرى فيه الم) عبارة الغرى وان ادمرف عى المسترى والسرا موانات للمدع لكن قال كال الترجيه ولافان صدفه الشف مصطف شفعه فان أشكر الشف عدلان وأفام المشتري ومنة باله اشتراه بثمن محدول هو صعرة طعام أو حوهرة مجهولة القعمة والاسقطان شفعته وفي جمياء ومنه المشغري وطرلانه عنزلة الداخل فنبغى أنلاتسهم بينته ويحلف انالثمن محهولاه

و (فصل في بيان بدل الشقص الم القوله في المنازي عنالي أخذ الشف م عناله

قوله ولو كان دنانه في اللغ (قه له فان قدر مالو ون الم)عبارة النهامة والمفي ولوقد والمثلي بغيره عداره الشرى كقنطار حناة الم (ته أه قان القطع المال) أي مان فقد حسائم ادرن مرحلت وشرعا كان وحد فان قدر مالو زن كقطار با كثر من غريد له والراد بُقرِ منه ما رغب من ذلك الوقت رماوي أه يحبر مي (قوله بَعْبَدُ) عي فيما الله الالتناص الدسم (قولهدننذ) أي وتسالاخذوأسقط النوامة لفظة حسنند كاسباوكت لمدعش مانصة وله مر بعيمة أي المسل وم البسع مثلا أخسفا بما بائي و المتقوم اه وفي البحري عن الزيادي ما وافقه (قولِه فان تراضيا) أى المشرقرى والشفيع (عها) أى عن الدنا برالتي اشرى الشقيب ما (قوله مستحدا) فقع الجبهمن استحده اذاأ حسدته وبكسرهامن استدلازها بمعنى حدث كبوخذ من المصاح أه عش (قولة تبطل به الشفعة) ينبغي أن هذا المخالاف الذا أخذا أى الشعيد بالدانير ثم عُوض منها بالدراهم قَدِيقِ أَنْ لا يَعِلَى مِر النهيين مِم عَلِي عَ الدعش (قولد دهي) أي ماني الحاوي والتأثيث باعتباد المسئلة (قوله هذا) وفي سنله التراضي (قوله ما مرسن النف بل الم) ومن أن عل البعالان ان عمر والافلاع عن ورشدى (قوله نهو)أى الثرامي (قوله نوحبالغرق بين علوجهه)أى بالبطلان مع العلم دون الجهل قول الن (وَبَقَيته) أي كالغصب قال في شرح الإرشاد ومنه يؤخذ أنه ياتي هذا أطبر مامر في هالوظفر الشفيد م

لذكوران نضب تدياقهن انالفو وية معتبرة في الطاب لأفي آفال الترآصي المذكورلا يبطل الشفعة

لانهانما يكون في الاخــــذوالنملك فغايته تغو يث فورية النملك وذلك لايضر بعـــد تقـــدم فو ربه العالم

ويغارق ذلا مسسئلة الردبالعب لان المعترف فورية الغسم والاستغال السلح مفوت لهاولا يناف ماقلناه

ماقالوه فعاله لمحين الشد فعتصال أنه كالصلح بدعن الرد بالعبدلان الصلح وتهابال سالهم العلم مفسادد منفي

نقطع الماسل وتشالاخذ أخد فمنحسندولوكان دنامر أخدنا مرمثلها فأن تراضاءنها بدراهم كان شراء ستعدا تبطل به الشفعة كإفي الحاوى قال الزركشي وهي غريبة اه والذي يتعمه اله باليهنا ماهرمن التفصيل فبمالو بالمشرى بادآخر وأحذفسه وهوأنه باخسدالمثل وعبرالشترى على فبضسحناك ان لميكن لنقلمون مالح بمال عن الرد بالعيب والطريق آمنوالاأخذبالقبة لحصول الضرر بغيض الثل وأن القيمحت أخذت تكون للغصولة سم يحامع اله فوت الفرورية على = اله عش (قوله يا حدد) إلى قوله بناء على الاصم في الهابه (قوله تعب الاحديه) لأن العدول عنه أعل المشترطة باعاد عقدآخر كان لتعــ ندومم ابه ومغني (قوله ولومالما) عبارة النهاية والمفني لاسم المنقوم اه (قوابرواعة ده الافرى غسر الازل فهو كالوقال أوعقوم فيقيمنه كالحالعص قال في شرح الإشادومنه تؤخذاته بالىهنا غا يمام فيمالوطفر الشفيع النفسع للمنسترىعني ماشسترى ببلدآ خووأخدذ فعوهوأنه باخذ بالشسل ويحسرا الشترى عي فبصه هناك اللم يكن اغله مؤا الشقص نتسقط به شفعته والعربق آمن والا أخذ بالقيمة عصول الضرو بقيض المثل وان القيمة حيث أخذت تكون الغيصولة والأن ان عدايه لانعدوله عن لرفع فيذلك احتمالات عرماذ كرتمام وعمهاهو ولاغبره مسارة دعلت انماذ كرمهوالقاس وليس أخسذه ألقهسرى الى قالمه ذلك عدراني باخيرالاخدولا الطلب اه (قولة في المرعدلة) ماهر ووان اختلفت في المل بان اشترى داراعكة اختماري تقصمرمفؤن عدغال فانسف م خذهاعصر بقدود الذال وانوحصحداو بوجه اندال القدوهو الديارم للفورية أى تقصير فكذا بالعقدمر وانظرفي تكس المنال هل مرح عراقيمة بلدالعقد كافي القرض والغص (قوله فان انقطح المثلونت هنا عدوله عر الاحدد الاحدأخذ يقمتم نشذ المتبادان المراد بقمته المثلى ولوافقه انه في الروضة قال كالفصب اه وتقدم في الفصب بالدنانير التي هيالواجب فسااذا تلف الثل ان المرادق مقالمسل أوالقصوب وأن السيكرر عالاول ويوافقه أيضا قوله الا أتي لاقسمة فهراهل الشترى الىغيرها الشقص الخ (قوله كان شراءمستعدا تبطل الشفعة) ينبغي ان هذَّ ايخلاف الذائِّذ بالدنا ليرثم وص عها تقصير أى تقصير فوجب العراهم فينسفي الاتبطل مر (قوله والذي يتحدأنه بالمحصنا مامر من النفص ل الم) كذا شرح مر وهذا التحد الفرق مزعله وحهله (أو) مسكل على ماياى في المنزمن قولة وان دفع الشدف عرصة عقالى أو تعوضا سكالي في الشرح لم تعطل ملكه (عنقوم فبقمنه) شفعته أنجهل وكذاان يلرفي وصفرالاان يفرق بان هسذالما كان طاهرا في حقد آخوانه شراء مستعدكان أحدلا مهاالمص لان صارفاين الشفعة ففرقنا بيأأن يعذر فلاتسقط والافتسقط مطلقال كمنه فدنشكل مان فوان الغورية بعد ماييذله الشفيع في مقابلة الشروع في الاخذمسقط كأنف دم في شرح قوله ولا يشترطني المجال الخزوفي الحاشية هذاك والتشاغل مدفع مامذله المشترى لافي مقاملة المستحق ونحوء بغوته الاأن يفرض فيمااذالم تفت وقع التسداول على الغور أويقال ان هذا الاخذلاغ النقص ولومالنا الشفيع لا أثراه وكانه لم يشرع في الاحدونيه ما قيسه (قوله والذي يقد الخ) قد ينازع في هذا كالتقول عن الحاري

الثمن بع نعثما طلع تعين

الاخدذبه ولومثلما كاعثه

فىالطل واعتمده الاذرعي

حنطية أحسده ورنه فأت

وغيره ولوحنا عن المشترى بعض النمن قبل اللز وم انتصاعن الشفيع أوكاء فلاشفعة اذلابيع ويؤخسذ من قوله ويؤخذا للمهو والحآسخو ان المراد الله هنا عبره السابق في العب (١٨) في تذلا ردعلم خلافالن رجم الوصالي و د العمد على تقص فانه الخذ بقيمة الدم وهوالدية فبالحسده

ا 4) وكذا التحديد المفسى (قولة قبسل اللزوم) تحيل ومالشراء و (قولة اذلاسع) أي لبعد الام المراء بالفن قىل الله وملانه بصير بيما بالزعن اه عش وقوله ويؤخه في من قوله آلن قد يقال لا حاجة لذلك مراقتصار الصنف على الشراء سم على عد عش (قوله غيرها السابق الم) عي غير القيمة التي سقت في العصب وهي ع القدوهذاود الفاشر - الوصيم قوله واعتبار المثل والقيمة فيهاذ كرمقس على الغص المكردي و وخد منه الجراب عن قول سم المارة نفاقد مال لا عاجة الخ (قوله في أخد معيم م) أى الدية من عالب ابل البلد فالاناخدة ومنفس الامل وعماذ كرمن اعتبار الغالب ينسد فعرما يقال صفة الامل محمولة فلايد أني النَّقُوعِ بِالْعِرَاطِهِلِ صَفْتُهَا أَهُ عَشَ (قَوْلُهُ لِمِمَا لِجَنَالَةً)خلافًا لِعضهم أَهُ نهاية بعني شيخ الاسلام حيث فالعقب قول لروض موالجناية صوابه موالصد اهسم ورشدي ووافق المعي شيخ السلام عبارته ولو حعل الشريك الشقص وأسمال الم أخذه الشغدم عثل المسلوف وكان مثلياد بقيمة ان كان متعوماً و صالم به عن دين أخذ مبناله أو ميته كذلك أوسالم به عن دم عدا واستاح به اواستعدات دوسيم الديموت الصا أواحرة الذل الدة الاحارة اومنعه حال الامناعران اقرضه الحسد وبعد ماك المستقرض بعيمته اله (عواله وتعتمراني الفاهرانه دخول في المناد قال الكردي علف على قوله لا مردعله الخ اه (قوله في غيرهذا) اي في غيرا الآخوذ عن تحومور وعوض تحوصلم الله م (قوله في قدرها) الى اذا تلف الذع ش (قوله ولما كان) الى قول المذراو بسع في النها ينوا لمغنى الاقوله عَطف بها الى المنزوقية قيل (قوله ماسبق) الى قوله اما تسام العَوْصَ الْيَائِسُدَ بَرَى الْحُ (قَوْلُهُ انْ الرَّادُ) أَيْ مِنْ الدِنْ السَابِقَ حَمَدًا (قَوْلُهُ عَوْلُهُ الحَ) أَيْ بِالْقَابِلَةُ لَيَا سبق قول المن (فالاطهر أنه عمراكم) ولواختاره لي الاول الصعراني الحاول ثم عن أن أن يحل الأمن و ما ند قال في المطلب والذي يظهر أناه ذلك وجهاوا حداقال الافرى وغيره وهو طاهرا ذالم بكن ومنهب يخشى منسه على النمن المعيل الصاع اه نها يقراد المفنى ولومات الشفي موالطير فلوارثه أه (قوله وأن حل الم) عاية (قوله الماني) أي في شرح و يتخد فيد المنه منعة المراقولة أي داول السكل في المنعم) عبارة الهي أي الحاول والثمن المحم كان حل فيعل أو يصمر حي يحل كله والسله المزاه قول المن (وياخد) أي بعد ذلك اه مغنى (قوله نمرال) استدراك على المنفر قوله دمة الشفسم) أيد فع الشقص والحيل الثمن الى عسله نها متومعني (قَوْلُه والاسقطالم) أي وأن أني الشف عالاالمسسرالي القل علل شفعته نها متومعني (قوله مقط حقه) يَعِنَى أَنْ على حسن عليد لل والأفلااه عَش وكتب عليه سم أيضا مانص فد يسكل بأن الفور نو رية طلهاولا كذلك انحن فسموقد يرده خذا بالغلايلزم ني فورية الطلب لجوازات يطلب على الغور تم يصالح نع عكن أن يقال حدد ذان الصالحة من قسل الشروع في الاخذوم ما الشروع فيه تنعين الغورية فالامردائرين فوان فورية الطلب وفورية الاخذ فليتأمل فيمنيند فعرالتزاع المذكور بناعطي ماتقدم فسط قوله وشفرط لففا حت قالع اعتمدالذء مل على كالمالرا فعي الخ لكن يشكل حسندعلى هدذا رانه ارفات الفووية سقطت الشفعة على فساد الصلح أوحهل والآلم تنسقط كذال الاان بجاب بان المسقوط انما يكون بغوات الغورية اذالم تكن لعذر وآلجهل الذكور عسذر (قوله ولوحط من المشترى بعض النمن النبي عبارة الروض ماريد أوحط من النصن في مدة الحداد فقد ديطق بالنصن فات حما السكل فلاشفعة اهـ قال في شرحه وحرج بقوله في مدة الحيار ماز وحما عدها فلا يلحق بالدمن كإسم ه (قولة: يؤخسدمن فوله الخ) قدية للاساحة الى ذلك مع اقتصار الصنف على الشراء (قوله فينتسد

الحداوار باده ورمن الحمار واباكانداسق شاملالادن وغيره وكان الدس يشمسل الحال والمؤحسل بيزان المسراد الحال يقوله (أو) المترى (عو حل فالاطهر اله مخبر) وانحلالامن عوتاك نرى أوكان منعما رأوقات مختافية (رن أن يعسل)الثمن(وما مذفي الحال) ومحسله أخذامن كازم ألاذرعى وغميره مالم یکن علیالمائری ضررفی فبوله لنعونه والالريج الشفدع (أو)=طفحها فيحيز بين الحالي (سـم الى الحدل) كسرالحاءأى حلول البكافي المحموليس 4 كالحلعم أن اعطيه وباخذ يقدره لمافيسهمن (مردالم) ماصورةالاموادمــعاقنصارالصنفعلى الشراء (قوله يوم الحناية) خلافالبعضهم شرح مهر تفسر والمعفقة عسلي وعبارة الروض وان صالميه عن دم أخذه بقسم الدية نوم الجنابة فالفي شرحه كذافي الاصل أيضاو صوآبه نوم ا شمیری (و ماخد) دفعا الضرومن الجانب نالان

الصلح اه (قوله ويعدنالمشترى الح) كذاشرح مر (قوله دالاحقط حقه) قديشكل بان الغورا عا

واذا خبرلم يلزمه اعلام الشترى الطلسجا ماتى الشرحين وصح في أصل الرومة (19) اللز دم قبل وهوستي قفر (ولو يسع مقص وغيره)

اغبابعتير في العالب لافي التمالي الان الموردة في المنافذ الشرع في سبب النائب على ماعسلم عنا تقدم الحر (قوله (أخذه) عالشقص لوحود والألخيرال) اى المنترى وهوكازم ستقل ليس من الاستدرال قول المنز (لوسيع مقص وغيره) اى صفقة واحدة الهمفني (**قوله» لاشفع**ة)الى قوله وبه يندفع في الفني الااله التصرعلي التَّمَلُيل الثاني والى توله ونيم خارف النهاية (قولة كسيف) اى اونقد وارض الموى لاشركة فيها الشفيسع الدمعني (قوله دون غيرد) حال من مفعول احده (قولدلان فضيته ان الجدل محير)والظاهر كرة الشيخيالة محروا في ذكر العلم على العالب مغي وم اية (قولة خلاف اطلاقهم الخ) وهواى اطلاقهم المقتمد اه عش قول المن (محصد من القوة) بوحه باله على حذف مضافين أي عثل تسبقحت من القيمة أي من الثمن الدسم أي قسد رها من الثمن قول المن (ديوخذ الممهور بمهرمتلها) قال فسرح الروض وان اجعله ايجعله حعلاعلى على أواقرضـــه اخذه بعد العمل ماحرته اي العمل في الأولى او بعد النا المستقرض بقينه اي في النا المقران ولذا المقرض مود الشل الصوري انتهى اهسم (قوله وم النكاح) الى فوله لامهر مثله الى المني (قوله سواء الم) راجع الىماقىلوكدا أيسا (قوله نقصا عهولا) اى الله تره الدعش (قوله و عسف المعدة الح) ولوجعل النمر ملناك قصرأس مالسلم انحذه الشفيع شمن السلم فيمان كان مثليا و بقيتمان كان مقوم الوصالح به

بب الاخذ فيه دون عبره

ولا تتغيرالمشترى تنفريق

المستقة على لايه المورط

لنفس وهسذاأ وليامن

التعلسل بالهدحسل فها

عالما بالحاللان قضتهان

الحاهل يتغفروهو خلاف

اطلاقهم ومدركهم وبكل

من التعليلين فارق هذا مامن

من امتناع افسراد العب

ارد (عصته) يعدرها

(من) المدمن ماعسار

(القمة) مان يوزع النمن

علمما باعتبار فيتهماونت

البيع ويأخذالنسغص

عصته من الشمن فأذا

ساوء ماثنيز والسفعانة

إ والثمن خممة عشم أخذه

والشمن وماقر وتعه

كالدمه هومراده كأهوطاهر

وبه يندفع ماقيل انذكر

القيمسسق قلم (ويؤدذ)

الشقص (المهورعهر

مثلها) يوم النكاح (وكذا)

شفص هو (عوض خلع)

سواء أنقص عسر فعت

أمهر هاشقصائحهولارحب

لهامهرالمثل ولاشفعة لأن

الشهص مافعه الملك

الزوج وعب فبالمنعبة

متعتمثلها لأمهر مثلهالاتها

عن دين اخذه علله اوقدمته كذلك اله معني (قوله او يقيمها) اي ان كانت متقومــــة وفي سم على عبينيني ورالتمويض اه عش (قوله العالى مامر) اىمن جوار الاعتباض عباوكادم الشار حسى علسه أه مهاية قال عش قوله مر من جواز الاعتباض الخ وهو الرجوح اه قول المنز عراف بالله حبم كم منقدا كآن ارغسبر كمذر و عومكمل اه مغني وفي العبيري الجراف مع الشي وشراؤه بلاكل ولارزن اه أىولاذر عولاعدقولالمان (وتلف)أىالنمن قبلالعبه يقدره مغنى ونهامة وتلف البعض كتلف البكل مدعر وسم (قوله اوغاب) أى قبل العلم يقدوه (قوله وتعذو احضاره) أي والعلم يقدوه في

الفيمة اله شرح الروض (قولة أوعة وم)عطف على عراف (قولة وهسذا من الحيل الح) يمكن دفع هذه ولحلة بان بطال الشفيع الاخط بقدر بعلم أن الشمن لا تربيط مقدرا في المثلي وقيمة في المتقوم فالوحد أن وذلك وان محلف المسترى المام معرف باله لا تربده على ذلك فان نكل حلف واستحق الاحديد سر على ع وهوطاهر فيالتوصل الحالشفعة ذلك لالسقوط الحرمة عن المشترى عاذ كرلاجه بالأن ماعنه وحلف مله بعد نكول المشترى أزيد مما أعديه فيعودالضروعلى الشفيع بذلك اه عش (قوله من الحسل لمقطة المز) ومنهاان يمعه الشقص بالكرمن تمندكم برثم باخسذ به عرضاب اوي ماتراضا على عرضاعن لئمن أو تحدا عن الشعرى مام معلمه مدانقضاء الحدار ومهاان سعه عمول مشاهدو بعضه وعلطه بغره الاو زن في المو زون أو ينفقه أو يتلفه ومنهاان مسترى من الشقص هزأ بقيمة السكل عم بهمه الماتي

ومهاان يشترى منالبنا عاصة تم بتهدين الميدسن العروس فومهان ستأحرال قص مسدة لايني | السقص أم الان المنع الشفض أسترمنها بالموة يسمع بتتم يسترنه يعتبه مسارة فان عقد الاجارة وتنصف الشراعلي الاصح كردى المعتقوم وتبته مهرالان ولو يعتب برفي العلك بالفالة للثالث يصوره مذاجه الذاشرع فيسب المالث على ماعلم مما تقسدم (قوله وهو خلاف اطلافهما لح)كذا مر (قوله في المنز يحصنه من القيمة) بوجه بانه على حدف مصافين أي السب حصَّمن القيمة أيمن النمن (قوله في المُنَّاو يؤخذ المهو رعهر مثلها الح) قال في الرفض وان أجعسله أي ا حدله حدلا على عمل أوأ قرضه أحده بعد العمل باحريه أي العمل في الاولى أو بعد ملك المستقرص بقيمة أي فالنازيتوان فلناالمقترض وهالشل الصورى اه (قوله أو بقيتها) ينبني بوم التعويض (قوله بناء على مامر)

فسمته فان مساعدم الوفاء بالهيدوكال أمنين ليقيضاهم امهمامعا فيمالة واحسدة مغيى وشرح الروض

الواحدة بالغراق والشقص عوض عها ولواعنا ضعن التجوم نفصاأ خذال غيرع عل النجوم أو يقتها بناء على مامر (ولوانترى بحراف وتلف) أوغاب وتعذوا حساوة أر وتقوم كقص وتعذر العلم فتبته أواختاها بغيره (أمنهم الأخذ) العدر الاحد بالحمول

ومنهاأن بهدكل من مالك الدغص وآنحده مالا تو بأن بهدله الدغص بلانواب بهدله الا خوقد و 📗 فيؤخذ عهر مثله الوم الحليم

الاختذ بالوحيل اضر مالمذترى لاختلاف الذعرو وألحال بضر بالشفيع لان الاحل يقابله قسط من انتمن أعراو وصى المذترى بدمة الشفيع

أمين على الاخد الاوالا مقطحقه

عَهِمْ إلومِ الجِنَّالَةُ وَأَعَالَهُ

فهالنفوم في برهذا (بوم

البدع) أيوننهانه وفت

البان العوضوا تحقان

الشقعة والتدفي للشتري

بمن في قدره احتلاكم

فى العر لما الى اله أعدها

ماشه و (وقبل توم استفراره

القطاع الخيار) كأان

العترفى الثمن حالة الخزوم

بناءع لى الاصم من الحوق

وهماذا منالح ليالسقطة للشفعة وهي مكروهة كذا أطلقا كغميرهما وقبيده بعضهم عاقبل البسع فال أمابعده فه يحرام وفيسه فيأنه لافرف فأع مماذكرا منحلة الحسل كنيرامها هو يعدالبيع أمااذاتي فبكال مثلا ويؤحذ بقدره تعرلا يازه البائع احضاره ولأ الاحباريه وفارقماحن فيما لم يوه مانه لاحق له دلي الدائع تعلاف المشترى (فأن قال اشتريت عمالة (وقال المشترى) بما تشين حلف كا ماتى ساءعلى ماادعاء وألزم النفيع الاختموانقال (لم يكن معاوم القدر حلف على تق العلم عاعشه الشغيع لانالأص عدم علمه وحنئذ نسه الندفعة كاقتضاه المستن وحرىطه فينكته

(قوله مكر وهن) لافيدند شفعنا لجار روض وسفى (قوله كذاأ طلقا.) أى في غير شفعنا لجوار اله نهامة (قَوْلِهُ وَقَدْوُ) أَى اذْ كُرِمْ الكراهة الْهُ عِشْ (قُوْلَهُ وَقَدْوُ مِصْهِمَ الْحُرُ أَقْرُوا الهَامَةُ وسلطان (قُولُهُ قال أما بعد والم) أي كان اشترى بصرة من الدواهم ثم علم بعضها على الاجرام حق لا يتوصل الحمع وفاقد الثمن اله سم (قولهلافرة) وهوظاهر اطلاق الفي والروض وشرحه (قوله فالم ماذكر الله) وقديجاب مانهما واداوالكراهة بالعزالنزيه أي مالنسبة للصل قبل البسع والتحريم أي بالنسبة لبالعد وبانهما أردابيان ذوات الحل لايشرط قصدالغسل العنبرق الكراهة أوالحرمة فلاينافي تصريح بعضهم بالحرمة بعدالسم مر والوحهان يعل البيع عهول بقيدا سقام الشفعة من الحيل قسل السيع لانه يتوسل به الياسقاطها بنحو للعداوا لانه اه سم (قوله أمااذابق) الىقول المستدولات مع النهاية وكذاف المعنى الاقوله عائنين الحاللن وقوله واعتده السكر وقوله وخروج النقد تعاسا كروحه مستفقاوقوله فانقلت الى المتزوقوله أوتحونحاس وقوله فالفوائدالى الذي يتحه ﴿ قَوْلُهُ نَعْمُ لِلزَّمَ النَّامُ السَّارَ ﴾ أى فيتعذرالاخذ الشفعة وطريقة أن يدكر قدرا يعلم أن النمن لا فريدعله على مامر عن سم اله عش (قولد ولا الانسادية) نظر مل كالمهما صريح | أي القدر وقال الهادة والمه في همته أه (قيله وفار صامر) أي من أنه ليس المستعرب من الشفيع من وقية الشقصاء سم (قوله مانه) أى الشف مُ (قوله حلف) اى المشترى فان سكل حلف الشفر عوا خذي عاحلف به كِمَانَ (قَولُه كُمَانَي) أَي هُولِ المَسنَفُ ولُو آخذا في المُسترى والشفيع في قدر الشمن الم (قولُه منا) بساء موددة فناعم مناة فوف فرقوله وألزم الشف عالاخذ ، أى ان أواده آه عش (قوله وان قال) أى المشتمى (لم يكن معادم القدر الم) فاواقام الشف عسنة بقدر الشمن فالوجمة بولها واستعقال الاخذ مر اهسم وتستفاد هذه أيشا بمبانى فمشرح ولوانعنان الشترى والشغيع الخرقولي وحيشذ تسفنا الشفعة كالعره أنم الاتعود وان تبينا لحال و يوحه بالمعقصر بالتعلف اذكان يمكنه تول التعلف الى تسبن الحال سم على يج وقد يقال قوله و توجدا أرائعا يتم إذا كان يجاب أنا يبرالامروف ة تضعف الشارح مر مانق-له عن القاصي أنهاذا لم يحلف عدناً كلاو حاف الشفيع اله عش (قوله و حرى علمه الح)عبارة الفني وهو عبن الشفيع فسدرا) بأن | كذلك كلمسر حره في نكت النسيمون إن الشفعة و فوفة الخ اله (قواد رنس علمه) عطف تفسير لقوله أىمن صحة التعويض (قوله وهذا من الحيل المستطة للشفعة) كمكن دفع هدد الحميسلة بان يطاب الشفيع الاحذ بقدر يعلمان التمن لا ودعلب قدواف المسلى وقيمتى المتقوم فالوجه أن له ذلك وأن يحلف شترى ان لم يعترف اله لا تر مدعلي ذلك فان تكل حلف واستعق الاخذبه (قوله وقد و مضهم الم) اعتمده ير (قوله قال أما بعده)أي كان اشترى بصرتمن الدراهم ثم أتلف بعضها على الإجام حي لا يتوصل الى معرفة قدوالثمن (قوله فاحماذ كرامن حلة الحيل كدراى اهو بعد البسم) أقول عبارة الروض فصل الحيلة في دفيرا الشفعة مكر وهتلافي شفعة الحاروه إى الدارا في دفعهامثل أن سعمال مص مكتبر ثم بأحسديه رضآ بساوى متراصاعله الحان فالأو بمعهولةى وأن ييسع عهولكمشاددة أى ويغصسه وعالمه غير. بلاو زن أى في المور ون قال في شرحه أو ينفقه أو بضيعهم أشباء اه نقوله أو يبسع عمهول الى آشوماذ كروعن المتن والشرخ مترجلة الحيل بعدالب عقهوتميا عناه الشارح يقوله فأنهس مأذكرا الحوقد يحاب بانه ماأرادا بالكراه تعاييم النفزية أى بالنسسة لما مده وبان الراديقول وهي منسل أن يسيم الخ بيان ذوات الحيل لابشرط قصدالتحيل المعتبرتي الحرمة أوالكواهة فلاساني آصريج يعضهم بالحرمة عسد السع مر والوحدان بحمل السيع بمهول بعدامقام الشغفتمن الحيل فبسل السيمانة وسياره الى اسقاطهالفوتلف واتلاف بعدد فآدلا بضرف المحكم كراهنالشراء بالمهول وأنه حلة أن الاسقاط لايتم الااذا الف أواً للف موالشراء (قوله وفارق مامر) أى أنه ليس المشترى منم الشفيع من الرقوية (قولة فالمتزوقال المشترى لميكن معلوم الفلوا لخبخ فلوأقام الشغيسع يستتبعدوالتعن فالوسيستقبولها واستمقاتى الانتذ مر (قوله وحندتسقط الشفعة) ظاهره انهالاتمود ولنتين الحاللاتقطاع الحصومة بالحلف

السبكولس الحلف أنه اشتراه (vi) ونصعا ووفالالقاضيعن النص وقف الحان يتضم الحال واعتمده شمن محهول لانه دريعله حرى الممالخ (قولدوال الفاص الح) عبارة النهاية وان نقل الغاضي عن النص أثم الونف الخ اله (قوله وَلِسِلُهُ } كَالْمُنْسَمِي ﴿ فِرْعَ ﴾ وَلَا كُرَالنَّهُ سِعِنْدِ الْاِرْيَةِ قَلْمَالْنَاهُ وَالْمَ فلمراجع الهاسم عبارة النهامة والغسني ولوقات بنه بان الثمن كأن لفاوكفا من العراهسم هودون فقال الشف عرانا آخذه الفرمائة كانه الاخذ كافي فتاوى الغزالي الكنملا يحل للمت مرى قبض تمام المائة الد قال عش قوله لاعسل المرأى لاملانحو زالزيادة على مشمل النمن أوقيمته ولو بالقراضي على أنه هنالا تراضي لآن الشفي عرائما لعنا أنها المثالية لم يقيل المتراه) اليوفيل الحلف اله عِشْ (قدلهوله أنَّ الح)عبارة الهربة والفني والشفي عدد المسالم فريًّا ورسف | قدوالنمن ويحلفه ثانيا ونالشأ وهكذا المخولا ككون قوله أى انشترى نست فقر النمن عفرا الم يطلبسن حوابكاف اله (قوله وهمداحي شكل الح) عولوفي المعتناة وان أدى: للاضرار المسترى باحداره يحلس الحكم تلك ألران لان الطاهر من المحسن اشترى بمعهول أنه قصد منع الشفيع من الشفعة فعوقب بذلك اه عُش(قُولُه=ليَّاله)اىمَارْقفعنده اه عَشْ فَوْلَالنَّارْ(مَعَنَّا)اْيَفْالْعَقْدَاوْقَ تَعْلَسَّهُ كُمّ يؤخذمن عش أه بعسيرى (قوله بطلاة ـــ وقعاً)أى بطل البسع والشبغة فيما بقابل البعض من الدُّ. قص دَون الباق تفريقاللصفةَ اله مفسى (قولِه وخروج النَّقدَّ تحاسا) ظاهر وان كان منمولا وقد يشكل البطلان ونشفى المعين الاأن بقال لمالم بقصد الاالفضة كان عزله غبرالمجول سمرعلي جوريسفي أحذاس مسئلة شمراء رجاحة للمهاجوهم وتصو مرالسنلة بمالوقال اشتريت بدد الفضيسة متلافيات النمن نحاسا وقديدالمشاذ كرناه قول سم قولة كمر وجدمسته فالبشينان ستشي المصين المنهول الذي الرويات بالهدراهم أودنانير كبعثلا سرداور في محدة الدرعية أخذاس سراور جأجدة طفه المعوهر فأنه يصد رحيتان تبت الشفعة فابراجيع انهى الدعش (قولَه فانخرج رديثًا) أيوان وقع الشراء بعيد بل هوظاهر قرذلان لاوجه حشنذانولو والاستبدال سم وعش ورشدى وتدعنع الشهور بل الشهول المعين فول الشارع الأخي الأان يفرّ ف غراً بشما باني عن م (قوله تفسير البائع بين الرسله والاستدال الخ) هو شكلان كاشاله ورة أن الفرمعن كهدو صريح السباق فان القياس فيه انداهو التغيير بن الفسط والاستاءلاردناء من وطَّالب له عَشْ ووشْسيدي (أدَّ سم لكن قوله الآثَّى الاانْ يفرقبان الرديم والمعب غسير ماوقعه العقد الكابة صريح فالتصو مرعمااذا كان النمن فالفده وحيندنني ذكرهسذا السكاد منى هذا الشق ملايحني اه أقول ولذاأخرالمني والنهم هـ ذاالكا، م تمام، وذكراً في سرح والا أبدل. بقيا (قوله الحد) عبارةالمفي النشاه العقد اه (قولهو رد.) أي تول البغوي وكذا ضبم بانه لخ (قُولُهُ عَن الخ) نعت عد (قوله وند غلطه) أى البغوى (فيه) أي في قوله في عبد عَن آخ (قوله فالعواعد المِّي) أَيْ قَالَ الْأَمْمُ (قُولُهُ أُولَى) ووجه الاولوية أن العب فَالْمَعْمِ عَكْمَ يَرَ وَالْهُ عَلاف الرَّدُاءَ فَى المسلى شَعْدًا لَمْهِي الْهِ يَعِيرِي (قُولُهُ والعُوالِ اللَّهِ) أَي قَالَ اللَّهُ فِي مَعْنَى وَعَشَ (قُولُهُ فَ كَتَا الْمُسْلَدُينِ) أَيَّ مسالة الردى ومسله المه مسار قوله اعتبار مأطهر)أى بعد العقد وهومثل الردىء ومسمة العب اله عش وجدائه مقصر بالتحليف اذكان يمكنه تولئ التحليف الى تبيزا لحال واست هذا كذي الحق الاسسالي فأفه مدتعلف خدمه افامة المستنلان المق هناعارض سقط في الحلة بالتقيد مرفليتامل (قوله وليسله المامالي (فرع)* لوذ كرالشه مع قدراً بربيعا به النمن وال أنا آخذه أحب مر دايرات (قوله وخروج النقد تعدام) ضاهر وانكان منمولا وقديشكل البطلان منتفق المهاز الأن يقال أله يُعَدُّوالاً" فَمَنْدُ كَانَ تَعْلِلُهُ غَيْرًا لِمُعْلِلُ وَلِلْمُ عَلَمُ وَجِمْهُ عَنْدًا لِمَا الله عَلَى المتعرف الذي المتعرف الذي المتعرف الذي المتعرف ال لموسف إنه دراهم اودنا بركيعة للبهذاؤ أتنق صد البسعيه اخذا من شراع والجداظة اجوهرا فاله ياصح لانه الذي آفتضاء العدمد وحيتاز تنت الشفعة فابراجع (قولهافان عرجردينا) وان وتع السراء بعب بل هو شاهرف ذلك الكن وقدغلطه فسه الامام قال لاوجه منذاة وله والاستبدال وقوله فانح جرديالخ) هذاالمنسع منذ كرهداف الكلام على والماعات فتشمسا فالتفاط مالمثل أولى فالوالصواب في كانا المسللين و كووجه يوالاصع منه والعسار ماطهر

بعدالشراء فاناكن حلف الشفسع على ماعشه وأخذ به (وانَّادْعَعْلَهُ) مُسلور وطالب ساله (ولربعن فدرا) في دعواه (لم تسمع دعوا في الاصم) لأنهاغير ملزمة وله أن مدعى فـدرا وعلمه تمآخرو محلف وهكذا حتى يقرأو بنكل فسيتدل كوله على أنه الثمن وتعلف علمه ومأخذ والمانيانه محو زالحلف الفان الوكد (واذاطهر) عدالاعدباك مع (المن) الذول في الشقص النقد أوغفره (مستعقا)سنةأو نصادق مرالما عوالمشغري واشفسع (فانكانمعسا) مان وقع الشراء بعينه (بطل السم) لانه هـ برغـن (والمدفعة) لنرتهاءلي السع ولوخرج بعضه بطلا فينه فقط وخر وجالنقد نعياسا كمروب مستعفا فان خرجرد أتخيرا لبائع من الرضاية والاستبدال فأن رضيمه لميلزم الشسترى الرضاع الماخد فدون الشغدع الحيدقله الغوى ونظر فآه المصنف ورده البلة مني الهمار على قوله فيء حدثن الشقص ظهر معدا ورضيه البالعان. على الشفيع في مساما

ويدوم انالقسرى في

الرافعي الاؤل وغسده الثاتى

واستفلهر والذى يتعمان

الاخذان كانبالعين تعين

عبارة المغسى اعتبارما طهرأى لامارض به البائع وهوالفاهر وبه خرمالخ اه (قوله وبه خرم إبن القرى انعيب فانقلت قداسما في المب) قال فأورضي البنائع ماخذا العبدازم الشَّفسع تسمته معينا فأن سلَّ تسمت سابسًا! - تردَّ قسما السلامة ولوء فيحط بعض الثمن ه وحزم النالمقرى في الودي عنسلاف ماحزمه في المعسحيث قال ولأ بكزم المشاري قبول الردي عمن من الفرق بين ما قبل المروم الشف عرفونسا أي قبله البائع منه انتهبي الهسرو وافقه أي أينا غري النهامة عبارته والاوجه الفرف و بعده أن قال بنظير دهنا من العب والردىء المصر والرداءة أكثر من العب اذلا بلزم من عسوداءته اله قال عش والرشيدي قوله منأت البائسع الرضي مر والاوحه الغرق الخأى فلاعب على المشترى قبول الودىء ويحب قبول قممة المعب واعتمدا لفرق مردىء أومعت قبل الزوم المذكور منحناال مادي اهوقال سم والوجه أن هسده النفرقة اعما تتحماذا كان الشراء في صورة العسد أزم المشترى الرضابهمامن العنروفيص رةالرديءفي الامتوالاقالو حداستواء الحبكر فهماحتي بعتبرماطهر فعهمافي صورةالعسين الشفه ع أو بعده فلاقلت دُونَ اللَّهُ لَهُ (قُولُهُ مُوجِودة فَهُمَا) أَي فَي الحَمُّ وقبول الرَّدَى وَالْعَيْبُ (قُولُهُ عُسلاف الثمن) أَي آذَا القاس محتسمللان منة حط بعضه (قوله نسرى ماوقع قد مالخ) يخلاف الردىء أو المعي فلا يسرى فلا يعطيه الاالجيد سواعما قبل البائع ومسامحته وحوده اللز وم وما بعد ولان ما قب ل اللزوم ثبث بالغرف المذكور وما بعده بالاولى وهد ذا الفرق موافق لمسامر عن فهدما الاأن يفسرق بان البغوى اه رشيدي (قوله بان كان في اللُّمة) أي ودفع عيافه الثفر جالدفوع مستعمَّا نهيانة ومغني قال عش قوله ودفع الح أي عدمفارقة المجلس أخذ امن قولَهـــمالواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد اله قول الردىء والعين برماوقع المن (أمدل و مقداً) والمباتع استردادالشفص ان لريكن تعرع تسليمو يحب الى ان يقبض المن ماية مه العد قدمال كالمنتخلاف ومغنى قال عش قوله ان لم تكن تعرع الخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلااحمار ولواختلفا فينبغي تصديقه في الشسمن فأنه وقعبه العقد عدم الترع أه قول المن (الحمل) أي كونه مستحقا مان اشتبه علمه عله أه مغد في قول المن (وكذا ان فسرى مارقىع فسدالي علالخ) فدنشكل على ماتقدم من أنه اذا شرع في سب الاحذو حب الفور في التملك وحمالا شكال أن دفع الشغسع (والا) بعسين في المستحقءم لعلم بماله تقصير ينافى الغورية فلتعمل هسذاعلى مااذالم تفت الغورية بان تدارك فوراسم العدمدمان كانف النمدة على ج اه عش (قوله وكذالوالخ)عبارة الفي حقب المنان كان الثين معما كتملك الشيقص منه (أبدل ويقيا) أىالسع الدراهم فأن كان التمن في الدمة م تبطل حرم اوعلسه ابداله وان دفع ردينًا لم تبطل شفعته علم أوجهل اه والشفعة لانالعقدلم منعقد (قولهواذابنيحة) أىالشف ع فبمااذاد مستحقا بصورتيه (قوله واستظهر) أىالثانى(قوله نعين يه (وان دفسع الشفيع مستعقام أوبعونعاس (لم يسذاالشق الاولأعني كون الثمن معسافيل الكلام على الشسق الاستحرأ عني كونه فى اللمة يقتضي ان تبطل شفعته انجهل) هذامصو رعيا اذا كان التمن معسنا وأعمر وافقه تعيير العياب بقوله ولو مان الثمن ردينا عسين أولا فالباثع لعـنره (وكذا انعلم في ما الماله والرصابه والدرضي به فالمشترى لاعلى قبول مثله اه وماذكر ممن الله طلب والمعين في العقد الاصعر) لانهلم يقصرني لاعفق اشكاله وانالقناس فناتمناه والتخبير بن الفسع والامضاء لارده وأخذيدك كالبيبع العين فليتامل الطلب والشفعة لاتستفق لكن قوله الاتن الاان يفرق بأن الردىءوالعب غير آوقع به العقد بالكليسة صريح في النصو مرجمالذ عال معين حتى بطال كانالنمن فالذمة وحينت ذفني ذكرهذاال كلام في هذاآلت قدالا يحفى (قوله وبه خرم ابن المفرى في ماستعقاقه وكذالولم يأخذها المعب فالفلورضي الباثع ماخسذا لعبدمعىبالزم الشسفسع فمتعمعيافان سلم فيمته سليما استردف ط ععن كالكت مشرادنانع السلامة الدوحزمان القرى فى الدىء علاف ماخرمه فى المعسم مثقال ولا يلزم المسترى قبول الردىء ثم غدالمستعق لم تبطل وملعا من الشغيسع ولوقبل أى قبله الباتع منه اه والفرق بين المعب والردىء ظاهر فان الرداءة تنقص القيمة دائمًا واذابق حقهفهل سنزاله أوغالبا يحلف العب كافي الحصامرا لحلوقد بكون مع المستحفات صابرة مر والوجهان هسذه التفرقة لمعلث فيعتاج لاحال حديد انماتته اذاكان الشراءفي صورة العبدبالعيز وفي صورة الردىء في الامتوالاة لوجه استواء الحبكم فبهما أوملك والشمن دنءايه حة معتبرماطه فهماف صورة العين دون الذمة (قوله في المنزوكذ الن علوفي الاصم) فديشكل على ما تقدم فالفروائله وجهانرج

فيسل قول الصنف ويشترط لفظالخ من اله الداشر عف سب الاخسد وجب الفورف المال وجه الاسكال

اندنع المستحق مع العلم يعاله تقصير يناف الفور به مع انه شرع ف الاخد ذبد ليسل ذكر الحسلاف في

اله يحتاج لنالا حديد أولاً فليناً مل فيعمسل هذا على ما اذاكم تفت الغورية بان مداول فورا (قوله وكذالولم

أعدها بمعين على على نقص مالانفعة فيمالوأوسي بالشقص ومات وقبل الودي له فله نقص وكانوا خدف

الاول) وعليه لابدمن الغور اله رشيدي فول المن (صحبم) بؤخذ منه أن قبض الشقص لا يتوقف على افت من الشريك والالم يصعر بعد قبل علم الشف عرورضاه بالقبض وتقدم أن الحرك ذلك في العقاودون المنقول كالحبوان فلاط لعمة قبضسه من اذن الشر يلمنوأن الفرق بيزالمنقول ولعقار تر السدء والعقار حكمين غلاف الذقول الد عش (قوله والم يلزم) أو ما كمالامكان أخذا النف عسه الد عش قهله وكان كتصرف الولدالم أيحت قلنا غوذه لكن تصرف الولدعنع رجوع الآب علاف تصرف المشترى إياني سن أن الشف مر نقضه والاخذ اله عش (قوله ابتداء) معمول النفض ومنسمالوأ وسي الشقص ومآن وقبل الموصى إيونا نقض ذلك وأخذا ألشقص ودفع الشمن أوقيعته لهوارث كخطوط هرش ه سنم على بج اه عش وعبارة الفني ممالا يستحق به الشفعة لو وحدابتداء اه ومقتضاه ان الترامها معمول الاشفعة المروهوالظاهر (قولِه والهبة) الى فوله وفيه ظرف المني الاقولة قال الى المذرقولة وأوهنا الى المتروالي قوله و رددته في النهاية (قوله واذا أسفى الخ) أى الشف م بأن طل الاحد الشفعة الاكن وأخوالملك الى نقضامدة الامارة مم أخذ فالاحرة المشترى طمولها في ملكموع مارة العباب وأى وتصرف المشترى عالا مزيل المكمكرهن واجادة فان أنوالاخفار والهمابطل حقه وانسفع بطل الرهن لاالاجادة فان فعنفهافذال وانقر وهافالاحرة العشتري انتهى وقوله بطل حقىقد يشسكل على ماياتي أن الذي على الفو و هوالطلب لاالتمال الأن يصورهذا بمااذا شريق الاخذأ حداما تقدم قبل الفصل وكدا يغال في قول الشار حالسابق تعملورضي المشترى بذمة الشغدة متعين علمه الاخد عالاوالاسقط حقمم على عبد عش أقول الاولى في دفع الاشكال حول الاخسد في قول العباب فان أخوا لاخسد الم على العالم كاهو الفاهر لاعلى لَهَالَ (قُولُهُ وَاللَّمِ الدَّالِنَعُضُ الاَحْدُ) مِان يَعُولُ أَحْدُتُ بِالشَّعْعَةُ الْمُ عِشْ (فرع) لو بني المشترى أوغرس أوز رعى آشفوع ولم يعلم الشف مذلك غمطم فلع ذلك مجا فالعدوان ألمشترى أعمان بي أوغرس في أصبه بعدالقسمة ثم أخذ بالشفعة لم يقلم يحاناهان قبل القسمة تتضمن غالباد ضاالشف مرية لك المشستري أحدب مان ذلا يتصود بصودمنها أن يغلهما الشترى مائه هبتتم يتبين أنه اشتراء أوأنه أنسستماء شعن كثيرتم كمنجم أنه باقلأو يظن الشفيسع عندالقسمة أن المشترى وكيل للدائع نهاولبناء المشترى وغراسم تتذكر مناء لمستدير وغراسه أيمس الضيربين التماك بالقسمتوالقلع مع أرش النقص والنبقية بالاحرة الأأن الشأري لايكاف تسويه الارض إذا اختارا أخلع لانه كان متصرفا في ملكمة فان حدث في الارض أقص فدأخذه الشف مع على صفة أو يترك و سبق زرعه الى أوان الحصاد ملا أحرة والشف مر ماخبر الاخدمالش فعما ألى أوان الحصاد لابهلا بنتغربه قبله وفى وازالتأخير الى أوان حذاذال مرة فيمااذا كان في الشقص شعر علمه ثمرة لا أستحق مالشفعة وجهان أوجههما الاوالفرق أن الشمرة لاغنم الانتفاع بالمأخوذ يخسلاف الزوع ولوادع الشسترى احداث بناء وادع الشف مع أنه قد مرصد فالشغرى مفى ونهامة وكذاف الروض مع شرحه الاقولهما أوجههمالاالخال عش قوله مرلعدوانالشترى أىلان كل ومشترك بينهو بن الشريك القسديم وقدفعل الااذن منه وقوله لاتستحق أي بانحدث عدالعقدو تابوت قبل الاخذ كم تقده وقوله لأى لايحوز التأخير (قولدصدقالمشترى) أي فله نقضة أو يبعمالشف عمثلاويحله كيفوط هرماله دا القرينة على خلافه اهغول التمن (في فدوالشمن) أي أو في قيمته ان تلف اه مَعَى (قوله أو أفار المنتين الز) ولو أفام أحدهما بينة فضيرهم أوان أخذلف البدائع والشسترى في ودوالشعن لزم الشغب ع ماادعاه المشسترى وان ثبت ماادعاه الشقص ودنع النمن أوفيته الوارث كلعوظ هر (قوله اشداء) معدمول عص ش (قوله قال الماوردي الم) عبارة العباب أوأى أو تصرف المشترى عالا مريل ملكه كرهن والمارة ان أخرالا حدد لر والهما اطل حقدوان شفع بطل الرهن لاالالحلوة فان فستغهافذال وان قر رهاه لاحرة للمشسترى اه وقوله بطلحقه فدنشكل يتمى مايأتى انالأى علىالغوره والطلب لاالتملك الانصوره دابمسا ذاشرع فىالانت أخذاتما تقدم قبل الفصل وكذا يقالف فول الشارح الساق نعمل رضى المشترى بنعة الشفر م تعن على الاحد حالا

الاول أوفي النمة تعن الثاني روتصرف المستريف الشهق كبيع وونف) وإمسعدا (والراسيم) لانه واقسعني الكهوان لم بلزم فكأن كتصرف الواد سماوهاله أنوه (والشفيع نقط بمالاشفعة فدم اسداء كالوقف) والهذوالاحارة فالالماوردىواذا أمضى الاحارة والاحرة للمنسترى وأخذه السبقحة والراد النقص الاحدلانه عناج الفظافقيله وأخذه عطف تفسدير (ويتغير فيمانيه شمفعة كدع منانماندذ البيع الثاني أوينقض و ماخذ مالاول)لان كالدمنهما سحيع وربحاكان أحدهما غنهأقل أوحنسه اسرعلمه وأوهنا بمعنىالواوالواحبة فيحمر سالكن الفقهاء كثعرا مارسامحون فيذلك (ولو اختاف الشمنري والشميع في قدر النمن) ولا بنةأوأقاما بينتيز وتعارضا (صدق المشترى) منهلاله أعلم بمابالسرومن الشفيدع فان كراحاف الشفريع وأخذء إحاف علمه

ادعىات البمن أنف ديناز وهو يساوى ديناوالم يصدق ونيه تطرما خذمنامرمن اله البدائع لاعتراف المشترى بان البسع حرى والمث والبدائع طالم بالزيادة ويقبل شهادة الشفيسع للبائع لعسدم المهمة دون الشترى لانهمتهم في تغلِّل الثمن ولوفسوانيه ع التعالف أونعوه بعدالاخذ بالشفعة أقرالاخذ أشفعة وسإالشدترى فيعة الشقص للبباثع ولونحالة افيل الاخذ أخذع احلف علسه البساثع لان البائع اعترف استحقاف الشفسع الاخذ مذلك الثمير فبأخذحة منهوعهدة المسع على البائع لنلق الملامنه مغني

ور وضمع شرحه ﴿ قَوْلُهُ وَ بَعْدُ الرَّ رَكْنِي الحَرِّ اعتمدُ الغَنِّي وَقَالَ الرُّسْدَى اسْتُوجِهِ الشَّهَابِ نَ قَاسَم

دينارفانه لاشهمتنى استحالة ذلك عادة وتبكذيب المسرله ولابردمسئلة الزجاحة لان الغسين فهاانحسانسأس

قول المن (الشيراء) مان قال لم أشتره سواء قال معمو رثته أواغ بنه أم لا أه مغني (قوله الشريك القسديم) وهوالسائع (قوله في مده) أي السائع (قوله وقال) أي الشيرى (قوله فلا بصدف البائع عليه) أي حيث لابينة اله عش (قوله على دُيما) الاول الاظهارة واللن (و يسلم الثمن البائع) فاوامتنع من قبضه من الشف كانه مطالبة المشرى فيأحدو حهن وحهشفنا وهوالظاهر لانماله فديكون أبعدت الشهة فان حلف المشترى فلاشيخ علمه فان نسكا حلف الماتع وأخسذ الثمن منسه وكانت عهدته علمه مفسني ونهاية

مانها غلافه هذاك اله سم (قوله فالاعتراض الخ) أفر المفي عبارته تنسية قوله في بدالشفيد ع كان الاولى والاسقط حقه (قوله و عدالزركشي الح) الوحه له لاعدول عن عدالزركشي اذفد سخيل في العادة مادعاءالم ترى كالوعسلم أنه في عاية الرسدواليقظة وانتفى احتمال عرض ماله في ذلك الشقص بازيدمن

الجوهرة التي يرغب فهاع شيل ذلك الناف ودا العني لاينا أي فعما يحن فسيموا خالداذ كر اه (قوله وبه تعدان الحرائل ف انظر المعد تقطع القرائ التكذيب (قوله في رعم) معلق قول المرا المشترى (قوله في المن وسلم الثمن الى البالع الخر) قال في الروض فاوامتنع من قبضهمن الشفيع فهل له مطالبة المشد ترى

لمُسترى للاشير علىموان كما حلف الماثور أخذ الفن منه وكان عهدته علمه اه (قوله الذكان معينا) أي | بان قال بعينه فقال عليك بهذه العشرة مثلاثم أراد دفعها السه فرعم انه قدض الثمن و نالمشترى فيسترك العشرة فيدور وعاد البائع وكذب نفس وادع عدم القبض من المنترى المحق هذه العشرة منهالان

ماقاله الزركشي وقر روقي حواثمي التحفة تشر تراحب افليراجيع اله وقال السدة برقوله وفيه الهرمأخذه المراخ لايخني مافسمهان تصورذ للفرز حاحة تشته مالخوهرة لابعد ف علاف شراء شامق بمن عقار

وعثاز ركشياله لوكدبه الخشكان

لاخارف شراءز جاحة بالغ

وهي تساري درهماو به

بعسلمان الحس لايكذب

ذلك لأن الغن سألك قديقع

(وكذا لو أنكرالنغري)

فرعمات فيع (السراء)

وان كاناك-قصرفيد.

(أو)أنكر (كونالطال

شم یکا) فیصدق بمشتلان

الاسلء مهما ويحلفنى

الاولى الهمااشتراء وفى الثانية

على نفي العلم بشركته فان

نكل حلف الطالب شاوأخذ

(فان عدرف السريك)

القسديم (بالبيع فالاصم

ثروت الشفعة علاماقرار

وانحضراات وكذبه

سواءاء ترف البائع بقبض

الثمن أملااذالف رضان

الشعص ده أويدا اشرى

وقال الدود يعامنه أوعارته

مثلاأمالوكان فيدالمشترى

فادعيه لمكه وأنكرا لشراء

فلا يصدق البائع على الان

اقرارغيرذى الدلايسرى

علىذبها (ويسلم الثمن الى

البائعان لم يعترف يقبضه)

لانه تلق إذلك عنب فسكانه

المشترىمنه (واناء ترف)

البائع بقبضه (فهل يترك

فىدالشمم انكان

معمنا ودمت أنكان عر

معن فالاعتراض علماله

كان بنبغي التعب مرلدمة

الشفيع عسير صعيم (أم)

قيسل مسوابه أولان أم

تكون عسدالهمزةوأو

(Y1)

ساوى دره ما مالف تمرز ت الحشبي سم قال الوحة أنه لاعدول عن بحد الزركشي أذ فديستح ل في العادة ماادعاه المشترى كالوعلم له في غابه الرشد وألية قلة وانتفى احتمال غرض ماله في ذلك الشقص واطردت العادة إن أحدا لا مرف في منه باز يدمن عشر فدراهم خسته وخسة محله وادى الشترى مع ذلك أنه اشد ترا مالف

جهة اشتباهها بالجوهرة الني ترغب فهماوهذ اللعني لايتأني فعمانحن فسموا لحالعاذ كرانهسي اه وقال عش بعدد كرعبارة سم والفرقاه وحدوالظرمعتمد أى فيصدق اه أى المشترى وفيدوففة (قوله ما - ذه) أى النظر (مامر) أى فبيل بالبالم يعقبل القبض (قوله و به يعلم أن الحس الح) في منظر الدَّفَد تَعَلَّمُ النَّرِ التَكذيب سم على ج اله عش (قُولُه فارعم الشفيع) متعلق بالشدري اله عش

قال عش قوله مر كان4مطالبةالمشسترىء أىو ببقالامنڧيدالشفسع حتى طالبهالبالع المشد غرى اه (قهله لانه) أى الشغم وكذا صمر كانه وقوله منه أى السائع وقوله المشترى بكسر آلواء

(قوله ان كان معذاً) مان علك بعد فقال علكت بعدة العشرة مثلاثم أرادد فعها السه فرعم أنه قبض الامتن من المشه ترى ونترك العشرة في ومحتى لوعاد البيائع وكذب نفسه وادعى عدم القيض من المشتري استحق هدذه العشرة بعنها بف مراقر ارجد مدأى من البائع وفارق مامر في الاقرار بان ماهنامعا وضة فقوى

عشرة دراهم مثلانا فسته وخستامه وادعى المشرى مع ذلك اله اشترا مالف دينارة اله لاشه والحال مأذكر في استمالة ذلك عادة وتكذيب الحسله ولا تردمس الة الرحاحة الان العين فيها اعدا أمكن من جهة استياهها

وجهان فالف شرحة أوجههم انعملانه قد يكونها أبعدهن الشهة والرجوع عار بالدرك أجهل تمان حاف

فيخمه فالهلا يتعن الابالقيض وهولم يقبض والمحوالصف في استعماله أم يعدهل والافالاصل أن أم يكو

بعدالهمزة وأوبعدهل ولوادى المشترى شراءانشقص وهوفى بده وانبائع غائب فانشف م أخذه على الأصع كَفُّ الروصة وأصلهاو بِكتب القاضي في السحل له مُخذه التصادق ليكون الغالب على حته ولو قال المشتري

اشغر يتهلغ برى نفاران كأن القرله حاضراو وامقءلي ذلك انتقلت الخصومة البه وإن أنكر أخذا لشفت الشقص بلاغن وكذاان كان غاتباأ ومجهولا للابؤدي الحدد ماب الشفعة وان كان طفلام منافان كان علمة

ولاية فبكذلك والاانقطعت الخصومةعنه الديمعني وقولة ولوادع الشترى الخركذافي الروص معشرجت

قول المُ نَ (سبق الح) رسبق أيضافي الاقرار أنه لوعاد في نفير، وصدق القرلم يستحق المقريه الإيافية الآحديد ولا مأت ذلك هنا بل اذَّاعاد الدائع وطلبه وادعى عدم قدضه من المشترى استحقه مطلقا والفرق أنه هناقي معاوضا بخلافه هناك شرح مر آه سم (قوله في أوائل الافراراتي في قول المنزه ناك اذا كذب المقرله المفرثول المال في مدوفي الاصع فصرح هذاك مالاصعوصر مهنايذ كرا القارلة أوضافا ارادسيق أصل الحلاف لاأن

ومأمر بمبايعه إمنه توقف تصرفه على اداء الشمن رأيت شارحا فسرق مان الوجو، كلهاسبقت في الاقرار اه مغنى وقوله أيضا أى كالاصح لكن بدون النصيم (قوله القابل) وهوقوله الشديرى هنالامه ريرف باخذه القاضى (قولهدون النصيب) أي لم يقل هذو الاصومة الاول (قوله واغتفر الح) وفي الاستنوى أن

بالشراء وهنابخلانهوهو حاصل هذاالكلام أنالراح تساط النفيع على النمال والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهولا موافق بۇلىلمانسەننىھ (راپ مأتقدم قبيل الغصل من أنه لابدق حصول آلماك الشفيع أحدد الآمو رالثلاثة فان فرض ه احصول المك الله خركالقضاء المتقام اله فالشارح أشارالي-وآل ذلك بقوله واغتفر الخ اله شير (قوله ومامر) استحق الشفعة جمع كدار مشتركة بيزجمع تحويراء أى قبل الفصل من قول المصنف ويشترط مع ذلك اماتسلىم العوض الى انشترى الخقول المن (أحذوهم) ارزنباع أحدهم اسيم

واختلف قدر أملاكهم وللا ّخرَثلثهاوللا ّ خرسدسهافياعالاولحصة أخذالثاني سهمينوالثالث سهما اله مغني (قوله فه.) [أى في أصل الشركة والمأنث ماعتبار المضاف السه (قوله أن الواحسد) أي أن مستحق الشفعة اذا كان أخــــذو) ها (على ندر واحسدا(قولهانعلمهالاكثرين)أيءليالاول:هومعتمد اه عش (قولهورددتهالخ) *(فرع)*لو الحصص) لانهـق منفق ماتعالان أرض عن النين عمان أحددهماء راسين فباع أحدهما نصيبه تبت الشفعة المروالاح الالاخ بالملك فقساما على قسدره فقط لاشترا كهمانى الملث والنظرفى الشغعة الى وإثبا الشريك لاالى سيسملكه لات الضر والحوج الحاتباتها كالاحرة وكسب القن (وفي لايختلف وكذاالحكوفي كلشر بكنءل كايسب وغسيرهمامن الشركاعماك بسبب آخومثاله منهجادار قولَ على الرؤس)لان سبب

(فيمتلافسيق) أوائل

(الاقرار نظسيره)والاصع

منعالا ولوذكر هناالقابل

دون التعيع عكس ماذكر

م اكتفاء ين كل سفاره

داعفر الشف عالنصرف

فىالشقص مع يقاءالثمن

فاذمته لعذره معدم مستعق

معين له و به يفرق بن هذا

المسف الاولالشريك

فداء أحسدهمالصمه أووهمه لرحلن ثماع أحسدهما اصمه فالشفعة سمن الاول والثاني المامروانمات الشفعة أسلالشركة وهم شخص عن بنتيز وأخت ز وخلف دارا فباءت احسداهن أصبح اشفعن الباقيات كالهن لاأختم افقط معني مستوون فهابدليلان ور وضمع شرحــه قول المن (لرجل) أى شلا (قوله قبل أخذ الشريك) الى قول المتن فاذاء لم الشفيــم في الواحسد ماخذا لحسعوان النهامة الاقوله فان قال الى ولو رضى وقوله كإحررته فيشرح الارشاد وتوله وكأنه اعتضدالي ولايه خياروفي فال صيبه وأطال جمعن المغنى الاقوله فان قال الى ولو رضى وقوله أووكيلهما الى المتن وقوله لخيرضعيف الى ولانه خيار (قولِه قبسل الانتصارله وردالاولمعان علمهالاكثر من ورددته لمشترى فى دعوى عفو الشفسع وتقصيره في الطلب مع الكار الذلك بل يصدق الشفيع بجينه لان الاصل بقاء علمهم في شرح الأرشاد الكرير

التملك وقع بعنها فلمتأمل (قوله في المن ف مخلاف سق في الافر ارتظيره) ونسبق أ مضافي الاقرارانه لوعاد في فيالصوم وتغريق الصفقة أهليره وسدف المقرلم يستحق المقريه الابافرار جديد ولايآني ذلك هنابل اذاعادالمائع وطلبه وادعى عسدم وهنا(ولو باعأحدشر يكن قبضهمن المشستري استحقه مطلقا والفرق اله هنافي معاوضة تخسلافه هناك مر (قوله واغتفر الشفيح صفحصه) أور بعهام الا لتصرف الحالمتن) وفي الاسنوى مانصه واعلم ن حاصل هـ فذا المكلام يقتضي ان الراع تساط الشفسع = تي لرجل ثم ما قسمالا تشخر) قبل النملك والتصرف مع كون الثمن في دمت وهولا توافق القواعد المنقدمة فقد سبق قبيل الفصل ان الممتنه أخدذ الشريك القسدي الابدمن وفعه الى القامني ليلزمه القبض أويحلى بيدو بيز النمن لعصل الملك الشفسع فان فرض فى هذه المسالة أسع أولا (فالشمعة في

مول الكبيب أخر كالقضاء استقام اله فالشارح أمار الى حواب ذلك بقوله واغتفر الخ (قوله ومامر)

القديم) لانه ليس معمال البيعشر يلن غير الما تع وهولا يشفع فيما باعه (والاصم اله ان عنا) الشريف القديم (عن النصف الاول)

بعد هل اه رهذا أذلي لا كلى كلياتى تحر مروق الوسارا فالتعبر والصواب برصواب (باحد والقاصي د يحفظه) فاله مال صائع

بعداليسع الثاني (شاركه المشارى الازل في النصف

الثاني لانما كمهم

الهرعالثاني واستقريعفو

النربك القديمءنيه

فشاركه والا)يعفء

ا أخدمه (فلايسار ؟)»

لز وال ملكه أمالوعفاعنه

قبل السيع الثانى فيشاركه

حزماوخرج بشمالو وتعامعا

فالشدفعة فهمامعاللاول

وحده (والأصحالةلوعفا

أحد شف من)عن حقه و

الاتر بن أنعبذ الجسم

وتركه)كالمنفرد (وليسله

الاقتصاره ليحصدته اللا

حصة مدلوكان العقو بعداً خذحصته سبر على عج اه عش ونيه وقفة طاهرة اذنول المصنف ولبس الح كقول و عيرال مترتب على العفوة ول المتر (و يحيرا لآسوالم) فلومان الاستوقيل الاستوقيل التصعير وورثهالعافي أخذالكل بالشفع بطريق الارسولا يضره العفوالسابق لان أخذه الاتن بفسيرالطريق الاول الذي أسقطه العفو مر سم ونهاية ومفي وروض مرسرحه (قوله كالنفرد) يحيق أنه اما الحسف لحسم أو يتركه وور تقسدم أنه قديات- ديعض السيع كالوباع الله دارج مهاوله في مرهاس ملخلس الشركيك في المعر أخذه الااذا السع حصة الهاوالمدعة منه حداعت عكن جعلها يمر من فالتسم ما أخذما واد

على ما يكفى مسترى الداوللمر ور اه عش قول المن (وأس له الاقتصار على محصت) أى وان زصى الشسترى على قياصماياتى عن السسبكر وان اقتضى التعليل الذكو رخلاف وغاية الإمرأة تعلى فاحر

أوجرى=لىالغالب مرر اه سم على يج اه عش ورشدى قولىالمن (وانالواحدالح)فىالروض وشرجه وجزميه الانوارفان صالحه عن الشفعن الكراعلى أخسد البعض بطل السلح لان الشفعثلا تقابل بعوض وكذا الشفعة ان عمل ببطلانه والافلانهي اه مم ويأت عن النهاية والمعيما وافقه (قوله بعن (معط حقد ، كسائر | الالبعض إليه) عبارة النهامة والمغنى لالاقتصار على مستمللا تتبعض الصفقة على المشترى فولم إعذا الفاتس

الحقوق المالية (وتصبر المنجملية) أوالسلك وقضأ وغيره أولارغية فيالاخداء (قوله فان قاللا آخذا لم أى وأوادالات أخذندر حصته فقط اهسم (قوليمطلحة) ينبئ أنجردا فلاق قراه ذالنلا يطلحه للحمال ارادة

التأخير لحضورالغات المأخذ كلفنورحت فغط مراه سم (قوله مطلقا) صادق العالم والجاهل ولو معذورا فابراجع أه سيدعموعبارة عش قوله بطلحة معطلة الخوينبغي تقبيده عاأذا كانعالما يذالنافان كان باهسلال يسلل مقديدال مبان كان عن عنى عليدولات اله (قولُه لم يعز خاصورا على كاه قبيل الفصل ﴿ قُولِهُ بعدالبسيعالئاتُ) باتى آ نفاعتمرُ و﴿ قُولُمِنَا المَنْ وَالْاصِعَالَهُ لِيصَاأُ حدشفه بن الم) في كان صفوه عد أحد الا خرصة فهل الحم كذاك فقال الا حواد له ما عد الد في وهو صنالها في والإبطال بملك يحصنك ولافيه نظر فليراحه موقد يشهل قول المزوليس له الاقتصار على حصسته مالوكات العفو بعد أخذ حصته (قوله في المن وتعبر الأسربين أخذ الجسم وتركه) فاومات الاستوقيل الانعذ وقبل

تسعض الصفقة على الشترى (و)الاصم (انالوا-داذا أسفدا بعض حدمه فط) ــقــه (كله) كالقود(**ولو** ' حضر أحدثفعين فله أخذ النقصيرو ورثمالعاني أخذالك للشفعة بطر بقالارشولا بضره العفوالسابق لان أخذه الآن بغير المسعف الحال الاالبعض العاريق الاول الذي أسقطه العنو مهر (قولي فالمتوليس له الانتساد على سعت) أنحدان دعي المستمري المقن استعقاقه وغبت على قبامها يأتى والسسبكر وأن اقتضى التعليل المذكو وخلافه وقابه الآمر له تعليل وصرأورى على الغالب مو (قوله في المن وان الواحداذ المنظم بعض حقيا لم) في الروض وشرحمس رياد تعو خوم في الانوارفان صالح عن الشفعة في السكل على أعد المعض ملل العظلان الشفعة لاحقابل موض وكذ الشفعة

والشمل فهما بالنسبة لاغائسفان قاللا آخذالا قدرحصتي طلحقسطلقا ان بعل سطانه والافلاانهي (قولهان فاللاآ حدة الافدرحسي) عى أوادالا تأخذ درحمستعقط لتقصير ولورضي المشتري (قولَه بطل-قصطلقا) بشفيان عرداطلاف فولا لآ شذالاتدر حقى لا يبطل حقلاحة سال ارادة التأخير ماخذه من حصة فقطام يحزكا المصورالغائب أستنقدو مصته فقط حز وعباد غيره كالسيرى وامتشهبة وأوقال الحاصرلا آستدالاندر اعبده السبكى كان الرفعة حصى ملل حقه اذاقدم الغائب لانالشفعتاذا أمكن أنعذها فالناسير يقتضي فصيرا يغون يخلاف نظيره

مبارة النهامة والمغنى فالمتحديم العباري كاين الرفعة أنه كالوأراد الجوالاصومنعه اه (قوله والغوائد اغن أى ورااست فاءا لحاضر فسل غالث الغائسين تحوثمرة وأحوة لانشار كمقب الغائب كالنائشفيد

لآيشاوك المشترى فدمنها به ومغنى وقوله فاذا كانواالخ)أى الشفعاء عبارة المغنى والنهاية ونواسختى الشفعة

ثلانة كانكات دارلار بعقرالسواء فباع حدهم تصييعوا مقعقها الباقون فضر أحدهم أخذالكل أوترك أوأخر لحصو رهما فان أحدال كل وحضر الثاني فأصغه نصف النمن كالولم يكن الاشغ عان واذاحضر الثالث لنعذمن كل تلثماني دهلامة درحه مته ولوأواد أحذ ثلث الى يدأحسدهما فتحا بأز كايجو والشفيع أن باخذنصب أحدالشتر يينفقه ثم بسطاوا بلجاالصو والحاثنتين وسعينواجع (قولهولايشاوك الغائب

الخ) يغنى عنعقوله السادآ نفادالفوائدله الخ (قوله لفلهو وغرضه الخ)عبادة المفنى وشرح الروض وان كأن لآخذ بالشفعتعلى الفور لعذوالانه غرضا للقاهراف أن لاباخذ مأبؤ خذمنعولانه قدلا يقدرالا كالاعلى أخدالبعش أه زادالناني فيؤخل غارهل يأخذ الغالبان و أخذ معهما أولا له (قوله على مامر) أي

فىشرح أو بمؤ حِسل فالاطهرأنه يخيرالخ اه عش (قولِه أوركيلهما)عطف على اننسيز(قوله المخد) فالمتعدَّدبالاولى ھ سم (قوله اذالعـــبرة الح) ﴿(قاعدة)﴿ العبرة في أيحادالعقدوتعدد بالوكيل الافي الشعبة والرهن فالمسرة فهما بالوكل اه عش (قوله هذا) أى فى الشفعة (قوله بالمعقود له العاقد) فقوله الروض ولو وكل أحداللانة شريك فباع نصيم ماسفقة فرفرقها الثالث فالف شرحمه لان الاعتبار بالعاقدلابالمعقودلمسبى على ضعيف اهسم وفى المفنى مالوافقهماأى الروض وشرحه (قوله وسهذافارق

مامرف البيع) اذلا تفريق بالردعلى أحدالبائعين فقط مخلاف ردأحوالشترييزف تغريق مامله اهسم هذا الموجه أعني أخذا لجيع فاذاأواد أخذ قدرحصته فقعا صاوغير شفيه ماانسية لهذا القدرفلا يفدورها

المشغرى بذلك لانه حينتشوضي بلخذ غيرالشغي عوالرضا ذالكلا يفيدا ستحقاق الشفعة بل يخرج الاخذعن موضوع الشفعة وهوالاخذ فهراو يغارف الردبالعيب حيث جاذر ديعض المبسعيه بالرضابات الردليس غليكا وديدايل هورجوع الحالل للاسلى عنلاف ماهنافانه استداء قال فلمتأمل لايقال هلا الالانفاية الامرائه مال ملكه لفيره وهوجائزله لانانقول الفرض الهلاا يجاب ولافبول بل مجرد ثمل بالوجه السابق الذى لايسوغ الاف الاخذ بالشفعة (قوله كلوأراد الشفيع الواحد الم) عكن ان يفرق بان حصت فقط هذاهي حمف الامسارولا كذاك معض حقف القب على فليسحه في الاصل فني الافتصار على اسقاط لبعض

حدفسقط كامكالفودكم تقدم وقدبوجمااعتمده السبتي انحق الشفعة يثبت فهرا فلامدخ الرضا الشترى مندول بتسالسرع هذاالحق الاق حدم الحصة والجلة هاهى حصة الحاصر الات هذا وفي العباب صبال ليس للشفيع تفريق شقص يسع صفقة نفير رضاالمشترى اه ومفهومه الجواذ مرضا المشسترى وهومفعمو مؤيده اللغ لتضر والمسترى بالنفريق وقدوال وضاءويؤيدهما تقدهم فيمالو كالنالشراء عؤجل انهلو رصى المشترى بدمة الشف م أخذق الحال والاسقط حقدوعلى هذا فعير الشف مهنا حسند من

خذالجيع وأخذ فدوحت فان تول الامرين سقط حده لكن عاله ، فول الشارح عن السبلي كابن الرفعة كالوأدادا تشفيع المواحدا لمخان الغدام على حذاء للحلي لعستفق عله وقوليم كاذا حضرا لثالث المركافان الروض واعسلم آن المثانى أخذ الثلث من الاولعان حضرالثالث وأخسذ نصف مانى بدالا والدوالمساني يدكل وكانالناني فدأخسد النصف استوواأوثل الثلث الذي فيدالثاني فله ضمه الحمافي والاوليو يقسمله بالسوية أه وهوكالصر يبق استقرادا خال على هذاف كمون الحاصل لمشاف دون النكث وقدد كرمام امش

شرح المستمن كادم الروضة وأصلها مايؤ يدفك بل يعينه فراجعه (قوله أد وكيلهما) عاض على النين

أخد حصة أحدالبا تعنفي (صعر)لان الصفقة تعددت عددالباثعن ولوحود لتغريق هناحرى الحلاف نون ماقسية وجدافارن مامر في البيدم من عكس ذاك وهو تعسدها شعدد

كالوأراداك عالواحس

ان باخسد بعض حقه واذا

أخسذالكا إستمسراللاث

والفسوائلة مالم يحضر

الغائب وباخذ إفاذاحضر

لفائد شاركه) لنبوت

حقه فاذا كانوا ثلاثة فضم

واحدوأخذالكل ثمحضر

الأخ أخددمنه النعف

ينصف الثمن فأذاحنه

الثالث أخذ من كل أومن

أحدهما ثائماسده ولا

بشاركه الغائب فى ربع

حدث قبل علكم (والاصم

ائله ماخعرالاخذالى قدوم

الغائب) لظهر وغرضه في

تركه أخذما يؤخذمنولا

بازمه الاعلام بالطلب على

ملمر (ولواشد باشدهما

فالشفيع أخذ نصهما)

هسو ظاهسر (ونصيب

حدهما الانه لم نغر قعله

للكه (ولوانسترى واحد

ناتنن) أووكلهماالمتحد

اذالعرة فيالتعددوعدمه

هناما اعسقودله لاالعاقدكا

وربه فيشرح الارشاد (فله

(عَوْلُه الْعَدِي فَالْتَعَدُ وَالْوَلُ وَالْمُعْلِمُونَهُ لِالْعَاقِدَا لِي فَعُولَ الْرُوصُ وَلَوْ وَكُلَّ اللاعْمَامُ وَكُعْمَاعَ نصبهمامفقة لم يغرقها الثالث قالف شرحلان الاعتبار بالعاقدلا بالمعود لمسبى على معيف (قوله و مدا

فارومامرف السيعال) الالتفريق فالودعلى أحسد البائعين فقط مخلاف ودأسوا المشتم مين فيه تغريق

البائع قطعاوالمشترىعلى

من القسامة كيَّاذ كر «المرافق في بلع اله (قولم دلو وضي المشتمى بالشند حست فتعالم يحرُّ) هو المعمَّدو وسبع النوشع الشفعة اذشذة جواعلى للتسبقرى فلإمدشول لميشاء فباولم تنبشة شرعالل فعتل حذراسلة الاعلى

وتتعددهنا يتعددا نحل أبضا فلوما عشقصين سندار من مغقة وشفعهماواحدفله أخذ أحدهما نقطا والاطهر انالشفعة) أي منه (على الفيه و اوان ماحرالمك كالرضعف فبهوكايه اعتضد عندهم تساسعر محسنا بغيره ولانه خبار ثنت بنفسه لدفع الهمر فكان كحارارد بالعب وندلا بحسق صور عدا أكثرهامن كادم كالسع عؤجل أووأحد الشر ممسن غائب وكان أخسر بموزيادة فتراثم مان خدلافه وكالناخدير لانتظارادراكررغوحصاده أوا ما فدرالنمن أولعناص نصيب القصوب كانص عله أوله لمان له الشفعة أربانهاءلى الفوروهومن عنى علىداك وكداحبار شرط لغير مشتر وكانسير الولى أوعفوه فاله لاسقط حق المولى (فاذاعلم الشفيسع مالسع فلسادر) عقب عل من مرفامسل (على العاده) فلا يكلف السدار بعدوأونحوه بماعدالفرف تركه تقصيرا وتواله اوضابط ماهنا كأمر فيالردبالعب وذكركفيره بعض ذاكثم ويعنب معنال مبالمحاد الماس كاتقب رأى عالما المالى أمااذالم تعسلم فهو على شفعته وانسطى سنون تعرىأنى فيخبار أماعتقت

انه لا بقبل دعواها

(تولدوتنعددهناالم) ولواشرياس السيزجار للشفيع أخذر بعة وصفة وثلاثة أرباعه أوالجيع ولو كانت داربين اثنين فوك أحدهما الاخرفي بيع لصع فصيعه طلفا أومع لصيعه احبع عققة فباع كذلك إ فلموكل افراد أميسالوكل الاندالشفعة عق النص ف الباقيلة لان الصفقة الشملت على مالاشفعة الموكل فيه وهوما أكمه وعلى مافيه مشفعة وهومال الوكيل فاشبعين باعشقصاونو باعيانه يفيي وروض مع شرحه (قول: لحرضه ف) ٤. ارة عرة لحديث الشفعة كمل العقال أي تفوت برك المبادرة كإيفوت المبقر الشرود عند حل العقال اذالم بادرالد ما نتبت اله عش (قوله رقدلا يحد) أى الفورش اله سم الاولىوا لخامسة والنامعة اللهم الاأن دى علم السابعة والنامنة من ذكر نظيره ما في الرديالعب (قوله من كالمه أى سابقاولاحة (قوله أو واحدالم) أي أو والحال أن حدالم (قوله لا تظارا درال وع) أي كان فاوأ دول بعضه دون بعض لا يكف أخذ أدول لما فيصن الشقة آه عَش (قوله ولعلص الم) والارجة أن محسلة أي كون الغصب درا اذاله قدره لي نزعت الاعشقة اله أماية (قوله أو ليخلص نصيبه المغصوب) مااكمة في انتفاز تعلص نصيمه عكنمين أخذا المصة السعة بالشفعة وتصرفه فهاوان دام لفصت في تصبيبها عش وقد يقال ان مصلحة الشعيم قد أصرفي احتماع النصيب في ده فقط ورجوع سته الى يده ليس بتدفن (قول كانص على من البويعلى) فقال وان كأن في يور حسل شقص من دار ففص مه مم ماع الا خرنصيه عمر حر مرالسه فله الشفعة ساعتر حوعه السه نقله البلقيني اه معنى (قوله وكالمُنظِ الول أوعفوه) أي والمسلمة في الأخذ فالولى الاخذ بعد ما خسر، والمولى الاخداذا كل قبل أخسدُ الولى ولاءنعون ذلك تأخيرالولى وان لريعذرفي التأخير لان الحق لفيره فلا يسقط بتأخيره وتقصيره أمالذا كانت المصلمة في الترك فهمتم أخذالولي ولوفو وافضه لاعن السقوط مالتأسير ويعتسد بعفوه بل لااعتبار بعفوه وعدمملامتناع الاخذ علىمطلقا لكونه خلاف المصلة ولوترك الولى الاخذ أوعفا والحلة ماذكرأى أن الصفة في الغرك المتنع على الولى الاخذ بعد كله مر اه سم على جروقوله امتنع أى فعرم عملك لفساد.ولاينغذ اه عَش (قول،فالهلاسقطحقالمولى) قالالاسستاذالبكرى في كنز.و يتحدمنسله في الشفعة المعافة بالمسحد وستاآل سم على جأى فاوترك منولى المسعدا وبيت الماله الاخذ أوعفاءته لم من معطال بوت الشفعة فله الاخذ بعدد لك وأن سبق العفو منه اذلاحق له يعولولم الخدم وللوقي غيره كان الغبر الاحد ولوكات المعلمة في الترك فعفاامننع علس مرعلي شيره الاحذ بعد ذاك أسقوطها بانتفاء المصلة وفت البيع اله عش (قوله عنب علم) الدقوله نعرف الفسي الاقوله وضابط الحود كرالخوالي الكاب في المهامة الاقوله لأن تساما الى لان الانهاد وقوله في عسير العدل عنسد دوقوله أي أصاله الى ولان له غرضا (قولة كبمرالخ) خبر وضاءة الزاقوله وذكر) أى الصنف (قوله بعض ذلك) أى مالا بعد العرف نركه الى (فوله كانقر ر) أي عوله وصابط آلي (قوله الماني) أي فيشر عبطل حقد في الاطهر من قوله المله (قوله وفدلايب) أى الفورش (قوله وكالنا خيرلان ظارا درال ورحصادم) قال في الروض حواز التأخير المجداد الثرة أي فيالو كان الشقص شعر عليه عمرة لاستحق الشفعة وجهان اه والارتحكم قال الزركت يالمنع والغرق أمكان الانتفاع مع مقاء الثمرة ش مر (قوله أوليخاص نصبه المغصوب آخ) عيارة شرح آلر وض أو لحلاص الشقص المسعادة كان عصو بانص علي فالبو يعلى اله (قوله وكالمعيرالولي أوعفوه)أى والمصلحة في الاخذ فالولى الاحد بعد ماخير والعولي الاخذاذا كل قبل أخذالولي ولاعمع باخبرالولى والابعذرف التأخيرلان الحق لغيره فلاسقط بتأخيره وتقصيره أمااذا كات المصلح في الغرا فيتنع أخذالولى ولونو وافضلاء نالد هوط بالتأخير ويعند بعفوه طلااعتبار يعفوه وعدملامتناغ الاخذعاء مطالما لكونه خلاف المطفرو ولا المولى الاخسد أوعفاوا الحاة ماذكر أى ان المسلمة في المرك استع على الولى الاخذ بفدكة مر (قوله فاله لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكرى في كنره و يتعسشه

المهالية اذا كذر شاالهادة مان كانت معي في داره وشاء عنقها وظهر أن مقال عنا (فان كان مريفا) أرجمو ساطلما أو عق وعاء مر الطلب نف (أوغانساءن بادالمشترى) عيث تعديد مسائلة بيندو من مساشرة (٧٩) الطلب كالمخرمية السيركان الصلاح (أوخاتفا

منء درق أوافراط حرأو عذان مامر في نفايرد المز (قوله الجهلية) عدية والقوله معه أي مع سدد القوله فيفاهر) عبارة اللهامة يرد (فالموكل) في الطالب والاوحدان يقال الـ (قولة أوميموسا) الى قوله مخلاف آمر في المنفئ الالفذاة كأن الصلاح وقوله ولوقال الى انقدر) لانه المكن (والأ) المنز (قوله) وافراط مواويرد) ومختلف ذلك باختسلاف أحوال الشفعاء فقديكون عسذراف حق يحيف يقدر (فايشهد)ر جلناو البدن مثلادون غيره أه عَشْ قول المنن فليشهد) قال في الرَّوض وشرحمولًا يُعْسَمُ الاشهَادَعن الرَّفعُ ال دجسلا وامرأتست بلأو القاضي ثم فالافان غاب الشترى وفع الشفسع أمره الىالقاضي وأخذ بالأنفعة وأدفأت أي الرفع والانحل مع واحدا ليحاف مع كِلْمُرَق حضو ره أي القاضي كنظيره في الرّد بالعب قان فقيد القاصي من بلده حرج لطامها هو أو وكسيله لا ن كان البدع (عملي العام) ولو الطريق بحوفاالخ اه (قوله فليشهدر جايما لم) ينبغي أن محسله ان قرعاء ـ ماخــــذا من قوله الاكث قال أشهدت فلاما وفلاما فانترك المقد ورعلما لمزقا يراجع اها سيدعمرعبارة المغي والروض معشرحه وحث الزمنة الاشهاد فالكرالم سقطحقه (فان فسل يفدرعك ملم بلزمة أن يقول المكت الشقص كامرانه الاصدق الرد العب أه (قوله مل او واحددا ولاالمقدوردلسم --ما هلف معه) قال الحلي ظاهر ، وانكان قاضي البلدلاري ذلك وقال سلطان وق للا يكفي لان بعض الفناة أى التوكر لرالا شهاد لايق له فايستوثق لنف ، اه يحيري (قوله على مآمر في البرع) عبارة النه اله والفني في اساعلي مامر في الذكور تزيطلحقى الديالعب وال الزركشي اله الافريدويه خرم ابن كم في الفريد حسلاة المروباني اه (قوله لم ســ فط الاطهر) لاقتميرهالشعر حقه) أىلاحمال سيان الشهود أه عش (قوله مرافعات الخ) الفارماموقع هدا الاستدرك الرضائع الغائب يخير من إد رشيدي (قوله قال) أي السبكي (قوله وكذاأذ احضر الشفية ع الح) أي بنع بين النوكيل والرفع الوكبل والرفع ألعاكمكا للما كم (قهلة أنسًا) أي كالعاخ (قوله أم يلزمه الاشهاد الخ) عدارة الروض وشرحه ولا يكاه الأشه ادعلي أخسذه السسكرمن كارم الطلب اذاس وطالب في المال أو وكل في الطلب ف الا تسطل الشفعة مثر كه و مفرف سنسه و من اذا مره ف الرد الغوى فالوكذااذاحضر مائع مان تساط الشفيع الخ ثم قالاولا اغنيمالا شهدى الرفع الى القاصى اه وفيه أصريح بأن الانسهاد التغيع وغابالمشدقرى عالى السعر لايفنيه يخلاف الاشهاد عالى السبر في نظير مين الرَّدالوب اله سم (قوله وليس لذاك) أي أ والفادر أنضا أدنوكل المشترى و (قوله ذاك) أنظر للشار المعاذا اله سم عبارة العيرى وحه القودان الشف منسم تصرفان ففرضهم التوكل عنسد المدترى الأخذواب المشترى فسع تصرفات الماتع فالشمن أرباحدده اذاخر جعن مألك الماتع كأفاده الحلبي وسلطان اه وبهاعلمالمشارَآليةقول النّن (في سلان) أىولونةلا كياني اه عش (مَولَّالمنْنَأُو العراعاه ولتعنم الذ بقاولوسار بنفسه: قب طعام) أوقضاه حاحقتهاية ومغ ني فول المنز(أوطعام)أى حاليا كل اه سم عبارة عش أى في وقت حضورطعامأوتناوله اه (قولهولايلزمالاقتصارالح) أىفىنحوالصلاة (قولهو يؤخَّدُمنه) أىمن العايرأو وكل لمربازه والاشهاد حائده والطلب خلاف المن حسب طلق الصلاة (قولهذاك) أى اتدان الاكل و (قوله عهدا لفيد) اى فيدا لحسبة ولونوى نفساز مامر في نظـيره منالرد وطلقافالاو حدة أنه بغنفر له الزيادة مطلقامالم بردعلي العادة فيذلك اهنها به أي فلولم تدريه عادة افتدم بالع فالاناسلط الشفيع على ركعتين فانزادعامهما بطلحقه عش عماره العبرى وله الزيادة فيه أى النفل الطلق الى حدلا عديه على الاخذ بالشفعة أقوى . تــــرا حــلـي وقليو بي أهـ (قولهوكذآان دخــلالوقت الخ)عبارة المفنى ولوحضر وقت الصــــالاة أوالعمام من تساما المشترى على الرد أوقضاه الحاجة عازلة أن يقدمه أو أن يلبس ثو به فاذا فرغ طالب بالشفعة اله (قولد في الدهـ الـ الـ الـ الـ بالعب اذله نقض أصرف فالشفعة المتعلقة بالسجدو ببث المالماه (توله محيث تعدغيه معاللة الحر) أي حاجةً لذلك مع تولدًا . آلى الشترى واسر اذاك ذلك أربانغاالخ الأأن يكون لنصو مربغيرالنوكيل (قوله بل وواحدا لح) خلاة الروباني شرح مر (قوله ولان لاشها دشمه لي القصود ولله درأنضان توكل الح) له أيضالرفع الحالقامي (تولهم يلزمه الاشهاد حينند الح) عبارة الروض ولاأي وهوالقسم وهناعسلي ولا كيف الاشهاداذات رأو وكل ولايفت الاشهاد عن الرفع اه وفيه صريح بأن الاشهاد حال السمير المال وهو وسله رهي

القصود واذا كأنالغور والعادة إفاذا كان فيصلاد أوجهام أوطعام فله الاعمام) كالعادة ولا يلزمه الاقتصار على أقل محرف باله الا كل محت لا يعدم تواند و يوخد منه أنه ذلائ في النافلة الملغة مهذا القيدو كذا ان دخل الوقت وان لم يشرع فله الشروع وله الناخيرل لاحق يعده مالم امن في الذه إب المه له لاولو ادعى ماخير العذر فانعار فيام أصل العذر به

الغافرقها مالا لغافسرقي

لايف بع يلف الاشه دمال السدير في ظهر من الردياله ب (قوله وايس الذاك) أي المشرى و وله ذاك الفار

الشارال ماذا (قوله فالمنزأ وطعام) عالماً كل (قوله مالم أمن ف الذهاب المدليد) أي من عديد مشقة

وانكان علمانه خانه ومفنى و روض (قوله هى بعنى الواواخ) عبارة البعيري أوسسم عليمو بارائه في هى،معسنى الوار اذلانض مغقته وسأله عن الثمن كماصر عبه فيحواشي شرحال وص تحلافات توهمه طرهر تعبيرا الصمنف كغيره فع بيامدا (قال) له (مارك بأرشو ويحبو بمكن أن تكون ارقى كالاسعانية خاوقتي رابله فيشمل لذكر اه (قوليه أوسنعته) او له في معمّنات لم سطل حقه هنالنفير فيالتقدم أولاننو بدبن التعبيرواة صراانها بة والفكي علىحة، وقوله لان السلام قبل اكلام أوشععته لانالسلامقل سنة) يؤخذمنه بطلان حقمادًا لم يسن السلام مهر الهسم على جوده وراضع أنه عش ديارة الجيرى الكازم سنة أى اصالة فلا قوله فسلم الماء أى وكان من شرع علم السلام أخذ امن العله والآكماسق بطل حد الدار عاله المراو وجد ودكونه لابسن السيلام المسترى يقضى حاجته أويجامع فله تاخسير الطالب الى فراغه قاله سعنا مر قلوى اه وينبغي تعبيد ذلك عليبه لعوف مريدت عادًا كانعالما الحركم فان كانساه الله يبطل حديد النسياات كان من عنى عليد والنقول الذ (ولو ولانه غسرمنا صحياني ماع الشفيع حصة) أو أخر جهاءن المكه بغير بيع كهبة مغنى وتهاية وروض قول التن (حاهلامالشفعة) الدعاء مذلك لأخذ مفقة أى او بالسَّم أو بفور به الشفعة اه مغنى قوله لرَّوالسبها) وهوالشركة (قوله يخلاف بسم البعض) ساركة (وفألدعاءوحه) أيجاها فلا كافيؤ يادة الروضة لعذر مع بقاء الشركة ولو رال البعض فهرا كانمات الشفيع وعاء دين الشفعة تبطل به لاشعاره فبل الاخذ فبسع بعض حصته في دينمجبرآعلى الوارث وبقي اقساله كان له الشاهة كإقاله ابن الرفعة لانتقاء بتقر والشمقص فيده نحل العفو منهمة عنى وشرح الروض وفي عش بعدة كرذلك عن سيم عن شرح الروض وقوله كانية عي ا ومحل هداالو حمان زادان وارث الشفسع أحذا له عمالشفعة اه (قوله كلوعفا الن) ف هذا القاس وقف (قوله وكذال) خلافا كأقاله الاســـنوى (ولو باع لاطلاق المعسى (قوله وكذالوباع) أى حصت (بشرط آخياد) أى ولو جاه السيع الشريل العالم به الشفيع حصيته) كالما الشارح اله عش (قوله حيث : قل المان عنه) أي بان شرط الخيار للمشترى منه فقط سم وعش (عاتمة) احاهلا بالشمعة فالاصعر لايصم السليمن الشععة عبال كالرد بالعب وتبطل شعنه ان على فساده فانصاله عنها والكراعلى أحد بطلام ا) لزوال سما علاف البعض بطل الصلح لان الشسفعة لاتقابل بعوض وكذا الشفعة انعسلم بمطلانه والافسلا كالخرمية في الانوار بيع أنبعض أماأذاعسا والمغلس الاخذ بآلفعة والعغوعها ولابزاحها اشترى الغزماه بليبة بغيمت ترادفي فمة الشف عالى أن تطل حرماوان كاناعا وسرفله اى الشترى الرجوع في مشتراه ان جهل فلسه والعامل في القراض اخدهافان لم باخده بمر للمالك اع بعض حصته كالوعفاعن أخذها وعفوالشف عقبل البدع وشرط الخار وضمان العهدة للمشترى لاسقطا كلمهمان فعتموان البعض وكدالو باعيشرط باعشر يلاالا تخاوارته أن سفع الولى الحلاته لايتقن وجوده وان وجبت الشفعة للمت ووثها اخل الحارد ثانتقل اللاءنه الحوت لانفصاله فليس لوايه الاخذ قبل الانفص العاذات ولوتوكل الشفسع في بسع الشقص لم تبطل شيفعت في إن ملكه العائد مناخ الاصع عنى وم ايه وفي الاول وال وص ع شرح عولو باع الورث في آلدن بعض دار المستلم يست فعواوان عن ملك المشنري كانواشركافه فه لاغم واذاملكوها كان السيع وأمن ملكهم فلاباخذ ماحرج من ملكه عبابي منه فألمراد *(كابالقراض)* ن كالمهم لا ياحدما حرج عن ملكم عابق من ملكه واما خذ كل مهم نصيب الباقي مانشفه و فلام نع منسه اه وفى الاول أيضار مادة بسط فى اخذعاس القراض راجعه ونالقرض كالقطعلان المالك قطعله فعاعنمن ماله *(كابالقراض)* قولهمن القرص) أىمشنق منه وهوالى قول المتن فلايجو رفى النهاية (قوله لان السالان الخر) أى وانميا سمى ليتصرف فها ومنالربح المعنى الشرى بذلك لان الخ قوله نطاعه) أى العامل (قوله ومن الربع) أو ونطاعة منه (قوله والاصلامة) والاصلفه الاجاع وروى اى فى حوازه (قوله قبل ان متر وجها لح) دير وجهاوهي سنار عبر سندويونت بكه دُوبل الهسعرة شلال أنواعيم وغير اله مسلىالله سیزعلیالاصع وهی ست خس وستن سنه رماری اه بحیری (قوله را غذت)ای ارسات وند ردیا ... عامه و-- لمضارب لحديجة رمنی انده ما مسال يتزوجها إنحوشمهرمن مخسلاف بمع البعض) فالفي شرح الروض ولوزال البعض فهرا كانمات الشفيم وعاءدين قبل الأخذ وسنه اذذال عوجمن فبيع بعضحصته في دينم جبراعلى الوارث وبق ماقتهاله فالذي يظهر كإفاله ف المطلب الله الشفعة لانتفاء وعشرين سنةعالهاالي يح والعقومة الد (قوله حسانيقل الماناعت) أي مان شرط الخيار الم " في منه فقط والله أعلم بصرى الشأم وأنفذت معه *(كتاب القراض)*

مدن والاسدق الشعرى (ولوأخر الطلب وقال.لم أىمن غيرمشقة لايحتمل عادة فعما يظهر أه سم (قول صدق)أى الشفسع لانالظاهر صحة الاخسادولو أسدق الخنرلم بعذوان أخبره أقامابينتيز فالوجسة تقديم بينة الشفيع لانم استينة ومعهاز ياده على الغو رضو مرى إه عصري (قوله أو عدلان) أور حلوامه أثمان رجل) الى قوله ولو كالماني المغني (قولِه ولو كاما عد اين الخ)ولوقال أحمر في رجلان وليساعد الرعندي وهمه يصفة العدالة لانه كانسن عدلان لم تبطل شفعته لان قوله يحتمل نهاية ومغنى قال عش قوله وهماعدلان أى والحال أنهما عسدلان في حمه أن معمد ذلك نم نفسالاًم، اه (قولهلا=ندالحاكم)أى فالعتمدهب الشفيه عمثلاو ينبغي انسثل ذلك عكسب لعدم الاوحه تصديقه في الجهل الثقة بقولهما ولايقال العسرة بمذهب الحاكم لامانقول الزفع الى آلحا كم فرع عن طن البسع وعققه ولم معدالتهما أنأمكن خفاء بوحدواحدسهماعنده اه عش (قوله على الله السكى) وهو الاوجداد نهامه (قوله كرعنه شارح) ذلك علب ولوكاماعدلن عبارة الهابة وسم فاله ابن الملقن محشارة الاوجه حسل كالام السبك على ما اذالم يقع في قلبه مسدقهما وياني عندوالاعندالحاكمعذر تغليره فعمايعده أى في اخبار مسستوو من ولاينا في الإول قول المستف لم بعذرات أخيره عدلان اذما هذافهما ءا ماقله السكر لكن نظر اذاقال اسماغيرعدلين عندا لحاكم اه قال عش قوله على مااذالم يقع الزاورد علمانه بعد كونهماعدلن فمنبره ولوأخبر مسوران عنده كأف لانقع في فلمصد فهما و عكن الحوآب مان محرد العدالة لاعتم من حوار الاحمار يخسلاف الوافع عذر كاعث شارح (وكذا غاطا أونعوه ومرض تعمد الاخبار يخلاف الواقع فذال مجرد كذب والكذبة الواحدة كتقدم لاتوجب ثقةفىالاصم) ولوأمثلانه فسقافلاتناق العدالة وقوله افعاهنا الخ أي قول آلسكياي وماهناك فيمااذا كالمدلين عنده وعندغيره اخبار (و بعذران أخبرممن اه أى عند الحاكم سم (قوله لانه اخبار) اى وخبرالله منصول مهاية ومفى قول المن (من لا يقبل خبره) لايقبل نسره العذر مخلاف كصى وفاسق نهاية ومضى (**قوله بخ**سلاف من يقبل الح) عبادة المغى والنهاية هذا اذالم يبلغ الخسبرون من بة ل كعددالنواتر الشف عرصدالتواترفان بلغواولوميداناأونسافاأوكفار إبطل حق ه (قوله ف غريرالعدل عندم) ونوكفارا لانهم أولىمن الاولى آمة الحمكيَّافِ النِّمانِيةِ (قَوْلِهُ وَكَذَبُهِ) الواو بمعنى أو(قولِه او جنس) الْدَفُولُه وكذالو باعف المغنى العدلين لافادة خبرهم العلم الاقوله أى امله الحولانله (قول المن وانبانها كثراغ) وكذالوأخد بربيع جيعد مالف فبان أنه هدذا كاه ظاهرا أماماطنا ماع بعث بالف اله مغني (قوله وكذالوأخر بمؤجل آلم) علاف حك آه سم فول المن (ولولقي المُسْترى الح) ولولق الشغيع اشترى ف غير بلد الشغص فأخوالا خذالي العودالي الدالة قص بطلت شفعتَه فالعبرة فيغيرالعدل عنده لاستغناء آلاخذ عن الحضور وعند الشقص نهاية ومغنى واسنى قول المتن (فسلم عليه) أى اوسآله عن الثمن عن معم في فسي صددة وكذبه (ولوأخسر بالبيع لاتحتمل عاده فيما يظهر (قوله عدر على ما قاله السبكي) اعتمده مر و نشكل علمه أمران الاول تول المسنف والف) أوجنس أونوع أو لم يعذران أخبره عدلان فأنه هناقد أخبره عدلان عنده والثاني مافيشر حالر وضغن المار ردى اله لوأخبره رصف أوأن المبيع قدره أبرمقبول الرواية كغاسق ومسدة مسقطت شفعتمو فيرالعدلين عندآ لحاكم لاينقصان عن الفاسق فان كذا أوأن البيعمن فلان حل هذا أعي ما قاله السبك على ما ذاعل الم ما غيرعد لن عند الحاكم ولم يصدقهما الدفع الامر ان اما الثاني أوان البائع ائنآن أو واحد فلوجود التصديق في مسئلة الفاسق لأهذاو زيادة الدوالة هذالا أثر لهامع عسدم وجودها عندالها كمواما (ف غرك) الاخسد (فعان الاول فاغرض ماقله المصنف فسمااذا كآماء ولين عندا لحاكم والفرق انهز عااستاج الى البيان الشراءعند يخمسمانة) وبغيرا لجنس الحاكم وذلك لايحصل بفيرالعدلين عنده فكان معذوراني عدم نعو يله على اخبارهما وقوله ولوأخسره أوالنوع أوالوصف أوالقدد مستوران عذر بسيكل عسله تصديق عرمقبول الرواية كالفاسق المذكورة الاان يصورهذا عااذالم الذى أخربه أوأن البيع يصدقهما فاستأمل (فروع) قالف التنب وان طلب أى الشفيع الشفعة وأعور والثمن طلت شفعته وان منذبر فلان أوانالمائع قال بعني وكم الثمن بطلت فعن وان قال صالحي من الشفعة على مآل أو أخذ الشقص بعوض مستحق فقد أكنرأرأة_ل.مماأخىرىه والتبطل شفعته وقيل لاتبطل واندل فالبيع أوضين النمن أوقال اشترفلا أطالبان أي الشفع لم تبطل (بني حقه) لانه اغمار كه شفعتموان توكل فشرائه لرتسقط شفعته وان توكل في يعمى قطت وفيسل لاتسقط اه قال الاسوى في اغرض بانخلافه ولم يتركه تعصصوعدم أى والاصع عدم بطلان الشفعة اذاقال الشفسع بكم النمن أوطلب وأعوره لكن للعاكم رغبةعنه (وان بان باكثر) بطالهاعند الاعواز والهآذا فالمسالحني عن الشفعة على مال أوأخذ الشقص بعوض مستحق لم تبطل شفعته من ألف (بطل) حفالاته و بطلام الذاسالج مهاعلى مال علما بفساد المساخة الى ان فاللاان فركل في بعد أى لا تبطل الد (قوله اذا لمرغب فيسه الانسل وكذالوأخر بمؤجلالخ بخلاف عك

أخبرعو -ل فعفافيا نسلالان عفوه ولعلى عدم زغبتمل امرائه الناخيرالى الحاول ولولق المشترى فوعلم أو)

فبالاكسترأولي وكذالو

(۱۱ = (شروانی وان قاسم) - سادس)